شرح التسهيل

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

تأليف

جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله
ابن مالك الطائي الجياني الأندلسي
المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق

محمد عبد القادر عطا طارق فتحي السيد

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

Copyright ©
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة
لـدار الكتب العلميـة بـيروت ـ لبـنان
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive Rights by
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah *Beirut - Lebanon*

No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits Exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah *Beyrouth - Liban*

Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت ـ لبنان
رمل الظريف. شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس: ٣٦٤٣٩٨ ـ ٣٦٦١٣٥ ـ ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax: 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box: 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Étage
Tel. & Fax: 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P.: 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3285-7
9 782745 132857 90000>

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

أما بعد: فقد ترك لنا علماء اللغة العربية ثروة طائلة من المؤلفات القيمة، عرفها العالم أجمع وقدروها حق قدرها، وأصبحت هذه المؤلفات كأسنة الرماح، فى ميادين العلم، وأصبحت كالمحراب ينهال عليها القريب والبعيد، يتعبدون فيها ويرتوون من نبعها، وأصبحت كالشمس، ولكنها لا تغيب، ولا تبعد عنا، وأصبحت كقابس النور الذى يخرج من الظلام ليضىء العالم ويملأه علماً.

ومن هذه الكتب التى نالت حظًا وافرًا من التحقيق والتنقيح والشرح كتاب «التسهيل» لابن مالك، ويبدو لنا من اسم كتاب «التسهيل» أنه تيسير لكتابين آخرين هما «الفوائد النحوية والمقاصد النحوية»، فقد وضع ابن مالك مصنفيه هذين ثم رأى أنه في حاجة إلى إيضاح وتيسير فوضع كتابه «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد»، ثم طلب إليه بعض الفضلاء، كما يقول فى مقدمة شرحه، أن يشفع كتابه بما يوضح غامضه، ويحل معقده، فكان هذا الشرح الجليل الذى نحن بصدده:

«**شرح التسهيل**» وقد قدم ابن مالك لتأييد رأيه فى هذا الكتاب فيضًا من الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية، والشعر العربى، وكلام العرب المنثور، فإن لم يجد نصًا فيما هو بصدده اتجه إلى القياس يتخذ منه حجته، ودليله، والأسباب التى تدعو إلى الأخذ به، ويفند رأى مخالفه، فى أسلوب علمى سليم.

وهو يعتمد على رأى قدامى النحاة، ويوازن بين الآراء المختلفة، ويختار أقواها دليلاً، فإن لم يقنعه رأى من سابقه من العلماء وضع رأيه، وهو لا يقدم رأيه دون أدلة

وبراهين، ولا يميل إلى اتجاه دون أن يسوق الأسباب والعلل، وهو يتحرى الدقة عندما ينقل من قدامى النحاة، فإما أن ينقل العبارات مطابقة تمامًا للمصدر الذى نقل عنه، أو يختصر اختصارًا يسيرًا فى الألفاظ لا يغير المعنى. واعتمد ابن مالك فى هذا الشرح على الوضوح والقدرة على الإبانة والإفصاح دون القصور فى العبارة عن الوفاء بالغرض.

* * *

ابن مالك فى سطور

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الأندلسى[١]، وهذا الصحيح فى نسبه، وقد ولد فى جيان بالأندلس سنة ٦٠٠هـ[٢]، وقد أقام فترة فى الأندلس تلقى فيها العلم على عدد من الأساتذة منهم:

١ – ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى.

٢ – وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى.

٣ – وقيل: إنه جلس إلى أبى على الشلوبين أيامًا.

٤ – وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار.

ثم انتقل إلى الشرق، طلبًا للعلم، وكانت وجهته الشام، وهناك جلس إلى:

١ – أبى صادق الحسن بن صباح.

٢ – وأبى الفضل نجم الدين مكرم.

٣ – وعلى بن محمد بن عبد الصمد أبى الحسن السخاوى.

٤ – ويعيش بن على بن يعيش الحلبى.

٥ – وجلس إلى تلميذ ابن يعيش محمد بن محمد بن عمرون الحلبى.

٦ – ويقال: إنه جلس فى حلقة ابن الحاجب.

ويحكى أنه وهو فى طريقه إلى المشرق مر بالقاهرة، ولم تطل إقامته بها، كما مر بالحجاز ولم يقم بها مدة طويلة كذلك، ثم ذهب إلى دمشق وأقام بها مدة يدرس على أساتذتها، ثم انتقل إلى حلب وهناك ظهر علمه وفضله وتصدر لإقراء العربية، وأمّ بالسلطانية، ثم رحل إلى حماة، وأقام بها مدة، ونشر فيها علمًا جمًّا، ثم استوطن دمشق

---

(١) انظر ترجمته فى: شذرات الذهب (٣٣٩/٥)، طبقات الشافعية (٢٨/٥)، الأعلام (٩٣١/١)، فوات الوافيات (ص ٤٥٢، ٤٥٤)، تعليق الفرائد (ص ١، ٣)، بغية الوعاة (ص ٥٣، ٥٦)، مفتاح السعادة (١١٥/١ – ١١٧). وقد ذكر فى مقدمة كتابه: «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» «عبد الله» مرة واحدة، وفعل ذلك فى مقدمة كتابه «الكافية الشافية»، فإنه قد ذكر فى مقدمة كتابه: «تحفة المودود فى المقصور والممدود»، عبد الله مرتين، وبهذا يكون قد ذكرها مرة واحدة من قبيل الاختصار.

(٢) هذه سنة مولده على أرجح الروايات، إذ لم يشذ عنها إلا فى كتاب «طبقات الشافعية» الذى ذكر أن مولده كان سنة ٦٠٨، ونفح الطيب الذى ذكر أن ولادته سنة ٥٩٨.

وعكف بها على الإفادة، وكان إمامًا فى العادلية، واحتل مكانة سامية إلى أن توفى بها فى شعبان سنة ٦٧٢ هـ، ودفن بسفح جبل قاسيون.

* * *

مؤلفات ابن مالك

لابن مالك مصنفات كثيرة ذكرها بروكلمان، الترجمة العربية (٥/٢٧٦) وما بعدها، وهى:

١ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. مختصر من كتابه الضائع «كتاب الفوائد فى النحو».

٢ – شرح المؤلف.

٣ – الخلاصة الألفية التى ألفها لابنه محمد الأسد.

٤ – لامية الأفعال أو المفتاح فى أبنية الأفعال.

٥ – الكافية الشافية فى الصرف والنحو.

٦ – شرح الكافية الشافية لابن مالك، وقد نشره المركز العلمى بجامعة أم القرى.

٧ – عمدة الحافظ وعدة اللافظ فى مبادئ النحو.

٨ – سبك المنظوم وفك المختوم، وهو رسالة فى النحو.

٩ – إيجاز التعريف فى علم التصريف.

١٠ – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وقد نشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقى.

١١ – كتاب العروض.

١٢ – تحفة المودود فى المقصور والممدود.

١٣ – كتاب الألفاظ المختلفة.

١٤ – الاعتضاد فى الفرق بين الظاء والضاد.

١٥ – أرجوزة فى المثلثات، وهى تختلف عن كتاب «بيان ما فيه لغات ثلاث أو أكثر» وعن كتاب ثلاثيات الأفعال، وعن «الأعلام بتثليث الكلام» الذى ألفه للملك الناصر.

١٦ – منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء. عبارة عن ٣٩ بيتا من الكامل، وطبعت مع مجموع بالقاهرة سنة ١٣٠٦ هـ.

١٧ – وفاق الإستعمال فى الإعجام والإهمال.

١٨ – القصيدة الدالية المالكية فى القراءات، وهى نظم للقصيدة الشاطبية مع إضافات.

١٩ – قصيدة فى الأسماء المؤنثة.

٢٠ – ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل للزمخشرى.

٢١ – بيتان عليهما شرح له يتضمنان ضوابط ظاءات القرآن وكثيرًا من ضوابط غيره.

٢٢ – أرجوزة فى الخط.

* * *

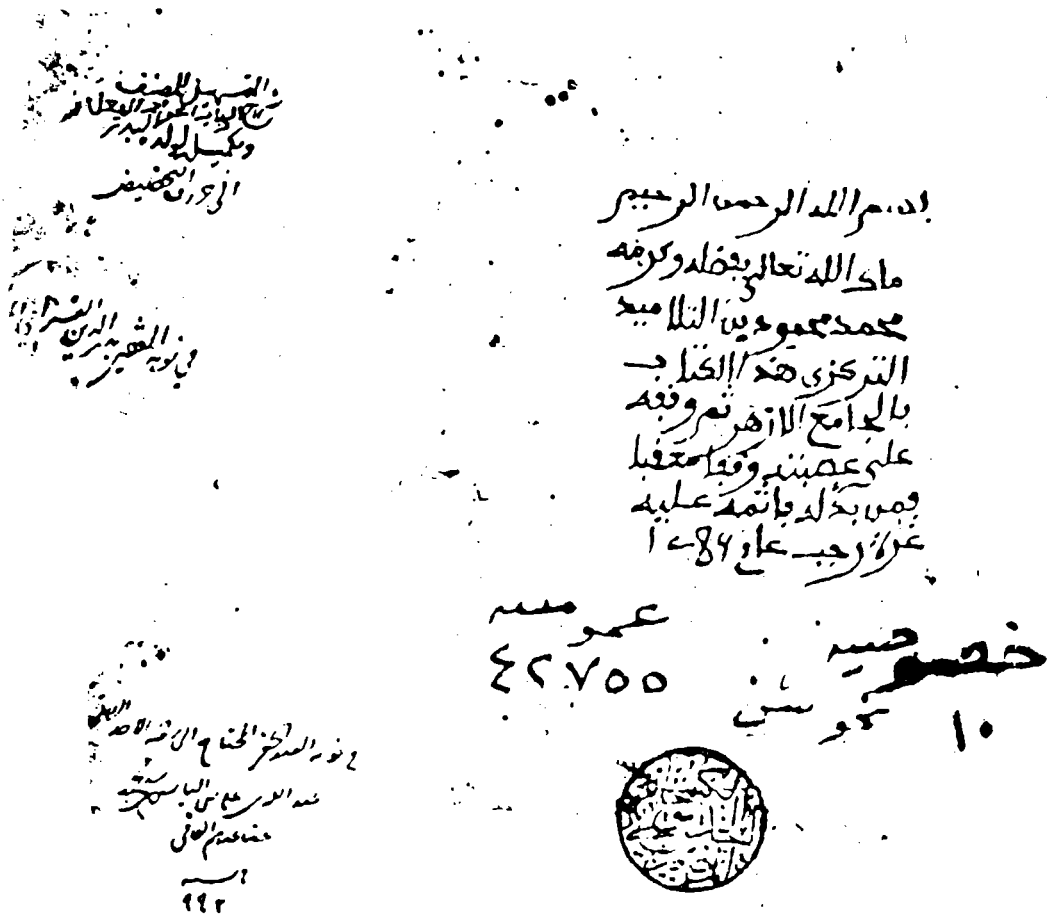

صورة غلاف المخطوط، وهو برقم (١٠ نحو) بدار الكتب المصرية

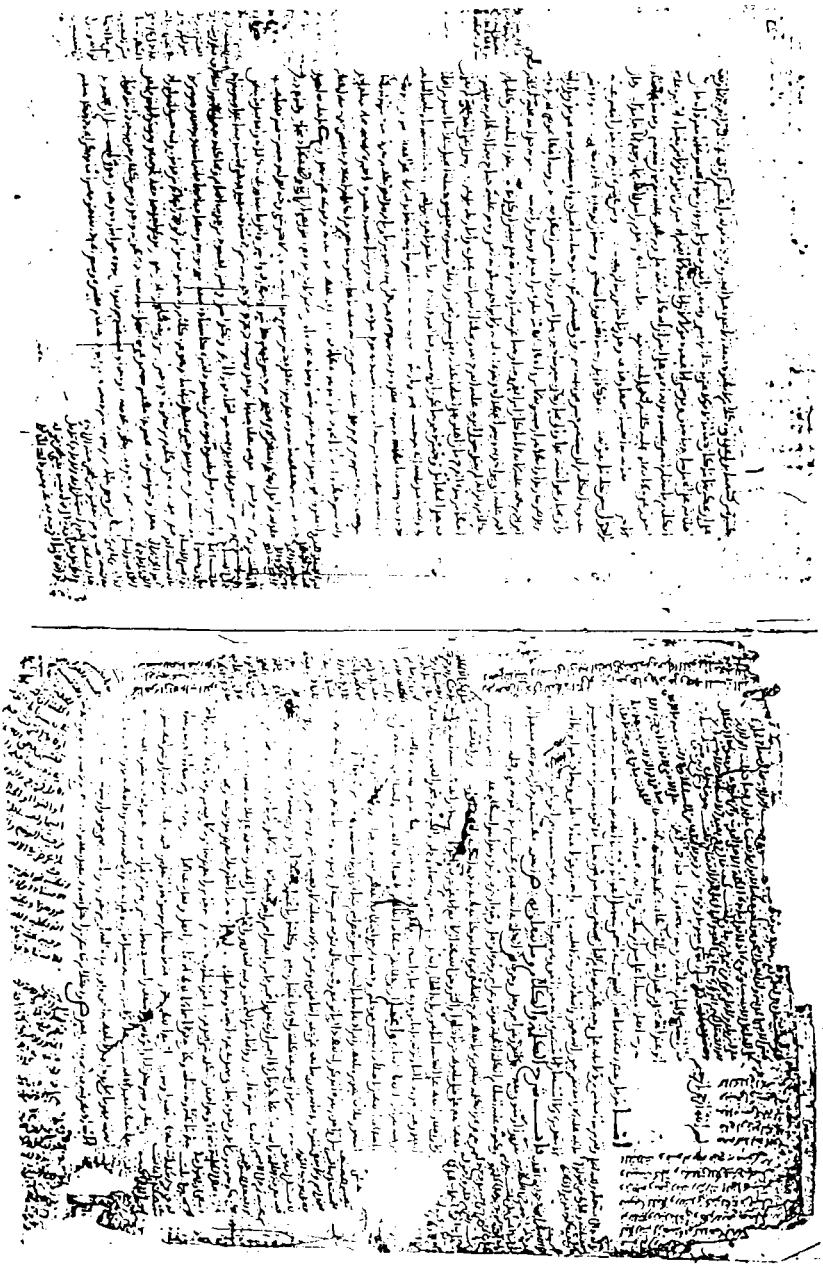

صورة الورقة الأولى من مخطوط الكتاب برقم (١٠ نحو)

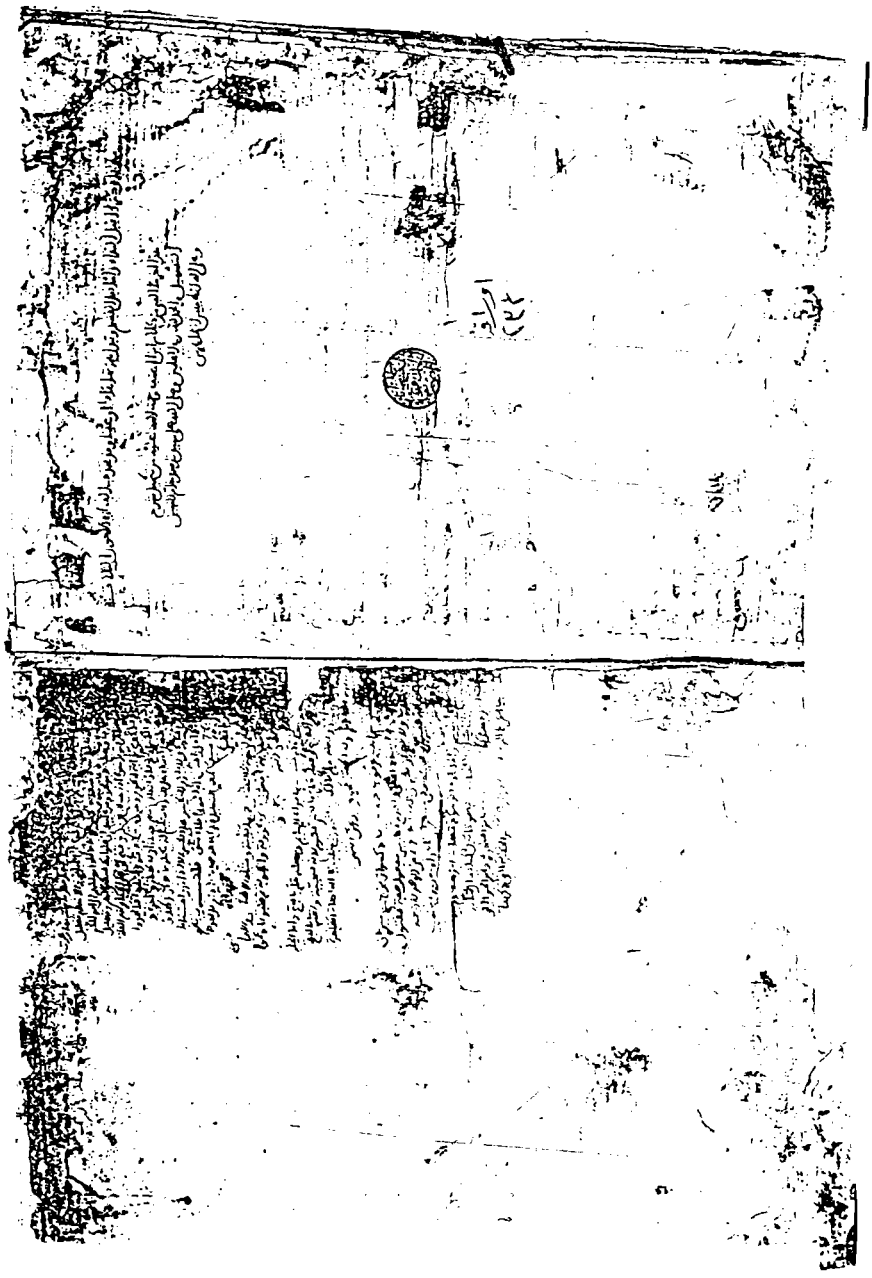

صورة الورقة الأخيرة من مخطوط الكتاب برقم (١٠ نحو)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المصنف

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا.

قال الشيخ الإمام العلامة رئيس النحاة والأدباء جمال الدين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى رحمه الله، حامدًا الله ربه العليم، ومصليًا على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين:

أما بعد، فإن بعض الفضلاء سألنى أن أشفع كتابى المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفى من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، على وجه يظفر معه بأتم البيان، ويستغنى فيه بالخبر عن العيان، فأحمدت ما أشار إليه، وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه؛ لأن الملتمس بعون الله هين، وإسعاف ذوى الأهلية متعين، والله المرجو لانقياد الحقائق، وإبعاد العوائق، لا اقتدار إلا بتقديره، ولا استبصار إلا بتبصيره، والله يحق الحق، وهو يهدى السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

* * *

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به

ص: الكلمةُ لفظٌ مستقلٌ دالٌ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا، أو منويٌ معه، كذلك وهي اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

ش: الكلمة في اللغة عبارة عن كلام تام كقوله تعالى: ﴿**وكلمة الله هي العليا**﴾ [التوبة: ٤٠]، وكقوله عليه السلام: «الكلمة الطيبة صدقة»[١]، وعن اسم وحده، أو فعل وحده، أو حرف وحده، وهذا هو المصطلح عليه في النحو، وإياه قصد من تعرض لحد الكلمة.

فتصديره باللفظ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى، واللفظ أولى بالذكر من اللفظة؛ لأن اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وحق اللفظة ألا تقع إلا على حرف واحد؛ لأن نسبتها من اللفظ نسبة الضربة من الضرب؛ ولأن إطلاق اللفظ على الكلمة إنما هو من باب إطلاق المصدر على المفعول به كقولهم للمخلوق خلق، والمنسوج نسج، والمعهود في هذا استعمال المصدر غير المحدود بالتاء، ولذلك قلما يوجد في عبارة المتقدمين لفظة، بل الموجود في عباراتهم لفظ، كقول سيبويه في الباب الذي ترجمته: هذا باب اللفظ للمعاني: «واعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين»، ثم قال: «فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين نحو: جلس وذهب».

ولم يقل اختلاف اللفظتين، فتصدير حد الكلمة بلفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور، بخلاف تصديره بلفظ.

والمراد هاهنا بالمستقل ما ليس بعض اسم كياء زيد، وتاء مسلمة، ولا بعض فعل كهمزة أعلم، وألف ضارب، فإن كل واحد من هذه المذكورات لفظ دال بالوضع، وليس بكلمة لكونه غير مستقل.

وقيدت الدلالة بالوضع احترازًا من اللفظ المهمل كديز مقلوب زيد، فإنه يدل سامعه

---

(١) أخرجه البخاري (٤/٤٣، ٦٨)، ومسلم (٥٦/١٠٠٩)، وأحمد (٢/٣١٦، ٣٥٠، ٣٧٤)، وابن خزيمة (١٤٩٤).

على حضور الناطق به وغير ذلك، دلالة عقلية لا وضعية.

واحترز بذكر التقدير من أحد جزأى العلم المضاف كامرئ القيس، فإن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى، وكلمتان باعتبار اللفظ؛ لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو فى تقدير اسمين، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقًا؛ لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا؛ لأنه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد، وإنما ذكر التحقيق توطئة للتقدير.

والحاصل أن إطلاق الكلمة على ثلاثة أقسام: حقيقى وهو الذى لابد من قصده، ومجازى مهمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على الكلام التام، فلا يتعرض لهذا بوجه، ومجازى مستعمل فى عرف النحاة وهو إطلاق الكلمة على أحد جزأى العلم المضاف، فترك التعرض له جائز، والتعرض له أجود لأن فيه مزيد فائدة.

ولما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة، وكان بعض الأسماء لا يلفظ بها كفاعل أَفْعلُ وتَفْعَلُ، دعت الحاجة إلى زيادة فى الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل: «أو منوى معه»، أى مع اللفظ، ومنوى صفة قامت مقام موصوفها والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر ، أو غير لفظ منوى مع اللفظ، وأشير بكذلك إلى الدلالة والاستقلال المنبه عليهما، واحترز به من الإعراب المنوى فى نحو: فتى، فإنه يصدق عليه أنه منوى مع اللفظ المقيد إلا أنه غير مستقل ولا مُنزل منزلة مستقل، فإن الإعراب بعض الكلمة المعربة وإذا لفظ به لم يدخل فى مدلولات الكلمة، فهو بأن لا يدخل حين لا يلفظ به أحق وأولى.

ثم الكلمة إن لم تكن ركن الإسناد فهى حرف، وإن كانت ركنًا له فإن قبلت الإسناد بطرفيه فهى اسم، وإلا فهى فعل.

ص: والكلام ما تضمن من الكلم إسنادًا مُفيدًا مقصودًا لذاته.

ش: صرح سيبويه فى مواضع كثيرة من كتابه بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة، فمن ذلك قوله: «واعلم أن قُلتُ فى كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلامًا لا قولاً»، عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، ولا يريد أن القول مخصوص بالمفردات، فإن إطلاقه على الجمل سائغ باتفاق، وقد سمى الاعتقاد

قولاً؛ لأن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره والقول قد لا يتم معناه إلا بغيره، بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسه، ولذلك أطلق على القرآن أنه كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه أنه قول الله تعالى، وقد شاع إطلاق القول على ما لا يطلق عليه كلام كقول أبى النجم[١] [من الرجز]:

قالت لـه الطيـر تَقـدَّمْ راشـدَا إنـك لا ترجـع إلا حامـدَا

وقال الآخر[٢] [من الطويل]:

فقالت له العينان سمعًا وطاعة وحدَّرَتا كالدُّرِّ مـا لـم يثقَّـب

وبيَّن عنترة أن هذا الحال المعبر عنه بالقول ليس كلامًا بقوله[٣] [من الكامل]:

لو كان يدرى ما المحـاوَرَةُ اشتكـى ولكان لـو علـم الكـلامَ مُكلمـى

وقد قسم سيبويه الكلام إلى: «مستقيم حسن نحو: أتيته أمس، وإلى مستقيم كذب نحو: حملت الجبل، وإلى مستقيم قبيح نحو: قد زيدًا رأيت، وإلى محال نحو: أتيتك غدًا، وإلى محال كذب نحو: سأحمل الجبل أمس».

وزاد الأخفش الخطأ فقال: ومنه الخطأ نحو: ضربنى زيد، وأنت تريد: ضربت زيدًا.

والظاهر أن سيبويه لا يرى الخطأ كلامًا لخلوه من القصد، ويؤيد رأيه قوله ﷺ: «كلام ابن آدم كله عليه لا له إلا ما كان أمرًا بمعروف، أو نهيًا عن منكر، أو ذكرًا لله تعالى»، فبين أن كل ما سوى هذه الثلاثة من كلام ابن آدم عليه، أى يؤاخذ به، وليس الخطأ أحد هذه الثلاثة، ولا يؤاخذ به لقوله تعالى: ﴿**وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به**﴾ [الأحزاب: ٥]، فليس بكلام، ولذلك لم يعتد بقول الذى غلبه الفرح فقال مخطئًا: اللهم أنت عبدى وأنا ربك، بل عذره الرسول ﷺ فقال: «أخطأ من شدة الفرح»، فإن أطلق على الخطأ كلام فعلى سبيل المجاز، وإطلاق سيبويه على نحو: حملت الجبل،

---

(١) الرجز فى ديوانه (ص٩٤)، لسان العرب (قول)، أساس البلاغة (٢٨٤/٢) (قول).

(٢) انظر: لسان العرب (٥٧٢/١١، ٥٧٧) (قول)، تاج العروس (قول)، أمالى المرتضى (٣٥٣/٢)، الخصائص (٢٢/١).

(٣) البيت فى ديوانه (ص٢١٨)، لسان العرب (٥٧٣/١١) (قول)، تاج العروس (قول).

كلامًا أسهل من إطلاقه على الخطأ من وجهين: أحدهما كون أوله مستوفيًا لقيود الكلام فلا يعتد بآخره بل يلغى، والثانى: إمكان تأويله بالمبالغة فى وصف الجبل بالثقل فى نحو: حملت الجبل، وبأن يكون التقدير فى نحو: سآتيك أمس، سآتيك فى مقابل أمس؛ لأن غدًا مقابل أمس، وكل ذلك مما قد يقصد، بخلاف الخطأ فإنه مناف للقصد.

وقد صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد، أو مركبًا دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركبًا بإسناد مقصود لغيره نحو: إن قمت، أو مركبًا بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو: النار حارة، فيلزم من تعرض لحد الكلام أن يحترز من ذلك كله بإيجاز.

فقولى: (ما تضمن من الكلم)، إعلام بالجنس الذى منه الكلام، وأنه ليس خطًّا ولا رمزًا ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم، والقول مثل الكلم فى القرب لتساويهما فى عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على الرأى والاعتقاد مجازًا، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكلم، فكان تصدير حد الكلام به أولى، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدًا، فلذلك لم أقل: (الكلم المتضمن)؛ لأن الكلم اسم جنس جمعى كالنَّبِق والطرَفَ واللَّبِن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وإنما قيل: (ما تضمن من الكلم) فصدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد، فبقى الاثنان فصاعدًا، وهو المراد.

واحترز بمفيد مما لا فائدة فيه نحو: السماء فوق الأرض، وتكلم أمس، واحترز بمقصود من حديث النائم، ومحاكاة بعض الطيور الكلام.

واحترز بأن قيل: «مقصود لذاته»، من المقصود لغيره كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها، فإنه إسناد لم يقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قصد لغيره، فليس كلامًا بل هو جزء كلام، وذلك نحو: قاموا، من قولك: رأيت الذين قاموا، وقمت حين قاموا.

وزاد بعض العلماء فى حد الكلام: «من ناطق واحد»، احترازًا من أن يصطلح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ، ويذكر الآخر فاعل الفعل، أو خبر المبتدأ، فإن مجموع النطقين مشتمل على ما اشتمل عليه مثله إذا نطق به واحد، وليس بكلام لعدم

اتحاد الناطق؛ لأن الكلام عمل واحد، فلا يكون عامله إلا واحدًا.

وللمستغنى عن هذه الزيادة جوابان: أحدهما أن يقول: لا نسلم أن مجموع النطقين ليس بكلام، بل هو كلام لاشتماله على قيود الكلام المعتبرة، وليس اتحاد الناطق معتبرًا، كما لم يكن اتحاد الكاتب معتبرًا فى كون الخط خطًا، فإنه لو اصطلح رجلان على أن يكتب أحدهما زيد، ويكتب الآخر فاضل، لكان المجموع خطًا، فكذلك إذا نطق رجل بزيد، ونطق الآخر بفاضل، وجب أن يحكم على المجموع بأنه كلام، ولم يلزم من ذلك صدور عمل واحد من عاملين؛ لأن المخبر عنه غير المخبر به.

فإن قيل: لو كان مثل ذلك كلامًا كما هو الصادر من ناطق واحد لتساويا فى الحكم، فكان يترتب على نطق المصطلحين ما يترتب على نطق الواحد من إقرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك، وذلك منتف، فبطل كون ذلك كلامًا.

فالجواب: أن انتفاء ترتيب الحكم على الكلام لا يمنع كونه كلامًا، فإن بعض الكلام صريح، وبعضه غير صريح، فنطق المصطلحين إن كان كلامًا فهو غير صريح؛ لأن السامع لا يعلم ارتباط أحد جزأيه بالآخر، كما يعلم ذلك من نطق الناطق الواحد، فلذلك اختلفا فى الحكم.

والثانى من جوابى المستغنى عن تلك الزيادة أن يقال: كل واحد من المصطلحين المشار إليهما إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالاً على نطق الآخر بالأخرى، فمعناهما مستحضر فى ذهنه، فمجموع ذلك المعنى والكلمة التى نطق بها كلام، كما يكون كلامًا قول القائل لقوم رأوا شبحًا: زيد، أى: المرئى زيد، فعلى هذا كل واحد من المصطلحين، متكلم بكلام، وقد تقدم أن من الكلام ما يكون أحد جزأيه غير منطوق به، فثبت أن الزيادة المذكورة مستغنى عنها.

ص: فالاسم كلمةٌ يُسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها.

ش: الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعى وحقيقى، كقولك: زيد فاضل.

وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب، ولفعل نحو: قام مبنى على

الفتح، والحرف نحو: في حرف جر، والجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة.

فقد ظهر بهذا لم قيل: «الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها»، فقيد الإسناد باعتبار المعنى لأنه خاص بالأسماء، بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام.

ولما كان من الأسماء ما لا يقبل الإسناد باعتبار المعنى كأسماء الأفعال والأسماء الملازمة للنداء والظرفية احتيج إلى زيادة في الرسم يتناول بها ما لا يتناول بدونها، فقيل: «أو نظيرها»، وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل، بل المراد ما وافق معنى ونوعًا، كموافقة قول الآمر بالصمت سكوتًا لقوله: صه، لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعي ويقبله السكوت، فالمسند إلى السكوت بمنزلة المسند إلى صه لتوافقهما معنى ونوعًا، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى «مكْرَمَان وفُلُ»، وإن كان «مكْرَمَان وفُلُ» لم يستعملا إلا في النداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه.

ص: والفعلُ كلمةٌ تُسْنَدُ أبدًا، قابلةٌ لعلامَة فرعيَّة المسند إليه.

ش: صدر رسم الفعل بـ«كلمة»؛ لأنه أقرب أجناسه كما في رسم الاسم، وخرج بـ«أبدًا» ما يسند من الأسماء وقتًا دون وقت، وذلك كثير، ولما كانت أسماء الأفعال مشاركة للأفعال في أنها تسند أبدًا احتيج في الرسم إلى زيادة مخرجة لما لم يخرج بدونها، فقيد الملازم للإسناد بكونه «قابلاً لعلامة فرعية المسند إليه»، كتاء التأنيث الساكنة، فإن عدم قبولها مميز لشتان من افترق مع توافقهما في المفهوم وملازمة الإسناد، وكياء المخاطبة، فإن عدم قبولها مميزًا لدراكٍ من أدرك مع توافقهما في المفهوم وملازمة الإسناد، ومثل الياء في الدلالة على فرعية المسند إليه وكون قبولها مميزاً لفعل الأمر من اسمه كالألف والواو والنون في: أدْرِكا، وأدْرِكُوا، وأدْرِكن، وقد حكم سيبويه بفعلية هَلُمّ على لغة تميم لقولهم: هَلُمِّي، وهَلُمَّا، وهَلُمُمْنَ، وحكم باسميتها على لغة الحجازيين؛ لأنهم يلزمونها التجريد، كلزومه عند الجميع في دراك وأخواتها.

ص: وَالحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسنادًا وَضْعِيا بنفسها وَلا بنظِير.

ش: صدر رسم الحرف بـ«كلمة» كما صدر رسم الاسم والفعل، ثم رسم الحرف

بنفى قبوله للإسناد الوضعى احترازًا من الإسناد غير الوضعى، فإنه صالح لكل لفظ كما تقدم، وأطلق الإسناد لأن المراد نفى قبول الحرف له من طرفيه؛ لأن الحرف لا يُسندُ ولا يُسنَد إليه، أعنى إسنادًا وضعيًا، ولما كان من الأسماء ما يشارك الحرف فى كونه لا يسند ولا يسند إليه كالأسماء الملازمة للنداء احتيج فى الرسم إلى زيادة تخرج ما لم يخرج بدونها، فقيل: «لا بنفسها ولا بنظير»؛ لأن الأسماء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعى بنفسها، ولكن تقبله بنظير كما تقدم، والحرف لا يقبله بنفسه ولا بنظير.

ص: ويعتبر الاسم: بندائه، وتنوينه فى غير رَوِىّ، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أو إضافةٍ إليه، أو عودِ ضمير عليهِ، أو إبدال اسم صريح منه، وبالإخبار به مع مباشرة الفعل، وَبموافقة ثابت الاسمية فى لفظ أو معنى دون مُعارض.

ش: يستدل بالنداء على اسمية ما له علامة غيره نحو: أيا زيد، وعلى اسمية ما لا علامة له غيره نحو: أيا مكْرَمَان، واعتبار صحة النداء بأيا، وهيا، وأى، أولى من اعتبارها بيا؛ لأن يا قد كثرت مباشرتها الفعل والحرف نحو: يا حبذا، ويا ليتنى.

وإنما اختص الاسم بالنداء لأن المنادى مفعول فى المعنى، والمفعولية لا تليق بغير اسم.

وأما التنوين فإما أن يدل على بقاء الأصالة، وهو تنوين الصرف كرجل وزيدٍ، فلا يلحق غير الاسم، إذ الأصالة له فيدل على بقائها.

وإما أن يدل على تنكير ما هو صالح للتعريف كصه وأفّ، فلا يلحق غير اسم لعدم الحاجة إليه.

وإما أن يكو عوضًا عن مضاف إليه كحينئذ، فلا يلحق غير اسم لأن الإضافة من خصائصه.

وإما أن يكون دليلاً على مقابلة جمع مؤنث بجمع مذكر كمسلمات، فلا يلحق غير اسم لأن الجمع من خصائصه.

وإما أن يكون عوضًا من الإطلاق فى رَوىٍّ مطلق فلا يختص باسم؛ لأن الرَّوِى قد يكون بعض فعل، كما يكون بعض اسم، وذلك فى لغة تميم، كإنشاد بعضهم[1] [من الوافر]:

---

(١) انظر: ديوان جرير (ص٨١٣)، الدرر (٢/١٠٣، ٢١٤)، لسان العرب (١٤/٣٤٩) (روى)، شرح المفصل (٤/١٥).

أَقِلّى اللـومَ عـــاذِلَ والعِتَابـــنْ وقولى إنْ أصبت لقـــد أصابـــنْ

• وقد ذكر أيضًا تنوين سادس يسمى الغالى كإنشاد بعضهم[1]:

وقاتم الأعماق خاوى المخترِقِـــنْ

ذكره الأخفش فى كتاب القوافى، وهو أيضًا غير خاص بالأسماء؛ لأنه يلحق الروى المقيد سواء كان بعض اسم أو بعض فعل، فقد جاء الاحتراز بتقييد الخاص بالاسم بكونه فى غير روى، وقد أنكر السيرافى الغالى، ونسب رواته إلى الوهم.

ويتناول اعتبار الاسم بتعريفه التعريف بالأداة نحو: الرجل والغلام، وبالإضافة نحو: معاذ الله، ويا ويح من ليس له ناصر.

ولما كان فى غير الأسماء لعلة ما يقبل الإضافة إليه والإخبار عنه بتأويل نحو قوله تعالى: ﴿**سواء عليكم أدعوتموهم**﴾ [الأعراف: ١٩٣]، ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿**ويوم نُسير الجبال**﴾ [الكهف: ٤٧]، لم يكن بُد من أن يقال: «بلا تأويل»، ليعلم أن المحوج إلى التأويل حين يُخبر عنه أو يضاف إليه ليس باسم، بل مؤول به.

واعتبار الاسم بعود الضمير كالاستدلال على اسمية مهما بعود الضمير عليها فى قوله تعالى: ﴿**مهما تأتنا به من آية**﴾ [الأعراف: ١٣٢]، وكالاستدلال على اسمية ما فى: ما أحسن زيدًا، بعود ضمير الفاعل المستكن فى أحسن إلى ما، والضمير لا يعود إلى غير اسم.

ومن دلائل الاسمية: وقوع اسم صريح بدلاً مما لم يتبين اسميته نحو: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟ فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلها، وهو مبدل من كيف بدل الشيء على سبيل التفصيل، ولا يبدل الاسم إلا من اسم، ولما كان بدلاً من اسم مضمن معنى همزة الاستفهام وجب أن يقرن هو بها، كما يجب ذلك فى المبدل من كل اسم مضمن معنى الاستفهام نحو: من عندك؟ أزيد أم عمرو؟ وأين خالد؟ أعندك أم فى بيته؟ ومتى سفرك؟ أغدًا أم بعد غد؟ وكم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٣٣/١٥) (غلا)، تاج العروس (غلا).

ومن دلائل الاسمية: الإخبار بالكلمة مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت؟ وخروج زيد إذا خرجت، فكيف خبر كان، وإذا خبر المبتدأ الذى هو خروج زيد، وكلاهما مباشر لفعل، فالإخبار بهما ينفى الحرفية، ومباشرة الفعل تنفى الفعلية، فتعينت الإسمية.

ومن دلائل الاسمية: موافقة ثابت الإسمية فى وزن يخص الاسم نحو: وَشكان وبُطْآن، فإنهما من أسماء الأفعال، ويدل على اسميتهما كونهما على وزن يخص الأسماء مع انتفاء الحرفية لكونهما عمدتين، والحرف لا يكون عمدة.

ومن دلائل الاسمية: موافقة ثابت الإسمية فى معناه دون معارض، كموافقة قدْ لحسب فى قولهم: قَدْك، وقَدْ زيدٍ درهمٌ، فقد بمعنى حسب دون معارض، وحسب ثابت الإسمية متمكن فيها، فوجب كون قد اسمًا، بخلاف واو المصاحبة فى نحو: استوى الماء والخشبة، فإنها بمعنى مع، ولا تلحق بها فى الإسمية؛ لأن موافقة الاسمية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلا وموقعه موقع العجز لا موقع الصدر، كتاء الضمير ويائه وكافه، وإنما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه وكافه، وفاء العطف وواوه، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير، بخلاف الحكم عليها بالحرفية، والعلامة اللفظية مرجحة على المعنوية، ولذا حكم على وَشْكان وبُطآن بالاسمية مع موافقتهما لوَشُك وبَطُؤ فى المعنى، وحكم على عسى بالفعلية لاتصالها بضمير الرفع البارز، وتاء التأنيث الساكنة مع موافقتها لعل فى المعنى، وأمثال ذلك كثير.

ص: وهو لعَيْنٍ أو مَعْنَى اسمًا أو وصفًا.

ش: هو من «وهو لعين أو معنى» راجع إلى الاسم المرتفع، فيعتبر. لما فرغ من ذكر علامات الاسم شرع فى بيان ما وضع له على سبيل الإجمال، فقال: وهو لعين أو معنى، ثم بيّن أن الدال على عين إما دال عليه دون تَعرُّض لقيد، وهو المعبر عنه باسم عين كرجل وامرأة، وإما دال عليها مع قيد، وهو المعبر عنه بوصف العين كعالم وحاكم، وكذا الدال على معنى إما دال عليه دون تعرض لقيد وهو المعبر عنه باسم معنى كعِلْم وحِلم، وإما دال عليه مع قيد وهو المعبَر عنه بوصف المعنى كجَلىٍّ وَخفِىّ، ولا يخرج عن هذا من الأوصاف ما يصلح للعين والمعنى كنافع وضار، ومن هذا القبيل

ضمير الغائب، وبعض أسماء الإشارة والموصولات.

ص: ويعتبر الفعل: بتاء التأنيث الساكنة، ونون التوكيد الشَّائع، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وباتصاله بضمير الرفع البارز.

ش: تاء التأنيث الساكنة علامة تمييز الفعل الماضى متصرفًا كان أو غير متصرف، ما لم يكن أفْعل التعجب نحو: زكت هند فعست أن تفلح، ونعمت المرأة هى.

ونون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا نَفْعَلَنَّ واذكُرَنَّ الله، وقد تلحق الفعل الماضى وضعًا المستقبل معنًى نحو قوله ﷺ: «فإما أدْرَكَنّ واحدٌ منكم الدجال»، فلحقت أدرك وإن كان بلفظ الماضى؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى، وكذا قول الشاعر[1] [من الكامل]:

دَامَنَّ سعدُكِ إن رحِمْتِ متيّمًا ... لوْلاكِ لمْ يَكُ لِلصَّبَابَة جَانِحَا

فلحقت دام لأنه دعاء، والدعاء لا يكون إلا بمعنى الاستقبال، وقد تلحق أفعل فى التعجب كقول الشاعر[2] [من الطويل]:

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بعد غَضّيَا ضُرَيْمَة ... فأحْرِ به من طُول فَقرٍ وأحْرِيَا

أراد أحرِيَنْ بنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها للوقف ألفًا.

وقيد نون التوكيد بالشائع احترازًا من شذوذ لحاقها اسم الفاعل فى قول الراجز، أنشد ابن جنى[3]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص١٤٣)، الدرر (١٦١/٥)، شرح الأشمونى (٤٩٥/٢)، مغنى اللبيب(٣٣٩/٢)، شرح شواهد المغنى (ص٧٦٠)، المقاصد النحوية (١٢٠/١ - ٣٤١/٤)، همع الهوامع (٧٨/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٥٨)، الدرر (١٥٩/٥)، شرح الأشمونى (٥٠٠/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٤٦)، شرح شواهد المغنى(٧٥٩/٢)، لسان العرب (٦٥٠/١) (غضب)، (١٧٣/١٤) (حرى)، (١٢٩/١٥) (غضا)، المقاصد النحوية (٦٤٥/٣)، مغنى اللبيب(٣٣٩/١)، همع الهوامع (٧٨/٢).

(٣) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٣)، شرح التصريح (٤٢/١)، المقاصد النحوية (١١٨/١)، (٦٤٨/٣)، (٣٣٣/٤)، ولرجل من هذيل فى حاشية يس (٤٢/١)، خزانة الأدب (٥/٦)،=

أَرَيْتَ إِنْ جاءتْ به أُمْلُودَا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ البُرُودا

أَقائِلُنَّ أَحْضِروا الشهودا

ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل، وتلحق منه المتعدى ماضيًا كان نحو: أكرمتنى، أو مضارعًا نحو: تكرمنى، أو أمرًا نحو: أكرمنى، فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فعلاً وغير فعل، ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فعلاً، وسيأتى بيان ذلك فى المضمرات.

والاتصال بضمير الرفع البارز علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره، وهى وتاء التأنيث الساكنة مميزان لأسماء الأفعال من الأفعال، فأى كلمة دلت بنفسها على حدث ماض وقبلت تاء التأنيث الساكنة، فهى فعل ماض كبعد وافترق وإن لم تقبله ولم تكن أفعل تعجب فهى اسم كهَيْهات وشَتَّان.

وأى كلمة دلت على الأمر وقبلت الاتصال بضمير الرفع البارز، فهى فعل كاسكت وأدْرِك، فإن لم تقبله فهى اسم كصه ودراك.

ص: وأقسامه: ماضٍ، وأمرٌ، ومضارع.

ش: لما كمل ما يحتاج إليه من علامة الفعل شرع فى بيان أقسامه الأولية التى تترتب عليها معرفة ما هو منها مبنى وما هو منها معرب، وما هو منها مبهم وما هو منها مختص بأحد الأزمنة، وجعل الماضى أولاً فى الذكر، والأمر ثانيًا والمضارع ثالثًا، كما فعل سيبويه رحمه الله حين قال: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»، ثم مثل لما مضى بذهب، ولما يكون ولم يقع باذهب وتذهب، ثم بين أن تذهب وشبهه يراد به الحال أيضًا، وكأن سيبويه لحظ فى هذا الترتيب أن المضارع لا يخلو من زيادة، وأن الماضى

=الدرر (١٧٦/٥)، شرح شواهد المغنى(٧٥٨/٢)، ولرؤبة أو لرجل من هذيل فى خزانة الأدب (٤٢٠/١، ٤٢٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢٩٣/١٤)، الأشباه والنظائر (٢٤٢/٣)، أوضح المسالك (٢٤/١)، الجنى الدانى (ص١٤١)، الخصائص (١٣٦/١)، سر صناعة الإعراب (٤٤٧/٢)، شرح الأشمونى (١٦/١)، المحتسب (١٩٣/١)، مغنى اللبيب(٣٣٦/١)، همع الهوامع (٧٩/٢).

والأمر يخلوان منها كثيرًا نحو: ضَرَب وَشرِب وقَرُب ودَحرجَ، وخفْ وبعْ وقل ودحْرج، والتجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها، فقدم ما له فى التجريد نصيب على ما لا نصيب له فيه، وتجرد الماضى أكثر من تجرد الأمر فقُدِّم عليه، وأيضًا فإن كل واحد من الماضى والأمر إذا تجرد من القرائن وفى بما يقصد به على سبيل التنصيص، بخلاف المضارع فإنه لا يفى ببيان ما قصد به على سبيل التنصيص إلا بقرينة، فكان أضعف منهما فأخر، وأيضًا فإن كل حادث مسبوق بأرَاد، ثم بكُنْ، ثم يعبر عنه بيكون لقوله تعالى: ﴿**إنما أمرُه إذا أراد شيئًا أن يقولَ له كن فيكون**﴾ [يس: ٨٢]، فاستحق الماضى لشبهه بأرَاد التقدم، والأمر لشبهه بكُنْ التوسط، والمضارع لشبهه بيكون التأخر.

ص: فيمَيِّزُ الماضى التاءُ المذكورة، والأمر معناه ونونُ التوكيد، والمضارع افتتَاحُه بهمزة المتكلم مجردًا، وبنون له معظّما أو مُشَارَكا، وبتاء المخاطب مطلقًا وللغائبة والغائبتَيْن، وبياء المذكر الغائب مطلقًا والغائبات.

ش: التاء المذكورة هى تاء التأنيث الساكنة، وقد تقدم الإعلام بأنها علامة تميز الفعل الموضوع للمضى متصرفًا كان كضرب، أو غير متصرف كنعم، ولم تلحق فعل الأمر للاستغناء عنها بياء المخاطبة نحو: افعلى، ولا المضارع للاستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هى تفعل؛ ولأنها ساكنة والمضارع يسكن للجزم فلو لحقته التقى فيه ساكنان؛ ولأن لحاقها للاسم أصل إذ مدلولها فيه بخلاف مدلولها إذا لحقت الفعل فإنه فى الفاعل، وفتح ما قبلها فى الاسم لازم، فوجب ذلك فى الفعل المفتوح الآخر وضعًا وهو الماضى، وبهذه التاء يتميز ما يدل على حدث ماض وهو فعل كافترق، مما يدل على حدث ماض وهو اسم كشتان.

ولما كانت الدلالة على الأمر تستفاد من فعل كانزل، ومن اسم كنزال، دعت الحاجة إلى ما يميز الفعل وهو نون التوكيد، فأى كلمة دلت على الأمر وصلحت لها فهى فعل، وإلا فهى اسم، فلذلك حكم باسمية نزال ودراك مع مساواتهما لانزل وأدرك فى المعنى، وشارك فعل الأمر فى لحاق نون التوكيد الفعلُ المضارع، لكن فعل الأمر يؤكد بهما لمجرد كونه على صيغة الأمر، ولا يؤكد بهما المضارع إلا بسبب عارض يسوغ له ذلك كوقوعه جواب قسم، واقترانه بحرف طلبى.

واعلم بأن المضارع يميزه من غيره صلاحيته؛ لأن تدخل عليه السين أو سوف أو لم أو لن أو كى، وافتتاحه ببعض «نأتى» بشرط أن تشعر الهمزة بأنا، والنون بنحن، والتاء بحضور أو تأنيث، والياء بغيبة، والإحالة على الافتتاح بأحد هذه الأحرف المشعرة بما ذكر أولى من الإحالة على سوف وأخواتها؛ لأن افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع، وليست الصلاحية لسوف وأخواتها لازمة، إذ من الأفعال المضارعة ما لا يدخله شيء منها كأهاء وأهلم، فإنهما فعلان مضارعان لافتتاحهما بالهمزة المشعرة بأنا، ولا يقعان فى كلام العرب غالبًا إلا بعد لا أو لم، كقول من قيل له: هأ وهلم: لا أهاء ولا أهاء، ولا أهلم ولا أهلم.

وتقييد الأحرف الأربعة بالمعانى المذكورة واجب؛ لأن أمثالها فى اللفظ قد يفتتح بها الماضى: نحو أَكرَمَ وَتكرَّم، ونرْجَسَ الدواء إذا جعل فيه نرْجسًا، وَيْرنَأَ الشيب إذا خضبه بالْيرنّاء وهو الحناء، ولكنها لا تشعر بالمعانى المذكورة، فلم يكن ما افتتح بها مضارعًا بل ماضيًا.

ص: والأمر مستَقْبَلٌ أبدا، والمضارع صالح له وللحالِ، ولو نُفى بلا خلافًا لمن خصهما بالمستقبل.

ش: لما كان الأمر مطلوبًا به حصول ما لم يحصل كقوله تعالى: ﴿**قم فَأنْذِر**﴾ [المدثر: ٢]، ودوام ما حصل كقوله تعالى: ﴿**يا أيُّها النَّبى اتقِ اللَّه**﴾ [الأحزاب: ١]، لزم كونه مستقبلاً، وامتنع اقترانه بما يخرجه عن ذلك.

وأيضًا فإن الفعل فعل بدلالته على الحدث والزمان المعين، وكونه أمرًا أو خبرًا معنى زائد على ذلك مطلوب بقاؤه، إذ لا يمتاز أحد النوعين من الآخر إلا به، والاستقبال لازم للأمرية، فلو انتفى بتبدله انتفت الأمرية، بخلاف الخبرية المستفادة من الماضى والمضارع فإنها لا تنتفى بتبديل المضى باستقبال، والاستقبال بمضى، وكون المضارع مستقبلاً جَلىٌّ، بخلاف كونه حالاً، فإن فيه إشكالاً؛ لأن كثيرًا من الناس يعتقدون أن الحال هو المقارن وجود معناه لوجود لفظه، وليس كذلك؛ لأن مدة وجود اللفظ لا تتسع لوجود معنى الفعل، ولا اشترط ذلك فى المضارع المراد به الحال، بل جوز فى كل فعل طالت مدته أو قصرت.

وأيضًا فإن المخبر بالفعل الماضى يتقدم شعوره بمضيه على التعبير عنه، والمخبر بالمستقبل يتقدم شعوره باستقباله على التعبير عنه، فكذا المخبر بالحال لابد من تقدم شعوره بحاليته على التعبير عنه، وذلك موجب لعدم المقارنة المتوَهمَة، بل مقصود النحويين أن الحال ما قارن وجود لفظه لوجود جزء من معناه، كقولنا: هذا زيد يكتب، فيكتب هنا مضارع بمعنى الحال، ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها، وعبر بالحال عن اللفظ الدال على الجميع لاتصال أجزاء الكتابة بعضها ببعض؛ لأن أجزاءه المستقبلة مَدّة لجزئه المقارن، ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالاً مستأنفة الوجود أشبه المستقبل المحض فى استئناف الوجود، فاشتركا فى صيغة المضارع اشتراكاً وضعيًا؛ لأن إطلاقه على كل واحد منهما لا يتوقف على مسّوغ من خارج، بخلاف إطلاق المضارع مرادًا به المُضىّ، وإطلاق الماضى مرادًا به الاستقبال، فإن ذلك يتوقف على مسوِّغ من خارج نحو: لو تقوم أمس لقمت، وإن قمت غدًا قمت، فلولا: «لو»، و«إن» ما ساغ إعمال تقوم فى أمس، ولا قمت فى «غدًا».

وإذا نفى المضارع بلا لم يتعين الحكم باستقباله بل صلاحية الحال باقية، رُوى ذلك عن الأخفش نصًا، وهو لازم لسيبويه وغيره من القدماء لاجتماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيدًا، بمعنى: إلا زيدًا، ومعلوم أن المستَثْنى مُنْشِىءٌ للاستثناء، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه، و«لا يكون» هنا استثناء فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفى بلا مُخَلِّصا للاستقبال لم تستعمل العرب «لا يكون» فى الاستثناء لمباينته الاستقبال.

ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفى بلا فى مواضع تنافى الاستقبال نحو: أتظن ذلك كائنًا أم لا تظنه؟ وأتحبه أم لا تحبه؟ وما لك لا تقبل وأراك لا تبالى، وما شأنك لا توافق؟ ومثل ذلك فى القرآن كثير كقوله تعالى: ﴿**وما لنا لا نؤمن بالله**﴾ [المائدة: ٨٤]، و﴿**لا أجد ما أحملكم عليه**﴾ [التوبة: ٩٢]، و﴿**والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئًا**﴾ [النحل: ٧٨]، و﴿**وما لكم لا تؤمنون**﴾ [الحديد: ٨]، و﴿**ما لكم لا تَرْجُون**﴾ [نوح: ١٣]، و﴿**مالى لا أرى الهدهد**﴾ [النمل: ٢٠]، و﴿**ومالى لا أعبد**﴾ [يس: ٢٢].

وهو فى غير القرآن أيضًا كثير، ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

يرى الحاضرُ الشاهِدُ المطمئن ... منِ الأمرِ مالا يرى الغائب

وقال آخر[1] [من الطويل]:

إذا حَاجةٌ وَلّتْك لا تستطيعها ... فَخُذْ طَرَفًا من غيرِها حين تَسْبِق

وقال آخر[2] [من الطويل]:

كأن لم يَكُنْ بَيْنٌ إذا كان بعده ... تَلاَقٍ ولكنْ لا إخالُ تلاقيا

والذى غَرّ الزمخشرى وغيره من المتأخرين قول سيبويه فى باب نفى الفعل: (وإذا قال: هو يفعل أى هو فى حال فعل، فإن نفيه ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعًا فإن نفيه: لا يفعل) فاستعمل (ما) فى نفى الحال، و(لا) فى نفى المستقبل، وهذا لا خلاف في جوازه، وليس فى عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقع (ما) ولا من إيقاع غير (لا) موقع (لا) وقد بيَّن فى موضع آخر أن (إنْ) النافية مساوية لما، فيلزم من ذلك أن تستعمل لنفى الحال كما تستعمل (ما) وبين أيضًا أن (لن) لنفى سيفعل، فيلزم من ذلك موافقتها لـلا، ولم يتعرض لذلك فى باب نفى الفعل، فلا يوجب ذلك عدم جوازه، فكذا لا يجب من تخصيص ما يقع على الحال امتناع نفيه بغير (ما)، ولكنه قصد فى باب نفى الفعل التنبيه على الأولى فى رأيه، والأكثر فى الاستعمال، وذلك أن استعمال (ما) فى النفى أكثر من استعمال (إنْ)، ونفى الحال بها أكثر من نفيه بلا، وكذلك «لا» فى المثال المذكور راجحة على «لن» من قبل مشاركة اللفظ؛ لأن الفعل المتقدم مرفوع، فإذا نفى الثانى بلا قوبل مرفوع بمرفوع، فيكون الفعلان متشاكلين، وإذا نفى بلن قوبل مرفوع بمنصوب فتفوت المشاكلة وهى مهمة فى كلامهم، حتى حملهم الاهتمام بها على إخراج الشىء عن أصله نحو قولهم: أخذه ما قَدُم وما حَدُث، فضموا «دال» حدث لتشاكل «دال» قدم، ولو أفرد حدث تعين فتح داله، وقد قال سيبويه فى باب عدة ما يكون عليه الكلم: وتكون (لا) ضدًا

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٢٧١)، لسان العرب (١٥/٤١٤) (ولى)، تاج العروس (ولى).

(٢) انظر: شرح الحماسة للمرزوقى (٢/١٣٩).

لنعم، وهذا إشعار بعدم تقيدها فى النفى بزمان دون زمان، كما لا يتقيد نعم؛ لأن نعم تصديق لما قبلها ماضيًا كان أو حاضرًا أو مستقبلاً نحو أقام زيد؟ وأتظنه قائمًا؟ وأتسافر غدًا؟ فنعم بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبوت القيام الماضى، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، ولا بعدهن مقتضية لنفيهن، على أن كلام سيبويه لو كان صريحًا فى أن المضارع المنفى بلا لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا.

ص: وَيَترجّحُ الحالُ مع التجريد، ويتعين عند الأكثر بمصاحبة الآن وما فى معناه، وبلام الابتداء، ونفيه بليس وما وإن.

ش: لما كان للماضى فى الوضع صيغة تخصه كفعلَ، وللمستقبل صيغة تخصه كافْعلْ ولم يكن للحال صيغة تخصه، بل اشترك مع المستقبل فى المضارع، جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القرائن، ليكون جابرًا لما فاته من الاختصاص بصيغة، وإذا كان التجرد من قرائن الحال وقرائن الاستقبال مرجحًا للحال، فوجدان قرينة من قرائنه تؤكد الترجيح، فيصير الحال بها متعينًا، كإعمال المضارع فى الآن وما فى معناه نحو: زيد يصلى الآن والساعة، وكذا اقترانه بلام الابتداء نحو: إنى لأحبك، ونفيه بليس كقول الشاعر [من الطويل]:

فلست وبيتِ الله أرضى بمثلها ولكنَّ مَنْ يمشى سَيَرْضَى بما رَكِبْ

ونفيه بما كقوله تعالى: ﴿**وما أدْرِى ما يُفْعَلُ بى ولا بكم**﴾ [الأحقاف: ٩]، وبإن كقوله تعالى: ﴿**وإن أدرى أقريبٌ أم بعيدٌ ما تُوعَدُونَ**﴾ [الأنبياء: ١٠٩].

وبعض العلماء يجيز بقاء المقرون بالآن مستقبلاً؛ لأن الآن قد تصحب فعل الأمر مع أن استقباله لازم كقوله تعالى: ﴿**فالآن باشروهن**﴾ [البقرة: ١٨٧]، فعبر بالآن عن المدة التى رفع فيها الحرج عن المباشرين نساءهم فى ليالى الصوم، وعن مدة بلوغ ذلك المخاطبين، وعن المدة التى تقع فيها المباشرة؛ لأن الآن ليس عبارة عن المدة المقارنة لنطق الناطق فحسب، بل الآن عبارة عن مدة ما حضر كونه، فلو أن الكائن لا يتم كونه إلا فى شهر فصاعدًا جاز أن يقال فيه: الآن هو كائن، ومنه قوله تعالى: ﴿**فمن يستمع الآن يجد له شهابًا رصدًا**﴾ [الجن: ٩]، ومنه قول على، رضى الله عنه، فى الخضاب:

كان ذلك والإسلامُ قُلٌّ، فأما الآن فقد اتسع نطاق الإسلام، فامرؤ وما اختار، وإذا ثبت هذا فقد يقال: الآن يكون كذا، يقصد التعبير بالآن عن المدة التى يقع الكون فى بعضها، أو يقصد المبالغة فى القرب، إلا أن هذا خلاف الظاهر.

وأما لام الابتداء فمُخلصةٌ للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنوا، بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها كقوله تعالى: ﴿**وإن ربك ليحكم بينهم يومَ القيامة**﴾ [النحل: ١٢٤]، و﴿**إنى لَيَحْزُنُنى أن تذهبوا به**﴾ [يوسف: ١٣]، فيحزن مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل؛ لأن فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب، عليه السلام، بيحزن غير موجود، فلو أريد بيحزن الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل فى الوجود، وهو محال.

والأكثرون أيضًا على أن النفى بليس وما وإنْ قرينة مخلصة للحال، مانعة من إرادة الاستقبال، وليس ذلك بلازم، بل الأكثر كون المنفى بها حالا، ولا يمتنع كونه مستقبلاً، كما قال حسان فى وصف الزبير، رضى الله عنهما[١] [من الطويل]:

وما مثلهُ فيهِمْ ولا كان قبلَه ... وليس يكونُ الدَّهرَ ما دام يَذْبُلُ

أى ما فى هذا العصر مثله، ولا كان فيما مضى، ولا يكون فيما يستقبل، وهذا جلِىٌّ غير خفى، ومثله قول الآخر[٢] [من البسيط]:

والمرءُ ساعٍ لأمرٍ لَيْسَ يُدْرِكُهُ ... والعَيْشُ شُحٌّ وإشْفَاقٌ وتَأميلُ

وقال تعالى فى استقبال المنفى بما وإن: ﴿**قل ما يكونُ لى أن أبَدِّلَهُ من تِلقاء نفسى إنْ أتَّبعُ إلا ما يُوحَى إلىَّ**﴾ [يونس: ١٥]، وقال أبو ذؤيب[٣] [من الكامل]:

---

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص٢٦)، الجنى الدانى (ص٤٩٩)، الدرر (٧٦/١)، المقاصد النحوية (٢/٢).

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب فى ديوانه (ص٧٥)، شرح اختيارات المفضل (ص٦٧٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (٢١٣).

(٣) البيت لأبى ذؤيب فى خزانة الأدب (٤٢٠/١)، شرح التصريح (٦١/٢)، شرح شواهد المغنى(٢٦٢/١)، المقاصد النحوية (٤٩٨/٣)، لسان العرب (٦١٣/١) (عقب)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٩٧/٣)، شرح الأشمونى (٣٣١/٢).

أَوْدَى بَنِـيَّ وأَعْقَبُونـي حَسْـرَةً عِنْدَ الرُّقَـادِ وَعَبْـرَةً مَـا تُقْلِـع

وقال النابغة الجعدى يمدح النبى ﷺ [1] [من الطويل]:

له نائـلاتٌ مـا يَغـبُّ نوالُهـا وليس عطاءُ اليوم مانعـه غـدَا

وقال رجل من بنى طيىء [من الطويل]:

فإنك إن يَعْرُوك مَنْ أنت مُحْسِبٌ ليَزْ

دادَ إلا كـان أظْـفَـرَ بـالـنُّـجْـحِ

أى ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء، أى أعطيته عطاء كان كافيًا ليزداد على الكفاية إلا كان أظفر بالنجح، فالمنفى بإن هنا مستقبل لا شك فى استقباله.

ص: ويَتَخلص للاستقبال بظرفٍ مستَقْبل، وبإسناده إلى مُتَوَقَّع، وباقتضائه طلبًا أو وعدًا وبمصاحبة ناصب، أو أداة ترج أو إشفاق أو مجازاة، أو لو المصدرية، أو نون توكيد، أو حرف تنفيس وهو السين أو سَوْف أو سَفْ أو سَوْ أو سَىْ.

ش: تخلص الاستقبال بظرف مستقبل على ضربين: أحدهما أن يكون الفعل عاملاً فى الظرف، والثانى أن يكون الظرف مضافًا إلى الفعل نحو: أزورك إذا تزورنى، فأزورك عامل فى إذا، وهو ظرف مستقبل مضاف إلى تزورنى، فتخلصا به للاستقبال.

وتخلص الاستقبال بإسناد الفعل إلى متوقع كقول الشاعر[2] [من الوافر]:

يَهُولُكَ أَنْ تَمُـوت وَأَنْـتَ مُلْـغٍ لمـا فِيـهِ النَّجَاةُ مِـنَ العَـذابِ

وباقتضائه طلبًا كقوله تعالى: ﴿**والوالدات يُرْضعنَ**﴾ [البقرة: ٢٣٣]، أو وعدًا كقوله تعالى: ﴿**يُعَذِّبُ مَنْ يشاء ويَرحَمُ من يشاء**﴾ [العنكبوت: ٢١].

وبمصاحبة ناصب من نواصبه وهى: أن ولن وكى وإذن، وليست المصاحبة للناصب مقصورة على الظهور، بل تتناول المصاحبة ظهور الناصب نحو قوله تعالى: ﴿**وأن**

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص١٨٧)، شرح شواهد المغنى(ص٥٧٧، ٧٠٤)، مغنى اللبيب(٢٩٣/١)، المقاصد النحوية (٦٠/٣)، وللأعشى أو للنابغة الجعدى فى تخليص الشواهد (ص٢٢٧)، وعندهم: «له نافلات» بدلاً من «له نائلات».

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٧٠٤/١) (كذب)، تاج العروس (كذب)، الدرر (٤/١).

تصوموا خيرٌ لكم﴾ [البقرة: ١٨٤]، وتقديره نحو: ﴿**ليبين لكم ويهديكم﴾** [النساء: ٢٦]، أى: لأن يبين وأن يهدى، فالاستقبال متخلص بمصاحبة ناصب مقر كتخلصه بمصاحبة ناصب ظاهر.

ويتخلص الاستقبال أيضًا بأداة ترج نحو قوله تعالى: ﴿**لعلى أرْجعُ إلى الناس لعلهم يعلمون﴾** [يوسف: ٤٦]، وكقول الشاعر[١] [من الطويل]:

فقلت أعيرونى القَدومَ لعَلَّنى أخُطُّ بها قَبْرًا لأَبْيَضَ مَاجِدِ

وبأداة إشفاق كقوله[٢] [من الوافر]:

فأمَّا كَيِّسٌ فَنجَا ولكنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِى حَمِقٌ لَئِيمُ

ولا فرق بين الرجاء والإشفاق فى اللفظ بل فى المعنى؛ لأن المرجو محبوب، والمشفق منه مكروه.

وتخلص الاستقبال بالمجازاة كثير كقوله تعالى: ﴿**إن يشَأْ يُذْهِبْكم ويأت بخلق جديد﴾** [إبراهيم: ١٩]، وبلو المصدرية كقوله تعالى: ﴿**يَوَدُّ أَحدُهم لو يُعَمَّرُ ألف سنة﴾** [البقرة: ٩٦]، وعلامة المصدرية أن يحسن فى موضعها أن، واحترز بتقييدها من لو الدالة على امتناع لامتناع، فإن تلك تؤثر ضد ما تؤثر هذه، وسنبين ذلك.

والتخلص بنون التوكيد كقوله تعالى: ﴿**وَلَنَبْلُوَنَّكُم بشىءٍ من الخوفِ والجوعِ ونقصٍ من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين﴾** [البقرة: ١٥٥].

والتخلص بحرف التنفيس كقوله تعالى: ﴿**ولسوف يعطيك ربُّك فترضى﴾** [الضحى: ٥]، و﴿**سنقرئك فلا تنسى﴾** [الأعلى: ٦]، وجاء عن العرب: سف أفعل، وسَوْ أفعل، وسَىْ أفعل وهى أغربهن، حكاها صاحب المحكم، واتفقوا على أن أصل سف وسو وسى سوف، وزعموا أن السين أصل برأسها غير مفرعة عن سوف، ولكنها

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٠٥)، الدرر (٢١٢/١)، شرح الأشمونى (٥٦/١)، شرح ابن عقيل (ص٦٢)، همع الهوامع (٦٤/١).

(٢) البيت للمرار بن سعيد الأسدى فى شرح أبيات سيبويه (٦٣/٢)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٣٢٨/٩)، الكتاب (١٥٩/٣)، المحتسب (١٩٩/١).

منها كنون التوكيد الخفيفة من نون التوكيد الثقيلة، وهذا عندى تكلف ودعوى مجردة عن الدليل، وليس كذلك القول بأن نون التوكيد الخفيفة أصل برأسها؛ لأن الذى حمل على ذلك أنا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بها الثقيلة، كحذفها عند ملاقاة ساكن نحو أن تصل «قُومَنْ» باليوم، فإنك تقول: قومَ اليوم، فتحذف النون لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافًا، ومثل ذلك فيما شأنه أن يُعل ممتنع، فما ليس شأنه أن يعل أحق أن يمتنع ذلك فيه، فلما لم يمتنعوا من معاملة الخفيفة بهذه المعاملة علم أنها أصل برأسها.

وبدليل آخر أيضًا وهو أن الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفًا كقول القارئ فى ﴿لنسفعنْ﴾ [العلق: ١٥]، «لنسفعا»، ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفًا؛ لأن إبدال الباقى بعد الحذف تغيير ثان، وذلك إجحاف أيضًا لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه، ويزاد عليه، فكيف يسوغ فيما ليس كذلك؟ فلما كان القول بأن النون الخفيفة فرع الثقيلة مفضيًا إلى هذا المحذور وجب اطراحه، والقول بأن السين فرع سوف لا يفضى إلى مثل ذلك فوجب قبوله والتمسك به؛ لأنه أبعد من التكلف.

وأيضًا فقد أجمعنا على أن: سَفْ وسَوْ وسَيْ عند من أثبتها فروع سوف، فلتكن السين أيضًا فرعها؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود، ويكون هذا التصرف فى سوف بالحذف شبيهًا بما فعل بأيمن الله فى القسم حين قيل: أيْمُ اللّه، وامُ اللّه، ومُنُ اللّه، ومُ اللّه، وقريبًا من قولهم فى حاشى: حاش، وحشا، وفى: أُفّى: أُفّهْ، وإفْ.

وقال بعضهم: لو كانت السين فرع سوف كسف وسو لكانت أقل استعمالاً منها لأنها أبعد من الأصل، وهما أقرب إليه إذ الحذف فيهما أقل، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع، والفرع الأقرب أحق بها من الأبعد.

قلت: هذا تعليل ضعيف؛ لأن من الفرع ما يفوق الأصل بكثرة الاستعمال كنِعْم وبئس، فإنهما فرعَا نَعِم وبَئِس، وهما أكثر استعمالاً، وكأخ وأب المنقوصين، فإنهما فرعا المقصورين، والمنقوصان أكثر استعمالاً، وأمثال ذلك كثيرة، وإذا جاز أن يفوق فرع أصلاً بكثرة الاستعمال، فأن يفوق فرع فرعًا أولى.

وقال بعضهم: لو كانت السين بعض سوف لكانت مُدَّةُ التسويف بهما سواء، وليس كذلك، بل هى بسوف أطول، فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها.

قلت: وهذه دعوى مردودة بالقياس والسماع: فالقياس أن الماضى والمستقبل متقابلان، والماضى لا يقصد به إلا مطلق المضى دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغى ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده ليجرى المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس.

وأما السماع، فإن العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن المعنى الواحد الواقع فى وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**وسوف يُؤْتِى اللّه المؤمنين أجرًا عظيمًا**﴾ [النساء: ١٤٦]، وقوله تعالى: ﴿**فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسَيُدْخلهم فى رحمة منه وفضل**﴾ [النساء: ١٧٥]، وقوله تعالى: ﴿**كلا سيعلمون**﴾ [النبأ: ٤، ٥]، و﴿**كلا سوف يعلمون**﴾ [التكاثر: ٣]، ومنه قول الشاعر[1] [من الطويل]:

وما حالةٌ إلا سَيُصْرفُ حَالُها ... إلى حالةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ

فهذا كله صريح فى توافق سيفعل وسوف يفعل فى الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت فى قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر.

ص: وينصرف إلى المضى بلم، ولّما الجازمة، ولو الشرطية غالبًا، وبإذ، وبربما، وقد فى بعض المواضع.

ش: المضارع المنفى بلم ولما ماضى المعنى بلا خلاف، وهل كان ماضى اللفظ فتغير لفظه دون معناه، أو لم يزل مضارعًا فتغير معناه دون لفظه ففى ذلك خلاف، والأول قول ضعيف لا نظير له، والثانى هو الصحيح؛ لأنه نظير ما أجمع عليه فى الواقع بعد لو وربما وإذ كقول الله تعالى: ﴿**ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة**﴾

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٦٠)، الدرر (١٢٦/٥)، همع الهوامع (٧٢/٢).

[النحل: ٦١]، وكقول كثير[١] [من الكامل]:

لو يَسْمَعُونَ كَما سَمِعْتُ كلامَها خرُّوا لعـــزَّةَ رُكَّعًـــا وسُجـــودا

وكقول الشاعر فى ربما [من الخفيف]:

لا يُضيع الأميـــنُ ســـرًّا ولكـــنْ ربَّما يُحســـبُ الخئـــون أمينـــا

وكقوله تعالى: ﴿**وإذ تقول للـذى أنعـم اللَّـه عليـه وأنعمـت عليـه أمْسِـك عليـك زوجك**﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وقيدت (لما) بنسبة الجزم إليها؛ لأنها إذا لم تكن جازمـة لا يليها فعل مضارع بل مـاضى اللفـظ والمعنـى إن كـانت بمعنـى حين، أو مـاضى اللفـظ مستقبل المعنى إن كانت بمعنى إلا كقول الشاعر[٢] [من الرجز]:

قالتْ لـه باللَّـــه يـــا ذا البُرْدَيْـــن لَّمـــا غَنِثْـــت نَفَســـا أو اثنيـــن

وأطلقت لم تنبيهًا على أنها صارفة إلى المضى أبدًا، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزومًـا كقول الشاعر[٣] [من البسيط]:

لَوْلاَ فَوَارِسُ من نُعْـمٍ وأسْرَتُهُـــم يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُـــونَ بالجـارِ

فرفع الفعل بعد لم، وهى لغة القوم.

وقيد (لو) بالشرطية احترازًا من المصدرية، واحترز بغالبًا من ورود الشرطية بمعنـى إن

---

(١) البيت فى ديوان كثير (ص٤٤١)، الخصائص (٢٧/١)، لسان العرب (٥٢٣/١٢) (كلم)، المقاصد النحوية (٤٦٠/٤)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٨٣)، شرح الأشمونى (٦٠٣/٣)، شرح ابن عقيل (ص٥٩٥).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٥٩٣)، الدرر (١٨٨/٣، ٢٢٢/٤، ٢٢٥)، شرح شواهد المغنى(ص٦٨٣)، لسان العرب (غنث)، مغنى اللبيب(٢٨١/١١)، همع الهوامع (٢٣٦/١، ٤٥/٢)، تهذيب اللغة (٩٢/٨)، تاج العروس (٣١٢/٥)، جمهرة اللغة (ص٤٢٨)، المخصص (٩٤/١١).

(٣) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٢٠٥/١)، الجنى الدانى (ص٢٢٦)، الدرر (٦٨/٥)، سر صناعة الإعراب (٤٤٨/١)، شرح الأشمونى (٥٧٦/٣)، شرح شواهد المغنى (٦٧٤/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٧٦)، شرح المفصل (٨/٧)، لسان العرب (١٩٨/٩)، المحتسب (٤٢/٢)، مغنى اللبيب(٢٧٧/١، ٣٣٩)، المقاصد النحوية (٤٤٦/٤)، همع الهوامع (٥٦/٢).

كقوله تعالى: ﴿**وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافًا خافوا عليهم**﴾ [النساء: ٩]، بمعنى إن تركوا، فلو وقع بعد (لو) هذه مضارع لكان مستقبل المعنى كما يكون بعد (إن) كقول الشاعر[١] [من الكامل]:

لا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إلا مُظهرًا خُلُقَ الكِرَام وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا

والانصراف إلى المضى بإذ نحو قوله تعالى: ﴿**وإذ تقول للذى أنعم اللّه عليه وأنعمت عليه**﴾ [الأحزاب: ٣٧]، بمعنى وإذ قلت.

وإنما كانت ربما صارفة معنى المضارع إلى المضى لأن (رب) قبل اقترانها بما مستعملة فى المضى، فاستصحب لها بعد الاقتران ما كان لها، بل هى بذلك أحق لأن (ما) للتوكيد، فيتأكد بها معنى ما تتصل به، ما لم تقلبه من معنى إلى معنى كما فعلت بإذ حين قيل فيها (إذما) ففارقتها فى الدلالة على المضى، وحدث فيها معنى المجازاة، وما المتصلة برب غير قالبة معناها بل مؤكدة له، فاستصحب ما كان لها من المضى.

وإذا دخلت (قد) على المضارع، فهى كربما فى التقليل والصرف إلى معنى المضى، وهذا ظاهر قول سيبويه؛ لأنه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم (وأما قد فجواب لقوله: لَمَّا يفعل، فتقول: قد فعل)، ثم قال: وتكون بمنزلة ربما قال الهذلى[٢] [من البسيط]:

قد أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنامِلُهُ كأَنَّ أَثوابَهُ مُجَّتْ بِفرْصادِ

كأنه قال: «ربما».

---

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٨٥)، جواهر الأدب (ص٢٦٧)، شرح الأشمونى (٦٠٠/٣)، شرح التصريح (٢٥٦/٢)، شرح شواهد المغنى (٦٤٦/٢)، مغنى اللبيب (٢٦١/١)، المقاصد النحوية (٤٦٩/٤).

(٢) البيت لعبيد بن الأبرص فى ديوانه (ص٦٤)، خزانة الأدب (٢٥٣/١١، ٢٥٧، ٢٦٠)، شرح أبيات سيبويه (٣٦٨/٢)، ولعبيد بن الأبرص أو للهذلى فى الدرر (١٢٨/٥)، شرح شواهد المغنى (ص٤٩٤)، وللهذلى فى الأزهية (ص٢١٢)، الجنى الدانى (ص٢٥٩)، شرح المفصل (١٤٧/٨)، الكتاب (٢٢٤/٤)، لسان العرب (٣٤٧/٣)، مغنى اللبيب (ص١٧٤)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٧٦)، رصف المبانى (ص٣٩٣)، شرح شواهد المغنى (ص٢٢٠)، المقتضب (٤٣/١)، همع الهوامع (٧٣/٢).

هذا نصه، فإطلاقه القول بأنها بمنزلة ربما تصريح بالتسوية بينهما فى التقليل والصرف إلى المضى، فإن خلت من معنى التقليل خلت من الصرف إلى معنى المضى وتكون حينئذ للتحقيق والتوكيد، كقوله تعالى: ﴿**قد نعلم إنه ليحزنك الذى يقولون**﴾ [الأنعام: ٣٣]، وكقول الشاعر [من الطويل]:

وقد تدرك الإنسان رحمةُ ربه ولو كان تحت الأرض سبعين واديًا

وقد تخلو من التقليل وهى صارفة لمعنى المضى، كقوله تعالى: ﴿**قد نرى تقلُّبَ وَجهك في السماء**﴾ [البقرة: ١٤٤].

ص: وينصرف الماضى إلى الحال بالإنشاء، وإلى الاستقبال بالطلب، والوعد، وبالعطف على ما علم استقباله، وبالنفى بلا وإن بعد القسم.

ش: الإنشاء فى اللغة مصدر أنشأ فلان يفعل كذا، أى ابتدأ، ثم عُبر به عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود كإيقاع التزويج بزوجت، والتطليق بطلقت، والبيع والشراء ببعت واشتريت، فهذه الأفعال وأمثالها ماضية اللفظ حاضرة المعنى؛ لأنها قصد بها الإنشاء أى إيقاع معانيها حال النطق بها، فإلى هذه الأفعال ونحوها الإشارة بقولنا: (وينصرف الماضى إلى الحال بالإنشاء).

وانصرافه إلى الاستقبال بالطلب نحو: غفر الله لزيد، ونصر الله المسلمين وخذل الكافرين، وعزمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت، ومن كلام العرب: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه.

وانصرافه إلى الاستقبال بالوعد كقوله تعالى: ﴿**إنا أعطيناك الكوثر**﴾ [الكوثر: ١]، و﴿**أشرقت الأرض بنور ربها**﴾ [الزمر: ٦٩].

وانصرافه بالعطف على ما علم استقباله كقوله تعالى: ﴿**يَقدُمُ قومه يوم القيامة فأوردهم النار**﴾ [هود: ٩٨]، ﴿**ويوم يُنْفخ فى الصور ففزع من فى السموات ومن فى الأرض إلا مَنْ شاء الله**﴾ [النمل: ٨٧].

وانصرافه بعد القسم بالنفى بلا كقول الشاعر[1] [من البسيط]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٧٩/١، ٢١٩/٤)، همع الهوامع (٩/١، ٤١/٢).

رِدُوا فوالله لا ذُدْنَاكم أَبَدًا مَا دامَ فِي مائِنَا وِرْدٌ لنُزَّالِ

وانصرافه بالنفى بإنْ كقوله تعالى: ﴿**إنّ اللّه يُمسك السموات والأرضَ أنْ تزولا ولئن زالتا إنْ أمسكهما من أحدٍ من بعده**﴾ [فاطر: ٤١]، أى والله لئن زالتا ما يمسكهما.

ص: ويحتمل المضىَّ والاستقبال بعد همزة التّسوية، وحرف التحضيض، وكلما، وحيث، وبكونه صلة أو صفة لنكرة عامة.

ش: إذا ورد الفعل الماضى بعد همزة التسوية نحو: سواء علىَّ أقمت أم قعدت، احتمل أن يكون المراد: سواء على ما كان منك من قيام وقعود، وأن يكون المراد: سواء على ما يكون منك من قيام وقعود، وإن كانت لم بعد أم تعين المضى كقوله تعالى: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾ [البقرة: ٦]، فإن لم يكن لم بعد أم فالاحتمال باق، كقوله تعالى: ﴿**سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون**﴾ [الأعراف: ١٩٣].

وكذا الواقع بعد حرف التحضيض نحو: هلا فعلت، يحتمل أن يراد به المضى، فيكون لمجرد التوبيخ، ولا يكون الاقتران بحرف التحضيض مغيرًا للفعل عن موضعه.

ويحتمل أن يراد به الاستقبال فيكون بمنزلة الأمر، ولذلك احتج العلماء على وجوب العمل بخبر الواحد بقوله تعالى: ﴿**فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين**﴾ [التوبة: ١٢٢]، وجعلوه بمنزلة: لينفر من كل فرقة طائفة.

وكذا الواقع بعد كلما يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى: ﴿**كلما جاءَ أمةً رسولُها كذبوه**﴾ [المؤمنين: ٤٤]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى: ﴿**كلما نَضِجت جلودُهم بدَّلناهم جلودًا غيرها**﴾ [النساء: ٥٦].

وكذا الواقع بعد حيث يحتمل أن يراد به المضى كقوله تعالى: ﴿**فأتوهن من حيث أمركم اللّه**﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ويحتمل أن يراد به الاستقبال كقوله تعالى: ﴿**ومن حيثُ خَرجْت فَوَلِّ وجهك شَطرَ المسجدِ الحرام**﴾ [البقرة: ١٤٩].

وكذا الواقع صلة يحتمل المضى، كقوله تعالى: ﴿**الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم فاخْشوهُم فزادهم إيمانًا**﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والاستقبال كقوله تعالى:

﴿إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفورٌ رحيم﴾ [المائدة: ٣٤]، وقد اجتمع الأمران فى قول الشاعر[١] [من الطويل]:

وإنى لآتيكم تذكُّرَ ما مضى من الأمر واسْتِيجابَ ما كان فى غد

وكذا الواقع صفة لنكرة عامة يحتمل المضى كقول الشاعر[٢] [من الخفيف]:

رُبَّ رَفدٍ هَرَقْتُهُ ذِلكَ اليَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

ويحتمل الاستقبال كقول النبى ﷺ: «نَضَّر اللَّه امرأ سمعَ مقالتى فأدَّاها كما سمعها»[٣]، فإن هذا منه ﷺ ترغيب لمن أدركه فى حفظ ما يسمعه منه ﷺ، وذلك يقتضى أن يكون المعنى: نضر الله امرأ يسمع مقالتى فيؤديها كما يسمعها.

* * *

(١) البيت للطرماح فى ملحق ديوانه (ص٥٧٢)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣/٣٣١)، سر صناعة الإعراب (١/٣٩٨)، لسان العرب (٤/٤٢٣).

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٦٣)، خزانة الأدب (٩/٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦)، الدرر (١/٧٩)، شرح شواهد الإيضاح (ص٢١٥)، شرح المفصل (٨/٢٨)، مغنى اللبيب (٢/٥٨٧)، ولأعشى همدان فى المقاصد النحوية (٣/٢٥١).

(٣) أخرجه أحمد (٤/٨٠)، وابن ماجه (٢٣٠، ٢٣١)، والترمذى (٢٦٥٨).

باب إعراب الصحيح الآخر

ص: الإعرابُ ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ، أو حرف، أو سكون، أو حذف، وهو فى الاسم أصلٌ، لوجوب قبوله بصيغة واحدة معانى مختلفةً، والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا، إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب، ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث.

ش: الإعراب فى اللغة التبيين، يقال: أعرب فلان عما فى نفسه إذا بينه، وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينًا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر، كالضمة والفتحة والكسرة فى نحو: ضرب زيدٌ غلام عمرو، وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع: لا نَولُك أن تفعل، ولعمرك، وكنصب سبحان الله ورويدك، وكجر الكُلاع وعِرْيَط من ذى الكلاع وأمِّ عريط.

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيرًا، وقد اعتذر عن ذلك بوجهين: أحدهما أن ما لازم وجهًا واحدًا من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير، وعلى الوجه الذى لازمه تغير، والثانى: أن الإعراب تجدد فى حال التركيب، فهو تغير باعتبار كونه منتقلاً إليه من السكون الذى كان قبل التركيب.

والجواب عن الأول: أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائمًا به، ألا ترى أن رجلاً صالح للبناء إذا ركب مع لا، وخمسة عشر صالح للإعراب إذا فك تركيبه، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل فى الحال من إعراب رجل وبناء خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغير له فى الحال.

والجواب عن الثانى: أن المبنى على حركة مسبوق بأصالة السكون، فهو متغير أيضًا، وحاله تغير، فلا يصلح أن يحدّ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء، ولا يخلص من هذا القدح قولهم: لتغير العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل تغير، ثم خلفه عامل آخر حال التركيب، وذلك باطل بيقين، إذ لا عامل قبل التركيب، وإذا لم يصح أن يعبَّرَ عن

الإعراب بالتغيير صح التعبير عنه بأنه المجعول آخرًا من حركة وغيرها على الوجه المذكور.

وقال بعضهم: لو كانت الحركات وما جرى مجراها إعرابًا لم تضف إلى الإعراب؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، وهذا قول صادر عمن لا تأمل له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعة فى كلامهم بإجماع، وأكثر ذلك فيما يقدر أولهما بعضًا أو نوعًا، والثانى كلاً أو جنْسا وكلا التقديرين فى حركات الإعراب صالح فلا يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا.

وينبغى أن تعلم أن المعانى التى تعرض للكلم على ضربين.

أحدهما: ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب، فهذا الضرب بإزاء كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه، فلا حاجة إلى الإعراب بالنسبة إليه.

والثانى من الضربين: ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وكون الفعل المضارع مأمورًا به أو معطوفًا أو علة أو مستأنفًا، وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان فى قبول ذلك مع التركيب، فاشتركا فى الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجبًا؛ لأن الواجب لا محيص عنه، والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو: لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا، فإنه يحتمل أن يكون نهيًا عن الفعلين مطلقًا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثانى، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثانى، والرفع دليل الثالث، ويغنى عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول: لا تُعنَ بالجفاء ومدح عمرٍو، ولا تعن بالجفاء مادحًا عمرًا، ولا تعن بالجفاء ولك مدحُ عمرو، فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببى إعراب الاسم وإعراب الفعل فى القوة والضعف، فلذا جعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعًا.

والجمع بينهما بما ذكرته أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص، ولام الابتداء،

ومجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون؛ لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جىء بالإعراب لأجله، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها؛ ولأن فى الفعل الماضى من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع، ولعلها أكمل، فمن ذلك أن الماضى إذا ورد مجردًا من قد كان مبهمًا من بُعدِ الماضى وقربه، وإذا اقترن بقد فقد تخلص للقرب، فهذا شبيه بإبهام المضارع عند تجرده من القرائن،وتخلصه للاستقبال بحرف التنفيس.

وأما لام الابتداء، وإن كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم، لكونها لا تدخل إلا عليهما، فتقاومها اللام الواقعة بعد لو، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضى خاصة كقوله تعالى: ﴿**ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة**﴾ [البقرة: ١٠٣]، و﴿**ولو أسمعهم لتولّوْا**﴾ [الأنفال: ٢٣]؛ وليس الاعتبار بتلك أحق من الاعتبار بهذه، ولو لم يظفر بهذه لقاوم تلك تاء التأنيث، فإنها تتصل بآخر الماضى كما تتصل بآخر الاسم، فحصل للماضى بذلك من مشابهة الاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتداء.

ويقاوم لام الابتداء أيضًا مباشرة مذ ومنذ، فإن الماضى يشارك الاسم فيهما دون المضارع.

وأما مجاراة المضارع اسم الفاعل فى الحركة والسكون، فالماضى غير الثلاثى شريكه فيها، وإنما يختص بها المضارع إذا كان الماضى على فَعَل مطلقًا، أو على فعِل متعديًا، وللماضى ما يقاوم الفائت من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر وتقاربهما، فالاتحاد نحو: طَلَبَ طَلَبا، وحَلَب حلبا، وغلب غلبا، وفرِح وأشِر وبطر فهو فرِح وأشِر وبطر، والتقارب نحو تَعب تَعبًا، وحسب حسْبا، وكَذب كذِبا، ولا ريب فى أن التوازن فى هذا الضرب أكمل منه فى: يضرب فهو ضارب، فبان بما ذكرناه تفضيل ما اعتبرناه.

وفى قولنا فى المضارع: «فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث»، إشعار بأن المضارع لا يُحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقًا، بل المؤكد بها معرب ومبنى، فالمعرب ما أسند إلى ضمير اثنين أو جمع أو مخاطبة، نحو: هل تفعلانِّ، وهل تَفْعَلُنّ، وهل تَفعلِنَّ،

والمبنى ما ليس كذلك.

وإنما كان الأمر كذلك لأن المؤكد بالنون إنما بنى لتركيبه معها وتنزُّله منها منزلة صدر المركب من عجزه، وذلك منتف من يفعلان وأخويه، هذا مذهب المحققين، ويدل على صحته أن البناء المشار إليه إمّا بالتركيب، وإما لكون النون من خصائص الفعل، فضعف بإلحاقها شبه الاسم، إذ لا قائل بغير ذلك، والثانى باطل؛ لأنه مرتب على كون النون من خصائص الفعل، ولو كان ذلك مؤثرًا لبنى المجزوم، والمقرون بحرف التنفيس، والمسند إلى ياء المخاطبة؛ لأنها مساوية للمؤكد فى الاتصال بما يخص الفعل، بل ضعف شبه هذه الثلاثة أشد من ضعف شبه المؤكد بالنون؛ لأن النون وإن لم يَلِقْ لفظها بالاسم فمعناها به لائق، بخلاف لم وحرف التنفيس وياء المخاطبة، فإنها غير لائقة بالاسم لفظًا ومعنى، فلو كان الموجب بناء المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به أحد الثلاثة مبنيًا؛ لأنها أمكن فى الاختصاص، وفى عدم بناء ما اتصلت به دلالة على أن موجب البناء التركيب إذ لا ثالث لهما، وإذا ثبت أن موجب البناء هو التركيب لم يكن فيه لتفعلان وأخويه نصيب؛ لأن الفاعل البارز حاجز، وثلاثة أشياء لا تركب.

وأيضًا فإن الوقف على نحو: هل تَفعلين، بحذف نون التوكيد وثبوت نون الرفع، فلو كان قبل الوقف مبنيًا لبقى بناؤه؛ لأن الوقف عارض، فلا اعتداد بزوال ما زال لأجله، كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقاء الساكنين نحو: هل تذكرن الله، والأصل: تذكرن، فحذفت النون الخفيفة لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة الراء الناشئة عن النون مع كونها زائلة؛ لأن زوالها عارض فلم يعتد به، ولا فرق بين العروضين، فلو كان لتفعلُنْ ونحوه قبل الوقف بناء لاستصحب عند عروض الوقف كما استصحب بناء هل تذكرنْ عند عروض التقاء الساكنين.

وهذا منهى القول فى المؤكد بالنون بالنسبة إلى بنائه وإعرابه دون تعرض إلى ما سوى ذلك من أسباب توكيده بها.

وسائر أسباب بنائه ما ذهب إليه سيبويه من أنه مبنى حملاً على الماضى المتصل بها؛ لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون، فأخرج عنه المضارع إلى الإعراب للمناسبة المتقدم ذكرها، وأخرج عنه الماضى إلى الفتح تفضيلاً على الأمر لشبهه

بالمضارع لوقوعه صفة وصلة وحالاً وشرطًا ومسندًا بعد كان، وإن، وظن وأخواتها، بخلاف الأمر، فاشتركا فى العود إلى الأصل بالنون، كما اشتركا فى الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين.

وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها؛ لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد معنى وحكمًا، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًا للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحدًا، فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده، كما منع من بناء «أى» مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنى واستعمالاً.

وقيل: إنما بنى المتصل بنون الإناث لنقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء، وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته، وإن شابهه نقصت بها مشابهته.

ص: ويَمْنَعُ إعرابَ الاسم مُشابهةُ الحرفِ بلا مُعارِض، والسَّلامةُ منها تَمَكُّن، وأنواعُ الإعراب رفعٌ ونصب وجر وجزم.

ش: الحرف أمكن فى عدم الإعراب من الفعل؛ لأن من الأفعال ما يعرب وليس من الحروف ما يعرب، وما لا يعرب من الأفعال شبيه بما يعرب: أما الماضى فلمشاركته المضارع فى وقوعه مواقعه المذكورة، وفى كونهما مخرجين على الأصل، مردودين بنون الإناث إليه، ولشبهه بالمعرب لم يجز أن تلحقه هاء السكت وقفًا، إذ لا يلحق متحركًا بحركة إعرابية ولا شبيهة بإعرابية، كاسم لا التبرئة، والمنادى المضموم.

وأما الأمر فشبَهُهُ بالمجزوم بيِّن؛ لأنه يجرى مجراه فى تسكين آخره إن كان صحيحًا، وفى حذفه إن كان معتلاً، ولا يعامل هذه المعاملة غيره من المبنيات المعتلة، بل يكتفى بسكون آخره كالذى والتى، وإذا ثبت أن المبنى من الأفعال يُشَبَّهُ بالمعرب، ضعف جعل مناسبته سببًا لبناء بعض الأسماء، فهذا بيان ضعف القول بأن أسماء الأفعال بنيت لمناسبة الأفعال التى هى واقعة موقعها كنَزَال وهَيْهات، فإنهما بمعنى انزل وبَعُد واقعان موقعهما، ويزيده ضعفًا أيضًا أن مثل هذه المناسبة موجودة فى المصادر الواقعة دعاء،

كسقْيًا له، فإنه بمعنى سقاه «الله» وفى الواقعة أمرًا كقولـه تعـالى: ﴿**فضـرب الرقـاب**﴾ [محمد: ٤]، فإنه بمعنى اضربوا الرقاب، وهما معربان بإجماع.

وأيضًا فمن أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع وواقع موقعه، كـأفٍّ وأوّه بمعنى أتضجر وأتوجع، فلو كان بناء نزَالِ وَهيهات لوقوعهما موقع مبنيين، لكان أفّ وأوّه معربين لوقوعهما موقع مضارعين، فثبت بهذا وبما قبله أن بناء أسماء الأفعال ليس لمناسبتها الأفعال بل لمناسبتها الحروف؛ لأنها شبيهة بالحروف الناسخة للابتداء فى لزوم معنى الفعل والاختصاص بالاسم، وكونها عاملة غير معمولة، وسنذكر فى مواضع الأسماء المبنية ما لكل منها من وجوه شبه الحرف.

ومما يشكل أمره من الأسماء المبنية ما بنى قبل التركيب كحروف التهجى المسرودة، وهى أيضًا غير خالية من شبه الحرف؛ لأنها كلها غير عاملة فى شىء ولا معمولة لشىء، فأشبهت الحروف المهملة كهل ولو ولولا، وامتنع بعض النحويين من الحكم عليها بالبناء وقال: لو كانت مبنية لم تسكن أواخرها وصلا بعد ساكن نحو: سِين قاف، إذ ليس فى المبنيات ما يكون كذلك، ولا يلزم أصلاً من عدم الإعراب لفظًا عدمه حكمًا، ولو لزم ذلك لم يقل فى الإفراد: فتى ونحوه؛ لأن سبب الإعلال فى مثله فتح ما قبل آخره، مع تحركه أو تقدير تحركه، ولكان الموقوف عليه مبنيًا، وكذا المحكى والمتبع، وهذا القول غير بعيد من الصواب.

والإشارة بقولنا: «بلا معارض» إلى نحو: «أى» فإنها فى جميع أحوالها تناسب الحروف، إلا أن هذه المناسبة تعارضها مخالفة «أى»، لسائر الموصولات ولأدوات الاستفهام والشرط فإضافتها وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى معرفة، وبمعنى كل إن أضيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبة أى للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة، وليثبت بذلك مزية لما له جابر على ما لا جابر له؛ ولأن إلغاء شبه الحرف فى أى لما فيها من شبه التمكن، كإلغاء عُجمة لِجامٍ ونحوه لما فيه من شبه الاسم العربى بقبول الألف واللام والإضافة.

وقولنا: «والسلامة منها تَمَكُّن»، أى سلامة الاسم من مناسبة الحرف المؤثرة تمكن، أى تثبُّت فى مقام الأصالة.

فالاسم ضربان: متمكن وهو المعرب، وغير متمكن وهو المبنى.

والمتمكن ضربان: أمكن وهو المنصرف، وغير أمكن وهو ما لا ينصرف.

ولما كان المضارع شريك الاسم فى الإعراب، وكان الكلام فى الإعراب عمومًا، لم يستغن عن ذكر الأنواع الأربعة، وقدم الرفع والنصب للاشتراك فيهما، وقدم الرفع لأن الكلام قد يستغنى به عن غيره، وقدم الجر لأنه خاص بما هو أصل، وأخر الجزم لأنه خاص بما هو فرع.

ص: وخُصَّ الجرُّ بالاسم لأن عامله لا يستقل، فيحمل غيره عليه، بخلاف الرفع والنصب، وخُصَّ الجزم بالفعل لكونه فيه كالعوض من الجر.

ش: لما كان الاسم فى الإعراب أصلاً للفعل، كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يُفرع عليهما، لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر فإنه غير مستقل، لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل أو ما يقوم مقامه، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارع الاسم فى الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال، وإمكان التفريع عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم، وجعل جزم الفعل عوضًا مما فاته من المشاركة فى الجر فانفرد به، ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق بغيره، والجر راجح بكونه ثبوتًا، بخلاف الجزم فإنه بحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك.

ص: والإعرابُ بالحركة والسكون أصلٌ، وينوب عنهما الحرفُ والحذفُ، فارفع بضمة، وانصب بفتحة، وجرّ بكسرة، واجزم بسكون، إلا فى موضع النيابة.

ش: أى إعراب غير المجزوم بحركة أصلٌ لإعرابه بحرف، وإعراب المجزوم بسكون أصل لإعرابه بحذف.

والدليل على أن الحركة أصل للحرف أنها لا يصار إلى غيرها إلا عند تعذرها، ولذلك اشترك الاسم والفعل فى الرفع بضمة، والنصب بفتحة، ولم يشتركا فى

الإعراب بحرف، وإنما كانت أصالة الإعراب فى غير الجزم للحركة؛ لأنها أخف من الحرف وأبين، أما رجحانها فى الخفة فظاهر، وأما كونها أبين فلأنها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لسقوطها وإدراك مفهوم الكلمة بدونها، بخلاف الحرف فإن سقوطه فى الغالب مخل بمفهوم الكلمة، ولذلك اختلف فى المعرب بحرف هل هو قائم مقام الحركة، أو الحركة مقدرة فيه أو فيما قبله؟.

وإنما كان السكون فى الجزم أصلاً لأن بنية الفعل لا تنقص به، بخلاف حذف آخره، ولذلك قد يستغنى عن حذفه بتقديره ظاهر الحركة قبل الجزم كألم يأتيك.

ص: وتنوب الفتحةُ عن الكسرة فى جر ما لا ينصرف، إلا أن يُضاف أو يصحب الألف واللام أو بدلها.

ش: الذى لا ينصرف من الأسماء ما امتنع تنوينه لسببين كأحمد وإبراهيم وعمران وعمر وطلحة ومعديكرب، وأحمر وسكران وثلاث، أو لسبب بمنزلة سببين كصحراء، ومساجد، فهذا النوع إذا جُرّ نابت الفتحة فيه عن الكسرة؛ لأنه لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لتوُهِّم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها، أو مبنى؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابية إلا مع تنوين أو ما يعاقبه من الإضافة والألف واللام، ولذلك إذا أضيف أو دخل عليه الألف واللام جر بالكسرة لزوال التوهم.

وقد تناول قولنا: «أو يصحب الألف واللام» المعَرِّفةَ والزائدة والموصولة فإنهن متساويات فى إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة، بخلاف أن يقال حرف التعريف، فالمعرفة كقوله تعالى: ﴿**مثل الفريقين كالأعمى والأصمِّ**﴾ [هود: ٢٤]، والزائدة كقول الشاعر[١] [من الطويل]:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُبَاركا ... شديدًا بأعباءِ الخلافة كاهِلُه

والموصولة كقول الآخر[٢] [من الطويل]:

---

(١) البيت لابن ميادة فى شرح المفصل (١/٤٤)، خزانة الأدب (١/٣٢٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية (١/٢١٥)، وعجزه فيه كما يلى:

نسيت بما تهواه ذكر العواقب

وما أنـتَ باليقظـانِ ناظِـرُهُ إذَا رَضِيتَ بما يُنْسيكَ ذِكْرَ العَواقِـبِ

والهاء من قولنا «أو بدلها» عائدة إلى اللام، وأشير بذلك إلى لغة من يجعل اللام ميمًا، فإن حكمها فى ذلك حكم اللام، كقول بعضهم[1] [من الطويل]:

أإنْ شِمتَ مِن نجدٍ بُرَيْقًـا تَألّقَـا تُكابدُ ليلَ امأرْمَـدِ اعتَـادَ أولقَـا

أراد: ليل الأرمد، فجرّ أرمد بكسرة مع الميم كما يجر بها مع اللام.

ص: والكسرةُ عن الفتحة فى نصب أولاتِ، والجمع بالألف والتاء الزائدتين، وإن سُمِّيَ به فكذلك، والأعرفُ حينئذ بقاء تنوينه، وقد يجعل كأرطاة علمًا.

ش: أولـو وأولات بمعنى ذوى وذوات، إلا أن هذين جمعـان لأن مفرديهمـا مـن لفظيهما بخلاف أولو وأولات، فلذلك لم يغن عن ذكرهما ذكر جمعى التصحيح، بل أفردا بالذكر تنبيها على أن إعرابهما كإعراب جمعى التصحيح، وقيدت الألف والتاء بالزيادة احترازًا من نحو قضاة وأبيات، فإن كلا منهما يصدق عليه أنه جمع بألف وتاء، لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لا زائدة، وتاء أبيات أصل، ولم يتعرض لتأنيث الواحد ولا لسلامة نظمه؛ لأن هذا الجمع قد يكون للمذكر كحمامات ودريهمات وأشهر معلومات، وسنبين المطرد من ذلك وغير المطرد، وقد يكون بغير سلامة النظم كتمرات وغرفات وكسرات.

وقولنا: «وإن سمى به فكذلك»، أى وإن سمى بهذا النوع الذى تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فله بعد التسمية به من ثبوت التنوين ونيابة الكسرة عن الفتحة ما كان له قبل التسمية به؛ لأنهُ سُلك بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين ونحوه، فقوبل بالتنوين النون، وبالكسرة الياء، ولولا قصد هذه المقابلة لساوى عرفات عرفة فى منع التنوين والكسرة، لتساويهما فى التعريف والتأنيث مع زيادة ثقل عرفات بعلامة الجمعية، ومن العرب من يكتفى بعد التسمية بتقابل الكسرة والياء ويسقط التنوين فيقول: هذه عرفاتُ، ورأيت عرفاتِ، ومررت بعرفاتِ، ومنهم من يقول: رأيت عرفاتَ، ومررت بعرفاتَ، فيلحق لفظه بلفظ ما لا ينصرف، وإلى هذه اللغة الإشارة بقولنا: «وقد يجعل كأرطاة علمًا»، أى

(١) البيت لبعض الطائيين فى المقاصد النحوية (٢٢٢/١)، وبلا نسبة فى الدرر (٨٨/١)، شرح الأشمونى (٤٢/١)، همع الهوامع (٢٤/١).

يجعل كواحد زيد فى آخره ألف وتاء كأرطاة وسعلاة وبهماة.

ص: وتنوب الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم غير مماثل قَرْوًا وقَرْءًا وخَطَأ، وفم بلا ميم، وفى ذى بمعنى صاحب، والتزام نقص هَنٍ أعرف من إلحاقه بِهِنَّ.

ش: فى إعراب هذه الأسماء خلاف:

فمن النحويين: من زعم أن إعرابها مع الإضافة كإعرابها مجردة، وأن حروف المد بعد الحركات ناشئة عن إشباع الحركات، والحركات قبلها هى الإعراب.

ومنهم: من يجعل إعرابها بالحركات والحروف معًا.

ومنهم: من زعم أن الحركات التى قبل حروف المد منقولة منها، فسلمت الواو فى الرفع لوجود التجانس، وانقلبت فى غيره بمقتضى الإعلال.

ومنهم: من جعل إعرابها منويًا فى حروف المد، وما قبلها حركات إتباع مدلول لها على الإعراب المنوى، وسيأتى الكلام على هذا الوجه.

ومنهم: من جعل إعرابها بحروف المد على سبيل النيابة عن الحركات، وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جىء له لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة، ولا يمنع من ذلك أصالة الحروف، لأن الحرف المختلف البيان صالح للدلالة، أصلا كان أو زائدًا، مع أن فى جعل الحروف المشار إليها نفس الإعراب مزيد فائدة، وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده؛ لأنهما فرعان على الواحد، وإعرابهما بالحروف لا مندوحة عنه، فإذا سبق مثله فى الآحاد أمن مِنَ استبعاد، ولم يحد عن المعتاد.

فهذه خمسة أقوال، أضعفها الثالث؛ لأن فيه مخالفة النظائر من ثلاثة أوجه: **أحدها:** النقل فى غير وقف إلى متحرك، **والثانى:** جعل حرف الإعراب غير آخر، **والثالث:** التباس فتحة الإعراب بالفتحة التى تستحقها البنية.

وهذا الوجه وارد على القول الثانى مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة إلى شيئين، والأول أيضًا ضعيف؛ لأنه يلزم منه وجوب ما لا يجوز إلا فى الضرورة أو الندرة والحم

أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه، هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة، وأشير بعدم مماثلة قروًا وقرْءًا وخطأً إلى ثلاث لغات يكون فيها معربًا بالحركات فى حال إفراده وإضافته فيقال: هذا حَمْوٌ وحَمْوُك، وحَمْءٌ وحَمؤُك، وحَمَأ وحَمَؤُك، فيعامل معاملة قَرْوٍ وقَرءٍ وخَطإٍ وأشباهها.

وقيل: «وفم بلا ميم»، ليعم صور الاستعمال كلها، بخلاف قول من يقول: فوك، فإنه يوهم كون الحكم مقصورًا على المضاف إلى الضمير.

وقيل: لفظ: «ذى بمعنى صاحب» لئلاّ يذهب الوهم إلى ذى المشار به إلى مؤنث، ولما كان «ذو» لا يضاف إلى ياء المتكلم بخلاف ما ذكر قبله لم يجز أن يعطف على المجرور بمن، بل عطف على المجرور بفى وهو «ما» فلذلك أعيدت «فى» فقيل: «وفى ذى بمعنى صاحب» حرصًا على البيان.

وقد جرت عادة أكثر النحويين أن يذكروا الهن مع هذه الأسماء فيوهم ذلك مساواته لهن فى الاستعمال، وليس كذلك، بل المشهور فيه إجراؤهُ مجْرَى يَدٍ فى ملازمة النقص إفرادًا وإضافة، وفى إعرابه بالحركات، كما روى أن النبى ﷺ قال: «من تَعَزَّى بعزاء الجاهلية فأعضُّوه بهن أبيه ولا تَكْفُوا»[1]، وقال على، رضى الله عنه: من يَطُل هنُ أبيه ينتطق به، ومن ذلك قول الشاعر:

رُحتِ وفى رجليكِ ما فيهما ... وقد بدا هنْك من المِئزَر

أراد: قد بدا هنُك، فشبهه بعضد فسكن النون كما تسكن الضاد.

ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل، فمن لم ينبه عل قلته فليس بمصيب، وإن حظى من الفضائل بأوفر نصيب.

ص: وقد تشدد نونه، وخاء أخ، وباء أب، وقد يقال: أَخْوٌ، وقد يقصر حَمٌ وهما، أو يلزمهما النقص كيد ودم، وربما قصرا أو ضُعِّفَ دم.

ش: ذكر الأزهرى أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة، وأنه يقال: استأبيت فلانًا

(١) أخرجه أحمد (٥/١٣٦)، وابن حبان (٧٣٦)، والبخارى فى الأدب المفرد (٩٦٣).

بباءين، أى اتخذته أبا، وقال سُحيم عبد بنى الحسحاس فى تشديد نون هن[١] [من الطويل]:

ألا ليتَ شِعْرِى هل أبيتن ليلة ... وهَنِّى جاذٍ بين لِهْزِمَتَىْ هند

وقال رجل من طيىء فى أخْو[٢] [من البسيط]:

ما المرءُ أخْوَك إن لم تُلْفِه وَزَرًا ... عند الكريهَة مِعْوانًا على النُّوب

وأنشد الفراء[٣] [من الطويل]:

لأخْوَيْنِ كَانَا أَحْسَنَ الناسِ شيمَةً ... وأَنْفَعه فى حاجةٍ لى أُريدُها

وقد يقصر حم وهما، أى الأب والأخ فيقال: هذا أباك، ومررت بأباك، وكذا الأخ والحم، وفى المثل: مُكرَهٌ أخَاكَ لا بَطلٌ، ويروى بالواو، وقال الشاعر [من الطويل]:

أخاك الذى إن تَدْعُه لِمُلمَّةٍ ... يُجبْك لما تبغى ويكفِيك من يبغى

وإن تَجْفُه يوما فليس مكافئًا ... فيَطْمعَ ذو التزويرِ والوشى أن يصغى

وقال الراجز[٤] [من الرجز]:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِى المجْدِ غَايَتَاهَا

واستعمال الحم مقصورًا مشهور على قلته، قالوا للمرأة حماة.

---

(١) البيت لسحيم فى الأشباه والنظائر (٢٩٤/١)، وبلا نسبة فى الدرر (١٠٥/١)، لسان العرب (٣٦٧/١٥) (هنا)، همع الهوامع (٣٩/١).

(٢) البيت لرجل من طيىء فى همع الهوامع (٣٩/١)، وبلا نسبة فى الدرر (١٠٨/١).

(٣) البيت لخليج الأعيوى فى لسان العرب (١٩/١٤)، تاج العروس (أخو).

(٤) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٦٨)، وله أو لأبى النجم فى الدرر (١٠٦/١)، شرح التصريح (٦٥/١)، شرح شواهد المغنى (١٢٧/١)، المقاصد النحوية (١٣٣/١، ٦٣٦/٣)، وله أو لرجل من بنى الحارث فى خزانة الأدب (٤٥٥/٧)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٤٦)، الإنصاف (ص١٨)، أوضح المسالك (٤٦/١)، تخليص الشواهد (ص٥٨)، خزانة الأدب (١٠٥/٤، ٤٥٣/٧)، رصف المبانى (ص٢٤، ٢٣٦)، سر صناعة الإعراب (٧٠٥/٢)، شرح الأشمونى (٢٩/١)، شرح شذور الذهب (ص٦٢)، شرح شواهد المغنى (٥٨٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص٣٣)، شرح المفصل (٥٣/١)، مغنى اللبيب (٣٨/١)، همع الهوامع (٣٩/١).

والتزام نقص الثلاثة قليل، ومنه قول الراجز[١] [من الرجز]:

بأَبِهِ اقْتَدى عَـدِيٌّ فـــى الكَـــرَمْ ومَنْ يُشَابِـهْ أَبـــهُ فمَـــا ظَلَـــمْ

وعلى هذه اللغة قيل فى التثنية: أبان، قال الشاعر [من البسيط]:

بما عُنيتَ به من سُـودَدٍ ونَـــدَى يحيى أباك رَهِينَـــىْ ميتـــة وبلـــى

ومثله [من الطويل]:

ولستَ وإنْ أَعيَـا أَبـــاك بجَـــادةً إذا لم تَـــرُمْ مـــا أَسْلَفـاه بماجـد

ولما جرى ذكر يدوم أشير إلى ما سمع فيهما من القصر كقول الراجز[٢] [من الرجز]:

يا رُبَّ سارٍ بـــاتَ مـــا تَوَسَّـــدا إلا ذِراعَ العَنْسِ أو كـفَّ اليَـــدَا

وكقول الشاعر[٣] [من الرمل]:

كـــأَطُوم فقـــــدت بُرْغُزَهـــــا أَعْقَبَتْهـــا الغُبْـــسُ منـــه عَدَمـــا
غَفَلَـتْ ثـــم أَتَـــتْ تطلُبـــه فـإذا هـــى بعظـــام ودمـــا

ومثل تضعيف الدم قول الشاعر[٤] [من البسيط]:

---

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٢٨)، الدرر (١٠٦/١)، شرح التصريح (٦٤/١)، المقاصد النحوية (١٢٩/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤٤/١)، تخليص الشواهد (ص٥٧)، شرح الأشمونى (٢٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٣٢)، همع الهوامع (٣٩/١).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٠/١٤) (أبى)، (٤٢١/١٥) (يدى)، جمهرة اللغة (ص١٣٠٧)، الجنى الدانى (ص٣٥٦)، جواهر الأدب (ص٢٨٩)، خزانة الأدب (٤٧٧/٧)، الدرر (١١٠/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٠٤)، شرح المفصل (١٥٢/٤)، همع الهوامع (٣٩/١).

(٣) البيتان بلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص١٣٠٦، ١٣٠٧)، لسان العرب (٣١١/٥) (برغز)، (٢٠/١٢) (أطم)، (١٠/١٤) (أبى)، الأشباه والنظائر (٩٧/٥)، تخليص الشواهد (ص٧٧)، خزانة الأدب (٤٩١/٧، ٤٩٣)، الدرر (١١١/١)، رصف المبانى (ص١٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٧٧)، شرح المفصل (٨٤/٥)، المنصف (١٤٨/٢)، همع الهوامع (٣٩/١).

(٤) انظر: الأشباه والنظائر (١٩٥/١)، الدرر (١١٢/١)، همع الهوامع (٤٠/١).

أهـانَ دَمَّـكَ فرْغًـا بعـد عزتـه يا عَمْرُو بغْيُك إصرارًا على الحَسَد
فقـد شُفِيـتَ شفـاءً لا انقضـاءَ لـه وسَعْـدُ مُرْدِيـك موفورٌ على الأبَـد

وقال آخر(١) [من الرجز]:

والدمُّ يَجْرى بينهـم كالجَـدْول

ص: وقد تثلثُ فاءُ فم منقوصًا أو مقصورًا، أو يضعّف مفتوح الفاء أو مضمومها، أو تَتْبعُ فاؤه حرف إعرابه فى الحركة كما فُعِل بفاء مَرْء وعينى امرئ، وابْنِم، ونحوها فوك وأخواته على الأصح، وربما قيل «فا» دون إضافة صريحة نصبا، ولا يختص بالضرورة نحو(٢) [من الرجز]:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفى البَحْرِ فَمُهْ

خلافًا لأبى على.

ش: فى الفم تسع لغات: فتح الفاء وكسرها وضمها مع تخفيف الميم والنقص، وفتحها وضمها مع تشديد الميم، وفتحها وكسرها وضمها مع التخفيف والقصر، وأنشد الفراء(٣) [من الرجز]:

يا حَبَّذَا عيْنـا سُلَيمـى والفَمـا

وحكى ابن الأعرابى فى تثنيته فموان وفميان، وهذا يدل على أن الفرزدق ليس مضطرًا فى قوله(٤) [من الطويل]:

---

(١) انظر: أمالى ابن الشجرى (٣٤/٢).

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٥٩)، الحيوان (٢٦٥/٣)، خزانة الأدب (٤٥١/٤، ٤٥٤، ٤٦٠)، الدرر (١١٤/١)، شرح شواهد المغنى (٤٦٧/١)، المقاصد النحوية (١٣٩/١)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣١/١)، شرح التصريح (٦٤/١)، همع الهوامع (٤٠/١)، المخصص (١٣٦/١).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٥٢٧/١٣) (فوه)، جواهر الأدب (ص٢٩٠)، خزانة الأدب (٤٦٢/٤)، الخصائص (١٧٠/١)، الدرر (١٠٩/١)، رصف المبانى (ص٣٤٣)، سر صناعة الإعراب (ص٤٨٤)، همع الهوامع (٣٩/١)، جمهرة اللغة (ص١٣٠٧).

(٤) صدر بيت وعجزه:

عَلَى النَّابِـح العَـاوِى أشَـدَّ رِجَـامِ =

هما نَفَثا فى فِـىَّ مِن فَمَوَيْهِمَـا

بل هو مختار؛ لأنه قد ثبت القصر فى الإفراد، وثبت بنقل ابن الأعرابى، رحمه الله، أن العرب قالت فى تثنيته: فموان وفميان، وأطلق القول، فعلم أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر.

وحكى اللحيانى أنه يقال: فمّ وأفمام، فعلم بهذا النقل أن التشديد لغة صحيحة لثبوت الجمع على وفقها، فليس بمصيب من زعم أنّ التشديد لم يستعمل فى غير ضرورة، بل الصحيح أن للفم ثلاث مواد: إحداها فَ مَ ى، والثانية ف و م، والثالثة ف م م، ومادة الرابعة من ف و ه، وكلها أصول متوافقة فى المعنى، لا أن أصلها فَوه كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك مدَّعًى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه فى غير ضرورة، مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة.

واللغة التاسعة النقص وإتباع الفاء الميم فى الحركة الإعرابية وغيرها.

ولما أشير إلى هذه اللغة بُيِّنَ ما وافق الفمَ فيها فقيل: كما فعل بفاء مرء وعينى امرئ وابنم، ففى مرء لغتان: إحداهما فتح الميم مطلقًا، وهى لغة القرآن، والثانية إتباعها الهمزة فى حركات الإعراب.

وفى امرئ وابنم أيضًا لغتان: إحداهما فتح راء امرأ ونون ابنم مطلقًا، والثانية إتباعهما الهمزة والميم فى حركات الإعراب، وهذه أفصح اللغتين.

ونحوهما فوك وأخواته عند سيبويه وأبى على، وهو مذهب قوى من جهة القياس؛

=والبيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٢١٥)، تذكرة النحاة (ص١٤٣)، جواهر الأدب (ص٩٥)، خزانة الأدب (٤/٤٦٠، ٧/٤٧٦، ٥٤٦)، الدرر (١/١٥٦)، سر صناعة الإعراب (١/٤١٧، ٢/٤٨٥)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢٥٨)، شرح شواهد الشافية (ص١١٥)، الكتاب (٣/٣٦٥، ٦٢٢)، لسان العرب (١٢/٤٥٩) (فمم)، المحتسب (٢/٢٣٨)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٢٣٥)، الأشباه والنظائر (١/٢١٦)، الإنصاف (١/٣٤٥)، جمهرة اللغة (ص١٣٠٧)، الخصائص (١/١٧٠، ٣/١٤٧، ٢١١)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/٢١٥)، المقتضب (٣/١٥٨)، المقرب (٢/١٢٩)، همع الهوامع (١/٥١).

لأن الأصل فى الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة، فإذا أمكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه، وقد أمكن ذلك فى هذه الأسماء فوجب المصير إليه، واقتصر القول عليه، وإذا كان التقدير مرعيًا فى المقصور نحو: جاء الفتى، وفى المحكى كقولك: من زيدًا؟ لقائل: رأيت زيدًا، وفى المتبع كقراءة بعضهم: «الحمد لله»، وكقولهم: واغلام زيداه، مع عدم ظاهر تابع للمقدر، فهو عند وجود ذلك أحق بالرعاية وأولى، وهذا هو حال الأسماء الستة على القول المشار إليه.

ولهذا القول أيضًا مرجح آخر: وهو أن من الأسماء الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو كقولك: أبو جاد هواز، فلو كانت الواو من الأسماء المذكورة قائمة مقام ضمة الإعراب لساوتها فى التوقف على عامل، وفى عدم ذلك دليل على أن الأمر بخلاف ذلك.

وهذا الرد أيضًا وارد على ادعاء أن الإعراب فى الأسماء المذكورة هو الحروف مع الحركات، أو الحركات دون الحروف؛ لأن ذلك كله غير متوقف على عامل فى المثال المذكور وما أشبهه، وإذا بطلت تلك الأقوال صح ما اختاره سيبويه وتعين المصير إليه، ومثل هذا قول الشاعر[1] [من المتقارب]:

وداهيةٍ من دواهى المَنُو ... نِ يَرْهَبُها الناسُ لا فَا لها

فأقحم اللام ونون الإضافة، وكقولهم لا أبا لك.

وزعم الفارسى أن قوله[2] [من الرجز]:

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفى البَحْرِ فَمُهْ

من الضرورات، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت فى غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز فى النثر والنظم، وفى الحديث الصحيح:

---

(١) البيت لعامر بن جوين الطائى فى خزانة الأدب (١١٧/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٠٣/١)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣١٦/١)، لسان العرب (٥٢٨/١٣) (فوه)، تاج العروس (فوه).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

«لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»[١].

ومثال قولهم: «فا» دون إضافة صريحة قول الراجز[٢] [من الرجز]:

خالط من سَلْمَى خَيَاشِيمِ وَفَا

أراد خياشيمها وفاها، فحذف المضاف إليه ونوى الثبوت، وأبقى المضاف على الحال التى كان عليها.

ص: وتنوب النون عن الضمة فى فعل اتصل به ألفُ اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالبًا، مفتوحةً بعد أختيها، وليست دليل الإعراب خلافًا للأخفش.

ش: قد علم بما تقدم اىُّ فِعْلٍ هو المعرب، فلم يحتج هنا إلى تقييد بمضارعة بل أطلق القول لأمن اللبس، ويتناول قولنا: «ألف اثنين أو واو جمع» كونهما ضميرين نحو: أنتما تذهبان، وأنتم تذهبون، وكونهما علامتى تثنية الفاعل وجمعه كقوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[٣]، فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تفعلين، وقد كان ينبغى أن يستغنى بتقدير الإعراب قبل الحروف الثلاثة عن هذه النون، كما استغنى بتقديره قبل ياء المتكلم فى نحو: غلامى، لكن سهل الاستغناء بالتقدير فى نحو: غلامى، كونُ الاسم أصيلَ الإعراب فلا يذهب الوهم إلى بنائه دون سبب قوى، بخلاف الفعل، فإن أصله البناء فلم يستغن فيه متصلاً بهذه الحروف بتقدير الإعراب لئلاّ يذهب

---

(١) أخرجه البخارى (٣٤/٤، ٢١١/٧، ٥٧/٩)، ومسلم (١١٥١/١٦٣)، وأحمد (٤٤٦/١، ٢٥٧/٢، ٢٦٦)، والترمذى (٧٦٤)، وابن ماجه (١٦٣٨).

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (٢٢٥/٢)، لسان العرب (٣١٢/٢) (صهرج)، (١٢٠/٩) (رصف)، (٣٢٦/٩) (نزف)، (٤٥٩/١٢) (فمم)، (٣٤٥/١٥) (نهى)، إصلاح المنطق (ص٨٤)، خزانة الأدب (٤٤٢/٣، ٤٤٤)، الدرر (١١٣/١)، شرح أبيات سيبويه (٢٠٤/١)، المقاصد النحوية (١٥٢/١)، المقتضب (٢٤٠/١)، تهذيب اللغة (١٦٤/١٢، ٢٢٦/١٣، ٤١/١٥، ٤٧٤، ٤٧٥)، تاج العروس (٧٥/٦، ٧٨/١٥)، كتاب الجيم (٢٨٣/٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٤٣٧/٤، ٥١٠/٦، ٢٤٤/٧)، المخصص (١٣٦/١)، كتاب العين (٤٠٦/٨).

(٣) أخرجه البخارى (١٤٥/١، ١٥٤/٩)، ومسلم (٦٣٢/٢١٠)، وأحمد (٤٨٦/٢).

الوهم إلى مراجعة الأصل، كما راجعه مع نون الإناث، بل جيء بعد هذه الحروف بالنون المذكورة قائمة بثبوتها مقام الضمة، وبسقوطها مقام الفتحة والسكون، حملاً للنصب على الجزم فى الفعل؛ لأن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم، وقد حملوا النصب على الجر فى المثنى وجمعى التصحيح نحو: مررت بالزيدين والهندات، ورأيت الزيدين والهندات، فحمل أيضًا النصب على الجزم فى نحو: لم يذهبا ولن يذهبا، ولم يذهبوا ولن يذهبوا، ولم تذهبى ولن تذهبى.

وأشير بكسرة هذه النون بعد الألف غالبًا إلى فتح بعض العرب إياها كقراءة بعض القراء: «أتعداننى أن أخْرَج».

وزعم الأخفش أن هذه النون دليل إعراب مقدر قبل الثلاثة الأحرف، وهو قول ضعيف؛ لأن الإعراب مجتلب للدلالة على ما يحدث بالعامل، والنون وافية بذلك، فادعاء إعراب غيرها مدلول عليه مردود، لعدم الحاجة إليه، والدلالة عليه.

ص: وتحذف جزمًا ونصبًا، ولنون التوكيد، وقد تحذف لنون الوقاية، أو تدغم فيها، وندر حذفها مفردة فى الرفع نظمًا ونثرًا.

ش: قد تقدم الكلام على حذف النون جزمًا ونصبًا، وعلى حذفها لأجل نون التوكيد، عند الكلام على المؤكد بها متى يكون مبنيًا ومتى يكون معربًا، وأما اجتماعها مع نون الوقاية فعلى ثلاثة أوجه:

أحدها: الفك نحو: ﴿**أتعداننى أن أخرَج**﴾ [الأحقاف: ١٧].

والثانى: الإدغام نحو: «أتعدانى» وهى قراءة هشام عن ابن عامر.

والثالث: الحذف نحو: ﴿**أين شركائى الذين كنتم تشاقُّون فِيهِم**﴾ [النحل: ٢٧]، قرأ بها نافع، وقرأ غيره: «تشاقُّونَ»، وقرأ ابن عامر: «أفغير اللَه تأمروننى»، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والكوفيون بالإدغام.

وفى المحذوف خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة فى التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع، ومذهب سيبويه والأخفش عكس ذلك، وهو الصحيح لوجوه: **أحدها:** أن نون الرفع قد تحذف دون سبب، مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف

نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

وأيضًا: فإن نون الرفع نائبة عن الضمة، وقد حذفت الضمة تخفيفًا فى الفعل نحو قوله تعالى: ﴿**إن الله يأمركم**﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿**وما يُشعرُكم**﴾ [الأنعام: ١٠٩]، فى قراءة للسوسى، وفى الاسم كقراءة بعض السلف: «ورسلنا لديهم يكتبون»، بسكون اللام و«وبُعولتْهن أحق» بسكون التاء، فحذف النون النائبة عنها تخفيفًا أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل.

وأيضًا: فإن حذف نون الرفع يؤمن معه حذف نون الوقاية إذ لا يعرض لها سبب آخر يدعو إلى حذفها، وحذف نون الوقاية أولاً لا يؤمن معه حذف نون الرفع عند الجزم والنصب، وحذفُ ما يؤمَن بحذفه حذفٌ أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف.

وأيضًا: لو حذفت نون الوقاية لاحتيج إلى كسر نون الرفع بعد الواو والياء، وإذا حذفت نون الرفع لم يحتج إلى تغيير ثان، وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير.

ومثال حذفها مفردة فى الرفع نظما قول الراجز[1] [من الرجز]:

أَبِيتُ أَسْرِى وتَبِيتِى تَدلُكِى وَجهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْك الذكى

وقال أبو طالب [من الطويل]:

فإن يَكُ قومٌ سَرَّهم ما صنعتم سَيَحتَلِبُوها لاقِحاً غير باهِل

ومن حذفها فى الرفع نثرًا قراءة أبى عمرو من بعض طُرُقه: «قالوا ساحران تظاهرا»، بتشديد الظاء، وقول النبى ﷺ: «والذى نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا،

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٤٢٦/١٠) (دلك)، (٢٣٧/١٢) (ردم)، الأشباه والنظائر (٨٢/١، ٩٥/٣)، خزانة الأدب (٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥)، الخصائص (٣٨٨/١)، الدرر (١٦٠/١)، رصف المبانى (ص٣٦١)، شرح التصريح (١١١/١)، المحتسب (٢٢/٢)، همع الهوامع (٥١/١).

ولا تؤمنوا حتى تحابوا»[1].

ص: وما جيءَ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية، أو إتباعًا، أو نقلاً، أو تخلّصا من سكونين فهو بناء، وأنواعه: ضم وفتح وكسر ووقف.

ش: شبه الإعراب يعم البناء اللازم والعارض، والوارد منه بسكون كمن وقُم ولَمْ، وبفتحة كأين وذهبَ وسوف، وبكسرة كأمس وجيرِ، وبضمة كنحنُ ومنذُ، وبنائب عن ضمة كيا زيدون ويا زيدان، وبنائب عن فتحة كلا رجلين، وبنائب عن سكون كاخش وافعلا.

ويعم الحكاية نحو: مَنْ زيدٍ؟ لقائل: مررت بزيدٍ، ومنون؟ لقائل: جاء رجالٌ.

ويعم الإتباع ﴿**الحمد لله**﴾، و﴿**للملائكة اسجدوا**﴾ [البقرة ٣٤]، والأولى قراءة زيد بن على، والثانية قراءة أبى جعفر المدنى.

والنقل نحو: ﴿**ألم تعلم أن الله**﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهى قراءة ورش.

والتخلص من سكونين: ﴿**من يشأ الله يضلله**﴾ [الإنعام: ٣٩] ولكل موضع يبين فيه إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) أخرجه أحمد (١/١٦٧)، وعبد الرزاق (١٩٤٤٠).

باب إعراب المعتل الآخر

ص: يظهر الإعراب بالحركة والسكون، أو يقدر فى حرفه وهو آخر المعرب، فإن كان ألفًا قدر فيه غير الجزم، وإن كان واوًا أو ياء يشبهانه قدر فيهما الرفع، وفى الياء الجر.

ش: ظهور الإعراب بالحركة كيجيءُ زيد، وإن زيدًا لن يجيء إلى عمرٍو، وظهوره بالسكون نحو: لم يفعل.

ولما كان الألف صالحًا لكونه آخر اسم وآخر فعل، ولم يكن الكلام فى إعراب أحدهما دون الآخر قيل: «قدر فيه غير الجزم»، أى الرفع والنصب والجر نحو: تعطى المنى، ولن تلقى أذى من فتى، ولا يقدر فيها جزم بل يظهر بحذفها.

ومشبه الألف من الياءات الخفيفة بعد كسرة، ومن الواوات الخفيفة بعد ضمة، ولا تقع الواو الخفيفة بعد ضمة حرف إعراب فى غير الأفعال إلا فى الأسماء الستة حال رفعها، فلذلك عزى تقدير الرفع للياء والواو، ولم يعز تقدير الجر من مشبهى الألف إلا للياء.

ص: وينوب حذف الثلاثة عن السكون إلا فى الضرورة، فيقدر لأجلها جزمها، ويظهر لأجلها جر الياء ورفعها ورفع الواو، ولا يقدر لأجلها كثيرًا وفى السعة قليلا نصبها، ورفع الحرف الصحيح وجره، وربما قدر جزم الياء فى السعة.

ش: الثلاثة التى ينوب حذفها عن السكون هى الألف والياء والواو اللذان يشبهانه، نحو: من يهدِ الله يخشَه ويرجُه، فحذفت للجزم ياء يهدى، وألف يخشى، وواو يرجو، ويكتفى بتقدير طرآن السكون مسبوقًا بحركة فى الضرورة كقول الراجز[1] [من الرجز]:

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٩)، خزانة الأدب (٨/٣٥٩، ٣٦٠)، الدرر (١/١٦١)، المقاصد النحوية (١/٢٣٦)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١٤/٣٢٤)، الأشباه والنظائر (٢/١٢٩)، الإنصاف (ص٢٦)، الخصائص (١/٣٠٧)، سر صناعة الإعراب (ص٧٨)، شرح التصريح (١/٨٧)، شرح شافية ابن الحاجب (٣/١٨٥)، شرح شواهد الشافية (ص٤٠٩)، شرح المفصل (١٠/١٠٦)، المنصف (٢/٧٨، ١١٥)، المخصص (١٣/٢٥٨، ١٤/٩)، همع الهوامع (١/٥٢).

إِذَا العَجُـــوزُ غَضِبَـتْ فَطَلِّـق ولا تَرَضَّاهَـــا ولا تَمَلَّـــــقِ

وكقول الشاعر[١] [من الوافر]:

أَلَـــم يأتِيـــكَ والأَنْبَـــاءُ تَنْمِـى بما لاقتْ لَبُـونُ بنـــى زِيـــادِ

وكقول الآخر[٢] [من البسيط]:

هجـوت زَبّان ثـم جئـتَ معتـذرًا من هَجْوِ زبـانَ لم تهجو ولم تَـدَع

ويظهر لأجل الضرورة جر الياء، ورفعها، فظهور جرها كقوله[٣] [من الطويل]:

فيوما يُوَافِيـن الهـوى غيرَ ماضِـى وطورا ترى منهن غـولا تَغَـوَّلُ

وكقول أبى طالب [من الطويل]:

---

(١) البيت لقيس بن زهير فى الأغانى (١٣١/١٧)، خزانـة الأدب (٣٥٩/٨، ٣٦١، ٣٦٢)، الـدرر (١٦٢/١)، شرح أبيات سـيبويه (٣٤٠/١)، شـرح شـواهد الشـافية (ص٤٠٨)، شـرح شـواهد المغنى (ص٣٢٨، ٨٠٨)، المقاصد النحوية (٢٣٠/١)، لسان العرب (١٤/١٤)، وبـلا نسـبة فـى أسـرار العربيـة (ص١٠٣)، الأشـباه والنظـائر (٢٨٠/٥)، الإنصـاف (٣٠/١)، أوضـح المسـالك (٦/١)، الجنى الدانى (ص٥٠)، جواهـر الأدب (ص٥٠)، خزانـة الأدب (٥٢٤/٩)، الخصـائص (٣٣٣/١، ٣٣٧)، رصف المبـانى (ص١٤٩)، سـر صناعـة الإعـراب (٨٧/١، ٦٣١/٢)، شـرح الأشمونى (١٦٨/١)، شـرح المفصـل (٢٤/٨، ١٠٤/١٠)، الكتـاب (٣١٦/٣)، لسـان العـرب (٧٥/٥)، المحتسـب (٦٧/١، ٢١٥)، مغنـى اللبيـب (١٠٨/١، ٣٨٧/٢)، المقـرب (٥٠/١، ٢٠٣)، المنصف (٨١/٢، ١١٤)، همع الهوامع (٥٢/١).

(٢) البيت لزبان بن العلاء فى معجم الأدباء (١٥٨/١١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٤/١)، خزانـة الأدب (٣٥٩/٨)، الدرر (١٦٢/١)، سر صناعة الإعراب (٦٣٠/٢)، شرح التصريـح (٨٧/١)، شـرح شـافية ابـن الحـاجب (١٨٤/٣)، شـرح شـواهد الشـافية (ص٤٠٦)، شـرح المفصـل (١٠٤/١٠)، لسـان العـرب (١١٥/٢)، تـاج العـروس (٩/٣)، المقـاصد النحويـة (٢٣٤/١)، المنصف (١١٥/٢)، همع الهوامع (٥٢/١).

(٣) البيـت لجريـر فـى ديوانـه (ص١٤٠)، خزانـة الأدب (٣٥٨/٨)، الخصـائص (١٥٩/٣)، شـرح الأشمونى (٤٤/١)، شرح المفصل (١٠١/١٠)، الكتاب (٣١٤/٣)، لسان العـرب (٥٠٧/١١، ٢٨٣/١٥)، المقاصد النحوية (٢٢٧/١)، المقتضب (١٤٤/١)، المنصـف (١١٤/٢)، وبـلا نسبة فى شرح المفصل (١٠٤/١٠)، الممتع فـى التصريـف (٥٥٦/٢)، المقتضـب (٣٥٤/٣)، المنصـف (٨٠/٢).

كذبتم وبيت الله نُبْـزِى محمـــدا ولم تُخْتَضَب سُمْر العوالِي بالدم[١]

وظهور رفع الياء كقول جرير[٢] [من المتقارب]:

وعرقُ الفـرزدق شـــرُّ العُـرُوق خبيثُ الثـرى كَابِيُ الأزْنُـــد

وظهور رفع الواو كقول رجل من طيىء [من الطويل]:

إذا قلتُ علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَـتْ هَواجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيه بالوجـــد

ويقدر لأجل الضرورة كثيرًا نصب الياء والواو، كقول الراجز[٣] [من الرجز]:

كَأَنَّ أَيْديهُنّ فى القَـاعِ القَـــرِقْ أيْـدِى جَـــوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الـــوَرِقْ

وكقول زهير[٤] [من الطويل]:

ومَنْ يَعصِ أطرافَ الزَّجاج فإنّـــه يطيعُ العَوَالِى رُكِّبَتْ كـلّ لَهْـذَم

وكقول ابنه كعب[٥] [من البسيط]:

---

(١) البيت لأبى طالب فى ديوانه (ص٩٦)، تهذيب اللغة (٢٦٩/١٣)، شرح شواهد المغنى (٣٩٥/١).

(٢) البيت لجرير فى ديوانه (ص٨٤٣)، الدرر (١٦٧/١)، المقاصد النحوية (٤٢٤/١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٥٣/١).

(٣) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٩)، خزانة الأدب (٣٤٧/٨)، الدرر (١٦٦/١)، شرح شواهد الشافية (ص٤٠٥)، تاج العروس (٤٢٥/٢٥)، لسان العرب (١٤٨/١٠)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٣٢١/١٠)، الأشباه والنظائر (٢٦٩/١)، أمالى المرتضى (٥٦١/١)، الخصائص (٣٠٦/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢)، شرح شافية ابن الحاجب (١٨٤/٣)، المحتسب (١٢٦/١، ٢٨٩، ٧٥/٢)، تهذيب اللغة (١٠٧/١٥)، كتاب العين (٢٢/٥)، مجمل اللغة (١٥٦/٤)، مقاييس اللغة (٧٥/٥)، همع الهوامع (٥٣/١).

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص٣١)، لسان العرب (٢٨٦/٢) (زجج)، تاج العروس (٧/٦) (زجج).

(٥) ديوان كعب بن زهير (ص٦٢)، خزانة الأدب (٣١١/١١)، الدرر (١٧٢/١، ٢٥٩/٢)، شرح التصريح (٢٥٨/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٤٨)، المقاصد النحوية (٤١٢/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٦٧/٢)، شرح الأشمونى (١٦٠/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٢٠)، همع الهوامع (٥٣/١، ١٥٣).

أرجو وآمــل أن تدنُــو مودَّتُهــا ومَــا إِخَالُ لَدَيْنا مِنْــكِ تَنْويــلُ

ومن ورود ذلك فى السعة قراءة جعفر بن محمد، رضى الله عنه: ﴿**من أوسط ما تطعمون أهاليكم**﴾ [المائدة: ٨٩]، بسكون الياء، وقراءة غيره: ﴿**إلا أن يعْفُونَ أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح**﴾ [البقرة: ٢٣٧] بسكون الواو.

وتقدير رفع الصحيح كقراءة مسلمة بن محارب: ﴿**وبُعُولتْهُن أحق بردهن**﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، وحكى أبو زيد الأنصارى: ﴿**ورُسلُنا لديهم يكتبون**﴾ [الزخرف: ٨٠] بسكون اللام.

وحكى أبو عمرو أن لغة بنى تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه.

وتقدير جر الحرف الصحيح كقراءة أبى عمرو: ﴿**فتوبوا إلى بارئكم**﴾ [البقرة: ٥٤]، وقرأ حمزة: ﴿**ومَكْرَ السيىء**﴾ [فاطر: ٤٣].

ومثال تقدير جزم الياء فى السعة قراءة قنبل: ﴿**إنه من يتقى ويصبر**﴾ [يوسف: ٩٠].

* * *

باب إعراب المثنى والمجموع على حده

ص: التثنيةُ جَعْلُ الاسم القابل دليلَ اثنين، متفقين فى اللفظ غالبًا، وفى المعنى على رأى، بزيادة ألف فى آخره رفعا، وياء مفتوح ما قبلها جرًا ونصبًا، تليهما نون مكسورة، وفتحها لغة، وقد تضم، وتسقط للإضافة أو للضرورة أو لتقصير صلة، ولزوم الألف لغة حارثية.

ش: «جعل الاسم» أولى من جعل الواحد؛ لأن المجعول مثنى يكون واحدًا كرجل ورجلين، ويكون جمعًا كجِمال وجمالين، ويكون اسم جمع كرَكب ورَكبَين.

وليس المراد بالجعل وضع الواضع، فيدخل فى الحد نحو: زكا من الموضوع لاثنين، بل الجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه.

وقيد (بالزيادة) لئلاً يدخل المصدر المجعول لاثنين خبرًا أو وصفًا نحو: هذان رضا، ومررت برجلين رضا.

وقيد الاسم (بالقابل) تنبيهًا على أن من الأسماء غير قابل للتثنية، كالمثنى والمجموع على حده للزوم الثقل بجمعه وتثنيته، والذى لا نظير له فى الآحاد، وأسماء العدد غير مائة وألف.

ولما كان من المثنى ما مفرداه متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين، وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كالقمرين فى الشمس والقمر، نَبَّهت على ذلك بقولى (متفقين فى اللفظ غالبًا)، وبقولى (وفى المعنى على رأى) على خلاف فى المختلفى المعنى كعين ناظرة وعين نابعة، وأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه، والأصح الجواز؛ لأن أصل التثنية والجمع العطف، وهو فى القبيلين جائز باتفاق، والعدول عنه اختصار، وقد أوثر استعماله فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسًا، وإن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله، إذ لا فرق بين قولنا: رأيت ضاربًا ضربا وضاربًا ضربة، وبين قولنا: رأيت ضاربين ضربًا وضربة.

وقال بعضهم: اختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز: زيد ضارب وعمرو،

فحذف خبر عمرو اكتفاء بخبر زيد لتوافقهما معنى، كذلك جاز أن تقول: جاء الضاربان فى المتوافقين معنى، وكما لم يجز أن يقال: زيد ضارب وعمرو، فتحذف خبر عمرو إذا خالف خبر زيد معنى وإن وافقه لفظًا، كذلك لا يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضاربان مع مخالفة المعنى.

والجواب من وجوه: **أحدها**: أن حذف الخبر المخالف معنى لم يجز لأنه حذف بلا عوض فى اللفظ ولا دليل على معناه، وأحد مفردى المثنى معوض عنه علامة التثنية، ومقدور على الدلالة عليه بقرينة.

الثانى: أن ذكر عمرو فى المثال المذكور يوقع فى محذورين: أحدهما توهم المحذوف مماثلاً للمذكور، والآخر توهم إلغاء ذكر عمرو، والمثنى لا يتوهم فيه إلغاء.

الثالث: أن التخالف فى اللفظ لا بد معه من تخالف المعنى ولم يمنع من التثنية، فأن لا يمنع منها التخالف فى المعنى مع عدم التخالف فى اللفظ أحق وأولى، وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنبارى، واحتج بقوله ﷺ: «الأيدى ثلاثة فيد الله تعالى العليا، ويد المعطى التى تليها، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة»[1]، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿**نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق**﴾ [البقرة: ١٣٣]، ومما يؤيد ذلك قول أبى على القالى: من كلام العرب: خِفَّة الظهر أحد اليسارين، والعُزْبة أحد السِّباعَيْن، واللبن أحد اللحمين، والحِمْيةُ إحدى الموتتين، وقولهم: القلم أحد السِّنانين، والخال أحد الأبوين، ومن ذلك قول بعض الطائيين [من البسيط]:

كم ليثٍ اغتر بى ذَا أشْبُلٍ غَرَثت ... فكأننى أعظمُ الليثين إقداما

ومثله [من الطويل]:

وكائن سفكْنا نفسَ نفس عزيزة ... فلم يُقْضَ للنفسينِ من سافِك ثأر

ويمكن أن يكون منه قول الشاعر [من الطويل]:

يداك كفَتْ إحداهما كلّ بائس ... وإحداهما كفّتْ أذى كلِّ معتد

---

(١) أخرجه أبو داود (١٦٤٩)، وأحمد (٤٤٦/١، ٤٧٣/٣)، والحاكم (٤٠٨/١)، والبيهقى (١٩٨/٤).

ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿**إن الله وملائكته يصلون**﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فإن الواو إما عائدة على المعطوف وهذا ممتنع لأنه من الاستدلال بالثانى على الأول كقول الشاعر[١] [من المنسرح]:

نحنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ

وهو ضعيف، وإنما الجيد الاستدلال بالأول على الثانى كقوله تعالى: ﴿**والحافظين فروجهم والحافظات**﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وصون القرآن عن الوجوه الضعيفة واجب، ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه لمنع من استعماله هنا تخالف المستدل به والمستدل عليه فى المعنى، وذلك لا يجوز بإجماع، فتعين عود الواو إلى المعطوف والمعطوف عليه، وكون الصلاة معبرًا بها عن حقيقتين، وهو المطلوب.

ومثال فتح نون المثنى قول حميد بن ثور[٢] [من الطويل]:

وقَعْنَ بِجَوفِ الماءِ ثم تَصوَّبَتْ بهن قَلَوْلاةُ الغُدُو ضَرُوب
عَلَى أَحْوَذِيَّين استَقَلَّتْ عشِيةً فما هي إلا لَمحَةٌ وتغِيبُ

أنشده الفراء بالفتح، وليس موضع ضرورة، وحكى أبو على عن أبى عمرو الشيبانى: هما خليلان، وقال: ضم نون التثنية لغة، وسقوطها للإضافة كثير، وللضرورة

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه (ص٢٣٩)، تخليص الشواهد (ص٢٠٥)، الدرر (٣١٤/٥)، الكتاب (٧٥/١)، المقاصد النحوية (٥٥٧/١)، ولعمرو بن امرئ القيس فى الدرر (١٤٧/١)، شرح أبيات سيبويه (٢٧٩/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٢٨)، ولدرهم بن زيد الأنصارى فى الإنصاف (٩٥/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٠٠/٣، ٦٥/٦، ١١٦/٧)، أمالى ابن الحاجب (٧٢٦/٢)، خزانة الأدب (٢٩٥/١٠، ٤٧٦)، شرح الأشمونى (٤٥٣/١)، شرح ابن عقيل (ص١٢٥)، لسان العرب (٣٦٠/٣) (قعد)، مغنى اللبيب (٦٢٢/٢)، المقتضب (١١٢/٣، ٧٣/٤)، همع الهوامع (١٠٩/٢).

(٢) البيتان فى ديوان حميد بن ثور (ص٥٥)، لسان العرب (٤٨٦/٣) (حوذ)، (٢٠٠/١٥) (قلا)، تاج العروس (قلا)، تهذيب اللغة (٢٩٧/٩)، خزانة الأدب (٤٥٨/٧)، الدرر (١٣٧/١)، شرح المفصل (١٤١/٤)، المقاصد النحوية (١٧٧/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٦٣/١)، تخليص الشواهد (ص٧٩)، جواهر الأدب (ص١٥٤)، سر صناعة الإعراب (٤٨٨/٢)، شرح الأشمونى (٣٩/١)، شرح التصريح (٧٨/١)، شرح ابن عقيل (ص٤٢)، المقرب (١٣٦/٣)، همع الهوامع (٤٩/١).

فى قوله[١] [من الطويل]:

هما خُطَّتا إِمَّا إِسارٍ ومنةٌ وإِمَّا دَمٌ والقتل بالحر أَجْدرُ

وأنشد ثعلب[٢] [من الطويل]:

لنا أَعْنُزٌ لُبْنٌ ثَلاثٌ فَبَعْضُها لأَوْلادِهَا ثِنْتا وما بَيْنَنا عَنْزُ

وقال[٣] [من المتقارب]:

لها مَتْنتان خَظَاتَا كَمَا أَكَبَّ على ساعِدَيْهِ النَّمِرْ

وسقوطها لتقصير صلة كقول الشاعر[٤] [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ مَا إِنْ أَنْتُما الصَّادِقَا هَوًى إِذَا خِفْتُما فِيهِ عَذُولاً وَوَاشِيَا

وكقول الآخر[٥] [من الكامل]:

---

(١) البيت لتأبط شرًا فى ديوانه (ص٨٩)، جواهر الأدب (ص١٥٤)، خزانة الأدب (٤٩٩/٧، ٥٠٠، ٥٠٣)، الدرر (١٤٣/١)، شرح التصريح (٥٨/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٧٩)، شرح شواهد المغنى (٩٧٥/٢)، لسان العرب (٢٨٩/٧) (خطط)، المقاصد النحوية (٤٨٦/٣)، وبلا نسبة فى الخصائص (٤٠٥/٢)، رصف المبانى (ص٣٤٢)، شرح الأشمونى (٣٢٨/٢)، مغنى اللبيب (٦٤٣/٢)، همع الهوامع (٤٩/١، ٥٢/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٥٨٠/٧)، الخصائص (٤٣٠/٢)، سر صناعة الإعراب (٤٨٧/٢)، شرح ديوان الحماسة (ص٨٠)، شرح شواهد الشافية (ص١٥٩)، الممتع فى التصريف (٥٢٧/٢).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٦٤)، الأشباه والنظائر (٤٦/٥)، إنباه الرواة (١٨٠/١)، الحيوان (٢٧٣/١)، خزانة الأدب (٥٠٠/٧، ٥٧٣، ٥٧٦، ١٧٦/٩، ١٧٨)، سر صناعة الإعراب (٤٨٤/٢)، شرح اختيارات المفضل (٩٢٣/٢)، شرح شواهد الشافية (ص١٥٦)، لسان العرب (٣٩٨/١٣) (متن)، (٢٣٣/١٤) (خظا)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص٣٤٢)، شرح ديوان الحماسة (ص٨٠)، شرح شافية ابن الحاجب (٢٣٠/٢)، لسان العرب (٤٢٩/١٥)، مغنى اللبيب (١٩٧/١)، المقرب (١٨٧/٢، ١٩٣).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٤٤/١)، همع الهوامع (٤٩/١).

(٥) البيت للأخطل فى ديوانه (ص٣٨٧)، الأزهية (ص٢٩٦)، الاشتقاق (ص٣٣٨)، خزانة الأدب (١٨٥/٣، ٦/٦)، الدرر (١٤٥/١)، سر صناعة الإعراب (٥٣٦/٢)، شرح التصريح=

أَبَنِى كُلَيْــب إن عمَّــىَّ اللَّــذا قَتَـلا الملـوكَ وفَكَّكَـا الأَغْــلاَلا

ولغة بنى الحارث بن كعب إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف فى كل حـال، وبهـذه اللغة قرأ نافع، وابن عامر، والكوفيون إلا حفصا قولـه تعـالى: ﴿**إن هـذان لساحران**﴾ [طه: ٦٣]، ووافق فى ذلك الحارثيين بنو الهجَيْم وبنو العنبر، ومنه قول الشاعر(١) [مـن الطويل]:

تـزَوَّدَ مِنَّـا بَيْـنَ أُذْنَـاهُ ضَرْبَـةً دَعَتْهُ إِلـىَ هَابِـى التُّـرَابِ عَقِيـمِ

وقال آخر(٢) [من الطويل]:

وأطرق إطراقَ الشُّجاع ولـو رَأَى مَساغا لناباه الشُّجـاعُ لصمَّمَـا

وأنشد أبو زيد(٣) [من الرجز]:

طارُوا عَلاهُــن فشُــلْ علاهــا واشـدُد بِمَثْنَـى حَقَـب حَقْواهـا

نـاجِيَـةٌ ونـاجيـا أبــاهــا

ص: وما أُعْرِب إعراب المثنى مُخالفًا لمعناه، أو غيرَ صالح للتجريـد وعطـف مثلـه

=(١٣٢/١)، شرح المفصل (١٥٤/٣، ١٥٥)، الكتاب (١٨٦/١)، لسان العـرب (٣٤٩/٢، ٢٣٣/١٤، ٢٤٥/١٥)، المقتضب (١٤٦/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٦٢/٢)، أوضح المسالك (١٤٠/١)، خزانة الأدب (٢١٠/٨)، رصف المبانى (ص٣٤١)، شـرح ديـوان الحماسـة (ص٧٩)، المحتسب (١٨٥/١)، المنصف (٦٧/١).

(١) البيت لهوبر الحارثى فى لسان العرب (١٩٧/٨) (صـرع)، (٣٤٣/١٤) (شـطى)، (٣٥١/١٥) (هبا)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغـة (ص٧٠٧)، خزانـة الأدب (٤٥٣/٧)، الـدرر (١١٦/١)، سـر صناعة الإعراب (٧٠٤/٢)، شرح شـذور الذهـب (ص٦١)، شـرح المفصـل (١٢٨/٣، ١٣٣)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٤٩)، همع الهوامع (٤٠/١).

(٢) البيت للمتلمس الضبعى فى شرح المفصل (١٢٩/٣).

(٣) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٦٨)، وله أو لأبى النجم أو لبعض أهل اليمن فى المقـاصد النحويـة (١٣٣/١)، ولبعـض أهـل اليمـن فـى خزانـة الأدب (١١٣/٧، ١١٥)، شـرح شـواهد المغنـى (١٢٨/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٥١٠/٤) (طير)، (٨٩/١٥) (علا)، (٣٠٦/١٥) (نجا)، خزانة الأدب (١٠٥/٤)، الخصائص (٢٦٩/٢)، شرح شواهد الشافية (ص٣٥٥)، شرح المفصـل (٣٤/٣، ١٢٩)، تاج العروس (١٢٠/١٨) (قلص).

عليه فمُلحَقٌ به، وكلا وكلتا مضافين إلى مضمر، ومطلقًا على لغة كنانة.

ش: من المعرب إعراب المثنى وليس بمثنى ما يراد به التكثير كقوله تعالى: ﴿**ثم ارجع البصر كرتين**﴾ [الملك: ٤]، بمعنى كرات؛ لأن بعده ﴿**ينقلب إليك البصر خاسئًا وهو حسير**﴾، أى مزْدَجرًا وهو كليل، ولا يكون ازدجار وكلال بكرتين فحسب، بل بكرات، ومنه قولهم: سبحان الله وحنانيه، وقول الراجز[1] [من الرجز]:

ومَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرتينْ

قال الفراء: أراد: ومَهْمه بعد مهمه، وهذا النوع قد يغنى عنه التجريد وعطف مثله عليه، وهو مع ذلك غير مثنى؛ لأنه يدل على أكثر من اثنين، ومثال الاستغناء عنه بتجريده وعطف مثله عليه قول الشاعر[2] [من البسيط]:

لو عُدَّ قَبْرٌ كُنْتَ أَكْرَمَهُمْ ... مَيْتًا وَأَبْعَدَهُم عَنْ مَنْزِلِ الذّام

وكقول جرير[3] [من الطويل]:

إنا أتيناك نرجُو منك نافلةً ... من رَمْلِ يَبرين إن الخير مطلوب

تجرى بنا نُجُبٌ أفنى عرَائِكها ... خمسٌ وخمسٌ وتأويبٌ وتأويب

وكقول الآخر [من البسيط]:

إن النجاةَ إذا ما كنت ذا بَصَر ... من جانبِ الغَىِّ إبعادٌ وإبعاد

وقد يغنى فى هذا النوع التكرير عن العطف كقوله تعالى: ﴿**كَلَّا إذا دكت الأرض دكًا دكًا وجاء ربك والملك صفًّا صفا**﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢]، أى: أى دكا بعد دك، وصفًا بعد صف.

---

(١) الرجز لخطام المجاشعى فى لسان العرب (٨٩/٢) (مرت)، التنبيه والإيضاح (١٧٣/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٤٦/٢) (سمت)، (٢٥/١٠) (بقق)، تهذيب اللغة (٣٠٢/٨)، تاج العروس (٥٦٦/٤) (سمت).

(٢) البيت لعصام بن عبيد الزمانى فى شرح ديوان الحماسة (ص١١٢٢)، ولهمام الرقاشى فى البيان والتبيين (٣١١/٢، ٣٠٢/٣، ٨٥/٤)، وله أو لعصام بن عبيد فى خزانة الأدب (٤٧٣/٧)، وبلا نسبة فى المقرب (٤١/٢).

(٣) البيتان فى شرح ديوان جرير (ص٣٦).

ومن المعرب كمثنى وهو فى المعنى جمع قوله تعالى: ﴿**فأصلحوا بين أخويكم**﴾ [الحجرات: ١٠]، وقوله ﷺ: «البيِّعان بالخيار ما لم يتفرقا»[١]، ومنه قول الشاعر [من البسيط]:

تُلقَى الإوزُّون فى أكْنافِ دَارتِها ... تمشِى وبين يَدَيْها البُرُّ مَنْثُور

أراد بين أيديها.

ومن المعرب إعراب المثنى ما هو مفرد، ولا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه، وهو على ضربين: اسم جنس ككلبتى الحداد، وعلم كالبحرين والدونكين وكنانين، وهى أسماء مواضع، قال الشاعر[٢] [من الطويل]:

يكادان بين الدَّونَكَيْنِ وأَلْوَة ... وذاتِ القَتَاد السُّمْرِ يَنْسَلِخَانِ

وقال آخر [من الطويل]:

دعتنا بكهفٍ من كنانين دعوة ... على عجل والركبُ دهماء لرائح

ومن المعرب إعراب المثنى ما يصلح للتجريد، ولايختلف معناه مخول وحَوال، فتجريدها كقوله تعالى: ﴿**فلما أضاءت ما حوله**﴾ [البقرة: ١٧].

وكقول الشاعر[٣] [من الرجز]:

أهَدَموا بيتك لا أبا لكا ... وزعموا أنَّك لا أخَا لكا

وأنا أمْشِى الدَّأَلَى حَوَالكا

---

(١) أخرجه البخارى (٣/٧٦، ٧٧، ٨٤)، والترمذى (١٢٤٥، ١٢٤٦)، وأبو داود (٣٤٥٧، ٣٤٥٩)، وابن ماجه (٢١٨٢، ٢١٨٣).

(٢) البيت لتميم بن أُبىّ بن مقبل فى ديوانه (ص٣٣٨)، لسان العرب (١٠/٤٢٩) (دنك)، تهذيب اللغة (١٠/١٢٠)، تاج العروس (دنك)، معجم البلدان (٢/٤٨٩).

(٣) الرجز لضب فى الحيوان (٦/١٢٨)، الدرر (١/١١٩)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢/١٤) (بيت)، (١١/١٨٧) (حول)، جمهرة اللغة (ص١٣٠٩)، شرح شواهد الشافية (ص١٢)، الكتاب (١/٣٥١)، المعانى الكبير (ص٦٥٠)، المخصص (٣/٢٢٦)، الدرر (٢/٢١٦)، همع الهوامع (١/٤١، ١٤٥).

وتلبسهما بعلم التثنية كقول الراجز[١] [من الرجز]:

يا إبلى مـــا ذَامُـــه فَتأبَيَـــه مـــاءٌ رَوَاءٌ ونَصِـــىٌّ حَوْلَيـــه

وكقول النبى، عليه السلام: «اللهم حوالَينا ولا علَينا»[٢]، ونزر هـذا الاستعمال فى متمحض الإفراد كقوله[٣] [من الوافر]:

على جَـرْداءَ يَقْطَـعُ أَبْهَرَاهـــا حِزامُ السَّرْجِ فى خَيْـلِ سِـــراعِ

الأبهر عرق معروف فثناه مجازًا، وكذا قيل فى قول الشاعر [من الطويل]:

تربع وَعْسَ الأَخْرَمَيْـن وأرْبَلـت له بعد ما ضاقت جِواء المَكَامِـن

أراد الأَخْرَم، وهو موضع، فثناه مجازًا، وأنشد ابن سيده فى المحكم[٤] [من الكامل]:

فجعَلْنَ مَدْفَـع عَاقِلَيْـن أيَامِنـا وجعلـن أمْعَـز رَامتَيْـن شِمالا

وقال: أراد عاقلاً وهو جبل، وأجـاز الفـراء أن يكـون مـن هـذا القبيـل قولـه تعـالى: ﴿**ولمن خاف مقام ربِّه جنتان**﴾ [الرحمن: ٤٩].

ومما ينبغى أن يكون ملحقًا بالمثنى نحو: القمرين فى الشمس والقمر، فإنه غير صـالح للتجريد وعطف مثله عليه، بل للتجريد وعطف مباينه عليه، فإن قيل فيه مثنى فبمقتضـى اللغة لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع.

ومن المعرب إعراب المثنى وليس مثنى فى الاصطلاح لعدم الصلاحيـة للتجريـد اثنـان واثنتان، والمذْروان وهما طرفا الألية وطرفا القوس وجانبا الرأس، ولا يستعمل مفردهما، ومثله: جاء فلان يضرب أصْدرَيْه، إذا جاء فارغًا، ومن هذا القبيل قولهم لعمرو ومعاوية

---

(١) الرجز للزفيان السعدى فى ديوانه (ص١٠٠)، لسان العرب (٣٥٩/٥)، وبلا نسـبة فـى تهذيـب اللغة (٢٤١/٥، ٢٧٠/١٣، ٣١٣/١٥)، تاج العروس (أبى)، لسان العرب (٣٥٤/١٤) (زبى).

(٢) أخرجـه البخـارى (١٥/٢، ٣٥، ٣٨، ٩٢/٨)، والنسـائى (١٦٠/٣، ١٦٦)، وابـن ماجـه (١٢٦٩)، وابن خزيمة (١٤٢٣)، وأحمد (١٠٤/٣، ١٨٧، ٢٧١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٢٤/١)، همع الهوامع (٤١/١).

(٤) البيـت لجريـر فـى ديوانـه (ص٤٩)، وبـلا نسـبة فـى عمـدة الحـافظ (ص١٢٧)، لسـان العـرب (٤٦٥/١١) (عقل)، تاج العروس (عقل).

ابنى شرحبيل بن عمرو بن الجون: الجَونان.

وقال أعرابى: جَنّبك اللّه الأمرَّيْن وكفاك شرَّ الأجْوفَيْن، وأذاقك البردَيْن، أراد: الفقر والعُرْى، والبطن والفرج، والغنى والعافية، ومن هذا قولهم لما هو فى وسط شىء: هو فى ظهْريْه وظهْرانيْه، ولقيته بين الظهرين والظهرانيْن، أى فى اليومين أو الثلاثة.

وأما كلا وكلتا، فمفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ فى خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى: ﴿**كلتا الجنتين آتت أُكُلَهَا**﴾ [الكهف: ٣٣]، ولو اعتبر المعنى لقال: «آتتا» وقد جمع الشاعر الاعتبارين فى قوله[1] [من البسيط]:

كلاهما حينَ جدّ الجرىُ بينهما ... قد أقلَعا وكلا أنْفَيْهِما رابى

ولكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد فى موضع، وإعراب المثنى فى موضع، إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له مضافًا إلى ظاهر، ليتخلص من اجتماع إعرابى تثنية فى شيئين كشىء واحد، وجعل الآخر له مضافًا إلى مضمر؛ لأن المحذور فيه مأمون، وقد أجرته كنانة بجرى المثنى مع الظاهر أيضًا فيقولون: جاء كلا أخوَيك، ومررت بكلى أخويك، ورأيت كِلى أخويك، وهذه اللغة التى رواها الفراء معزوةً إلى كنانة تبين صحة قول من جعل كلا من المعرب بحرف لا بحركة مقدرة، فإن القائل إن «كلا» معرب بحركة مقدرة يزعم أن انقلاب ألفه ياء مع الضمير هو كانقلاب ألف لدى وإلى وعلى، ولو كان الأمر كما قال لامتنع انقلاب ألفها مع الظاهر فى لغة كنانة، كما يمتنع عندهم، وعند غيرهم انقلاب ألف لدى وعلى وإلى مع الظاهر، على أن مناسبة كلا للمثنى أقوى من مناسبتها للدى وعلى وإلى، ومراعاة أقوى المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما، وأيضًا فإنّ تغير ألف كلا حادث عند تغيير عامل، وتغير ألف لدى وإلى وعلى حادث بغير تغير عامل، فتباينا، وامتنع أن

---

(١) البيت للفرزدق فى أسرار العربية (ص٢٨٧)، تخليص الشواهد (ص٦٦)، الخصائص (٣١٤/٣)، الدرر (١٢٢/١)، شرح التصريح (٤٣/٢)، شرح شواهد المغنى (ص٥٥٢)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وهو للفرزدق أو لجرير فى لسان العرب (١٥٦/٩)، وبلا نسبة فى الإنصاف (ص٤٤٧)، خزانة الأدب (١٣١/١، ٢٩٩/٤)، الخصائص (٤٢١/٢)، شرح الأشمونى (٣٣/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٧١)، شرح المفصل (٥٤/١)، مغنى اللبيب (ص٢٠٤)، همع الهوامع (٤١/١).

يلحق أحدهما بالآخر.

وكلتا فى المؤنث ككلا فى المذكر.

ص: ولا يُغْنى العطف عن التثنية دون شذوذ أو اضطرار إلا مع قصد التكثير أو فَصْلِ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ.

ش: استعمال التثنية بدلاً من العطف تخفيف يشبه الإعلال الملتزم، فكما لا يرجع التصحيح فى مثال: أعان واستعان إلا فى شذوذ واضطرار كقول الراجز[1] [من الرجز]:

كأن بينَ فَكِّها والفَكِّ فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ فى سُكِّ

أراد بين فكيها، فجاء بالأصل المتروك، إما شذوذًا بحيث لو كان فى غير شعر لم يمتنع، وإما لضرورة إقامة الوزن، ومثله قول الآخر[2] [من الرجز]:

كأن بين خلفها والخلف كشَّة أفعى فى يبيس قُفِّ

وأما استعمال العطف فى موضع الجمع فلا سبيل إليه؛ لأنه أشق من استعماله فى موضع التثنية بأضعاف كثيرة؛ ولأن الجمع ليس محدودًا فتذكر آحاده معطوفًا بعضها على بعض كما فعل بالمثنى، فلو كان الجمع مدلولاً عليه ببعض ألفاظ العدد جاز استعمال العطف موضعه كقول الشاعر[3] [من الكامل]:

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى فى لسان العرب (٤٣٨/٢) (ذبح)، (٤٣٦/١٠) (زكك)، خزانة الأدب (٤٦٢/٧، ٤٦٨، ٤٦٩)، تاج العروس (٣٦٧/٦)، أساس البلاغة (ذبح)، وبلا نسبة فى الشباه والنظائر (٢٠١/٢)، أسرار العربية (ص٤٧)، جمهرة اللغة (ص١٣٥)، شرح المفصل (١٣٨/٤، ٩١/٨)، التنبيه والإيضاح (٢٣٤/١)، تهذيب اللغة (٤٧٣/٤، ٤٥٩/٩)، المخصص (٢٠٠/١١، ٣٩/١٣)، ديوان الأدب (١٩٤/٢).

(٢) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٦٨/٩)، أسرار العربية (ص٤٨)، تهذيب اللغة (٨٩/٧)، تاج العروس (٣٥٩/١٧) (كشمش)، (٤٨٧/٢٣) (شخف)، (٢٨٠/٢٤) (قفف)، جمهرة اللغة (ص١٣٩، ١٦١، ١٦٣).

(٣) البيت للأعشى فى لسان العرب (٨١/١٣) (ثمن)، تاج العروس (ثمن)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٦٢٧/٣).

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثمانيًا وثمانيًا وَثَمَانِ عَشْرَةَ واثنَتَين وَأَرْبَعَا

وكقول الآخر[1] [من الطويل]:

وردن اثْنَتَيْنِ واثنَتَيْنِ وأربعًا يبادرنَ تَغْلِيسًا ثِمالَ المَدَاهِنِ

وقد تقدم بيان الاستغناء بالعطف عن التثنية المقصود بها التكثير، وأما الاستغناء به لفصل ظاهر فقولك: مررت بزيد الكريم وزيد البخيل، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مفترقتين لجاز.

وأما الاستغناء به بفصل مقدر فكقول الحجاج، وقد نعى له فى يوم واحد محمدٌ أخوه ومحمد ابنه: سبحان الله، محمد ومحمد فى يوم، وإياهما قصد الفرزدق بقوله[2] [من الكامل]:

إن الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مِثْلُها فِقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ

ص: والجمعُ جعلُ الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين، كما سبق، بتغيير ظاهر أو مقدر وهو التكسير، أو بزيادة فى الآخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح.

ش: قد تقدم بيان المراد بالجعل وأن المعنى به تحديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء، فبذلك تخرج أسماء الجموع ونحوها.

ونبه «بالقابل» على أن من الأسماء ما لا يجمع، كما أن منها ما لا يثنى.

وأشير بكون مدلوله فوق اثنين إلى أن أقل الجمع ثلاثة، فإن استعمل لفظ الجمع فى أقل منه فليس جمعًا بل هو مثنى أو مفرد استعير له لفظ الجمع نحو: ﴿**فقد صغتْ قلوبكما**﴾ [التحريم: ٤]، و﴿**نحن الوارثون**﴾ [الحجر: ٢٣].

والباء من قولنا: «بتغيير» متعلقة بدليل ما فوق اثنين؛ فلا تتناول تغيير نحو: مصطفين

---

(١) البيت للطرماح فى ديوانه (ص٤٩٢)، لسان العرب (٢/٢٩٢) (زوج)، تهذيب اللغة (١١/١٥٣)، المخصص (١٧/٢٤)، وبلا نسبة فى تاج العروس (٢٢/٣٥١) (وقع)، ورواية البيت عندهم:

خرجن اثنتين واثنتين وفردة ينادون تغليسًا سمال المداهن

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/١٦١)، الدرر (٦/٧٤)، شرح التصريح (٢/١٣٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٧٥)، مغنى اللبيب (٢/٣٥٦)، المقرب (٢/٤٤)، همع الهوامع (٢/١٢٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٢١١).

ومصطفيات، فإن مفرديهما مصطفى ومصطفاة، وقد غيرا إذا جمعا بحذف وقلب، إلا أن تغييرهما ليس هو المشعر بالجمعية، بل المشعر بها الزيادة اللاحقة، إذ لو قدر انفرادهما ولا حذف ولا قلب لم تجهل الجمعية، ولو قدر العكس لجهلت الجمعية، بخلاف تغيير رجل حين قيل فيه رجال، فإن الجمعية لا تدرك إلا به.

والتغيير الظاهر إما بزيادة كصِنْو وصنوان، أو بحذف كتُخَمة وتُخَم، أو بتبديل شكل كأَسَد وأُسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقُضُب، أو بزيادة ونقص وتبديل شكل كغلام وغلمان.

والتغيير المقدر كفُلْك، فإنه يقع على الواحد وعلى الجمع، فإذا كان واحدًا فهو كقُفل، وإذا كان جمعًا فهو كبُدْن فيقدر زوال الضمة الكائنة فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع، هذا مذهب سيبويه، ودعاه إلى ذلك أنهم قالوا فى تثنيته: فلكان، فعلم بذلك أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجُنُب ونحوه مما أشرك فيه بين الواحد وغيره حين قالوا: هذا جُنب، وهذه جُنب، وهؤلاء جُنب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه فى الإفراد والجمع واحد وجدان التثنية وعدمها.

والإشارة بقولنا: «كما سبق»، إلى اتفاق اللفظ واتفاق المعنى على نحو ما مر فى التثنية، ونظير قولهم فى الشمس والقمر: القمران، قولهم: الخبيْبون، يريدون خبيبًا وأصحابه، وخُبَيْب لقب عبد الله بن الزبير، رضى الله عنهما، قال الراجز:

قَدْنى من نصر الخُبَيْبيـــنِ قَـــدِى

يروى بكسر الباء على ما ذكرته، وبفتحها على أن يكون المراد خبيبًا وأخاه مصعبًا.

واحترز بكون الزيادة فى جمع التصحيح مقدرًا انفصالها من زيادة نحو: صنوان، فإنها كزيادة زَيْدين فى سلامة النظم معها، إلا أن زيادة زيْدين مقدرة الانفصال لوجهين:

أحدهما: أن نونه تسقط للإضافة.

والثانى: أنه لو سمى به ونسب إليه لحذفت المدة والنون، وزيادتا صنوان ونحوه بخلاف ذلك.

وقولنا: «لغير تعويض» احتراز من «سنين» ونحوه، فإنه جمع تكسير جرى فى الإعراب

مجرى التصحيح، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بتكسير، كما جبر «يَدٌ»، و«دمٌ» حين قيل فيهما: يُدِيّ ودُمِيّ ودِمَاء، فزيدت آخره زيادتا جمع التصحيح عوضًا من الجبر الفائت؛ لأنهما يجعلانه شبيهًا بفعول لو كسر عليه.

ولكون هذا النوع مكسرًا فى الحكم غير فاؤه غالبًا فقيل فى سَنة: سِنون بكسر السين، وقد روى ضمها.

ص: وإن كان لمذكر فالمَزِيدُ فى الرفع واو بعد ضمة، وفى النصب والجر ياءٌ بعد كسرة، تليهما نونٌ مفتوحة، تُكْسَر ضرورةً، وتسقط للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير صلة، وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة غالبًا.

ش: «إن كان لمذكر»، أى إن كان جمع التصحيح لمذكر، فالمزيد الذى يلحق آخره دلالة على جمعيته فى الرفع واو بعد ضمة نحو: جاء الزيدون، وفى الجر والنصب ياء بعد كسرة نحو: مررت بالزيدين، ورأيت الزيدين، ولا يخرج عن ذلك جمع المقصور نحو: ﴿**وأنتم الأعْلَوْن**﴾ [آل عمران: ١٣٩]، و﴿**إنهم عندنا لمن المصْطفَيْن**﴾ [ص: ٤٧]؛ لأن قبل الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين فى الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، كتقدير الضمة والكسرة الإعرابيتين فى قولك: أسْنى الحُلَى العلم.

وقولى: (وتليهما)، أى تلى الياء والواو المذكورتين نون مفتوحة كان السكون أحق بها؛ لأنها بمنزلة التنوين، وكونها مسبوقة بالإعراب، فحركت لالتقاء الساكنين، فكان الفتح أولى لأنه أخف من الضم والكسر؛ ولأن توالى الأمثال لازم للكسر بعد الياء والضم بعد الواو، وأمر ذلك فى الفتح مأمون فتعين.

ومثال كسرها ضرورة قول الشاعر[1] [من الوافر]:

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليس مِنَّا ... برِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ

---

(١) البيتان لجرير فى ديوانه (ص٤٢٩)، لسان العرب (٢٨٣/١٣)، تهذيب اللغة (٣٤٠/٢)، تاج العروس (عرن)، الاشتقاق (ص٥٣٨)، تخليص الشواهد (ص٧٢)، تذكرة النحاة (ص٤٨٠)، خزانة الأدب (٩٥٦/٨)، الدرر (١٤٠/١)، المقاصد النحوية (١٨٧/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٦٧/١)، شرح الأشمونى (٣٩/١)، شرح التصريح (٧٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٤٠)، جمهرة اللغة (ص٧٧٤).

عَرفْنَا جعفرًا وبَنِى عَبيد وأنكرْنَا زَعَانِفَ آخرِينِ

وسقوطها للإضافة كثير كقوله تعالى: ﴿غيرَ مُحِلِّى الصيد﴾ [المائدة: ١]، وللضرورة كقول الشاعر [من الطويل]:

ولسنا إذا تأبون سلْما بمذعنى لكم غير أنّا إنْ نُسَالَم نُسَالم

وسقوطها لتقصير صلة كقوله[١] [من الوافر]:

قتلنا نَاجيًا بقَتيلِ عَمْرٍو وَخَيْرُ الطَّالبِى التِّرَة الغَشُومُ

كذا رواه ابن جنى بنصب الترة، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبى عمرو: ﴿والمقيمى الصلاةَ﴾ [الحج: ٣٥] بالنصب، كقول الشاعر[٢] [من المنسرح]:

الحافِظو عورةَ العَشيرةِ لا يأْتيهمُ من وَرَائِهم نَطِفُ

وكقول الآخر[٣] [من الطويل]:

---

(١) البيت للوليد بن عقبة فى حماسة البحترى (ص٣٠)، لسان العرب (١٤٧/١٢) (حلم)، (٤٣٨/١٢) (غشم)، المحتسب (٨٠/٢)، همع الهوامع (٤٩/١).

(٢) البيت لعمرو بن امرئ القيس فى خزانة الأدب (٢٧٢/٤، ٢٧٦)، الدرر (١٤٦/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٢٧)، ولقيس بن الخطيم فى ديوانه (ص١١٥)، ولعمرو بن امرئ القيس أو لقيس بن الخطيم فى لسان العرب (٣٦٣/٩)، ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان فى شرح أبيات سيبويه (٢٠٥/١)، ولرجل من الأنصار فى خزانة الأدب (٦/٦)، الكتاب (١٨٦/١)، وبلا نسبة فى أدب الكاتب (ص٣٢٤)، إصلاح المنطق (ص٦٣)، جواهر الأدب (ص١٥٥)، خزانة الأدب (١٢٢/٥، ٤٦٩، ٢٩/٨، ٢٠٩)، رصف المبانى (ص٣٤١)، سر صناعة الإعراب (٥٣٨/٢)، الكتاب (٢٠٢/١)، المحتسب (٨٠/٢)، المقتضب (١٤٥/٤)، المنصف (٦٧/١)، همع الهوامع (٤٩/١).

(٣) البيت للأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب (٧/٦، ٢٥)، شرح شواهد المغنى (٥١٧/٢)، الكتاب (١٨٧/١)، لسان العرب (٣٤٩/٢) (فلج)، (٢٤٦/١٥) (لذا)، المؤتلف والمختلف (ص٣٣)، المحتسب (١٨٥/١)، معجم ما استعجم (ص١٠٢٨)، المقاصد النحوية (٤٨٢/١)، المقتضب (١٤٦/٤)، المنصف (٦٧/١)، وللأشهب أو لحريث بن مخفض فى الدرر (١٤٨/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص٩٩)، خزانة الأدب (٣١٥/٢، ١٣٣/٦، ٢١٠/٨)، رصف المبانى (ص٣٤٢)، سر صناعة الإعراب (٥٣٧/٢)، شرح المفصل (١٥٥/٣)، مغنى اللبيب (١٩٤/١، ٥٥٢/٢).

وإنّ الذى حانَتْ بفَلْجٍ دِماؤُهُـم هـمُ القَوْمُ كلُّ القَوْمِ يـا أمَّ خَالِـدِ

وسقوطها اختيارًا قبل لام ساكنة كقوله تعالى: ﴿**واعلموا أنكم غير معجزى الله**﴾ [التوبة: ٢]، بالنصب، حكاها أبو زيد: وحكى ابن جنى: ﴿**إنكم لذائقوا العذاب الأليم**﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب أيضًا، وهذا شبيه بقولهم فى بنى العنبر وأنشد ابن جنى[1] [من الرمل]:

وَمَسَامِيـــحُ بِمَا ضُـنَّ بِـــهِ حَابِسُو الأَنْفُسَ عَنْ سُوءِ الطَّمَـعْ

كذا رواه بفتح سين الأنفس، وحكى ابن جنى أيضًا عن الأعمش: ﴿**وما هم بضارِّى به من أحد**﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهذا فى غاية من الشذوذ بخلاف الذى قبله، فلهذا قلت: قبل لام ساكنة غالبًا، ومثل (بضارى به من أحد) لا يليق بالاختيار بالاضطرار، نحو: بمذعنى لكم.

ص: وليس الإعرابُ انقلاب الألف والواو ياء، ولا مُقَدَّرًا فى الثلاثة، ولا مَدلولا بها عليه مقدرًا فى مَتْلُوِّها، ولا النونُ عوضًا من حركة الواحِد ولا من تنوينه ولا منهما، ولا تنوينين فصاعدًا خلافًا لزاعمى ذلك، بل الأحرف الثلاثة إعرابٌ، والنون لرفع توهم الإضافة أو الإفراد.

ش: زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء كان إعرابًا لحدوثه عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرمى واختيار ابن عصفور، وهو مردود بوجوه:

أحدها: أن ترك العلامة لو صح جعله علامة الإعراب لكان النصب به أولى؛ لأن الجر له الياء، وهى به لائقة لمجانسة الكسرة، والرفع له الواو وهى به لائقة لمجانسة الضمة، وهى أصل الألف فى المثنى فأبدلت ألفًا، كما قيل فى: يَوْجل ياجل، وفى يَوْتعد ياتعد، فلم يبق للنصب إلا مشاركة الجر أو الرفع.

الثانى من وجوه الرد: أن القول بذلك يستلزم مخالفة النظائر، إذ ليس فى المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة له علامة، وما أفضى إلى مخالفة النظائر

---

(١) البيت لسويد بن أبى كاهل فى شرح اختيارات المفضل (ص٨٨٨)، المحتسب (٢/٨٠).

دون ضرورة فمتروك.

الثالث: أن الرفع وجوه الإعراب، فالاعتناء به أولى، وتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك، فوجب اطراحه.

الرابع: أن تقدير الإعراب إذا أمكن راجح على عدمه بإجماع، وقد أمكن فيما نحن بسبيله، فلا عدول عنه، وذلك إما بتقدير مغايرة الألف والواو فى نحو: عندى اثنان وعشرون، للألف والواو فيهما قبل التركيب، كما تقدر مغايرة الألف والواو والياء فى نحو: نعم الزيدان أنتما الزيدان، ونعم الزيدون أنتم يا زيدون، ومررت برجلين لا رجلين مثلهما، وكما تقدر ضمة (حيثُ) مرفوعًا بعد تسمية امرأة به، غير ضمته قبل التسمية به، وضمة يضربون غير ضمة يضرب، وفتحة يا هندَ بنة عاصم، غير فتحة يا هندا، وكسرة قمت أمس غير كسرة قمت بالأمسِ، وكما تقدر ضمةُ فلك فى الجمع غير ضمته فى الإفراد، ويا (بخاتى) مسمى به غير يائه منسوبًا إليه، ولهذا صرف فى النسب، وأمثال ذلك كثيرة.

وأما كون الإعراب مقدرًا فى الثلاثة فمردود أيضًا، إذ لازمُه ظهورُ الفتحة فى نحو: رأيت بنيك؛ لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما فى جواريك من زيادة الثقل، ولما انتفى اللازم، وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة.

وأما القول الثالث: وهو أن الإعراب مقدر فى الحرف الذى كان حرف الإعراب قبل طروِّ التثنية والجمع، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه، فهو قول الأخفش والمبرد، وهو مردود أيضًا من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم، إذ هى مزيدة فى آخره لمعنى لا يفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه وياء النسب، فكما لم يكن ما قبل هذه محلا للإعراب، كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له، إذ الإعراب لا يكون إلا آخرًا.

الثانى: أن الإعراب لو كان مقدرًا فيما قبلها لم يحتج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وفى ألف المقصور.

الثالث: أن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها، وإذا بطلت الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع، وهو أن الحروف الثلاثة هى الإعراب.

وأما النون فليست عوضًا من حركة الواحد؛ لأن الحروف الثلاثة نائبة عن الحركات قائمة مقامها فى بيان مقتضى العامل، فلا حاجة إلى التعويض، وليست عوضًا من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوينين فى واحده نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وإذا لم تكن عوضًا من أحدهما فأن لا تكون عوضًا منهما أو من تنوينات فصاعدًا أحق وأولى.

وأشير بالعوض من تنوين فصاعدًا إلى ما رآه ثعلب من أن نون التثنية عوض من تنوينين، ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الآحاد، وضعف هذا القول غير خاف، عفا الله عن قائله وعنا.

وإذا بطلت الأوجه الثلاثة ثبتت صحة ما قلنا، إذ لا مقول بعد ما تقدم غيره، مع سلامته من موجبات رد ما قبله، وهو كون النون رافعة لتوهم إضافة أو إفراد، ورفع توهم الإضافة بيِّن، وهو أنه لو لم يكن بعد الأحرف المذكورة نون لم تعلم إضافة من عدمها فى نحو: رأيت بنى كرماء، وعجبت من ناصرى باغين، ورفع توهم الإفراد أيضًا بيِّن فى مواضع منها: تثنية اسم الإشارة، وبعض المقصورات نحو: هذان والخوزلان فى تثنية بعض العرب الخوزلى، ومنها جمع المنقوص فى حال الجر نحو: مررت بالمهتدين، وانتسبت إلى أبين كرام، فلولا النون فى هذا وما أشبهه لكان لفظ الواحد كغيره.

ص: وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمولٍ عليه فالمزيدُ ألف وتاء.

ش: تصحيح المؤنث على ضربين: مطرد وغير مطرد.

فالمطرد: جمع ما فيه تاء تأنيث علمًا كعمرة وحمزة، أو اسم جنس كنعجة وضَخمة.

وجمع ذى ألف التأنيث وليس فعلى فعْلان كسكرى، أو فعلاء أفعل كحمراء.

وجمع ما لا علامة فيه من أعلام المؤنث كزينب.

ونحو: دريهمات من المصغرات.

وأيام معدودات من صفات المذكورات.

وغير المطرد ما سوى ذلك كجُرَذات، وثَيِّبات، وَشمالات، وحَمَّامات، وحمَامات، وحُسامات.

وإلى نحو: دريهمات وما بعده أشير (بمحمول عليه)؛ لأنها مصححة تصحيح المؤنث وآحادها مذكرة.

ص: وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما فى نحو: عِدَة وثُبة علمين، ومن إعَرابٍ بحرفين، ومن تركيب إسنادٍ أو مَزج، وبكونه لمن يعقل، أو مشبَّه به علمًا أو مُصَغّرًا أو صفة تقبَل تاء التأنيث إن قُصِد معناه، خلافًا للكوفيين فى الأول والآخر.

ش: المراد بالذكر هنا المسمى لا المذكر اللفظ؛ لأن تذكير اللفظ ليس شرطًا فى صحة هذا الجمع، بل الشرط خلوه من تاء التأنيث، ولذلك لو سمى رجل بزينب أو سُعدى أو أسماء لجاز بإجماع أن يقال فيه: زينبون وسُعْدَوْن وأسماءون، بخلاف المؤنث بالتاء المقيدة فإنه لا يجمع، علمًا كان كطلحة، أو غير علم كهُمزَة.

ولأجل الحاجة فى النوعين إلى الخلو من تاء التأنيث قدم على سائر الشروط، وعبر بتاء التأنيث دون هائه ليدخل فى ذلك أخت ومسلمات علمى رجلين، فإنه لا يجمع بهذا الجمع، كما لا يجمع نحو: طلحة وهُمَزة.

وقيدت التاء المانعة من هذا الجمع (بمغايرة ما فى عدة وثبة علمين) تنبيهًا على ما صار علمًا من الثلاثى المعوّض من لامه أو فائه هاء التأنيث، فإنه يجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، ما لم يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره أو يعتل ثانيه كسية فيلزم جمعه بالألف والتاء، فيقال فيمن اسمه عدة وثبة: جاء عدون وثبون، ورأيت عدين وثبين، ذكر ذلك ابن السراج فى الأصول، وهو مأخوذ من كلام سيبويه، وأجاز سيبويه أيضًا أن يقال فى (ربت) مخففًا علما: رُبُون وربات.

وأشرت بقولى: «ومن إعراب بحرفين»، إلى ما جعل علما من نحو: زيدُون وزيدِين، واثنين وعشرين، وبقولى: «من تركيب إسناد أو مزج» إلى نحو: تأبط شرًا وسيبويه، فإن هذه الأنواع لا تثنى ولا تجمع، فإن احتيج إلى تثنية شىء منها أضيف إليه ذوا، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه ذوو، وبعض النحويين يعامل الممزوج فى التثنية والجمع على

حدها معاملته فى النسب، فيحذف العجز ويولى آخر الصدر العلامة فيقول: جاءنى السيبان، ومررت بالسيبين.

ومن شروط هذا الجمع كون المسمى ممن يعقل أو شبيه به، فلا يقال فى لاحق اسم فرس لاحقون، ولا فى سابق صفة له سابقون، ولا حاجة إلى تنكب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم؛ لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع، والعِلْم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل، وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع، كقوله تعالى: ﴿**وإنا على ذهاب به لقادرون**﴾ [المؤمنون: ١٨]، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسمًا من أسمائه، إذ لا يُثنى عليه ولا يُخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه فى كتابه العزيز أو على لسان نبيه ﷺ، فقادرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من المقصور على السماع، فإذا لم يدع إلى تنكب لفظ العقل داع فهو أولى من العلم؛ لأنه أدل على المقصود.

والإشارة بقولنا: «أو شبيه به» إلى نحو: ﴿**رأيتهم لى ساجدين**﴾ [يوسف: ٤]؛ لأن المراد به ما لا يعقل، إلا أنه بنسبة السجود إليه أشبه ما يعقل فعومل معاملته فى الجمع، والإضمار مطرد فيما جرى هذا المجرى مما لا يعقل، ومنه قول الشاعر يصف قوسًا ونبلاً [من الطويل]:

فحالفَنى دُونَ الأخلاّءِ نَبْعَةٌ ... تَرِنُّ إذا ما حُرِّكَتْ وتُزَمْجِر

لها فتيةٌ مَاضُونَ حيث رَمت بهم ... شَرَابهُم قانٍ من الدمِ أحمر

ومن المشبه بما يعقل الدواهى والعجائب والأسماء المستَعظمة نحو: أصابهم الأمَرُّون والفتكرون والبرحون، وعمل بهم العمِلّين، أى الأعمال العجيبة التى كأنها تعلن غاية ما أريد منها فتوهمها منقادة، وقالوا للمطر الذى يعظم شأنه ويعم نفعه: وابلون، قال الشاعر[1] [من الوافر]:

وأصبحَتِ المذاهبُ قد أذاعَتْ ... بِهَا الإعصارُ بعد الْوابلينا

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (١١/٧٢٠) (وبل)، (١٥/٩٤) (علا)، تهذيب اللغة (٣/١٨٨)، جمهرة اللغة (ص١٣٣٥)، المخصص (٩/١١٤)، أساس البلاغة (وبل)، تاج العروس (وبل).

وقال أبو صخر الهذلى [من البسيط]:

تُلاعبُ الريحُ بالعَصْرَيْنِ قَسْطَلَه والوابلون وتَهْتَانُ التّجاويد

وقد يدعو إلى هذا الجمع تنزيل الشىء منزلة ما يعقل فى الأنس به والحنو عليه كقول الراجز[1] [من الرجز]:

قد رَوِيَتْ إلاّ دُهَيْدِهِينا قُلَيِّصَاتٍ وأُبَيْكِرِينا

ومن شروط هذا الجمع كون الاسم علمًا كزيد، أو صفة قابلة لتاء التأنيث عند قصده كمسلم، فإن لم تقبلها لم يلق بها هذا الجمع كأحمر وسكران فى لغة غير بنى أسد، وكصبور وقتيل، ويقوم مقام الوصفية التصغير، كقولك: غليّم وغليمون؛ لأن التصغير وصف فى المعنى.

ولم يشترط الكوفيون الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه، بل أجازوا أن يقال فى هبيرة: الهبيرون، وفى أحمر: أحمرون، وإلى ذلك الإشارة بقولنا: «خلافًا للكوفيين فى الأول والآخر»، والبصريون لا يجيزون شيئًا من ذلك، فإن سمع منه شىء عدوه نادرًا ولم يقيسوا عليه، ومن النادر قول العرب: عَلانون فى جمع علانية، قالها الفراء، وهو الرجل المشهور، ومثله فى الندور قولهم: رجل رَبْعة وربعون، فى جمع ربعة وهو المعتدل القامة، ومن النادر أيضًا قول الشاعر[2] [من الوافر]:

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنى نِزارٍ حَلائِلَ أسْوَدِينَ وأَحْمَرِينَا

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٤/٧٩، ٨٠) (بكر)، (١٣/٤٦٠) (يمن)، (١٥/٩٤) (علا) جمهرة اللغة (ص١٣٣٤)، خزانة الأدب (٨/٣٢، ٤٤، ٥٠، ٥١، ٥٤)، رصف المبانى (ص٤٣٠)، سر صناعة الإعراب (٢/٦١٨)، شرح شافية ابن الحاجب (١/٢٧٠)، شرح شواهد الشافية (ص١٠٠)، الكتاب (٣/٤٩٤)، تاج العروس (١٠/٢٤٢) (بكر)، مقاييس اللغة (٤/١١٥)، مجمل اللغة (٢/٢٥٦)، المخصص (٧/٦١، ١٣٧)، تهذيب اللغة (٣/١٨٨، ٥/٣٥٧).

(٢) البيت للكميت بن زيد فى ديوانه (٢/١١٦)، المقرب (٢/٥٠)، وللحكيم الأعور بن عياش الكلبى فى خزانة الأدب (١/١٧٨)، الدرر (١/١٣٢)، شرح شواهد الشافية (ص١٤٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/٣٥)، شرح المفصل (٥/٦٠)، خزانة الأدب (٨/١٨)، شرح شافية ابن الحاجب (٢/١٧١)، همع الهوامع (١/٤٥).

وأسود وأحمر من الصفات التى لا تقبل تاء التأنيث؛ لأن مؤنثها ليس على بناء مذكرها.

ص: وكونُ العقل لبعض مثّنًى أو مجموع كافٍ، وكذا التذكير مع اتحاد المادة، وشذ ضَبُعَان فى ضَبُعٍ وضِبْعان.

ش: أى إذا قصدت تثنية أو جمعًا فيما لم يعمه العقل غلب ذو العقل وجُعِل ثبوته له مغنيًا عن ثبوته لما زاد عليه، فتقول فى رجل سابق وفرسين سابقين: سابقون، وكذا يفعل إذا قُصِدت تثنية أو جمع فيما لم يعمه التذكير مع اتحاد المادة، فيقال فى امرئ وامرأة، ومسلم ومسلمة، وأحمر وحمراء، وسكران وسكرى، وابن وابنة، وأخ وأخت، وفتى وفتاة: مسلمان، وأحمران، وسكرانان، وابنان وأخوان، وفتيان.

ولا يقال فى رجل وامرأة: رجلان، ولا فى ثور وبقرة: ثوران، ولا فى غلام وجارية: غلامان، إلا فى لغة من قال: رجلة وثورة وغلامة؛ لأن المادة واحدة، وأما من لم يقل إلا رجل وامرأة، وثور وبقرة، وغلام وجارية فلا يقول: رجلان ولا ثوران ولا غلامان إلا فى: رجل ورجل، وثور وثور، وغلام وغلام.

ويُفهَم الكلام على الجمع من الكلام على التثنية فيغلب التذكير والعقل مطلقًا، وإن ترك التغليب فهو أولى، وقالوا فى ضَبُع وضِبعان، ضَبُعان، شذوذًا.

ص: وما أُعْرِبَ مثلَ هذا الجمع غيرَ مسْتَوفٍ للشروط فمسموع، كنحن الوارثون، وأُولِى، وعليين، وعالَمين، وأهلين، وأرَضين، وعِشرين إلى تسعين.

ش: هذا من قولنا: «مثل هذا الجمع» إشارة إلى الجمع المعرب بالواو رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، فمن المعرب بإعرابه الوارد كذلك من أسماء الله تعالى: ﴿**ونحن الوارثون**﴾ [الحجر: ٢٣]، و﴿**وإنا لموسعون**﴾ [الذاريات: ٤٧]، و ﴿**فنعم الماهدون**﴾ [الذاريات: ٤٨]، وكذلك أولو، وعليون، وعالمون، وأهلون، وأرضون، وعشرون، وأخواته.

فأما أسماء الله تعالى، فمعنى الجمعية فيها ممتنع، وما ورد منها بلفظ الجمع فتعظيم يتوقف فيه على السماع أصلاً، كما يتوقف عليه فى غيره من الثناء والحمد، بل التوقف على السماع فى هذا أحق؛ لأن من الناس من أجاز اشتقاق الأسماء من أفعال الله تعالى

على وجه يؤمَنُ معه إيهام ما لا يليق بجلاله تبارك وتعالى، ولا أعلم أحدًا يجيز للداعى أن يدعو الله بلفظ الجمع؛ لأن ذلك يوهم خلاف التوحيد، وقد تقدم التنبيه على ذلك، وعلى قولهم: أو لو كذا.

وأما عليون فاسم لأعلى الجنة كأنه فى الأصل فعِّيل من العلو، فجمع جمع ما يعقل وسمى به أعلى الجنة، جعلنا الله من أهله، وله نظائر من أسماء الأمكنة منها: صَرِيفَون، وصِفُّون، ونِصيِّبُون، والسَّيْلَحُون، وقِنَّسْرُون، ويَبْرُون، ودَارون، وفلسطون، قال الأعشى[1] [من الطويل]:

وَيُجْبَى إليه السَّيْلَحُون ودُونَهَا صَرِيفُونَ فى أَنْهَارِهَا والْخَورْنَقُ

وقال زيد بن عدى بن حاتم[2] [من الطويل]:

تركتُ أَخَا بَكْرٍ يَنُوءُ بِصَدْرِهِ بِصِفِّين مَخْضُوبَ الجُيُوبِ مِنَ الدَّمِ

وأما عالَمون فاسم جمع مخصوص بمن يعقل وليس جمعَ عالَم؛ لأن العالم عام والعالمين خاص، وليس ذلك شأن الجموع، ولذا أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب؛ لأن العَرَب يعم الحاضرين والبادين، والأعراب خاص بالبادين، وقال بعضهم: العالمون جمع عالم مرادًا به ما يعقل، وفعل به ذلك لتقوم جمعيته مقام ذكره موصوفًا بما يدل على عقله، وهذا لا يصح، إذ لو جاز فى عالم هذا الذى زعم لجاز فى غيره من أسماء الأجناس الواقعة على ما لا يعقل وعلى ما يعقل، فكنا نقول فى جمع شىء أو شخص إذا أريد به ما يعقل: شيئون وشخصون، وفى امتناع ذلك دليل فساد ما أفضى إليه.

أما أهلون فجمع أهل، وأهل غير مستوف لشروط هذا الجمع، إذ ليس علمًا ولا صفة، فكان حقه ألا يجمع على هذا الجمع، كما لم يجمع عليه آل، لكن أهلا استعمل استعمال «مستحق» فى قولهم: هو أهل كذا، وأهل له، فأجرى مُجرَاه فى الجمع، قال الله تعالى: ﴿**شغلتنا أموالنا وأهلونا**﴾ [الفتح: ٢١]، و﴿**من أوسط ما تطعمون**

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٢٦٩)، لسان العرب (١٢٩/٩) (صرف)، (٧٩/١٠) (خرنق)، كتاب العين (٣٢٢/٤)، تاج العروس (١٦/٢٤) (صرف)، (٢٣٥/٢٥) (خرنق)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٦٣٠/٧).

(٢) انظر: الدرر (١٥٠/١)، همع الهوامع (٥٠/١).

أهليكم﴾ [المائدة: ٨٩]، وقال النبى ﷺ: «إن لله أهلين من الناس»[١]، ومثله قول الشاعر [من الطويل]:

وما رَحِمُ الأهلين إنْ سالموا العِدا ... بمجديةٍ إلا مضاعفةَ الكرب

ولكن أخو المرء الذين إذا دعا ... أجابوا بما يرضيه فى السلم والحرب

ومثل أهلين فى مخالفة القياس جمع مرء على مَرئين فى قول الحسن البصرى، رضى الله عنه: أحسنوا أملاءكم أيها المرْءُون، ولم يُقل فى رجل رجلون.

أما أرَضون فخلوه من شروط هذا الجمع ظاهر؛ لأنه جمع أرض، وهو اسم جنس جامد مؤنث دال على ما لا يعقل، إلا أن هذا النوع من الجمع قد صار عندهم دليلاً على ما يستعظم ويتعجب منه؛ لأن أعجب الأشياء ذو العقل، فألحق به فى هذا الجمع الأشياء العجيبة فى نفع أو ضر، تنبيهًا على مرتبتها واستعظامها، وبذا علل الفراء «علين» وقول العرب: أطعمنا مَرَقة مَرَقَيْن، ويؤيد هذا الاعتبار فى أرضين حسن وروده فى مقام التعجب والاستعظام كقول الشاعر[٢] [من الوافر]:

وأيَّةَ بَلْدَةٍ إلاَّ أتَينَا ... مِنَ الأرَضِينِ تَعْلَمُه نِزارُ

وكقول الآخر[٣] [من الطويل]:

لقد ضَجَّتِ الأرْضُونَ إذْ قَامَ مِنْ بَنِى ... هَدَادٍ خَطيبٌ فَوقَ أعْوَدِ مِنْبَرِ

وقيل: إنما قالوا أرضون فى أرض على سبيل التعويض، كما فعل فى سنة ونحوها؛ لأن الأرض مثلها فى التأنيث المجازى، وعدة الأصول، ونقصان ما حقه ألا ينقص؛ لأن الأرض اسم ثلاثى مؤنث، فحقه أن يكون بتاء التأنيث، فلما خلا منها نزل نقصها منزلة نقص لام سنة، واستويا فى الجمعية تعويضًا، ولذا غيرت راء أرضون كما غيرت سين سنة، وقيل: أرضون نائب عن أرَضات معدول عنه، وسبب ذلك خوف الالتباس بجمع أرَضة.

---

(١) أخرجه أحمد (١٢٧/٣، ١٢٨، ٢٤٢)، والدارمى (٤٣٣/٢)، وابن ماجه (٢١٥)، والحاكم (٥٥٦/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص١٣٣٥)، الدرر (١٣٤/١)، همع الهوامع (٤٦/١).

(٣) البيت لكعب بن معدان فى الدرر (١٣٣/١)، المحتسب (٢١٨/١)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١٢/١، ٧٣)، شرح شذور الذهب (ص٧٤)، همع الهوامع (٤٦/١).

وأما عشرون فشذوذه بين لانتفاء الجمعية وشروطها، وكذلك أخواتها، وإن كانت بمعنى الجمعية، وقال بعضهم: ثلاثون وأخواته جموع على سبيل التعويض كما ذكر فى أرض؛ لأن تاء التأنيث من مفرداتها سقطت حين عُدَّ بها المؤنث ولم يكن من حقها أن تسقط، فجمعت هذا الجمع تعويضًا، وعوملت العشرة بذلك وإن لم يكن فى عشرين معنى الجمعية؛ لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع، وغيرت عينها وشينها كما غيرت سين سنة وراء أرض، وهذا قول ضعيف؛ لأن ذلك لو كان مقصودًا لم يكن واحد من هذه الأسماء مخصوصًا بمقدار، ولا يعهد ذلك فى شىء من الجموع قياسية كانت أو شاذة.

ص: وشاعَ هذا الاستعمال فيما لم يُكسَّر من المُعَوَّض من لامه هاءُ التأنيث، بسلامة فاء المكسورها، وبكسر المفتوحها، وبالوجهين فى المضمومها، وربما نال هذا الاستعمال ما كُسِّر، ونحو: رِقة، وأضاة، وإوَزَّة.

ش: «هذا الاستعمال» إشارة إلى الرفع بالواو والنصب والجر بالياء وزيادة النون بعدهما، وخرج بما لم يكسر نحو: شفة وشاة، فإنهما استغنيا عن هذا الاستعمال بأن كسِّرا على شفاه وشياه، بخلاف سنة وثبة ونحوهما فإنهما لم يكسَّرا، فجعل لهما ولأمثالهما هذا الاستعمال عوضًا.

وخرج بذكر «الهاء» دون «التاء» بنت وأخت.

وأشير «بكسر الفاء وفتحها وضمها» إلى ما حكى ابن كيسان عن الكسائى: أن المعوض من لامه هاء التأنيث إن كان مضموم الأول كقُلة وثُبة جاز فى جمعه الضم والكسر، وإن كان مفتوح الأول أو مكسوره كسنة ومائة لم يجز فى جمعه إلا الكسر.

والإشارة «بربما نال هذا الاستعمال ما كسِّر»، إلى بُرَة فإنه قيل فى جمعها برًى وبرَات وبرون، وكذلك ظبة فإنه قيل فى جمعها: ظبا وظبات وظبون، قال الشاعر يصف سيوفًا[1] [من الوافر]:

---

(١) البيت للكميت بن زيد فى ديوانه (١٢٦/٢)، خزانة الأدب (١٥١/٧)، شرح شواهد الإيضاح (ص٥٣٧)، لسان العرب (٢٩٧/١) (حبحب)، (٤٢٠/٤) (شفر)، (٢٢/١٥) (ظبا)، المقاصد النحوية (٣٦١/٤)، وبلا نسبة فى فقه اللغة (ص٢٥٠).

يرى الرَّاءُون فى الشَّفَرات منهـا وَقُـود أبـى حُبَاحِـبَ والظُّبيَنَـا

ومثل هذا مما وجد له تكسير قليل.

وكذا المعوَّض من فائه قليل أيضًا، والمحفوظ منه: رِقة ورقون، ولِدة ولدون، وحِشة وحشون، والرِّقة الفضة، واللدة المساوى فى السن، والحشة الأرض التى لا إنس فيها، ومن كلام العرب: وِجْدانُ الرِّقين يغطى أفَن الأفين، وقال الشاعر فى جمع لِدة[1] [من الوافر]:

رأيْـنَ لِدَاتِهـنَّ مُـؤَزَّراتٍ وشَرْخُ لِـدِىَّ أسنـانُ الهِـرامِ

ومن الوارد بهذا الاستعمال على قلة نحو: أضاة وإضون، وإوَزَّة وإوزون، ونحوها، قال الشاعر[2] [من الوافر]:

خَلَـتْ إلاَّ أيَاصِـرَ أو نُؤُيًّـا محافِرُهـا كأسْرِيَـةِ الإضينـا

وقال الشاعر[3] [من البسيط]:

تُلْقَى الإوزّونَ فى أكنافِ دَارَتِهـا تمشى وبين يديها البُـرّ مَنْثُـورُ

ص: وقد يُجْعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللام فى النون منونةً غالبًا، ولا تُسْقِطُها الإضافةُ، ويلزمه الياء، وينصب كائنًا بالألف والتاء بالفتحة على لغة، مَا لم يُرَدّ إليه المحذوفُ، وليس الواردُ من ذلك واحدًا مردودَ اللام خلافًا لأبى على.

ش: من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين، فتلزمه الياء ويعرب بالحركات فيقول: إن سنينا يطاع إليه فيها لسنينٌ، وسنينك أكثر من سنينى، وبعض هؤلاء لا ينون فيقول: مرت عليه سنينُ، فترك التنوين لازم لأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٢٩١)، لسان العرب (٣/٤٦٩) (ولد)، تاج العروس (٩/٣٢٧) (ولد)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/٨٨٥).

(٢) البيت للطرماح فى لسان العرب (١٤/٣٨) (أضا)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/٣١٨).

(٣) البيت لأوس بن حجر فى ديوانه (ص٤٦)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص١٣٣٥)، شرح المفصل (٥/٥)، لسان العرب (٤/٢٩٦) (دور)، (٥/٤٢٩) (وزز).

حرف واحد، وإنما اختص هذا النوع بهذه المعاملة؛ لأنه أعرب إعراب جمع التصحيح، وكان الأحق به إعراب جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التصحيح، ولعدم سلامة نظمه، وكان جديرًا بأن يجرى مجرى صنْوَانٍ وقنوان، فلما كان له ذلك مستحقًا ولم يأخذه نبه عليه بهذه المعاملة، وكان بها مختصًا، ولو عومل بهذه المعاملة نحو: رقين، لجاز قياسًا وإن لم يرد به سماع، وقد فعل ذلك ببنين كقول الشاعر(١) [من الوافر]:

وكان لنا أبو حَسَنٍ عليٌّ أبا بَرًّا ونحنُ له بنينُ

لأنه أشبه سنين فى حذف اللام وتغيير نظم الواحد، ولتغيير نظم واحده قيل فيه: فعلت البنون، ولا يقال: فعلت المسلمون، ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنًا؛ لأنها ليست جموعًا، فكان لها حق فى الإعراب بالحركات كسنين، ويمكن أن يكون هذا معتبرًا فى الأربعين من قول جرير(٢) [من الوافر]:

عَرِينٌ من عُرَيْنَةَ ليس مِنَّا برِئْتُ إلى عُرَيْنَةَ من عَرِينِ
عَرَفْنَا جعفرًا وبَنى عَبيد وأنكرْنا زَعَانِفَ آخرينِ
وماذا يدَّرِى الشعراءُ منى وقد جاوزتُ حدَّ الأربعينِ

فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة كما سبق فى البيت قبله.

ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة، ومن كسر نون الجمع ما أنشد ثعلب من قول الشاعر(٣) [من البسيط]:

إنّى أبِىٌّ أبِىٌّ ذو محافَظَة وابنُ أبِىٍّ أبِىٍّ من أبيينِ

---

(١) البيت لأحد أولاد على بن أبى طالب فى شرح التصريح (٧٧/١)، المقاصد النحوية (١٥٦/١)، ولسعيد بن قيس الهمدانى فى خزانة الأدب (٧٥/٨، ٧٦، ٧٨)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٥٥/١)، خزانة الأدب (٦٠/٨).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لذى الإصبع العدوانى فى خزانة الأدب (٦٦/٨، ٦٨)، سر صناعة الإعراب (٦٢٨/٢)، شرح المفصل (١٣/٥)، لسان العرب (٥/١٤)، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب (٢١٣/١)، المقتضب (٣٣٣/٣).

وإذا جاز لهم الانقياد إلى التشبيه اللفظى فى الخروج عن أصل إلى فرع، فالانقياد إليه فى الخروج عن فرع إلى أصل أحق بالجواز، وذلك أنهم قالوا فى: ياسمين وسِرجين، وشياطين، ياسمون وسرجون وشياطون، فأعربوها إعراب جمع التصحيح تشبيهًا للآخر بالآخر، وإن كان نون بعضها أصليًا، مع أن هذا الإعراب فرع، والإعراب بالحركات أصل، فأن يشبه باب سنين وظبين بباب قَرين ومُبين أنسب وأقرب.

وإنما ألزموه إذا أعربوه بالحركات الياء دون الواو؛ لأنها أحق؛ ولأن باب غِسْلين أوسع مجالاً من باب عَرَبُون؛ ولأن الواو كانت إعرابًا صريحًا إذ لم يشترك فيها شيئان، فلو لزمت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين، وليست الياء كذلك إذ لم ينفرد بها شيء واحد، على أن المبرد قد أجاز لزوم الواو عند التسمية بهذا الجمع، فيقول فى المسمى بزيدين: هذا زيدونٌ، ورأيت زيدونًا، ومررت بزيدونٍ، ويؤيد قوله قولهم: الماطِرُون، وسَيْلَحُون وناطرون وماعزون فى أسماء أمكنة، والأجود إجراؤها مُجْرَى الجمع، ثم التزام الياء، وأما التزام الواو وجعل الإعراب فى النون فقليل، والحمل عليه ضعيف.

وقد جعل أبو على حمدون ونحوه أعجميًا، فمنعه من الصرف، وحمله على ذلك اعتقاده أن زيادة نون وواو بعد ضمة فى آخر اسم ليس من وضع العرب، لعدم ذلك فى النكرات التى هى الأصول، وهذا شبيه بقول سيبويه إن «حاميم» لو سمى به لم ينصرف للعلمية والعجمة؛ لأن «فاعيل» ليس من الأوزان العربية بل من الأوزان العجمية كهابيل، واعتبار سيبويه أقوى؛ لأن فاعيلاً لم يوجد فى لسان العرب نكرة ولا معرفة، بخلاف المزيد فى آخره واو مضموم ما قبلها، فإنه موجود فى النوعين، فالنكرة كعَرَبُون وزَرَجُون، والمعرفة كَحمْدُون وسَعْدُون.

والضمير من قولى: «وينصب كائنًا بالألف والتاء» عائد إلى المعتل اللام المعوض منها تاء التأنيث، أى إذا جمع هذا النوع بالألف والتاء جاز عند بعض العرب أن ينصب بالفتحة، كقول بعضهم: سمعْت لُغَاتَهم.

وكقول الشاعر[1] [من الطويل]:

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى أدب الكاتب (ص٤٤١)، جمهرة اللغة (ص٢٤٨، ١٣٣٤)،=

فلمَّا جَلاَهـا بالأيـام تَحَيَّـزَت ثُباتًـا عليهـا ذُلُّهـا واكتئابُهـا

هكذا رواه الفراء بفتح التاء، ولا يعامل بهذه المعاملة إلا نحو لُغة وثُبَة من المعتل اللام المعوض منها التاء، ما لم يرد إليه المحذوف، فإن رد كسنوات وعضوات رجع إلى ما هو به أولى وهو النصب بالكسرة؛ لأن نصبه بالفتحة قبل الرد كان لسببين:

أحدهما: الشبه بباب قضاة فى أنه جمعٌ آخرهُ تاءٌ مزيدة بعد الألف فى موضع لام معتلة.

والثانى: ثُبات بإزاء ثبين، وكسرته بإزاء يائه، فكما جاز على لغة أن يراجع الأصل بثبين تشبيهًا بقرين، جازت مراجعته بثبات تشبيهًا ببنات، وكل واحدٍ من السببين منتف مع رد المحذوف، فيبقى على الإعراب الذى هو به أولى، ولا يعامل عدات من المعتل لفاء معاملة ثبات لانتفاء السببين المذكورين.

وزعم أبو على أن قول من قال: سمعت لُغَاتَهم، بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رُدَّ لامه فقلب ألفًا، وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:

أحدها: أن جمعية لغات فى غير «سمعت لغاتهم» ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لاسيما بين إفراد وجمع.

الثانى: أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو ردت لكان ذلك جمعًا بين عوض ومعوض منه، وذلك ممنوع.

الثالث: أن قائل «تحيزت ثُباتًا» يصف مشتار عسل من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التى تكون هناك إذا نُفِّرت بالإيام، وهو الدخان، اعتزلت مع يعاسيبها ثبة ثبة، فمعنى ثبات إذن جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

الرابع: أن بعض العرب قال: رأيت ثباتك، بفتح التاء، حكاه ابن سيده، وهذا نص فى الجمعية التى لا يمكن فيها ادعاء الإفراد، فبطل قول أبى على بطلانًا جليًا غير خفى.

* * *

=شرح أشعار الهذليين (٥٣/١)، شرح المفصل (٨/٥)، لسان العرب (٤١/١٢، ١٤٩/١٤)، المحتسب (١١٨/١)، المنصف (٦٣/٣)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٠٤/٣)، رصف المبانى (ص١٦٥)، شرح المفصل (٤/٥)، المنصف (٢٦٢/١).

باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح

ص: الاسمُ الذى حرفُ إعرابه ألف لازمةٌ مقصور، فإن كان ياء لازمةً تلى كسرةً فمنقوص، فإن كان همزة تلى ألفًا زائدة فممدود.

ش: تبيين كيفية التثنية وجمعى التصحيح مفتقر إلى معرفة المقصور والمنقوص والممدود، حتى إذا جرى فى الباب ذكر بعضها لم يجهل المعنى به.

فالمقصور: هو الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة، فذكر الاسم مخرج للفعل المضارع الذى حرف إعرابه ألف نحو: يَرْضى، وذكر حرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ألف نحو: إذا وهما، وذكر اللزوم مخرج للمثنى المرفوع على اللغة المشهورة، وللأسماء الستة فى حال النصب.

والمنقوص العُرْفى: الاسم الذى حرف إعرابه ياء لازمة تلى كسرة، فالاسم مخرج للمضارع الذى حرف إعرابه ياء تلى كسرة نحو: يُعطى، وحرف الإعراب مخرج لكل اسم مبنى آخره ياء تلى كسرة نحو: هى، والذى، واللزوم مخرج لنحو: الزيدين: وللأسماء الستة فى حال الجر.

ولما كان المنقوص فى اللغة متناولاً لكل ما حذف منه شىء كيدٍ وعِدَة، وكان المقصود هنا غير ذلك قيِّد بالعرفى؛ لأن العرف الصناعى قد غَلَّب إطلاق المنقوص على نحو: شَجٍ وقاضٍ.

والممدود: الاسم الذى حرف إعرابه همزة تلى ألفًا زائدة، فذكر الاسم مستْغنًى عنه؛ لأن المخرج به فى رسم المقصور والمنقوص ما يشبههما من الأفعال المضارعة، إذ لو لم يذكر اسم فى رسمهما لتناول المقصور نحو: يَرْضَى، ورسمُ المنقوص نحو يُعطى، وهاهنا لو لم يتناول رسمُ الممدود فعلاً، إذ لا يوجد فعل آخره همزة تلى ألفًا زائدة، وإنما تلى ألفًا منقلبة كيشاء، ولكن ذكر الاسم ليعلم من أول وهلة أن الممدود ليس من أصنافه غيره.

وذكر حرف الإعراب ليعلم من أول وهلة أن المقصور ممدود معرب.

وذكرت زيادة الألف احترازًا من: داء وماء ونحوهما، فإن الألف فى مثل هذا لا تكون زائدة؛ لأن الحكم بزيادتها يوجب نقصًا عن أقل الأصول، وإنما هى بدل من أصل.

ص: فإذا ثُنِّى غيرُ المقصور والممدود الذى همزته بدل من أصل أو زائدة لَحِقَت العلامةُ دون تغيير، ما لم تَنُب عن تَثنيته تثنية غيره غالبًا.

ش: غير المقصور والممدود والمقيد يعم الصحيح الآخر كرجل وامرأة، والمعتل الآخر الجارى مجرى الصحيح كمَرمىّ ورَمْى ومَغْزُوّ وغزْو، والمعتل المنقوص كشج وقاضٍ، والمهموز الذى ليس ممدودًا كرَشأ وماء ونَسِيء ومَكْلوء، والممدود الذى همزته أصل كقَرَّاء، وهو الكثير القراءة، فكل هذه وأشباهها لا تغير فى التثنية بأكثر من فتح الآخر ولحاق العلامة التى سبق ذكرها.

وأشرت بقولى: «ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره» إلى نحو قولهم فى تثنية سواء: سِيّان، فإنه تثنية سِىّ، واستغنوا به غالبًا عن تثنية سواء، وقلت: «غالبًا» احترازًا عن رواية أبى زيد عن بعض العرب: هذان سواءان، وكذلك استغنوا غالبًا بألْيَيْن وخُصْيَيْن عن أليتين وخصيتين، وقد يقولون: ألىٌ وخُصْىٌ بمعنى خصية، وقد يقال فى التثنية: أليتان وخصيتان، قال عنترة[1] [من الوافر]:

متى ما تَلقَنى فَرْدَيْن تَرْجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْك وتُسْتَطَارَا

وقال طفيل الغنوى[2] [من الوافر]:

وإنَّ الفَحْل تُنْزَعُ خُصْيتاهُ ... فَيُصْبِحُ جافرًا قَرِحَ العِجانِ

---

(١) البيت لعنترة فى ديوانه (ص٢٣٤)، خزانة الأدب (٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧، ٥٥٣)، الدرر (٩٤/٥)، شرح التصريح (٩٤/٢)، شرح شواهد الشافية (ص٥٠٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٦٠)، شرح المفصل (٥٥/٢)، لسان العرب (٥١٣/٤، ٤٣/١٤) (طير، ألا)، المقاصد النحوية (١٧٤/٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٩١)، أمالى ابن الحاجب (٤٥١/١)، شرح الأشمونى (٥٧٩/٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٣٠١/٣)، شرح المفصل (١١٦/٤، ٨٧/٦)، لسان العرب (١٢٧/٩)، همع الهوامع (٦٣/٢).

(٢) البيت ليزيد بن الصعق فى لسان العرب (٢٣٠/١٤) (خصا)، تاج العروس (خصى).

ومن الاستغناء بتثنيته عن تثنية قولهم فى ضَبُع وضِبْعان: ضَبُعان، ولم يقولوا: ضبعَانان، وهو القياس، كما يقال فى: امرئ وامرأة، وابن وابنة: امرآن وابنان.

ص: وإذا ثُنّى المقصورُ قلِبتْ ألفُه واوًا إن كانت ثالثةً بدلاً منها، أو أصلاً، أو مجهولةً ولم تُمَلْ، وياء إن كانت بخلاف ذلك، لا إن كانت ثالثة واوىٌ مكسورِ الأول أو مضمومه، خلافًا للكسائى، والياءُ، فى رَأى، أولى بالأصل والمجهولة مطلقًا.

ش: لما كان آخر الاسم إذا ثنى مستحقًا لفتحة، وكانت الألف لا تقبل حركة، وجب لها عند لقاء علم التثنية أن تحذف أو تبدل حرفًا قابلاً للحركة، فامتنع الحذف لأنه كان يوقع فى الالتباس بالمفرد حال الرفع والإضافة، فتعين القلب، فإن كانت رابعة فصاعدًا قلبت ياء، سواء كانت بدل واو كمُعطًى، أو بدل ياء كمَرْمَى، أو زائدة كحُبْلَى، وعَلقَى.

وإن كانت ثالثة ردت إلى الواو إن كانت بدلها كقفًا، وإلى الياء إن كانت بدلها كهُدًى، وقد يكون لها أصلان فيجوز فيها الوجهان كرَحًى، فإنها يائية فى لغة من قال: رَحَيْت، وواوِيّة فى لغة من قال: رَحَوْت، فلمن ثناها أن يقول: رحيان، ورحوان، والياء أكثر.

وإن كانت الألف أصلاً لكونها فى حرف أو شبهه كألا الاستفتاحية ومتَى، أو كانت مجهولة الأصل كخَسا بمعنى فرد، ولَقَى بمعنى مُلْقى لا يعْبَأ به، فالمشهور فيما كان من هذين النوعين أن يعتبر حاله فى الإمالة فإن أمالته العرب كبَلَى ومَتَى، ثُنِّىَ بالياء إذا سمِّى به، وإن لم تمله العرب كإلَى وأما، بمعنى حقًا ثُنِّىَ بالواو، ومن النحويين من لا يعدل عن الياء فى النوعين ثَبَتت الإمالة أو لم تثبتْ، ومفهوم قول سيبويه عاضِدٌ لهذا الرأى؛ لأنه أصل فى الألف المجهولة أصلاً يقتضى ردها إلى الواو إذا كانت موضع العين، وردها إلى الياء إذا كانت موضع اللام، وعلل ذلك بأن انقلابها ثانية عن واو أكثر من انقلابها عن ياء، وأمر الثالثة بالعكس.

وأجاز الكسائى فى نحو: رضًى وعُلا من ذوات الواو المكسورة الفاء والمضمومة أن تثنى بالياء قياسًا على ما ندر، كقول بعض العرب: رضى ورضيان، وشذوذ هذا صارف عن إشارة إليه لقياس عليه.

ص: وتبدل واوًا همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث، وربما صُحِّحت أو قُلِبت ياءً، وربما قلبت الأصليةُ واوًا، وفِعْل ذلك بالْمُلحقة أوْلى من تصحيحها، والمبدلة من أصل بالعكس، وقد تقلب ياء، ولا يقاس عليه خلافًا للكسائى.

ش: الهمزة من: صَحْراء أو ثُلاثاء، وأرْبعاء، وقاصعاء، ونُفسَاء، ونحوها من المؤنث مبدلة من ألف التأنيث لا موضوعة للتأنيث خلافًا للكوفيين والأخفش، ويدل على ذلك ثلاثة أوجه:

أحدها: أن كون الألف حرف تأنيث ثابت فى غير هذه الأمثلة بإجماع، وكون الهمزة للتأنيث فى غير هذه الأمثلة منتف بإجماع، وإبدال همزة من حرف لين متطرف بعد ألف زائدة ثابت بإجماع، والحكم على الهمزة المشار إليها بأنها مبدلة من ألف مانع من مفارقة الإجماع المذكور، فيتعين الأخذ به.

الوجه الثانى: أن القول بذلك مكمل لما قصد من توافق هاء التأنيث وألفه، وتركه مفوت لذلك، فوجب اجتنابه، وذلك أنهم ألحقوا هاء التأنيث بألفه فى التزام فتح ما قبلها وجواز إمالته، فألحقوا ألفه بهائه فى مباشرة المفتوح تارة، وانفصالها بألف زائدة تارة، فسَكْرَى نظير ثمرة، وصحراء نظير أرطاة، وتوُصِّل بذلك أيضًا إلى إبدال الألف همزة لتوافق الهاء بظهور حركة الإعراب وهذه حكمة لم يبدها إلا القول بأن الهمزة المشار إليها بدل الألف فوجب اعتقاد صحته.

الوجه الثالث: أن الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الأصلية فى استحقاق السلامة فى التثنية والجمع والنسب، فكان يقال بدلاً من صحراوَيْن، وصحرَاوَات، وصحراوىّ: صحراءان، وصحراءات، وصحرائى، كما يقال: قثاءان وقثاءات، وقثائى، بل كانت همزة صحراء أحق بالسلامة؛ لأن فيها ما فى همزة قثاء من عدم البدلية كما زعموا، وتزيد عليها أنها دالة على معنى، وسلامة ما يدل على معنى أحق من سلامة ما لا يدل على معنى، فثبت ما أردناه والحمد لله.

وبعد تقرير هذا فلتعلم أن الهمزة المشار إليها لما كانت بدل ألف كره بقاؤها فى التثنية؛ لأن وقوعها بين ألفين كتوالى ثلاث ألفات، فُتوقِّىَ ذلك ببدل مناسب، وهو إما واو وإما ياء، فكانت الواو أولى؛ لأنها أبعد شبهًا من الألف، وإنما تركت الهمزة لقربها

من الألف، والياء مثلها فى مقاربة الألف فتركت، وتعينت الواو.

وبعض العرب يبقى الهمزة، وبعضهم يؤثر الياء لخفتها، وكلاهما نادر، ومثله فى الندور إبدال الهمزة الأصلية واوًا كقول بعضهم فى تثنية قرّاء: قرّاوان، وفِعْل ذلك بعلْبَاء وقوباء ونحوهما أولى من التصحيح، والتصحيح فى نحو: كساء، ورداء، أولى من إبدال الهمزة واوًا.

وإلى همزة نحو: كساء ورداء أشير بقولنا: «المبدلة من أصل»، وأن المقيس عليه قلبُ المبْدَلة من ألف التأنيث واوًا كصحراوين، وسلامة الأصلية كقرّاءين، وإجازة وجهين فى الملحقة مع ترجيح القلب كعلباوين وعلباءين، وإجازة الوجهين فى المبدلة من أصل مع ترجيح السلامة ككساءين وكساوين، ورداءين ورداوين، وما سوى ذلك يحفظ ولا يقاس عليه إلا على رأى الكسائى، وقد بُين.

ص: وصَحَّحُوا مِذَرَوَيْنِ وثِنَايَيْنِ تصحيحَ شَقاوة وسِقاية، لِلزوم عَلَمى التثنية والتأنيث.

ش: المذْروان طرفا الألية، وطرفا القوس، وجانبا الرأس، ولا يستعمل مفردهما، كذا قال أبو على القالى فى كتاب الأمالى، والمشهور إطلاقه على طرفى الأليه قال عنترة[1] [من الوافر]:

أَحَوْلِى تَنفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوَيْهَا لِتقْتُلَنِى فهأَنَذَا عُمَارَا

وهو تثنية مذرى فى الأصل، إلا أنه لا يفرد فشبه بمفرد فى حشْوه واو مفتوحة كشقاوة، ولو أفرد لقيل فى تثنيته مذريان، كما يقال فى تثنية ملهى ملهيان؛ لأن ألف المقصور إذا كانت رابعاً فصاعدًا قلبت فى التثنية ياء مطلقًا.

والثِّنايان طرفا العقال، لا يستعمل إلا بلفظ التثنية، هكذا قال الأئمة الموثوق بقولهم، ولو أفرد لقيل فيه ثناء، وفى تثنيته ثناءان وثناوان كما يفعل بكل ممدود همزته مبدلة من أصل، لكنه لم يفرد، فشبه بمفرد فى حشوه ياء كسقاية.

---

(١) البيت فى ديوان عنترة (ص٢٣٤)، لسان العرب (٦٠٨/٤، ٢٨٥/١٤)، (عمر، ذرا)، كتاب العين (١٨٦/٨)، تاج العروس (ذرا)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٧/١٥)، جمهرة اللغة (ص٦٩٥)، المخصص (٤٥/٢، ١١٤/١٥).

ص: وحُكْمُ ما أُلْحِقَ به علامةُ جمع التصحيح القياسيةُ حكم ما ألحق به علامةُ التثنية، إلا أنّ آخر المقصور والمنقوص يحذفان فى جمع التذكير، وتلى علامتاه فتحة المقصور مطلقًا، خلافًا للكوفيين فى إلحاق ذى الألف الزائدة بالمنقوص.

ش: احترز بالقياسية من نحو: بنين وعلانين وربعين، فى جمع ابن، ورجل علانية وربعة، فإن مقتضى القياس أن يقال فى ابن: ابنون، كما يقال فى التثنية: ابنان، وأن يقال فى علانية وربعة علانيات وربعات، كما يفعل بكل ما فيه تاء التأنيث.

والحاصل: أن الصحيح الآخر غير المؤنث بالتاء، والمعَلَّ الجارى مجرى الصحيح، والمهموز غير الممدود، والممدود الذى همزته أصل إذا جُمِع جَمْعَ التصحيح لحقته علامته دون تغيير، كما لحقته علامة التثنية، وأن الممدود الذى همزته غير أصل ينال همزته فى جمع التصحيح ما نالها فى التثنية فيقال فى: زيد، وهند، وعلى، وأمر مقضىّ، ومَحْبُوّ، وأمْر مُرْجأ، وأمر مَرْجُوّ، وإرجاء، وزكرياء، وصحراء، وعطاء علمًا لرجل: زيدون، وهندات، وعليون، وأمور مقضيات، ومحبوون، وأمور مرجُوَّات، ورجال مرجُوون، وأمور مُرْجَآت وإرجاءات، وزكرياءون، وصحراوات، وعطاءون، وسماوات، فتصحح ما تصحح فى التثنية وتعل ما أعل فيها.

وأما المقصور: فتحذف ألفه فى جمع التذكير، وتلى الواو والياء الفتحة، ويستوى فى ذلك ما ألفه منقلبة عن أصل كالأعلى، وما ألفه زائدة كحُبْلى اسم رجل فيقال: جاء الأعلَوْن والحُبْلَون، ومررت بالأعلَيْن والحبلَين، هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون: فيحذفون الألف الزائدة، ويضمون ما قبلها مع الواو ويكسرونه مع الياء، فيقولون: جاء الحبلُون، ومررت بالحبلِين، فإن كان المقصور أعجميًا أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها.

وأما المنقوص: فتحذف ياؤه فى جمع التذكير، ويضم ما قبلها مع الواو، ويترك على حاله مع الياء، نحو: جاء القاضُون، ومررت بالقاضِين.

وللمقصور والمنقوص مع ألف جمع التأنيث ما لهما مع ألف التثنية، كقولك فى: حُبلى، وأمْرٍ بادٍ: حبلَيات، وأمور بادِيات.

ص: وربما حُذِفت خامسةً فصاعدًا فى التثنية، والجمع بالألف والتاء، وكذا الألف والهمزة من قاصِعَاء ونحوه، ولا يقاس عليه، خلافًا للكوفيين.

ش: الضمير فى «حذفت» عائد على الألف الزائدة، والإشارة بذلك إلى ما روى الفراء من قول بعض العرب فى تثنية الخوزلى، وخنفساء، وباقلاء، وعاشوراء: خوزلان، وخنفسان، وباقلان، وعاشوران، وأنشد[1] [من الطويل]:

تَـرَوَّحَ فـى عُمِّيَّـة وأعانـه على الماء قوم بالهَراوات هُـوج

بفتح هاء الهَراوات وهو جمع هَرَاوَى، وهَرَاوى جمع هِراوَة، وهذا يدل على أن الألف قد تحذف وإن لم تكن زائدة؛ لأن ألف هَرَاوى منقلبة عن لام الكلمة، والكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقلبون ما سمع منه، ولايقيسون عليه لقلته.

ص: وتُحْذَف تاء التأنيث عند تصحيح ما هى فيه، فيعامل معاملة مؤنث عارٍ منها لو صُحِّحَ، ويقال فى المراد به من يعقل من: ابن، وأب، وأخ، وهَنٍ، وذى: بنون، وأبون، وأخُون، وهَنُون، وذَوُو، وفى بِنْت، وابنة، وأخت، وهنَة، وذَات: بنات، وأَخَوَات، وَهَنَات، وهنوات، وذوات، وأمهات فى الأم من الناس أكثر من أُمَّات، وغيرها بالعكس.

ش: إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفًا ولا همزة ممدود مبدلة كقولك فى مسلمة، وجارية، وعرقوة وقارئة وقراءة: مسلمات، وجاريات، وعرقوات، وقارئات، وقراءات، فإن كان الذى قبل التاء المحذوفة ألفًا أو همزة ممدود مبدلة فعل به ما كان يفعل بمثله مباشرًا لألف التثنية، فيقال فى: فتاة فتيات، وفى قناة قنوات، وفى سماء سماءات وسماوات، وفى باقلاء باقلاوات.

وكان حق ابن وابنة أن يقال فى تصحيحهما: ابنون وابنات، كما قيل فى تثنيتهما ابنان وابنتان، إلا أن المسموع ما ذكر من بنين وبنات، فنبه عليه، وحاملهم على ذلك الإشعار بأن أصل الباء فى الإفراد الفتح.

(١) البيت بلا نسبة فى معانى القرآن (٢/٨١).

وأما قولهم فى أب وأخ وهن: أبون، وأخون، وهَنُون، فأصله: أبُوُون، وأخُوُون، وهَنُوُون بالإتباع، ثم حذفت ضمة الواو تخفيفًا، فالتقى ساكنان فحذف سابقهما، وبقيت ضمة العين مباشرة فى اللفظ لواو الجمع، ويقال فى غير الرفع، أبين، والأصل: أبوين، ثم عرض السكون والقلب والحذف.

ومن شواهد أخين وأبين قراءة بعض السلف: ﴿**قالوا نعبد إلهك وإله أَبِيكَ إبراهيم وإسماعيل وإسحاق**﴾ [البقرة: ١٣٣]، وقال أبو طالب[١] [من الطويل]:

ألم ترَنى من بعدِ هَمٍّ همَمْتُه ... لفرقَةِ حُرٍّ من أبين كرامِ

وأنشد ابن دريد[٢] [من الوافر]:

كريمٌ طابت الأعراقُ منه ... وأشبه فِعلُه فعلَ الأبينا
كريم لا تُغَيِّرُه الليالى ... ولا اللأْواء فى عهد الأخينا

فجمع أبا على أبين، وأخا على أخين، وقال آخر[٣] [من المتقارب]:

فلما تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنا ... بكين وفَدَّيْنَنا بالأبِينَا

وأنشد الفراء مستشهدًا على أخ وأخين[٤] [من الوافر]:

فقُلْنا أسْلِموا إنّا أخوكم ... وقد بَرِئت مِنَ الإِحَن الصُّدور

وأنشد غيره[٥] [من الطويل]:

---

(١) انظر: خزانة الأدب (٢/٢٧٥).

(٢) البيتان بلا نسبة فى لسان العرب (١٤/٧) (أبى).

(٣) البيت لزياد بن واصل السلمى فى خزانة الأدب (٤/٤٧٤)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢٨٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/٢٨٦)، الخصائص (١/٣٥٦)، شرح المفصل (٣/٣٧)، الكتاب (٣/٤٠٦)، خزانة الأدب (٤/١٠٨، ٤٦٨)، لسان العرب (١٤/٦) (أبى)، المحتسب (١/١٢٢)، المقتضب (٢/١٧٤).

(٤) البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص٥٢)، لسان العرب (١٤/٢١)، المقتضب (٢/١٧٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤/٢٧٥)، تذكرة النحاة (ص١٤٤)، جمهرة اللغة (ص١٣٠٧)، خزانة الأدب (٤/٤٧٨)، الخصائص (٢/٤٢٢).

(٥) تقدم الاستشهاد بهما.

وما رَحِمُ الأهلين إنْ سالموا العِدا بمجديةٍ إلا مضاعفةَ الكرب
ولكن أخو المرء الذين إذا دعا أجابوا بما يرضيه فى السلم والحرب

وقال آخر فى هن وهنين[1] [من الطويل]:

أُرِيدُ هَنَاتٍ من هنينَ وتَلتَوِى عَلىّ وآبَى من هَنين هناتِ

ولو قيل: حم وحمون لم يمتنع، ولكن لا أعلم أنه سمع.

وأما ذو فقيل فيه: ذوُو بتصحيح العين بعد فتحة، ولم يفعل به من الإتباع ما فعل بأخواته لإفضاء ذلك فيه إلى حذف عينه بعد حذف لامه، فتخلص من ذلك برد فائه إلى حركته الأصلية كما فعل فى التثنية.

وكان حق بنت وأخت أن يقال فيهما: بنتات وأختات؛ لأن تاءهما قد غيرت لأجلها البنية وسكن ما قبلها فأشبهت تاء ملكوت، ولأجل ذلك جمع يونس بينها وبين ياء النسب فقال: بِنتىّ وأخْتِىّ، لكنه وافق هاهنا على الامتناع من بنتات وأختات؛ لأن تاء بنت وأخت، وإن خالف لحاقهما لحاق تاء التأنيث، فهى مخصوصة ببنية لا يراد بها إلا مؤنث، ولفظها كلفظ المستقلة بالدلالة على التأنيث، فكان اجتماعها مع تاء الجمع أثقل من اجتماعها مع ياء النسب، فلذلك اتفق على حذفها فى الجمع، واستغنوا عن ابنات ببنات، كما استغنوا عن ابنين ببنين.

ونظير هنات لثات وسنات، ونظير هَنَوات سنَوات، وعِضواتَ.

وأما ذات وذوات فكقناة وقنوات؛ لأن تاء ذات واجب لها من الحذف ما وجب لتاء قناة، فباشرت الألف المنقلبة عن العين ألف الجمع فاستحقت الفتح والرد إلى الأصل فقيل: ذوات بحذف اللام،ولو ردت اللام لقيل: ذويات وذايات.

وكان حق «أم» ألا يجمع بالألف والتاء؛ لأن ذلك حكم ما لا علامة فيه من أسماء الأجناس المؤنثة كعنز وعناق، ولكن العرب جمعته بهما، فلحق بما بابه السماع كسماوات وأرَضات، وزادوا الهاء قبل العلامة فى الأناسى غالبًا وفعلوا فى البهائم

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (١٥/٣٦٦) (هنا)، تاج العروس (هنا).

بالعكس، واجتمع الاستعمالان فى قوله[١] [من المتقارب]:

إذا الأُمَّهَاتُ قَبَحْـــنَ الوُجـــوه فَرَجْـــتَ الظَّـــلامَ بأُمّاتِكـــا

ومن ورود أمات فى الأناسى قول كلثوم بن عياض [من الوافر]:

حمـــاةُ الضيـــم آبـــاءٌ كـــرام وأمّـــاتٌ فأنجـــدَ واستغـــارا

وقول عبد الله بن عمرو اللخمى [من الطويل]:

أولئك أُمَّاتـــى رفعْـــنَ مقائمـــى إلى طالع فى ذِرْوَةِ المجد صاعـــد

ومن وروده فى البهائم قول حميد بن ثور [من الطويل]:

وأمات أطـلاءٍ صغـارٍ كأنهـــا دمالـــجُ يجلوهـــا لينفـــق بائـــع

وربما قيل فى أم أمهة، قال قصى بن كلاب[٢] [من الرجز]:

إنـى لـدَى الحـرب رخِـىٌّ لَبَبِـى عنـــد تنـــاديهم بهـــال وهَبِـــى
مُعتـزِم الضربـــة عـــال نسبـــى أُمَّهَتِـى خنـــدفُ واليـــاس أبـــى

ص: والمؤنثُ بهاء، أو مجردًا ثلاثيًا صحيح العين ساكنةً غيرَ مضاعف ولا صفة تتبع عَينُه فاءه فى الحَركة مطلقًا، وتفتح وتُسكّن بعد الضمة والكسرة، وتُمْنَعُ الضمةُ قبل الياء، والكسرةُ قبل الواو باتفاق، وقبلَ الياءِ بخُلف، ومطلقًا عند الفراء فيما لم يُسْمَع، وشذ جروَات.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٨٤/١)، رصف المبانى (ص٤٠١)، سر صناعة الإعراب (٥٦٤/٢)، شرح شافية ابن الحاجب (٣٨٣/٢)، شرح التصريح (٣٦٢/٢)، شرح شواهد الشافية (ص٣٠٨)، شرح المفصل (٣/١٠)، لسان العرب (٣٠/١٢)، همع الهوامع (٢٣/١).

(٢) الرجز لقصى بن كلاب فى خزانة الأدب (٣٧٩/٧)، الدرر (٨٣/١)، سمط اللآلى (ص٩٥٠)، شرح شواهد الشافية (ص٣٠١)، لسان العرب (٣٤١/١١، ٤٧٢/١٣) (سلك، أمه)، المقاصد النحوية (٥٦٥/٤)، ديوان الأدب (٤١٩/٣، ١٧٥/٤)، تاج العروس (هول، أمم)، وبلا نسبة فى أمالى القالى (٣٠١/٢)، سر صناعة الإعراب (٥٦٤/٢)، شرح التصريح (٣٦٢/٢)، شرح المفصل (٤/١٠)، المحتسب (٢٢٤/٢)، الممتع فى التصريف (٢١٧/١)، تهذيب اللغة (٤٧٥/٦، ٦٣١/١٥)، جمهرة اللغة (ص١٠٨٤، ١٣٠٨)، المخصص (١٧١/١٣)، همع الهوامع (٢٣/١).

والتزم فَعْلات فى لَجْبَة، وغُلِّبَ فى رَبْعَة لقول بعضهم لَجَبة ورَبَعة، ولا يقاس على ما ندر من كَهَلَات، خلافًا لقطرب،ويسوغ فى لَجْبَة القياس وفاقًا لأبى العباس، ولا يقال فَعْلات اختيارًا فيما استحق فَعَلات، إلا لاعتلال اللام، أو شبه الصفة، وتَفْتح هُذَيْل عين جَوَزَات وبَيضات ونحوهما، واتّفق على عِيَرات شُذوذًا.

ش: المراد بذى الهاء نحو: تَمْرَة، وغُرْفة ، وكِسرة، وبالمجرد نحو: دَعْد، وجُمل، وهِنْد، فإن سيبويه سوى بينهن فيما ذكرته، فلدعْد، وجمْل، وهنْد، ما لتمرة، وغرفة، وكسرة إذا جمعهن بالألف والتاء.

واحترز بصحيح العين عن معتله نحو: جَوْزة، وديمة، ودوْلة، وبساكن العين من متحركه كشجرة، وسَمُرة ونَمِرة، وبنفى التضعيف من نحو: حَدَّة، وحَجَّة وحُجّة، وحِجّة، وبنفى الوصفية من نحو: ضخْمة وجلفة وحُلوة.

وأشير بإطلاق الإتباع إلى عدم الفرق فيه بين المفتوح الفاء والمضمومها والمكسورها من ذى الهاء والمجرد نحو: تَمَرات، وغُرُفات، وكِسِرات، ودَعَدات، وجُمُلات، وهِنِدات.

والضمير فى «تفتح وتسكن» عائد إلى العين، أى ويجوز مع ضم العين فى المضموم الفاء الفتح والتسكين، وهما أيضًا جائزان فى المكسور الفاء، فيكون فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه، وسكت عن ذكر عدم الاتباع فى المفتوح الفاء، فعلم أن الإتباع فيه لازم فلا يعدل عن فتح عينه وهو مستوف للشروط، إلا إذا اعتلت لامه، فإن ذلك يفتح عند قوم من العرب لتسكين العين فى الاختيار، ومن ذلك: ظبْيات، وشرْيات، فى جمع ظبية وشرية، حكاه أبو الفتح، واللغة المشهور ظَبَيات، وشرَيات، وربما عدل عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة كقولهم: أهْل وأهْلات، وأهَلات بالفتح أشهر وأنشد سيبويه[1] [من الطويل]:

وَهُمْ أَهَلات حولَ قيس بن عاصم إذا أَدْلَجُوا باللَّيل يَدعُون كَوثَرا

---

(١) البيت للمخبل السعدى فى ديوانه (ص٢٩٤)، الأشباه والنظائر (١٣٣/٥)، خزانة الأدب (٩٦/٨، ٩٩)، شرح المفصل (٣٣/٥)، الكتاب (٦٠٠/٣)، لسان العرب (٦٨/١١) (أهل)، وبلا نسبة فى الاشتقاق (ص١٢٣).

وقيل أيضًا: أهْلة بمعنى أهل، حكاه الفراء، فالأولى بأهْلات أن يكون جمعًا له لا لأهل.

وقد تسكن عين فعْلات جمع فعْلة إذا كان مصدرًا كحسْرات، تشبيهًا بجمع فعلة صفة؛ لأن المصدر قد يوصف به، قال أبو الفتح: ظبْيات أسهل من رفْضات لاعتلال اللام، ورفْضات أسهل من تمرات لأن المصدر يشبه الصفة.

قلت: فإذا قيل: امرأة كلبة، ففي جمعه الفتح باعتبار الأصل، والتسكين باعتبار العارض.

ولا يُعْدل عن فعَلات إلى فعْلات فيما سوى ذلك إلا في ضرورة، وهو من أسهل الضرورات؛ لأن العين المفتوحة قد تسكن في الضرورة وإن لم تكن في جمع ولا ساكنة في الأصل، فلأن تسكن إذا كانت في جمع وكانت ساكنة في الأصل أحق وأولى، ومن تسكينها مع كونها غير جمع وغير ساكنة في الأصل قول الشاعر[1] [من الطويل]:

وعَرْبَة أرضٌ لا يُحِلُّ حرامها ... من الناسِ إلا اللوْذَعيُّ الحُلاحِل

أراد عَرَبة وهي أرض مكة، وقال آخر[2] [من البسيط]:

الموتُ يأتي بمقدار خَوَاطِفُه ... وليس يُعْجزه هَلْكٌ ولا لُوح

أراد هلكا،والهَلك ما بين كل أرض إلى الأرض السابعة، واللوح ما بين السماء والأرض، وقال آخر[3] [من الرجز]:

يا عَمْرُو يا ابنَ الأكْرَمِينَ نَسْبا ... قد نَحبَ المجد عليك نَحْبا

---

(١) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب في معجم البلدان (٤/٩٧)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في لسان العرب (١/٥٨٧) (عرب)، تهذيب اللغة (٢/٣٦٦)، تاج العروس (٢٢/١٤٦) (لذع).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (١٠/٥٠٥) (هلك)، المخصص (١٠/٦٩)، تاج العروس (هلك).

(٣) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٣٠٥)، شرح التصريح (٢/٢٩٨)، المقاصد النحوية (٤/٥٣٠)، لسان العرب (١/٧٥٠) (نسب)، تاج العروس (٤/٢٦١) (نسب).

وقال آخر[١] [من الطويل]:

وما كلُّ مبْتاعٍ ولو سَلْفَ صَفْقُـه براجـعُ ما قَـدْ فَاتَـه بـرَدادِ

أراد: ولو سَلَف، فسكن اللام ضرورة.

وحكى يونس فى جمع جِرْوَة جِروات بكسر الراء، وهى فى غاية من الشذوذ، ويقال للشاة إذا قل لبنها: لجْبة بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها، ويقال لها أيضًا: لجَبة بفتح الجيم واللام، وأكثر النحويين يظنون أنه جمع لجبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ؛ لأن «فعْلة» صفة لا تجمع على فعَلات بل على فعْلات، وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم فى الإفراد ثابت، وكذا اعتقدوا أن «رَبعات» بفتح الباء جمع «ربْعة»، بالسكون وإنما هو جمع رَبَعة بمعنى ربْعة للمعتدل القامة، ذكر ذلك ابن سيده.

وأجاز أبو العباس المبرد أن يقال فى جمع لجَبة لجْبات بالسكون، وأجاز قطرب فعَلات فى فعْلة صفة كضخْمة وضَخَمات قياسًا على ما ليس بصفة، ويعضد قوله ما روى أبو حاتم من قول بعض العرب: كَهْلة، وكَهَلات بالفتح، والسكون أشهر.

ونبهت بقولى: «وتُمْنع الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو»، على أن نحو: مُنْية لا يجوز ضم عينه، ونحو ذِرْوة لا يجوز كسر عينه، بل يقتصر فيهما على التسكين أو الفتح تخييرًا؛ لأن الضمة قبل الياء والكسرة قبل الواو مستثقلان، لاسيما إذا كانت الياء والواو لامين، مع وُجدان مندوحة عن ذلك، فلو كانت لام المكسور الفاء ياء كِلْحية، ففى كسر عينه خلاف، فمن البصريين من منعه لاستثقال الياء بعد كسرتين، ومنهم من أجازه.

ومنع الفراء فِعِلات مطلقًا، واحتج بأن فعلات يتضمن فعِلاً، وفِعِل وزن أهمل إلا فيما ندر كإبل وبِلز، ولم يُثْبت سيبويه منه إلا إبلاً، وما استثقل فى الإفراد حتى كاد يكون هملاً حقيق بأن يُهْمل ما يتضمنه من أمثلة الجموع؛ لأن الجمع أثقل من المفرد،

---

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (ص٥٢٨)، أدب الكاتب (ص٥٣٨)، شرح شواهد الشافية (ص١٨)، لسان العرب (١٧٣/٣) (ردد)، المنصف (٢١/١)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٣٨/٢)، شرح شافية ابن الحاجب (٤٤/١)، شرح المفصل (١٥٢/٧)، المحتسب (٥٣/١، ٦٢، ٢٤٩).

والجواب من أربعة أوجه:

أحدها: أن المفرد وإن كان أخف من الجمع قد يستثقل فيه ما يستثقل فى الجمع؛ لأنه معرض لأن يتصرف فيه بتثنية وجمع ونسب، وإذا كان على هيئة مستثقلة يضاعفُ استثقالها بتعرُّض ما هى فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع فإن ذلك فيه مأمون.

الثانى: أن فِعِلا أخفُّ من فُعُل، فمقتضى الدليل أن تكون أمثلة فِعِل أكثر من أمثلة فُعُل، إلا أن الاستعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك، فأى تصرف أفضى إلى ما هو أحق بكثرة الاستعمال، فلا ينبغى أن يجتنب، بل يجوز أن يؤثر جَبرًا لما فات من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يكادون يسكنون عين إبل، بخلاف فعُل فإنه يسكن كثيرًا.

الثالث: أن فُعُلات يتضمن فُعُلا وهو من أمثلة الجمع، وفِعِلات يتضمن فِعِلا وليس من أمثلة الجمع، وهو أحق بالجواز؛ لأنه جمع لا يشبه جمع الجمع، بخلاف فُعلات فإنه يشبه جمع الجمع، والأصل فى جمع الجمع الامتناع، فما لا يشبهه أحق بالجواز مما يشبهه.

الرابع: أن فِعلات قد استعملته العرب جمعًا لفِعْلة كنعمة ونِعمات، وقد أشار سيبويه إلى أن العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال فِعْلات، وقد رجح بعض العرب فِعِلات على فُعُلات إذ قال فى جمع جِرْوة: جِروات، فاستسهل النطق بكسر عين فِعلات فيما لامه واو، ولم يستسهل النطق بضم عين فعُلات فيما لامه ياء، فبان بما ذكرته أن فِعِلات فى جمع فِعلة كفُعُلات فى جمع فُعْلة، أو أحق منه بالجواز.

والتزم غير هذيل فى نحو: جوزة وبيضة سكون العين، فسوَّوْا فى ذلك الأسماء والصفات، وأما هذيل فسلكوا بهذا النوع سبيل ما صحت عينه، فقالوا: جوَزات وبَيضات، كما قال جميع العرب: تَمَرات وجَفَنات، وقالوا فى الصفات: جوْنات، وغيْلات بالسكون، كما قال الجميع: ضخْمات، وصعْبات.

وأما عِيَرَات فى جمع عِير فجائز عند جميع العرب مع شذوذه عن القياس؛ لأنه مؤنث مكسور الفاء، فلم يكن فى تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة ما فى بَيضات بتحريك الياء؛ لأن تحريك الياء بعد فتحة يوجب إبدالها ألفًا، فتحريكها إذا كان أصلها السكون بعد

فتحة تعريض لها إلى الإبدال أو إلغاء سبب الإعلال، إلا أن هذيلاً لم يكترثوا بذلك لعروضه، ومنه قول بعضهم[١] [من الطويل]:

أخو بَيَضَات رائح مُتأَوِّب رفيقٌ بمسْح المَنكبين سَبُوح

* * *

فصل

ص: يُتَم فى التثنية من المحذوف اللام ما يتمُّ فى الإضافة لا غير، وربما قيل: أبان وأخَان، ويديان، ودَميان، ودَمَوان، وفَمَيان، وفَمَوان، وقالوا فى ذات: ذَاتا على اللفظ، وذَوَاتا على الأصل.

ش: المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفى المنون فى غير النصب، والأسماء الستة، واسمًا واستًا، وابنًا، ويدًا، ودمًا، وفمًا، وحِرًا، وغَدًا وظبة، وسنة ونحو ذلك، والذى يتم منها فى الإضافة المنقوص العرفى، وأب، وأخ، وحم فى أكثر الكلام وهن فى لغة بعض العرب، ومن التزم النقص فى الإفراد التزمه فى التثنية، وعلى ذلك قيل: أبان وأخان، ومنه قول رجل من طيىء [من الطويل]:

إذا كنت تهوى الحمدَ والمجد مُولَعا بأفعال ذى غىّ فلستَ براشد
ولست وإن أعيا أباك بجادة إذا لم تَرُم ما أسلفاه بماجد

وقد تقدم أن من العرب من قصر يدًا، ودمًا، وفمًا، فعلى ذلك قيل فى التثنية: يديان، ودميان، وفميان، وفموان، والمشهور فى تثنية ذات: ذواتا بالرد إلى الأصل، وقد ثنى على لفظه بالنقص فقيل: ذاتا، قال الراجز[٢] [من الرجز]:

يا دارَ سلمى بين ذاتى عوج

---

(١) البيت لأحد الهذليين فى الدرر (٨٥/١)، شرح التصريح (٢٩٩/٢)، شرح المفصل (٣٠/٥)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٣٥٥)، أوضح المسالك (٣٠٦/٤)، خزانة الأدب (١٠٢/٨، ١٠٤)، الخصائص (١٨٤/٣)، سر صناعة الإعراب (ص٧٧٨)، شرح الأشمونى (٦٦٨/٣)، شرح شواهد الشافية (ص١٣٢)، لسان العرب (١٢٥/٧) (بيض)، المحتسب (٥٨/١)، المنصف (٣٤٣/١)، همع الهوامع (٢٣/١).

(٢) الرجز لبعض السعديين فى لسان العرب (عوج)، وبلا نسبة فى الدرر (١٣٩/١).

ص: ويثنى اسمُ الجَمع المُكسَّرُ بغير زنة منتهاه.

ش: مقتضى الدليل ما دل على جمع؛ لأن الجمع يتضمن التثنية، إلا أن الحاجة داعية إلى عطف جمع على جمع، كما كانت داعية إلى عطف واحد على واحد، فإذا اتفق لفظا جمعين مقصودٍ عطف أحدهما على الآخر استغنى فيهما بالتثنية عن العطف، كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد، ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع فى نحو: مساجد ومصابيح، وفى المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة، ولأجل سلامة نحو: مساجد ومصابيح من هذا المانع الآخر جاز أن يجمع جمع تصحيح كقولهم فى أيامن: أيامنون، وفى صواحب: صواحبون وامتنع ذلك في المثنى والمجموع على حده.

والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره، والمانع من تثنيته مانع من تكسيره، ولما كان شبه الواحد شرطًا فى صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع، كقوله تعالى: ﴿**قد كان لكم آية فى فئتين التقتا**﴾ [آل عمران: ١٣]، وكذا قوله تعالى: ﴿**يوم التقى الجمعان**﴾ [آل عمران: ١٥٥]، وكقول النبى ﷺ: «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين»[(١)].

ص: ويُختَارُ فى المضافين لفظًا أو معنى إلى مُتَضَمِّنَيْهما لفظُ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظُ الجمع على لفظِ الإفراد، فإن فُرِّق مُتَضمِّناهما اختير الإفراد، وربما جُمع المنفصلان إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، ويقاس عليه وفاقًا للفراء، ومطابقةُ ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظِه جائزة.

ش: المضافان لفظًا إلى مُتضَمِّنَيْهما كقوله تعالى: ﴿**فقد صَغَتْ قلوبُكما**﴾ [التحريم: ٤]، والمضافان إليهما معنى كقول الشاعر[(٢)] [من الطويل]:

رأيْتُ ابنى البَكْرِىِّ فى حَوْمَةِ الوَغَى ... كفَاغِرَى الأفْوَاه عند عَرِين

وهذه العبارة متناولة ما أضيف فيه جزءان أو ما هما كجزأين إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى، وإن لم يكن مثنى اللفظ، وسواء كانت الإضافة صريحة: «كصغت

(١) أخرجه مسلم (١٧/٢٧٨٤)، والنسائى (٨/١٢٤)، وأحمد (٢/٣٢)، والحميدى (٦٨٨).
(٢) البيت بلا نسبة فى حاشية يس (٢/١٢٢)، الدرر (١/١٥٤)، همع الهوامع (١/٥٠).

قلوبكما»، أو غير صريحة: «كفاغرى الأفواه»، فإن الأفواه غير مضافة فى اللفظ وهى فى المعنى مضافة، والتقدير: كفاغِرَيْن أفواههما، يعنى أسدين فاتحين أفواههما عند عَرِينهِما ذَابَّيْن عن أشبالهما.

فإذا وجدت الشروط فى المضافين المذكورين فلفظ الجمع أولى به من لفظ الإفراد، ولفظ الإفراد أولى به من لفظ التثنية، وذلك أنهم استثقلوا تثنيتين فى شيئين هما شىء واحد لفظًا ومعنى، وعدلوا إلى غير لفظ التثنية، فكان الجمع أولى لأنه شريكهما فى الضم، وفى مجاوزة الإفراد، وكان الإفراد أولى من التثنية لأنه أخف منها والمراد به حاصل، إذ لا يذهب وهم فى نحو: أكلت رأس شاتين، إلى أن معنى الإفراد مقصود، ولكون الجمع به أولى جاء به الكتاب العزيز نحو: ﴿**فقد صغت قلوبكما**﴾، و﴿**فاقطعوا أيْديَهما**﴾ [المائدة: ٣٨]، وفى قراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيمانهما»، وفى الحديث: «إزْرَةُ المؤمن إلى أنصاف ساقيه»[(١)]، وجاء لفظ الإفراد أيضًا فى الكلام الفصيح دون ضرورة، ومن الحديث فى وصف وضوء النبى ﷺ: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما»، ولم يجىء لفظ التثنية إلا فى شعر كقوله[(٢)] [من الكامل]:

فَتَخَالسَا نَفْسَيْهُمَا بِنَوَافِذٍ كَنَوَافِذِ العُبُطِ التى لا تُرْقَعُ

ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند وجود الشرط المذكور، صارت إرادة الجمع به متوقفة على دليل من خارج، ولذلك انعقد الإجماع على ألا يقطع فى السرقة إلا يد من السارق ويد من السارقة، ولو قصد قاصد الإخبار عن يدَىْ كل واحد من رجلين لم يكتف بلفظ الجمع، بل تضم إليه قرينة تزيل توهم غير مقصوده، كقوله: قطعت أيديهما الأربع.

وإذا فرق المضاف إليه كان الإفراد مختارًا كقوله تعالى: ﴿**لُعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داودَ وعيسى ابن مريم**﴾ [المائدة: ٧٨]، وفى حديث زيد بن ثابت، رضى الله عنه: حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر، وعمر، رضى

(١) أخرجه أحمد (٣/٥، ٦)، وابن ماجه (٣٥٧٣)، والحميدى (٧٣٧)، والبيهقى فى «الكبرى» (٢٤٤/٢).

(٢) البيت لأبى ذؤيب فى الدرر (١٥٨/١)، شرح اختيارات المفضل (ص١٧٢٦)، شرح أشعار الهذليين (٤٠/١)، لسان العرب (٦٥/٦) (خلس)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٥١/١).

الله عنهما، ولو جىء فى مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية لم يمتنع.

وإن لم يكن المضاف جزأى المضاف إليه ولا كجزأيه لم يعدل عن لفظ التثنية غالبًا نحو: قضيت درهميكما؛ لأن العدول فى مثل هذا عن لفظ التثنية إلى لفظ الجمع موقع فى اللبس غالبًا، فإن أمن اللبسُ جاز العدول إلى الجمع سماعًا عند غير الفراء، وقياسًا عنده، ورأيه فى هذا أصح، لكونه مأمون اللبس، مع كثرة وروده فى الكلام الفصيح، كقول النبى ﷺ لأبى بكر، وعمر، رضى الله عنهما: «ما أخرجكما من بيوتكما»[(١)]، وقوله لعلى، وفاطمة، رضى الله عنهما: «إذا أويتما إلى مضاجعكما فسبحا الله تعالى ثلاثًا وثلاثين»[(٢)] الحديث، وفى حديث آخر: «هذه فلانة وفلانة تسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر»، وفى حديث على، وحمزة، رضى الله عنهما: «فضرباه بأسيافهما»، وأمثال ذلك كثيرة.

ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه، كقول الشاعر[(٣)] [من الطويل]:

قلوبُكما يغشاهما الأمنُ عادةً ... إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر

وقال آخر[(٤)] [من المتقارب]:

وساقان كَعْباهما أصْمَعان ... أعاليهما لُكَّتا بالديم

وقال آخر[(٥)] [من الطويل]:

رأوا جَبَلا هَزَّ الجبالَ إذا التقت ... رُءوس كبيريهن ينتطحان

وعلى هذا حمل أبو العباس المبرد قول الشاعر[(٦)] [من الطويل]:

---

(١) أخرجه مسلم (٢٠٣٨/١٤٠)، والطبرانى فى الكبير (٢٥٧/١٩).

(٢) أخرجه البخارى (٨٧/٨).

(٣) البيت بلا نسبة فى حاشية يس (١٢٢/٢).

(٤) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٦٣)، لسان العرب (٢٠٧/٨) (ضمع)، تهذيب اللغة (٦٠/٢)، تاج العروس (٣٥٨/٢١) (صمع).

(٥) البيت للفرزدق فى شرح ديوانه (٦٣١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢١٦/٢)، خزانة الأدب (٢٩٩/٤، ٣٠١)، الخصائص (٤٢١/٢)، لسان العرب (٩١/٦) (رأس).

(٦) البيت للشماخ فى ديوانه (ص٣٠٧)، خزانة الأدب (٢٩٣/٤)، الدرر (٢٨١/٥)، شرح=

أَقامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفًـا كُمَيْتَا الأَعَالِى جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَـا

فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعالى؛ لأنها مثناة فى المعنى، وهـو توجيـه حسن.

ومطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه كقول الشاعر[١] [من الطويل]:

خَليليَّ لا تهلك نفوسكما أسـى فإن لها فيمـا بـه دُهِيَـتْ أسـا

فقال: دهيت لأنه راعى مطابقة جمع اللفظ، ولو راعى مطابقـة المعنـى لقـال: دهيتـا، كما قال الآخر لُكّتا.

ص: ويعاقبُ الإفرادُ التّثنيةَ فى كلِّ اثنين لا يُغْنى أَحدُهما عن الآخر، وربما تعاقبا مطلقًا، وقد يقع افْعَلا ونحوُه موقع افْعَل ونحوِه.

ش: المراد بكل اثنين لا يغنى أحدهمـا عـن الآخـر: العينـان، والأذنـان، والجفنـان، والجوربان ونحو ذلك، فيقال: عيناه حسنتان، وعيناه حسنة، وعينه حسنة، وعينه حسنتان.

فالأول أكثر لأنه الأصل، ومنه قول الشاعر[٢] [من الطويل]:

وعينان قال اللّـهُ كُونـا فكانتـا فَعُولانِ بالألباب ما تفعـل الخَمـر

وقال آخر[٣] [من الطويل]:

له أذنان تعـرفُ العِتـق فيهمـا كسَامِعَتى مذعُورة وسطَ ربـرب

ومن الثانى قول امرئ القيس[٤] [من الهزج]:

=أبيـات سيبويه (٧/١)، شـرح المفصـل (٨٣/٦، ٨٦)، الصـاحبى فـى فقـه اللغـة (ص٢١٠)، الكتاب (١٩٩/١)، المقاصد النحوية (٥٨٧/٣)، همع الهوامع (٩٩/٢)، وبـلا نسـبة فـى خزانـة الأدب (٢٢٠/٨، ٢٢٢)، شرح الأشمونى (٣٥٩/٢)، المقرب (١٤١/١).

(١) البيت بلا نسبة فى حاشية يس (١٢٢/٢).

(٢) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص٣٤)، شرح شواهد المغنى (ص٦١٩).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٤٨).

(٤) البيـت لامـرئ القيـس فـى ملحـق ديوانـه (ص٤٧٢)، جمهـرة اللغـة (ص٥٩)، خزانـة الأدب =

لمـــن زُحلُوفـــــــةٌ زُل بِهـــــا العينـــانِ تَنْهَـــلُ

وقال آخر[١] [من الكامل]:

وكأن فى العينين حَـبَّ قرَنْفـل أو سُنبلا كُحِلت بـه فانهلـت

وقال آخر[٢] [من الطويل]:

سأجزيـك خذلانـا بتقطيعى الصُّوَى إليـك وخفَـا زاحـفٍ تقطُـر الدِّمـا

ومن الثالث قول الشاعر [من الطويل]:

ألا إن عينـا لـم تَجُد يـومِ واسطٍ عـليـك بجـارى دمـعـها لجـمـودُ

وقال آخر [من الطويل]:

أظن انهمال الدَّمـع ليـس بمنتـه عن العين حتى يضمَحِل سوادُهـا

ومن الرابع قول الشاعر [من الطويل]:

إذا ذَكَرت عينى الزمانَ الذى مضـى بصحـــراءِ فلـجٍ ظلتـــا تكفَـان

والمراد بتعاقب الإفراد والتثنية مطلقًا وقوع أحدهما موقع الآخر، وإن لـم يكونـا ممـا تقدم الكلام عليه كاليدين والخفين، ولا من المزال عن لفظ التثنية لأجـل الإضافـة، فمـن وقوع المفرد موقع المثنى قوله تعـالى: ﴿**فأتيـا فرعـون فقـولا إنـا رسـولُ رَبِّ العـالمين**﴾ [الشعراء: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿**عن اليمين وعن الشمال قعيد**﴾ [ق: ١٧]، وشبيه بـه قول حسان، رضى الله عنه [من الخفيف]:

= (٥٥٦/٧)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٩٧/٥، ٥٥٢/٧)، لسان العرب (٣٠٦/١١) (زلل)، المحتسب (١٨٠/٢)، تاج العروس (زلل).

(١) البيت لسلمى بن ربيعة فـى خزانـة الأدب (٥٥٣/٧، ٥٥٥)، سـمط اللآلى (ص١٧٣، ٢٦٧)، شرح ديوان الحماسـة (ص٥٤٧)، نـوادر أبـى زيـد (١٢١)، ولعلبـاء بـن أرقـم فـى الأصمعيـات (ص١٦١)، وبـلا نسـبة فـى تذكـرة النحـاة (ص٣٥٨)، خزانـة الأدب (١٩٧/٥، ٣٤٦/١١)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢٥٣)، لسان العرب (٧٠٢/١١) (هلل).

(٢) البيـت للعـين المنقـرى فـى لسـان العـرب (٢٦٩/١٤) (دمـى)، وبـلا نسـبة فـى لسـان العـرب (١٣١/٩) (زحف)، تاج العروس (٣٧٦/٢٣) (زحف).

إنَّ شَرْخ الشباب والشَّعَـر الأسْـ ـوَد ما لمْ يُعاصَ كـان جُنونـا

ومن قوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر [من الطويل]:

إذا ما الغلام الأحمق الأم سامَنـى بأطراف أنفيه استمـر مقارعَـا

وقد تقدمت الإشارة إلى هذا، وذكرت أيضًا له شواهد.

وقد يقع الفعل المسند إلى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند إلى ضمير مخاطبين، إذا كان أمرًا أو مضارعًا، والقصد بذلك التوكيد والإشعار بإرادة التكرار، ومن ذلك ما روى من قول الحجاج: يا حَرَسِيّ اضربَا عُنُقَه، ومن قول الشاعر [من الطويل]:

فإنْ تَزْجُرانِى يا بنَ عَفّانَ أزْدجـر وإن تَدَعانِى أَحْمِ عِرْضـا مُمَنَّعـا

وقال آخر(١) [من الوافر]:

فقلـتُ لصاحِبِـى لا تَحْبِسَانـا بِنَـزْعِ أُصُولِـهِ واجْتَـزَّ شِيحَـا

وجعل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى: ﴿**ألقِيَا فى جهنمَ كـلَّ كفـارٍ عنيـد**﴾ [ق: ٢٤].

ص: وقد تُقَدرُ تسميةُ جُزْء باسم كُلٍّ فيقعُ الجمعُ موقِعَ واحِده أو مثناه.

ش: وقوع الجمع موقع واحده على تقدير تسمية كلِّ جزء من أجزائه باسم الجمع كقول الشاعر(٢) [من الكامل]:

قال العَوَاذِلُ مَا لِجَهلِـكَ بَعْدَمـا شَابَ المَفارِقُ واكتَسَيْـنَ قَتِيـرا

---

(١) البيت لمضرس بن ربعى فى شرح شواهد الشافية (ص٤٨١)، وله أو لليزيد بن الطثرية فى لسان العرب (٣١٩/٥، ٣٢٠) (حزز)، المقاصد النحوية (٥٩١/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨٥/٨)، خزانة الأدب (٧/١١)، سر صناعة الإعراب (ص١٨٧)، شرح الأشمونى (٨٧٤/٣)، شرح شافية ابن الحاجب (٢٢٨/٣)، شرح المفصل (٤٩/١٠)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٠٩، ٢١٨)، لسان العرب (١٢٥/٤)، (جرر)، المقرب (١٦٦/٢)، الممتع فى التصريف (٣٥٧/١).

(٢) البيت لجرير فى ديوانه (ص٢٢٧)، شرح أبيات سيبويه (٢٧٩/٢)، الكتاب (٤٨٤/٣)، لسان العرب (٥٢٦/١، ٢٧٦/١٣) (صلب، عثن).

وقال آخر[١] [من الكامل]:

ولَقدْ أرُوحُ على التِّجَـار مُرَجَّـلا مَـذِلاً بمالِـى لَيِّنًـا أَجْيَـادِى

ووقوع الجمع موقع مثناه كقول الشاعر[٢] [من الكامل]:

فالعيْنُ بعدَهـم كـأنَّ حِدَاقَهـا سُمِلَتْ بِشَوْكٍ فهى عُـورٌ تدْمَـعُ

أراد بالعين العينين، وبالحِدَاق الحَدَقتين، وأراد بقوله فهى عور: فهما عوراوان، ومن وقوع الجمع موقع المثنى قول الآخر[٣] [من الرجز]:

أشكو إلى مَـولاىَ مـن مَوْلاتِـى تربـط بالحبـل أكَيْرِعاتـى

ومن كلام العرب: رَجُلٌ عظيم المناكب والهادى، وغليظ الحواجب والوجنات، وشديد المرافق، وماش على كراسيعه.

* * *

فصل

ص: يُجْمَعُ بالألف والتاء قياسًا: ذُو تاء التأنيث مطلقًا، وعلمُ المؤنث مطلقًا،وصفة المذكر الذى لا يعقل، ومُصَغَّرُه، واسمُ الجنس المؤنث بالألف إن لم يكن فَعْلى فَعْلان أو فَعْلاء أفعل غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا وما سوى ذلك مقصور على السماع.

ش: ذو تاء التأنيث يعم ذا التاء المبدلة هاءً فى الوقف كتمرة، وذا التاء السالمة من

---

(١) البيت للأسود بن يعفر فى ديوانه (ص٢٩)، لسان العرب (٨٩/٤، ٦٢١/١١) (تجر، مذل)، المخصص (٢٣٤/١٣)، تهذيب اللغة (٤٣٥/١٤)، شرح اختيارات المفضل (ص٩٧٤)، تاج العروس (مذل)، أساس البلاغة (ص٤٢٤ مذل)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١٣٩/٣ جيد)، جمهرة اللغة (ص٧٠١).

(٢) البيت لأبى ذؤيب فى شرح أشعار الهذليين (٩/١)، شرح اختيارات المفضل (ص١٦٩٠)، شرح شواهد الإيضاح (ص٤٥٣)، شرح شواهد المغنى (٢٦٢/١)، لسان العرب (٦١٣/٤، ٣٩/١٠، ٣٤٧/١١، ٤١٦/١٣) (عور، حدق، سمل، منن)، المقاصد النحوية (٤٩٣/٣)، تاج العروس (سمل).

(٣) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٣٨/٨).

ذلك كبنت وأخت، فلا يقال فى جمعها إلا بَنَات وأخَوَات، سمِّى بهما أو لم يسَمَّ بهما، وكذلك ذَيْت وكيْتَ لو سمى بهما لقيل فى جمعهما ذَيَات وكيات، مذكرًا كان المسمى بهما أو مؤنثًا، نص على ذلك سيبويه.

وذكرت «مطلقًا» ليدخل فى ذلك العلم واسم الجنس، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة، وذكرت «مطلقًا» بعد علم المؤنث ليتناول العارى من علامة والمتلبس بعلامة كزينب، وسَلمةَ، وسُعدَى، وعفراء.

وأشرت بصفة المذكر الذىلا يعقل إلى نحو: جبال راسيات، وأيام معدودات وبمصغر المذكر الذى لا يعقل إلى نحو: دريهم ودريهمات، وكتيب وكتيبات.

وأشرت باسم الجنس المؤنث بالألف إلى نحو: بُهْمى وبهميات، وحبلى وحبليات، وصحراء وصحراوات، وقاصعاء وقاصعاوات.

واستثنيت فعلى وفعلاء المقابلين لفعلان وأفعل؛ لأنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكراهما بالواو والنون، ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل، نحو قولهم: امرأة عجْزاء، ودِمة هطلاء، وحُلة شوْكاء؛ لأن منه الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من أحمر، وذلك مفقود فى عجزاء وأخواتها، فلا منع من جمعها بالألف والتاء، على أن الجمع بالألف والتاء مسموع فى «خَيفاء» وهى الناقة التى خَيفتْ أى اتسع جلد ضرعها، وكذا سمع فى «دَكَّاء» وهى الأكمة المنبسطة، وكلاهما نظير ما ذكرت من عجزاء وهطلاء وشوكاء فى أنهن صفات على فعلاء لا مقابل لها على أفعل، فثبت ما أشرت إليه والحمد لله.

ونبهت بقولى: «غير منقولين إلى الاسمية حقيقة أو حكمًا» على نحو: حوَّاء، فإن «حواء» علم امرأة منقول من «حواء» أنثى أحْوى، وبطحاء صفة مقابلة فى الأصل لأبطح، إلا أنها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف، فأشبهت الأسماء، فجاز أن تعامل فى الجمع معاملة صحراء.

والمراد «بما سوى ذلك» ما لا علمية فيه ولا علامة من أسماء المؤنث وصفاته فتدخل فى ذلك نحو: شمس ونفس، وأتان وعناق، وامرأة صبور، وكف خضيب، وجارية حائض ومعطار، فلا يجمع شىء من هذه الأسماء والصفات ونحوها بالألف والتاء إلا إذا

سمع، فيعد من الشواذ عن القياس، ولا يُلْحقُ به غيره.

فمن الشاذ: سماء وسماوات، وأرْض وأَرَضات، وعُرُس وعُرُسات، وعِير وعِـيَرات، وشمال وشمالات، وخَوْد وخَوْدَات، وثيب وثيبات.

وأشذ من هذا جمع بعض المذكـرات الجـامدة المجـردة كحسـام وحسـامات، وحمّـام وحمامات، وسرادق وسرادقات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع.

* * *

باب المعرفة والنكرة

ص: الاسم معرفة ونكرة.

فالمعرفة: مُضْمرٌ، وعلم، ومشار به، ومُنَادى، وموصول، ومضاف، وذو أداة.

وأعرفُها ضميرُ المتكلم، ثم ضميرُ المخاطب، ثم العلم، ثم ضميرُ الغائب السالمُ من إبهام، ثم المشارُ به، والمنادى، ثم الموصول، وذو الأداة، والمضافُ بحسب المضاف إليه، وقد يَعْرِض للمفوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا.

والنكرة ما سوى المعرفة.

وليس ذو الإشارة قبل العلم خلافًا للكوفيين، ولا ذو الأداة قبل الموصول، ولا مَنْ وما المستفهمُ بهما معرفتين خلافًا لابن كيْسَانَ فى المسألتين.

ش: من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظًا، وعكسه، وما هو فى استعمالهم على وجهين.

فالأول: نحو قولهم: كان ذلك عامًا أول، وأول أمس، فإن مدلول كل واحد معين لا شياع فيه، ولكنهما لم يستعملا إلا نكرتين.

والثانى: نحو قولهم للأسد: أسامة، فإنه يجرى فى اللفظ مجرى حمزة فى منع الصرف، والاستغناء عن الإضافة والألف واللام، وفى وصفه بالمعرفة دون النكرة، واستحسان مجيئه مبتدأ وصاحب حال، وهو فى الشياع كأسد.

والثالث: كواحد أمِّه وعبد بطنه، فإن بعض العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الإضافة، وبعض العرب يجعلهما نكرتين، ويدخل عليهما رب، وينصبهما على الحال، ذكر ذلك أبو على.

ومثلهما فى إعطاء حكم المعرفة تارة، وحكم النكرة أخرى ذو الألف واللام الجنسيتين، فإنه من قبلِ اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة، فلذلك يجوز أن يوصف بمعرفة اعتبارًا بلفظه وهو الأكثر، ويجوز أن يوصف بنكرة اعتبارًا بمعناه نحو: مررتُ بالرجل خيرٍ منك، وعلى ذلك حمل المحققون قوله تعالى: ﴿**وآيةٌ لهم الليلُ**

نسلخ منه النهار﴾ [يس: ٣٧]، فجعلوا «نسلخ» صفة الليل، والجمل لا يوصف بها إلا النكرات.

فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة، فأحسنُ ما يُبيَّن به ذكرُ أقسامه مستقصاة، ثم يقال: وما سِوَى ذلك فهو نكرة.

وأكثرهم يجعل أقسامه خمسة: فيغفلون المعرف بالنداء، ويعبرون بالمبهم عن اسم الإشارة والموصول، ثم يقولون: والمبهم على ضربين، اسم إشارة وموصول، فَيَئول ذلك إلى أن أقسامه ستة.

واختلف فيما كان نكرة ثم تعرف بالنداء، فقال قوم: تعريفه بحرف حذف لفظًا وبقى معنى، كما بقى معنى الإضافة فى نحو قوله تعالى: ﴿**وكُلاًّ ضربنا له الأمثال**﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقال قوم: بل تعريفه بالمواجهة والإشارة إليه، وهذا المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه، وإذا كانت الإشارة دون مواجهة مُعَرِّفة لاسم الإشارة، فأنْ تكونَ مَعرِّفَة ومعها مواجهة أولى وأحرى، وهذا أظهر وأبعد عن التكلف.

وأمكنها فى التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: زيد رأيته، فلو تقدم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته، لَتطرَّق إليه إبهام ونقص تمكُّنهُ فى التعريف، ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان، ثم الموصول، وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها، ثم المعرَّفُ بالأداة، والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه.

وسيأتى عند ذكر كل واحد منها ما يختص به من بيان وتفصيل.

وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويًا أو فائقًا، كقولك لرجلين حضراك دون ثالث: لك مَبرَّةٌ، بل لك، فإنهما لا يعرفان بمجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يُعْضَد اللفظ بمواجهة أو نحوها، بخلاف قوله: للكبير منكما مبرة بل للصغير، أو بالعكس، أو يقول: للذى سبق منكما مبرةٌ بل للذى تأخر، فإنهما لا يرتابان فى مراده بالأول والثانى، فقد عرض لذى الأداة والموصول ما جعلهما فائقين فى الوضوح لضمير الحاضر.

وكذلك يعرض للعلم ما يجعله أعرف من ضمير المتكلم كقول من شُهرَ باسم لا شركة له فيه لمن قال له: من أنت؟ أنا فلان، ومنه قول تعالى: ﴿**أنا يوسف**﴾ [يوسف: ٩٠]، فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده.

وقد يعرض للموصول مثل الذى عرض للعلم كقول من شُهرَ بفعل لا شركة فيه لمن قال: من أنت؟ أنا الذى فعل كذا، ومن هذا القبيل: سلام الله على من أُنْزِلَ عليه القرآن، وعلى من سجدت له الملائكة، وامن حفر بئر زمزماه.

وتمييز النكرة بعدّ المعارف بأن يقال: وما سوى ذلك نكرة، أجود من تمييزها بدخول رُبَّ والألف واللام؛ لأن من المعارف ما تدخل عليه الألف واللام كفضل وعباس، ومن النكرات ما لا تدخل عليه رُبَّ ولا الألف واللام كأين وكيفَ وعَرِيبٍ ودَيَّار.

واسم الإشارة عند الكوفيين أعرف من العلم، ولهم فى ذلك شبهتان:

إحداهما: أن اسم الإشارة ملازم للتعريف غير قابل للتنكير، والعلم بخلاف ذلك، فكان تعريفه دون تعريف اسم الإشارة.

والثانية: أن تعريف اسم الإشارة حسى وعقلى، وتعريف العلم عقلى لا غير، وتعريفٌ من جهتين أقوى من تعريف من جهة.

والجواب عن الأولى أن يقال: لزوم الشىء معنى لا يوجب له مزية، فيتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها، ولم يتعرف «غيرك» بها مع لزومه لها، كما ثبت للجميع على الجماء فى قولهم: جاءوا الجماءَ الغَفيرَ، بحيثُ عدَّ الجميع معرفة غير مؤولة بنكرة مع عدم لزوم الألف واللام، وأول الجماء الغَفِير بنكرة مع لزوم الألف واللام.

والجواب عن الثانية أن يقال: المعتبر فى كون المعرفة معرفة الدلالة المانعة من الشياع، سواء حصل ذلك من جهة واحدة أو من جهتين، والمعتبر فى ترجيح التعريف قوة منع الشياع، وزيادة الوضوح، ومعلوم أن اسم الإشارة وإن عين المشار إليه حقيقته لا تستحضر به على التزام، ولذلك لا يستغنى غالبًا عن صفة تكمل دلالته، بخلاف العلم لاسيما علم لم تعرض فيه شركة، كإسرائيل وطَالوت، وأُدَد، ونِزَار، ومكة، ويثرب.

وذهب ابن كيسان إلى أن ذا الأداة أعرف من الموصول، وشبهته أن ذا الأداة يوصف

بالموصول كقوله تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ أنْزل الكتابَ الذى جاء به موسى**﴾ [الأنعام: ٩١]، والموصوف به إما مساو، وإما دون الموصوف، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون الذى أقل تعريفًا من الكتاب.

والجواب أن نقول: لا نسلم كون الذى فى الآية صفة، بل هو بدل أو مقطوع على إضمار فعل ناصب أو مبتدأ، وعلى تقدير كون الذى صفة فالكتاب علم بالغَلَبَة؛ لأن المَعْنِيِّين بالخطاب بنو إسرائيل، وقد غلب استعمال الكتاب عندهم مرادًا به التوراة، فألحق فى عرفهم بالأعلام، فلا يلزم من وصفه بالذى جواز وصف غيره مما لم يلحق بالأعلام.

وبالجواب الأول يجاب من أورد نحو قوله تعالى: ﴿**لا يَصْلاهَا إلا الأشْقَى الذى كذَّب وتَوَلى وسيُجنَّبها الأتْقَى الذى يُؤْتى مَاله يَتزَكى**﴾ [الليل: ١٥- ١٨]، وقد تقدمت الإشارة إلى أن الموصول قد تتضح صلته وضوحًا تجعله فى رتبة العلم، ولا يكون ذلك فى ذى الأداة غالبًا إلا إذا عرض له ما عرض «للنَّجم والصَّعِق» من الغلبة الملحقة بالأعلام الخاصة.

وقد ألحق ابن كيسان بالمعارف «مَنْ وما» الاستفهاميتين، نظرًا إلى أن جوابهما يكون معرفة، والجواب يكون مطابقًا للسؤال، فإذا قيل: مَنْ عندكَ؟ فجوابه: زيد، ونحوه، وإذا قيل: ما دعاك إلى كذا؟ فجوابه: لقاؤك، أو نحوه، فدل تعريف الجواب على تعريف المجاب.

وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له: من عندك؟ أن يقول: رجل من بنى فلان، ولمن قيل له: ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمرٌ مهم.

والثانى: أنَ «مَنْ وما» فى السؤالين قائمان مقام: أى إنسان؟ وأى شىء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب؛ لأن تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضًا فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير.

* * *

باب المضمَر

ص: وهو الموضوع لتعيين مُسَمّاه مشعرًا بتكَلُّمِه أو خطابه أو غَيْبَتِه.

ش: المراد بالتعيين جعل المفهوم مُعَايناً للسامع أو فى حكم المُعَاين، فذكره مخرج للنكرات.

وذكر الوضع مخرج للمنادى، والمضاف، وذى الأداة.

وذكر الإشعار بالتكلم أو الخطاب أو الغيبة مخرج للعلم، واسم الإشارة، والموصول؛ لأن كل واحد منها لا يختص بواحدة من الأحوال الثلاث، بل هو صالح لكل واحدة منها على سبيل البدل، بخلاف المضمرات، فإن المشعر منها بإحدى الأحوال الثلاث لا يصلح لغيرها.

ص: فمنه واجبُ الخفَاءِ، وهو المرفوعُ بالمضارع ذى الهمزة والنون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعِه، واسم فِعْل الأمر مطلقًا.

ش: الواجب الخفاء هو الذى لا يزال مستكنًا، ولا يغنى عنه ظاهر ولا مضمر بارز، كالمَنْوِىِّ فى نحو: أفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وافْعَلْ، وتَفْعَلُ، ونَزَالِ، فكل واحد من هذه الأمثلة الخمسة رافع اسم استغنى بمعناه عن لفظه، فإن قصد توكيده جىء بالبارز المطابق وهو: أنا بعد أفعل، ونحن بعد نفعل، وأنت بعد البواقى.

وذكرت «مطلقًا» بعد اسم فعل الأمر تنبيهًا على أنه يستوى فيه خطاب الواحد المذكر وغيره، نحو: نزال يا زيد، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هند، ويا هندان، ويا هندات، ولم أذكر مطلقًا مع فعل الأمر ومضارعه تنبيهًا على أن وجوب خفاء مرفوعهما مخصوص بالإفراد والتذكير.

ص: ومن جائز الخفاء، وهو المرفوع بفعل الغائب والغائبة، وما فى معناه من اسم فِعْل، وصفة، وظرف، وشبهه.

ش: الجائز الخفاء هو الذى يخلفه ظاهر أو مضمر بارز، كقولك: زيدٌ حَسُنَ ففى حسن ضمير منوى مرفوع به، وليس خفاؤه واجبًا بل جائزًا؛ لأنه قد يخلفه ظاهر نحو:

زيدٌ حَسُنَ وَجهُه، ومضمر بارز نحو: زيد ما حَسُنَ إلا هو، وهكذا حكمه مع فعل الغائبة نحو: هند حَسُنَت، وحَسُنَت صورتُها، وما حَسُنَ إلا هى.

ومثال المرفوع باسم الفعل المشار إليه: هند هَيْهات، فهَيهَات رافعٌ ضميرًا عائدًا على هند، وليس خفاؤه واجبًا وإن كان لا يثنى ولا يجمع، لكن قد يخلفه ظاهر نحو: هند هيهات دارُها.

ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه: زيدٌ حَسَنٌ، وعمرٌو عندك، أو فى الدار، فحَسَنٌ وعندَك وفى الدار قد ارتفع بكل منها ضمير مستكن جائز الخفاء؛ لأنه قد يخلفه ظاهر أو ضمير بارز نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُه أو ما حَسَنٌ إلا هو، وعمرٌو عندك مقامُه، أو ما عندك إلا هو، وبِشْرٌ فى الدار شخصُه، أو ما فيها إلا هو.

ص: ومن بارزٌ مُتصل، وهو إن عُنِىَ به المَعْنِى بنفعل «نا» فى الإعراب كلّه.

وإن رُفِعَ بفعلٍ ماض «فتاء» تُضَم للمتكلم، وتفتح للمخاطَب، وتكسر للمخاطَبة، وتُوصَلُ مضمومةً بميمٍ وألفٍ للمخاطَبَيْن والمخاطَبَتَيْن، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطَبين، وبنون مشددة للمخاطبات، وتسكين ميم الجمع إنْ لم يلها ضميرٌ متصل أعرف، وإن وَلِيَها لم يجز التسكين، خلافًا ليونس.

وإن رُفِعَ بفعلٍ غيره فهو «نون» مفتوحة للمخاطبات أو الغائبات، و«ألف» لتثنية غير المتكلم، و«واو» للمخاطَبين أو الغائبين و«ياء» المخاطبة.

وللغائب مطلقًا مع الماضى ما له مع المضارع، وربما استُغْنِى معه بالضمة عن الواو، وليس الأربع علاماتِ والفاعلُ مُسْتَكِنٌّ خلافًا للمازنى فيهنّ، وللأخفش فى الياء.

ش: البارز ضد المُسْتكن، وهو على ضربين: متصل ومنفصل:

فالمتصل: ما لا يقع أولاً، ولا يَسْتَغْنى عن مباشَرَة العامل لفظًا وخطا، فمنه «نا» للمتكلم المعظم نفسه، أو المبين كونه مشارَكا بواحد أو أكثر، وإلى هذا أشرت بقولى «نا فى الإعراب كله».

ومن البارز المتصل المرفوع «تاء» يشترك فيها المتكلم والمخاطب، فَضَمُّها مجرَّدةً دليل على نفس المتكلم، وفتْحُها مجردةً دليل على المخطاب المذكر، وكسرها مجردة دليل على

المخاطبة الواحدة، وضمها متلوةً بما دليل على المخاطَبَيْنِ والمخاطَبَتين، وضمها متلوة بنون مشددة دليل على المخاطبات، وضمها متلوة بميم ساكنةٍ أو مضمومة باختلاس أو إشباع دليل على ذكور مخاطَبين، والإشباع هو الأصل، واستعماله أكثر من الاختلاس، وأقل من السكون، ولقلة الاختلاس لم يتعرض له فى المتن، وإذا ولى الميم ضَميرٌ منصوب لزم الإشباع، كقوله تعالى: ﴿**فقد رأيتُمُوه وأنتم تَنْظُرُون**﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وأجاز يونس السكون نحو: «فقد رأيتُمْه» ولا أعلم فى ذلك سماعًا إلا ما رَوَى ابنُ الأثير فى غريب الحديث من قول عثمان، رضى الله عنه: أراهُمْنى الباطل شيطانًا.

والضمير فى قولى: «وإن رفع بفعل غيره»، عائد إلى الضمير البارز، أى إن رُفِع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضى وقصد به إناث مخاطبات أو غائبات فصورته نون مفتوحة نحو: افعَلْنَ، وتفعَلْنَ ويفعَلْنَ، وإن قصد به تثنية المخاطب أو المخاطبة، أو تثنية الغائب أو الغائبة، فصورته ألف نحو: افْعَلا، وتَفْعَلان، والزيدان يَفْعَلان، والهندان تَفْعَلان، وإن قصد به جمع مذكر مخاطب أو غائب فصورته واو نحو: افْعَلُوا، وتَفْعَلُون، ويَفْعَلون، وإن قصد به مخاطبة واحدة فصورته ياء نحو: افْعَلِى، وتَفْعَلِين.

وتُسنِدُ الماضى فى الغيبة إلى ما تُسْنِد إليه المضارع فتقول: زيد فَعَل، وهند فَعَلتْ، والزيدان فَعَلا، والهندان فَعَلتَا، والزيدون فَعَلوا، والهندات فَعَلن، وإلى هذا أشرت بقولى: «وللغائب مطلقًا مع الماضى ما له مع المضارع».

ومن الاستغناء معه بالضمة عن الواو قول الشاعر[1] [من الكامل]:

يا رُبَّ ذِى لُقُح بِبَابِك فاحشٍ ... هاعٍ إذ ما الناسُ جاعُ وأَجْدَبُوا

وأنشد السيرافى[2] [من الزجر]:

لو أن قومى حين أَدعوهم حَمَلْ ... عَلَى الجبال الصُّمِّ لانهد الجبلْ

أراد: حملوا، فحذف الواو واكتفى بالضمة، ثم وقف فسكن، وربما فعل مثل هذا مع

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/١٧٩)، همع الهوامع (١/٥٨).

(٢) الرجز بلا نسبة فى شرح المفصل (٩/٨٠)، وفيه: لارفضّ الجبل، بدلاً من لانهدّ الجبل.

فعل الأمر كقوله[1] [من البسيط]:

إن ابنَ الأحْوَص معروف فبلغُــهُ فى ساعِدَيــه إذا رام العـلا قِصَـرُ

الأصل فبلغوه.

وزعم المازنى أن النون والألف والياء المشار إليها حروف تـدل علـى أحـوال الفـاعل كالتاء من فَعَلتْ، والفاعل مستكن كاستكنانه فى: زيد فَعَل، وهند فَعَلَـتْ، ومـا زعمـه غير صحيح، وإنما هى أسماء أسند الفعل إليهـا ودلـت علـى مسـمياتها، كدلالـة النـون والألف من فعلنا، والتاء من فعلتُ وفعلتَ وفعلـتِ؛ ولأن المـراد مفهـوم بهـا، والأصـل عدم الزيادة؛ ولأنها لو كانت حروفًا تدل على أحوال الفاعل المستكن كالتاء مـن: هـى فعلتْ، لجاز حذفها فى نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، كما جـاز حـذف التـاء فـى نحو [من المتقارب]:

«فإن الحوادثَ أوْدَى بها»، «ولا أرضَ أبقَل إبقالَها»

بل كانت الألف وأخواتها أحق بجواز الحذف؛ لأن معناها أظهر من معنـى التـأنيث، وذلك أن علامة التأنيث اللاحقة للأسماء لا يوثـق بدلالتهـا علـى التـأنيث إذ قـد تلحـق المذكّرات كثيرًا كراوية، وعَلاّمة، وهُمزَة، ولمـزَة، فدعـت الحاجـة إلى التـاء التـى تلحـق الفعل، وليس الأمر كذلك فى علامتى التثنية والجمع، إذ لا يمكن أن يعتقد فيمـا اتصلتـا به خلوه من مدلولهما، فذكر الفعل على إثر واحدٍ منهما مُغْنٍ عن علامة تلحـق الفعـل، ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم أن لهم داعيًا إلى التزامه غير كونـه حرفًا، وليس ذلك إلا كونه اسمًا مسندًا إليه الفعل، ولذلك لم يجز حذفـه بوجـه، إذ لـو حذف لكان الفعل حديثًا عن غير محدثٍ عنه، وذلك محال.

ورُوِىَ عن الأخفش أن ياء المخاطبة حرف يدل على تأنيث الفعل، والفاعل مسـتكن كما هو مستكن فى نحو: هند فعلت، وهـذا القـول مـردود أيضًـا بمـا رَدَّ قـول المـازنى، وشىء آخر وهو أن الأخفش جعل «ياء» افعلى كتاء فَعَلَتْ، فيقال لـه: لـو كـانت اليـاء كالتاء لساوتها فى الاجتماع مع ألف الاثنـين، فكـان يقـال: افعليـا كمـا يقـال: فعلتـا، لكنهم امتنعوا من ذلك، فعلم أن مانعهم كونُ ذلـك مسـتلزمًا اجتمـاع مرفوعـين بفعـل

(١) البيت لأبى حية النميرى فى خزانة الأدب (٤/٥٨٨).

واحد، وذلك لا يجوز.

ص: ويُسَكَّنُ آخرُ المسنَدِ إلى التاء والنون ونا، ويحذف ما قبله من معتل، وتُنْقَل حركتُه إلى فاء الماضى الثلاثى، وإن كانت فتحةً أُبدِلت بمُجَانسةِ المحذوفِ ونقلت، وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة فى: زال وكاد، أُخْتَىْ كان وعسى، وحركة ما قبل الواو والياء مجانِسةٌ، فإن ماثلها أو كان ألفا حُذِف ووَلِيَ ما قبلَه بحاله، وإن كان الضمير واواً والآخِرُ ياءً أو بالعكس، حُذِفَ الآخِرُ، وجعلت الحركةُ المجانِسةُ عَلَى ما قبله.

ش: المسند إلى «نا والتاء» لا يكون إلا فعلاً ماضيًا نحو: فَعَلْنا وفعلْت، والمسند إلى «النون» قد يكون ماضيًا ومضارعًا وأمرًا نحو: فعْلنَ وتفعْلنَ وافْعَلْنَ، وقد تناول ذلك كله قولى: «ويُسَكَّنُ آخر المسند إلى التاء والنون ونا».

وأن يقال: «آخر المسْنَد» أولى من أن يقال: «لام المسند» لأن المسَكّن كما يكون لاما كضربْتُ، قد يكون حرفًا زائدًا كتلقيْتُ.

واختلف فى سبب هذا السكون، فقال أكثرهم: سببه اجتناب توالى أربع حركات فى شيئين هما كشىء واحد؛ لأن الفاعل كجزء من الفعل، وهذا السبب إنما هو فى الماضى ثم حمل المضارع عليه، وأما الأمر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون، صحيح الآخر كان كاذهبْن، أو معتلّة كاخشيْن.

وهذا التعليل ضعيف من وجهين:

أحدهما: أن التسكين عامّ، والعلة قاصرة عن أكثر الأفعال؛ لأن توالى الحركات إنما كان يوجد فى الصحيح من: فَعَل وفَعِل وانْفَعَل وافتَعل، وَفعُل، لا فى غيرها ومعلوم أن غيرها أكثر، ومراعاة الأكثر أولى من مراعاة الأقل.

والثانى: أن توالى أربع حركات ليس مهملاً فى كلامهم، بل مُسْتخف بالنسبة إلى بعض الأبنية، بدليل: عُلَبط، وأصله: عُلابط، وعَرَتن، وأصله: عَرَنْتن، وجَنَدِل، وأصله جَنَادِل عند البصريين «وَجَنْدِيل عند الكوفيين»، وعلى كل تقدير فقد حذفوا مدة منه ومن علابط، ونونا من عَرَنتن، مع إفضاء ذلك إلى أربع حركات متوالية، فلو كان توالى

أربع حركات منفورًا منه طبعًا، ومقصود الإهمال وضعًا، لم يتعرضوا إليه دون ضرورة فى الأمثلة المذكورة وأشباهها، ولسدُّوا باب التأنيث بالتاء فى نحو: بَركة، ومعدة، ولُمزة، فإنه موقع فى توالى أربع حركات فى كلمة واحدة، لاسيما كلمة تلازمها التاء كملازمتها هذه الثلاثة الأسماء، ومن العجب اعتذارهم عن تاء التأنيث بأنها فى تقدير الانفصال، وأنها بمنزلة كلمة ثانية، مع أنها جزء كلمة مفردة لا يستغنى بها فيحسن السكوت عليها، ولا يستغنى عنها فيقوم غيرها مقامها، بخلاف تاء فعلتُ فإنها جزء كلام تامّ، وهى قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو: فعل زيد، وما فعل إلا أنا، فظهر بهذا ضعف القول بأن سبب سكون لام «فعلْتَ» خوف توالى أربع حركات.

وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول فى نحو: أكرمْنا وأكرَمَنا، ثم سلك بالمتصل بالتاء والنون هذا السبيل لمساواتهما لنا فى الرفع، والاتصال، وعدم الاعتلال.

وإن كان ما قبل المسكن للسبب المذكور حرف علة ساكنًا حذف لالتقاء الساكنين، واقتصر على ذلك فى الأمر والمضارع نحو: خفْن ولا تخفن، وصحْن ولا تصحن، وقُلْن ولا تقلنَ، وإن كان حرف العلة فى عين ماضٍ ثلاثى حرك ما قبله بحركته إن كانت كسرة أو ضمة نحو: جُدْتُ وخِفْتُ، فإن كانت الحركة فتحة أبدلت كسرة فيما عينه ياء، وضمة فيما عينه واو، ثم فُعِل بالكسرة والضمة المبدلتين ما فعل بالأصليتين نحو: بِعتَ وقُمْت، وإلى هذا أشرت بقولى: «وإن كانت فتحة أبدلت بمجانِسَة المحذوف ونقلت».

وأشرت بقولى: «وربما نقل دون إسناد إلى أحد الثلاثة فى زال وكاد» إلى قول بعض العرب، ما زيل زيدٌ فاضلاً، وكيد زيدٌ يفعل، قال أبو خراش الهذلى [من الطويل]:

وكِيدَتْ ضِباعُ القُفِّ يأكلْنَ جُثَّتى وكِيدَ خِراشٌ يومَ ذلك يَتْيَمُ

واحترزت بقولى: «أختى كان وعسى» من زال بمعنى ماز وذهب أو تحول، ومن كاد بمعنى احتال وأراد ومكر، ويجمعها أن يقال: التى مضارعها يكيد، فإن مضارع تلك يكاد.

وحركة ما قبل الياء والواو مجانسة، أى ضمة قبل الواو، وكسرة قبل الياء، نحو: يفعلُون وتفعلين، فإن ماثلها، أى إن كان آخرُ المسند إلى الواو واوًا، وآخر المسند إلى

الياء ياء، أو كان ألفًا مطلقًا، حذفت الواو والياء والألف، واتصل بالمسند إليه، واوًا كان أو ياء، ما كان متصلاً بالمحذوف دون تبديل حركته نحو: أنتم تدعُون، وأنت ترمِين، وأنتم تَخشَوْن.

وإن كان الضمير واوًا والآخر ياء، أو بالعكس، أى إن كان المسند إليه واو الضمير وآخر الفعل المسند ياء، أو كان المسند إليه ياء الضمير وآخر الفعل المسند واوًا، حذف آخر الفعل، وضم ما قبل المحذوف إن كان المسند إليه واوًا نحو: أنتم تَرْمُون، وكسر ما قبله إن كان المسند إليه ياء نحو: أنت تَعفين وَترمِين، والأصل: ترميُون وتعفُوين، واستثقل ضم الياء المكسور ما قبلها، وكسر الواو المضموم ما قبلها، فخففتا بالتسكين، وخيف انقلابهما فحرك ما قبلهما بما يجانسهما.

ص: ويأتى ضميرُ الغائبين، كضمير الغائبة كثيرًا لتأوُّلهم بجماعة، وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحد يُفْهِم الجمع أو لسَدِّ واحد مَسَدّهم، ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا، ودونه قليلاً.

ش: إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة كقوله تعالى: ﴿**وإذا الرُّسلُ أُقّتت**﴾ [المرسلات: ١١]، وكقول الراجز[1] [من الرجز]:

قد علمتْ والدَتِى ما ضَمَّت إذا الكماةُ بالكماة التفّت

فهذا كثير، بخلاف إتيانه كضمير الغائب فإنه قليل، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

وإنّى رأيتُ الصَّامِرِين متاعَهم يموتُ ويَفْنَى فارْضَخِى من وِعَائِيا

أراد يموتون، فأفرد، كأنه قال: يموت مَنْ ثَمَّ، أو مَنْ ذكرت، وعلى ذلك يحمل قول الآخر [من الطويل]:

تَعَفَّقَ بالأَرْطى لها وأرادها رِجَالٌ فبذَّتْ نَبْلُهم وكَلِيبُ

أى تعفق بالأرطى رجال، وأراده جمعهم، فبهذا التوحيد يصعب الانتصار للكسائى بهذا البيت فى حذف الفاعل، وللفراء نسبة العمل إلى العاملين، وقد أجاز سيبويه أن يقال: ضربت وضربنى قومَك، أراد: وضربونى، فأفرد على تقدير: وضربنى مَنْ ثم،

(١) الرجز لجحدر بن ربيعة فى شرح المفصل (٤/٩٥، ٩٦).

وأنشد أبو الحسن [من الطويل]:

وبالبدو منا أسرةٌ يحفظوننا سراع إلى الداعى عظام كراكره

فأفرد ضمير الأسرة؛ لأنهم نسب إليهم الحفظ، فصح تأولهم بحصن أو ملجأ، فجاء الضمير على وفق ذلك، فكأنه قال: أسرة هم بحفظهم إيانا ملجأ عظيم كراكره.

ومن كلام العرب: هو أحسن الفِتْيان وأجمله؛ لأنه بمعنى أحسن فتى، فأفرد الضمير حملاً على المعنى.

وإلى نحو هذا أشرت بقولى: «أو لسَدٍّ واحد مسدهم»، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿**وإنَّ لكم فى الأنعام لعِبرةً نُسْقِيكم مما فى بطونه**﴾ [النحل: ٦٦]، وقال الراجز [الرجز]:

وطَابَ ألبانُ اللِّقاح وبَرَد

لأن النَّعمَ واللبَن يَسُدَّان مسد الأنعام والألبان.

ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرًا، مثال ذلك، فى ضمير الاثنين قول الشاعر(١) [من الوافر]:

وميَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيـنِ جِيدًا وسالِفَةً وأحسَنُه قَذَالا

وقال الآخر(٢) [من الرمل]:

شرَّ يَوْمَيْهَا وأَغْواهُ لَهَا ركِبَتْ عَنْزٌ بِحدْجٍ جَمَلا

---

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٥٢١)، الأشباه والنظائر (١٠٦/٢)، خزانة الأدب (٣٩٣/٩)، الخصائص (٤١٩/٢)، الدرر (١٨٣/١)، شرح المفصل (٩٦/٦)، لسان العرب (٨٨/١١) (ثقل)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٣٤٩/١)، رصف المبانى (ص١٦٨)، شرح شذور الذهب (ص٥٣٦)، همع الهوامع (٥٩/١).

(٢) البيت لعامر بن المجنون فى التنبيه والإيضاح (٢٤٦/٢)، المستقصى (١٣٠/٢)، ولعنز اليمامة فى تاج العروس (٢٤٥/١٥ عنز)، ولبعض شعراء حديس فى تاج العروس (٢٤٧/١٥ عنز)، لسان العرب (٢٣٠/٢، ٣٨٣/٥، ٦٥١/١٢، ١٩/١٤) (حدج، عنز، يوم، أخا)، ديوان الأدب (١١٢/١)، وبلا نسبة فى جمهرة الأمثال (٥٣٩/١)، فصل المقال (ص١١٥)، مجمع الأمثال (٣٥٩/١).

ومثال ذلك فى ضمير الإناث: «خيرُ النِّساء [ركبت الإبل] صَوَالحُ نساءِ قريش، أحْناه على ولد فى صِغَره، وأرْعاه على زوجٍ فى ذاتِ يده»[١]، كأنه قال ﷺ: أحق هذا الضرب، أو أحنى مَنْ ذكرت، فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير.

ومثال ذلك دون أفعل التفضيل قول الشاعر[٢] [من الطويل]:

أخُو الذِّئبِ يَعْوِى والغرابِ ومَنْ يكن شَرِيكَيْه تطْمَعْ نفسُه كُلَّ مَطْمَع

أى ومن يكن الذئب والغراب شريكه، فأفرد الضمير مؤولا، كأنه قال: ومن يكن هذا النوع، أو ومن يكن مَنْ ذكرت، وإلى هذا أشرت بقولى «ودونه قليلا».

ص: ولجمع الغائبِ غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات، و«فَعَلْتَ»، ونحوُه أولى من «فَعَلْنَ» ونحوه بأكثرِ جمعِهِ وأقله، والعاقلات مطلقًا بالعكس، وقد يُوقِعُ «فَعَلْنَ» موقع «فعلوا» طَلَبُ التشاكل، كما قد يُسَوِّغُ لكلماتٍ غيرَ ما لها من حُكمٍ ووزن.

ش: إعطاء جمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو قوله تعالى: ﴿**وإذا الكواكب انتثرت**﴾ [الانفطار: ٢]، وإعطاؤه ما للغائبات كقوله تعالى: ﴿**فأبين أن يحملنها وأشفقن منها**﴾ [الأحزاب: ٧٢]، إلا أن الأكثر فى الاستعمال أن يعطى الكثرة ما للغائبة، والقلة ما للغائبات، كقولهم: الجذوع انكسرت، والأجذاع انكسرن، قال تعالى: ﴿**إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرًا فى كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم**﴾ [التوبة: ٣٦]، فمنها عائد على «اثنا عشر»، و«فيهن» على أربعة.

وهذا إنما هو فى غير العاقلات، وأما العاقلات «فَفَعَلْن» وشبهه أولى من «فعلت» وشبهه، كقوله تعالى: ﴿**فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن فى أنفسهن بالمعروف**﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وكقوله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيرًا، فإنهُن عوَانٍ بينكم»[٣] ولو قيل فى الكلام موضع، «فعلن فى أنفسهن»، فعلت فى أنفسها، وموضع

---

(١) أخرجه البخارى (٧/٧، ٨)، مسلم (٢٥٢٧/٢٠٠)، وأحمد (٢/٢٧٥، ٤٤٩)، والحميدى (١٠٤٧)، وعبد الرزاق (٢٠٦٠٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى الخصائص (٢/٤٢٣)، المحتسب (٢/١٨٠).

(٣) أخرجه ابن أبى شيبة (٥/٢٧٦)، وابن ماجه (١٨٥١).

«فإنهن عوان»، فإنها عوان لجاز، كقوله تعالى: ﴿**ولهم فيها أزواج مُطَهرة**﴾ [البقرة: ٢٥]، فهذا على طهُرتْ، ولو كان على طهرن لقيل مطهرات، ومن استعمال فَعَلتْ في ضمير العاقلات قول الشاعر(١) [من الكامل]:

وإذا العَذَارَى بالدُّخان تَلفَّعت ... واستعجلت نَصْب القدور فملَّت
دَرَّتْ بأرزاقِ العُفَاة مَغالِقٌ ... بيدَىَّ من قَمَعِ العِشار الجِلَّة

وقال آخر(٢) [من الطويل]:

ولَوْ أنّ ما في بَطنِه بَيْن نِسوَة ... حَبِلْن وما كانت قَوَاعِد عُقَّرا

وفي بعض الأحاديث المأثورة: «اللهم ربَّ السموات وما أظللن، ورب الأرَضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضْللنَ» أراد: ومن أضَلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو، كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله ﷺ: «لا دَرَيت ولا تَلَيت»، وإنما بابه تلوت، ومن حكم الإدغام إلى حكم الفك في قوله ﷺ: «أيتكن صاحبة الجَمل الأدْبَب تَنْبحها كلاب الحوْأب»(٣)، وإنما بابه الأدَبّ، وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره، كقول العرب: أخذه ما قَدُم وما حدُث، وهَنَأه ومرَأه، وفعلته على ما يسوُءُك وينُوءُك، ولا يقولون في الإفراد إلا: حدَث، وأمرأه، وأناءهُ يُنِيئُه، وهذا ونحوه المراد بقولي: «كما قد يسَوِّغ لكلمات غيرَ ما لها من حكْم ووزن».

ص: ومن البارز المتصل في الجرّ والنصب «ياء» للمتكلم، و«كاف»، مفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، و«ها» للغائبة و«هاء» مضمومة للغائب، وإن وَلِيَتْ ياءً ساكنةً أو كَسْرةً كسَرها غيرُ الحجازيين، وتُشْبَع حَرَكتها بعدَ مُتَحرِّك، ويختار الاختلاسُ بعد ساكن مطلقا وفاقا لأبي العباس، وقد تُسَكَّنُ أو تُختلس الحركة بعدَ

(١) انظر: خزانة الأدب (٨/٣٦، ٤٤)، الدرر (١/١٨٤)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص٥٥)، شرح المفصل (٥/١٠٥)، نوادر أبي زيد (ص١٢١)، الأصمعيات (ص١٦٢)، شرح اختيارات المفضل (ص٨١٦)، همع الهوامع (١/٦٠).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٤/٥٩١ عقر)، جمهرة اللغة (ص٦٦٢، ٧٦٨)، تاج العروس (١٣/١٠٠ عقر).

(٣) أخرجه أحمد (٦/٩٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/٤١٠).

مُتحَرِّك عند بنى عُقيل وكلاب اختيارًا، وعند غيرهم اضطرارًا، وإن فَصَل المتحركَ فى الأصل ساكنٌ حذِف جَزْمًا أو وقْفًا جازت فيه الأوجه الثلاثةُ.

ش: البارز خلاف المستكن، والمتصل خلاف المنفصل، وإضافة اليـاء إلى المتكلـم لئـلا يذهب الوهم إلى ياء المخاطبة، ولما كان سبب وضع الضمـائر طلـبَ الاختصـار ناسـب ذلك أن يُشْرَكَ بين الجر والنصب فى الضمـائر التـى منهـا يـاء المتكلـم وكاف المخـاطب والمخاطبة وها الغائبة وهاء الغائب وما يتفرع من ذلك، وسيأتى الجميعُ مبيَّنًا إن شاء الله تعالى، والمفْتَقَرُ إليه الآن مثْلٌ يستَأْنس بذكرها، فمثال ذلك فى اليـاء: ﴿**ربى أكرمنى**﴾ [الفجر: ١٥]، ومثاله فى الكاف: ﴿**ما ودعك ربك**﴾ [الضحـى: ٣]، ومثالـه فـى هـا الغائبة ﴿**وتقواها قد أفلح مـن زكاهـا**﴾ [الشـمس: ٨، ٩]، ومثالـه فـى هـاء الغـائب: ﴿**فقال لصاحبه وهو يحاوره**﴾ [الكهف: ٣٤].

ولغة الحجازيين فى هاء الغائب الضم مطلقًا، وهو الأصل، فيقولون: ضربته، ومررت بهُ، ونظرت إليهُ.

ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة أو الياء الساكنة إتباعا، وبلغة غـيرهم قـرأ القـرّاء إلا حَفْصًا فى: ﴿**وما أنسانيه إلا الشـيطان**﴾ [الكهـف: ٦٣]، و﴿**بمـا عـاهد عليـه اللـه**﴾ [الفتح: ١٠]، وحمزة فى: ﴿**لأهلـه امكثـوا**﴾ [طـه: ١٠]، فـى الموضعـين، فإنهمـا قـرآ بالضم على لغة الحجازيين.

وما ذكر من إشباع حركة الغـائب فهـو الأصـل، إلا أنّ اللافـظ بذلـك بعـد سـاكن كالجامع بين ساكنين، فلذلك كثر اختـلاس الضمـة، والكسـرة فـى نحـو: منـه، وتأتيـه، ونَرْجوه، ورجح سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكن حرف لين، ورَدَّ ذلك أبـو العبـاس ويَعْضده السماع الشائع، ومـن العـرب مـن يكسـر هـاء الغـائب بعـد كسـرة مفصولـة بساكن، ومنه: ﴿**أرجئه وأخاه**﴾ [الأعراف: ١١١]، فى قراءة ابن ذكوان.

وأما اختلاس الضمة، والكسرة بعد متحرك فلغة رواها الكسائى عن بنى عقيل وبنـى كلاب، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفـر «لـه وبـه»، ومـا أشـبههما، قـال الكسـائى: سـمعت أعراب عقيل، وكلاب يقولون: ﴿**إن الإنسان لربه لكنـود**﴾ [العاديـات: ٦]، بـالجزم، و«لربه لكنود» بغير تمام، ولهْ مال وله مال، وغير بنى عقيل وبنـى كـلاب لا يوجـد فـى

كلامهم اختلاس ولا سكون فى «له» وشبهه إلا فى ضرورة كقول الشاعر، وهو الشماخ[١] [من الوافر]:

لَـهُ زَجَـل كأنَّـهْ صَـوْتُ حـادٍ إذا طلـبَ الوَسِيقَـة أو زَمِيـرُ

وقال آخر[٢] [من البسيط]:

وأشْرَبُ المـاءَ مـا بى نحَوه عَطَش إلاّ لأنّ عُيُـونَـهْ سَيْـلُ واديهـا

فإن فَصل المتحرك فى الأصل ساكنٌ حذف جزما أو وقفًا جاز فى الهاء التحريك مع الإشباع، والتحريك مع الاختلاس، والتسكين نحو قوله تعالى: ﴿**وإن تشكروا يرضه لكم**﴾ [الزمر: ٧]، فمن أشبع نظر إلى اللفظ، ولأن الهاء متصلة بحركة، ومن اختلس استصحب ما كان للهاء قبل أن يحذف الألف لأن حذفها عارض، والعارض لا يعْتَد به غالبًا، ومن سَكن نظر إلى أن الهاء قد وقعت موقع المحذوف الذى كان حقه، لو لم يكن حرف علة، أن يسَكَّن، فأعطيت الهاء ما يستحقه المحل من السكون، وهذه الأوجه الثلاثة المشار إليها.

ص: ويَلى الكاف والهاءَ فى التثنية والجمع ما وَلِى التاءَ، وربما كسِرت الكاف فيهما بعد ياء ساكنة أو كسرة، وكسْرُ ميم الجمع بعدَ الهاء المكسورة باختلاس قبلَ ساكن وبإشباع دونه أقْيَسُ، وضمُّها قبلَ ساكنٍ وإسكانُها قبل متحرك أشهر، وربما كُسِرَتْ قبل ساكنٍ مطلقا.

ش: قد تقدم أن «تاء» الضمير تُوصَلُ مضمومة بميم وألف للمخاطَبَيْن والمخاطَبَتَيْن، وبميم مضمومة ممدودة للمخاطَبين، وبنون مشددة للمخاطبات، وأنّ تسكين ميم الجمع

---

(١) البيت للشماخ فى ديوانه (ص١٥٥)، الخصائص (١/٣٧١)، الدرر (١/١٨١)، شرح أبيات سيبويه (١/٤٣٧)، الكتاب (١/٣٠)، لسان العرب (١٥/٤٧٧ هـا)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/٥٦١)، الأشباه والنظائر (٢/٣٧٩)، خزانة الأدب (٢/٣٨٨، ٥/٢٧٠، ٢٧١)، لسان العرب (١١/٣٠٢ زحل)، المقتضب (١/٢٦٧)، همع الهوامع (١/٥٩).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/٢٧٠، ٦/٤٥٠)، الخصائص (١/١٢٨، ٣١٧، ٢/١٨)، الدرر (١/١٨٢)، رصف المبانى (ص١٦)، سر صناعة الإعراب (٢/٧٢٧)، لسان العرب (١٥/٤٧٧ ها)، المحتسب (١/٢٤٤)، المقرب (٢/٢٠٥)، همع الهوامع (١/٥٩).

إنْ لم يلها ضمير متصل أعرف، وإن وَلِيَها لم يجز التسكين خلافًا ليونس، فإلى جميع ذلك أشرت بقولى «ويلى الكافَ والهاء فى التثنية والجمع ما ولى التاء»، فكما قيل: فَعلتُما، وفعلتُم، وفعَلْتن، يقال: إنّكمَا معهما، وإنّكمْ معهم، وإنّكنّ معهن.

ومَنْ كَسَرَ هاءَ المفرد إتْباعا للكسرة والياء الساكنةِ كَسَر هاءَ التثنية والجمع، ومن لم يكسر لم يكسر، وبعض العرب يكسر كاف التثنية والجمع بعد كسرة، أو يا ساكنة إلحاقًا بالهاء نحو: مررتُ بِكِما وبِكِم وبكِن، ورغبت فيكِما وفيكِم وفِيكِنّ قال الشاعر[1] [من الطويل]:

وإن قال مَوْلاهم عَلَى كلِّ حادثٍ من الدَّهرِ رُدُّوا بعضَ أحلامِكِم رَدُّوا

كذا روى هذا البيت بكسر كاف أحلامكم على هذه اللغة، وكسر ميم الجمع بعد كسر الهاء أقيس من ضمها؛ لأن الخروج من الكسر إلى الضم ثقيل، وضمُّها قبل ساكن نحو: ﴿**بهمُ الأسباب**﴾ [البقرة: ١٦٦]، أشهر، ولذلك قرأ به أكثر القراء، وقد تكسر الميم قبل ساكن، وإن لم يكن قبلها كسرةٌ، ولا ياءٌ ساكنة، نحو قوله [من الكامل]:

فَهُمُ بطانَتُهُم وَهم وزراؤهم وهمِ القضاةُ وَمِنهمِ الحُكّامُ

ومثله قول الآخر[2] [من الطويل]:

ألا إن أصحابَ الكُنَيْفِ قصدتهم همِ الناسُ لما أخْصبُوا وَتموَّلوا

كذا أنشده ابن جنى فى المحتسب بكسر الميم «همِ القضاة»، و«هم الناس».

ص: تَلْحَقُ قَبلَ ياء المتكلم إن نُصِبَ بغيرِ صفةٍ، أو جُرَّ بمن أو عَنْ أو قد أو قطْ أو بَجَل أو لَدُن، نونٌ مكسورةٌ للوقاية، وحذفُها مع لَدُن وأخوات ليت جائز، وهو مع بَجَل ولعلّ أعرفُ من الثبوت، ومع ليس وليت ومِن وعَن وقط بالعكس.

وقد تلحق مع اسم الفاعل، وأفعل التفضيل، وهى الباقية فى: فَلَيْنى، لا الأولى وفاقا لسيبويه.

---

(١) البيت للحطيئة فى ديوانه (ص٤١)، شرح أبيات سيبويه (٣٤٢/٢)، الكتاب (١٩٧/٤)، وبلا نسبة فى المقتضب (٢٧٠/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (٥٥٨/٢)، شرح المفصل (١٣١/٣)، المحتسب (٤٥/١).

ش: تقدم فى ذكر علامات الفعل أن هـذه النـون تصحـب يـاء المتكلـم علـى سـبيل اللزوم إذا عمل فيها فعل ماض كـأكْرَمَنى، أو مضـارع كيكرمنـى، أو أمـر كـأكْرِمنى. وينبغى الآن أن تعمل أنّ فعل الأمر أحق بها من غيره؛ لأنه لو اتصل بياء المتكلـم دونهـا لزم محذوران: **أحدهما**: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة، **والثانى**: التباس أمر المذكر بـأمر المؤنثة، فبهذه النون تُوقّى هذان المحذوران فسميت نون الوقايـة لذلـك، لا لأنهـا وقـت الفعل من الكسر، إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم؛ لأن ياء المتكلم فضلة فهى فى تقدير الانفصال، بخـلاف يـاء المخاطبـة لأنها عمدة، ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التى قبلها، ثم يوقف على المكسـور بالسكون نحو: ﴿**فيقولون ربى أكرمنْ**﴾ [الفجـر: ١٥]، ويـاء المخاطبـة لا يعـرض لهـا ذلك، فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبًا، ليدل لحاقها على نصب الياء.

ولحقت إنّ وأخواتها جوازًا لشبهها بالأفعال، ولو جعل لحاقها مع المضارع أصـلا لـم يمتنع؛ لأنها صانته من خفاء الإعراب وتَوَهُّم صيرورته مبنيا، فـاحتُرِز بـالنون مـن ذلـك، كما احترز منه حين اتصل بالمضارع ألف الضمـير وواوه ويـاؤه فجـىء بـالنون بعدهـن نائبة عن الضمة، ولم يحتج إلى ذلك فى نحو: غلامى، بل اكتفى بتقدير الإعراب لأصالته فيه، فلا يذهب الوهم إلى زوالـه دون سبب جلى، ثـم صـارت النـون أولى باليـاء مـن غيرها، إذا عرض سبب كالمحافظة على بقاء سكون، من وأخواتها.

وقد يؤيِّدُ اعتبارُ وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذى وقى الفعـل إنمـا هـو كسـر يلحق الاسم مثلُه، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم، لا كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل، فلا حاجة إلى صون الفعل منه، وهذا فرق حسن، لكنه مرتب على ما لا أثر لـه فى المعنى، بخلاف الذى اعتبرته فإنه مرتب على صون من خلل ولبس فكان أولى.

ولما كان للأمر والمضارع المستقبل الأصالة فى لحاق النون لم يمنع عدم التصـرف مـن وجوب اتصالها «بِهَبْ» أخت «ظن»، لأمريَّتها، ولا من وجوب اتصالها «بعسـى» لـلزوم استقبال مصحوبها، ولقولهم فى التعجب: أعْـسِ بـه، ولفظـه لفـظ الأمـر، وكـذا فعـل التعجب لم يمنع من وجوب اتصاله بالنون المشار إليهـا عـدمُ تصرفـه لعروضـه، ولكـون

أحد مثاليه بلفظ الأمر.

ولما عدمت «ليس» التصرف، ولزوم الاستقبال، ولم يكن لها فى الأمرية نصيب، كمثل ما كان لعسى وفعل التعجب مع شبه لفظها بلفظ ليت، عوملت معاملة ليت فى لحاق النون، فقيل: ليتنى، كقول بعض العرب: عليه رجلا ليسنى، ولم يرد ليتى وليسى إلا فى نظم قال زيد الخيل[١] [من الوافر]:

كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتِى ... أصَادفُه ويتلفَ بعضُ مالى

وقال الراجز[٢] [من الرجز]:

عددتُ قومى كعَديد الطَّيْس ... إذ ذَهَب القومُ الكِرَامُ ليسى

ولحاق النون مع لدن أكثر من عدم لحاقها، وزعم سيبويه أن عدم لحاقها من الضرورات وليس كذلك، بل هو جائز فى الكلام الفصيح، ومن ذلك قراءة نافع: ﴿**من لدنى عذرا**﴾ [الكهف: ٧٦]، بتخفيف النون وضم الدال، ولا يجوز أن تكون نون لدنى نون الوقاية، ويكون الاسم لدُ؛ لأن لد متحرك الآخر، والنون فى لدن وأخواته إنما جىء بها لتصون أواخرها عن زوال السكون، فلا حظ فيها لما آخره متحرك، وإنما يقال فى

---

(١) البيت لزيد الخيل فى ديوانه (ص٨٧)، تخليص الشواهد (ص١٠٠)، خزانة الأدب (٣٧٥/٥، ٣٧٧)، الدرر (٢٠٥/١)، شرح أبيات سيبويه (٩٧/٢)، شرح المفصل (١٢٣/٣)، الكتاب (٣٧٠/٢)، لسان العرب (٨٧/٢ بيت)، المقاصد النحوية (٣٤٦/١)، نوادر أبى زيد (ص٦٨)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص١٥٣)، رصف المبانى (ص٣٠٠، ٣٦١)، سر صناعة الإعراب (٥٥٠/٢)، شرح الأشمونى (٥٦/١)، شرح ابن عقيل (ص٦١)، مجالس ثعلب (ص١٢٩)، المقتضب (٢٥٠/١)، همع الهوامع (٦٤/١).

(٢) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٥)، لسان العرب (١٢٨/٦) (طيس)، خزانة الأدب (٣٢٤/٥، ٣٢٥)، الدرر (٢٠٤/١)، شرح التصريح (١١٠/١)، شرح شواهد المغنى (٤٨٨/٢، ٧٦٩)، المقاصد النحوية (٣٤٤/١)، تهذيب اللغة (٢٨/١٣، ٧٤)، تاج العروس (٢١٩/١٦ طيس)، كتاب العين (٢٨٠/٧)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٠٨/١)، تخليص الشواهد (ص٩٩)، الجنى الدانى (ص١٥٠)، جواهر الأدب (ص١٥)، خزانة الأدب (٣٩٦/٥، ٢٦٦/٩)، سر صناعة الإعراب (٣٢/٢)، شرح الأشمونى (٥٥/١)، شرح ابن عقيل (ص٦٠)، شرح المفصل (١٠٨/٣)، لسان العرب (٢١١/٦ ليس)، مغنى اللبيب (١٧١/١، ٣٤٤/٢)، جمهرة اللغة (ص٨٣٩، ٨٦١)، مقاييس اللغة (٤٣٦/٣)، همع الهوامع (٦٤/١، ٢٣٣).

«لَدُ» مضافا إلى الياء «لدى» نص على ذلك سيبويه، وقرأ أبو بكر مثل نافع، إلا أنه أشم الدال ضما، وقرأ الباقون بضم الدال، وتشديد النون، مُدْغمين نون لدن فى نون الوقاية.

وكان مقتضى الدليل استواء «ليت» وأخواتها فى لحاق النون لشبهها بالأفعال المتعدية، لكن استثقل لحاقها بأواخر غير ليت لأجل التضعيف، فحسن حذفها تخفيفا، وثبوتها للشبه المذكور، ولم يكن فى ليت معارض للشبه فلزمها ثبوتُها فى غير ندور.

ولما نقص شبه لعل بالفعل من أجل أنها تُعَلِّقُ فى الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنها تجُر على لغة، ضعف وجوب لحاق النون المذكورة بها، فكثر «لَعَلِّى»، كقوله تعالى: ﴿**لعلى أبلغ الأسباب**﴾ [غافر: ٣٦]، و﴿**لعلى أرجع إلى الناس**﴾ [يوسف: ٤٦]، وقلَّ لعلنى ومنه قول الشاعر[1] [من الطويل]:

فقلت أعِيرَانى القَدُومَ لعلنى ... أَخُطُّ بها قَبْرًا لأبيض ماجد

والضمير من قولى «وهو مع بجل ولعل أعرف» عائد إلى الحذف، أى قول العرب: بَجَلى ولعلِّى أعرف من قولهم: لعلنى وبجلنى، ومعنى «بجل» حسب، وكذلك معنى «قد وقط» ومن قال: بجلى وقدى وقطى بلا نون شبهها بحسب، إلا أن بجل أشبه به؛ لأنه ثلاثى مثله، ولمساواته فى اشتقاق فعل منه إذا قيل: أبجله وأحسبه، بمعنى كفاه، فلذلك فاق عدمُ النون مع بجل ثبوتها، بخلاف قد وقط، وفى الحديث: «قط قط بعزتك وكرمك»، يروى بسكون الطاء وكسرها، مع ياء ودون ياء، وقطنى بنون الوقاية، وقطٍ بالتنوين، وبالنون أشهر، قال الراجز[2] [من الرجز]:

امْتَلأَ الْحوْضُ وقال قَطْنِى ... مَهْلاً رُوَيْدًا قدْ مَلأْتَ بطنى

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٠٥)، الدرر (٢١٢/١)، شرح الأشمونى (٥٦/١)، شرح ابن عقيل (ص٦٢)، همع الهوامع (٦٤/١).

(٢) الرجز بلا نسبة فى إصلاح المنطق (ص٥٧، ٣٤٢)، الإنصاف (ص١٣٠)، أمالى المرتضى (٣٠٩/٢)، تخليص الشواهد (ص١١١)، جواهر الأدب (ص١٥١)، الخصائص (٢٣/١)، رصف المبانى (ص٣٦٢)، سمط اللآلى (ص٤٧٥)، شرح الأشمونى (٥٧/١)، شرح المفصل (٨٢/١، ١٣١/٢، ١٢٥/٣)، كتاب اللامات (ص١٤٠)، لسان العرب (٣٨٢/٧، ٣٤٤/١٣) (قطط، قطن)، مجالس ثعلب (ص١٨٩)، المقاصد النحوية (٣٦١/١)، تاج العروس (٣٨/٢٠ قطط)، مقاييس اللغة (١٤/٥)، المخصص (٦٢/١٤)، تهذيب اللغة (٢٦٤/٨)، كتاب العين (١٤/٥).

وقال آخر فى قدنى وقدى[١]:

قَدْنـى مِـنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قـدِى

وقال الشاعر فى الحذف مع عن ومِن[٢] [من المديد]:

أَيُّهـا السائـلُ عَنْهـم وَعِنـى لستُ مـن قيس وَلا قيسُ مِنِـى

وحكى سيبويه: عليكنى، وعليك بى، وسمع الفراء بنى سليم تقول: مكـانى، يريـد: انتظرنى فى مكانك، وإذا أعملت روِيد فى الياء قلت: رويدنـى، أى أمهلنـى، وكذلـك تفعل بكل متعد من أسماء الأفعال.

ومثال لحاقها الصفة قول الشاعر، أنشده الفراء[٣] [من الوافر]:

ومَـا أدْرى وَظنـى كـلُّ ظـن أَمُسْلِمُنِـى إلـى قومِـى شَـراح

وأنشد ابن طاهر فى تعليقه على كتاب سيبويه[٤] [من الطويل]:

وليس بمُعْيِينى وفى الناس مَمْتَع صديـقٌ إذا أعيـا عَلَـىّ صديـقُ

وأنشد غيرهما[٥] [من الطويل]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/٩٠)، أوضح المسالك (١/١١٨)، تخليص الشواهد (ص١٠٦)، الجنى الدانى (ص١٥١)، جواهر الأدب (ص١٥٢)، خزانة الأدب (٥/٣٨٠، ٣٨١)، رصف المبانى (ص٣٦١)، الدرر (١/٢١٠)، شرح الأشمونى (١/٥٦)، شرح التصريح (١/١١٢)، شرح ابن عقيل (ص٦٣)، شرح المفصل (٣/١٢٥)، المقاصد النحوية (١/٣٥٢)، همع الهوامع (١/٦٤).

(٣) البيت ليزيد بن محمد الحارثى فى شرح شواهد المغنى (٢/٧٧٠)، الدرر (١/٢١٢)، المقاصد النحوية (١/٣٨٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٢٤٣)، تذكرة النحاة (ص٤٢٢)، رصف المبانى (ص٣٦٣)، لسان العرب (١١/٣٥٣ شرحل)، المحتسب (٢/٢٢٠)، مغنى اللبيب (٢/٣٤٥)، المقرب (١/١٢٥)، همع الهوامع (١/٦٥).

(٤) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/١٥)، شرح الأشمونى (١/٥٧).

(٥) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٧/١٥)، الدرر (١/٢١٣)، شرح الأشمونى (١/٥٧)، مغنى اللبيب (٢/٣٤٥)، المقاصد النحوية (١/٣٨٧)، همع الهوامع (١/٦٥).

وليس المُوَافِينى لِيُرفَدَ خائبا فإنّ له أضعافَ ما كان أمَّلا

ومعيينى والموافينى يرفعان تَوهُّم كون نون مسلمنى تنوينا؛ لأن ياء المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو: أغادٍ ابنُك أم رائح؟ وياء معيينى الثانية ثابتة فى: وليس بمعيينى، فعلم أن النون الذى وليه ليس تنوينا وإنما هو نون الوقاية، ولذلك ثبت مع الألف واللام فى الموافينى، وأيضًا فإن التنوين إذا اتصل بما معه كشىء واحد حذف تنوينه نحو: وابن زيدَاه، ولا يقال: وابن زيدَناه فتحرك التنوين، بل تحذف؛ لأن زيادة المندوب للندبة كشىء واحد، وكذا ياء المتكلم مع متلوها كشىء واحد، ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل ياء النسب.

وأجاز الكوفيون تحريك التنوين لأجل ألف الندبة فى نحو: وابن زيدناه.

وأيضًا فمقتضى الدليل مصاحبة النون الياء مع الأسماء المعربة لتقيها خفى الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه فى بعض أسماء الفاعلين كما مضى من: أمسلمنى، ومعيينى، والموافينى، ومن ذلك قراءة بعض القراء: ﴿**هل أنتم مطْلعونِ**﴾ [الصافات: ٥٤]، بتخفيف الطاء، وكسر النون، وفى البخارى أن النبى ﷺ قال لليهود «هل أنتم صادقونى» كذا فى ثلاثة مواضع فى أكثر النسخ المعتمد عليها.

ولما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزنًا، وخصوصًا بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة فى قولى النبى ﷺ: «غيرُ الدَّجّال أخوفنى عليكم»[1] والأصل: أخوف مخوفاتى عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هى مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة، وأخوف على هذا الوجه مصوغ من فعل المفعول كقولهم: أشْغَلُ من ذات النِّحْيَيْن، وأزْهى من دِيك، وكقوله ﷺ: «أخوف ما أخاف على أمتى الأئمة المضلون»[2]، ويمكن أن يكون من أخاف، فإن صَوْغ أفعل التفضيل، وفعل التعجب من فِعْلٍ على أفْعَل مطرد عند سيبويه، فيكون المعنى على هذا: غير الدجال أشد إلىّ إخافة عليكم من الدَّجال.

ويجوز أن يكون من باب وصف المعانى على سبيل المبالغة بما يوصف به الأعيان،

---

(١) أخرجه مسلم (٢١٣٧/١١٠)، والترمذى (٢٢٤٠)، وابن ماجه (٤٠٧٥)، وأحمد (٥/١٤٥).
(٢) أورده الهندى فى الكنز (٢٩٠٤٢).

فيقال: شِعْرٌ شاعرٌ، وخَوْفٌ خائفٌ، ومَوْت مائت، وعَجَبٌ عاجب، ثم يصاغ أفعل باعتبار ذلك المعنى فيقال: شعرك أشعر من شعره، وخوفى أخوف من خوفك، ومنه قوله ﷺ: «أشعر كلمة تكلمت بها العرب كلمة لبيد:

أَلاَ كُلُّ شيءٍ ما خلا اللـه باطلٌ»[1]

ومنه قول الشاعر[2] [من المتقارب]:

يَداك يدٌ خَيْرُها يُرتَجَى ... وأُخْرَى لأعدائِها غائِظه
فأَمَّا التى خَيْرُها يُرتَجَى ... فأَجْوَدُ جُودًا مِنَ اللافِظه
وأَمَّا التى يُتَّقى شَرُّها ... فَنَفْسُ العَدُوِّ بها فائظَه

وتقدير الحديث مسلوكا به هذا السبيل: خوفُ غير الدجالِ أخوفُ خَوْفى عليكم، فحذف المضاف إلى غير وأقيم غير مقامه، وحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت الياء مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون على ما تقرر.

ولما كان للفعل بهذه النون صون ووقاية مما ذكر حوفظ على بقائها مطلقاً إذا لَقِيها مثلها ودعت الحاجة إلى حذف، فهى الباقية عند سيبويه فى قول الشاعر [من المتقارب]:

تَراه كالثَّغام يُعَلُّ مِسْكا ... يَسُوءُ الفَالِيات إذا فَلَيْنى

---

(١) الشطر للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٢٥٦)، جواهر الأدب (ص٣٨٢)، خزانة الأدب (٢٥٥/٢)، الدرر (٧١/١)، ديوان المعانى (١١٨/١)، سمط اللآلى (ص٢٥٣)، شرح الأشمونى (١١/١)، شرح التصريح (٢٩/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٣٩)، شرح شواهد المغنى (١٥٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢)، شرح المفصل (٧٨/٢)، العقد الفريد (٢٧٣/٥)، لسان العرب (٣٥١/٥ رجز)، المقاصد النحوية (٥/١)، مغنى اللبيب (١٣٣/١)، همع الهوامع (٣/١)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٢٢١)، أوضح المسالك (٢٨٩/٢)، الدرر (١٦٦/٣)، رصف المبانى (ص٢٦٩)، شرح شواهد المغنى (٥٣١/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٦٣)، شرح قطر الندى (ص٢٢٨)، اللمع (ص١٥٤)، همع الهوامع (٢٢٦/١).

(٢) الأبيات لطرفة بن العبد فى ملحق ديوانه (ص١٥٥)، شرح التصريح (١٨٢/١)، المقاصد النحوية (٥٧٢/١)، وللخليل فى تاج العروس (٢٧٥/٢٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٧/٧)، أوضح المسالك (٢٢٨/١)، تخليص الشواهد (ص٢١٢)، خزانة الأدب (١٣٣/١)، شرح الأشمونى (١٠٦/١)، لسان العرب (٤٥٤/٧ فيظ).

أراد: إذا فليننى، فحذف الأولى وبقيت الثانية. كما أنها هى الباقية فى: ﴿**أفغير الله تأمرونى**﴾ [الزمر: ٦٤]، وقد تقدم الكلام على ذلك.

* * *

فصل

ص: من المُضْمَرِ مُنْفَصِل فى الرفع، للمتكلم منه أنا، محذوف الألف فى وصل عند غير تميم، وقد يقال هَنا، وأنَ، وآنَ، ويتلوه فى الخطاب تاء، حرفية كالإسمية لفظًا وتصرفًا، ولفاعل نفعل نحن، وللغيبة هو، وهى، وهم، وهن، وليم الجمع فى الانفصال ما لها فى الاتصال.

ش: زعم الأكثرون أن ألف أنا، زائدة للوقف كزيادة هاء السكت، وأيدوا ذلك بأن الهاء تعاقبها، كقول حاتم: هذا فزدى أنه، والصحيح «أنا»، بثبوت الألف، وقفا ووصلا هو الأصل، وهى لغة بنى تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع ﴿**أنا أحيى**﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿**إن ترن أنا أقل**﴾ [الكهف: ٣٩]، وقرأ بها أيضا ابن عامر فى قوله تعالى: ﴿**لكنا هو الله ربى**﴾ [الكهف: ٣٨]، والأصل: لكن أنا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمت النون فى النون.

ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحًا فى لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلا عليها، كما أنّ من حذف ألف «أما»، فى الاستفتاح قال: أمَ والله، ولو كان وضع أنا فى الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنها آخر مبنى بناء لازما، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كمن وعن وأن ولن، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها فى الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت، فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلا عليها، سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير، لكون «أنا»، فى تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مُذَكِّرا بِرَدِّ ما يوقف عليه، نظير «أما»، حين قيل: أمَ والله، ونظير ما الاستفهامية إذا حذف ألفها فى الجر فقيل: لِمَ فعلت؟.

وفى قول من قال فى: أنا فعلت: أنْ فعلت من الشذوذ ما فى قول من قال: لِمْ

فعلت؟ كما قال الشاعر[١] [من الرجز]:

يـا أَسَدِيَّـا لِـمْ أكلتَـه لِمَـه لـو خافـك اللهُ عليـه حرّمـه

ومن قال: آنَ فعلت بالمد، فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب فى رأى راء، ومنه قول الشاعر[٢] [من الطويل]:

وكـلُّ خَلِيـلٍ راءنـى فهـو قائـل منَ آجْلكِ هذا هامَةُ اليومِ أو غَد

ولا ينبغى أن يكون آن بالمد من الإشباع، لأن الإشباع لا يكون غالبا إلا فى الضرورة.

وأما من قال: هَنا فعلت، فمن إبدال الهمزة هاء، وهو كثير، وعكسه قليل.

ويلتزم فى الخطاب حذْف الألف والتسكين؛ لأن الحاجة إلى تخفيف المركب أشد من الحاجة إلى تخفيف المفرد، وفاعل نفعل هو المتكلم العظيم أو المشارك، وقد تقدم بيان ما لميم الجمع من هيأتها حال التلفظ بها، فأغنى عن إعادته الإحالة عليه.

ص: وتسكينُ هاء هو، وهى، بعد الواو والفاء واللام وثمَّ جائزٌ، وقد تسَكَّنُ بعد همزة الاستفهام، وكاف الجَرِّ، وتحذف الواو والياء اضطرارًا، وتُسَكِّنهما قيس وأسد، وتُشَدِّدهما هَمْدَان.

ش: فى هو وهى مخالفة للنظائر من وجهين:

أحدهما: بناؤهما على حركة بعد حركة، وإنما يكون ذلك فيما بناؤه عارض كالمنادى واسم لا، أو فيما حذف منه حرف كأنا.

والثانى: سكون أولهما بعد الحروف المذكورة.

فأما سبب بنائهما على حركة فقصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل، فإنه فى اللفظ هاء مضمومة، وواو ساكنة، أو هاء مكسورة، وياء ساكنة، فلو سكن آخر هو

(١) الرجز لسالم بن دارة فى الحيوان (٢٦٧/١)، لسان العرب (٤٦١/٢ - روح، ٥٦٤/١٢ - لوم)، وبلا نسبة فى الإنصاف (ص ٢٩٩)، المقاصد النحوية (٥٥٥/٤)، المخصص (٤/٣).

(٢) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص٤٣٥)، لسان العرب (٦٢٤/١٢، ٣٠٤/١٤)(هوم، رأى)، الكتاب (٤٦٧/٣).

وهى لالتبس المنفصل بالمتصل، ولم يبال بذلك قيس وأسد حين قالوا: هو قائم، وهى قائمة؛ لأن موضع المنفصل فى الغالب يدل عليه فيؤمن التباسه بالمتصل.

وإنما قلت فى الغالب؛ لأن من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل نحو: من أعطيته زيد، ومن لم أعطه هند، فيجوز أن يراد بالضميرين الاتصال فيكونا مفعولين، وأن يراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد فيكونا مبتدأين، والعائد محذوف، والأصل: من أعطيته هو زيد، ومن لم أعطها هى هند، ثم حذف العائدان لمفعوليتهما واتصالهما، وأسكن آخر هو وهى فأشبها متصلين.

ويجوز أن يكون الأصل: هُوّ وهِيّ كما تقول همدان، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل.

وأما تسكين الهاء ففرارًا من مخالفة النظائر، وذلك لأنه ليس فى الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصد تسكين أحدهما، فكان ثانيهما أولى، إلا أنه لو سُكِّنَ وُقِعَ بتسكينه فى التباس المنفصل بالمتصل، فعُدِل إلى تسكين الأول من الحروف المذكورة لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه، أعنى الواو والفاء واللام، وألحقت بها ثم، وبمقتضى ذلك قرأ قالون، والكسائى ووافقهما أبو عمرو مع غير ثم، ولم يجئ السكون مع الهمزة والكاف إلا فى الشعر، فمن ذلك قول الشاعر[1] [من البسيط]:

فقُمْتُ للطَّيْفِ مُرْتاعا وأرَّقنى ... فقلتُ أهْىَ سَرَت أم عادنى حُلُم

وقال آخر[2] [من الطويل]:

---

(١) البيت لزياد بن منقذ فى خزانة الأدب (٥/٢٤٤، ٢٤٥)، الدرر (١/١٩٠)، شرح التصريح (٢/١٤٣)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٣٩٦، ١٤٠٢)، شرح شواهد الشافية (ص١٩٠)، شرح شواهد المغنى (١/١٣٤)، معجم البلدان (١/٢٥٦ أمليح)، المقاصد النحوية (١/٢٥٩، ٤/١٣٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/١٢٧)، أمالى ابن الحاجب (١/٤٥٦)، أوضح المسالك (٣/٣٧٠)، الخصائص (١/٣٠٥، ٢/٣٣٠)، الدرر (٦/٩٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٩٨)، شرح المفصل (٩/١٣٩)، لسان العرب (١٥/٣٧٦ هيا)، مغنى اللبيب (١/٤١)، همع الهوامع (٢/١٣٢).

(٢) البيت الثانى بلا نسبة فى الدرر (١/١٩١)، همع الهوامع (١/٦١).

وقالوا اسئل عن سَلْمَى برؤية شبهها من النِّيِّرَات الزُّهر والعين كالدُّمى
وقد علموا ما هُنَّ كهْيَ فكيف لى سُلُوٌّ ولا أنفكُّ صَبّا مُتَيَّما

ومثال حذف الواو والياء اضطراراً قول الشاعر[1] [من البسيط]:

بَيْنَاهُ فى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حينًا يُعَللنا وَمَا نُعَلِّلُهُ

وقال آخر فى حذف ياء هى [من البسيط]:

سالمتُ من أجلِ سلمى قومها وهم عِدًى ولولاهِ كانوا فى الفلا رِمَا

ومثال تسكين الواو والياء على لغة قيس قول الشاعر:

ورَكْضُكَ لولا هُو لقيتَ الذى لَقُوا فأصبحتَ قد جاوزت قومًا أعاديا

وقال الآخر:

إنَّ سَلمى هى التى لو تراءت حبَّذا هِى من خُلّة لو تُخَالى

كأنه أراد، تخالل، فأبدل الياء من أحد حرفى التضعيف.

ومثال التشديد على لغة هَمْدَان قول الشاعر:

وإنّ لسانى شُهدةٌ يُشتَفَى بها وهُوَّ عَلَى من صبّه الله عَلقَمُ

وقال آخر فى تشديد ياء هى:

والنَّفْس إنْ دُعِيَتْ بالعُنْفِ آبيةٌ وهِيَّ ما أُمِرَتْ باللطفِ تَأتمر

ص: ومن المُضْمَرَات إيّا، خلافًا للزَّجَّاج، وهو فى النصب كأنا فى الرفع، لكن يليه دليل ما يُرَادُ به من متكلم أو غيره، اسمًا مضافًا إليه، وفاقًا للخليل والأخفش والمازنى، لا حرفًا خلافًا لسيبويه ومن وافقه، ويقال: إيّاكَ وأيّاك وهِيَّاك وهَياك.

ش: «إيّا»، ضمير لا ظاهر خلافا للزجاج أبى إسحاق، والدليل على أنه ضمير أنه يخلف ضمير النصب المتصل عند تعذره، لتقديم على العامل نحو: إياك أكرمت، أو

---

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (٦٧٨/٢)، خزانة الأدب (٢٦٥/٥)، الدرر (١٨٧/١)، شرح أبيات سيبويه (٤٢٣/١)، الكتاب (٣١/١)، همع الهوامع (٦١/١).

لإضماره نحو: إياك والأسدَ، أو لانفصاله بحصر أو غيره نحو: ما أكْرِمُ إلا إياك، وأكرمتُه وإياك، فَخَلَفُه كما يخلف ضمير الرفع المنفصل ضمير الرفع المتصل عند تعذره، فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة، ولأن بعض المرفوعات كجزء من رافعه، وقد ثبت لضميره منفصلٌ، فثبوت ذلك لضمير النصب أولى، إذ لا شيء من المنصوبات كجزء من ناصبه، ولأن «إيا»، لا تقع دون ندور فى موضع رفع، وكل اسم لا يقع فى موضع رفع فهو مضمر أو مصدر، أو ظرف أو حال أو منادى، ومُبَايَنَةُ «إيّا»، لغير المضمر متيقنة، فتعيَّن كونه مضمرًا.

ولأن «إيا»، لو كان ظاهرًا لكان تأخره عن العامل واتصاله به جائزًا بل راجحًا على انفصاله عنه، وتقدمه عليه كحال غيره من المنصوبات الظاهرة، والأمر بخلاف ذلك، فامتنع كونه ظاهرًا ولزم كونه ضميرًا، لكنه وضع بلفظ واحد، فافتقر إلى وصله بما يبين المراد به من الكاف وأخواتها، وهى ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف، هذا هو مذهب الخليل، والأخفش، والمازنى، وهو الصحيح؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل:

أحدها: أن الكاف فى «إياك»، لو كانت حرفا كما هى فى «ذلك» لاستعملت على وجهين: مجردة من لام، وتالية لها، كما استعملت مع «ذا»، و«هُنا»، وإلحاقها مع «إيا»، أولى لأنها ترفع توهم الإضافة، فإن ذهاب الوهم إليها مع «إيا»، أمكن منه مع «ذا»؛ لأن «إيا»، قد يليها غير الكاف، ولذا لم يختلف فى حرفية كاف «ذلك»، بخلاف كاف «إياك».

الثانى: أنها لو كانت حرفًا لجاز تجريدها من الميم فى الجمع كما جاز تجريدها مع «ذا» كقوله تعالى: ﴿**فما جزاء من يفعل ذلك منكم**﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿**ذلك خير لكم وأطهر**﴾ [المجادلة: ١٢].

الثالث: أنه لو كانت اللواحق «بإيا» حروفًا لم يحتج إلى الياء فى «إياى» كما لم يحتج إلى التاء المضمومة فى «أنا».

الرابع: أن غير الكاف من لواحق «إيا» مجمع على اسميته مع غير «إيا» مختلف فى اسميته معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجرى

الجميع على سنن واحد.

الخامس: أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف فى لفظ واحد، وفى القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك، فوجب المصير إليه.

السادس: أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماءً مجرورةَ المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بَلَغ الرجلُ الستين فإياه وإيا الشَّوَابِّ، وروى: فإياه وإيا السَّوْءَات، وهذا مستند قوى؛ لأنه منقول بنقل العدل بعبارتين صحيحتى المعنى، ثم إن هذا الكلام يتضمّن وعظًا وترغيبًا لمن بلغ الستين فى ذكر الموت، والإعراض عن الفتنة بالنساء الشواب فإنهن يلهينه ويعجز عما يبغينه، ومن رواه بالسِّين والتاء فقد أصاب أيضًا، ومعناه النهى عن القبائح، فإن اجتنابها مأمور به عموما، والشيخ باجتنابها أحق لأن صدورها منه أقبح.

فإن قيل: هذه الوجوه مؤدية إلى إضافة إيا، وهى ممتنعة من وجهين:

أحدهما: أن «إيا» لو كان مضافًا لم تخل إضافته من قصد تخفيف أو تخصيص فقصد التخفيف ممتنع؛ لأنه مخصوص بالأسماء العاملة عمل الأفعال، وإيا ليس منها وقصد التخصيص ممتنع أيضًا؛ لأن «إيا» أحد الضمائر، وهى أعرف المعارف، فلا حاجة بها إلى تخصيص.

الثانى: أن «إيا» لو كان مضافًا لكانت إضافته إضافة شىء إلى نفسه وهى ممتنعة.

فالجواب أن يقال: أما إضافة التخفيف فمسلم امتناعها من «إيا» وأما إضافة التخصيص فغير ممتنعة، فإنها تصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة، وإلا ازداد بها وضوحًا كما يزداد بالصفة كقول الشاعر[1] [من الطويل]:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النِّقَا رأسَ زَيْدِكُم ... بأَبْيَضَ ماضِى الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِى

---

(١) البيت لرجل من طيىء فى شرح شواهد المغنى (١/١٦٥)، المقاصد النحوية (٣/٣٧١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/١٨٩، ١٩١)، جواهر الأدب (ص٣١٥)، خزانة الأدب (٢/٢٢٤)، سر صناعة الإعراب (٢/٤٥٢، ٤٥٦)، شرح الأشمونى (١/١٨٦، ٢/٤٤٢)، شرح التصريح (١/١٥٣)، شرح المفصل (١/٤٤)، لسان العرب (٣/٢٠٠) (زيد)، مغنى اللبيب (١/٥٢).

فإضافة زيد هنا أوجبت له من زيادة الوضوح مثل ما يوجب وصفه إذا قيل: علا زيد الذى منا زيدًا الذى منكم، فكما قبل زيادة الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالإضافة من غير حاجة إلى انتزاع تعريفه، وقد يضاف عَلَمٌ لا اشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحْوجِ إلى زيادة الوضوح، كقول ورقَةَ بنِ نَوْفَل[1] [من الوافر]:

وَلُوجا فى الذى كَرِهت قريشٌ ولو عَجَّت بمكتها عَجيجا

فإذا جازت إضافة مكة ونحوها مما لا اشتراك فيه، فإضافة ما فيه الاشتراك أولى بالجواز كإيًا، فإنه قَبلَ ذِكْرِ ما يليه صالح أن يراد به واحد من اثنى عشر معنى فالإضافة إذًا له صالحة، وحقيقته بها واضحة، وكان انفرادها بالإضافة دون غيرها من الضمائر كانفراد «أى» بها دون سائر الموصولات، ورفعوا توَهُّم حرفية ما يضاف إليه بإضافتها إلى الظاهر فى قولهم: فإياه وإيا الشّواب، والاحتجاج بهذا للخليل على سيبويه شبيه باحتجاج سيبويه على يونس بقول الشاعر[2] [من المتقارب]:

دَعَوْتُ لما نَابَنى مِسْوَرا فَلَبَّى فَلَبَّىْ يَدَىْ مِسْوَر

لأن يونس يرى أن ياء «لَبَّيْك» ليست للتثنية، بل هى كياء «لَدَيْك» فاحتج سيبويه بثبوت ياء لَبَّى مع الظاهر، ولو كان كياء لَدَى لم تثبت إلا مع المضمر كما أن ياء «لدى» لا تثبت إلا مع المضمر، وأما إلزامهم بإضافته أيضًا إضافة الشىء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها فى نحو: جاء زيد نفسه، وأشباه ذلك.

والكلام على ما فى إياك من اللغات غنى عن التفسير، إذ ليس فيه إلا النقل، وأعرف لغاته تخفيف الياء.

* * *

(١) البيت لورقة بن نوفل فى كتاب العين (٦٧/١)، مقاييس اللغة (٢٨/٤).

(٢) البيت لرجل من بنى أسد فى الدرر (٦٨/٣)، شرح التصريح (٣٨/٢)، شرح شواهد المغنى (٩١٠/٢)، لسان العرب (٢٣٩/١٥ - لبى)، المقاصد النحوية (٣٨١/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٢٣/٣)، خزانة الأدب (٩٢/٢، ٩٣)، شرح ابن عقيل (ص ٣٨٣، ٣٨٥)، الكتاب (٣٥٢/١)، لسان العرب (٧٣٢/١، ٣٨٨/٤) (لبب، سور)، المحتسب (٧٨/١، ٢٣/٢)، مغنى اللبيب (٥٧٨/٢)، همع الهوامع (١٩٠/١).

فصل

ص: يتعينُ انفصالُ الضميرِ إنْ حُصر بإنما، أو رُفِع بمصدر مضاف إلى المنصوب، أو صفةٍ جَرَتْ عَلَى غير صاحبها، أو أُضْمِرَ العاملُ، أو أخِّر، أو كان حرفَ نَفْى، أو فَصله مَتْبُوعٌ، أو وَلى واوَ المُصَاحَبة، أو إلاَّ، أو إمَّا، أو اللامَ الفارقةَ، أو نصبَهُ عاملٌ فى مضمَرٍ قبله غيرِ مرفوع إن اتفقا رُتْبَة، وربما اتصلا غائبين، إن لم يشتبها لفظًا.

وإن اختلفا رُتْبَةً جاز الأمران.

ووجبَ فى غير ندور تقديم الأسبق رتبةً مع الاتصال، خلافًا لكثير من القدماء، وشذ «إلاّكِ» فلا يقاس عليه.

ش: يتعين انفصال الضمير لحصره بإنما كقوله[1] [من الطويل]:

أنا الفارسُ الحامى الذِّمار وإنما ... يُدافِع عن أحْسَابه أنا أو مثلى

ومن ذلك قول الشاعر[2] [من الهزج]:

كأنَّا يومَ قُرَّا إنَّـ ... ـمَا نَقْتُل إيانا

وقد وَهم الزمخشرى فى قوله:

إنما نقتل إيانا

فظن أنه من وُقوع المنفصل موقع المتصل، وليس كذلك؛ لأنه لو أوقع هنا المتصل

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (١٥٣/٢)، تذكرة النحاة (ص٨٥)، الجنى الدانى (ص٣٩٧)، خزانة الأدب (٤٦٥/٤)، الدرر (١٩٦/١)، شرح شواهد المغنى (٧١٨/٢)، لسان العرب (٢٠٠/١٥ - قلا)، المحتسب (١٩٥/٢)، معاهد التنصيص (٢٦٠/١)، مغنى اللبيب (٣٠٩/١)، المقاصد النحوية (٢٧٧/١)، ولأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص٤٨)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١١/٢، ١١٤، ٢٤٢/٧)، أوضح المسالك (٩٥/١)، لسان العرب (٣١/١٣ - أنن)، همع الهوامع (٦٢/١).

(٢) البيت لذى الإصبع العدوانى فى ديوانه (ص٧٨)، تاج العروس (٣٩٨/١٣ - قرر، حسن، أيا)، لسان العرب (١١٥/١٣، ٤٣٩/١٥) (حسن، أيا)، خزانة الأدب (٢٨٠/٥، ٢٨٢)، الخصائص (١٧٩/٢)، شرح المفصل (١٠١/٣، ١٠٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٦٩٩/٢)، الكتاب (١١١/٢، ٣٦٢)، الخصائص (١٩٤/٢).

فقال: إنما نقتلنا، لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما يختص به الأفعال القلبية. وغَرَّ الزمخشرى ذكرُ سيبويه هذا البيتَ فى باب: ما يجوز فى الشعر من إيّا ولا يجوز فى الكلام ثم قال: فمن ذلك قول حُمَيد الأرقط[١] [من الرجز]:

إليكَ حتى بلغت إياكا

فهذا ونحوه مخصوص بالشعر؛ لأنه لولا انكسار الوزن لقال: حتى بلغتك، ثم ذكر البيت الذى أوله: كأنا، لا لأن ما فيه لا يجوز إلا فى الشعر، بل لأن «إيانا» مُوقَعٌ فيه موقع أنفسنا، فبينه وبين الأول مناسَبَة من قِبَل أن «إيا» فى الموضعين واقعٌ موقعًا غيرُه به أولى، لكن فى الثانى من معنى الحصر المستفاد بإنما ما جعله مساويًا للمقرون بإلا، فحسُنَ وقوع «إيا» فيه كما يحسن بعد إلا، وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقد وهم.

ومثال الانفصال لكون الضمير مرفوعًا بمصدر مضاف إلى المنصوب قول الشاعر[٢] [من البسيط]:

بنَصْرِكم نحن كنتم ظافرين وقد أَغْرى العِدَا بكم استِسْلامُكم فَشَلا

ومثال انفصاله لكونه مرفوعًا بصفة جرت على غير صاحبها قوله[٣] [من البسيط]:

غَيْلانُ ميَّةَ مَشْغوفٌ بها هُوَ مُذْ بَدَتْ له فحَجَاهُ بَان أو كَرِبَا

ومثال انفصاله لإضمار العامل قوله[٤] [من الطويل]:

---

(١) الرجز لحميد الأرقط فى تخليص الشواهد (ص٩٢)، خزانة الأدب (٥/٢٨٠، ٢٨١)، شرح المفصل (٣/١٠١، ١٠٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٦٩)، الإنصاف (ص٦٩٩)، تخليص الشواهد (ص٨٥)، الخصائص (١/٣٠٧، ٢/١٩٤)، رصف المبانى (ص١٣٨)، الكتاب (٢/٣٦٢)، اللمع فى العربية (١٨٩).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/١٩٧)، المقاصد النحوية (١/٢٨٩)، همع الهوامع (١/٦٣).

(٣) البيت لذى الرمة فى الدرر (١/١٩٨)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى همع الهوامع (١/٦٣).

(٤) البيت للبيد بن ربيعة فى ديوانه (ص٢٥٥)، خزانة الأدب (٣/٣٤)، الدرر (١/٢٠٠)، شرح الأشمونى (١/١٨٨)، شرح التصريح (١/١٠٥)، شرح شواهد المغنى (١/١٥١)، المعانى الكبير =

فإنْ أنتَ لم يَنْفَعْك علمك فانْتَسِب لعـلَّك تَهْديـكَ القُـرونُ الأوائِـلُ

ومثال انفصاله لتأخير العامل قوله تعالى: ﴿**إياك نعبد وإياك نستعين**﴾ [الفاتحة: ٥].

ومثال انفصاله لكون العامل حرف نفى قوله تعالى: ﴿**وما أنتم بمعجزين**﴾ [الأنعام: ١٣٤].

وقول الشاعر[١] [من المنسرح]:

إنْ هُـوَ مُسْتَـوْلِيا علـى أحـدٍ إلا عَلَـى أضْعَـفِ المجانيـن

ومثال المفصول بالمتبوع قوله تعالى: ﴿**لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين**﴾ [الأنبياء: ٥٤]، وقول الشاعر[٢] [من البسيط]:

مُبَرَّأً مِـنْ عُيُـوبِ النَّـاسِ كُلِّهِـمُ فـاللهُ يَرْعَـى أبـا حَـرْب وإيَّانـا

ومثال المفصول بواو المصاحبة قول الشاعر[٣] [من الطويل]:

فآليْـتُ لا أَنفَـكُّ أَحْـذُو قصيـدة تكـونُ وإيّاهـا بهـا مثـلا بعـدى

ومثال المفصول بإلا قوله تعالى: ﴿**أمر ألا تعبدوا إلا إياه**﴾ [يوسف: ٤٥].

= (ص١٢١١)، المقاصد النحوية (١/٨، ٢٩١)، همع الهوامع (٢/١١٤)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٨٨)، شرح التصريح (١/١٠٥)، همع الهوامع (١/٦٣).

(١) البيت بلا نسبة فى الأزهية (ص٤٦)، أوضح المسالك (١/٢٩١)، تخليص الشواهد (ص٣٠٦)، الجنى الدانى (ص٢٠٩)، جواهر الأدب (ص٢٠٦)، خزانة الأدب (٤/١٦٦)، الدرر (٢/١٠٨)، رصف المبانى (ص١٠٨)، شرح الأشمونى (١/١٢٦)، شرح التصريح (١/٢٠١)، شرح شذور الذهب (ص٣٦٠)، شرح ابن عقيل (ص١٦٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١٦)، المقاصد النحوية (٢/١١٣)، المقرب (١/١٠٥)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(٢) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٧٢٥)، الدرر (١/٢٠١)، شرح المفصل (٢/٧٥)، الكتاب (٢/٣٥٦)، همع الهوامع (١/٦٣).

(٣) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى الأغانى (٦/٢٥٨)، خزانة الأدب (٨/١٥، ٥١٩)، الدرر (١/٢٠١، ٣/١٥٤)، شرح أشعار الهذليين (١/٢١٩)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٨٠)، المقاصد النحوية (١/٢٩٥)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٤٤)، شرح التصريح (١/١٠٥)، همع الهوامع (١/٦٣، ٢٢٠).

ومثال المفصول بإما قول الشاعر[١] [من الخفيف]:

بِـكَ أو بِـى اسْتعـانَ فَلْيَلِ إمّـا أنـا أو أنـت مـا ابتغى المستعـينُ

وقال الأخفش فى كتاب المسائل بعد أن مثل بإن كان زيد لصالحًا: فإن جئت فى هذا القياس بفعل لا يحتاج إلى مفعول أوقعت اللام على الفاعل فقلت: إن قام لزيد، وإن كان الاسم مضمرًا قلت: إن قعد لأنا؛ لأنك إذا لم تصل إلى التاء جعلتها أنا إذا عنَى بها المتكلم نفسه، وأنت إذا عَنى غيره، وكذلك: إن قام لنحن، هذا نصه، وإليه أشرت بقولى: «أو ولى واو المصاحبة، أو إلا، أو إما، أو اللام الفارقة»، ومن هذا النوع قول الشاعر[٢] [من الخفيف]:

إنْ وجدتُ الصديقَ حقًا لإيّا ك فَمُرْنى فلن أزال مُطِيعا

فوافق فى الرتبة: علمتك إياك، أى أنت فى علمى الآن كما كنت قبلُ.

والمراد بالموافقة فى الرتبة كونهما لمتكلم كعلمتنى إياى، أو المخاطب كعلمتك إياك، أو لغائب كزيد علمته إياه، أو لغائبين كقولك: مال زيد أعطيته إياه، فانفصال ثانى الحاضرين متعين أبدًا؛ لأنه لا يكون إلا مثل الأول لفظًا ومتحدًا به معنى فاستثقل اتصالهما، ولأن اتصالهما يوهم التكرار.

وانفصال ثانى الغائبين متعين أيضًا إن كان هو الأول فى المعنى نحو: زيد علمته إياه.

أو شبيهًا بما هو الأول فى المعنى نحو: مال زيد أعطيته إياه.

فإن غاير الأولَ لفظًا جاز اتصاله على ضعف، فمن ذلك ما رَوى الكسائى من قول بعض العرب: هم أحسنُ الناس وُجوها وأنْضَرهموها، ومنه قول مغلس بن لقيط[٣] [من الطويل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى المقاصد النحوية (٢٩٩/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٠٢/١)، شرح التصريح (١٠٥/١)، المقاصد النحوية (٣٠١/١)، همع الهوامع (٦٣/١).

(٣) البيت لمغلس بن لقيط فى تخليص الشواهد (ص٩٤)، خزانة الأدب (٣٠١/٥، ٣٠٣، ٣٠٥)، شرح شواهد الإيضاح (ص٧٥)، المقاصد النحوية (٣٣٣/١)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٣٨١)، الكتاب (٣٦٥/٢)، لسان العرب (٣٥٧/١٢- ضغم).

وقد جَعَلَتْ نفسِي تطيب لِضَغْمَة لضَغْمِهماها يقرعُ العظمَ نابُها

ومثال جواز الأمرين لاختلاف الرتبة: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه.

فمع الانفصال لك أن تقدم الأسبق رتبة وأن تؤخره، نحو: أعطيته إياك. ومع الاتصال ليس لك إلا تقديمه سماعًا على العرب، فلو قلت: أعطيتهوك أو نحوه لم يجز عند سيبويه وفاقًا للمسموع واقتصارًا عليه، وأجازه غيره قياسًا، قال سيبويه:

فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطاكنى، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال: أعطاهوكِ، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن النحويين قاسوه.

قلت: ولا يعضد قول من أجاز القياس فى ذلك قولُ العرب: عليكنى، لكون الكاف فيه متقدمة على الياء؛ لأن الكاف فى عَليك فاعل فى المعنى، فيتنزَّل تقدمها على الياء منزلة تقدم التاء فى قولك: أكرمتنى، فلا يجوز أن يجرى مُجْراها «كاف» ليس لها حظ فى الفاعلية نحو «كاف» أعطاك، ولكن يعضد قولَ من أجاز القياس فى ذلك ما رَوَى ابنُ الأنبارى فى غريبه من قول عثمان رضى الله عنه: أرَاهُمنى الباطل شيطانا، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل.

وأشرت بقولى «وشذ إلاكِ» إلى قول الشاعر[1] [من البسيط]:

وما نُبَالِى إذا ما كنتِ جَارتنا ألا يُجاورَنا إلاّكِ دَيّارُ

والأكثرون على أن الاتصال فيه لم يستبح إلا للضرورة؛ لأن حق الضمير الواقع بعد إلا الانفصال اعتبارًا بأن إلا غير عاملة، ومن حكم على إلا بأنها عاملة لم يعدّ هذا من الضرورات، بل جعله مُرَاجعة لأصل متروك، ويعتذر عن مثل: قاموا إلا إياك، بكون الاستعمال استمر بالانفصال، والأولى به الاتصال، وهذا متعلق بالاستثناء، فأخّرْت استيفاء الكلام فيه إلى بابه حتى نأتيه إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٢٩/٢)، أمالى ابن الحاجب (ص٣٨٥)، أوضح المسالك (٨٣/١)، تخليص الشواهد (ص١٠٠)، خزانة الأدب (٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥)، الخصائص (٣٠٧/١، ١٩٥/٢)، الدرر (١٧٦/١)، شرح الأشمونى (٤٨/١)، شرح شواهد المغنى (ص٨٤٤)، شرح ابن عقيل (ص٥٢)، شرح المفصل (١٠١/٣)، مغنى اللبيب (ص٤٤١)، المقاصد النحوية (٢٥٣/١)، همع الهوامع (٥٧/١).

وأما ما أجاز ابنُ الأنبارى من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له، إلا إن جعِلتْ حتى جارة وذلك أيضًا مفتقر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغنت فى المضمر بإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلاً.

ص: ويُختارُ اتصال نحو «هاء» أعطيتكه، وانفصال الآخر من نحو: فِرَاقيها ومَنْعُكهَا وخِلْتُكَه، وكهاء أعطيتكه هاء نحو: كُنته، وخَلَف ثانى مفعولى نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، فى باب الإخبار. ونحو: ضَمِنَتْ إياهم الأرضُ، ويَزِيدُهم حُبًّا إلىَّ هُم، من الضرورات.

ش: لما ذكرت ما يجوز فيه الاتصال والانفصال، وكان بعضُه مختارَ الاتصال، وبعضه مختار الانفصال، أخذت فى بيان ذلك فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه، فى كونه ثانى منصوبين بفعل غير قلبى، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت فى القرآن إلا متصلا كقوله تعالى: ﴿**إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أَرَاكَهُمْ كثيرًا لفشلتم**﴾ [الأنفال: ٤٣]، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبى ﷺ: «فإن الله مَلّككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم».

وأشرت بالآخر من نحو ومنعكها، إلى ما كان من الضمائر منصوبًا بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول.

فالمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو فاعل كقول الشاعر[1] [من المتقارب]:

لَئِن كانَ حُبِّيكِ لى كاذبًا ... فقد كان حُبِّيكِ حقًا يقينا

ومثله قول الآخر[2] [من الطويل]:

تَعَزَّيْتُ عَنْهَا حِقْبَةً فَتَرَكْتُها ... وكان فِرَاقِيهَا أَمَرَّ من الصَّبْرِ

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٩٧/١)، شرح الأشمونى (٥٢/١)، شرح التصريح (١٠٧/١)، المقاصد النحوية (٢٨٣/١).

(٢) البيت ليحيى بن طالب الحنفى فى المقاصد النحوية (٣٠٥/١)، خزانة الأدب (٣٠٥/١).

والمنصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أوَّل كقوله[١] [من الوافر]:

فـــلا تَطْمَـعْ أبيـتَ اللعـنَ فيهـا ومَنعُكهـــا بشـــيءٍ يُسْتَطـــاع

وإلى ذا البيت والأول الذى قبله أشرت بقولى: «من نحو: فِراقِيها، ومنعكها».

والمنصوب باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول كقول الشاعر[٢] [من البسيط]:

لا تَرْجُ أو تَخْشَ غيرَ الله إنَّ أذًى واقِيكَـــهُ اللّهُ لا يَنْفَـكّ مأمُـونَا

وإنما المختار فى هذه الثلاثة، وأمثالها الانفصال، ولكنه تُرِك واستعمل الاتصال؛ لأن الوزن لم يتأت إلا به.

وإذا كان الضمير كهاء «خِلتكه» فى كونه ثانى مفعولى أحد أفعال القلوب، فالانفصال به أولى؛ لأنه خبر مبتدأ فى الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء كنته فإنه خبر مبتدأ فى الأصل، ولكنه شبيه بهاء ضربته فى أنه لم يحجزه إلا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن الفعل مباشر له، فكان مقتضى هذا ألا ينفصل كما لا ينفصل هاء ضربته، إلا أنه أجيز الانفصال به مرجوحًا لا راجحًا خلافًا لسيبويه ومن تبعه، ودليلنا على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن المشار إليه ضمير منصوب بفعل لا حاجز له إلا ما هو كجزء منه، فأشبه مفعولاً لم يحجزه من الفعل إلا الفاعل، فوجب له من الاتصال ما وجب للمفعول الأول، فإن لم يساوه فى وجوب الاتصال فلا أقل من كون اتصاله راجحًا.

الوجه الثانى: أن الوجهين مسموعان فاشتركا فى الجواز، إلا أن الاتصال ثابت فى النظم والنثر، والانفصال لم يثبت فى غير استثناء إلا فى النظم، فرجح الاتصال؛ لأنه

---

(١) البيت لعبيدة بن ربيعة فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٢١١)، ولرجل من تميم فى تخليص الشواهد (ص٨٩)، وله أو لعبيدة بن ربيعة فى خزانة الأدب (٢٦٧/٥، ٢٩٩)، ولرجل من تميم أو لقحيف العجلى فى شرح شواهد المغنى (٣٣٨/١)، المقاصد النحوية (٣٠٢/١)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٥٥)، رصف المبانى (ص١٥٠)، مغنى اللبيب (١١٠/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح التصريح (١٠٧/١)، المقاصد النحوية (٣٠٨/١).

أكثر فى الاستعمال، ومن الوارد من ذلك فى النظم دون ضرورة قول الشاعر[١] [من البسيط]:

كم ليث اغترَّ بى ذا أشْبُلٍ غَرَثَت فكاننى أعْظم الليثين إقداما

فقال فكاننى مع تمكنه أن يقول: فكنته أعظم الليثين إقداما، جعل أعظم بدلا من الضمير، كما قالوا: اللهم صل عليه الرءوفِ الرحيم، ومن الوارد منه فى النثر قول النبى ﷺ لعائشة رضى الله عنها: «إياكِ أن تكونيها يا حميراء»، وقوله ﷺ لعمر رضى الله عنه فى ابن صياد: «إن يكُنْه فلن تُسَلّط عليه، وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله»، ومن ذلك قول بعض العرب: عليه رجلا ليسنى، وقال سيبويه: بلغنى عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: ليسنى، وكذلك كاننى، هذا نَصُّه.

ولم يحك فى الانفصال نثرًا إلا قولهم فى الاستثناء: أتونى ليس إياك، ولا يكون إياك، وهذا يتعين انفصاله فى غير الضرورة؛ لأن ليس ولا يكون فيه، واقعان موقع إلا، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله، والاتصال فى قوله[٢] [من الرجز]:

إذْ ذَهَب القومُ الكرامُ ليسى

من الضرورات؛ لأنه استثناء، ولو لم يكن استثناء لكان الاتصال أولى من الانفصال كما تقرر.

ومن انفصال ثانى مفعولى أفعال القلوب قول الشاعر[٣] [من البسيط]:

أخى حَسِبْتُكَ إياه وقد مُلِئَت أرجاءُ صدرِك بالأضْغانِ وَالإِحَنِ

ومن وروده متصلا قوله[٤] [من البسيط]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٩٩/١)، شرح الأشمونى (٥٣/١)، شرح التصريح (١٠٧/١)، المقاصد النحوية (٢٨٦/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١٠٠/١)، شرح الأشمونى (٥٣/١)، شرح التصريح =

بُلِّغْتُ صنعَ امرِىءٍ بَرٍّ إِخَالكَهُ إِذْ لم تَزلْ لاكْتِسَابِ الحَمْدِ مُبْتَدِرا

ومثال الإخبار عن ثانى مفعولى أعطيت زيدًا درهمًا: الذى أعطيته زيدا درهمٌ، هذا على أن تخبر بالضمير الذى هو خلف عن المخبر عنه متصلا، وإن جئت به منفصلا مراعاة للترتيب الأصلى قلت: الذى أعطيت زيدا إياه درهم، والاتصال رأى أبى عثمان المازنى، وباختياره أقول؛ لأن الاتصال هو الأصل، فإذا أمكنَ بلا محذور فلا عدول عنه عند مراعاة الأولى، فلو كان بدل الدرهم مفعولا لا يعلم كونه ثانيًا إلا بالتأخير نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، فأخبر عنه، تعين انفصاله؛ لأن وصله بالفعل يوهم كونه أولا، فلو عضد بهذا قول غير المازنى لاعتضد، فيقال: إذا تعين الانفصال فى بعض صور الإخبار فيلتزم فى جميعها، ليجرى الباب على سنن واحد كما فعل فى غيره.

والإشارة بنحو: ضمنت إياهم الأرض، إلى قول الشاعر وهو الفرزدق[1] [من البسيط]:

إنى حَلَفْتُ ولم أحلِفْ عَلَى فَنَدٍ فناءَ بيتٍ من الساعين معمور
بالباعثِ الوارثِ الأموات قد ضمِنت إياهم الأرضُ فى دَهْرِ الدَّهاريرِ

فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ، وكذا قول الآخر[2] [من البسيط]:

وما أصَاحِبُ من قومٍ فأذكرهم إلا يزيدهم حُبًّا إلىّ هُمُ

فهم الأخير فاعل يزيد، وظن بعضهم أن هذا جائز فى غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلاً، والمنفصل توكيدًا، وهذا وهم؛ لأن

= (١٠٨/١)، المقاصد النحوية (٢٨٧/١).

(١) البيتان فى شرح ديوانه (٢٦٤/١/١).

(٢) البيت لزياد بن منقذ فى خزانة الأدب (٢٥٠/٥، ٢٥٥)، سر صناعة الإعراب (٢٧١/١)، شرح التصريح (١٠٤/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٣٩٢)، شرح شواهد المغنى (١٣٥/١، ١٣٧، ٤٢٨)، شرح المفصل (٢٦/٧)، الشعر والشعراء (٧٠١/٢)، معجم الشعراء (ص٤٠٩)، المقاصد النحوية (٢٥٦/١)، ولبدر بن سعيد أخى زياد فى الأغانى (٣٣٠/١٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٩٠/١)، تخليص الشواهد (ص٨٣)، شرح الأشمونى (٥١/١)، مغنى اللبيب (١٤٦/١).

ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول، وذلك لا يكون فى غير فعل قلبى.

ص: الأصلُ تقديمُ مُفَسِّر ضميرِ الغائب، ولا يكون غيرَ الأقرب إلا بدليل، وهو إما مُصَرَّحٌ بلفظه، أو مُسْتَغنى عنه بحضور مدلوله حِسًّا أو علْمًا، أو بذِكْرِ ما هوَ لهُ جزْءٌ أو كلٌّ أو نظير أو مُصَاحِبٌ بوجهٍ ما.

ش: لما كان ضميرُ الحاضر مُفسَّرًا لمشاهدة تقارنه، ولم يكن لضمير الغائب مشاهدة تقارنه، جعلوا تقديم مُفسِّره خلفًا عما فاته من مُقَارَنةِ المُشَاهَدَة، ومقتضى هذا القصد تقديم الشعور بالمفسِّر كمَا يتقدم الشعور بذاتٍ يصلح أن يُعَبَّر عنها بضمير حاضر، واللائق بالمفسِّر لكونه جزءَ المفَسَّر فى تكميل وضوحه أن يتصل به، فلذلك إذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدًا جُعل للأقرب، ولا يجعل لغيره إلا بدليل من خارج.

وعَوْدُ هو من قولى: «وهو إما مصرح بلفظه» على المُفسِّر، أى المفسِّر إما مصرح بلفظه كزيد لقيته، وإما مستغنى عن لفظه بحضور معناه فى الحس كقوله تعالى: ﴿**هى راودتنى عن نفسى**﴾ [يوسف: ٢٦]، و﴿**يا أبت استأجره**﴾ [القصص: ٢٦]، أو بحضور معناه فى العلْم كقوله تعالى: ﴿**إنا أنزلناه فى ليلة القدر**﴾ [القدر: ١]، أو بذكر ما صاحب الضمير كقول الشاعر[1] [من الطويل]:

أمَاوِىّ مَا يُغْنى الثَّراءُ عن الفتى ... إذا حَشْرَجَت يومًا وضَاقَ بها الصَّدْرُ

فذكر الفتى مُغْنٍ عن ذكر النفس لأنها جزؤه، فعاد إليها فاعل حشرجت والضمير المجرور بالباء، ومن هذا قولهم: من كَذَب كان شرًّا له، فأضمر فى كان ضمير الكَذِب لأنه جزء مدلول كَذَب، ومثله قوله تعالى: ﴿**اعدلوا هو أقربُ للتقوى**﴾ [المائدة: ٨]، فهو عائد إلى العدل؛ لأنه جزء مدلول اعدلوا، ومن هذا أيضًا قول الشاعر[2] [من الكامل]:

---

(١) البيت لحاتم الطائى فى ديوانه (ص١٩٩)، الأغانى (١٧/٢٩٥)، جمهرة اللغة (ص١٠٣٤، ١١٣٣)، خزانة الأدب (٤/٢١٢)، الدرر (١/٢١٥)، الشعر والشعراء (١/٢٥٢)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢٦١)، لسان العرب (١٣/٣٣٢ - قرن)، أساس البلاغة (حشر)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢/٢٣٧ - حشرج)، همع الهوامع (١/٦٥).

(٢) البيت لكعب الغنوى فى الأمالى (٢/٣١٤).

وإذا سُئِلت الخيرَ فاعلم أنها حُسْنى تُخَصُّ بها من الرحمن

فأعاد الضمير على المسألة لأنها جزء من مدلول سئلت، ومن هذا أيضًا قول الشاعر[١] [من الوافر]:

إذا نُهِيَ السَّفِيه جَرَى إِلَيهِ وخَالَفَ والسَّفِيهُ إلى خِلافِ

فالهاء من إليه عائدة على السَّفه، فإنه جزء مدلول السفيه.

ويستغنى أيضًا عن ذكر صاحب الضمير بكونه كُلاًّ وكون المذكور جزءًا، فإن الجزء يدل على الكل، كما يدل الكل على الجزء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**ولا ينفقونها فى سبيل الله**﴾ [التوبة: ٣٤]، فإن الذهب والفضة بعض المكنوزات، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع حتى كأنه قيل: والذين يكنزون أصناف ما يُكْنز ولا ينفقونها، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر [من الطويل]:

ولو حلفت بين الصَّفَا أُمُّ مَعْمَر ومروتها بالله بَرَّتْ يمينُها

فأعاد الضمير إلى مكة؛ لأن الصفا جزء منها، وذكر الجزء مُغْنٍ عن ذكر الكل فى بعض الكلام، ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿**كل من عليها فان**﴾ [الرحمن: ٢٦]، فيكون الضمير للدنيا، وإن لم يجر ذكرها فى هذه السورة؛ لأن ما جرى ذكره بعضها، والبعض يدل.

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما لصاحبه بوجه ما كالاستغناء بمستلزم عن مستلزَم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**فمن عفى له من أخيه شىء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان**﴾ [البقرة: ١٧٨]، فعُفى يستلزم عَافِيًا فأَغنى ذلك عن ذكره، وأعيد الهاء من إليه عليه، ومثال هذا أيضًا قول الشاعر[٢] [من الطويل]:

---

(١) البيت لأبى قيس بن الأسلت الأنصارى فى إعراب القرآن (ص٢٠٩)، الأشباه والنظائر (١٧٩/٥)، أمالى المرتضى (٢٠٣/١)، الإنصاف (١٤٠/١)، خزانة الأدب (٣٦٤/٣، ٢٦٦/٤، ٢٢٧، ٢٢٨)، الخصائص (٤٩/٣)، الدرر (٢١٦/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٢٤٤)، مجالس ثعلب (ص٧٥)، المحتسب (١٧٠/١، ٣٧٠/٢)، همع الهوامع (٦٥/١).

(٢) البيتان بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٤٧/٨)، سر صناعة الإعراب (٨٠١/٢)، شرح الأشمونى (٣٣٣/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤١٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٩٧)، لسان=

فـإنَّكَ والتـأبينَ عُـرْوَةَ بعـد مـا دعـاكَ وأيدينـا إليـه شَـوارعُ
لكـالـرَّجُل الحادى وقد تَلَع الضُّحَى وَطَـيْرُ المَنايـا فَـوْقَهُـنَّ أوَاقِـعُ

فالحادى يستلزم إبلا مَحْدُوّة، فأغنى ذلك عن ذكرهن، وأعاد ضمير فوقهن عليهـن، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿**حتى توارت بالحجاب**﴾ [ص: ٣٢]، ففـاعل تـوارت ضمير الشمس ولم تذكر، لكن أغنى عن ذكرهـا ذكـر العشى وأولـه وقـت الـزوال، فذكـره يستلزم معنى الشمس فكأنها مذكورة، ويجوز أن يكون فاعل توارت ضمير الصافنات.

وقد يستغنى عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه ذكْرًا أو استحضارًا، كذكـر الخير وحده متلوًا بضمير اثنين مقصود بهمـا المذكـور وضـده، كقـول الشـاعر[1] [مـن الوافر]:

ومـا أدْرِى إذا يَمَّمْـتُ أمـرًا أُريـدُ الخـيرَ أيُّهمـا يلينـى

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له كقوله تعالى: ﴿**إنا جعلنا فى أعناقهم أغلالا فهى إلى الأذقان**﴾ [يس: ٨]، فهـى عـائد علـى الأيدى لأنها تصاحب الأعناق فى الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها، ومثله قوله تعالى: ﴿**وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره**﴾ [فاطر: ١١١]، أى من عمـر غـير المَعَمّر، فأعيد الضمـير علـى غـير المعمـر؛ لأن ذكـر المُعَمَّـر مُذَكِّـر بـه لتقابلهمـا، فكـان مصاحبه فى الاستحضار الذهنى.

ص: ويقدم الضمير المكمل معمول فعل عَلَى مُفَسِّرٍ صريح كثيرًا إن كان المعمول مُؤَخّر الرتبة، وقليلاً إن كان مُقَدَّمها، وشاركه صاحب الضمير فى عامله.

ش: مثال ما يقدم كثيرًا: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وغلامَه ضربَ زيدٌ، وضربَ غلامَ أخيه زيدٌ، وغلام أخيه ضربَ زيدٌ، وما أراد أخَـذ زيـدٌ، وضـربَ جاريـةً يحُبُّهـا زيـدٌ، وهـذه الأمثلة وأشباهها مندرجة تحت قـولى: المكمـل معمـول فعـل؛ لأن المضـاف إليـه يكمـل

=العرب (٨/٤٠٤ - وقع)، المقاصد النحوية (٣/٥٢٤).

(١) البيت للمثقب العبدى فى ديوانه (ص٢١٢)، خزانة الأدب (١١/٨٠)، شرح اختيارات المفضـل (ص١٢٦٧)، شرح شواهد المغنى (١/١٩١)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٤٥)، خزانـة الأدب (٦/٣٧).

المضاف، ومعمول الصلة يكمل الموصول، كما يكمل «ما» بفاعل «أراد» الممثل به، ومعمول الصفة مكمل للموصوف كما تكمل جارية بفاعل يحبها.

ومثل: ضرب غلامه زيدٌ، قوله تعالى: ﴿**فأوجس في نفسه خيفة موسى**﴾ [طه: ٦٧].

ومثل: غلامَه ضرب زيدٌ، قول العرب: في بيته يُؤْتَى الحكم، وشَتَّى تَئُوبُ الحَلَبَةُ، فإن بيته في موضع نصب بيؤتى والهاء عائدة على الحكم، وقد تقدما على العامل والمفسر، وشتّى حال من الحَلَبَة وفيه ضمير عائد عليهم وقد تقدما على العامل والمفسِّر، والكوفيون لا يجيزون مثل هذا، وسماعه عن فصحاء العرب، وهو حجة عليهم.

ومثال: غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ قول الشاعر[١] [من البسيط]:

شرَّ يَوْمَيْهَا وأغواه لها ... ركبتْ عَنْزٌ بِحِدْجٍ جَمَلا

لأن شر يوميها ظرف لركبت.

ومثل: ما أراد أخذ زيد، قول رجل من العرب [من البسيط]:

ما شاء أنشأ ربِّي والذي هو لم ... يشا فلستَ تراه ناشئا أبدا

ومثال الضمير الذي يتقدم قليلاً قول حسان يرثي مطعم بن عدي جد نافع بن جبير[٢] [من الطويل]:

ولو أن مَجْدًا أَخْلَدَ الدهرَ واحدًا ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُه الدَّهرَ مُطْعِمَا

وقال غيره[٣] [من الطويل]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه (ص٢٤٣)، الاشتقاق (ص٨٨)، تخليص الشواهد (ص٤٨٩)، تذكرة النحاة (ص٣٦٤)، شرح شواهد المغني (٨٧٥/٢)، مغني اللبيب (٤٩٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٩٧/٢)، وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص٧٣٨)، شرح الأشموني (١٧٨/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٥١).

(٣) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص٤٩٠)، تذكرة النحاة (ص٣٦٤)، الدرر (٢١٨/١)، شرح الأشموني (١٧٨/١)، شرح شواهد المغني (٨٧٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص٢٥١)، مغني =

كَسَا حِلْمُه ذا الحِلْمِ أثـوابَ سُـؤْدُدٍ ورَقَّـى نـداه ذا الندى فى ذُرَا المجـد

وقال[١] [من البسيط]:

لمـا رأى طالِبُـوه مُصْعَبـا ذُعِرُوا وكـادَ لـو ساعَدَ المَقْـدُورُ يَنْتَصِـرُ

وقال [من الطويل]:

لقد جاز من يعنى به الحمدُ إنْ أَبَى مكافـأةَ الباغـين والسفهـاء

وأنشد أبو الفتح بن جنى[٢] [من الطويل]:

ألا ليتَ شِعـرى هل يَلُومَـنَّ قومُه زُهَيْرًا عَلَـى ما جَرَّ من كُلِّ جانِبِ

وأنشد أيضًا[٣] [من البسيط]:

جَـزَى بَنُـوهُ أَبَـا الغِيـلانِ عَنْ كِبَرٍ وحُسْـنِ فِعْـلٍ كَمَـا يَجْزِى سِنِمّارُ

والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب فى الأبيات المذكورة وغيرها، ولأن جواز نحو: ضرب غلامُه زيدًا، أسهل من جواز: ضربونى وضربت الزيْدِين، ونحو: ضربته زيدًا، على إبدال زيد من الهاء، وقد أجاز الأولَ البصريون، وأُجيز الثانى بإجماع، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما فى: ضرب غلامُه زيدًا من تقديم ضمير على مُفَسِّر مُؤَخر الرتبة؛ لأن مفسِّر واو ضربونى معمولُ معطوفٍ على عاملها، والمعطوف ومَعمولـهُ أمكن فى استحقاق التأخير من المفعول

= اللبيب (٤٩٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٩٩/٢)، همع الهوامع (٦٦/١).

(١) البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير فى المقاصد النحوية (٥٠١/٢)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٣٦٤)، شرح ابن عقيل (ص٢٥٠).

(٢) البيت لأبى جندب الهذلى فى تذكرة النحاة (ص٣٦٤)، خزانة الأدب (٢٩١/١، ٢٩٣)، شرح أشعار الهذليين (٣٥١/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٠٣/٢)، خزانة الأدب (٢٨٠/١)، الخصائص (٤١٥/٢).

(٣) البيت لسليط بن سعد فى الأغانى (١١٩/٢)، خزانة الأدب (٢٩٣/١، ٢٩٤)، الدرر (٢١٩/١)، معجم ما استعجم (ص٥١٦)، المقاصد النحوية (٤٩٥/٢)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٨٩)، تذكرة النحاة (٣٦٤)، شرح الأشمونى (١٧٠/١)، خزانة الأدب (٢٨٠/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٥٢)، همع الهوامع (٦٦/١).

بالنسبة إلى الفاعل؛ لأن تقدم المفعول على الفاعل يجوز فى الاختيار كثيرًا، وقد يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز: ضربونى وضربت الزيدين أن يحكم بأولية جواز: ضربَ غلامُه زيدًا، لما ذكرناه، وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسِّر له غيره نحو: ضربته زيدًا، واللهم صلى عليه الرءوف الرحيم؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر فى الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره.

ومما حكم بجوازه لشبهه بما نحن بصدده أن يقال: ضَرَبَتْ جاريةٌ يُحبُّها زيدًا، فيتقدم «يحبها» وهو مسند إلى ضمير يعود إلى زيد وإن كان متأخرًا لفظًا ورتبة؛ لأن يحبها مكمل لجارية إذ هو صفتها، فجاز تأخر مفسِّر ضميرها، كما جاز تأخر مفسر ضمير المضاف إليه نحو: ضرب غلامُه زيدًا.

ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به فى عامله لم يجز التقديم نحو: ضربَ غلامُها جارَ هند؛ لأن «هند» مؤخر الرتبة من وجهين، ولا تعلق لها بضرب، بخلاف ضرب غلامُها هندًا.

فمن مثل هذا احترزت بقولى: وشاركه صاحب الضمير فى عامله، فإن صاحب الضمير فى: ضربَ غلامُه زيدًا، قد شارك المكمل به الضمير فى عامله، وصاحب الضمير فى: ضرب غلامُها جارَ هند غير مشارك فى العامل.

ص: ويتقدم أيضًا غيرَ مَنْوىٍّ التأخير إن جُرَّ برُبَّ، أو رُفِع بنِعْم أو شبهها أو بأول المتنازعين، أو أبدل منه المفسر، أو جُعِل خبَرَه، أو كان المسَمَّى ضميرَ الشأنِ عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين.

ش: مثال المتقدم المجرور برب قولُ الشاعر أنشده أبو العباس أحمد بن يحيى[1] [من البسيط]:

وَاهٍ رَأبــت وشيكًا صَدْعَ أعظُمِه ورُبّــةَ عَطِبًــا أَنْقَــذْتُ مِنْ عَطَبَــهْ

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٢٧/٤)، شرح الأشمونى (٢٨٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص٣٥٦)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٧١)، المقاصد النحوية (٢٥٧/٣)، همع الهوامع (٦٦/١، ٢٧/٢).

ومثال المتقدم المرفوع بنعم قول الشاعر[١] [من البسيط]:

نِعْـمَ امْـرَأً هَـرِمٌ لـم تَعْرُ نائبة إلا وكـان لمُرْتَـاع بهـا وَزَرا

ومثال المتقدم المرفوع بأول المتنازعين قول الشاعر[٢] [من الطويل]:

جَفَوْنـى ولـم أَجْفُ الأَخلاءَ إنّنـى لِغَيْرِ جَمِيلٍ من خَلِيلَـىَّ مُهْمِـلُ

ومثال المفسَّر ببدل: اللهم صل عليه الرءوفِ الرحيم، حكاه الكسائى.

ومثال المفسَّر بخبره ﴿**إن هى إلا حياتنا الدنيا**﴾ [المؤمنين: ٣٧]، قال الزمخشرى: هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يُتْلى بـه، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا، ثم وضع هى موضع الحياة، لأنّ الخبر يدل عليها ويبينها. ومنه: هى النفس تحمل ما حملت، وهى العرب تقول ما شاءت، وهذا من جيد كلامه.

وفى تنظيره بهى النفس، وهى العرب ضعف، لإمكان جعل النفس، والعرب بدلين، ومثال ضمير الشأن ﴿**قل هو الله أحد**﴾، ولكل واحد منها موضع يستوفى فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى.

ص: ولا يفسَّر إلا بجملةٍ خبرية مُصَرَّح بجزأيها خلافًا للكوفيين فى نحو: ظننته قائمًا زيدٌ، وإنّه ضُرِب أو قام.

ش: إذا قصد المتكلم أن يستعظم السامع حديثه فقبل الأخذ فيه افتتحه بالضمير المسمى ضمير الشأن عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين، وهو بمنزلة ضمير غائب تقدم ذكره، فلذلك استتر مرفوعًا بكان أو كاد أو إحدى أخواتهما، ولا يجوز عند البصريين حذف بعض الجملة التى تفسره؛ لأنها مؤكدة به، ومدلول به على فخامة

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى شرح التصريح (٢/٩٥)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٣٧٥)، شرح الأشمونى (٢/٣٧٤)، شرح التصريح (١/٣٩٢)، شرح شذور الذهب (ص١٩٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٧٧، ٥/٢٨٢)، أوضح المسالك (٢/٢٠٠)، تخليص الشواهد (ص٥١٥)، تذكرة النحاة (ص٣٥٩)، الدرر (١/٢١٩، ٥/٣١٨)، شرح الأشمونى (١/١٧٩، ٢٠٤)، شرح التصريح (٢/٨٧٤)، شرح قطر الندى (ص١٩٧)، مغنى اللبيب (٢/٤٨٩)، المقاصد النحوية (٣/١٤)، همع الهوامع (١/٦٦، ٢/١٠٩).

مدلولها، واختصارها مناف لذلك فلا يجوز، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء قبله.

فبهذا يعلم أن ما أجازه الكوفيون من: إنه ضرب، وإنه قام، ونحوهما غير مستقيم ولا سليم، لافتتاحه بمزيد الاعتناء بالمحدث عنه، واختتامه بحذف ما لا بد منه.

وأما تجويزهم نحو: ظننته قائمًا زيد، على أن تكون الهاء ضمير الشأن، فمردود أيضًا؛ لأن سامعه يسبق إلى فهمه كون زيد مبتدأ مؤخرا، وكون ظننت ومفعوليها خبرا مقدم، وذلك مفوت للغرض الذى لأجله جىء بضمير الشأن؛ لأن من شرطه عدم صلاحية الضمير لغير ذلك، حتى يحصل به من فخامة الأمر ما قصده المتكلم.

ص: وإفرادُه لازمٌ، وكذا تذكيرُه، ما لم يله مؤنث، أو مذكر شُبِّه به مؤنث، أو فعلٌ بعلامة تأنيث فيرجَّح تأنيثه باعتبار القصة، على تذكيره باعتبار الشأن، ويبرز مبتدأ، واسم ما، ومنصوبا فى بابى إنّ وظنّ، ويَسْتَكِنُّ فى بابَىْ كان وكاد.

ش: لا يجوز أن يكون ضمير الشأن مثنى ولا مجموعًا؛ لأنه كناية عن الشأن فى التذكير، وعن القصة فى التأنيث، وهما مفردان فوجب إفراد ما هو كناية عنهما، فيقال: إنه أخواك منطلقان، وإنها جاريتاك حسنتان، وإنه إخوتك صالحون، وإنها إماؤك مُطيعات، ولا يؤنث إلا إذا وليه مؤنث كقوله تعالى: ﴿**فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا**﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أو مذكر شُبِّه به مؤنث نحو: إنها قمرٌ جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث مسندًا إلى مؤنث كقوله تعالى: ﴿**فإنها لا تعمى الأبصار**﴾ [الحج: ٤٦]، وقول الشاعر[1] [من الطويل]:

عَلَى أَنَّهَا تَعْفُو الكُلُومُ وإِنَّما نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإِنْ جَلَّ مَا يَمْضى

فهذا وأمثاله التأنيث فيه أجود من التذكير؛ لأن مع التأنيث مشاكلة تحسن اللفظ مع

---

(١) البيت لأبى خراش الهذلى فى أمالى المرتضى (١/١٩٨)، خزانة الأدب (٥/٤٠٥، ٤١٥)، سمط اللآلى (ص٦٠١)، شرح أشعار الهذليين (٣/١٢٣٠)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٧٨٦)، شرح شواهد المغنى (١/٤٢١)، شرح المفصل (٣/١١٧)، الشعر والشعراء (٢/٦٦٨)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٤٥٣)، الخصائص (٢/١٧٠)، المحتسب (٢/٢٠٩)، مغنى اللبيب (١/١٤٥).

كون المعنى لا يختلف، إذ القصة والشأن بمعنى واحد، والتذكير مع ذلك جائز، كما قال أبو طالب[١] [من الطويل]:

وإنْ لا يكنْ لحمٌ غَرِيض فإنه تُكَبُّ عَلَى أفواهِهن الغرائِرُ

وكما قال غيره[٢] [من الكامل]:

نَخَلَت له نَفْسي النصيحةَ إنّه عند الشدائد تذهبُ الأحقادُ

فلو كان المؤنث الذى فى الجملة بعد مذكر لم يُشبَّه به مؤنث فضلة أو كالفضلة لم يُكْترث بتأنيثه فيؤنث لأجله الضمير، بل حكمه حينئذ التذكير، كقول الشاعر [من الطويل]:

ألا إنّه من يلغ عاقِبة الهوى مطيع دواعيه يبؤ بهوان

وكذلك لا يكترث بتأنيث ما هو كفضلة، كقوله تعالى: ﴿**إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم**﴾ [طه: ٧٤]، فذكر تعالى الضمير مع اشتمال الجملة على جهنم وهى مؤنثة؛ لأنها فى حكم الفضلة، إذ المعنى: من يأت ربه مجرما فجزاؤه جهنم.

وكذلك لا يُكْترثُ بتأنيث ما ولِى الضمير من مؤنثٍ شبِّه به مذكر نحو: إنه شمس وجهك.

ولا بتأنيث فاعل فعل وَلِى الضمير بلا علامة تأنيث نحو: إنه قام جاريتك.

وبروزه مبتدأ كقوله تعالى: ﴿**قل هو الله أحد**﴾ [الإخلاص: ١].

وبروزه اسم ما كقول الشاعر[٣] [من الطويل]:

وما هو مَنْ يأسُو الكلوم ويتقي به نائباتُ الدهر كالدَّائم البخل

وبروزه فى باب إن كقوله تعالى: ﴿**وإنه لما قام عبدُ الله يدعوه**﴾ [الجن: ١٩].

---

(١) انظر: خزانة الأدب (١/١٧٧).

(٢) البيت لمالك بن أسماء بن خارجة فى الأمالى (٢/١٩١)، ولعويف بن معاوية بن حصن فى التنبيه (ص١١٠).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/٢٢٢)، همع الهوامع (١/٦٧).

وفى باب ظن كقول الشاعر[١] [من البسيط]:

علمتُه الحقُّ لا يَخفَى عَلَى أحـــد فكُنْ مُحِقًّا تنل ما شئتَ من ظَفَر

واستكنانه فى باب كان كقول الشاعر[٢] [من الطويل]:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صِنْفان شامِتٌ وآخَـرُ مثْـن بالـذى كنـت أصْنَع

واستكنانه فى باب كاد كقوله تعالى: ﴿**كاد يزيغ قلوب فريق منهم**﴾ [التوبة: ١١٧]، فى قراءة حمزة وحفص.

ص: ويُبْنَى المُضْمَرُ لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا وجُمودًا، أو للاستغناء باختلاف صِيَغِه لاختلاف المعانى.

وأعلاها اختصاصًا ما للمُتَكلم، وأدناها ما للغائب، ويُغَلَّبُ الأخص فى الاجتماع.

ش: المراد بشبه الحرف وضعًا كون بعض المضمرات على حرف واحد كتاء فعلت، وكاف حدثتك، وعلى حرفين كنا. فبناء ما هو كذا واجب لخروجه عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف، وحملت البواقى على هذه؛ لأن هذه أصول أو كالأصول، وليجرى الباب على سنن واحد.

والمراد بالافتقار كون المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها، فأشبه بذلك الحرف؛ لأنه فى الغالب لا يفهم معناه بنفسه بل مع ضميم.

والمراد بالجمود عدم التصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير، وبأن يوصف أو يوصف به كما فعل بالمبهمات، وبأن يبنى منه مفعلة دالاً على الكثرة كما فعل بالمتمكن من الأسماء، وإن لم يكن مشتقًا، كمسْبعة لموضع كثرة السباع، ومَذْأبة

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٢٣/١)، همع الهوامع (٦٧/١).

(٢) البيت لعجير السلولى فى الأزهية (ص١٩٠)، تخليص الشواهد (ص٢٤٦)، خزانة الأدب (٧٢/٩، ٧٣)، الدرر (٢٢٣/١، ٤١/٢)، شرح أبيات سيبويه (١٤٤/١)، الكتاب (٧١/١)، المقاصد النحوية (٨٥/٢)، نوادر أبى زيد (ص١٥٦)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٣٦)، شرح الأشمونى (١١٧/١)، اللمع فى العربية (ص١٢٢)، همع الهوامع (٦٧/١).

لموضع كثرة الذئاب.

والمراد باختلاف صيغه لاختلاف المعانى أن المتكلم إذا عبر عن نفسه خاصة فله تاء مضمومة فى الرفع، وفى غيره ياء، وإذا عبر عن المخاطب فله تاء مفتوحة فى الرفع، وفى غيره كاف مفتوحة فى التذكير ومكسورة فى التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه؛ لأن الامتياز حاصل بدونه.

وتغليب الأخص عند الاجتماع بأن يقال: أنا وأنت فعلنا، وأنت وهو فعلتما، ولا يغلب غير الأخص فيقال فى الأولى: فعلتما، ولا فى الثانى فعلا.

* * *

فصل

ص: من المضمرات المسمَّى عند البصريين فَصْلاً وعند الكوفيين عمادًا، ويقع بلفظ المرفوع المنفصل، مطابقًا لمعرفةٍ قبلُ، باقى الابتداء أو منسوخه، وذى خبرٍ بعدُ، معرفة أو كمعرفة فى امتناع دخول الألف واللام عليه. وأجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين، وربما وقع بين حال وصاحبها، وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضرٍ قائمٍ مقامَ مُضاف.

ش: الضمير المسمى فصلاً وعمادًا كهو من قولك: حسبت زيدًا هو الكريم، فسمى فصلا للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعًا، وسمى عمادًا لأنه معتمد عليه فى تقرير المراد ومزيد البيان.

وذكر التابع أولى من ذكر النعت؛ لأن الضمير المشار إليه قد يقع بعد ما لا ينعت، وقبل ما لا ينعت به، ولابد من مطابقةٍ لما قبله فى حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه، ولا يكون ما قبله عند غير الأخفش إلا مبتدأ أو ما كان مبتدأ، ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء، وقد تناول هذا قولى: باقى الابتداء أو منسوخه.

وقلت: «مطابقًا لمعرفة قبلُ وذى خبر بعدُ»، ليعلم أنه لو قدم الخبر لاستغنى عنه.

ولا يكون ما بعده إلا معرفة أو مضارعًا لها فى عدم قبول حرف التعريف، كحسبتك أنت مثله أو خيرًا منه، ولو أوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف لم يجز.

والإشارة بوقوعه بين نكرتين كمعرفتين إلى نحو: ما أظن أحدًا هو خيرًا منك، فإن أحدًا بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية، وخيرًا منك شبيه بمعرفة فى امتناع دخول حرف التعريف عليه، وقد حكى سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين. وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، ولم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفًا ولا بدلاً لنكرة.

وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتى بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول: ضربت زيدًا هو ضاحكا، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم: ﴿**هؤلاء بناتى هن أطهر لكم**﴾ [هود: ٧٨]، بنصب أطهر.

وأشرت بقولى: «وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر»، إلى قول الشاعر[1] [من الوافر]:

وكائِنْ بالأباطِحِ من صديقٍ يرانى إنْ أُصِبْتُ هو المصابا

تقديره عند أكثرهم: يرى مصابى إن أصبتُ هو المصاب، فحذف المضاف إلى الياء وأقامه فى اللفظ مقامه، وطابق الفصل المحذوف لا الثابت، ويجوز أن يكون هو توكيدًا لضمير الفاعل.

ص: ولا يتقَدَّمُ مع الخبر المُقَدَّم خلافًا للكسائى، ولا موضع له من الإعراب عَلَى الأصح، وإنما تتعين فصليته إذا وليه منصوبٌ وقُرِنَ باللام، أو وَلِى ظاهرًا، وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب.

ش: لما كانت فائدة الفصل صونَ الخبر من توهمه تابعًا لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر، لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعًا، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قدم المفعول الثانى فى: حسبت زيدًا هو خيرًا منك، لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه فى محله، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى. فظهر بهذا بطلان ما أجازه

---

(١) البيت لجرير فى خزانة الأدب (٣٩٧/٥، ٤٠١)، الدرر (٢٢٤/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٠٠)، شرح شواهد المغنى (ص٨٧٥)، مغنى اللبيب (ص٤٩٥)، وليس فى ديوانه، وهو بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٦٦٢)، خزانة الأدب (٣٥/٤، ١٣٩/٥)، رصف المبانى (ص١٣٠)، شرح الأشمونى (٦٣٩/٣)، شرح المفصل (١١٠/٣، ١٣٥/٤)، همع الهوامع (٦٨/١، ٢٥٦، ٧٦/٢).

الكسائى رحمه الله من ذلك.

ولا موضع له من الإعراب، خلافًا لقوم يجعلونه توكيدًا لما قبله، قال سيبويه: لو كان كذلك لجاز: مررت بعبد الله هو نفسه، ثم قال: «ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريفَ، وإن كنا لنحن الصالحين، فالعرب تنصب هذا، والنحويون أجمعون، ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام»، يعنى بالصفة التوكيد.

ثم قال سيبويه: «فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، فى أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر». فكلام سيبويه مشعر بأن الفصل لا موضع له من الإعراب، ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغيُّر ما قبله كقولك: زيدٌ هو الفاضلُ، وعلمت زيدًا هو الفاضلَ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيدًا إياه الفاضل، كما تقول: ما أكرمنى إلا أنتُ، وما أكرمت إلا إياى.

والحاصل أن الضمير المشار إليه إذا وقع بين مخبر عنه وخبر متأخر، فإن كان الخبر نكرة لا تشبه المعرفة كشبه مثلك وخبر منك امتنعت الفصلية، فإن كان معرفة أو شبهها ورفعته احتمل أن يكون الضمير فصلا وأن يكون مبتدأ، فإن نصبته وقرن الضمير باللام المفتوحة تعينت الفصلية ظاهرًا كان ذو الخبر أو ضميرًا. وإن نصبت الخبر، ولم يقرن الضمير باللام تعينت الفصلية إن كان المخبر عنه ظاهرًا، وجاز التوكيد والفصلية إن كان المخبر عنه ضميرًا.

ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقا، قال سيبويه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا من العرب يقولون: ﴿**وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون**﴾ [الزخرف: ٧٦]، وأنشد[1] [من الطويل]:

تبكى عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وَكنتَ عليها بالملا أنتَ أقْدرُ

* * *

(١) البيت لقيس بن ذريح فى شرح أبيات سيبويه (٢٤٤/١)، شرح المفصل (١١٢/٣)، الكتاب (٣٩٣/٢)، لسان العرب (٢٩٢/١٥ - ملا)، المقتضب (١٠٥/٤).

باب الاسم العلم

ص: وهو المخصوصُ مطلقًا غَلَبةً أو تعلقًا بمسمًّى غير مقدَّرِ الشياع، أو الشائع الجارى مجراه.

ش: المخصوص مخرج لاسم الجنس، فإنه شائع غير مخصوص.

وقولنا: مطلقًا، مخرج للمضمرات، فإن كل واحد منها مخصوص باعتبار، غير مخصوص باعتبار، وذلك أن لفظ «أنا» وضع ليخص به المتكلم نفسه، ولكل متكلم منه نصيب حين يقصد نفسه، فهو مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه، وكذا اسم الإشارة، فإن لفظة «ذا» وضع ليُخَصَّ به مشارٌ إليه مفردٌ مذكرٌ قريب، فهو مخصوص باعتبار الحال والمحل، غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل ما اتصف بالحال وحصل فى المحل.

وقولنا «تعليقًا أو غلبةً» بيان لصنفَى الأعلام، لا إخراج لشىءٍ خِيف دخولُه، ولا إدخال لشىء خيف خروجه؛ لأن ما سواهما مغن لكل بإجمال، والمراد بالتعليق تخصيص الشىء بالاسم قصدًا، كتسمية المولود ابنٌ زيدًا، والمراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات فى شائع اتفاقًا، كتخصيص عبد الله بابن عمر، ويثرب بالمدينة، ومصنف سيبويه بالكتاب.

وقولنا «غير مقدر الشياع» مخرج للشمس والقمر ونحوهما، فإنهما مخصوصان بالفعل شائعان بالقوة.

وقولنا «أو الشائع الجارى مجراه» أى الجارى مجرى المخصوص، والإشارة به إلى العلم الجنسى كأسامة للأسد، وذؤالة للذئب، وشبوة للعقرب، فإنها أعلام فى اللفظ إذ لا تضاف، ولا يلحقها حرف التعريف، وتوصفُ بالمعرفة دون النكرة، وتجىء مبتدأ بلا شرط، وصاحب حال، ولا يصرف منها ذو سبب زائد على العلمية كثعالة للثعلب، وكيسان للغدر.

وهى باعتبار المعنى شائعة غير مخصوصة، إلاّ أنها تستعمل استعمال ذى الألف واللام

المعهود، فيقال: هذا أسامة مفترسًا، كما يقال: هذا الأسد منظور إليه، ويقال: أسامة شرٌّ من ذؤالة، فتقصد بهما الشمول، كما تقصد إذا قيل: الأسد شر من الذئب.

ص: وما استعمل قبل العلمية لغيرها، فمنقول منه، وما سواه مرتجل، وهو إما مقيس وإما شاذٌّ، بفكِّ ما يدْغَم، أو فتح ما يُكْسَر أو كسر ما يُفتح، أو بتصحيح ما يُعَلّ، أو إعلال ما يصحَّح، وما عَرِى من إضافة وإسناد ومزج مفرد، وما لم يَعْرَ مُرَكّب، فذو الإسناد جملة وغير جملة، وذو الإضافة كنْيةٌ وغيرُ كنْيَة، وذو المزج إن خُتِمَ بغير وَيْه أُعْرِب غير منصرف، وقد يضاف، وإن ختمَ بويه كسِر، وقد يعرب غيرَ منصرف، وربما أضيفَ صدر ذى الإسناد إلى عجزِهِ إن كان ظاهرًا.

ش: قولنا «ما استعمل قبل العلمية لغيرها» يتناول ما كان قبل النقل مصدرًا كسَعْد وفَضْل، وما كان اسم فاعل كحارث وغالب، وما كان اسم مفعول كمسعود ومنصور، وما كان صفة مشبهة كحسن وسعيد، وما كان فعلاً ماضيًا كشَمَّرَ وكعْسَب، وما كان فعلاً مضارعًا كتغلب ويشكر، وما كان جملة من فعل وفاعل ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر كبَرَق نحرُه وأطْرقا فى قول الشاعر(١) [من المتقارب]:

عَلَى أطْرِقا باليَاتِ الخيا ... م إلاَّ الثَّمَام وإلا العِصِىّ

وكقول الراجز(٢) [من الرجز]:

نُبِّئْت أخْوَالى بَنِى يَزِيدُ ... ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، ولا منقول من فعل أمر دون إسناد

---

(١) البيت لأبى ذؤيب فى خزانة الأدب (٢/٣١٧، ٧/٣٤٢)، شرح أشعار الهذليين (١/١٠٠)، شرح المفصل (١/٣١)، لسان العرب (١٠/٢٢٤ - طرق)، معجم ما استعجم (١/١٦٧)، المقاصد النحوية (١/٣٩٧)، وللهذلى فى خزانة الأدب (٧/٣٢٦)، شرح المفصل (١/٢٩)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٣٣٣)، شرح الأشمونى (١/٦٠).

(٢) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٢)، خزانة الأدب (١/٢٧٠)، شرح التصريح (١/١١٧)، المقاصد النحوية (١/٣٨٨، ٤/٣٧٠)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٢٤)، شرح المفصل (١/٢٨)، لسان العرب (٣/٢٠٠، ٣٢٩، ٤/٧٥) (زيد، فدد، بقر)، مجالس ثعلب (ص٢١٢)، مغنى اللبيب (٢/٦٢٦)، تهذيب اللغة (١٤/٧٤)، مجمل اللغة (٤/٥٥)، مقاييس اللغة (٤/٤٣٨).

إلا إصْمِت اسمًا للفلاة الخالية، فإن من العلماء من زعم أنه منقول عن الأمر بالصمت، وذلك عندى غير صحيح لوجهين:

أحدهما: أن الأمر بالصمت إما أن يكون من: أصْمَت، وإما أن يكون من: صَمَت، فالذى من أصْمت مفتوح الهمزة، والذى من صمت مضمومها ومضموم الميم، وإصمت بخلاف ذلك والمنقول لا يغيَّر.

والثانى: أنه قد قيل: إصمتة، بهاء التأنيث، ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التأنيث.

وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر، ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية، تعين كونه مرتجلا.

وزاد بعضهم فى المنقول منقولاً من صوت، وعَنَى بذلك: بَبَّة، والصحيح أن بَبَّة منقول من قولهم للصبى السمين بَبَّةٌ، وقد تَبَبَّبَ فهو: بَبٌّ وبَبة إذا سمن.

وما سوى المنقول مرتجل، فإن سُلِك به سبيل نظيره من النكرات فهو مقيس، وإن عدِل به عن سبيل نظيره فهو شاذ بأحد الأوجه التى ذكرت، والشذوذ بفك ما يُدغم كمَحْبب، فإنه من مفعل من الحب، فالقياس يقتضى أن يكون مَحَبّا بالإدغام؛ لأن ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج واحد.

والشذوذ بفتح ما يكسر كموهَب، فإنه مفعل من وهب، فالقياس يقتضى أن يكون موهِبًا بالكسر؛ لأن ذلك حكم كل مفعل مما فاؤه واو ولامه صحيحة.

والشذوذ بكسر ما يفتح كمَعْدِى كرب، فإن القياس يقتضى أن يكون مَعْدَى؛ لأن نظيره من النكرات المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرمَى ومَسْعَى ومَوْلى ومَأوَى ومثْوَى.

ومن الشذوذ بكسر ما حقه الفتح ما حكاه قطرب أن صَيْقِل بكسر القاف اسم امرأة من نساء العرب، فالقياس يقتضى أن يكون بفتح القاف؛ لأن نظيره من النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهَيْثَم وضَيْغم وصَيْرَف.

والشذوذ بتصحيح ما يعل كمَدْيَن ومَكْوَزَة، فإن القياس يقتضى إعلالهما بقلب الياء والواو ألفا كما فُعِل بنظائرهما، كمَنَال ومَهَابة ومفازة.

والشذوذ بإعلال ما حقه التصحيح كدَارَان ومَاهَان، فإن القياس يقتضى تصحيحهما

وأن يقال فيهما: دَوَرَان ومَوَهان، كما يقال فى نظائرهما من النكرات كالجوَلان والطوَفان والدَّوَرَان.

وإذا لم يكن فى العلم إضافة ولا إسناد ولا مزج فهو مفرد.

والمراد بالمزج التركيب بتنزيل عجز المركب منزلة تاء التأنيث، فإن لم يكن عجزه ويه فهو معرب غير منصرف كحضرموت. وقد يضاف صدره إلى عجزه فيقال: هذا حَضْرُمَوْتِ، وإن كان عجزه ويه بنى على الكسر فقيل: هذا سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ، وبعض العرب يعربه ويمنعه من الصرف.

وإذا كان المركب جملة وثانى جزأيها ظاهر فمن العرب من يضيف أول الجزأين إلى الثانى فيقول: جاء برقُ نحرِه.

ص: ومن العَلم اللّقَبُ، ويتلو غالبًا اسمَ ما لقب به باتباع، أو قطعٍ مطلقا، وبإضافة أيضًا إن كانا مفْرَدين.

ش: إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا، أو قطع بنصب على إضمار أعنى، أو برفع على إضمار مبتدأ، فهذه الأوجه الثلاثة جائزة فيهما على كل حال، مُركبَين كانا كعبد الله أنف الناقة، أو مركبًا ومفردًا كعبد الله قفة، وزيد عائذ الكلب، أو مفردين كسعيد كرز، وهذا معنى قولى «باتباع أو قطع مطلقا، وبإضافة أيضًا إن كانا مفردين» فالمفردان يشاركان فى الاتباع والقطع، وينفردان بالإضافة، كسعيد كرز، ولم يذكر سيبويه فيهما إلا الإضافة؛ لأنها على خلاف الأصل، فبين استعمال العرب لها، إذ لا مستند لها إلا السماع، بخلاف الاتباع والقطع فإنهما على الأصل، وإنما كانت الإضافة على خلاف الأصل؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشىء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثانى بالاسم، ليكون تقدير قول القائل: جاء سعيد كرزٍ، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشىء إلى نفسه، والاتباع والقطع لا يحوجان إلى تأول، ولا يوقعان فى مخالفة أصل، فاستغنى سيبويه عن التنبيه عليهما.

وإنما يؤول الأول بالمسمى؛ لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه فى الحقيقة إنما هو

المسمى، وهذا أيضًا موجب لتقديم الاسم على اللقب؛ لأن اللقب فى الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة وكرز، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصل، وذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام، كقول جنوب أخت عمرو ذى الكلب[1] [من البسيط]:

أَبْلِغْ هُذَيْلا وَأَبْلِغْ مَن يُبَلِّغُها ... عنى حديثا وبعضُ القول تكذيبُ
بأنَّ ذا الكلب عمرًا خيرَهم حَسَبا ... ببطن شِرْيان يعوى حولَه الذِّيبُ

قدمت اللقب على الاسم.

ص: ويلزم ذا الغَلَبة باقيًا على حاله، ما عُرِف به قَبْلُ دائمًا إن كان مضافًا، وغالبًا إن كان ذا أداة، ومثله ما قارنت الأداةُ نقلَه أو ارتجالَه، وفى المنقول من مُجَرَّدٍ صالح لها مَلْمُوح به الأصل وجهان.

ش: ذو الغلبة من الأعلام هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تاماً، وهو على ضربين: مضاف كابن عمر وابن رألان، وذو أداة كالأعشى والنابغة، فحق ابن عمر وابن رألان أن يكون كل واحد منهما عند إطلاقه صالحًا لكل أحد من أبناء أبيه، إلا أن الاستعمال جعل عبد الله مختصًا بابن عمر، وجابرًا مختصًا بابن رألان، حتى إذا قصد غيرُهما لم يفهم إلا بقرينة، وكذا الأعشى والنابغة حقهما إذا أطلقا أن يصلحا لكل ذى عشى ونبوغ، إلا أن الاستعمال صرفهما عن الشياع وجعلهما مختصين، وإن عرض لشىء من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يغتفر فى الأعلام المُعَلَّقةِ، إما ردًّا للتنكير لحاجة تعرض، كقول الشاعر[2] [من الرجز]:

لا هَيْثَمَ الليلةَ للمطىِّ

وكقول الآخر[3] [من الرجز]:

---

(١) البيتان لجنوب أخت عمرو ذى الكلب فى تخليص الشواهد (ص١١٨)، الدرر (٢٢٥/١)، لسان العرب (٤٣١/١٤ - شرى)، معجم ما استعجم (ص٧٣٩)، المقاصد النحوية (٣٩٥/١)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٥٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٦٦)، همع الهوامع (٧١/١).

(٢) الرجز لبعض بنى دبير فى الدرر (١٩٦/١).

(٣) الرجز لأبى سفيان بن حرب فى الدرر (٢٢٧/١).

إن لنـا عُـزَّى ولا عُـزَّى لكـم

ومثله قول الشاعر[١] [من الطويل]:

إذا دَبَرانـا منـك يومـا لقِيتُـه أُؤمِّـل أن ألقـاك غَـدْوًا بأَسْعُـد

وإما اتكالا على تكميل الوضوح بنعت أو ما يقوم مقامه، كزيد القرشى، والأعشى الهمدانى.

وقد يقدر زوال اختصاصه فيجرد ويضاف ليصير مختصًا، كقولهم: أعشى تغلب، وأعشى قيس، ونابغة بنى ذبيان، ونابغة بنى جعدة، ومثله قول الشاعر[٢] [من الوافر]:

ألاَ أَبْلِـغْ بنـى خلَـفٍ رسُـولا أحقًـا أنَّ أخطلكـم هجانـى

وكقول الآخر[٣] [من الطويل]:

فلـو بلغـت عَـوَّا السِّمَـاكِ قبيلةٌ لـزادت عليهـا نهشـل وتَعَلَّـت

ولذلك يقدر زوال اختصاص المضاف إليه ابن فيتغير حال المضاف كقولك: مَن ابن عمر كابن الفاروق، أو ابن خليفة الصديق، وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى «باقيًا على حاله» فإن هذه العوارض وما أشبهها غيرت العلم ذا الغلبة عن حاله فى المعنى، فجاز أن يتغير حاله لفظًا.

وأشرت أيضًا إلى تغيير الحال بقصد النداء فيعرى عن الأداة، كقول النبى ﷺ «إلا طارقا يطرق بخير يا رحمان» وكقول الشاعر[٤] [من الرجز]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٧٦)، الدرر (٢٢٨/١)، المقاصد النحوية (٥٠٨/١)، همع الهوامع (٧٢/١).

(٢) البيت للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص١٦٤)، تخليص الشواهد (ص١٧٦)، خزانة الأدب (٢٧٣/١٠، ٢٧٧)، الدرر (٢٢٧/١)، الكتاب (١٣٧/٣)، المقاصد النحوية (٥٠٤/١)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٣٥٣)، شرح الأشمونى (٨٦/١)، همع الهوامع (٧٢/١).

(٣) البيت للحطيئة فى ديوانه (ص١٩٨)، وللفرزدق فى لسان العرب (١١٠/١٥) (عوى)، وليس فى ديوانه، وجاء فى لسان العرب أن ابن برى نسبه للحطيئة.

(٤) الرجز لجرير بن عبد الله البجلى فى شرح أبيات سيبويه (١٢١/٢)، الكتاب (٦٧/٣)، لسان العرب (٤٦/١١ - بجل)، وله أو لعمرو بن خثارم العجلى فى خزانة الأدب (٢٠/٨، ٢٣،=

يـا أَقْـرَعُ بـنَ حابِسٍ يـا أَقْـرَعُ إنّـكَ إنْ يُصْـرَع أخـوك تُصْـرَعُ

والمراد بقولى «دائمًا» أن إضافة المضاف من هذا القبيل دائمة غير زائلة من لم تتغير حاله.

وأما المعرف بالأداة فقد يجرد منها، وإن لم تتغير حاله، وذلك قليل، ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: هذا يوم اثنين مباركًا فيه. وحكى ابن الأعرابى أن من العرب من يقول: هذا عيوقٌ طالعًا، والعيوق من الأعلام التى علميتها بالغلبة، وزعم ابن الأعرابى أن ذلك جائز فى سائر النجوم، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

تَنَظّرتُ نَصْرا والسِّماكَيْنِ أيْهما علىّ من الغيث استهلت مواطره

ويشارك ذا الغلبة المصاحبُ للأداة فيما نسب إليه ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كالسموأل واليسع، فلا يجد هذان النواعان إلا لنداء أو غيره من العوارض التى يجرد لها «الأعشى» ونحوه من الأعلام الغالبة، بل هذان النواعان أحق بعدم التجرد؛ لأن الأداة فيهما مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلاف الأداة فى الأعشى فإنها مزيدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنتا عنها، إلا أن الغلبة مسبوقة بوجودها وحاصلة بمصاحبتهم، فلم تنتزع ما دام التعريف مقصودًا، كما لا تنتزع المقارنة للنقل والارتجال.

ومن الأعلام التى قارن وضعَها وجودُ الألف واللام الله تعالى المنفرد به، وليس أصله الإله كما زعم الأكثرون، بل هو علم دال على الإله الحق دلالة جامعة لمعنى الأسماء الحسنى كلها ما علم منها، وما لم يعلم، ولذلك يقال: كل اسم سوى الله من الأسماء الكريمة هو من أسماء الله، ولا ينعكس، ولو لم يُرَدّ على من زعم أن أصل الله الإله إلا بكونه مدعيًا ما لا دليل عليه لكان ذلك كافيًا؛ لأن الله والإله مختلفان فى اللفظ

=٢٨)، شرح شواهد المغنى (٨٩٧/٢)، المقاصد النحوية (٤٣٠/٤)، ولعمرو بن خثارم فى الدرر (٢٢٧/١)، ديوان الأدب (٤٣٥/١)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٠٢)، الإنصاف (٦٢٣/٢)، رصف المبانى (ص١٠٤)، شرح الأشمونى (٥٨٦/٣)، شرح التصريح (٢٤٩/٢)، شرح ابن عقيل (ص٥٨٧)، شرح عمدة الحافظ (٣٥٤)، شرح المفصل (١٥٨/٨)، مغنى اللبيب (٥٥٣/٢)، المقتضب (٧٢/١)، همع الهوامع (٧٢/١).

والمعنى: أما فى اللفظ فلأن أحدهما فى الظاهر الذى لا عدول عنه دون دليل مُعْتَلُّ العين، والثانى مهموز الفاء صحيح العين واللام، فهما من مادتين، وَرَدُّهما إلى أصل واحد تحكم وزيغ عن سبيل التصريف، وأما اختلافهما فى المعنى فلأن الله خاص بربنا تبارك وتعالى فى الجاهلية والإسلام، والإله ليس كذلك، ولهذا يستحضر بذكر الله مدلولات جميع الأسماء، ولا يستحضر بالإله إلا ما يستحضر بالمعبود، وهذا بيّن من قول بعض الأنصار رضى الله عنهم [من الرجز]:

باسم الإله وبه نَدِينَا ولو عبدنا غيرَه شقِينا

ثم مراد من زعم أن أصل الله الإله لا يخلو من أحد أمرين:

أحدهما: أن تكون الهمزة حذفت ابتداء ثم أدغمت اللام فى اللام.

والثانى: أن تكون الهمزة نقلت حركتها إلى اللام الأولى، وحذفت هى على مقتضى النقل القياسى.

فالأوّل باطل لأن حاصله ادّعاء حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ، فذكر الفاء تنبيه على أن حذفها أشد استبعادًا من حذف العين واللام؛ لأن الأواخر وما اتصل بها أحق بالتغيير من الأوائل. وقولى «بلا سبب» تنبيه على أن الفاء قد تحذف بسبب، كحذف واو عدة، فإنه مصدر يعد، فحمل المصدر على الفعل فى الحذف طلبًا للتشاكل، وقولى «ولا مشابهة ذى سبب» تنبيه على رِقَة بمعنى وَرِق، فحذفت فاؤه لا لسبب كما فى عدة، بل لشبهه بعدة وزنًا واعتلالاً، ولولا أن رِقَة بمعنى وَرِق لتعين إلحاقه بالثنائى المحذوف اللام كشفة ولثة، وهذا مع تحقق محذوف ككون الاسم ثنائيا لفظًا كحرٍ، أو ثلاثيًا مقطوعًا بزيادة بعضه كلثة، وما نحن بسبيله ليس ثنائيًا لفظًا، ولا ثلاثيًا مقطوعًا بزيادة بعضه ولا مظنونًا، فكان حذف فائه أشد استبعادا.

فإن قيل: قد حذفت الفاء بلا سبب فى الناس، فإن أصله أناس، فلنحكم بذلك فيما نحن بسبيله.

قلنا: لو صحَّ كون الناس مُفَرَّعا على أناس لم يجز أن يحمل عليه غيره؛ لأن الحمل

عليه زيادة فى الشذوذ، وتكثُّرٌ فى مخالفة الأصل دون سبب يلجىء إلى ذلك، فكيف والصحيح أنّ ناسًا وأناسًا لفظان بمعنى واحد من مادتين مختلفتين، إحداهما أنس، والأخرى نوس، كما أن ألوقة ولُوقة من مادتين مختلفتين، وهما اسمان لتمر معجون بزبد أو سمن، وكما أن أوقية ووقية بمعنى واحد وأحدهما من أوق، والآخر من وقى، وأمثال ذلك كثيرة.

وأما ادّعاء نقل حركة همزة الإله إلى اللام فأحق بالبطلان؛ لأنه يستلزم مخالفة الأصل من وجوه:

أحدها: نقل حركة همزة فى كلمتين على سبيل اللزوم، ولا نظير لذلك.

الثانى: نقل حركة همزة إلى مثل ما بعدها، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين، وهو أثقل من تحقيق الهمزة بعد ساكن؛ لأن اجتنابه فى اللام آكد، إذ هو ملتزم فى: أوعَدَ وبابه، بخلاف النقل فإنه لم يلتزم إلا فى أفعال الرؤية، مع أن من العرب من لا يلتزمه وهم تيم اللات، قال[1] [من الوافر]:

أُرِى عَيْنَىَّ ما لم تَرْأَياه ... كلانا عَالِمٌ بالتُّرَّهات

الثالث من الوجوه: مخالفة الأصل من تسكين المنقول إليه الحركة، وذلك يوجب كون النقل عملاً كلا عمل؛ لأن المنقول إليه كان ساكنًا ثم حرك بحركة الهمزة إبقاء عليها وصونًا لها من محض الحذف، وإذا سكن فات ذلك، وعاد الحرف إلى ما كان عليه قبل النقل، فكأن النقل لم يكن، ومع هذا ففاعل هذا التسكين بعد النقل بمنزلة من نقل فى يئس فقال ييس، ثم سكن فقال: يَيْس، فلا يخفى ما فى هذا من القبح مع كونه فى كلمة واحدة، والمدعَى فى الله من كلمتين، فهو أمكن فى الاستقباح، وأحق بالإصلاح.

---

(١) البيت لسراقة البارقى فى الأشباه والنظائر (١٦/٢)، الأغانى (١٣/٩)، أمالى الزجاجى (ص٨٧)، سر صناعة الإعراب (ص٧٧، ٨٢٦)، شرح شواهد الشافية (ص٣٢٢)، شرح شواهد المغنى (ص٦٧٧)، لسان العرب (٢٩٢/١٤ رأى)، المحتسب (١٢٨/١)، مغنى اللبيب (ص٢٧٧)، الممتع فى التصريف (ص٦٢١)، نوادر أبى زيد (ص١٨٥)، ولابن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه (ص١٧٨)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٢٣٥)، الخصائص (١٥٣/٣)، شرح شافية ابن الحاجب (ص٤١).

الرابع: إدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة، وذلك بمعزل عن القياس؛ لأن الهمزة المنقولة الحركة فى تقدير الثبوت فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين فى الآخر، وقد اعتبر أبو عمرو بن العلاء فى الإدغام الكبير الفصل بمحذوف واجب الحذف نحو: ﴿**ومن يبتغ غير الإسلام**﴾ [آل عمران: ٨٥]، فلم يدغم الغين فى الغين فلأن يعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف أحق وأولى. ولأجل الاعتداد بالمحذوف تحقيقًا جاز أن يقال فى مثل: اغْدَوْدن من وأل ووَل، بتصدير واوين، وأصله: اوأوأل. ثم نقلت حركتا الهمزتين إلى الواوين واعتبر بتصديرهما دون قلب أولاهما همزة لانفصالهما بالهمزة تقديرًا. ومثل هذا المدعى فى الله قد ندر فى لكن أنا إذا قيل فيه: لكنا، إلا أن هذا ليس ملتزمًا.

ثم إن الذى زعم أن أصل الله الإله يقول: إن الألف واللام عوض من الهمزة، ولو كان كذلك لم يجمع بينهما فى الحذف فى قولهم: لاهِ أبوك، يريدون لله أبوك، إذ لا يحذف عوض ومعوض منه فى حال واحدة، وقالوا أيضًا: لَهْى أبوك، يريدون: لله أبوك، فحذفوا لام الجر والألف واللام، وقدموا الهاء وسكنوها، فصارت الألف ياء، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلما وليت ساكنا عادت إلى أصلها، وفتحتها فتحة بناء، وسبب البناء تضمن معنى حرف التعريف، هذا قول أبى على، وهو عندى قول ضعيف؛ لأن الألف واللام فى الله زائدة مع التسمية، مستغنى عن معناها بالعلميّة، فإذا حذفت لم يبق لها معنى يتضمن.

والذى أراه أن لَهْى مبنى لتضمن معنى حرف التعجب، وإن لم يكن للتعجب حرف موضوع، كما قال الجمهور فى اسم الإشارة إنه مبنى لتضمن معنى حرف الإشارة، ومرادهم بذلك أن الإشارة معنى من المعانى النسبية الحقيقة بأن يوضع لها حروف، فاستغنى باسم الإشارة عن وضع حرف الإشارة، فلذلك قيل فى حد اسم الإشارة: إنه الاسم الموضوع لمسمى وإشارة إليه، فكما بنى اسم الإشارة لتضمن معنى الإشارة بنى لَهْى لتضمن معنى التعجب، إذ لا يقع لَهْى فى غير تعجب، كما لا يقع اسم الإشارة فى غير إشارة، وهذا مع بنائه فى موضع الجرح والتعديل باللام المحذوفة، واللام والمجرور بها فى موضع رفع بمقتضى الخبرية، وأبوك مرفوع بالابتداء.

وإذا كان العلم منقولا من صفة أو مصدر أو اسم عين، وكان عند التسمية به مجردًا من أداة التعريف جاز فى استعماله علمًا أن يلمح به الأصل فتدخل عليه الأداة، ولا يلمح فيستدام تجريده، وأكثر دخولها على المنقول من صفة كحسن وعباس وحارث، ويلى ذلك دخولها على منقول من مصدر كفضل وقيس، ويليه دخولها على منقول من اسم عين كليث وخِرْنق، وإلى هذا التفصيل أشرت بقولى: «وفى المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الأصل وجهان» واحترزت بصالح لها من المنقول من فعل نحو: يزيد ويشكر فإنه لا تدخل عليه الأداة إلا لضرورة أو عروض تنكير.

ص: وقد يُنكَّر العلم تحقيقًا أو تقديرًا فيُجْرَى مُجْرَى نكرة، ويُسْلَب التعيين بالتثنية والجمع، فيُجْبر بحرف التعريف إلا فى نحو: جُمَادَيَيْنِ، وعَمَايتين، وعَرَفات.

ش: كقولك: رأيت زيْدًا من الزيدين، وما مِنْ زيد كزيد بن ثابت، وقضيةٌ ولا أبا حسن لها، وكقول نَوْف البِكالِىّ: ليس موسى بنى إسرائيل، وإنما موسى آخر.

وتنكيره تقديرًا مثل قول أبى سفيان: لا قريش بعد اليوم، وكقول بعض العرب: لا بصرة لكم، وكقول الشاعر(١) [من السريع]:

أزْمان سَلْمَى لا يَرَى مثلها الـ ... ـزَاؤونَ فى شام ولا فى عِـرَاقْ

وكقول الآخر(٢) [من الطويل]:

إذا دَبَرَانًا منك يومًا لَقِيتَه ... أُؤَمِّل أن ألقاك غَدْوا بأسْعُد

وإذا ثنى العلم أو جمع نكر كقول الشاعر(٣) [من الطويل]:

رأيت سُعُودا من شُعوبٍ كثيرةٍ ... فَلَمْ أرَ سَعْدًا مِثلَ سَعْدِ بن مالك

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٢٤٨/١٠، ٣١٦/١٢) (عرق، شأم)، تاج العروس (شأم، زمن).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٥٧)، شرح أبيات سيبويه (٣٣٤/٢)، لسان العرب (٢١٧/٣ - سعد)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٣٤٣، ٦٤٤)، الكتاب (٣٩٦/٣)، المقتضب (٢٢٢/٢).

فإن قصد تعريفه بعد تثنيته أو جمعه عرف بالأداة كقول الشاعر[١] [من الطويل]:

وقَبْلى مَاتَ الخَالِدَانِ كِلاَهُمَا عَميدُ بنى جَحْوَانَ وابن المُضَلَّل

وكقول الآخر[٢] [من الوافر]:

أخالِدَ قد عَلِقْتُكِ بعد هِنْدٍ فشَيَّبنى الخَوَالِدُ والهُنُود

فإن اشترك فى العلم ما لا يفترق لم يحتج إلى الأداة فى تثنية ولا جمع كجُمادَين فى الشهرين المعروفين، وعَمايتين فى جبلين، وعرفات لمواقف الحج، واحدها عرفة، كقول الشاعر فى جمادين[٣] [من الكامل]:

حتّى إذَا رَجَبٌ تَوَلَّى وانْقَضَى وجُمَادَيَان وَجَاءَ شَهْرٌ مُقْبِلُ

وقال آخر فى عمايتين[٤] [من الكامل]:

لو أنّ عُصْمَ عَمايَتَيَن ويَذْبُلٍ سَمِعَا حديثَكَ أنْزَلا الأوْعَالاَ

ثم إن العلم المسمى به ما لا يفترق إن لازم لفظه التثنية كالفرقدين، أو الجمع كعرفات وأذرعات، فله من مصاحبة الألف واللام وعدمها ما لعلم مسمى به مفرد على حسب ما سبق، فللفرقدين ما للدبران، وكذا السرّطان غالبًا، وقُرَيْشيات وأذرعات بمنزلة المسمى به مجردًا مع الإفراد لفظًا ومعنى.

---

(١) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه (ص٥٧)، شرح المفصل (٤٦/١)، لسان العرب (١٦٥/٣، ٣٩٦/١١، ١٣٣/١٤) (خلد، ضلل، جحا)، نوادر أبى زيد (ص١٦٠)، تاج العروس (ضلل، جحا)، وبلا نسبة فى الاشتقاق (ص٢٤٤)، إصلاح المنطق (ص٤٠٣)، أمالى ابن الحاجب (ص٣٢٨)، جمهرة اللغة (ص٤٤٢، ٦٥٧، ١٠٣٧).

(٢) البيت لجرير فى ديوانه (ص٣١٨)، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٩٣)، الكتاب (٣٩٨/٣)، لسان العرب (٤٣٨/٣ - هند)، وبلا نسبة فى المقتضب (٢٢٣/٢)، المنصف (٣١٤/٢).

(٣) البيت لأبى العيال الهذلى فى الدرر (١٢٥/١)، شرح أشعار الهذليين (٤٣٤/١)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص١٧١)، المقاصد النحوية (١٢٨/٤)، همع الهوامع (٤٢/١).

(٤) البيت لجرير فى ديوانه (ص٥٠)، الدرر (١٢٥/١)، معجم ما استعجم (ص٩٦٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦٥/٥)، أمالى ابن الحاجب (٦٦٠/٢)، تذكرة النحاة (ص١٥٣)، سر صناعة الإعراب (٤٦٢/١)، شرح المفصل (٤٦/١)، المنصف (٢٤٢/١، ٤١/٣)، همع الهوامع (٤٢/١).

ص: ومُسَمَّياتُ الأعلام أولو العلم، وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات، وأنواعُ معانٍ، وأعيانٌ لا تؤلف غالبًا، ومن النَّوْعِيِّ ما لا يلزم التَّعريف.

ش: أولو العلم يعم الملائكة عليهم السلام، وأشخاص الإنس والجن، والقبائل، ويعمُّ ما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات: السُّورَ، والكتبَ، والكواكب، والأمكنة، والخيلَ والبغالَ والحميرَ، والإبلَ، والبقرَ، والغنمَ، والكلابَ، والسلاحَ، والملابسَ، فهذه وما أشبهها تدعو الحاجة إلى تعيين مسمياتها، فاستحقت أن توضع لأفرادها أسماءٌ تتميز بها.

وأما ما لا يحتاج إلى تعيين فرد من أفراده كالمعانى والوحوش فلا يصلح أن يوضع له علم خاص، بل إن وضع لشيء منه علم للنوع بأسره، وليس بعض أشخاصه أولى به من بعض، فمثال ما وضع منه للنوع المعنوى: برَّةُ للمبرة، وفجارِ للفجْرة، وخَيّاب بن هَيّاب للخسران، ووَادِى تخيّب للباطل.

ومثال ما وضع للنوع العَيْنى: أبو الحارث وأسامة للأسد؛ وأبو جَعْدة وذؤالة للذئب، قال سيبويه: إذا قلت: هذا أبو الحارث، فإنما تريد هذا الأسد، أى هذا الذى سمعت باسمه أو عرفت أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كمعرفة زيد، ولكنه أراد هذا الذى كل واحد من أمته له هذا الاسم، هذا نصه فى باب ترجمته: هذا بابٌ من المعرفة يكون الاسم الخاص فيه شائعًا فى أمته ليس واحد منها بأولى من الآخر.

فجعله خاصًا شائعًا فى حال واحدة، فخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة فى الذهن، وشياعه باعتبار أن لكل شخص من أشخاص نوعه قسطًا من تلك الحقيقة فى الخارج.

ولما كان لهذا الصنف من الأعلام خصوص من وجه، وشياع من وجه جاز فى بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات، والطريق فى ذلك كله السماع. فمما جاء بالوجهين: فَيْنَة وغُدْوة وبُكرة وعَشِيّة، فلك أن تقول: فلان يأتينا فَيْنَةَ بلا تنوين، أى يأتينا الحين دون الحين، ولك أن تقول: يأتينا فينةً بتنوين، أى حينا دون حين. فتختلف التقديرات والمراد واحد. وكذلك فلان يتعهدنا غدوة وبكرة وعشية، أى الأوقات المعبر عنها بهذه الأسماء، فلا تنون إذا قصدت بها ما يقصد بالمقرون بالألف واللام عهديتين

أو جنسيتين كما تفعل بأسامة وذؤالة، إلا أن لك فى غدوة وبكرة وعشية أن تنونها مؤولا لها بمجرد من الألف واللام، وليس لك ذلك فى أسامة وذؤالة، ولا علة لذلك إلاّ مجرد الاتِّبَاع لما صحّ من السماع.

وقد وضعوا لبعض المألوفات أعلامًا نوعية، كقولهم للأحمق أبو الدَّغْفاء، وللمجهول شخصه ونسبه هَيَّان بن بَيَّان، والضَّلاَلُ بنُ بُهْلُل، وَثُهلَل وفَهْلَل. ومن ذلك قولهم لنوع الأمَة: اقعُدى وقومِى. ولنوع العبد: قنوَّر بن قنور. ولنوع الفرس أبو المضاء.

ومن أبى الدغفاء وما بعده احترزت بقولى «لا تؤلف غالبًا» وإلى نحو فَيْنَة أشرت بقولى «ومن النوعى ما لا يلزم التعريف».

ص: ومن الأعلام الأمثلةُ الموزونُ بها. فما كان منها بتاء تأنيثٍ أو عَلَى وزن الفعلُ به أولى، أو مزيدًا آخره ألفٌ ونون، أو ألف إلحاقٍ مقصورة لم ينصرف إلاّ مُنكّرا.

وإن كان عَلَى زنة منتهى التكسير، أو ذا ألف تأنيثٍ لم ينصرف مطلقًا، فإن صلحت الألف لتأنيثٍ وإلحاقٍ جاء فى المثال اعتباران، وإن قرن بما ينزل منزلة الموزون فحكمه حكمه.

ش: الأمثلة الموزون بها كقولك: وزن عامر وطلحة وأَرْنَب وعُمَر: فاعِل وفَعْلَة وأفعل وفُعَل، فهذه وأشباهها معارف؛ لأن كل واحد منها يدل على المراد دلالة تتضمن الإشارة إلى حروفه وهَيْأته، ولذلك تقع المعرفة بعده صفة والنكرة حالا، كقولك: لا ينصرف فُعَلُ المعدول، بل ينصرف فُعَلٌ غير معدول.

والأمثلة المشار إليها بالنسبة إلى الصرف ومنعه على أربعة أقسام: قسم ينصرف مطلقًا، وقسم لا ينصرف مطلقًا، وقسم لا ينصرف فى التعريف دون التنكير، وقسم له اعتباران هو فى أحدهما كالثانى، وفى الآخر كالثالث.

فالأول: كفُعَل؛ لأنه ليس فيه مع العلمية سبب ثان.

والثانى: كفعلاء وفعلى مما فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة، وكمَفَاعِل ومفاعيل مما فيه زنة منتهى التكسير.

والثالث: كفَعْلة وأفعل وفعلان وَفعلى، مما فيه التأنيث أو وزن الفعل أو الألف والنون المزيدتان أو ألف الإلحاق المقصورة، فهذه لا تنصرف ما دامت معارف، وتنْصرف إذا وقعت موقعًا يوجب تنكيرها، كقولك: كل فَعْلة صحيح العين فجمعه فَعَلات إن كان اسمًا، وفَعْلات إن كان صفة، وكل فعلان ذى مؤنث عل فَعْلى لا ينصرف، وكل أفعل غير علم ولا صفة ينصرف.

والرابع: الذى له اعتبار أن فعلى بفتح الفاء وكسرها، فإن ألفه صالحة للتأنيث وصالحة للإلحاق، فإن حكم بتأنيثها كان ما هى فيه غير منصرف فى تعريف، ولا تنكير، وإن حكم بكونها للإلحاق كان ما هى فيه غير منصرف فى التعريف منصرفًا فى التنكير.

وإن قُرِن بالمثال ما ينزله منزلة الموزون، فحكمه حكم ما نزل منزلته، كقولك: هذا رجلٌ أفعل، فحكم أفعل هنا حكم أسود ونحوه من الصفات؛ لأن اقترانه برجل نزله منزلة الموزون، فتساويا فى الحكم وامتناع الصرف، وخالف سيبويه المازنىُّ فى هذا الأخير فقال: ينبغى أن يصرف، ورد المبرد عليه وصوب قول سيبويه.

ص: وكذا بعض الأعداد المطلقة.

ش: المراد بالأعداد المطلقة المدلول بها على مجرد العدد دون تقييد بمعدود، كقولهم: ثلاثة نصف ستة، وأربعة نصف ثمانية، فهذه الأسماء قد حكم بعلميتها، ومَنْع صرفها للتعريف والتأنيث، وهى جديرة بذلك؛ لأن كلاًّ منها يدل على حقيقة معينة دلالة مانعة من الشركة، متضمنة الإشارة إلى ما ارتسم منها، ولو عومل بهذه المعاملة كلُّ عدد مطلق لصح، ولو عومل بذلك غير المعدود من أسماء المقادير لم يجز؛ لأن الاختلاف فى حقائقها واقع، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف بوجه.

ص: وكَنَوْا بفلانٍ وفلانة عن نحو: زيد وهند، وبأبى فلانٍ وأمِّ فلانةَ عن أبى بكر وأم سلَمَة، وبالفُلانِ والفلانةِ عن نحو: لاحقٍ وَسكاب وبهَنٍ وهنَةٍ أو هَنْت عن اسم جنس غير علم، وبهَنيتُ عن جامَعْت، وبكَيْتَ أو كَيَّة وبذَيْتَ أو ذَيَّة أو كذا عن الحديث، وقد تُكْسَرُ أو تضم تاء كيتَ وذيتَ.

ش: فلانٌ وفلانة وأبو فلان وأم فلانة أسماءٌ يكْنى بها عن أعلام أولى العلم، إلا أن

فلانًا كناية عن اسم مذكر علم كزيد وعبد الله، وأبو فلان كناية عن كنية مذكر علم كأبى زيد وأبى عبد الله، وفلانة كناية عن اسم امرأة كهند وأمة الله، وأم فلان كناية عن كنية امرأة كأم خالد وأم سليم.

ودعتهم الحاجة إلى الكناية عن أعلام البهائم المألوفة، فكنوا عن مذكرها كلاحق بالفلان، وعن مؤنثها كسكابِ بالفلانة، فزادوا الألف واللام فرقًا بين الكنايتين.

وكما كُنِيَ عن علم المذكر بفلان، وعن المؤنث بفلانة، كنى عن مذكر اسم الجنس بهَنٍ، وعن مؤنثه بهَنة أو هنت إذا كان للمتكلم غرض فى السر. ولذاك كثرت الكناية به عن الفرج، وعن فعل الجماع بهَنيتُ، ويقال للمرسل بحديث قل ذيْتَ وكيْتَ. أو قل كيْتَ وذيت، بفتح التاء وكسرها وضمها، وليس مع التشديد إلا الفتح، وقد يقع مكانها كذا وكذا.

* * *

باب الموصول

ص: وهو من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائدٍ أو خَلَفه، وجملةٍ صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية.

ش: نبهت بقولى «وهو من الأسماء» على أن الحرف الموصول لم يقْصد دخوله فى الحد، بل قُصِد الاقتصَارُ على حد الموصولات الاسمية.

واحترزتِ «بالعائد» من: حيث وإذ وإذا، فإنها أسماء تفتقر إلى جملة لكنها مستغنية عن عائد.

واحترزت «بأبدا» من النكرة الموصوفة بجملة فإنها على حال وصفها بها تفتقر إليها وإلى عائد، لكن الموضع بالأصالة لمفرد، وتؤول الجملة به، ويغنى ذكره عنها، فالافتقار إلى ما تؤول به لا إليها، وإن صدق فى الظاهر أنها مُفْتقرٌ إليها، فلا يصدق على الافتقار إليها أنه كائن أبدا. بخلاف الجملة الموصول بها فإن الافتقار إليها كائن أبدا عند ذكر الموصول، وإذا وقع موقعها ظرف أو حرف جر وجب تعليقه بفعل مسند إلى ضمير الموصول، وإذا وقعت الصلة صفة موصولا بها الألف واللام يجب تأويلها بفعل، ولذلك تعمل حينئذ ماضية المعنى وحاضرته ومستقبلته، وإذا لم تقع صلة فلا تعمل إلا فى حضور أو استقبال، وإلى الصفة المشار إليها والظرف وحرف الجر أشرت بقولى «أو مؤولة».

وأشرت بقولى «أو خَلَفه» إلى أن العائد قد يغنى عنه قرينة تدل عليه، أو ظاهر يقوم مقامه كقوله[1] [من الطويل]:

وَأَنْتَ الَّذِى فى رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

---

(١) عجز بيت وصدره:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فى كُلِّ مَوْطِنٍ

وهو للمجنون فى الدرر (٢٨٦/١)، شرح شواهد المغنى (٥٥٩/٢)، المقاصد النحوية (٤٩٧/١)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٦٧/١)، شرح التصريح (١٤٠/١)، مغنى اللبيب (٢١٠/١)، همع الهوامع (٨٧/١).

أراد: وأنت الذى فى رحمته أطمعُ وقيد الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا إنشائية؛ لأن الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد، فهى أحرى بألا يتحصل بها وضوح غيرها، وأما الإنشائية فإن حصول معناها مقارن لحصول لفظها، فلا يصلح وقوعها صلة؛ لأن الصلة مُعَرِّفة، والموصولُ مُعَرَّف، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه.

والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم؛ لأن الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلته معهودة، كقوله تعالى: ﴿**وإذ تقولُ للذى أنعم الله عليه وأنعمت عليه**﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وكقول الشاعر[١] [من الطويل]:

ألا أيُّها القلبُ الذى قادَه الهوى ... أفِقْ لا أَقَرَّ اللهُ عينَك من قلب

وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته، كقوله تعالى: ﴿**كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء**﴾ [البقرة: ١٧١]، وكقول الشاعر[٢] [من الطويل]:

فَيَسْعَى إذا أَبْنِى ليهدمَ صالحى ... وليس الذى يبنى كمَنْ شأنُه الهدْم

وقد يُقْصدُ تعظيمٌ فتبْهم صلته كقول الشاعر[٣] [من الطويل]:

فإنْ أستَطعْ أغْلِبْ وَإنْ يَغْلبِ الهوى ... فمثلُ الذى لاقَيْتُ يُغْلَبُ صاحبُه

ومثله قوله عز وجل: ﴿**فغشيهم من اليم ما غشيهم**﴾ [طه: ٧٨]، وقول الشاعر [من الطويل]:

وكنتَ إذا أرْسَلْتَ طَرْفَك رائدا ... لقلبك يوما أتْعبَتْكَ المناظرُ

رأيتَ الذى لا كلُّه أنت قادرٌ ... عليه ولا عن بعضه أنت صابر

ص: ومن الحُرُوف ما أُوِّل مع ما يليه بمصدر، ولم يَحْتج إلى عائد.

---

(١) البيت بلا نسبة فى ديوان الحماسة (٢/٧٥).

(٢) البيت لمعن بن أوس فى الأمالى (٢/٩٩)، خزانة الأدب (٣/٢٥٩).

(٣) البيت لابن ميادة فى ديوانه (ص٧٣)، الأغانى (٢/٢٦٥)، أمالى القالى (١/١٦٥)، الحماسة البصرية (٢/٢٠٣)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٣٣٣)، طبقات الشعراء (ص١٠٨)، وبلا نسبة فى الدرر (١/٢٧٧)، معجم البلدان (٢/٣٢٥ - الحومان)، همع الهوامع (١/٨٥).

ش: لما كان الموصول على ضربين: أحدهما من الأسماء، والآخر من الحروف، وفرغت من حد الأول، شرعت فى حد الثانى.

فقولى «ما أوِّل بمصدر» يتناول: صه، أى سكوتًا ونحوه، فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون، وبمصدر نكرة إن نون. ويتناول أيضًا الفعل المضاف إليه نحو: حين قمت، فإن معناه: حين قيامك، ويتناول أيضًا نحو: هو، من قوله تعالى: ﴿**هو أقرب للتقوى**﴾ [المائدة: ٨]، فإنه بمعنى العدل. فاحترزت من هذه الأشياء ونحوه بقولى «مع ما يليه» فإن هذه الأشياء مؤولة بمصادر لا مع شىء يليها، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع ما يليها من صلاتها.

ولما كان «الذى» قد يوصف به مصدر ثم يحذف المصدر ويقام هو مقامه، فيصدق عليه حينئذ أنه مؤول مع ما يليه بمصدر، مع أنه ليس من الحروف الموصولة، احترزت منه بعدم الاحتياج إلى عائد، فإن «الذى» الموصوف به مصدر على ما قدر لا يستغنى عن عائد، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**وخضتم كالذى خاضوا**﴾ [التوبة: ٦٩]، أى كالخوض الذى خاضوه، فحذف الخوض وأقيم الذى مقامه، وحذف العائد إلى الذى لأنه منصوب متصل بفعل، وحذف مثله كثير.

ص: فمن الأسماء: الذى والتى للواحد والواحدة، وقد تُشَدُّ ياءاهما مكسورتين أو مضمومتين، أو تُحْذَفان ساكنًا ما قبلهما أو مكسورًا، ويخلفهما فى التثنية عَلامَتُها مُجوَّزًا شدُّ نونها وحذفها، وإنْ عُنِيَ بالذى من يَعْلَم أو شِبْهُه فجمعه الذين مطلقًا. ويُغْنى عنه الذى فى غير تخصيص كثيرًا، وفيه للضرورة قليلاً، وربما قيل: اللَّذُون رفعًا، وقد يقال: لَذِى ولَذان ولَذين ولَتى ولاتى.

ش: لما ثبت أن الموصول ضربان: أحدهما من الأسماء والآخر من الحروف، شرعت فى ذكر الأسماء، فبدأت بالذى والتى لأنهما كالأصل لغيرهما، فإن غيرهما إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحية موضعه للذى إن كان مذكرًا والتى إن كان مؤنثا، وفى الذى والتى ست لغات:

الأولى: ما بدىء به.

والثانى: حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين كقول الشاعر [من البسيط]:

لا تَعـذِلِ اللّـذِ لا يَنفَـكُّ محتسبـا حمـدا وإن كـان لا يُبقـى ولا يذَر

والثالثة: حذف الياءِ وتسكين الذال كقول الشاعر[١] [من الطويل]:

فلـمْ أرَ بيْتًـا كَـانَ أحسَـنَ بَهْجـةً مِـنَ اللّـذْ لَـهُ مـن آلِ عـزَّةَ عامِرُ

وكقول الآخر [من البسيط]:

ما اللّذْ يسوءك سُوءًا بعد بَسْط يد بالبِرّ إلا كمثـل البغـى عدوانـا

ومثله [من الطويل]:

فمـا نحـن إلا مـن أنـاس تحرّموا بأدنـى مـن اللـذ نحن فيه وأبرءوا

والرابعة: تشديد الياء مكسورة كقول الشاعر[٢] [من الوافر]:

وليـسَ المـالَ فاعلمـهُ بمـالٍ وإن أرضـاك إلا لِلّـذِيِّ
يَنـالُ بـه العـلاءَ ويمتهنْـه لأقـرَبِ أقْرَبِيهِ وللقَصِـيِّ

والخامسة: تشديد الياء مضمومة كقول الشاعر[٣] [من الخفيف]:

أَغْضِ مَـا اسْطَعْتَ فالكَرِيمُ الذيُّ يَأْلَـفُ الحِلـمَ إن جَفَـاهُ بـذِيُّ

السادسة: حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعتُ أعرابيًا يقرأ بتخفيف اللام: ﴿**صراط الذين**﴾.

ومن استعمال اللّتِ قوله[٤] [من الكامل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (٦٧١/٢)، جمهرة اللغة (ص٦٥٠، ٨٥٩)، الدرر (٢٥٧/١)، همع الهوامع (٨٢/١).

(٢) البيتان بلا نسبة فى الأزهية (ص٢٩٣)، رصف المبانى (ص٧٦)، لسان العرب (٢٥٩/١٣، ٢٤٥/١٥)، (ضمن، لذا)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص٨٣)، همع الهوامع (٨٢/١)، تاج العروس (ضمن، لذى).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٥٧/١)، همع الهوامع (٨٢/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٥٩/١)، همع الهوامع (٨٢/١).

شُغِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيَّمَتْكَ فمِثْلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ

ومن استعمال اللتْ قوله [من الخفيف]:

أرضنا اللَّتْ أَوَتْ ذوى الفقرِ والذُّ لِّ فآضُوا ذوى غِنًى واعتزازِ

ومثله[1]:

فقل لِلَّتْ تلومُك إن نفسى أراها لا تُعَوَّذ بالتَّمِيم

وقد استغنوا فى التثنية بقولهم: اللذان واللتان عن اللذَيين واللتَيين، فاعتبروا أخف اللغات وإن كانت أقل من الذى والتى، وذلك أن المفرد أخف من المثنى، وخفف جوازًا بحذف الياء، فلما قصدوا التثنية وهى أثقل من الإفراد وأحوج إلى التخفيف التزمَ فيها من حذف الياء ما كان فى الإفراد جائزًا، وجوز تشديد النون عوضًا عن المحذوف. ولما كان الحذف مستعملاً فى الإفراد بوجهٍ ما لم يكن التعويض لازمًا بل جائزًا.

ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذى والتى، وكان لحاقها لها معارضًا لشبهها بالحروف أعربا فى التثنية، كما جُعِلت إضافة أى معارضة لشبهها بالحروف فأعربت.

ولم يُعربْ أكثر العرب «الذين» وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأن الذين مخصوص بأولى العلم، والذى عام، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة، بخلاف اللَّذَين واللَّتين، فإنهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظًا ومعنى.

وعلى كل حال ففى الذى والذين شبه بالشجى والشَّجين فى اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم تجمع العرب على ترك إعراب الذين، بل إعرابه فى لغة هذيل مشهور، فيقولون: نصرت الذين آمنوا على الذين كفروا، ومن ذلك قول بعضهم[2] [من الكامل]:

وبنو نويجية الَّذون كأنهم معط مخرمة من الخزان

وإذا لم يقصد بالذى مخصص جاز أن يعبر به عن جمع حملا على مَنْ كقوله تعالى:

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٥٩/١)، خزانة الأدب (٤٩٩/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأزهية (ص٢٩٨)، مقاييس اللغة (١٥١/٢)، بحمل اللغة (١٥٤/٢).

﴿**والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون**﴾ [الزمر: ٣٣]، ولو لم يكن المراد به جمعًا لم يشَر إليه بجمع ولا عاد ضمير جمع، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿**كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس**﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فلو لم يرَد به جمعٌ لم يضرب به مثل لجمع.

فإن قُصِد بالذى مُخَصَّص فلا محيصَ عن اللَّذَيْن فى التثنية، والذِين فى الجمع، ما لم يضطر شاعر، كقوله[1] [من الكامل]:

أَبَنِى كُلَيْبٍ إنَّ عَمَّىَّ اللَّذَا قَتَلاَ الملوكَ وفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ

وكقول الآخر[2] [من الطويل]:

وإنَّ الَّذِى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم هُمُ القَوْمُ كلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِدِ

ومن قال: الذون رفعًا والذين نصبا وجرا قال فى اللاء إذا أريد به ما يراد بالذين: اللاءون رفعا، واللائين جرا ونصبا. وقال «الذين» مطلقًا قال «اللائين» مطلقًا. وقيل: اللاءون فى الرفع واللائين فى النصب والجر لغة هذيل.

ويقال أيضًا فى اللاء بمعنى اللاتى إذا جمع اللاءات معربًا ومبنيًا على الكسر، ومنه

---

(١) البيت للأخطل فى ديوانه (٣٨٧)، الأزهية (ص٢٩٦)، الاشتقاق (ص٣٣٨)، خزانة الأدب (١٨٥/٣، ٦/٦)، الدرر (١٤٥/١)، سر صناعة الإعراب (٥٣٦/٢)، شرح التصريح (١٣٢/١)، شرح المفصل (١٥٤/٣، ١٥٥)، الكتاب (١٨٦/١)، لسان العرب (٣٤٩/٢، ٢٣٣/١٤، ١٥، ٢٤٥) (فلج، حظا، لذى)، المقتضب (١٤٦/٤)، تاج العروس (لذى)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٦٢/٢)، أوضح المسالك (١٤٠/١)، خزانة الأدب (٢١٠/٨)، رصف المبانى (ص٣٤١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٧٩)، ما ينصرف وما لا ينصرف (ص٨٤)، المحتسب (١٨٥/١)، المنصف (٦٧/١).

(٢) البيت للأشهب بن رميلة فى خزانة الأدب (٧/٦، ٢٥، ٢٨)، شرح شواهد المغنى (٥١٧/٢)، الكتاب (١٨٧/١)، لسان العرب (٣٤٩/٢، ٢٤٦/١٥) (فلج، لذا)، المؤتلف والمختلف (ص٣٣)، المحتسب (١٨٥/١)، معجم ما استعجم (ص١٠٢٨)، المقاصد النحوية (٤٨٢/١)، المقتضب (١٤٦/٤)، المنصف (٦٧/١)، وللأشهب أو لحريث بن مخفض فى الدرر (١٤٨/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص٩٩)، الدرر (١٣١/٥)، رصف المبانى (ص٣٤٢)، سر صناعة الإعراب (٥٣٧/٢)، شرح المفصل (١٥٥/٣)، مغنى اللبيب (١٩٤/١، ٥٥٢/٢).

قول الشاعر [من الطويل]:

أولئكَ إخْوَانِى الذين عرفتهم وَأَخْوَاتُكَ اللاءات زُيِّنَّ بِالكَتَم

بضم التاء على الإعراب، وبكسرها على البناء.

ص: وبمعنى الذين الألى والأُلاءِ واللاَّءِ واللاَّئين مطلقًا، أو جَرًّا ونصبًا واللاؤون رفعًا. وجمع التى اللائى واللاتى واللواتى، وبلا ياءات، واللاَّ واللَّوَا، واللاءات مكسورًا أو معربًا إعراب أولات والألى. وقد ترادف التى واللاتى ذات وَذَوَات مضمومتين مطلقًا.

ش: المشهور فى الألى ورودها بمعنى الذين، وفي اللاء ورودها بمعنى اللاتى، وقد ترد الألى بمعنى اللاتى، واللائى بمعنى الذين، وقد جاءت الألى بالمعنيين فى قول الشاعر(١) [من الطويل]:

وتُفنى الأُلى يَسْتَلْئِمُون عَلَى الألى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْع كالحِدَأ القُبْل

وقال آخر فى ورود الألى بمعنى اللائى(٢) [من الطويل]:

وأمّا الأُلى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهامةٍ فَكُلُّ فَتاةٍ تَتْركُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

وقال آخر فى ورود اللاء بمعنى الذين(٣) [من الوافر]:

فما آباؤنا بأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنا اللاّءِ قَدْ مَهَدُوا الْحجُورَا

وقال ابن الزَّبير [من الطويل]:

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى تخليص الشواهد (ص١٣٩)، خزانة الأدب (٢٤٩/١١)، الدرر (٢٦١/١)، شرح أشعار الهذليين (٩٢/١)، شرح شواهد المغنى (٦٧٢/٢)، المقاصد النحوية (٤٥٥/١)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٦٨/١)، شرح ابن عقيل (ص٧٨)، همع الهوامع (٨٣/١).

(٢) البيت لعمارة بن راشد فى تاج العروس (قصم)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٣٨)، المقاصد النحوية (٤٥٣/١).

(٣) البيت لرجل من بنى سليم فى تخليص الشواهد (ص١٣٧)، الدرر (٢١٣/١)، شرح التصريح (١٣٣/١)، المقاصد النحوية (٤٢٩/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص٣٠١)، أوضح المسالك (١٤٦/١)، شرح الأشمونى (٦٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٧٩)، همع الهوامع (٨٣/١).

أَرِحنى من اللاتى إذا حلّ بينهم يُمَشُّون فى الدّارات مشى الأرامل[١]

وقال كثير[٢] [من الطويل]:

تَرُوق عيونُ اللاء لا يَطْمعونها ويروى بريّاها الضجيع المكافِح

وله [من الوافر]:

من اللاتى يعود الحلم فيهم ويعطون الجزيل بلا حساب

وقال آخر فى اللاتين[٣] [من الطويل]:

وإنّا من اللاتين إن قَدَرُوا عَفَوْا وإنْ أَتْرَبُوا جادوا وإن تَرِبُوا عَفُّوا

فقوله من اللاتين يحتمل أن يكون على لغة من يبنى، ويحتمل أن يكون على لغة من يعرب، فإن فيه لغتين كما فى الذين، واللاءون رفعًا لغة هذيل، ومنه قول بعضهم[٤] [من الوافر]:

همُ اللاءُون فكُّوا الغُلَّ عنى بمَرْوِ الشاهِجَان وهُمْ جناحى

وقيل الأُلاء بمعنى الألى، قال كثير[٥] [من الطويل]:

أَبَى الله للشُّمِّ الأُلاءَ كأنهم سُيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوما صِقَالها

والصحيح أن الذين جمع الذى مرادًا به من يعقل، وأن اللاتين جمع اللاء مرادف الذين، وأن اللاءات جمع اللاء مرادف اللاتى. وكذلك اللوائى واللواتى هما جمعان للائى واللاتى، على حد قولهم فى الهادِى وهو العنق هواد، وفى الهابى وهو الغبار هواب.

وأما اللاتى فيحتمل أن يكون اسمًا للجمع؛ لأنه ليس على بناء من أبنية الجمع،

(١) انظر شعر عبد الله بن الزبير الأسدى (ص٣٣).

(٢) انظر ديوانه (ص١٨٧).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٦٤/١)، همع الهوامع (٨٣/١).

(٤) البيت للهذلى فى الأزهية (ص٣٠٠)، وبلا نسبة فى الدرر (١٦٤/١)، لسان العرب (٤٥٤/١٥)، همع الهوامع (٨٣/١).

(٥) انظر ديوانه (ص٨٧).

ويحتمل أن يكون جمعًا؛ لأنه متضمن لحروف التى، ويغتفر كونه مخالفًا لأبنية الجموع كما اغتفر فى اللتيا كونه مخالفًا لأبنية التصغير.

وأما اللاء والألى وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فأسماء جموع؛ لأنها لا تتضمن حروف الواحد، وإثبات ياءات اللاتى واللائى واللواتى واللوائى هو الأصل، وحذفها تخفيف واجتناب للاستطالة، وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتى واللوائى فقالوا: اللا واللوا، قال الراجز[١] [من الرجز]:

جمعتُهـا مـن أَينُـق غِـزَار ... مـن اللّـوا شُرِّفْـن بالصِّـرَار

وقال الكميت[٢] [من الطويل]:

وكانت من اللأ لا يغيِّرُها ابنُها ... إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ غيَّرا

وقال آخر[٣] [من الطويل]:

فَدُومى عَلَى العَهْدِ الذى كانَ بَيْنَنَا ... أم أنْتِ مِنَ اللاَّ ما لَهُنَّ عُهُودُ

والأظهر عندى أن الأصل فى: اللّوا، اللواء. وفى: اللا، اللاء، ثم قصرا. وروى الفراء عن بعض فصحاء العرب: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذاتُ أكرمكم الله بَهْ، أراد: التى أكرمكم الله بها، فحذف الألف، وحرك الباء بحركة الهاء. وأنْشدَ فى ذوات بمعنى اللاتى[٤] [من الرجز]:

جَمَعْتُهَـا مـن أيْنُـقٍ مَـوَارِق ... ذَوَاتُ يَنْهَضْـنَ بِغَـيْرِ سائِـقِ

أراد اللاتى ينهضن، وتاء ذات وذوات مضمومة أبدًا.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٧٤/٩، ٢٤٠/١٥) (شرف، لتا)، الدرر (٢٦٥/١)، تاج العروس (٥٠٨/٢٣ - شرف)، همع الهوامع (٨٣/١).

(٢) البيت فى ديوان الكميت (٢٢١/١)، لسان العرب (٢٣٩/١٥، ٢٢٦) (لتا، لوى)، الأزهية (ص٣٠٥)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٦٥/١)، همع الهوامع (٨٣/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الأزهية (ص٣٠٥)، لسان العرب (٢٦٧/١٥ - لوى).

(٤) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٨٠)، الدرر (٢٢٧/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص٢٩٥)، أوضح المسالك (١٥٦/١)، تخليص الشواهد (ص١٤٤)، تهذيب اللغة (٤٤/١٥)، تاج العروس (ذو)، همع الهوامع (٨٣/١).

ص: وبمعنى الذى وفُرُوعِه «مَنْ» و«ما» و«ذا» غيرَ مُلغًى ولا مُشَارٍ به بعد استفهام بما أَو مَنْ، و«ذو» الطائيةُ مبنيةً غالبًا، و«أىٌّ» مضافًا إلى معرفة لفظًا أَو نية، ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمُه خلافًا للكوفيين، وقد يؤنث بالتاءُ موافِقًا للتى، وبمعنى الذى وفروعه «الألف واللام» خلافًا للمازنى ومن وافقه فى حرفيتها، وتُوصَل بصفةٍ مَحْضة، وقد تُوصَل بمضارع اختيارًا، وبمبتدأ وخبر أو ظرف اضطرارًا.

ش: فروع الذى اللذان والذين والتى واللتان واللاتى، فمن وما صالحان لمواقعها كلها كقولك لمن قال: مررت برجل وبرجال وبامرأة وبنسوةٍ: عرفت مَن مررت به ومَن مررت بهم، ومن مررت بها، ومن مررت بهن. وكقولك لمن قال: اشتريت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف، عرفت ما اشتريته، وما اشتريتهما، وما اشتريتها، وما اشتريتهن.

وكذلك «ذا» بعد استفهام بما أو من يقع أيضًا موقع الذى، وموقع كل واحد من فروعه المبنية عليها، نحو: ماذا عملت أخير أم شرٌّ؟ وماذا أنفقت أدرهمان أم ديناران؟ وماذا صليت أركعةٌ أم تسليمةٌ؟ ومن ذا خطبت أهندٌ أم دعدٌ؟.

فلو ألغيت «ذا» حقيقة بتقدير سقوطها، أو حكما بجعلها مع «ما» و«من» شيئًا واحدًا حكم للموضع بما يستحقه لفظ أى الاستفهامية لو وقعت فيه، ويظهر أثر ذلك فى الجواب والتفصيل. فالجواب كقولك: خيرًا، لمن قال لك: ماذا صنعت؟.

والتفصيل كقولك: أخيرًا أم شرًا؟ وأزيدًا أم عمرًا؟ فلو جعل «ذا» بمعنى الذى لكان الرفع أولى فى الحالين، كما قال الشاعر[1] [من الطويل]:

أَلا تسألانِ المرءَ ماذا يحاول أَنَحْبٌ فَيُقْضى أم ضلالٌ وباطلُ

وعلى هذا تحمل قراءة أبى عمرو ﴿**قل العفو**﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرفع، وقراءة غيره بالنصب محمولة على الوجه الآخر.

ولو قصد «بذا» الإشارة، لكان «ماذا» و«من ذا» مبتدأ وخبرًا واستغنى عن جواب وتفصيل.

---

(١) انظر شرح ديوان لبيد (ص٢٥٤).

وقد تكون «ماذا» فى غير الاستفهام والإشارة اسمًا واحدًا بمعنى الذى، أو بمعنى شىء كقول الشاعر[١] [من الوافر]:

دَعِى مَاذَا عَلِمْتُ سَأَتَّقِيهِ وَلَكِنْ بالْمُغَيَّبِ حَدِّثِينِى

وأنشد أبو على قول الشاعر[٢] [من الوافر]:

أَنَوْرًا سَرْعَ مَاذَا يا فَرُوقُ وحَبْلُ الْوَصْلِ مُنْبَتٌّ حَذِيقُ

وقال: فاعل سرع «ماذا» وما زائدة، ويجوز أن يكون «ماذا» اسمًا واحدًا كما هما فى قوله: دعى ماذا علمت.

أى دعى شيئًا علمت، كذا قال أبو على. وعندى أن جَعْلَ «ماذا» فى البيت الذى أوله «دعى» بمعنى الذى أولى من جعلها بمعنى شىء.

ومثل «ماذا» فى احتمال معنى شىء ومعنى الذى فى غير استفهام قول الشاعر[٣] [من الطويل]:

فللـه مـاذا هَيَّجَتْ من صبابة عَلَى هالِكٍ يَهْذِى بهند ولا يدرى

ويتعين إلغاء «ذا» أو جعلها مركبة مع ما فى قول جرير[٤] [من البسيط]:

---

(١) البيت للمثقب العبدى فى ديوانه (ص٢١٣)، خزانة الأدب (٤٨٩/٧، ٨٠/١١)، شرح شواهد المغنى (ص١٩١)، ولسحيم بن وثيل الرياحى فى المقاصد النحوية (١٩٢/١)، ولأبى حية النميرى فى ديوانه (ص١٧٧)، لسان العرب (١٢/١٤)، ولمزرد بن ضرار فى ديوانه (ص٦٨)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٤١)، الدرر (٢٧١/١)، الكتاب (٤١٨/٢)، لسان العرب (٤٦١/١٥ - ذوا)، مغنى اللبيب (ص٣٠١، ٣٠٢).

(٢) البيت لمالك بن زغبة الباهلى فى لسان العرب (٢٤٤/٥، ١٥٢/٨) (نور، سرع)، تاج العروس (ما)، ولزغبة الباهلى فى لسان العرب (٤٠/١٠ - حذق)، ولزغبة أو لجزء بن رباح الباهلى فى لسان العرب (٣٠/١٠ - بوق)، وللباهلى فى إصلاح المنطق (ص٣٥، ١٢٦)، شرح شواهد المغنى (٧١٤/٢)، وبلا نسبة فى مجالس ثعلب (ص٢٠٧)، المحتسب (١٨٢/١)، مغنى اللبيب (٣٠٢/١).

(٣) البيت لجرير فى شرح ديوانه (ص٢٧٧).

(٤) البيت لجرير فى ديوانه (ص١٦٧)، الجنى الدانى (ص٢٤٠)، الدرر (٢٧٠/١)، شرح شواهد=

يـا خُزْرَ تَغْلبَ ماذا بالُ نِسْوَتكـم لا يَسْتَفِقْـن إلـى الدَّيْرَيْـنِ تحنانـا

ويترجح ذلك إذا كان بعدها الذى كقول ابن الدُّمينة[1] [من الطويل]:

فماذا الذى يَشْفى من الحب بعدما تشربـه بطـنُ الفـؤادِ وظاهـره

وقد تجعل «ذا» فى هذا البيت بمعنى الذى، والذى بعدها توكيدًا أو خبر مبتدأ مضمر، كقول معاوية رضى الله عنه [من البسيط]:

إنَّ الذيـن الألى أدخلتهـم نَفـرٌ لـولا بـوادر إرعـاد وإبـراق

ويتعين أيضًا التركيب والإلغاء فى قول الشاعر[2] [من الطويل]:

وَأَبْلِـغْ أَبَـا سَعْـدٍ إِذَا مَـا لقيتَـهُ نَذيـرًا وَمَـاذَا يَنْفَعـنَّ نَذِيـرُ

لأنها لو جعلت «ذا» بمعنى الذى لم يؤكد الفعل بعدها بالنون لأنه موجب، وإذا لم يجعل بمعنى الذى كان الاستفهام مستوليًا على الفعل بعدها فيسوغ توكيده بالنون.

ومثال «ذا» الموصولة بعد مَن الاستفهامية قول الأعشى ميمون[3] [من الكامل]:

وغريبـة تأتـى الملـوك كريمـة قـد قُلْتُهـا لِيُقَـالَ مَـنْ ذا قالهـا

والاحتجاج بهذا البيت أولى من الاحتجاج بقول ابن أبى كاهل [من الطويل]:

وَيحسـب أنَّ النائبـاتِ تركنـه ومـن ذا الـذى عَرينـه فهـو وازرُ

لاستصعاب دخول موصول على موصول، إلاَّ أن يجعل الثانى توكيدًا لفظيًا، أو خبر مبتدأ كما تقدم من قول ابن الدمينة [من الطويل]:

فمـاذا الـذى يشفـى مـن الحـب

=المغنى (٧٨١/٢)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (ص٣٠١)، همع الهوامع (٨٤/١).

(١) انظر ديوانه (ص١٨٤).

(٢) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٤٠).

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٧٧)، خزانة الأدب (٢٥٩/٤)، الدرر (٢٦٩/١)، لسان العرب (١٤١/١٢ - حكم)، تاج العروس (حكم)، كتاب العين (٦٧/٣)، وبلا نسبة فى شرح شذور الذهب (ص١٨٩)، شرح قطر الندى (ص١٠٤)، همع الهوامع (٨٤/١).

ومثل قول الأعشى قول أمية بن أبى عائذ الهذلى[١] [من المتقارب]:

ألا إنّ قلبـــى لـــدَى الظاعِنـــــين حزيـــنٌ فَمَـــنْ ذا يُعَـــزِّى الحزِينَـــا

وبمعنى الذى وفروعه «ذو» فى لغة طيىء، قال حاتم[٢] [من الوافر]:

ومـــن حَسَدٍ يَجُـــورُ عَلَـــىّ قـــوم وأىُّ الدهـــر ذُو لـــم يحســـدونى

أراد، أى الدهر الذى لم يحسدونى فيه. ويتميز بعضها من بعض بالعائد أو بما هى لـه كقول الشاعر[٣] [من الوافر]:

فـــإن المـــاءَ مـــاءُ أبـــى وجَدِّى وبِئـرى ذو حَفَـرتُ وذو طويـتُ

أى التى حفرت والتى طويت.

وبناؤها هو المشهور؛ وبعضهم يعربها بـالحروف كمـا يعـرب «ذو» بمعنـى صـاحب. ويروى بالوجهين قول الشاعر[٤] [من الطويل]:

وإمـا كـــرامٌ مُوسِـــرُونَ أَتيتهُـــمْ فَحَسْبِىَ مِنْ ذى عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

---

(١) البيت لأمية بن أبى عائذ الهذلى فى ديوانه (ص٦٣)، خزانة الأدب (٤٣٦/٢)، شرح التصريح (١٣٩/١)، المقاصد النحوية (٤٤١/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٦١/١).

(٢) البيت لحاتم الطائى فى ديوانه (ص٢٧٦)، تخليص الشواهد (ص١٦٤)، شرح التصريح (١٤٧/١)، المقاصد النحوية (٤٥١/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٧٥/١)، شرح الأشمونى (٨١/١).

(٣) البيت لسنان بن الفحل فى الإنصاف (ص٣٨٤)، خزانة الأدب (٣٤/٦، ٣٥)، الدرر (٢٦٧/١)، شرح التصريح (١٣٧/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٥٩١)، المقاصد النحوية (٤٣٦/١)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص٢٩٥)، أوضح المسالك (١٥٤/١)، تخليص الشواهد (ص١٤٣)، شرح قطر الندى (ص١٠٢)، شرح الأشمونى (٧٢/١)، شرح المفصل (١٤٧/٣، ٤٥/٨)، لسان العرب (٤٦٠/١٥ - ذوا)، همع الهوامع (٨٤/١).

(٤) البيت لمنظور بن سحيم فى الدرر (٢٦٨/١)، شرح التصريح (٦٣/١، ١٣٧)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١١٥٨)، شرح شواهد المغنى (٨٣٠/٢)، شرح المفصل (١٤٨/٣)، المقرب (٥٩/١)، المقاصد النحوية (١٢٧/١)، وللطائى فى مغنى اللبيب (٤١٠/٢)، شرح الأشمونى (٧٢/١)، شرح ابن عقيل (ص٣٠، ٨٢)، شرح عمدة الحافظ (ص١٢٢)، همع الهوامع (٨٤/١).

ومنهم من يقول: رأيت ذاتُ فعلت، وذواتُ فعلن، بمعنى التى فَعلت واللاتى فعلن. وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها. وأظن حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التى واللاتى. فأضربت عنه لذلك.

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه «أىّ» مضافة إلى معرفة لفظًا كقولك: اقصد أيَّهم هو أكرم. أو نية كقولك: سل منهم أيا تلقاه. ولا يلتزم استقبال عامله ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره. وقال الكوفيون بلزوم ذلك، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد على وفق ما قالوه، كقوله تعالى: ﴿**ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد**﴾ [مريم: ٦٩]، وكقول الشاعر [من البسيط]:

فادْنُو إلى حقكم يأخذْه أيكمُ ... شئتم وإلا فإياكم وإيانا

وتقول فى «أى» قاصدًا بها معنى التى: عليك من النساء بأيِّهن تُرْضيك، وبأيتهن ترضيك، قال الشاعر [من البسيط]:

أمَّا النِّسَاء فأهوى أيهن أرى ... للحب أهلا فلا أَنْفَك مَشغُوفا

وقال آخر[1] [من المتقارب]:

إذا اشتبه الرُّشدُ فى الحادثا ... ت فارْضَ بأيَّتها قد قُدِرْ

ومن المستعمل بمعنى الذى وفروعه «الألف واللام» فى نحو: رأيت الحسن وجهُه، والحسن وجهُها، والكريمَ أبوهما، والكريم أبوهم، والكريم أبوهن.

وزعم المازنى أن الألف واللام للتعريف، وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة. وهذا ضعيف لوجهين:

أحدهما: أن ذلك لو جاء مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرًا وتقديره معرفًا، بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأن حذف المنكر أكثر من حذف المعرف.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٧٢/١)، سر صناعة الإعراب (٧٥/١)، همع الهوامع (٨٤/١).

الثاني: أن الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحًا فى صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله، وإن كان ماضى المعنى، فعلم بذلك أن الألف واللام غير المعرفة، وأنها موصولة بالصفة؛ لأن الصفة بذلك يجب تأولها بفعل ليكون فى حكم الجملة المصرح بجزأيها، ولأجل هذا التأويل وجب العمل مطلقًا، وحسُن أن يعطف على اسم الفاعل الموصول به فعل صريح، كقوله تعالى: ﴿**فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا**﴾ [العاديات: ٣، ٤]، و﴿**إن المصدقين والمصدِّقات وأقرضوا الله قرضا حسنا**﴾ [الحديد: ١٨].

وعَنيْت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين.

ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر[١] [من البسيط]:

ما أنتَ بالحَكَم التُرضَى حكومَتُه ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجَدَل

وكقول الآخر[٢] [من الطويل]:

---

(١) البيت للفرزدق فى الإنصاف (٥٢١/٢)، جواهر الأدب (ص٣١٩)، خزانة الأدب (٣٢/١)، الدرر (٢٧٤/١)، شرح التصريح (٣٨/١، ١٤٢)، شرح شذور الذهب (ص٢١)، لسان العرب (٩/٦، ٥٦٥/١٢) (أمس، لوم)، المقاصد النحوية (١١١/١)، تاج العروس (لوم)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٠/١)، تخليص الشواهد (ص١٥٤)، الجنى الدانى (ص٢٠٢)، رصف المبانى (ص٧٥، ١٤٨)، شرح الأشمونى (٧١/١)، شرح ابن عقيل (ص٨٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٩٩)، المقرب (٦٠/١)، تهذيب اللغة (١٩/٣، ٤٦٢/١٥)، همع الهوامع (٨٥/١).

(٢) البيت لذى الخرق الطهوى فى تخليص الشواهد (ص١٥٤)، خزانة الأدب (٣١/١، ٤٨٢/٥)، الدرر (٢٧٥/١)، شرح شواهد المغنى (١٦٢/١)، لسان العرب (٤١/٨ - جدع)، المقاصد النحوية (٤٦٧/١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٥١/١)، تذكرة النحاة (ص٣٧)، جواهر الأدب (ص٣٢٠)، رصف المبانى (ص٧٦)، سر صناعة الإعراب (٣٦٨/١)، شرح المفصل (١٤٤/٣)، كتاب اللامات (ص٥٣)، لسان العرب (٣٨٦/١٢ - عجم)، مغنى اللبيب (٤٩/١)، نوادر أبى زيد (ص٦٧)، همع الهوامع (٨٥/١).

يقـولُ الخَنَـا وَأَبْغَضُ العُجْم ناطقا إلـى ربِّنـا صـوتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

وكذا قول الآخر[١] [من البسيط]:

مـا كالـيرُوحُ ويَغْـدُو لاهِيًـا مرحا مُشَمِّـرًا يستديـمُ الحزمَ ذُو رَشَد

ومثله[٢] [من الطويل]:

وليس اليُرَى للخِلِّ مثل الذى يرى لـه الخِـلُّ أهـلا أن يُعَـدَّ خليـلا

واستدل ابن بَرهَان على موصولية الألـف واللام بدخولهـا على الفعـل. واستدلاله قوى؛ لأن حرف التعريف فى اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس فى اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم، لا يدخل حرف التعريف علـى فعـل، فوجـب اعتقاد الألف واللام فى: الترضى، واليجدع، واليرى، واليروح أسـماء بمعنـى الـذى، لا حرف تعريف.

وعندى أن مثل هـذا غـير مخصـوص بـالضرورة، لتمكـن قـائل الأول أن يقـول [مـن البسيط]:

ما أنت بالحكم المرضـى حكومتـه

ولتمكن قائل الثانى من أن يقول [من الطويل]:

إلى ربنـا صـوت الحمـارِ يُجدعُ

ولتمكن الثالث من أن يقول:

مـــــا مَـــــنْ يـــــروح

ولتمكن الرابع من أن يقول:

ومـــــا مـــــن يـــــرى

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٥٤)، جواهر الأدب (ص٣٢١)، خزانة الأدب (٣٢/١)، الدرر (٢٥٧/١)، همع الهوامع (٨٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٥٤)، جواهر الأدب (ص٣٢٠)، خزانة الأدب (٣٢/١).

فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار.

وأيضًا فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوها ذلك حملاً على المعرِّفة؛ لأنها مثلها فى اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة فى المعنى ومفرد فى اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات. ثم كان فى التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرفة لا اسم موصول، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه، وكشف ما لا يصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار، ولذلك لم يقلّ فى أشعارهم، كما قل الوصل بجملة من مبتدأ وخبر كقوله[1] [من الوافر]:

مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منهم ... له دَانَتْ رِقابُ بنى مَعَدّ

وبظرف كقول الراجز[2] [من الرجز]:

مَنْ لا يَزَال شَاكرًا عَلَى المَعَهْ ... فَهْو حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَات سَعَهْ

والتقدير: الذين رسول الله منهم، وعلى الذى معه. وقال متمم[3] [من الطويل]:

وغَيَّرنى ما غَالَ سَعْدا ومالكا ... وعمرًا وحجرا بالمُشَقَّر أَلْمَعَا

قال بعضهم: أراد الذين معا، وقال الكسائى: أراد معًا فأدخل الألف واللام،

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٠١)، جواهر الأدب (ص٣١٩)، الدرر (٢٧٦/١)، رصف المبانى (ص٧٥)، شرح الأشمونى (٧٦/١)، شرح شواهد المغنى (١٦١/١)، شرح ابن عقيل (ص٨٦)، اللامات (ص٥٤)، مغنى اللبيب (٤٩/١)، المقاصد النحوية (١٥/١، ٤٧٧)، همع الهوامع (٨٥/١).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢٠٣)، جواهر الأدب (ص٣٢١)، خزانة الأدب (٣٢/١)، الدرر (٢٧٧/١)، شرح الأشمونى (٧٦/١)، شرح شواهد المغنى (١٦١/١)، شرح ابن عقيل (ص٨٦)، مغنى اللبيب (٤٩/١)، المقاصد النحوية (٤٧٥/١)، همع الهوامع (٨٥/١).

(٣) البيت لمتمم بن نويرة فى ديوانه (ص١١٤)، لسان العرب (٣٢٦/٨، ٥٦٤/١٢)(لمع، لوم)، تاج العروس (١٦٨/٢٢، ١٧١ - لمع)، شرح اختيارات المفضل (ص١١٨٤)، جمهرة أشعار العرب (ص٧٧٥)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٤٢٤/٢)، المخصص (٢٠٩/١٢).

والقولان متقاربان.

وقال الشلوبين: الدليل على أن الألف واللام حرف قولك: جاء القائمُ، فلو كانت اسمًا لكانت فاعلاً واستحق قائم البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل؛ لأنه صلة، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول.

والجواب أن يقال: قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل ذى المضى، فلم يبق إلا كونُها اسما موصولا إذ لا ثالث.

والجواب عن شبهة الشلوبين أن يقال: مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول فى آخر الصلة؛ لأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجمل لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام فى اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع.

ص: ويجوزُ حذفُ عائدٍ غير الألف واللام إن كان متصلاً منصوبًا بفعل أو وصف، أو مجرورًا بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، أو بحرفٍ جُرَّ بمثله معنى ومُتَعَلَّقا الموصولُ أو موصوفٌ به. وقد يحذف منصوبُ صلة الألف واللام، والمجرور بحرف وإن لم يكمل شرط الحذف.

ولا يحذف المرفوع إلا مبتدأ ليس خبره جملة ولا ظرفًا، بلا شرط عند الكوفيين، وعند البصريين بشرط الاستطالة فى صلة غير «أىّ» غالبًا، وبلا شرط فى صلتها.

ش: قيد العائد الذى يجوز حذفه بكونه لغير الألف واللام؛ لأن عائدهما عند الأكثر لا يحذف؛ لأنه يكمل صلتهما صلة غيرهما ويميزهما من المعرفتين، ويبدى من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يبديانه.

وقيد بالنصب احترازًا من غير المنصوب، فإنه فيه تفصيل يأتى ذكره.

وقيد المنصوب بالاتصال احترازًا من المنفصل، فإنه لا يجوز حذفه، إذ لو حذف جهل كونه منفصلا.

واشترط فى المتصل انتصابه بفعل أو وصف احترازًا من نصبه بغيرهما، نحو: رأيت الذى كأنه أسد، فإن حذفه لا يجوز. ومثل الجائز الحذف لاتصاله بفعل قوله تعالى:

﴿وآمنوا بما أنزلت مصدقا﴾ [البقرة: ٤١]، ومنه قول الشاعر[١] [من الطويل]:

كأنـك لـم تُسْبَقْ من الدهرِ ساعة إذا أنت أدركتَ الذى كنت تطلب

وقال آخر[٢] [من البسيط]:

وحاجةٍ دونَ أخرى قد سَمَحتْ بها جعلتُها للتـى أخْفَيْـتُ عنوانـا

ومما جاء بوجهين قوله تعالى: ﴿وما عملته أيديهم﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وفيها ما تشتهيه الأنفس﴾ [الزخرف: ٧١]، قرأ أبو بكر، وحمزة، والكسائى بالحذف فيهما، ووافقهم فى «تشتهى»، ابن كثير وأبو عمرو.

ومثال المتصل الجائز الحذف لنصبه بوصف قوله[٣] [من البسيط]:

ما الله مُوليكَ فضلٌ فاحْمَدَنْه به فما لـدَى غيرِه نَفْعٌ ولا ضرر

وقوله [من الطويل]:

وليس من الراجى يخيب بمَاجِدٍ إذا عجزه لم يَسْتَبِن بدليل

تقدير الأول: موليكه، وتقدير الثانى: من الراجيه.

ومثال المجرور بإضافة صفة ناصبة تقديرًا قوله تعالى: ﴿وتخفى فى نفسك ما الله مبديه﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فهذا مثال الإثبات، ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾ [طه: ٧٢]، ومثله قول الشاعر[٤] [من الطويل]:

ويَصْغُر فى عينى تِلادِى إذا انثَنَتْ يمينى بإدْراكِ الذى كُنْتُ طَالِبَا

---

(١) البيت لعمرو بن أسد الفقعسى فى خزانة الأدب (١/٤٥٠).

(٢) البيت لسوار بن مضرب فى لسان العرب (٢/٤٩٢، ١٣/٢٩٤) (سنح، عنن)، التنبيه والإيضاح (١/٢٤٩)، تاج العروس (٦/٤٨٨ - سنح)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١٥/٩٢ - علا)، تهذيب اللغة (٣/١٩١).

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٦٩)، تخليص الشواهد (ص١٦١)، شرح الأشمونى (١/٧٩)، شرح التصريح (١/١٤٥)، شرح ابن عقيل (ص٩٠)، المقاصد النحوية (١/٤٧٧).

(٤) البيت لسعد بن ناشب فى تخليص الشواهد (ص١٦٣)، شرح ديوان الحماسة (ص٦٩)، خزانة الأدب (٨/١٤١، ١٤٢)، الشعر والشعراء (ص٧٠٠)، المقاصد النحوية (١/٤٧١).

ومثله[١] [من الطويل]:

لَعَمْرُك ما تدْرِى الضواربُ بالحصى ولا زَاجِراتُ الطير ما الله صانع

ومثال المجرور بحرف جُرَّ بمثله الموصول أو موصوف به: مررت بالذى مررت به، أو بالرجل الذى مررت به، فهذه مثال الإثبات. ومثال الحذف قوله تعالى: ﴿**ويشرب مما تشربون**﴾ [المؤمنين: ٣٣]، ومثله قول الشاعر[٢] [من الوافر]:

نُصلِّى لِلَّذِى صَلَّتْ قُرَيْشٌ وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ العُمومُ

أراد نصلى للذى صلت له، فحذف العائد المجرور باللام؛ لأن الموصول مجرور لمثلها معنى ومتعلقًا، وكذا لو كان أحد المتعلقين فعلاً والآخر صفة بمعناه كقوله[٣] [من الطويل]:

وقد كُنتَ تُخْفى حُبَّ سمراءَ حِقبَةً فَبُحْ لانَ منها بالذى أنتَ بائحُ

وكذا لو كان الموصوف مجرورًا بها كقوله [من البسيط]:

إنْ تُعْن نفسُك بالأمرِ الذى عُنِيَت نفوسُ قوم سَمَوْا تَظْفَرْ بما ظَفِروا

أراد الذى عنيت به فحذف المجرور بالباء؛ لأن الموصوف بالموصول مجرور بمثلها.

ولا يجوز حذف العائد المجرور إن خلا مما شرط فى جواز حذفه إلا قليلاً، ومنه قول حاتم[٤] [من الوافر]:

ومِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَىّ قَوْمِى وأىُّ الدهرِ ذو لم يَحْسُدُونى

---

(١) البيت للبيد فى ديوانه (ص١٧٢)، لسان العرب (٢١٥/١٠)، جمهرة اللغة (ص٧٥٦)، كتاب العين (١٠٠/٥)، تهذيب اللغة (١٢٤/١٦)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٤٥٠/١)، المخصص (٢٦/١٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح قطر الندى (ص١١٠)، المقرب (٦٢/١).

(٣) البيت لعنترة فى ديوانه (ص٢٩٨)، المقاصد النحوية (٤٧٨/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٥٦/١، ٦٧/٥)، تذكرة النحاة (ص٣١)، الخصائص (٣٥/٣)، شرح الأشمونى (٨١/١)، شرح التصريح (١٤٧/١)، شرح ابن عقيل (ص٩٢)، لسان العرب (٤٢/١٣ - أين).

(٤) تقدم الاستشهاد به.

ومثله قول الفرزدق[١] [من الطويل]:

لَعل الـذى أَصْعَدْتِنِـى أن يردَّنـــى ... إلى الأرض إنْ لم يَقْدِر الحينَ قَادِرُهْ

وربما حذف إن جر بمثل ما جر به الموصول معنى لا متعلقًـا كقـول الشـاعر[٢] [مـن المنسرح]:

فأَبْلِـغ الحـارِثَ بـنَ نَضْلَـةَ والـ ... مَـرْءُ معنّـى بِلَـوْمِ مَـنْ يَثِـقُ

أراد من يثق به، ومثله[٣] [من الطويل]:

وإنَّ لِسَانـى شُهْـدَةٌ يُشْتَفـى بِهَـا ... وهُـوَّ عَلَـى مَـنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَـمُ

أراد: من صبه الله عليه، وقد يحـذف منصـوب صلـة الألـف والـلام كقولـه[٤] [مـن البسيط]:

مـا المستفِـزُّ الهَـوَى محمودَ عَاقِبَـةٍ ... ولـوْ أُتِيـحَ لَـهُ صَفْـوٌ بـلا كَدَرِ

وقد يحذف العائد المجرور لوجود مثله بعد الصلة كقوله[٥] [من الكامل]:

لـو أنَّ مـا عالجـتُ لـين فؤادِهـا ... فقسـا استُلِـينَ بـه لَلاَن الجَنْـدَل

أراد: لو أن ما عالجت به لين فؤادها فقسا، فحذف به المتصل بعـالجت اسـتغناء عنـه بالمتصل باستلين وإن كان بعد الصلة؛ لأنـه عـائد علـى مـا، والكـلام واحـد، وإلى مثـل

---

(١) انظر ديوانه (١/٢٦٠).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٦٥).

(٣) البيت لرجل من همدان فى شرح التصريح (١/١٤٨)، المقاصد النحوية (١/٤٥١)، وبـلا نسـبة فى أوضح المسالك (١/١٧٧)، تخليـص الشـواهد (ص١٦٥)، الجنـى الدانـى (ص٤٧٤)، خزانـة الأدب (٥/٢٦٦)، الدرر (١/١٩٣، ٦/٢٣٩)، شرح الأشمونى (١/٨١)، شرح شـواهد المغنـى (٢/٨٤٢)، شرح المفصل (٣/٩٦)، لسان العرب (١٥/٤٧٨ - ها)، مغنـى اللبيـب (٢/٤٣٤)، همع الهوامع (١/٦١، ٢/١٥٧).

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٧١)، تخليص الشـواهد (ص١٦١)، الـدرر (١/٢٩٨)، شرح الأشمونى (١/٧٩)، شرح التصريح (١/١٤٦)، المقاصد النحوية (١/٤٤٧)، همع الهوامـع (١/٨٩).

(٥) البيت للأحوص الأنصارى فى شعره (ص١٥٤).

هذين أشرت بقولى: وقد يحذف المجرور بحرف، وإن لم يكمل شرط الحذف.

وقيدت جواز حذف العائد المرفوع بكونه مبتدأ احترازًا من غير المبتدأ كالفاعل، فإن حذفه وحذف ما أشبهه لا يجوز، وأما المبتدأ فإن عاد على أىّ جاز حذفه بإجماع طالت الصلة أو لم تطل، ما لم يكن خبره جملة أو ظرفًا. وإن عاد على غير أى ولم يكن خبره جملة ولا ظرفًا جاز حذفه عند الكوفيين مطلقًا كجوازه فى صلة أى، ولم يجز حذفه عند البصريين دون استكراه إلا إذا طالت الصلة، كقول بعض العرب: ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءًا، أراد: ما أنا بالذى هو قائل لك سوءًا، فحسُن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب. فإن زاد الطول ازداد الحذف حُسنًا كقوله تعالى: ﴿**وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله**﴾ [الزخرف: ٨٤]، التقدير والله أعلم: وهو الذى هو فى السماء إله، وهو فى الأرض إله.

فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع كقول الشاعر[1] [من البسيط]:

مَنْ يُعْنَ بالحمد لم يَنْطِق بما سَفَهٌ ولا يَجِد عَنْ سَبيلِ الحلم والكَرَمِ

أراد: لا ينطق بما هو سفه. ومثله قراءة بعض السلف: ﴿**تماما على الذى أحسن**﴾ [الأنعام: ١٥٤].

واشترط فى جواز الحذف كون الخبر غير جملة ولا ظرف؛ لأنه لو كان أحدهما ثم حذف المبتدأ لم يعلم حذفه؛ لأن ما بقى من الجملة أو الظرف، صالح للوصل به دون شىء آخر، فامتنع الحذف.

ص: وهى حينئذ عَلَى موصُوليتها مبنية عَلَى الضم غالبًا، خلافًا للخليل ويونس، وإن حُذِف ما تُضافُ إليه أعربت مطلقًا، وإنْ أنثتْ بالتاء حينئذ لم تمنع الصرفَ خلافًا لأبى عمرو.

ش: مذهب الخليل ويونس أن «أيًّا» الموصولة مُعْرَبةٌ أبدًا، وما ورد عنهم مما يوهم البناء عند حذف شطر صلتها كقوله تعالى: ﴿**ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على**

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٦٨)، تخليص الشواهد (ص١٦٠)، الدرر (١/٣٠٠)، شرح الأشمونى (١/٧٨)، شرح التصريح (١/١٤٤)، المقاصد النحوية (١/٤٤٦)، همع الهوامع (١/٩٠).

الرحمن عتيا﴾ [مريم: ٦٩]، جعله الخليل محكيًا بقول مقدر. وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، والحجة عليهما قول الشاعر[1] [من المتقارب]:

إذا مـا لَقِيتَ بَنـي مـالِـك فسَلِّـم عَلَـى أيُّهـم أفضـلُ

لأن حروف الجر لا تعلق، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعين البناء، إذ لا قائل بخلاف ذلك.

ونبهت بقولى «غالبًا» على أن بناء أى عند حذف شطر صلتها غير لازم، وإنما هو أحق من الإعراب، ومن شواهد الإعراب قراءة طلحة بن مُصرِّف ومعاذ بن مسلم ﴿**لننزعن من كل شيعة أيهم**﴾ بالنصب، وإعرابها حينئذ مع قلته قوى؛ لأنها فى الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحدًا لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام، بإضافتها ووفاقها فى المعنى لبعض إن أضيفت إلى معرفة، ولكلٍّ إن أضيفت إلى نكرة. والموصولة أيضًا مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فوافقت فى المعنى بعضًا دون كلٍّ، فضعف بذلك مُوجِبُ إعرابها، فجعل لها حالان: حال بناء وحال إعراب، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التى يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه؛ لأن حذف شطر صلتها لم يستحسن فيها ولا فى غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته، وذلك يستلزم تنزُّلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظًا ولا نية، وإنما أعربت لإضافتها، فإذا صارت فى تقدير ما لم يضف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالبًا. فإن حذف ما تضاف إليه أعربت على كل حال؛ لأن ذلك يبدى تمكنها فى الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها، وإلحاق التنوين بها عوضًا، فأشبهت بذلك كلاًّ، فإن كُلاًّ يحذف ما يضاف إليه كثيرًا ويجاء بالتنوين عوضًا منه.

---

(١) البيت لغسان بن وعلة فى الدرر (٢٧٢/١)، شرح التصريح (١٣٥/١)، المقاصد النحوية (٤٣٦/١)، وله أو لرجل من غسان فى شرح شواهد المغنى (٢٣٦/١)، ولغسان فى الإنصاف (٧١٥/٢)، ولغسان أو لرجل من غسان فى خزانة الأدب (٦١/٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٥٠/١)، تخليص الشواهد (ص١٥٨)، جواهر الأدب (ص٢١٠)، رصف المبانى (ص١٩٧)، شرح الأشمونى (٧٧/١)، شرح ابن/عقيل (ص٨٧)، شرح المفصل (١٤٧/٣، ٢١٠٤، ٨٧/٧)، مغنى اللبيب (٧٨/١)، همع الهوامع (٨٤/١).

وإذا قيل فى «أىّ» أية لإرادة معنى التى، فإما أن يصرح بما تضاف إليه، وإما أن يحذف وينوى، فإن صرح به فحكم «أية» معه حكم «أى» حين يصرح بما تضاف إليه بلا خلاف، وإن نوى فكذلك أيضًا، وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف؛ لأن التعريف بالإضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جُمَعُ المؤكد به؛ لأن فيه عدلاً وتعريفًا بإضافة منوية فكان كالعلم المعدول، إلا أنَّ شَبَه جُمَعَ بالعلم أشد من شبه أيَّة؛ لأن جُمع لا يستعمل ما يضاف إليه، بخلاف أية فإن استعمال ما تضاف إليه أكثر من عدمه، فلم تشبه العلم.

ص: ويجوز الحضور أو الغيبة فى ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم، ما لم يُقْصَد تشبيهه بالمخبر به فتتعين الغيبة، ودون التشبيه يجوز الأمران إن وُجد ضميران.

ش: الإشارة بهذا الكلام إلى نحو: أنت الذى فعل، وأنت فلان الذى فعل، وأنت رجل فعل، ففى فعل الأول ضمير عائد على موصول مخبر به، وفى فعل الثانى ضمير عائد على موصول موصوفه مُخْبَر به، وفى فعل الثالث ضمير عائد على نكرة مخبر به، والمخبر عنه فى الأمثلة الثلاثة حاضر مقدم، وقد جىء بمضمر خبره غائبًا مُعْتبرًا به حال الخبر، ولو جىء به حاضرًا معتبرًا به حال المخبر عنه جاز، فكنت تقول: فعلتَ، فى الأمثلة الثلاثة؛ لأن المخبر عنه والمخبر به شىء واحد فى المعنى، وفى حديث محاجَّةِ موسى آدم عليهما السلام «أنت آدم الذى أخرجتك خطيئتك من الجنة؟ فقال آدم: أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالته؟» وفى رواية: «أنت الذى أعطاه الله علم كل شىء واصطفاه على الناس برسالته؟».

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق[1] [من الطويل]:

وأنتَ الذى تَلْوِى الجنودُ رءوسَها ... إليك وللأيتامِ أنتَ طعامُها

ومثله قول قيس العامرى[2] [من الطويل]:

---

(١) انظر شرح ديوانه (٢/٢٨٥).

(٢) وروى فى ديوان جميل (ص٢٢٠).

وأنت الذى إن شئت نَعَّمتَ عيشتى وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

ومن اعتبار حال الخبر قول الفرزدق[١] [من الطويل]:

وأنت الذى أمست نزار تَعُدُّه لدَفْعِ الأعادى والأمور الشدائِد

فلو قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به تعين كون العائد بلفظ الغيبة كقولك: أنت الذى فعل، بمعنى كالذى فعل. وكذلك تتعين الغيبة عند تأخر ما يدل على الحضور كقولك: الذى فعل أنت، فلذلك قلت فى الأصل: «عن حاضر مقدم».

ومثال ما يجوز فيه الأمران إن وجد ضميران مع عدم التشبيه قولُ بعض الأنصار رضى الله عنهم[٢] [من الرجز]:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحمَّدا على الجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدَا

ومثله[٣] [من الطويل]:

أأنت الهلالىُّ الذى كنتَ مرةً سمعنا به والأرحبىُّ المعَلَّقُ

أى ومعه الأرحبى.

ص: ويُغْنى عنه الجملة الموصول بها ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ مَنْوىٌّ معه استَقَرَّ أو شبهُه، وفاعلٌ هو العائد أو ملابسٌ له، ولا يُفْعَل ذلكَ لِذِى حَدَث خاص ما لم يعمل مثله فى الموصول أو موصوف به، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ.

ش: الظرفُ الموصول به جملةٌ فى المعنى؛ لأنه لا بد من تعلقه بفعل لا يستغنى عن فاعل، وكذا حرف الجر الموصول به، فلو استغنيت عن ذكرهما بذكر الجملة لكان الإلغاء، إلا أن التصريح بذكرهما أجود، وذلك نحو: عرفت الذى عندك، أى الذى استقر عندك، والذى فى الدَّار، أى الذى استقر فيها. وتقدير الفعل هنا مجمع عليه، بخلاف تقديره فى غير صلة ففيه خلاف يذكر فى باب المبتدأ إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر شرح ديوانه (١/١٩٧).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/٢٨٣)، همع الهوامع (١/٨٧).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/٢٨٣)، رصف المبانى (ص٢٦)، المقرب (١/٦٣)، همع الهوامع (١/٨٧).

ولو تعلق الظرف والجار بذى حدث خاص كجلس أو قام لم يجز الاستغناء بتقدير، إذ ليس بعض المقدرات أولى من بعض، فإن عمل مثلُه فى الموصول أو موصوف به جاز الاستغناء به، فقد حكى الكسائى: نزلنا المنزل الذى البارحة، والمراد: نزلنا المنزل الذى نزلناه البارحة.

ومثل ورود الظاهر مغنيًا عن عائد الجملة قول الشاعر، أنشده الكسائى[1] [من الطويل]:

فيا ربّ ليلى أنتَ فى كلِّ مَوْطِنٍ وأنتَ الذى فى رحمةِ الله أطمع

أراد: وأنت الذى فى رحمته، فاستغنى بالظاهر عن الضمير، ومثله [من الخفيف]:

إن جُملَ التى شغفت بجمل ففؤادى وإن نأت غيرُ سال

ومثله[2] [من الطويل]:

سعادُ التى أضْنَاكَ حبُّ سُعادا وإعْراضُها عَنْكَ اسْتَمَرَّ وزادَا

أراد سعاد التى أضناك حبها، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها، ومن هذا القبيل: أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى. ومثل هذا فى الصلة نادر، وإنما يكثر الاستغناء بالظاهر عن المضمر فى الإخبار، وله موضع يأتى إن شاء الله تعالى.

* * *

فصل

ص: «مَنْ وما» فى اللفظ مفردان مُذَكَّران، فإن عُنِى بهما غير ذلك فمراعاةُ اللفظ فيما اتصل بهما وبما أشْبَهَهُمَا أولى، ما لم يَعْضُد المعنى سابقٌ فيُخْتارُ مراعاتُه، أو يلزمْ بمراعاة اللفظ لَبْسٌ أو قُبْح فيجب مراعاة المعنى مطلقًا، خلافًا لابن السَّرَّاج فى نحو: مَنْ هى مُحْسِنةٌ أمُّك، فإنْ حُذِفَ «هى» سهل التذكير. ويُعْتَبَر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرًا، وقد يُعْتَبر اللفظ بعد ذلك.

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٦٧/١)، شرح التصريح (١٤٠/١)، شرح شذور الذهب (ص١٨٤).

ش: قد تقدم أن «مَنْ» و«ما» يقع كل واحد منهما موقع الذى والتى وتثنيتهما وجمعهما، والكلام الآن فى أنهما فى اللفظ مفردان مذكران، فإن وافق معناهما لفظهما ... المتكلم واستوى العالم والمتعلم وإذا خالف معناهما لفظهما فلك فيما لهما من ضمير وغيره مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى لكن مراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أولى كقوله تعالى: ﴿**أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله**﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و﴿**لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم**﴾ [الحديد: ٢٣].

ومراعاة المعنى فيما اتصل بهما جائز، كقوله تعالى: ﴿**ومنهم من يستمعون إليك**﴾ [يونس: ٤٢]، و﴿**ومن الشياطين من يغوصون له**﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ومنه قول امرئ القيس[١] [من الطويل]:

فتُوضِحَ فالمِقْـرَاةِ لم يعفُ رَسْمُها ... لمـا نَسَجَتْهـا مـن يمين وشَمْأَلِ

أى للذى نسجتها، ومثله قول الآخر[٢] [من الطويل]:

تعـشَّ فإن عَاهَدتَنـى لا تخونُنـى ... نكـنْ مثـلَ مَـنْ ياذئبُ يَصْطَحِبَانِ

أى نكن مثل اللذين يصطحبان. هذا إذا لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقول الشاعر[٣] [من الطويل]:

وإن مـن النِّسْـوانِ مَـنْ هى روضةٌ ... تَهِيـجُ قبلهـا وتَصُـوحُ

فاعتضد اعتبار المعنى وهو التأنيث بسبق النسوان.

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٨)، الأضداد (ص٩٣)، خزانة الأدب (٦/١١)، الدرر (٢٨٥/١)، شرح شواهد المغنى (٤٦٣/١، ٧٤٣/٢)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢٣١/١)، خزانة الأدب (٢٧/٩)، المنصف (٢٥/٣)، همع الهوامع (٨٨/١).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣٢٩/٢)، تخليص الشواهد (ص١٤٢)، الدرر (٢٨٤/١)، مغنى اللبيب (٤٠٤/٢)، المقاصد النحوية (٤٦١/١)، وبلا نسبة فى الخصائص (٤٢٢/٢)، شرح الأشمونى (٦٩/١)، شرح شواهد المغنى (٨٢٩/٢)، شرح المفصل (١٣٢/٢، ١٣/٤)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٧٣)، المحتسب (٢١٩/١)، المقتضب (٢٩٥/٢، ٢٥٣/٣).

(٣) البيت لجران العود فى ديوانه (ص٤٤)، لسان العرب (٥١٢/٢ - صرقح)، المقاصد النحوية (٤٩٢/١)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١٤٠/١).

والإشارة بقولى «أو بما أشبههما» إلى: كم وكأين.

وأشرت بقولى «ما لم يلزم لبس» إلى نحو قولك: أعط من سألتك لا مَنْ سألك، وأعرض عمن مررت بها، فهذا وأمثاله يجب فيه مراعاة المعنى لئلا يوقع فى لبس وفهم غير المراد.

وأشرت «بما يلزم منه قبح» إلى نحو: من هى حمراء أمتُك، فإن مراعاة المعنى فيه متعينة، إذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ (مَنْ) فقيل: مَنْ هو أحمر أمتك، لكان فى غاية من القبح.

ووافق ابن السراج على منع التذكير فى هذا وأمثاله. وأجاز فى نحو: مَنْ هى محسنةٌ أمك، أن يقال: من هى محسن أمُّك، أو: من محسنٌ أمك، فأما: مَنْ محسن أمك، فغريب، وأما: من هى محسنٌ أمُّك، ففيه من القبح قريب ما فى: من هى أحمر أمتك، فوجب اجتنابهما.

والذى حمل ابنَ السراج على جواز: من هى محسن أمك، شبه محسن بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خالٍ من علامة، بخلاف أحمر فإن إجراء مثله على مؤنث لم يقع، فلذلك اتفق على منع: من هى أحمر أمتك.

واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ كقوله تعالى: ﴿**ومِنَ الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين**﴾ [البقرة: ٨].

فلو عُضِد المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى، ولذلك قرأ ﴿**ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل**﴾ [الأحزاب: ٣١]، بالتأنيث الخمسةُ غير حمزة والكسائى؛ لأن معنى التأنيث قد اعتضد بسبق (من يقنت منكن) وهو نظير اعتضاد التأنيث فى (من هى روضة) لسبق (وإن من النسوان).

واعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى كقوله تعالى: ﴿**ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا**﴾ [الطلاق: ١١]، ومثله قول الشاعر [من الخفيف]:

لست ممن يَكِعّ أو يستكِينو ن إذا كافَحَتْه خيلُ الأعادى

ص: وتقعُ «مَنْ وما» شرطِيَّتين. واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين، ويُوصف بـ«ما» على رأى.

ولا تزاد «مَنْ» خلافًا للكسائى، ولا تقع على غير من يعقل إلاَّ مُنَزَّلاً منزلتَه أو مُجامعا له بشُمُولٍ أو اقترانٍ خلافًا لقطرب.

و«ما» فى الغالب لما لا يعقل وحدَه، وله مع من يعقل، ولصفات من يعقل، وللمُبْهَم أمرُه، وأفْرِدَت نكرةً، وقد تساويها «مَنْ» عند أبى على.

وقد تقع «الذى» مصدرية، وموصوفة أو شبهها فى امتناع لحاق أل.

ش: مثال (من وما) فى شرط قوله تعالى: ﴿ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، و﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾ [آل عمران: ١١٥]، ومثالهما فى الاستفهام قوْله تعالى: ﴿ومن أصدق من الله حديثا﴾ [النساء: ٨٧]، و﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ [طه: ١٧].

ومثالهما نكرتين موصوفتين قول الشاعر[(١)] [من الطويل]:

ألا رُبَّ من تَغْتَشُّه لك ناصحٌ ومُؤْتَمنٍ بالغيبِ غيرُ أمين

وقال آخر[(٢)] [من الخفيف]:

---

(١) البيت لعبد الله بن همام فى حماسة البحترى (ص١٧٥)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٤٥٢)، الدرر (١/٣٠١، ٤/١٣٢، ٢١٣)، الكتاب (٢/١٠٩)، لسان العرب (٦/٣٢٣ - غشش)، همع الهوامع (١/٩٢، ٢/٢٨، ٣٩).

(٢) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص٥٠)، الأزهية (ص٨٢، ٩٥)، حماسة البحترى (ص٢٢٣)، خزانة الأدب (٦/١٠٨، ١١٣، ١٠/٩)، الدرر (١/٧٧)، شرح أبيات سيبويه (٢/٣)، الكتاب (٢/١٠٩)، لسان العرب (٢/٣٤٠ - فرج)، وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب فى شرح شواهد المغنى (٢/٧٠٧، ٧٠٨)، المقاصد النحوية (١/٤٨٤)، وله أو لأبى قيس صرمة بن أبى أنس، أو لحنيف فى خزانة الأدب (٦/١١٥)، ولعبيد فى ديوانه (ص١٢٨)، وبلا نسبة فى إنباه الرواة (٤/١٣٤)، أساس البلاغة (ص٣٢٧)، الأشباه والنظائر (٣/١٨٦)، أمالى المرتضى (١/٤٨٦)، البيان والتبيين (٣/٢٦٠)، جمهرة اللغة (ص٤٦٣)، حواهر الأدب (ص٣٦٩)، شرح الأشمونى (١/٧٠)، شرح شذور الذهب (ص١٧١)، شرح المفصل (٤/٣٥٢، ٨/٣٠)، مغنى اللبيب (٢/٢٩٧)، المقتضب (١/٤٢)، همع الهوامع (١/٨).

رُبَّمَا تَكْـرَهُ النفُـوسُ مـن الأمـ ـر لـه فرجـة كَحَـل العقَـالِ

وأجاز الأخفش تنكير (أىّ) ووصفها قياسًا على (من وما) نظرًا إلى أنهـا أمكـن فـى الاسمية منهما، فهى أحق منهما بأن تستعمل معرفة ونكرة وموصوفـة وغـير موصوفـة، وقد وصفت فى النداء، فوصفها فى غيره ليس بِبِدْع، إلا أن السماع بذلك مفقود.

واختُلفَ فى (ما) من نحو قولهم: لأمْر ما جَدَع قصيرٌ أنفه، فالمشهور أنهـا حـرف زائد منبه على وصف مُراد لائق بالمحل، وقال قوم: هى اسم موصوف به.

والأول أولى؛ لأن زيادة ما عوضًا عن محذوف ثابت فى كلامهم، من ذلـك قولهـم: أمّا أنت منطلقًا انطلقت، فزادوا ما عوضًا مـن كـان، ومـن ذلـك قولهـم: حيثمـا تكـنْ أكنْ، فزادوا ما عوضًا من الإضافـة، وليـس فـى كلامهـم نكـرةٌ موصـوفٌ بهـا جـامدةٌ كجمود ما إلا وهى مردفة بمُكَمِّل كقولهم: مررت برجل أىِّ رجل، وأطعمنا شـاةً كـلّ شاة، وهذا رجلٌ ما شـئت مـن رجـل، فـالحكم علـى مـا المذكـورة بالاسـمية واقتضـاء الوصفية جاء بما لا نظير له، فوجب اجتنابه.

وأجاز الكسائى وقوع مَن زائدة مستشهدًا بقول الشاعر[1] [من الكامل]:

يـا شَـاةَ مَـنْ قَنَـصٍ لمـنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَـت عَلَـىَّ وَلَيْتَهَـا لـم تَحْـرِمِ

ولا حجة فيما استشهد به لوجهين: **أحدهما**: أن الرواية: يا شاة ما قنص، بزيادة ما. **والثانى**: أن (من) على تقدير صحة الرواية بها يحتمل أن تكون نكـرة موصوفـة بقنـص، على تقدير: يا شاة رجل قنص، أى ذى قنص، والحمـل علـى هـذا راجـح؛ لأنـه تقديـر شائع أمثاله بإجماع، إذ ليس فيه إلا حذف مضاف وإقامة المضـاف إليـه مقامـه، وأمثـال ذلك كثيرة. بخلاف ما ذهب إليه الكسائى رحمه الله فإنـه لـم يثبـت مثلـه دون احتمـال فوجب اجتنابه.

وزعم محمد بن المستنير الملقبُ قطْرُبا أن «مَنْ» تقع على ما لا يعقـل دون اشـتراط مـا يصحح ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿**ومن لستم لـه برازقـين**﴾ [الحجـر: ٢٠]،

(١) البيـت لعنـترة فـى ديوانـه (ص٢١٣)، الأزهيـة (ص٧٩، ١٠٣)، الأشـباه والنظـائر (٣٠٠/٤)، خزانة الأدب (١٣٠/٦، ١٣٢)، شرح شواهد المغنى (٤٨١/١)، شرح المفصل (١٢/٤)، لسـان العرب (٥٠٩/١٣ - شوه)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٣٢٩/١).

وهذا القول غير مرضى، إذ لا دليل عليه ولا مخْوج إليه، وإنما تقع على ما لا يعقل إذا نزل منزلة من يعقل كقوله تعالى: ﴿**ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له**﴾ [الأحقاف: ٥]، فعبر بمن عن الأصنام لتنزلها منزلة من يعقل، ومثله[1] [من الطويل]:

بكيتُ عَلَى سِرْب القَطَا إذ مَرَرْن بى ... فقلتُ ومثلى بالبكاء جديرُ
أسِرْبَ القطا هَل مَنْ يُعِيرُ جناحَهُ ... لعَلِّى إلى مَنْ قد هَوِيتُ أطيرُ

وكذا إذا جامع من يعقل بشمول كقوله تعالى: ﴿**ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات والأرض**﴾ [النور: ٤١]، وباقتران كقوله تعالى: ﴿**خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين**﴾ [النور: ٤٥]، وكقوله تعالى: ﴿**أفمن يخلق كمن لا يخلق**﴾ [النحل: ١٧]، ومثله ما حكى الفراء من قول بعض العرب: اشتبه علىَّ الراكب وجمله، فما أدرى مَنْ ذا ومن ذا.

وما فى الغالب لما لا يعقل، واحترزت بقولى (فى الغالب) من نحو قوله تعالى: ﴿**ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى**﴾ [ص: ٧٥]، ومن قول العرب: سبحان ما سخَّركن لنا، ومجيئها لما لا يعقل كثير.

وله مع من يعقل كقوله تعالى: ﴿**ولله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض من دابة**﴾ [النحل: ٤٩]، ولصفات من يعقل كقوله تعالى: ﴿**فانكحوا ما طاب لكم من النساء**﴾ [النساء: ٣]، وللمبهم أمره كقولك وأنت ترى شبحا تُقَدِّر إنسانيته وعدم إنسانيته أبصرت ما هناك. وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى، ومنه قوله تعالى: ﴿**إنى نذرت لك ما فى بطنى محررًا**﴾ [آل عمران: ٣٥].

وأردت «بإفرادها نكرة» إخلاؤها من صفة ومن تضمين معنى شرط أو استفهام، وذلك فى التعجب نحو: ما أحسن فلانًا. وفى باب نعم وبئس كقوله تعالى: ﴿**فنعما**

---

(١) البيتان للمجنون فى ديوانه (ص١٠٦)، وللعباس بن الأحنف فى ديوانه (ص١٦٨)، تخليص الشواهد (ص١٤١)، وللعباس أو للمجنون فى الدرر (١/٣٠٠)، شرح التصريح (١/١٣٣)، المقاصد النحوية (١/٤٣١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٤٧)، شرح الأشمونى (١/٦٩)، شرح ابن عقيل (ص٨٠، ٨١).

﴿هي﴾ [البقرة: ٢٧١] على رأى. وفى نحو قولهم: إنى مما أفعل، أى من أمر أن أفعل.

وقد تساويها «مَنْ» فى وقوعها نكرة غير موصوفة ولا مضمنة شرطًا ولا استفهامًا، وهذا مما انفرد به أبو على الفارسى، وحجته فى ذلك قول الشاعر[1] [من البسيط]:

وكيفَ أرْهَبُ أمرا أو أراعُ بـه ... وقد زكأتُ إلى بِشْرِ بنِ مروان
ونِعْمَ مَزْكَأ مَنْ ضاقَتْ مذاهبه ... ونِعْمَ مَنْ هو فى سِرٍّ وإعلان

فمن الثانية فى موضع نصب على التمييز، وفاعل نعم مضمر مُفَسَّر بمَنْ كما فُسِّر بما فى نعما، وهو مبتدأ خبره الجملة التى قبله، وفى سر وإعلان متعلق بنعم.

والصحيح غير ما ذهب إليه، وبيان ذلك مستوفى فى باب نعم وبئس.

وحكى أبو على فى الشيرازيات عن أبى الحسن عن يونس وقوع الذى مصدريَّة غير محتاجة إلى عائد، وتأول على ذلك قوله تعالى: ﴿**ذلك الذى يبشر الله عباده**﴾ [الشورى: ٢٣]، قال أبو على: ويقوى هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة، وأنشد الأصمعى[2] [من الرجز]:

حتى إذا كانا هما اللذَيْنِ ... مثلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ

فنصب مثل الجديلين وجعله صفة للذين، قال أبو على: ويجىء قوله تعالى: ﴿**كالذى خاضوا**﴾ [التوبة: ٦٩]، على قياس، فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى الذى شىء؛ لأنها فى مثل هذا حرف.

قلت: حاصل كلام أبى على أن الذى على ثلاثة أقسام: موصولة، وموصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة، ومصدرية محكوم بحرفيتها، وهذا المذهب أيضًا هو مذهب الفراء رحمه الله، وهو الصحيح، وبه أقول.

---

(١) البيتان بلا نسبة فى لسان العرب (١/٩١ - زكأ)، جمهرة اللغة (ص١٠٩٨)، تاج العروس (١/٢٥٨ زكأ)، خزانة الأدب (٩/٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، الدرر (١/٣٠٣، ٥/٢١٥)، شرح الأشمونى (١/٧٠)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٤١)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٩٠)، مغنى اللبيب (١/٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧)، المقاصد النحوية (١/٤٨٧)، همع الهوامع (١/٩٢، ٢/٨٦).

(٢) الرجز بلا نسبة فى خزانة الأدب (٦/٨١)، الدرر (١/٢٧٩)، سر صناعة الإعراب (١/٣٦٥)، شرح المفصل (٣/١٥٣)، همع الهوامع (١/٨٦).

وأجاز الفراء فى قوله تعالى: ﴿**تمامًا على الذى أحسن**﴾ [الأنعام: ١٥٤]، أن يكون الذى مصدرية والتقدير: تمامًا على إحسانه، أى على إحسان موسى عليه السلام. وأجاز أن تكون موصوفة بأحسن على أن أحسن أفعل تفضيل، قال: لأن العرب تقول: مررت بالذى خير منك، ولا تقول: مررت بالذى قائم؛ لأن خيرًا منك كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام، وكذا يقولون: مررت بالذى أخيك، وبالذى مثلك، إذا جعلوا صفة الذى معرفة أو نكرة لا تدخله الألف واللام، جعلوها تابعة للذى، أنشد الكسائى [من الرجز]:

إنّ الزُّبَيْرِىّ الذى مثلَ الجَلَم ... مشى بأسلافك فى أهل الحرم

قلت: وهذا الذى أنشد الكسائى مثل الذى أنشد الأصمعى:

حتى إذا كانا ..... البيت

وحكى الفراء عن بعض العرب: أبوك بالجارية الذى يكفل، وبالجارية ما يكفل، والمعنى: أبوك بالجارية كفالته، وهذا صريح فى ورود الذى مصدرية. ومنه قول عبد الله ابن رواحة [من البسيط]:

فثَبَّتَ الله ما أتاكَ من حسن ... فى المُرْسَلِين ونَصْرًا كالذى نُصِرُوا

أى ونصرًا كنصرهم. ومثله قول جرير[1] [من البسيط]:

يا أُمَّ عَمْرٍو جزاك الله مغفرة ... ردّى عَلَىَّ فؤادى كالذى كانا

ومثله قول ابن أبى ربيعة[2] [من البسيط]:

لو أنّهم صبروا عنّا فنعرفه ... منهم إذًا لصبرنا كالذى صبروا

ومثله قول الآخر [من الطويل]:

دعانى أبو سعد وأهدى نصيحة ... إلىّ ومما أن تغر النصائح

لأجرر لحيى كلب نبهان كالذى ... دعا القاسطىَّ حَتفُه وهو نازح

* * *

(١) انظر ديوانه (ص٤٩١).

(٢) انظر ديوانه (ص١٤١).

فصل

ص: وتقع «أىٌّ» شرطية، واستفهامية، وصفة لنكرة مذكورة غالبًا، وحالاً لمعرفة، ويلزمها فى هذين الوجهين الإضافة لفظًا ومعنى إلى ما يماثل الموصوف لفظًا ومعنى، أو معنى لا لفظًا.

وقد يُسْتَغنى فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه.

وأىٌّ فيهما بمنزلة كلٍّ مع النكرة، وبمنزلة بعضٍ مع المعرفة.

ولا تقع نكرة موصوفة خلافًا للأخفش.

وقد يحذف ثالثُها فى الاستفهام، وتضاف فيه إلى النكرة بلا شرط، وإلى المعرفةِ بشرطِ إفهام تثنيةٍ أو جمعٍ أو قصدِ أجزاءٍ أو تكريرها عطفًا بالواو.

ش: من شواهد أى الشرطية قول الشاعر(١) [من الخفيف]:

أىّ حين تلمّ بى تَلْق ما شِئْـ ـتَ من الخير فاتخذنى خليلا

ومن شواهد الاستفهامية قوله تعالى: ﴿**فأى الفريقين أحق بالأمن**﴾ [الأنعام: ٨١]، وقول ابن مسعود رضى الله عنه للنبى ﷺ: «أىُّ العمل أحبُّ إلى الله؟ قال: الصلاةُ على وقتها» ومن شواهد الواقعة صفة لنكرة قول الشاعر(٢) [من الطويل]:

دعوت امْرأً أىَّ امْرِىءٍ فَأَجَابنى وَكُنْتُ وإيَّاهُ مَلاذًا وَمَوْئِلاَ

وأشرت بقولى «مذكورة غالبًا» إلى ندور قول الفرزدق(٣) [من الطويل]:

إذا حاربَ الحَجّاجُ أىَّ مُنَافِقٍ عَلاهُ بِسَيفٍ كُلَّما هُزّ يَقْطَعُ

أراد: منافقًا أىَّ منافق. ومن شواهد الواقعة حالاً لمعرفة قول الآخر(٤) [من الطويل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/٣٠٥)، همع الهوامع (١/٩٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/٣٠٥)، همع الهوامع (١/٩٢).

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/٤١٧)، الدرر (١/٣٠٧)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/٩٣).

(٤) البيت للراعى النميرى فى ديوانه (ص١٣)، تذكرة النحاة (ص٦١٧)، خزانة الأدب (٩/٣٧٠، ٣٧١)، الدرر (١/٣٠٧)، شرح أبيات سيبويه (١/٤٤٢)، الكتاب (٢/١٨٠)، لسان العرب (١/٢٤٦، ٤/١٦٢، ١٤/٥٩) (ثوب، حبتر، أيا)، المقاصد النحوية (٣/٤٢٣)، وبلا نسبة فى=

فأوْمَـأْتُ إيمـاءَ خفِيًّـا لِحَبْتَرٍ فَلِلَّـهِ عَيْنَـا حَبْـتَرٍ أيَّمَـا فَتَـى

ولا تستغنى فى هذين الوجهين عن الإضافة معنى ولفظًا إلى نكرة تماثل ما هى له لفظًا ومعنى نحو: دعوت امرأ أى امرىء، أو معنى لا لفظًا نحو: دعوت امرأ أى فتى.

فأما فى الشرط والاستفهام فيجوز استغناؤها بمعنى الإضافة عن لفظها إن كان المضاف إليه معلومًا كقوله تعالى: ﴿**أيًا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى**﴾ [الإسراء: ١١٠]، فهذا مثال حذف المضاف إليه فى الشرط، ومن حذفه فى الاستفهام قول ابن مسعود رضى الله عنه «ثم أىٌّ؟ قال: بر الوالدين. قلت: ثم أىٌّ؟ قال: الجهاد فى سبيل الله»، وهى فيهما مع النكرة بمنزلة كلٍّ، ومع المعرفة بمنزلة بعض. ولهذا يقال فى التنكير: أىُّ رجلين أتيا؟ وأىُّ رجال ذهبوا؟ فتثنى الضمير وتجمعه كما تفعل حين تقول: كل رجلين أتيا، وكل رجال ذهبوا.

ويقال فى التعريف: أىُّ الرجلين أتى؟ وأىُّ الرجال ذهب؟.

وأجاز الأخفش وقوع أىّ نكرة موصوفة نحو قولك: مررت بأىٍّ كريم، ولا حجة له إلا القياس على «ما» و«من» فى قول العرب: رغبتُ فيما خيرٍ مما عندك، و[1] [من الكامل]:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا

=شرح الأشمونى (١/٧٨، ٢/٣١٨)، شرح ابن عقيل (ص٣١٩).

(١) صدر بيت وعجزه:

حُـبُّ النَّبِـىِّ مُحَمَّـدٍ إيَّانَـا

والبيت لكعب بن مالك فى ديوانه (ص٢٨٩)، خزانة الأدب (٦/١٢٠، ١٢٣، ١٢٨)، الدرر (٣/٧)، شرح أبيات سيبويه (١/٥٣٥)، ولبشير بن عبد الرحمن فى لسان العرب (١٣/٤١٩ - منن)، ولحسان بن ثابت فى الأزهية (ص١٠١)، ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة فى الدرر (١/٣٠٢)، ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن فى شرح شواهد المغنى (١/٣٣٧)، المقاصد النحوية (١/٤٨٦)، وللأنصارى فى الكتاب (٢/١٠٥)، لسان العرب (١٥/٢٢٦ - كفى)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٥٢)، رصف المبانى (ص١٤٩)، سر صناعة الإعراب (١/١٣٥)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٤١)، شرح المفصل (٤/١٢)، مجالس ثعلب (١/٣٣٠)، المقرب (١/٢٠٣)، همع الهوامع (١/٩٢، ١٦٧).

والقياس فى مثل هذا ضعيف.

وأشرت بقولى «وقد يحذف ثالثها فى الاستفهام» إلى قول الفرزدق[1] [من الطويل]:

تنظرت نصْرًا والسِّماكين أيهما علىَّ من الغَيْث استهلت مواطره

وتناول قولى «وإلى المعرفة بشرط إفهام تثنية أو جمع» ما أضيف إلى مثنى لفظًا ومعنى، وإلى جمع لفظًا ومعنى، وإلى مثنى معنى لا لفظًا نحو: أىُّ الرجلين أفضل؟ وأىّ الرجال أفضل؟ وأيُّهما أكرم؟ وأيُّهم أكرم؟ فإن كانت المعرفة التى أضيف إليها أى مفردة اللفظ والمعنى لم يضف إليها إلا مقصودًا أجزاؤها، نحو: أىُّ ثوبك بلى؟ أو معطوفًا عليها بالواو، ومثله قول الشاعر[2] [من الكامل]:

فلئن لقيتُك خاليين لتعلمَنْ أيِّى وأيُّك فارِسُ الأحْزَابِ

* * *

فصل

ص: من الموصولات الحرفية «أنْ» الناصبةُ مضارعًا، وتوصَلُ بفعل متصرف مطلقًا.

ومنها «أنّ» وتوصل بمعموليها.

ومنها «كَىْ» وتوصل بمضارع مقرونةً بلام التعليل أو تقديرًا.

ومنها «ما» وتوصل بفعل متصرف غيرِ أمرٍ، وتختص بنيابتها عن ظرف زمان، موصولةً فى الغالب بفعل ماضى اللفظ، مثبتٍ أو منفىٍّ بلم، وليست اسما فتفتقر إلى ضمير، خلافا لأبى الحسن وابن السراج، وتُوصلُ بجملة اسمية على رأى.

ومنها «لو» التاليةُ غالبًا مُفْهِمَ تمنٍّ، وصلتها كصلة «ما» فى غير نيابة، وتغنى عن التمنى فينتصب بعدها الفعلُ مقرونًا بالفاء.

ش: قد تبين من كلامى فى أول هذا الباب أن الموصولات الحرفية هى التى تقوم

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١٤٢/٣)، الدرر (٣٢/٥)، شرح الأشمونى (٣١٧/٢)، شرح التصريح (٤٤/٢، ١٣٨)، المحتسب (٢٥٤/١)، مغنى اللبيب (١٤١/١)، المقاصد النحوية (٤٢٢/٣)، همع الهوامع (٥١/٢).

بصلاتها مقام مصادر، والحاجة الآن داعية إلى تعيينها.

فمنها «أنْ» وقيدت «بنصبها المضارع» احترازًا من التى أصلها «أنّ» نحو: ﴿**علم أن سيكون**﴾ [المزمل: ٢٠]، ومن الزائدة نحو: ﴿**فلما أن جاء البشير**﴾ [يوسف: ٩٦]، ومن التفسيرية نحو: ﴿**فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر**﴾ [الشعراء: ٦٣]، ولهن موضع يذكرن فيه، وكذا المصدرية لاستيفاء القول فيها موضع آخر.

والذى دعت الحاجة إليه هنا، كيفية وصلها وبيان ما توصل به، فذكر أنها توصل بفعل متصرف مطلقًا، ليتناول ذلك الفعل المضارع المتصرف نحو: أريد أن تفعل، والماضى المتصرف نحو، عجبت من أن أتيت، والأمر المتصرف نحو: أرسلت إليه بأن افعلْ، وقرنت أن بالباء بعد: أرسلت، لئلا يوهم تجردها من الباء أنها التفسيرية.

وعلم بذكر «التصرف» قيدًا لما توصل به أنْ، أنها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغى فى الأشهر، ولا ماض كعسى، ولا أمر كهَلُمَّ فى لغة بنى تميم.وإذا ثبت هذا فاعلم أن الواقعة فى قوله تعالى: ﴿**وأنْ عسى أن يكون قد اقترب أجلهم**﴾ [الأعراف: ١٨٥]، و﴿**وأن ليس للإنسان إلا ما سعى**﴾ [النجم: ٣٩]، مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، والجملة بعدها خبرها.

ومثال وصل «كى» مقرونة بلام التعليل لفظًا: جئت لكى أراك، ومثالها مقرونة بها تقديرًا: جئت كى أراك. ولا يتعين كون «كى» مصدرية إلا وهى مقرونة باللام لفظًا، وأما إذا لم تقارنها اللام لفظًا فيحتمل أن تكون مصدرية، واللام مقدرة كما تقدر مع «أن» فى: جئت أنْ أراك. ويحتمل أن تكون حرف جر بمعنى اللام، ويكون الفعل بعدها منصوبًا بأن مقدرة، فإذا لفظ باللام لم تكن بمعناها لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر وأما قول الشاعر[1] [من الطويل]:

---

(١) البيت لجميل بثينة فى ديوانه (ص١٠٨)، خزانة الأدب (٤٨١/٨، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨)، الدرر (٦٧/٤)، شرح التصريح (٣/٢، ٢٣١)، شرح المفصل (١٤/٩، ١٦)، وله أو لحسان بن ثابت فى شرح شواهد المغنى (٥٠٨/١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١١/٣)، خزانة الأدب (ص١٢٥)، جواهر الأدب (ص١٢٥)، الجنى الدانى (ص٢٦٢)، رصف المبانى (ص٢١٧)، شرح الأشمونى (٢٨٣/٢)، شرح التصريح (٣٠/٢)، شرح شذور الذهب (ص٣٧٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٦٧)، مغنى اللبيب (١٨٣/١)، همع الهوامع (٥/٢).

فقَالَتْ أكلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا لِسَانَكَ كيما أن تَغُرّ وتَخْدَعا

فكى فيه حرفُ جرٍّ لا حرفٌ مصدرى، لئلا يلزم دخول حرف مصدرى على حرف مصدرى، وأجاز الفراء ذلك وجعل أحدهما مؤكدًا للآخر، وأيّدَ مذهبه فى ذلك بقول الشاعر[1] [من الطويل]:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أنْ تَطِير بِقرْبَتِى فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

فجمع بين اللام وكى وأن، فهذا لا محيص فيه من أحد أمرين مُسْتَغْرَبَيْن: إمَّا أن تكون كى مصدرية فيلزم اجتماعها مع أنْ وهما حرفان مصدريان، وإمَّا أن تكون حرف جر فيلزم اجتماعها مع اللام وهما حرفا جر. إلا أن اجتماع حرفين مصدريين أسهل من اجتماع حرفى جر؛ لأن للحرف المصدرى شبها للأسماء بوقوعه مواقعها، وتوكيد اسم بمثله جائز ولو كان موصولا كقراءة زيد بن على رضى الله عنهما ﴿**خلقكم والذين من قبلكم**﴾ [البقرة: ٢١]، وكقول معاوية رضى الله عنه[2] [من البسيط]:

إنّ الذين الألى أدخلتهم نفر لولا بَوادِرُ إبْرَاق وإرْعَاد

وكذا توكيد ما له شبه بالسماء من الحروف، بخلاف ما لا شبه له بها كحروف الجر.

ويجوز جعل: مَنْ فى الآية، والألى خبرَ مبتدأ مضمر، هو وخبره صلة الذين.

وأشرت بالتنبيه على أن «كى» لا تخلو من لام التعليل إلى أنها لا تتصرف تصرف «أنْ» فإنَّ أنْ يبتدأ بها، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافًا إليها ومجرورة بأكثر حروف الجر. وكى لا تقع إلا مجرورة باللام، أو مقدرًا معها اللام.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (٢/٥٨٠)، أوضح المسالك (٤/١٥٤)، الجنى الدانى (ص٢٦٥)، جواهر الأدب (ص٢٣٢)، خزانة الأدب (١/١٦، ٨/٤٨١، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦)، رصف المبانى (ص٢١٦، ٣١٦)، شرح الأشمونى (٣/٥٤٩)، شرح التصريح (٢/٢٣١)، شرح شواهد المغنى (١/٥٠٨)، شرح المفصل (٧/١٩، ٩/١٦)، مغنى اللبيب (١/١٨٢)، المقاصد النحوية (٤/٤٠٥).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأما «ما» المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، وأكثر ما يكون ماضيًا كقوله تعالى: ﴿**وضاقت عليكم الأرض بما رحبت**﴾ [التوبة: ٢٥]، وكقول الشاعر[١] [من الوافر]:

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ اللَّيالى ... وكانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابَا

وتقع هى وصلتها موقع ظرف الزمان كقولك: جُدْ ما دُمْتَ واجدا، أى مدة دوامك واجدا، ولا يشاركها فى هذا الاستعمال غيرها.

وقد أجاز الزمخشرى مشاركة «أنْ» إياها فى ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿**ألم تر إلى الذى حاج إبراهيم فى ربه أن آتاه الله الملك**﴾ [البقرة: ٢٥٨]، والذى ذهب إليه غير جائز عندى؛ لأن استعمال أن فى موضع التعليل مجمع عليه، وهو لائق فى هذا الموضع فلا يعدل عنه. واستعمالها فى موضع التوقيت لا يعترف به أكثر النحويين، ولا ينبغى أن يعترف به؛ لأن كلّ موضع ادُّعى فيه ذلك صالح للتعليل، فالقول به موقع فى لبس.

وأجاز الزمخشرى أيضًا فى قوله تعالى: ﴿**ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا**﴾ [النساء: ٩٢]، ما أجاز فى: ﴿**أن آتاه الله**﴾ وأن يكون حالا، كأنه قيل:

مسلمة إليهم إلا حين يتصدقون على القاتل بالعفو، أو متصدقين بالعفو. وليس كما قال، بل التقدير: مسلمة إليهم إلا بأن يصدقوا بالعفو، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله، إذ ليس فيه إلا حذف حرف جر داخل على أن، وهو مطرد، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشرى.

وقد استشهد بعضهم على وقوع أنْ وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر[٢] [من الطويل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/٣٧)، الجنى الدانى (ص٣٣١)، الدرر (١/٢٥٣)، شرح التصريح (١/٢٦٨)، شرح قطر الندى (ص٤١)، شرح المفصل (٨/١٤٢، ١٤٣)، همع الهوامع (١/٨١).

(٢) البيت لتأبط شرًّا فى ديوانه (ص١١٢)، الدرر (٤/٥)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٤٩١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/٢٣٩)، تاج العروس (بطل).

فقلتُ لها لا تَنْكِحِيه فإنه لأول سَهْمٍ أنْ يلاقِىَ مَجْمَعا

وزعم المستشهد به أن معناه: لأول سهم زمان ملاقاته مجمعا، ولا حجة فيه لإمكان أن يكون التقدير: فإنه لأول سهم بأن يلاقى مَجْمَعًا، أى سبب ملاقاته مجمعًا، وهذا التقدير موافق للمعنى، مع الاتفاق على كثرة نظائره، فهو أولى.

وإذا وقعت «ما» المصدرية موضع الظرف لم توصل فى الغالب إلا بفعل ماضى اللفظ مثبت أو منفى بلم كقول الشاعر(١) [من الطويل]:

وَلَنْ يَلْبَثَ الجُهّالُ أنْ يَتَهَضَّمُوا أخا الحِلم ما لَمْ يَسْتَعِن بِجَهُولِ

وقد توصل بمضارع خال من النفى بلم كقول الشاعر(٢) [من الوافر]:

نُطوِّف ما نُطَوِّف ثم يأوى ذوو الأموال منا والعديمُ
إلى حُفَر أسَافِلُهن جُوفٌ وأعْلاَهُنَّ صُفَّاحٌ مُقيمُ

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر [من الكامل]:

وَاصِلْ خَلِيلَكَ ما التوصلُ ممكنٌ فَلأَنْت أو هو عن قريبٍ ذاهب

وقال آخر(٣) [من الطويل]:

فعسْهُم أبا حسَّانَ ما أنت عائِسُ

وقد توصل بمضارعٍ المصدريةُ غير الظرفية كقول الشاعر(٤) [من البسيط]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٥٤/١)، همع الهوامع (٨٢/١).

(٢) البيتان للبرج بن مسهر فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٢٧٧)، شرح شواهد المغنى (٢٨١/١، ٩١٢/٢)، المؤتلف والمختلف (ص٦٢)، مغنى اللبيب (٥٧٩/٢).

(٣) عجز بيت وصدره:

رأيْتُ رِجَالاً يأْلَهُونَ هَوَانَهُمْ

والبيت لخفاف فى كتاب الجيم (٢٤٧/٢)، وبلا نسبة فى لسان العرب (عوس)، المخصص (١١٧/٢).

(٤) البيت للراعى النميرى فى ديوانه (ص١٥٥)، المعانى الكبير (ص١٢٠٧)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٩٦/٨ - ذرع)، تاج العروس (١١/٢١ - ذرع).

وللمنيّـــةِ أَسْبَـــابٌ تُقَرِّبُهـــــا كمـا تقـرّبُ للوحْشيّـةِ الـذُّرُعُ

وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر[1] [من الطويل]:

أحلامُكـم لسقـام الجهـل شافيـةٌ كمـا دماؤكُـمُ تشفى من الكَلَب

وكذا قول الآخر[2] [من الكامل]:

أعَـلاقـــةً أمَّ الـوُليِّـــدِ بَعْدَمَـا أَفْنـانُ رأسِـكِ كالثّغـام المُخْلِـس

والحكم على «ما» هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هى وصلتها فى موضع جر بالكاف فى البيت الأول، وبإضافة الظرف فى البيت الثانى، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن «ما» كافة.

وأيضًا: فإن النظر يقتضى أن تكون «مـا» مصدريـة لكـثرة استعمالها، وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أنْ وكى، ولا تستحق ذلـك «لـو» المصدريـة لقلـة استعمالها، فإن الحاجة إلى اختلاف المصحوب فى صلة وغيرها دون كثرة استعمال غير ماسة.

وأيضًا: فمن مواقع المصدرية النيابة عن وقت واقع ظرفًا، والوقت الواقع ظرفًا يضاف إلى جملة اسمية كما يضاف إلى جملة فعلية، فإذا وصلت ما بكلتا الجملتين حين وقوعهـا موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت موقعه، فكان الحكـم بجـواز وصلهـا بجملـة اسمية راجحًا على الحكم بمنعه، هذا على تقدير عدم ذلك مسموعًا، فكيف وقد ظفرت به فى البيتين السابق ذكرهما، أعنى:

---

(١) البيت للكميت فى ديوانه (٨١/١)، الدرر (٢٥٢/١)، معاهد التنصيص (٨٨/٣)، لسان العـرب (٧٢٣/١ - كلب)، تاج العروس (٦٤/٤ - كلـب)، وبـلا نسـبة فـى تذكـرة النحـاة (ص٥١)، همع الهوامع (٨١/١).

(٢) البيت للمرار الأسدى فى ديوانه (ص٤٦١)، الأزهية (ص٨٩)، إصلاح المنطق (ص٤٥)، خزانـة الأدب (٢٣٢/١١، ٢٣٤)، الـدرر (١١١/٣)، شـرح شـواهد المغنـى (٧٢٢/٢)، الكتـاب (١١٦/١، ١٣٩/٢)، لسان العرب (٢٦٢/١٠، ٧٨/١٢، ٣٢٧/١٣) (علق، ثغـم، فنـن)، وبـلا نسبة فى الأضداد (ص٩٧)، رصف المبانى (ص٣١٤)، شرح شافية ابن الحاجب (٢٧٣/١)، مغنى اللبيب (٣١١/١)، المقتضب (٥٤/٢)، المقرب (١٢٩/١)، همع الهوامع (٢١٠/١).

واصلْ خليلك، و: فعسهم أبا حسان. وإذا ثبت وصل ما المصدرية النائبة عن الظرف بجملة اسمية، لم يستبعد وصلها بها إذا لم تكن نائبة عن ظرف.

وأما «لو» المصدرية فعلامتها أن تصلح فى موضعها «أن»، وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمنٍّ كقوله تعالى: ﴿**يود أحدهم لو يعمر ألف سنة**﴾ [البقرة: ٩٦]، وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ كقول قَتيلة أخت ضرار[١] [من الكامل]:

ما كان ضَرَّك لو مننتَ وربما ... مَنَّ الفتى وهو المَغِيظ المُحْنَق

وقال آخر[٢] [من الوافر]:

لقد طَوَّفْتُ فى الآفاق حتى ... بليت وقد أَنَى لى لو أبيد

وقال آخر[٣] [من البسيط]:

وربّما فاتَ قومًا جلُّ أمرِهم ... من التأنّى وكان الحزمَ لو عَجِلوا

ولا توصل إلا بفعل متصرف ماض أو مضارع، وهذا المراد بقولى: «وصلتها كصلة ما فى غير نيابة» وأكثر النحويين لا يذكرون «لو» فى الحروف المصدرية، وممن ذكرها الفراء وأبو على، ومن المتأخرين التبريزى وأبو البقاء. وقال أبو على فى التذكرة، وقد حكى قراءة بعض القراء: ﴿**ودوا لو تدهن فيدهنوا**﴾ [القلم: ٩]، بنصب فيدهنوا، حمله على المعنى كأنه قال: ودوا أنْ تدهن فيدهنوا كما حمل: ﴿**أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر**﴾ [الأحقاف: ٣٣]، على: أو ليس بقادر.

---

(١) البيت لقتيلة بنت النضر فى الأغانى (٣٠/١)، حماسة البحترى (ص٢٧٦)، الجنى الدانى (ص٢٨٨)، خزانة الأدب (٢٣٩/١١)، الدرر (٢٥٠/١)، شرح الأشمونى (٥٩٨/٣)، شرح التصريح (٢٥٤/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٩٦٦)، شرح شواهد المغنى (٦٤٨/٢)، لسان العرب (٤٥٠/٧، ٧٠/١٠) (غيظ، حنق)، المقاصد النحوية (٤٧١/٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٢٣/٤)، تذكرة النحاة (ص٣٨)، مغنى اللبيب (٢٦٥/١)، همع الهوامع (٨١/١).

(٢) البيت لمسحاح بن سباع فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٠٠٩)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٥١٣).

(٣) البيت للأعشى فى شرح الأشمونى (٥٩٨/٣)، مغنى اللبيب (٢٦٥/١)، وللقطامى فى شرح شواهد المغنى (٦٥٠/٢)، ولم أجده فى ديوانى الشاعرين.

وأشرت بقولى «وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقرونًا بالفاء»، إلى نحو قول الشاعر[١] [من الطويل]:

سَرَيْنَا إليهم فى جموع كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو نُعانُ فَنَنْهَدا

فلك فى نصب ننهد أن تقول: نصب لأنه جواب تَمن إنشائى كجواب ليت؛ لأن الأصل: وددنا لو نعان، بحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندى هو المختار. ولك أن تقول: ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر؛ لأن «لو» والفعل فى تأويل مصدر، والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينصب بإضمار أن، كقول الشاعر[٢] [من الطويل]:

لقد كان فى حولٍ ثواءٍ ثويْتَه تَقَضِّى لُبانات ويسأمَ سائم

ومنه قراءة السبعة إلا نافعًا: ﴿**إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل**﴾ [الشورى: ٥١]، بالنصب عطفا على «وحْيا».

وذهب أبو على فى «لو» التى بعدها: نعان، وشبْهها إلى أنها بمعنى الأمر، وأن النصب بعدها كالنصب بعد الأمر، قال فى التذكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ «فيدهنوا» بالنصب: يجوز أن تكون «لو» هذه أجريت مجرى (لو) التى بمعنى الأمر فى قوله: (لو نعان فنَنهد) أى: أعنا يا الله (فننهد). وقال أيضا فى قوله تعالى: ﴿**فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين**﴾ [الشعراء: ١٠٢]، أى: أحدِثْ لنا كرة فنكون. هذا نص كلامه فى التذكرة.

وأما الزمخشرى فإنه قال: وقد يجىءُ (لو) فى معنى التمنى كقولك: لو تأتينى فتحدثنى، كما تقول: ليتك تأتينى فتحدثنى، فإن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٥٩٧/٣)، المقاصد النحوية (٤١٣/٤، ٤٦٥).

(٢) البيت للأعشى فى ديوانه (ص١٢٧)، الأغانى (٢٠٦/٢)، الرد على النحاة (ص١٢٩)، شرح شواهد المغنى (٨٧٩/٢)، الكتاب (٣٨/٣)، مغنى اللبيب (٥٠٦/٢)، المقتضب (٢٧/١، ٢٦/٢، ٢٩٧/٤)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٢٩٩)، رصف المبانى (ص٤٢٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٩٠)، شرح المفصل (٦٥/٣).

صحيح، وإن أراد أن (لو) حرف موضوع للتمنى كليت فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت. وذلك أن حروف المعانى مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فالجمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب عنه، ولهذا امتنع الجمع بين لعلَّ وأترجى، وبين إلا وأستثنى، فلو كانت (لو) موضوعة للتمنى كليت لساوتها فى امتناع ذكر فعل التمنى معها، فكان قول القائل: تمنيت لو تفعل، غير جائز، كما أن قولك: تمنيت ليتك تفعل غير جائز، والأمر بخلاف ذلك، فصح ما قلته والحمد لله.

فإن قيل: كيف دخلت «لو» المصدرية على أنّ فى نحو: ﴿**فلو أن لنا كرة**﴾؟.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن لو داخلة على (ثبت) مقدرًا رافعًا لأنَّ، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدرى لحرف مصدرى.

الثانى: أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظى، وهو من أحسنه؛ لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه، ومنه توكيد السبل بالفجاج فى قوله تعالى: ﴿**لتسلكوا منها سبلا فجاجا**﴾ [نوح: ٢٠]، ومنه توكيد الذين بمن فى قراءة زيد بن على: ﴿**والذين من قبلكم**﴾ [البقرة: ٢١]، ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك: زيد كمثل عمرو، شائعا مستحسنا فى النثر والنظم، بخلاف: زيد ككعمرو، فإنه مخصوص بالضرورة كقوله: ككما يُؤَثْفين، وقد اجتمعت أنْ ولو المصدرية فى قول على رضى الله عنه مخاطبًا لعامله: ما كان عليك أن لو صمت لله أيامًا، وتصدقت بطائفة من طعامك محتسبًا.

* * *

فصل

ص: الموصول والصلة كجزأى اسم، فلهما ما لهما من ترتيب، ومَنْع فصل بأجنبى إلا ما شَذَّ، فلا يُتْبَع الموصولُ، ولا يُخْبَرُ عنه، ولا يُسْتَثنى منه قبل تمام صلته أو تقدير تمامها.

وقد تَرِدُ صلةٌ بعد موصولين أو أكثر مُشتَركا فيها، أو مَدْلولا بها عَلى ما حذف إلا أَل.

وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللاَّم، ومن صلة غيرهما.

وقد تُحْذَفُ صلة إلاَّ ومَعْمُولُها باق، ولا موصولٌ حَرْفيّ إلا «أنْ».

وقد يلي معمولُ الصِّلة الموصول إن لم يكن حرفا، أو الألف واللام.

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوفٍ دَلَّ عليه صلتُها، وينـدر ذلك في الشعر مع غيرها مطلقا، ومعها غير مجرورة بمن.

ش: للموصول مع الصلة شبَه بشطرى الاسم، وأشبَه الأسماء بهما المركبُ تركيب مَزْج كبعلبك، فإن المفرد مباين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان بتأثير صدرهما فى عجزيهما، والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات، فكان شبهه أولى بالاعتبار.

والضمير من قولى (فلهما) عائد إلى الموصول والصلة، ومن قولى (ما لهما) عائد على جزأى الاسم، أى للموصول من التقدم ما لصدر الاسم المشار إليه، وللصلة من التأخر ما لعجزه، فهذا هو المراد بالترتيب؛ لأن الصلة لا يتقدم بعض أجزائها على بعض، كما لا يتقدم بعض أجزاء العجز على بعض، بل يجوز فى الجملة الموصول بها من تقديم وتأخير ما يجوز فيها قبل كونها صلة، ما لم يعرض فى الوصل مانع من بعض ما كان جائزًا، وسيأتى بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

وكما وجب الترتيب وجب منع الفصل بأجنبى إلا ما شذ، ولا يدخل فى الأجنبى القسم؛ لأنه يؤكد الجملة الموصول بها، كقول النبى ﷺ «وأبنوهم بمَنْ والله ما علمت عليهم من سوء قط» ولا جملة الاعتراض كقول الشاعر[1] [من البسيط]:

ماذا ولا عَتْبَ فى المَقْدُور رُمْتَ أما يَكْفِيك بالنُّجْحِ أم خُسْرٌ وتضليل

ففصل بين «ذا» و«رمت» بلا عتب فى المقدور، لأن فيه توكيدًا وتشديدًا لمضمون الجملة الموصول بها.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٨٧/١)، همع الهوامع (٨٨/١).

والجملة الحالية أولى ألا تعدَّ أجنبية كقول الشاعر[١] [من البسيط]:

إنّ الـذى وهـو مُثْرٍ لا يَجُود حَرٍ بفاقـةٍ تَعْتَريـهِ بَعْـدَ إِثْـراءِ

فقوله: وهو مثر، جملةٌ حاليةٌ العاملُ فيها فعل الصلة وهو يجود، ومـا عَمِلَ فيه فعل الصلة فهو من الصلة، فلا يكون أجنبيًا.

ومما لا ينبغى أن يُعَدّ أجنبيًا النداء الذى يليه مخاطَبٌ كقول الشاعر[٢] [من الطويل]:

وأنـتَ الـذى يا سعد بُؤْتَ بمَشْهَد كريـم وأثـوابِ المكـارم والحمد

فلو لم يَله مخاطب عُدَّ أجنبيا ولم يجز إلا فى ضرورة كقوله[٣] [من الطويل]:

تَعـشَّ فـإن عاهَدْتنـى لا تخونُنـى نكـن مثـل مَنْ يا ذئب يصطحبان

ومن الفصل الذى يعد شاذًا لكونه أجنبيًا محضًا قوله[٤] [من الوافر]:

وأَبْغَـضُ مَـنْ وَضعْـت إلىّ فيـه لسانِـىَ مَعشَـرٌ عنهـم أذُودُ

ففصل بين «فيه» وبين ما يتعلقان به وهو وضعت «بإلىّ» وهو أجنبى؛ لأنـه متعلـق بما قبل الموصول وهو «أبغض» والأصل أن يقال: وأبغض من وضعت فيه لسانى إلىّ مشعرٌ.

ومثال ورود الصلة مشتركًا فيها قول الشاعر[٥] [من البسيط]:

صِـلِ الـذى والتـى مِنَّـا بآصـرة وإن نأَتْ عن مدى مرماهما الرحمُ

ومثال ورودها مدلولاً بها على ما حذف قوله[٦] [من الطويل]:

وعنـد الـذى واللاّتِ عُدنَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْـكَ فَـلا يَغْـرُرْكَ كَيْـدُ العوائِـدِ

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٨٨/١)، همع الهوامع (٨٨/١).

(٢) البيت لحسان بن ثابت فى الدرر (٢٨٩/١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٨٨/١).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٨٦/١)، حاشية يس على شرح التصريح (١٢٨/١)، همع الهوامـع (٨٨/١).

(٥) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٩٠/١)، همع الهوامع (٨٨/١).

(٦) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢٩٠/١)، مغنى اللبيب (٦٢٥/٢)، همع الهوامع (٨٨/١).

ومثله قول الآخر[١] [من الرجز]:

مـن اللواتـى والتـى واللاتـى يزعمـن أنـى كـبرت لِداتـى

وإذا كان الموصول «الألف واللام» لم يجز حذفه ولا حذف صلته.

وإذا كان حرفًا مصدريًا لم يجز حذفه أيضًا، إلا إذ كان «إنْ» فإنها فاتت أخواتها بكثرة الاستعمال، فأوثِرَتْ بجواز الحذف؛ لأن الشعور بها عند حذفها ممكن، بخلاف أخواتها، وهى فى حذفها على ضربين: **أحدهما**: أن تحذف ويبقى عملها، **والثانى**: أن تحذف ولا يبقى لها عمل.

فأما الحذف الباقى معه عملها فيذكر إن شاء الله فى باب إعراب الفعل.

وأما الثانى وهو الذى لا يبقى معه عملها فمنه قوله تعالى: ﴿**ومن آياته يريكم البرق**﴾ [الروم: ٢٤]، فيريكم صلة «لأن» حذفت وبقى «يريكم» مرفوعًا، وهذا هو القياس؛ لأن الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطل عمله، ومن ذلك أيضا قول الشاعر [من المتقارب]:

فجاءت به وهو فى غربة فلولا تُجاذِبُه قد غلب

أراد: فلولا أن تجاذبه، ومثله قول الفرزدق[٢] [من الطويل]:

ألاَ إنَّ هذا الموتَ أضحى مسلَّطا وكلُّ امرىء لا بُدَّ يُرْمى مَقَاتِلُهْ

وقال ذو الرمَّة[٣] [من الوافر]:

وحُقَّ لِمَنْ أبو موسى أبوه يُوَفّقُه الذى نَصَب الجِبَالاَ

ومثله قول الآخر [من الكامل]:

أو ليس من عجب أسائلكم ما خطبُ عاذِلَتى وما خطبى

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (١٥/٢٣٩ - لتا)، خزانة الأدب (٦/٧٠، ١٥٤، ١٥٦)، تاج العروس (لتى).

(٢) انظر ديوانه (٢/٦٧٤).

(٣) البيت فى ديوان ذى الرمة (ص١٥٤٦)، وبلا نسبة فى اللسان (١٠/١٥ - حقق).

أراد أن أسائلكم، وقال الفرزدق أيضا[١] [من الطويل]:

بحقِّ امرئٍ بين الأقارعِ بيتُه وصعْصَعَةَ البحرِ الجزيل المواهب
يكون سبوقًا للكرام إلى العلا إذا اتصل المقياس بين الحلائب

المقياس الغاية والحلائب المسابقة، ومثله[٢] [من الوافر]:

وقالوا ما تشاءُ فقلت ألهُو إلى الإصباح آثرَ ذى أثير

أراد أن ألْهُوَ. ومن كلام بعض العرب: أذهبُ إلى البيت خيرٌ لى، وتزورُنى خيرٌ لك، وتسمعُ بالمعيدى خيرٌ من أن تراه.

وإذا كان الموصول اسمًا أجاز الكوفيون حذفه إذا علم، وبقولهم فى ذلك أقول، وإن كان خلاف قول البصريين إلا الأخفش؛ لأن ذلك ثابت بالقياس والسماع، فالقياس على «أنْ» فإنَّ حذفها مكتَفًى بصلتها جائز بإجماع مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل المذهب إليه، وفى ذلك مزيد على ما يحصل بالصلة. وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها، فكان الموصول الأسمى أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفى. وأيضًا فإن الموصول الاسمى كالمضاف، وصلته كالمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه.

وأما السماع فمنه قول حسان[٣] [من الطويل]:

فوالله ما نِلتُم ولا نِيلَ منكم بمُعْتَدلٍ وَفْقٍ ولا متقارِبِ

أراد: ما الذى نلتم وما نيل منكم.

ومنه قول بعض الطائيين [من الخفيف]:

---

(١) البيتان ليسا فى شرح ديوان الفرزدق.

(٢) البيت لعروة فى تذكرة النحاة (ص٥٣٦)، الخصائص (٢/٤٣٣)، شرح المفصل (٢/٩٥)، المحتسب (٢/٣٢)، همع الهوامع (١/٦).

(٣) البيت ليس فى ديوان حسان، وهو لعبد الله بن رواحة فى الدرر (١/٢٩٦، ٤/٢٤٣)، وبلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (ص٩٣١)، مغنى اللبيب (ص٦٣٨)، همع الهوامع (٢/٤٢).

مـا الـذى دأبـه احتيـاط وحزم وهـــواه أطـــاع يستويان[١]

أراد: والذى هواه أطاع، وأقوى الحجج قوله تعالى: ﴿**وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم**﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أى: وبالذى أنزل إليكم، ليكون مثل ﴿**آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذى نزل على رسوله والكتاب الذى أنزل من قبل**﴾ [النساء: ١٣٦].

ومثال حذف صلة الاسم للعلم بها قول الشاعر [من الطويل]:

أبِيدُوا الأُلَى شَبُّوا لَظى الحرب وادرَءُوا شذَاهـــا عـــن اللائـى فَهُـنّ لكم إمَا

فحذف صلة اللائى للعلم بها، وهذا من الاستدلال بالمتقدم، وهو كثير فى هذا الباب وغيره. ومثله قول الشاعر[٢] [من الطويل]:

أصيـب بـه فَرْعـا سُلَيْـمٍ كلاهما وعـزّ علينـا أن يُصَابـا وعَزَّ ما

أى وعزَّ ما أصيبا به.

ومن الاستدلال فى هذا بالمتأخر قول الشاعر[٣] [من مجزوء الكامل]:

نحـنُ الألـــى فـاجْمَـــعْ جمـو عَـــك ثـــم وَجِّههـــم إلينـــا

فحذف صلة الألى لدلالة ما بعده فكأنه قال: نحن الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم، وفهم هذا بقوله: فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا.

ومثال حذف صلة الحرف باقيًا معمولُها قول العرب: لا أفعل ذلك ما أنَّ حِراء مكانه، وما أن فى السماء نجمًا، أى ما ثبت أن حراء مكانه، وما ثبت أن فى السماء نجمًا فحذفوا الفعل الموصول به وأبقوا فاعله، وهو أنّ وما عملت فيه. ومن ذلك قولهم:

---

(١) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب (٦٢٥/٢).

(٢) البيت للخنساء فى ديوانها (ص٨٠)، الدرر (٢٩٧/١)، وبلا نسبة في همع الهوامع (٨٩/١).

(٣) البيت لعبيد بـن الأبرص فى ديوانه (ص١٤٢)، خزانة الأدب (٢٨٩/٢)، الدرر (٢٩٧/١)، شرح شواهد المغنى (٢٥٨/١)، لسان العرب (٤٣٧/١٥ - أولى)، المقاصد النحوية (٤٩٠/١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٥٤٢/٦)، شرح الأشمونى (٧٤/١، ٨٢)، شرح التصريح (١٤٢/١)، مغنى اللبيب (٨٦/١)، همع الهوامع (٨٩/١).

أمّا أنت منطلقًا، أى: لأن كنت، فحذفوا كان وهى صلة أنْ، وأبقوْا اسمها وهو أنت، وخبرها وهو المنصوب، وجعلوا ما عوضًا من كان، ومن ذلك أيضًا قول العرب: كلُّ شىء مَهَهْ ما النساءَ وذكرَهن، أرادوا: ما عدا النساءَ وذكرهن، فحذفوا صلة «ما» وهو «عدا» وأبقَوا المنصوب به والمعطوف عليه.

وقد يلى الموصولَ معمولُ الصلة نحو قولك فى: جاء الذى أعطى أبوه زيدًا درهما: جاء الذى زيدا درهما أعطى أبوه، فجاء هذا فى صلة الذى، إذ لا ضرر فى جوازه، بخلاف صلة الحرف وصلة «الألف واللام» فإن معمولها لا يتقدم عليها.

فأمّا الحرف فلأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته؛ لأن اسميته منتفية بدونها، فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزأى مصدر، وليس كذلك تقدم معمول صلة الاسم غير الألف واللام؛ لأن له تمامًا بدونها، ولذلك جعل إعرابه إن كان معربًا قبلها، والإعراب الاسمى قبل تمام المعرب. ولما له من التمام بدونها جاز أن يستغنى عنها وعن معمولها إذا علمت، بخلاف الموصول الحرفى، فأما «الألف واللام» فامتزاجها بالصفة التى توصل بها أشد من امتزاج أنْ بالفعل الذى توصل به؛ لأن «أن» قد تفصل من الفعل بلا النافية كقوله تعالى: ﴿**وحسبوا أن لا تكون فتنة**﴾ [المائدة: ٧١]، ولا تفصل الألف واللام من الصفة بلا ولا غيرها؛ لأنها أشبهت أداة التعريف، فعوملت معاملتها لفظًا.

ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلتها كقوله تعالى: ﴿**وكانوا فيه من الزاهدين**﴾ [يوسف: ٢٠]، و﴿**إنى لعملكم من القالين**﴾ [الشعراء: ١٦٨]، و﴿**إنى لك من الناصحين**﴾ [القصص: ٢٢]، أى: كانوا زاهدين فيه من الزاهدين، وإنى قَالٍ لعملكم من القالين، وإنى ناصح لك من الناصحين.

ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلاً عليه من التبعيضية؛ لأن فى ذلك إشعارًا بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه.

ويقل إذا لم تدخل مِنْ على الألف واللام، ومنه قول الشاعر[1] [من الطويل]:

---

(١) البيت لهذلول بن كعب العنبرى فى شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٦٩٦)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٨/٤٣٠)، الخصائص (١/٢٤٥)، الدرر (١/٢٩٣)، اللامات (ص٥٨)، المنصف (١/١٣٠).

تقــول ودَقـتْ صدرَهــا بيمينهــا أَبَعْلِــىَ هـذا بالرَّحَــى المتقاعــسُ

أراد: بعلى هذا كائنًا بالرحى، ومتقاعسًا بالرحا.

وكذلك يقل الحذف قبل غير الألف واللام، وُجِدَت مِنْ أو لم تُوجَـد، ومثـال ذلـك مع وجود مِنْ قول الشاعر[1] [من البسيط]:

لا تظلمــوا مِسْــورا فإنــه لكُــمُ مــن الذيـن وَفوْا فى السرِّ والعَلَن

ومثاله مع كون الموصول لم يجر بمن قول الشاعر[2] [من الوافر]:

وأهْجُــو مَــنْ هَجَانى مِنْ سِوَاهم وأُعْــرِضُ منهــم عَمَّــن هَجَانِــى

أراد: وأعرض عمن هجانى منهم عمن هجانى منهم، على سبيل التوكيد، ثم حُذِف «منهم» من المُؤَكِّد، وحُذِف ما سواهما من المُؤكَّد، ومثال هذا والذى قبلـه لا يجـوز إلا فى الضرورة بخلاف ما تقدم.

* * *

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/٢٩١)، همع الهوامع (١/٨٨).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١/٢٩٢)، همع الهوامع (١/٨٨).

باب اسم الإشارة

ص: وهو فى القُرْب مفردًا مذكرًا «ذا» ثم «ذاك» ثم «ذلك» و«آلك».

وللمؤنثة «تى» و«تـا» و«تِـهْ» و«ذى» و«ذِهْ» وتُكسَرُ الهاءان باختلاس وإشباع. و«ذاتُ» ثم «تَيْكَ» و«ذِيكَ» ثم «تِلك» و«تَلكَ» و«تَيْلِكَ» و«تالِكَ».

ش: للنحويين فى أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين، قريبة وبعيدة كالمنادى.

والثانى: أن لها ثلاث مراتب، قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وإن كان الأولى أولى بالصواب وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى.

وقد سردتها على وفق المشهور؛ لأنه السابق إلى أكثر الأذهان، فما عطفته بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفى مرتبته، وما عطفته بثم فهو فى المرتبة التى تلى.

والحاصل أن المشار إليه فى المرتبة الأولى إن كان مفردًا ولم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو «ذا». وله فى التأنيث عشرة ألفاظ، خمسة بتاء وخمسة بذال والتى بالتاء: تى، وتاء، وتِهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع. والتى بالذال: ذى، وذات، وذِهْ بسكون أو كسر مختلس أو كسر مشبع.

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثانية، ولم يقصد معه تثنية فله فى التذكير لفظ واحد وهو «ذاك» وله فى التأنيث ثلاثة ألفاظ وهى: تِيك وتَيْك وذِيك.

وإن كان المشار إليه المفرد فى المرتبة الثالثة فله فى التَّذكِير لفظان وهما: ذلك وآلك. وله فى التأنيث أربعة ألفاظ وهى: تِلك وتَلك، وتيلك وتالِك، كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر من بعض.

ص: وتلى الذَّالَ والتَّاءَ فى التثنيـة علامتها مجوّزا تشديد نُونِها، وتليها الكاف وحدها فى غير القرب، وقد يقال «ذانِكَ» وفى الجمع مطلقا أولاء، وقد ينون، ثم أولئك، وقد يقصران، ثم أولاَئِك على رأيٍ، وعلى رأيِ أولاءِ، ثم أولاك. ثم أولئك وأولاَئِكَ.

وقد يقال: هُلاَءِ، وقد تُشْبَع الضمةُ قبل اللام، وقد يقال: هَوْلاءِ وأُلاَكَ.

ش: لما أنهيت القولَ في مفرد المشار إليه، شرعت في مثناه وجمعه باعتبار المراتب، وأشرت بقولي: «وتلي الذالَ والتاءَ في التثنية علامتُها» إلى أن ألفي «ذا وتا» تحذفان في التثنية، وتتصل بالذال من «ذا» وبالتاء من «تا» ألف في الرفع، وياء في الجر والنصب، بعدهما نون مكسورة، كما يفعل بالأسماء المتمكنة إذا ثنيت، إلا أن هذه التثنية مخالفة لتثنية الأسماء المتمكنة بأمرين:

أحدهما: حذف الألف التي كانت آخر المفرد لزومًا، ومثل ذلك لا يفعل باسم متمكن إلا شذوذًا.

والثاني: أن نون هذه التثنية يجوز تشديدها، ونون تثنية الاسم المتمكن لا يجوز تشديدها، وقد مضى الكلام على مثل ذلك في باب الموصولات.

والهاء من قولي: «وتليها الكاف» عائدة على نونها. وقلت: «وحدها في غير القرب» ليعلم أن اللام تجتمع مع الكاف في التثنية كما اجتمعت في الإفراد، وأنّ لِمُثَنّى المشار إليه في البعد ما له في التوسط؛ لأنهم استثقلوا اللام بعد نون.

وزعم قوم أن من قال: «ذانِّك» بتشديد النون قصد تثنية «ذلك». ويبطل هذا القولَ جوازُ التشديد في النون «ذين وَتين» بل التشديد جابر لما فات من بقاء الألف التي حقها ألا تحذف كما لا تحذف ألف المقصور. ويؤيد صحة هذا الاعتبار جواز تشديد نون «اللذين واللتين» ليكون جابرًا لما فات من بقاء ياء «الذي والتي» كما تبقى ياء المنقوص حين يثنى.

وإذا جمع اسم الإشارة وهو في المرتبة الأولى قيل فيه: «أُولاَءِ» مطلقًا، أي في التذكير والتأنيث، عاقلاً كان المشار إليه أو غير عاقل.

وحكى قطرب أن «أولاءٍ» بالتنوين لغة، وتسمية هذا تنوينًا مجاز؛ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين.

والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أولاء» نونًا، كما زيد بعد فاء «ضيف» نون، إلا أن «ضيفًا» معرب، فلما زيد آخرَه نونٌ صار حرف إعراب فتحرك،

و«أولاء» مبنى فلما زيد آخره نون سكن إذ لا موجب لتحركه، فإنه آخر مبنى بحركة.

وإذا كان جمع المشار إليه مجاوز للمرتبة الأولى قيل فيه: «أولئك» ثم « أولالك» على رأى قوم.

وعلى رأى آخرين أن جمع المشار إليه فى المرتبة الثالثة «أولئك وأولالك» معًا، وله فى المرتبة المتوسطة «أولاك»، بالقصر.

وقد حكى الفراء أن المد فى «أولاء وأولئك» لغة الحارثيين، وأن القصر فيهما لغة التميميين. وهذا هو المأخوذ به؛ لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأى، والرواية أولى من الرأى.

و«هُلاَءِ» فى «أولاء» من باب إبدال الهمزة هاء، وهو باب واسع.

وأما «أولاءُ» بضم الهمزتين، و«وأولاءِ» و«أولئك» بإشباع الضمة فلغتان عربيتان ذكرهما قطرب.

وذكر أبو على الشلوبين أن من العرب من يقول (هَوْلاءِ) وأنشد[1] [من الوافر]:

تَجَلَّد لا يَقُلْ هَوْلاءِ هذا بَكَى لَمَّا بَكَى حَذَرًا عليكا

وقال أبو على أيضًا: حكى اللغويون «أولاّك» بالقَصْر والتشديد، وأنشد[2] [من الرجز]:

مِنْ بَيْن أولاّك إلى أُولاَّكا

وقرأ ابن كثير فى شاذ: ﴿فذانِيك﴾ [القصص: ٣٢]، بتخفيف النون وزيادة ياء.

ص: ومن لم يرَ التوسط جعل المجرَّد للقرب، وغيرَه للبعد، وزعم الفرَّاء أنّ تركَ اللام لغة تميم.

ش: المراد بالمجرد ما ليس معه كاف الخطاب، سواء كان معه التثنية أو لم تكن معه،

---

(١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٥٠٦)، خزانة الأدب (٤٣٧/٥)، شرح المفصل (١٣٦/٣).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (٢٣٥/١)، همع الهوامع (٧٦/١)، تاج العروس (ألا).

وقد تقدم أن للنحويين فى اسم الإشارة مذهبين: **أحدهما**: أن له مرتبتين بعيدة وقريبة. **والثانى**: أن له ثلاث مراتب.

والأول: هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين، ويدل على صحته أربعة أوجه:

أحدها: أن النّحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان مرتبة للقرب تستعمل فيها الهمزة، ومرتبة للبعد وما هو فى حكمه تستعمل فيها بقية الحروف. والمشار إليه شبيه بالمنادى فليقتصر فيه على مرتبتين إلحاقا للنظير بالنظير.

والثانى: أن المرجوع إليه فى مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء أن بنى تميم يقولون: ذاك وتيك، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك، باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه.

الثالث: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا، أو لمصاحب لهما معًا. أعنى غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿**ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شىء**﴾ [النحل: ٨٩].

الرابع: أن التعبير «بذلك» عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع فى القرآن وغيره ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى: ﴿**ذلك ما كنا نبغى**﴾ [الكهف: ٦٤]، و﴿**ذلك ليعلم أنى لم أخنه**﴾ [يوسف: ٥٢]، و﴿**ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبرا**﴾ [الكهف: ٨٢]، و﴿**ذلكم حكم الله**﴾ [الممتحنة: ١٠].

الخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثًا لم يكتف فى باقى التثنية والجمع بلفظين؛ لأن فى ذلك رجوعًا عن سبيل الإفراد، وفى اكتفائهم بقولهم «هذان وذانك» و«هؤلاء وأولئك» دليل على أن «ذاك وذلك» مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان.

ولا التفات إلى قول من قال: إن تشديد نون ذانك دليل على البعد، وتخفيفها دليل

على القرب؛ لأنه قد سبق الإعلام بأن التشديد عوض مما حذف من الواحد؛ لأنه يستعمل مع التجريد من الكاف كما يستعمل مع التلبس بها.

وكذلك لا يلتفت إلى قول من زعم أن «أولالك» للبعد دون «أولئك» لقلة «أولالك» وكثرة الحاجة إلى جمع «ذلك» لأنه يلزم خلو القرآن من إشارة إلى جماعة بُعَدَاء، وذلك باطل بمواضع كثيرة من القرآن، فثبت ما أردناه والحمد لله.

ص: وتصحَبُ هاءُ التّنبيه المجرَدَ كثيرًا، والمفردَ المقرونَ بالكاف دُون اللام قليلا.

وفَصْلها من المجرد «بأنا» وأخواتِه كثيرٌ، وبغيرها قليل، وقد تعاد بعد الفصل توكيدًا.

والكافُ حرف خطاب يُبَيِّن أحوال المُخَاطَب بما يُبَيِّنُها إذا كان اسما. وقد يغنى ذلك عن ذلكم، وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف.

ش: قد تقدم أن المراد بالمجرد ما لم تتصل به كاف الخطاب فيدخل فى ذلك «ذا وذان وذى وأخواتها». و«تان وأولا وأولاء» فيقال: هذا، وهذان، وهذى إلى العاشرة، وهاتان وهؤلاء وهؤلاء.

ولا تلحق المقرون بكاف الخطاب إلا مجردًا من اللام، وعدم لحاقها إياه أكثر من لحاقها. ومن لحاقها إياه قول طرفة[1] [من الطويل]:

رأيتُ بنى غَبْرَاءَ لا يُنْكِرونني ولا أهلُ هذاكَ الطرافِ الممدد

ومثله قول الآخر[2] [من البسيط]:

---

(١) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٣١)، تخليص الشواهد (ص١٢٥)، جمهرة اللغة (ص٧٥٤)، الجنى الدانى (ص٣٤٧)، الدرر اللوامع (٣٣٦/١)، لسان العرب (٥/٥، ٩٢/١٤) (غبر، بنى)، المقاصد النحوية (٤١٠/١)، وبلا نسبة فى الاشتقاق (ص٢١٤)، شرح الأشمونى (٦٥/١)، شرح ابن عقيل (ص٧٣)، همع الهوامع (٧٦/١).

(٢) البيت للمجنون فى ديوانه (ص١٣٠)، وله أو للعرجى، أو لكامل الثقفى، أو لذى الرمة، أو للحسين بن عبد الله فى خزانة الأدب (٩٣/١، ٩٦، ٩٧)، الدرر (٢٣٤/١)، ولكامل الثقفى أو للعرجى فى شرح شواهد المغنى (٩٦٢/٢)، وللعرجى فى المقاصد النحوية (٤١٦/١، ٦٤٣/٣)، وصدره لعلى بن أحمد العرينى فى لسان العرب (٢٣٥/١٣ - شدن)، ولعلى بن محمد المغربى=

يامـا أُمَيْلـح غِـزْلانًا شَدَنَّ لَنَـا مـن هَؤُلَيّائِكُـنَّ الضَّـالِ والسَّمُـر

ولا تلحق المقرون باللام فلا يقـال هذالـك، كرهـوا كـثرة الزوائـد ولا تلحـق أيضًـا المقرون بالكاف فى التثنية والجمع فلا يقال: هذانـك، ولا هؤلائـك لأن واحدهمـا ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثناه وجمعه لأنهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى.

وفصل هاء التثنية من اسم الإشارة المجرد بأنـا وأخواتـه كقولـك: هـأنذا، وهـا نحـن أولاء، إلى: هاهنّ أولاء. ومنه قول السائل عن وقـت الصـلاة: «هـأنذا يـا رسـول اللـه» وقوله تعالى: ﴿**ها أنتم أولاء تحبونهم**﴾ [آل عمران: ١١٩]، ومثـل الفصـل بغير ذلـك قول الشاعر[1] [من البسيط]:

ها إنّ ذى عِذْرَة إن لا تكنْ نَفَعت فـإن صاحبَهـا مُشَـارك النَّكـد

وأنشد سيبويه[2] [من الطويل]:

ونحـنُ اقْتَسَمنـا المـالَ نصفين بيننا فقلـتُ لهـم هَذا لَهـا هـا وذا لِيا

قال سيبويه: كأنه أراد أن يقول: وهذا لى، فصير الواو بين «ها» و«ذا» وزعـم الخليـل أن مثل ذلك: أى ها الله ذا.

وقال سيبويه: وقد تكون «ها» فى: ها أنـت ذا، غـير مقدمـة، ولكنهـا تكـون للتنبيـه بمنزلتها فى «هذا» يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿**ها أنتم هؤلاء**﴾ [آل عمران: ٦٦] فلو

=فى خزانة الأدب (٣٦٣/٩)، وبلا نسبة فـى أسـرار العربيـة (ص١١٥)، الإنصـاف (١٢٧/١)، شـرح الأشـمونى (٣٦٦/٢)، خزانـة الأدب (٢٣٧/١، ٢٣٣،٥)، شـرح شـافية ابـن الحـاجب (١٩٠/١)، شـرح المفصـل (١٣٥/٥)، مغنـى اللبيـب (٦٨٢/٢)، همـع الهوامـع (٧٦/١، ١٩١/٢).

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٢٨)، الجنى الدانـى (ص٣٤٩)، خزانـة الأدب (٤٥٩/٥)، الدرر (١١٩/٥)، شرح المفصل (١١٣/٨)، لسان العـرب (٥٤٥/٤، ٤٤٥/١٥، ٤٧٥) (عـذر، تا، ها)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٩٤/١١، ١٩٥)، شـرح الأشـمونى (٦٦/١، ٧٧٢/٣)، شرح شافية ابن الحاجب (١٨٠/١)، همع الهوامع (٧٠/٢، ٢٠٢).

(٢) انظر الكتاب (٣٥٤/٢).

كانت «ها» المتقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء.

وإلى نحو «ها أنتم هؤلاء» أشرت بقولى: «وقد تعاد بعد الفصل».

والكاف حرف خطاب كتاء أنت، تدل على أحوال المخاطب فى حرفيتها بما تدل فى اسميتها، فيقال: ذاكَ وذاكِ وذاكم وذاكنّ، كما يقال: رأيتكَ ورأيتكِ ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكُنّ، فيستوى اللفظ بالحرفية والاسمية، كما استوى اللفظ بتاء أنت وتاء فعلت.

وقد يقال فى خطاب جماعة الذكور كما يقال فى خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿**فما جزاء من يفعل ذلك منكم**﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿**ذلك خير لكم وأطهر**﴾ [المجادلة: ١٢]، فأغنى ذلك عن ذلكم، ولم يُغن أنت عن أنتم. وذلك أن «الذال والألف» قد يستغنى بهما عن الكاف عند تقدير القرب أو قصد الحكاية كقوله تعالى: ﴿**هذا ما توعدون ليوم الحساب**﴾ [ص: ٥٣]، و﴿**هذا من شيعته وهذا من عدوه**﴾ [القصص: ١٥]، و﴿**وما يستوى البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج**﴾ [فاطر: ١٢]، فجاز الاستغناء بالكاف عن مصحوبها، ولا يستغنى بالهمزة والنون عن التاء، فلم يجز الاستغناء بالتاء عن الميم.

وأشرت بقولى «وربما استغنى عن الميم بإشباع ضمة الكاف» إلى ما أنشده بعض الكوفيين من قول الراجز[1] [من الرجز]:

وإنما الهَالِكُ ثم التَّالِكُ ذو حَيْرةٍ ضَاقَتْ بِهِ المَسَالِكُ

كيفَ يكون النوْك إلا ذلكُ

أراد: ذلكم فأشبع الضمة، واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الإشباع.

ص: وتتّصل «بأرأيت» موافقة «أخْبِرْنى» هذه الكافُ، مُغْنيًا لحاقُ علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء، وليس الإسنادُ إليها مُزَالا عن التاء خلافًا للفرّاء، وتتصل أيضًا بحيَّهل، والنَّجاء، ورُوَيد، أسماء أفعال. وربما اتصلت ببَلَى، وأبْصَرَ، وكَلاَّ، وليس، ونعْم، وبِئْس، وحَسِبَ.

---

(١) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١/٢٣٩)، همع الهوامع (١/٧٧).

ش: إذا أريد «بأرأيت» معنى «أخبرني» جاز أن تتصل به كاف الخطاب وألا تتصل به، فإن لم تتصل به وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿**قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم وأبصاركم**﴾ [الأنعام: ٤٦].

وإن اتصلت به استُغْنِيَ بما يلحق الكاف من علامة تأنيث وتثنية وجمع عما يلحق التاء، وألزمت التاء ما يلزمها في خطاب المفرد المذكر، ومنه قوله تعالى: ﴿**قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله**﴾ [الأنعام: ٤٠]. ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقيل: أرأيتَكما. ولو كان لأنثى لقيل: أرأيتَكِ. ولو كان لإناث لقيل: أرأيتَكنَّ. فيلزم التاء الفتح، ويلزم الكاف التحريك. والكاف في هذا كله حرف خطاب لا موضع له من الإعراب.

واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب: أريتَكَ فلانًا ما حاله، ومنه قوله تعالى: ﴿**أرأيتك هذا الذي كرمت علي**﴾ [الإسراء: ٦٢].

وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية، وأن التاء حرف خطاب.

والقول الأول أولى؛ لأن التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه. ولأن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لهما دون دليل.

فلو لم يُرَد بأرأيت معنى أخبرني وجب للتاء والكاف مجتمعَيْن ما يجب لهما منفردين فيقال: أرأيتَكَ قادرًا، وأرأيتِكِ قادرة، وأرأيتماكما قادرين، وأرأيتموكم قادرين، وأرأيتنكن قادرات، كما يقال أعلمتك قادرا وأعلمتماكما قادرين، وأعلمتموكم قادرين، وأعلمتك قادرة، وأعلمتماكما قادرتين وأعلمتنكن قادرات.

ومثال اتصال الكاف المذكورة بحَيَّهَل، والنِّجاء، ورُوَيْد: حَيَّهلَك، والنجاءَكَ ورُوَيْدَك، بمعنى: ائت، وأسرع، وأمهل.

وروى أيضًا اتصالها ببلى، وأبصر، وكَلاّ، وليس، ونعم، وبئس، وحسِب، وأنشد أبو علي[1] [من الوافر]:

---

(١) عجز بيت وصدره:

=

وجِئْتَ وما حَسِبْتُكَ أن تَحِينَا

وأجاز أن تكون فيه حرف خطاب، وحمله على ذلك وجود «أنْ» بعدها، فإنه إن يكن الأمر كما يقال لزم الإخبار بأن والفعل عن اسم عين، وذلك لا سبيل إليه فى موضع يخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو: زيد رضًى، فكيف به فى موضع بخلاف ذلك.

ص: وقد ينوب ذو البعد عن ذى القرب لعظمة المشير أو المشار إليه، وذو القرب عن ذى البعد لحكاية الحال، وقد يتعاقبان مُشَارًا بهما إلى ما قد ولِياه، وقد يشار بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع.

ش: من نيابة ذى البعد عن ذى القرب لعظمة المشير قوله تعالى: ﴿**وما تلك بيمينك يا موسى**﴾ [طه: ١٧]، ومن نيابته عنه لعظمة المشار إليه قوله تعالى: ﴿**ذلكم الله ربى**﴾ [الشورى: ١٠]، ومنه قول امرأة العزيز مُشِيرةً إلى يوسف عليه السلام: ﴿**فذلكن الذى لمتننى فيه**﴾ [يوسف: ٣٢]، بعد أن أشارت إليه النسوة بهذا إذ قلن: ﴿**ما هذا بشرًا**﴾ [يوسف: ٣١]، والمجلس واحد، إلا أن مَرْأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظمَ من مَرْآه عند النسوة، فأشارت إليه بما يشار به إلى البعيد إجلالاً وإعظامًا.

ومن نيابة ذى القرب عن ذى البعد لحكاية الحال قوله تعالى: ﴿**كلاً نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك**﴾ [الإسراء: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿**فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه**﴾ [القصص: ١٥].

وأما تعاقب ذى القرب وذى البعد على إثر ما الإشارة إليه فكقوله تعالى متصلا بقصة عيسى عليه السلام: ﴿**ذلك نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم**﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿**إن هذا لهو القصص الحق**﴾ [آل عمران: ٦٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿**لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين**﴾ [المائدة: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿**وعندهم قاصرات الطرف أتراب هذا ما توعدون ليوم الحساب**﴾ [ص: ٥٢، ٥٣]، ومنه: ﴿**إن فى ذلك لذكرى**﴾ [الزمر: ٢١]، و﴿**إن فى هذا لبلاغا**﴾ [الأنبياء: ١٠٦].

= لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهِ إِلَيْنَا

وهو بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص١٢٥)، الجنى الدانى (ص٩٤)، الدرر (١/٢٤٠، ٢/٢٦٨)، شرح شواهد المغنى (١/٥٠٦)، مغنى اللبيب (١/١٨٢)، همع الهوامع (١/٧٧، ١٥٦).

والإشارة بما للواحد إلى الاثنين كقوله تعالى: ﴿**عوان بين ذلك**﴾ [البقرة: ٦٨]، أى بين الفارض والبكر، ومنه قول الشاعر[١] [من البسيط]:

إن الرَّشادَ وإن الغنىَّ فى قَرَنٍ بكل ذلك يأتيك الجديدان

والإشارة بما للواحد إلى الجمع كقول لبيد[٢] [من الكامل]:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناسِ كيفَ لبيدُ

ومثله قول مسكين الدارمى [من الطويل]:

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة أتى قدر من دون ذاك مُتَاح

ص: ويشار إلى المكان «بهُنا» لازمَ الظرفية أو شِبْهها، معطى ما «لذا» من مُصَاحبة وتجَرُّد، وكهنالك «ثم» و«هنَّا» بفتح الهاء وكسرها، وقد يقال «هَنَّتْ» موضع «هنّا» وقد تصحبها الكاف.

وقد يراد بهنالك وهناك وهَنَّا الزمان.

وبُنى اسمُ الإشارة لتَضَمّنِ معناها، أو لشَبَه الحرف وضعًا وافتقارًا.

ش: من قال فى الإشارة إلى الشخص القريب «ذا» قال فى الإشارة إلى المكان القريب «هُنا» دون تنبيه ولا خطاب، ومن رأى مصاحبة التنبيه فقال: هذا، قال: «ههنا». ومن قال: ذاك، قال: هناك. ومن قال: ذلك، قال: هنالك. ومن سَوَّى: ذاك وذلك، مُلْغيا للتوسط، سَوَّى: هناك وهنالك ومن لم يُسَوِّهما معترفا بالتوسط، لزمه مثل ذلك فى: هناك وهنالك. ومن قال: هذاك، جامعا بين التنبيه والخطاب، قال ههناك، ولا يقال: ههنالك، كما لا يقال: هذالك.

ويشار أيضًا إلى المكان البعيد بثَمَّ، وهَنّا، وهِنَّا، كما يشار إليه بهنالك، وقد يقال: هَنّاك وهِنَّاك. وقد يقال: هَنَّتْ، موضع هنّا، ومن شواهد هنّا قول الشاعر[٣] [من الرجز]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٢٩٢/١٥ - منى)، تاج العروس (منا).

(٢) البيت للبيد فى ديوانه (ص٣٥)، خزانة الأدب (٢٥١/٢)، شرح التصريح (١٢٩/١)، لسان العرب (٧٥٩/١ - نصب)، المحتسب (١٨٩/١).

(٣) الرجز بلا نسبة فى الدرر (٢٤٢/١)، همع الهوامع (٧٨/١).

كـأنّ وَرْسـا خـالـطَ اليَرَنّـا خَالطـه مِـن هَهُنـا وَهنّـا

ومن شواهد هنّتْ قول الآخر[١] [من الرجز]:

وذكرهـا هَنّـت ولات هنّـتِ

أراد: هنا، ولات هنا.

وكل هذه الأسماء المشار بهـا إلى المكـان لا تفـارق الظرفيـة إلا بدخـول مِـنْ أو إلى عليها، وإلى ذلك أشرت بقـولى: «لازم الظرفيـة أو شبهها» لأن حـرف الجـر والمجـرور بمنزلة الظرف.

وقد يشار بهناك وهنـالك وهنـا إلى الزمـان، فمـن الإشـارة إليـه بهنـاك قـول الأفـوه الأودى[٢] [من الكامل]:

وإذا الأمـورُ تعاظمـت وتَشَابَهت فهنـاك يعترفـون أيـنَ المَفْـزع

ومن الإشارة بهنالك قوله تعالى: ﴿**هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلـوا زلـزالاً شـديدًا**﴾ [الأحزاب: ١١]، ومنه قول الشاعر[٣] [من الطويل]:

إذا هِـيَ قامـتْ حاسِـرًا مُشْـمَعِلَّةً نَخِيـبَ الفُـؤَادِ رأسُـها مـا يُقَنَّـع
وقمـتُ إليـه باللِّجَـام مُيسِّـرًا هنالِـك يجزينى الذى كنتُ أصنع

ومن الإشارة إلى الزمان بهَنّا قول الشاعر[٤] [من الكامل]:

---

(١) وقبله:

وَكانـت الحيـاة حيـن حيَّـتِ

والرجز للعجاج فى ديوانه (٤٢٣/١)، لسان العرب (١٨٤/١، ٤٨٤/١٥) (هنأ، هنا)، تهذيب اللغة (٣٧٦/٥)، وبلا نسبة فى الدرر (٢٤٣/١)، همع الهوامع (٧٨/١).

(٢) البيت للأفوه الأودى فى ديوانه (ص١٩)، تخليص الشواهد (ص١٢٨)، الدرر (٢٤٤/١)، المقاصد النحوية (٤٢١/١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (٧٨/١).

(٣) البيتان بلا نسبة فى تاج العروس (ما).

(٤) البيت لشبيب بن جعيل فى الدرر (٢٤٤/١، ١١٩/٢)، شرح شواهد المغنى (ص٩١٩)، المؤتلف والمختلف (ص٨٤)، المقاصد النحوية (٤١٨/١)، ولحجل بن نضلة فى الشعر والشعراء (ص١٠٢)، ولأحدهما فى خزانة الأدب (١٩٥/٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد=

حَنَّـت نَـوَارِ ولات هَنَّـا حَنَّـت وبـدا الـذى كانت نَـوارِ أَجَنَّت

فهنّا إشارة إلى وقت، وهو منصوب على الظرفية، وحَنت فى موضع رفـع بـالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولا بالمصدر.

وزعم بعض المتأخرين أن «هنا» اسم لات، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حنـت، أو قت حنان. وليس ما زعم صحيحًـا؛ لأن هـذا الاستعمال مخـالف لاستعمال «لات» الملحقة بليس، ولاستعمال «هنا»؛ فـإن «لات» إنمـا يكـون اسـمها الحـين محذوفـا كقولـه تعالى: ﴿**ولات حين مناص**﴾ [ص: ٣] أى: وليـس الحـين حـين منـاص، وهنـا بخـلاف ذلك، فلا يكون اسم لات. وأيضا فإن «هَنا» لا تفارق الظرفية إلا بدخول «من» أو «إلى» عليها، وارتفاعه على أن يكون اسم لات مناف لذلك، فلا يصح.

والضمير من قولى: «لتضمنِ معناها» عائد على الإشارة، فإن معناها حقيق بأن يوضع له حرف يدل عليه، كما وضع للتنبيـه والاستفتاح وغيرهمـا مـن المعـانى الزائـدة علـى مدلولات الأسماء والأفعال، فاستغنوا عن وضع حـرف إشـارة بتضمُّن أسـماء لمعناهـا، فلذا يحد اسم الإشارة بأنه: الدال بالوضع على مسمى وإشارة إليه.

واستحق البناء لتضمنه معنـى مـن المعـانى الحرفيـة، وإذا كـان الاسـم يسـتحق البنـاء لتضمن معنى حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاسـتفهام، فبنـاء مـا تضمـن معنـى حرف استغنى عنه به كاسم الإشارة أحق وأولى.

وهذا السبب يقتضى بناء كل اسم إشـارة. ولكـن عارضـه فـى ذيـن وتـين شـبههما بمثنيات الأسماء المتكمنة، فأعربا، وقد تقدم التنبيه على ذلك وشبهه.

وأما الشبه فى الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الإشارة فى إبانة مسماه إلى مواجهـة أو ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة من الموصول، وهذا أيضا سبب عام.

وأما الشبه فى الوضع فالمراد به كون «ذا» و«ذى» وأخواتها موضوعـة علـى حرفـين. وذلك من وضع الحروف، فاستحقت البناء بذلك، وحملت البواقى عليها لأنها فروع أو كالفروع.

=(ص١٣٠)، تذكـرة النحـاة (ص٧٣٤)، الجنـى الدانـى (ص٤٨٩)، جواهـر الأدب (ص٢٤٩)، خزانـة الأدب (٤٦٣/٥)، شـرح الأشـمونى (٦٦/١، ١٢٦)، مغنـى اللبيـب (ص٥٩٢)، همـع الهوامع (٧٨/١، ١٢٦).

وإنما قلت: «أو كالفروع» لأن منها «هنا» وأخواتها، وليست فروعًا «لذا» و«ذى» ولكنها كالفروع، ولإمكان الاستغناء عنها «بذا» أو «ذى» والمستغنى به أصل للمستغنى عنه.

* * *

باب المُعَرَّف بالأداة

ص: وهى «أل» لا اللام وحدها، وفاقًا للخليل وسيبويه، وقد تخلفها «أم» وليست الهمزة زائدة، خلافًا لسيبويه.

ش: قد اشتهر عند المتأخرين أن أداة التعريف هى اللام وحدها، وأن المعبِّر عنها «بالألف واللام» تارك لما هو أولى، وكذا المعبر عنها «بأل» حتى قال ابن جنى: «ذكر عن الخليل أنه كان يسميها «أل» ولم يكن يسميها «الألف واللام» كما لا يقال فى قد: القاف والدال».

قلت: قد عبر سيبويه عن أداة التعريف «بأل» كما فعل الخليل، فإنه قال فى باب: عدة ما يكون عليه الكلم: «وقد جاء على حرفين ما ليس باسم ولا فعل» فذكر: أم وهل ولم ولن ومن وما ولا وأن وكى وبل وقد وأو ويا، ومن ثم قال: «وأل تعرف الاسم كقولك: القوم والرجل» معبرًا عنهما بأل، وجعلها من الحروف الجائية على حرفين كأم وأخواتها.

وقال فى موضع آخر: «وإنما هى حرف بمنزلة قولك قد» ثم قال: «ألا ترى أن الرجل يقول إذا نسى فتذكر، ولم يرد أن يقطع كلامه: ألى، كما يقول: «قدى» ثم يقول: «كأل وكأل» وهذا نصه، وهو موافق لما روى عن الخليل، فلولا أنه نسبها إلى الزيادة فى موضع آخر لحكمت بموافقته الخليل مطلقًا، إلا أن الخليل يحكم بأصالة الهمزة، وأنها مقطوعة فى الأصل كهمزة «أم» و«أن» و«أو». وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة «اسمع» ونحوه بحيث لا يعده رباعيًا فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة، فكذا لا يعد لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة.

على أن الصحيح عندى، قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل، وموجبة لعدم النظائر:

أحدها: تصدير الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف.

الثانى: وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن، ولا نظير لذلك.

الثالث: افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك أيضا.

الرابع: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضا.

واحترزت باللزوم ونفى السبب من همزة «أيمن» فى القسم فإنها تفتح وتكسر، وكسرها هو الأصل، ففتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين، ولم تضم لئلا تتوالى الأمثال المستثقلة.

فإن جعِلَ فتحُ همزة حرف التعريف طلب التخفيف لأجل الاستعمال لزم محذور آخر وهو أن التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها إلا بشرط السلامة من مفسدة تتعلق بالمعنى كخوف اللبس، وهو هنا لازم؛ لأن همزة الوصل إذا فتحت التبست بهمزة الاستفهام، فيحتاج الناطق بها إلى معاملتها بما يليق بها من إبدال وتسهيل ليمتاز الاستفهام عن الخبر، وذلك يستلزم وقوع البدل حيث لا يقع المبدل منه؛ لأن همزة الوصل لا تثبت إذا ابتدىء بغيرها، فإذا أبدلت أو سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هى، وذلك ترجيح فرع على أصل أفضى إليه القول بأن همزة «أل» همزة وصل زائدة فوجب اطراحه.

الخامس: أن المعهود الاستغناء عن همزة الوصل بالحركة المنقولة إلى الساكن نحو: رَ زيداً والأصل: ارْءَ، فنقلت حركة الهمزة إلى الرَّاء، واستغنى عن همزة الوصل، ولم يفعل ذلك بلام التعريف المنقول إليه حركة إلا على شذوذ، بل يبتدأ بالهمزة على المشهور من قراءة ورش فى مثل: الإخوة، وذلك فى مثل: رَ زيداً، لا يجوز أصلا، فلو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل زائدة له لم يبدأ بها مع النقل، كما لا يبدأ بها الفعل المذكور.

السادس: أنه لو كانت همزة أداة التعريف همزة وصل لم تقطع فى: يا ألله، ولا فى قولهم: فألله لأفعلنّ، بالقطع تعويضًا من حرف الجر؛ لأن همزة الوصل لا تقطع إلا فى اضطرار، وهذا الذى ذكرته قطع فى الاختيار، روجع به أصل متروك، ولو لم يكن مراجعة أصل لكان قولهم: فألله لأفعلن، أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض، إذ فى ذلك جمع بين ما أصله أن يثبت، وإثبات ما أصله أن يحذف، فصح أن الهمزة المذكورة

كهمزة: أم، وأن، وأو، لكن التزم حذفها تخفيفا إذا لم يبدأ بها ولم تَل همزة استفهام، كما التزم أكثر العرب حذف عين المضارع والأمر من رأى، وحذف فاء الأمر من أخذ وأكل، وهمزة أمّ في: ويْلمّه.

واحتج بعض النحويين لسيبويه بأن قال: قد قيل: مررت بالرجل، فتخطى العامل حرف التعريف، فلو كان الأصل «أل» لكان في تقدير الانفصال، وكان يجب أن يقع قبل الجار، كما أن الحروف التي لا تمتزج بالكلمة كذلك، ألا ترى أنك تقول: هل بزيد مررت؟ ولا تقول: بهل زيدٍ مررت؟ فلولا أن حرف التعريف بمنزلة الزاي من زيد ما تخطاه العامل.

والجواب: أن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنى زائد على المعنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفًا واحدًا كهمزة الاستفهام، فإنها وإن كانت حرفًا واحدًا في تقدير الانفصال، لكون ما تفيده من المعنى زائدًا على مصحوبها، غير ممازج له. وعدم تقدير الانفصال يترتب على إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف، فإنها وإن كانت على ثلاثة أحرف غير مقدرة الانفصال، لكون ما تفيد من المعنى ممازجا لمعنى الفعل الذي تدخل عليه. فإنها تعينه للاستقبال، وذلك تكميل لدلالته. وهكذا حرف التعريف غير مقدر الانفصال، وإن كان على حرفين؛ لأن ما أفاده من المعنى تكميل ليعين الاسم مسماه، فتنزل منزلة الجزء من مصحوبه لفظًا كما تنزل منزلة الجزء معنى، إلا أن امتزاج حرف التعريف بالاسم أشد من امتزاج سوف بالفعل لوجهين:

أحدهما: أن معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف معنى سوف فإنه مختص بأحد جزأي مدلول الفعل.

والثاني: أن حرف التعريف يجعل الاسم المقرون به، شبيهًا بمفرد قصد به التعيين وضعًا كالمضمر واسم الإشارة والعلم المرتجل، فلا يقدح في الامتزاج المعنوي كون المتمازجين بحرفين أو أكثر. وسوف وإن مازج معناها معنى مصحوبها لكن لا تجعله شبيهًا بمفرد قصد به وضعًا ما قصد بها وبمصحوبها؛ لأن ذلك غير موجود.

وقد ترتب على هذا امتناع الفصل بين حرف التعريف والمعرف به، ووقوعُه بين

سوف والفعل المصاحب لها كقول الشاعر[١] [من الوافر]:

وما أدرى وسوف إخالُ أدرى أقومٌ آل حِصْنٍ أم نساءُ

وفعل ذلك أيضا بقد كقول الشاعر[٢] [من الطويل]:

لقد أرسلُونى فى الكَواعبِ راعيًا فَقَدْ وأبى رَاعِى الكواعبِ أفْرِسُ

أراد: فقد أفرس راعى الكواعب وحق أبى، فسكن الياء وفصل.

واحتج قوم على الخليل بأن قالوا: لما كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد وهو التنوين، كان التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد كذلك وهو اللام؛ لأن الشىء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره.

وهذا ضعيف جدًا لأن الضدين قد يتفقان فى العبارة مطلقًا كصَعُب صُعُوبة فهو صَعْب، وسَهُل سُهُولة فهو سَهْل.

وقد يختلفان مطلقًا كشَبِع شِبَعًا فهو شَبْعان، وجَاع جُوعًا فهو جائِع.

وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرَضِيَ رِضًا فهو رَاض، وسخط سُخْطًا فهو ساخِط، والاختلاف أولى بهما ليكون سبيلهما فى المعنى واللفظ واحد.

وإن سُلِّم حمل الشىء على ضده فيشترط حمله على نِدِّه، وقد أمكن الحمل عليه، فتعين الجنوح إليه.

ونقول: التعريف نظير التأنيث فى الفرعية، فاشتركا فى استحقاق علامة، والتنكير نظير التذكير فى الأصالة، فينبغى أن يشتركا فى الخلو من علامة، فإن وضع للتنكير علامة فحقها أن تنقص عن علامة التعريف، تنبيهًا على أنه أحق بالعلامة لفرعيته وأصالة التنكير، وذلك موجب لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب.

---

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص٧٣)، الاشتقاق (ص٤٦)، جمهرة اللغة (ص٩٧٨)، الدرر (٢٦١/٢، ٢٨/٤، ١٢٨/٥)، شرح شواهد الإيضاح (ص٥٠٩)، شرح شواهد المغنى (ص١٣٠، ٤١٢)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٨٩)، مغنى اللبيب (ص٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٥٣/١، ٢٤٨، ٧١/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (١٦١/٦، ٢٠٩/١٥) (فرس، قوا).

وأيضًا: فإن التعريف طارىء على التنكير كطُرُوّ التثنية على الإفراد فيُسَوَّى بينهما بجعل علامة لكل واحد منهما حرفين، أحدهما يحذف فى حال دون حال.

وأيضًا لما كانت «مِنْ» ذاتَ حرفين، ومدلولها العموم فى نحو: ما فيها مِنْ رجلٍ، وكان حرف التعريف نظيرها فى العموم سُوِّىَ بينهما، فكان حرف التعريف حرفين، تسوية بين النظيرين.

ولما كانت اللام تدغم فى أربعة عشر حرفًا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذى فاؤه همزة، جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميمًا؛ لأن الميم لا تدغم إلا فى ميم، وقد تقدم الاستشهاد على ذلك.

ص: فإنْ عُهِدَ مَدْلول مصحوبها بحضور حِسِّىٍّ أو علمِىٍّ فهى عَهْدية، وإلاَّ فجِنْسِيَّة.

ش: أشرت بالحُضُور الحسى إلى حضور ما ذُكِرَ كقوله تعالى: ﴿**كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول**﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، وإلى حضور ما أُبْصِرَ كقولك لمن سَدّد سهما: القرطاسَ والله.

وبالحضور العلمى إلى نحو قوله تعالى: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**﴾ [المائدة: ٣]، و﴿**إذ هما فى الغار**﴾ [التوبة: ٤٠]، و﴿**إذ ناداه ربه بالواد المقدس**﴾ [النازعات: ١٦]، و﴿**إذ يبايعونك تحت الشجرة**﴾ [الفتح: ١٨].

ثم قلت: «وإلا فجنسية» أى إن لا يكن المدلول عليه بمصحوب الأداة معهودًا بأحد الحضورين المبينين بالأداة فهى جنسية.

ص: فإنْ خَلَفها كلٌّ دون تَجَوُّز فهى للشُّمول مطلقًا، ويُسْتَثْنَى من مصحوبها. وإن أفرد فباعتبار لفظه فيما له من نعت وغيره أَوْلى.

فإن خلفها تَجَوُّزًا فهى لشمول خصائص الجنس عَلَى سبيل المبالغة.

ش: مثال التى يخلفها كلٌّ دون تجوز قوله تعالى: ﴿**وخلق الإنسان ضعيفا**﴾ [النساء: ٢٨]، والمراد بكون الشمول مطلقًا عموم الأفراد والخصائص، بخلاف التى يخلفها كل على سبيل التجوز كقولك: زيد الرجل، بمعنى الكامل فى الرجولية، الجامع لخصائصها،

فإن هذا تجوز لأجل المبالغة.

ويستعملونُ كلاًّ بهذا المعنى تابعًا وغير تابع فيقولون: زيد كل الرجل، وزيد الرجل كل الرجل، وحكى الفراء عن العرب: أطعمنا شاة كل شاة.

والشمول الحقيقى هو الأصل، ولذلك استَغْنَى عن قرينة، ولم يستَغنِ الثانى عنها.

ومثال الاستثناء من مصحوبها قوله تعالى: ﴿**والعصر إن الإنسان لفى خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات**﴾ [العصر ١ - ٣]، فلولا أن أداة التعريف اقتضت شمول الحقيقة والإحاطة بأفرادها، لم يستثن الذين آمنوا من المعرف بها وهو الإنسان.

والأكثر فى نعت مصحوب الإحاطية وخبره موافقةُ اللفظ كقوله تعالى: ﴿**والجار ذى القربى والجار الجنب**﴾ [التوبة: ٤٠]، وكقوله تعالى: ﴿**لا يصلاها إلا الأشقى الذى كذب وتولى وسيجنبها الأتقى الذى يؤتى ماله يتزكى**﴾ [الليل: ١٥ - ١٨].

وموافقة المعنى دون اللفظ كقوله تعالى: ﴿**أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء**﴾ [النور: ٣١]، وحكى الأخفش: أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ الحُمْر والدرهمُ البيضُ. ومن موافقة المعنى دون اللفظ ما هو من الأحد، أى من الناس، أنشد اللحيانى[1] [من البسيط]:

وليس يظلِمُنى فى وَصْل غانية إلا كعمرٍو وما عمرٌو من الأحدِ

قال اللحيانى: ولو قلت: ما هو من الإنسان تريد من الناس أصبت.

ص: وقد تعرِضُ زيادتها فى عَلَمٍ، وحالٍ، وتمييزٍ، ومضافٍ إليه تمييزٌ. وربما زيدت فلزمت.

والبدلية فى نحو: ما يحسُنُ بالرجل خيرٍ منك، أولى من النعت والزيادة. وقد تقوم فى غير الصلة مقام الضمير.

ش: عروض زيادتها فى علم كقول الشاعر [من الكامل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٣/٤٥١ - وحد)، تهذيب اللغة (٥/١٩٧)، تاج العروس (٩/٢٧٤ - وحد).

وقـد جَنَيْتُـك أكْمُـؤًا وعَسَاقِـلا ولقـد نهيتـك عـن بناتِ الأوْبَـرِ

أراد بنات أوبر، وهو علم لضرب من الكمأة. وقال آخر[١] [من الطويل]:

أمـا ودمـاءٍ مائـراتٍ تخالهـا عَلَـى قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْـر عَنْدَما

أراد نَسْرًا وهم صنم.

وعروض زيادتها فى الحال كقراءة بعض القراء ﴿**ليخرجن الأعز منها الأذل**﴾ [المنافقين: ٨]، أى ليخرجن العزيز منهـا ذليلا. وكقول بعض العرب: ادخلوا الأول فالأول، أى: أولا فأولا. ومنه قول الشاعر[٢] [من البسيط]:

دُمْتَ الحَمِيدَ فما تَنْفَكُّ مُنْتَصِرا على العِدا فى سبيلِ المجد والكرم

وعروض زيادتها فى التمييز كقول الشاعر[٣] [من الطويل]:

رأيتُـك لَمّـا أن عرفـتَ وُجُوهَنـا صدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

ومنه الحديث: أن امرأة كانت تهراق الدماء، والأصل: تهراق دماؤها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوبا على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائدًا.

وعروض زيادتها على ما أضيف إليه تمييز كقول الشاعر [من الوافر]:

---

(١) البيت لعمرو بن عبد الجن فى خزانة الأدب (٧/ ٢١٤، ٢١٧)، لسان العرب (١١/ ٦ - أيل)، وله أو لرجل جاهلى فى المقاصد النحوية (١/ ٥٠٠)، ولعبد الحق فى لسان العرب (٥/ ٢٠٦ - نسر)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/ ٣١٨)، تخليص الشواهد (ص٣٦٧)، سر صناعة الإعراب (١/ ٣٦٠)، لسان العرب (٥/ ٣٧٨، ١٢/ ٤٣٠، ١٣/ ٣٤٩، ١٥/ ٢٦٨) (عزز، عندم، قنن، لوى)، المنصف (٣/ ١٣٤).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٦٨)، الدرر (١/ ٢٤٨)، همع الهوامع (١/ ٨٠).

(٣) البيت لرشيد بن شهاب فى الدرر (١/ ٢٤٩)، شرح اختيارات المفضل (ص١٣٢٥)، شرح التصريح (١/ ١٥، ٣٩٤)، المقاصد النحوية (١/ ٥٠٢، ٣/ ٢٢٥)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/ ١٨١)، تخليص الشواهد (ص١٦٨)، الجنى الدانى (ص١٩٨)، جواهر الأدب (ص٣١٩)، شرح الأشمونى (١/ ٨٥)، شرح ابن عقيل (ص٩٦)، شرح عمدة الحافظ (ص١٥٣، ٤٧٩)، همع الهوامع (١/ ٨٠، ٢٥٢).

إلـى رُدُحٍ مـن الشِّيـزَى مِـلاءٍ لبـابَ البُـرِّ يُلْبَـك بالشِّهادِ[١]

أراد: لبابَ بُرٍّ وأنشد أبو على[٢] [من الكامل]:

تُولـى الضَّجِيـعَ إذا تَنَبَّـه مَوْهِنـا كالأقحُوَانِ مـن الرَّشَاش المُسْتَقى

وزعم أن قائله أراد: من رشاش المستقى، فزاد الألف واللام، ولم يعتد بهمـا فلذلك أضاف إلى ما هما فيه.

وهذا الذى ذهب إليـه بعيـد، ولكـن يوجـه البيـت علـى أن قائلـه أراد: كـالأقحوان المستقى من الرشاش المستقى، فحذف من الأول، وأبقى الثانى دليلا عليه، كما فعل مـن قال[٣] [من الطويل]:

تقـولُ ودَقَّـتْ صدرهـا بيمينهـا أَبَعْلِـىَ هـذا بالـرَّحَى المُتقاعِـسُ

أراد: بعلى هذا المتقاعس بالرحى المتقاعس، ثم حذف، وهذا التوجيه نظـائره كثيرة، ولا نظير لما وجه به أبو على، فلذلك لم أقل بقوله.

وأشرت بقولى: «وربمـا زيـدت فـلزمت» إلى نحـو: اليسـع، والآن، والـذى. وأشـرت بقولى: «والبدلية فى نحو: ما يحسنُ بالرجل خيرٍ منك، أولى من النعت» إلى قـول سـيبويه فى باب: «مجرى نعت المعرفة عليها» ومن النعت: ما يحسن بالرجل مثلك أو خـير منـك أن يفعل ذاك. وزعم الخليل أنه إنما جر هذا علـى نيـة الألـف والـلام. ولكنـه موضـع لا تدخله الألف واللام، كما أن الجَمّـاء الغَفيرَ على نيـة إلغـاء الألـف والـلام نحـو: «طرًا وقاطبة» فحكم الخليل فى المقرون بالألف واللام المتبع بمثلك وخير منك بتعريف المنعوت والنعت.

---

(١) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص٢٧)، أساس البلاغة (ص١٥٩ - ردح)، جمهرة اللغـة (ص٥٠٢)، سـمـط الـلآلى (ص٣٦٣)، لـسـان الـعـرب (٢/ ٤٤٧ - ردح)، المعـانـى الـكـبـيـر (١/ ٣٨٠)، ولأبى الصلـت فـى المستقصى (١/ ٢٨١)، ولأميـة أو لأبـى الصلـت فـى الـدرر (١/ ٢٤٩)، ولابن الزبعرى فى لسـان العرب (٥/ ٣٦٣ - شيز)، وبلا نسبة فى جمهـرة اللغة (ص٢١٨)، المقرب (١/ ١٦٣).

(٢) البيت للقطامى فى ديوانه (ص١١٠، ١١١)، المقاصد النحوية (٤/ ٤٠)، وبلا نسـبة فـى حاشـية يس (٢/ ٢٤).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

وذهب أبو الحسن إلى أنهما نكرتان، وأن الألف واللام زائدتان فى نية الإطراح.

وعندى أن أسهل مما ذهب إليه الحكم بالبدلية، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما.

وأشرت بقولى: وقد تقوم فى غير الصلة مقام ضمير إلى نحو: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، بتنوين حسن ورفع الوجه، على معنى: حسنٍ وجهُه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين، وإن كان بعض المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. وأنكر ذلك أبو الحسن على بن محمد بن على المعروف بابن خروف وقال: لا ينبغى أن يجعل بينهما خلافٌ؛ لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير فى قوله فى باب البدل: «ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ» وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه.

قلت: لما كان حرف التعريف بإجماع مغنيًا عن الضمير فى نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغنى عنه فى غير ذلك لاستوائهما فى تعيين الأول، ولذلك لم يختلف فى جواز مررت برجل حسنٍ وجهُ أبيه، واختلف فى جواز نحو: مررت برجل حسنٍ وجهُ أب، إذ ليس فيه ضمير ولا حرف تعريف، والمنع به أولى، وهو مذهب سيبويه.

ومن ورود الألف واللام عوضًا من الضمير قوله تعالى: ﴿**فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هى المأوى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هى المأوى**﴾ [النازعات: ٣٧-٤١]، ذكر ذلك الأستاذ أبو الحسن بن خروف، وعزاه إلى جماعة من أئمة النحو، وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿**جنات عدن مفتحة لهم الأبواب**﴾ [ص: ٥٠]، وزعم أبو على والزمخشرى أن الأبواب بدل من ضمير مستكن بمفتحة، وهذا تكلف يوجب أن يكون الأبواب مرتفعًا بمفتحة المذكور، على القول بأن العامل فى البدل والمبدل منه واحد، أو بمثله مقدرًا، على القول بأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه. وعلى كل حال قد صح أن «مفتحة» صالح للعمل فى الأبواب، فلا حاجة إلى تكلف إبدال.

وأيضا: فالحاجة إلى الضمير فى بدل البعض كالحاجة فى السبب المرفوع بما جرى على ما هو من سببه، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير.

قال ابن خروف: «وحمل أبو على وغيره من المتأخرين هذا المرفوع على البدل من ضمير فى الصفة، ولا يطرد لهم ذلك فى مثل: مررت برجل كريمٍ الأبُ، وحسن وجهُ الأخ، لا سبيل إلى البدل فى هذا وأمثاله، فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة».

فقد تضمن كلام ابن خروف رحمه الله أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البدلية هو مذهب الأئمة، وكفى بنقله شاهدًا.

وقد منع التعويضَ بعضُ المتأخرين وقال: لو كان حرف التعريف عوضًا من الضمير لم يجتمعا، إذ اجتماع العوض والمعوض منه ممتنع، وقد اجتمعا فى قول طرفة[1] [من الطويل]:

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد

والجواب من وجهين:

أحدهما: أن نقول: لا نسلم أن حرف التعريف الذى فى البيت عوض، بل جئ به لمجرد التعريف، فجمع بينه وبين الضمير إذ لا محذور فى ذلك.

ونظير هذا أن التاء فى جهة، عوض من الواو التى هى فاء، وقد قالوا: وجهة، ولم يُجْعَلْ ذلك جمعًا بين العوض والمعوض منه، بل حمل ذلك على أن التاء فى وجهة لمجرد التأنيث بخلاف تاء جهة.

الثانى: أن نقول: سلمنا كون حرف التعريف الذى فى البيت عوضًا، إلا أنه جمع بينه وبين ما عوض منه اضطرارًا، كما جمع الراجز بين ياء النداء والمعوض منها فى قوله[2]

---

(١) البيت لطرفة بن العبد فى ديوانه (ص٣٠)، خزانة الأدب (٣٠٣/٤، ٢٢٨/٨)، المحتسب (١٨٣/١)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (٨٣/٢).

(٢) الرجز لأبى خراش فى الدرر (٤١/٣)، شرح أشعار الهذليين (١٣٤٦/٣)، المقاصد النحوية (٢١٦/٤)، ولأمية بن أبى الصلت فى خزانة الأدب (٢٩٥/٢)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص٢٣٢)، الإنصاف (ص٣٤١)، أوضح المسالك (٣١/٤)، جواهر الأدب (ص٩٦)، رصف المبانى (ص٣٠٦)، سر صناعة الإعراب (٤١٩/١، ٤٣٠/٢)، شرح الأشمونى (٤٤٩/٢)، شرح ابن عقيل (ص٥١٩)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٠٠)، لسان العرب (٤٦٩/١٣ - أله)، اللمع=

[من الرجز]:

إنّـــى إذا مـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا أقـــولُ يـــا اللهُـــمَّ يـــا اللهُمَّـــا

ومما يقوى كون حرف التعريف عوضًا قول الشاعر فى صفة صقر[1] [من البسيط]:

يـأوِى إلـى قُنّـة خَلقـاء راسيـة حُجْـنِ المخالِـبِ لا يَغْتالُـه الشِّبع

أراد: حجن مخالبه، ولـولا ذلـك لقـال: أحجـن المخـالب، كمـا يقـال: رجـل أحمـر الثياب، وأنشد الكوفيون[2] [من الطويل]:

أيـا ليلـةً خُـرسَ الدجـاجِ سَهِرْتُها ببغداد ما كادت عن الصُّبح تنجلى

أراد: خرسا دجاجُها، لولا ذلك لقال: خرسـاء الدجـاج، كمـا يقـال: امـرأة حمـراء الثياب.

وإذا صح التعويض فلا يقاس عليه إلا ما سمع له نظير، ولا يقـدح فـى صحتـه عـدم استعماله فى صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كمـا لا يقـدح فـى كـون تنويـن حينئـذٍ عوضا من الإضافة امتناعُ ذلك فى إذا وغيرها من الملازمات للإضافة.

لكن شرط التعويض المشار إليه أن يكون فيمـا يُسْـتقْبح خلـوه مـن الضمـير والألـف واللام معا، فلا يجعل من ذلك نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين؛ لأنك لو قلت: كُرٌّ بستين، فأخليته من الضمير والألف واللام معا لم يُسْتَقبح، بخلاف ما تقدم.

* * *

=فى العربية (ص١٩٧)، المحتسب (٢٣٨/٢)، المقتضب (٢٤٢/٤)، نوادر أبى زيـد (ص١٦٥)، همع الهوامع (١٧٨/١)، تهذيب اللغة (٤٢٦/٦)، المخصص (١٣٧/١).

(١) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص٢٤٢)، لسـان العـرب (٤١٢/٤، ٥٠٩/١١) (شـعر، غول)، أساس البلاغة (غول)، تهذيب اللغة (٤٢٣/١، ١٩٢/٨)، وعندهم:

من مرقـب فـى ذرى خلقـاء راسيـة

(٢) البيت بلا نسبة فى لسان العـرب (٩٤/٣، ٥٨/١٣ - بغـداد، بغـدن)، المخصـص (١٦٣/١٦)، تاج العروس (بغدن).

فصل

ص: مدلولُ إعراب الاسم ما هو به عمدةٌ، أو فَضْلةٌ، أو بينهما. فالرفع للعمدة. وهى مبتدأ، أو خبر، أو فاعل، أو نائبه، أو شبيه به لفظا. وأصلها المبتدأ، أو الفاعل، أو كلاهما أصل.

والنصب للفضلة وهى: مفعول مطلق، أو مقيد، أو مستثنى، أو حال، أو تمييز، أو مشبه بالمفعول به.

والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه.

وأُلْحِقَ من العمدة بالفضلات المنصوبُ فى باب: كان، وإنَّ، ولا.

ش: العمدة عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم اللفظ به.

والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض، وسيأتى توضيح ذلك إن شاء الله تعالى.

ولما كان المضاف إليه فى موضع يكمل العمدة نحو: جاء عبد الله، وفى موضع يكمل الفضلة نحو: أكرمت عبد الله.

وفى موضع يقع فضلة نحو: زيد ضارب عمرٍو، حكم عليه بأنه بين العمدة والفضلة. ولما كان الاهتمام بالعمدة أشدَّ من الاهتمام بغيرها جعل إعرابه الرفع؛ لأن علامته الأصلية ضمة، وهى أظهر الحركات. وإنما قلنا: هى أظهر الحركات لوجهين:

أحدهما: أنها من الواو، ومخرجها من الشفتين، وهو مخرج ظاهر، بخلاف الفتحة والكسرة فإنهما من الألف والياء، ومخرجاهما من باطن الفم.

والثانى: أن الضمة يمكن الإشارة إليها بالإشمام عند سكون ما هى فيه وقفا وإدغاما بخلاف غيرها.

ولما كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علما للمضاف إليه؛ لأنه قد يكمل العمدة، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة.

ولما جعلت الضمة للعمدة، والكسرة للمتوسط بين العمدة والفضلة، تعينت الفتحة

للفضلة، وتبع كلَّ واحد من الحركات ما هو بالنيابة عنها، وقد تقدم بيان ذلك فى باب الإعراب.

والمراد بالمفعول المطلق: المصدرُ المؤكِّد. والمبيِّن للنوع، أو لعدد المرات.

والمراد بالمُقَيَّد: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

ولما تقدَّم أن النصب إعراب الفضلات، وكان ما نصب فى باب «كان» وباب «إن» وباب «لا» عمدة، لكونه أحد ركنى الإسناد، نبهت على ذلك بقولى: «وألحق من العُمَد بالفضلات» إلى آخره.

* * *

باب المبتدأ

ص: وهو ما عَدِم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مُخْبَرٍ عنه، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى.

والابتداء كون ذلك كذلك، وهو يرفع المبتدأ، والمبتدأُ الخبرَ، خلافا لمن رفعهما به، أو بتجرُّدِهما للإسناد، أو رفع بالابتداء المبتدأ، وبهما الخبر، أو قال: ترافعا.

ش: قد تقدم ما يدل على أن الإخبار عن الشيء يكون باعتبار لفظه، كما يكون باعتبار معناه، وأن المخبر عنه بالاعتبارين يكون اسما، نحو: زيد كاتب، وزيد معرب. ويكون غير اسم نحو: ﴿**وأن تصوموا خير لكم**﴾ [البقرة: ١٨٤] فخير خبر عن «أن تصوموا» باعتبار المعنى. فلو قلت: وأن تصوموا، ناصب ومنصوب، لكان إخبارًا باعتبار اللفظ، ومن الإخبار باعتبار المعنى والمُخْبَر عنه فى اللفظ غير اسم قوله تعالى: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لمْ تنذرهم**﴾ [يس: ١٠]، أى سواء عليهم الإنذارُ وعدمه. ولذا لم أُصَدِّر حد المبتدأ بالاسم؛ لأنه بعض ما يكون مبتدأ، بل صَدّرته بما عدم عاملا لفظيا ليتناول الاسم وغيره. واحترزت بقولى: أو حكما، من المبتدأ المجرور بحرف زائد نحو: ﴿**هل من خالق غير الله**﴾ [فاطر: ٣]، فإن «خالقا» مبتدأ، ولم يعدم عاملا لفظيا عدما حقيقًا، بل عدما حكميا؛ لأن «مِنْ» زائدة، فهى وإن وجدت لفظا، معدومة حكما. وقُيد العامل الذى عدمه المبتدأ بكونه لفظيًا، إشعارًا بأن للمبتدأ عاملاً معنويًا، وهو الابتداء.

ولما كان ما عدم عاملاً لفظيًا صالحًا لتناول أسماء الأفعال، ولتناول الفعل المضارع العارى من ناصب وجازم، وكان المبتدأ ينقسم إلى مُخبَر عنه وغير مخبر عنه، ذكرت مخبرًا عنه والوصف المقيد، منعًا لدخول مالا يقصد دخوله، وجمعا لنوعَىْ المبتدأ.

والمراد هنا بالوصف ما كان كضارب أو مضروب من الأسماء المشتقة وما جرى مجراها باطراد. ومن الابتداء بالمشتق: أضاربٌ الزيدان؟ وما مضروبٌ الزيدان. وأذاهبةٌ جاريتاك؟ وأكريمة نساؤكم؟.

ومثال الابتداء بما جرى مجرى المشتق باطراد: أقُرَشِيٌّ قومُك؟ وأقرشى أبواك؟ وهذه الأمثلة

من أمثلة سيبويه، ولو جعل مكان الهمزة منها حرف نفى لم يختلف الحكم، قال سيبويه: ومن قال: ذهب فلانة، قال: أذاهب فلانة؟ وأحاضر القاضى امرأة؟.

وقُيِّد الوصف «بسابق» احترازًا من نحو: الزيدان قائم أبواهما.

وقيدته «برافع» دون إضافة إلى فاعل، لأعم بذلك الوصف الرافع فاعلاً، والرافع مفعولاً، نحو: ما مضروبٌ العمران.

وأشرت بقولى: «بتقييد المرفوع بالانفصال» إلى أن المرفوع بالوصف المذكور لا يسد مسد الخبر إذا كان متصلا، بل إذا كان منفصلا، وذكر الانفصال أولى من ذكر الظهور، فإن المنفصل يعم الظاهر والضمير غير المتصل، وكلاهما يسد مسد الخبر إذا ارتفع بالوصف المذكور، إذ لا فارق بين قولك: أضارب الزيدان؟ وما ضارب هما. قال الشاعر[1] [من الطويل]:

أمُرْتَجِعٌ لى مثلَ أيام حَنَّةٍ ... وأيام ذى قارٍ علىَّ الرَّواجعُ

وقال آخر[2] [من البسيط]:

أقاطِنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنًا ... إنْ يَظعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا

وقال آخر[3] [من الطويل]:

خَليلَىَّ ما وافٍ بعهدى أنتما ... إذا لم تكونا لِى عَلَى مَنْ أقاطِعُ

ومنه فى أحد الوجهين: ﴿أراغبٌ أنت عن آلهتى يا إبراهيم﴾ [مريم: ٤٦].

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٨/١١٥ - رجع)، تاج العروس (٢١، ٧٨ - رجع).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٩٠)، تخليص الشواهد (ص١٨١)، جواهر الأدب (ص٢٩٥)، شرح الأشمونى (١/٨٩)، شرح التصريح (١/١٥٧)، شرح شذور الذهب (ص٢٣٣)، شرح قطر الندى (ص١٢٢)، المقاصد النحوية (١/٥١٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٨٩)، تخليص الشواهد (ص١٨١)، الدرر (٢/٥)، شرح الأشمونى (١/٨٩)، شرح التصريح (١/١٥٧)، شرح شذور الذهب (ص٢٣٢)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٩٨)، شرح قطر الندى (ص١٢١)، مغنى اللبيب (٢/٥٥٦)، المقاصد النحوية (١/٥١٦)، همع الهوامع (١/٩٤).

واحترزت بكون المرفوع مغنيا من نحو: أقائم أبوه زيد، فإن الفاعل فيه منفصل مرتفع بوصف سابق، إلا أنه غير مُغْن، إذ لا يحسن السكوت عليه، فليس مما نحن فيه، بل «زيد» مبتدأ، وقائم خبر مقدم، وأبوه مرتفع به. ويجوز كون قائم مبتدأ مخبرا عنه بزيدٍ، كما قال سيبويه فى: «مررت برجل خير منه أبوه» فخير عنده مبتدأ وأبوه خبر، مع أن الأول نكرة، والثانى معرفة، وسيأتى بيان ذلك وأمثاله إن شاء الله تعالى.

والإشارة «بذلك» إلى ما عدم عاملا لفظيا، و«بكذلك» إلى القيود التى قيد بها كل واحد من قسمى المبتدأ.

والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشىء فى اللفظ والنية مجردا مسندا إليه خبر، ومسندا هو إلى ما يسد مسد الخبر.

ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك فى مواضع كثيرة، منها قوله: «المبتدأ كل اسم ابتدىء به ليبنى عليه كلام» ثم قال: «واعلم أن المبتدأ لا بد أن يكون المبنى عليه شيئًا هو هو، أو يكون فى مكان أو زمان، وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ به، فأما الذى بنى عليه شىء هو هو فإن المبنى يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق. وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته» هذا نصه، وقوله هو الصحيح، لسلامته مما يرد على غيره من موانع الصحة.

فأشهر الأقوال المخالفة لقوله أن الابتداء رافع المبتدأ والخبر معا، وهذا لا يصح لأربعة أوجه:

أحدها: أن الأفعال أقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع، فالمعنى إذا جعل عاملا كان أضعف العوامل، وكان أحق بألا يعمل رفعين دون اتباع.

الثانى: أن المعنى الذى ينسب إليه عمل ويمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه كالتمنى والتشبيه أقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخول عامل على مصحوبه، والقوى لا يعمل إلا فى شىء واحد وهو الحال، فالابتداء الذى هو أضعف أحق بألا يعمل إلا فى شىء واحد.

الثالث: أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملا فى الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوى الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوى الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟.

الرابع: أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذى تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذى تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ.

وأمثل من قول من قال: الابتداء والخبر معا قول أبى العباس: «الابتداء رفع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ» وهو أيضا مردود؛ لأنه قول يقتضى كون العامل معنى متقويا بلفظ، والمعروف كون العامل لفظا متقويا بلفظ، كتقوى الفعل بواو المصاحبة. أو كون العامل لفظا متقويا بمعنى، كتقوى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى مِن. فالقول بأن الابتداء عامل مُقَوًّى بالمبتدأ لا نظير له، فوجب رده.

وقد جعل بعضهم نظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها فى الجواب بوساطة فعل الشرط، وليس كما زعم؛ لأن أداة الشرط وفعله لفظان، فإذا قوى أحدهما بالآخر لم يكن بدعا، وأما الابتداء والمبتدأ فمعنى ولفظ، فلو قوى اللفظ بالمعنى لكان قريبا، بخلاف ما يحاولونه من العكس، فإنه بعيد ولا نظير له.

وقول من يقول: إنهما مرفوعان بالتجرد للإسناد مردود أيضا بما رد به قول من قال: هما مرفوعان بالابتداء، وفيه رداءة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه جعل التجرد عاملا، وإنما هو شرط فى صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه وغيره من المحققين.

والثانى: أنه جعل تجردهما واحدًا، وليس كذلك، فإن تجرد المبتدأ تجرد الإسناد إلى ما يسد مسد مسند إليه، وتجرد الخبر إنما هو ليسند إلى المبتدأ، فبين التجريدين بَوْن، فكيف يتحدان؟.

الثالث: أنه أطلق التجرد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ ولا خبرًا ما جُرّ

منهما بحرف زائد نحو: ما فيها من أحد، و[1] [من الطويل]:

هـل أخـو عيـشٍ لذيـذ بدائـم

وأما كون المبتدأ والخبر مرفوعا أحدهما بالآخر، فهو قول الكوفيين، وهو مردود أيضا، إذ لو كان الخبر رافعا للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر لكان لكل منهما فى التقدم رتبة أصلية؛ لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله، فكان لا يمتنع: صاحبها فى الدار، كما لا يمتنع: فى داره زيد، وامتناع الأول، وجواز الثانى دليل على أن التقدم لا أصلية للخبر فيه.

ص: ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل، ولذا لا يُصَغّر، ولا يُوصَف، ولا يُعَرّف، ولا يُثنى، ولا يجمع، إلا على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى، خلافا للأخفش، وأُجرى فى ذلك «غير قائم» ونحوه مجرى: ما قائم.

ش: قد تقدم أن أحد قسمى المبتدأ وصف يرفع ما يليه، ويسد مرفوعه مسد خبره، وإياه عنيت الآن بقولى: «ولا خبر للوصف المذكور» وبينت أن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل؛ لأن قولك: أضارب الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر: أيضرب الزيدان، إلى مزيد فى تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته. ولأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتج إلى خبر لا فى اللفظ، ولا فى التقدير، ولهذا خطىء من

---

(١) تمام البيت:

يَقُـولُ إِذَا اقْلَولَـى عَلَيْهَـا وأَقْـرَدَتْ ... أَلاَ هَلْ أَخُـو عَيْـشٍ لَذيـذٍ بِدَائِـمِ

البيت للفرزدق فى ديوانه (ص٨٦٣)، الأزهية (ص٢١٠)، تخليص الشواهد (ص٢٨٦)، جمهرة اللغة (ص٦٣٦)، خزانة الأدب (١٤٢/٤)، الدرر (١٢٦/٢)، شرح التصريح (٢٠٢/١)، شرح شواهد المغنى (٧٧٢/٢)، لسان العرب (٢٠٠/١٥ - قلا)، المقاصد النحوية (١٣٥/٢، ١٤٩)، وبلا نسبة فى أساس البلاغة (ص٣٦١ - قرد)، الأشباه والنظائر (١٢٦/٣)، أوضح المسالك (٢٩٩/١)، الجنى الدانى (ص٥٥)، جواهر الأدب (ص٥٢)، خزانة الأدب (١٤/٥)، الدرر (١٣٩/٥)، شرح الأشمونى (١٢٤/١)، لسان العرب (٣٥٠/٣، ٧٠٧/١١) (قرد، هلل)، المنصف (٦٧/٣)، همع الهوامع (١٢٧/١، ٧٧/٢).

يعد هذا المبتدآت المحذوفة الأخبار؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لو قدرت له خبرا لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه، وهذا بخلاف ذلك.

ولما كان الوصف المذكور منزلا منزلة الفعل لم يجز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة.

ومن قال من العرب: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، قال هنا: أفاعلان الزيدان؟ وأفاعلون الزيدون؟ وكان الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سادٌّ مسد الخبر. وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولى: «إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» وقد أشرت إلى هذه اللغة فى باب الإعراب، وسيأتى ذكرها مستوفى فى باب الفاعل إن شاء الله تعالى.

وأشرت بقولى: «ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان» إلى أن الوصف المشار إليه لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذى تقرر إلا بعد استفهام أو نفى، وإن فُعِل به ذلك دون استفهام أو نفى قبح عنده دون منع. هذا مفهوم كلامه فى باب الابتداء، ولا معارض له فى غيره. ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل.

وأما أبو الحسن الأخفش فيرى ذلك حسنا، ويدل على صحة استعماله قول الشاعر(١) [من الطويل]:

خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تك مُلْغيا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مرَّتِ

ومنه قول الشاعر(٢) [من الوافر]:

---

(١) البيت لرجل من الطائيين فى تخليص الشواهد (ص١٨٢)، شرح التصريح (١/١٥٧)، المقاصد النحوية (١/٥١٨)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٩١)، الدرر (٢/٧)، شرح الأشمونى (١/٩٠)، شرح ابن عقيل (ص١٠٣)، شرح عمدة الحافظ (ص١٥٧)، شرح قطر الندى (ص٢٧٢)، همع الهوامع (١/٩٤).

(٢) البيت لزهير بن مسعود الضبى فى تخليص الشواهد (ص١٨٢)، خزانة الأدب (٢/٦)، الدرر (٣/٤٦)، شرح شواهد المغنى (٢/٥٩٥)، المقاصد النحوية (١/٥٢٠)، نوادر أبى زيد (ص٢١)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/٢٧٦، ٢/٣٧٥، ٣/٢٢٨)، رصف المبانى (ص٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٧)، شرح ابن عقيل (ص١٠٢)، لسان العرب (١٥/٤٩١ - يا)،=

فخيرٌ نحن عند الناس مِنكم إذا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قال يا لا

فخيرٌ مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون «خير» خبرا مقدما، ونحن مبتدأ؛ لأنه يلزم فى ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل «نحن» مرتفعا بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه.

والكوفيون كالأخفش فى عدم اشتراط الاستفهام والنفى فى الابتداء بالوصف المذكور، إلا أنهم يجعلونه مرفوعا بما بعد وما بعد مرفوعا به، على قاعدتهم، ويوافقونه فى التزام إفراده وتجرده من ضمير، ويجيزون أيضا إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده، ويجيزون أيضا جعله نَعت منوى مطابق للآخر فى إفراده وتثنيته وجمعه، ولابد من كون النعت مطابقا، ويسمونه خلفا.

ولم أخص من الاستفهام همزة ولا غيرها، ليعلم أن أدوات الاستفهام كلها مستوية فى تصحيح الابتداء بالوصف المذكور على الوجه المذكور، فكما يقال: أقائم الزيدان؟ يقال: هل مُعْتَقٌ العبدان؟ وما صانعٌ العُمَرَان؟ ومن خاطبٌ البكران؟ ومتى ذاهب العمران؟ وأين جالس صاحبانا؟ وكيف مصبح ابناك؛ وكم ماكث صديقاك؟ وأيان قادم رفيقاك؟.

وكما أطلقت الاستفهام أطلقت النفى، ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الأسماء، وذلك: ما، ولا، وإنْ، وليس، إلا أن ليس يرتفع الوصف بعدها على أنه اسمها، ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها، كما سد مسد خبر المبتدأ. وكذلك الحكم بعد «ما» إن جُعِلتْ حجازية، ولم ينتقض النفى. فإن جعلت تميمية، أو انتقض النفى، فالوصف بعدها مبتدأ، والمرفوع به ساد مسد خبر المبتدأ. مثال ذلك بعد ليس: ليس قائم الزيدان، وليس منطلق إلا العمران. ومثال ذلك بعد «ما»: ما ذاهب عبداك، وما مقيم إلا أخواك.

وإذا قصد النفى بغير مضافا إلى الوصف فيجعل غير مبتدأ، ويرتفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفى صريح، ويسد مسد خبر المبتدأ، وعلى ذلك وجه الزمخشرى قول

=مغنى اللبيب (١/٢١٩، ٢/٤٤٥)، همع الهوامع (١/١٨١).

الشاعر[١] [من المديد]:

غَيْـــرُ مأسـوفٍ علـى زمـــن ينـــقضى بالهـــم والحـــزَن

ومثله قول الآخر[٢] [من الخفيف]:

غـيُر لاهٍ عِـدَاك فاطّـرح اللهـــ ـــوَ ولا تَغْتَـــرِر بعـارضِ سِلْـــم

وإلى نحو هذا أشرت بقولى: وأُجْرِىَ فى ذلك: غير قائم، مجرى: ما قائم.

ص: ويحذف الخبر جوازا لقرينة، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا، أو قسم صريح، وبعد واو المصاحبة الصريحة، وقبل حال إن كان المبتدأ أو معموله مصدرا عاملا فى مُفَسِّر صاحبها، أو مؤولا بذلك.

ش: من القرائن المجوزة لحذف الخبر الاستفهام عن المُخْبَر عنه، كقولك: زيدٌ، لمن قال: مَنْ عندك؟ أى: زيد عندى. والعطف عليه نحو: زيدٌ قائم وعمرو، أى وعمرو كذلك. فهذا وشبهه من الحذف الجائز؛ لأن المحذوف فيه لا يزيد ذكره على ما حصل بالقرينة التى دلت عليه، ولم يكن واجبا إذ ليس فى محل المحذوف غيره فيسد مسده، كما فى المواضع التى حكم فيها بوجوب الحذف.

ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة، نحو: خرجت فإذا السبع. والحذف بعد إذا قليل، ولذا لم يرد فى القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت غير محذوف. كقوله تعالى: ﴿**فإذا هى حية**﴾ [طه: ٢٠]، و﴿**فإذا هى بيضاء**﴾ [الأعراف: ١٠٨]، و﴿**فإذا هم جميع**﴾ [يس: ٥٣]، و﴿**فإذا هم قيام**﴾ [الزمر: ٥٨].

وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية، لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هى دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو

---

(١) البيت لأبى نواس فى ديوانه (ص٤١٩)، الدرر (٦/٢)، أمالى ابن الحاجب (ص٦٣٧)، خزانة الأدب (٣٤٥/١)، مغنى اللبيب (١٥١/١، ٦٧٦/٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٩٤/٣، ٢٨٩/٥، ١١٣/٦، ٢٥/٧)، تذكرة النحاة (ص١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥)، شرح الأشمونى (٨٩/١)، شرح ابن عقيل (ص١٠١)، المقاصد النحوية (٥١٣/١)، همع الهوامع (٩٤/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٣٦٦)، شرح ابن عقيل (ص١٠١)، مغنى اللبيب (٦٧٦/٢).

المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيدٌ لأكرمت عمرا، لم يشك فى أن المراد: وجود زيد مانع من إكرام عمرو، فصح الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده، وحلولِه محله.

والمراد هنا بالثبوت الكون المطلق، ولو أريد كون مُقَيّد لا دليل عليه لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالمًا ما سلم، ولولا عمرٌو عندنا لهلك. ومنه قوله ﷺ: «لولا قومُك حديثٌ عهدُهم بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم».

فلو أريد كون مقيد مدلول عليه جاز الإثبات والحذف، نحو: لولا أنصار زَيد حموه لَمْ ينج، فحموه خبر مفهوم المعنى، فيجوز إثباته وحذفه، ومن هذا القبيل قول المعرى فى صفة سيف[1] [من الوافر]:

فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لسالا

وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى، والشجرى، والشلوبين، وغفل عنه أكثر الناس. ومن ذكر الخبر بعد لولا قول أبى عطاء السندى[2] [من البسيط]:

لولا أَبوالكَ ولولا بَعْدَهُ عُمَرٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بالمَقَالِيدِ

وأما المبتدأ المقسم به فيجب حذف خبره بشرط كونه قسما صريحا، نحو: لعمرك، وايمن الله. وإنما وجب حذف خبره، لأن فيه ما فى خبر المبتدأ بعد لولا من كونه معلوما، مع سد الجواب مسده. فلو كان المبتدأ فى القسم صالحا لغير القسم، نحو: عهد الله، لم يجب الحذف، فجائز أن يقال: علىّ عهد الله لأفعلن، فيؤتى بالخبر، وجائز أن يقال: عهد الله لأفعلن، فيحذف الخبر، لأن ذكر «لعمرك» و«ايمن الله» مشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه، بخلاف عهد الله، فإنه لا يشعر حتى يذكر المقسم عليه، ففرق

---

(١) عجز بيت وصدره:

يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

والبيت لأبى العلاء المعرى فى أوضح المسالك (١/٢٢١)، الجنى الدانى (ص٦٠٠)، الدرر (٢/٢٧)، رصف المبانى (ص٢٩٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٠٢)، شرح ابن عقيل (ص١٢٨)، مغنى اللبيب (١/٢٧٣)، المقرب (١/٨٤).

(٢) البيت لأبى عطاء السندى فى المقاصد النحوية (١/٥٦٠)، وبلا نسبة فى شرح ابن عقيل (ص١٢٧).

بينهما، وجعل أحدهما واجب الحذف، والآخر جائزه، فلذلك قلت: أو قسم صريح.

من الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة الصريحة، كقولك: أنت ورأيك، وكلّ عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمتُه. وإنما كان الحذف هنا واجبا؛ لأن الواو وما بعدها قاما مقام «مع» وما ينجر بها، مع ظهور المعنى، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها، وعلى ما يليها فى حصول الفائدة، وكذلك لا يحتاج إليه فى اللفظ مع الواو ومصحوبها، لكن بشرط أن يكون نصًّا فى قصد المصاحبة، فينزل اللفظ بهذه الواو ومصحوبها فى الاستغناء بهما عن الخبر منزلة «سقيا» وأمثاله فى الاستغناء بها عن الأفعال، فكما أن الحذف هناك لازم كان هنا لازما.

قال أبو الحسن بن خروف فى هذا: ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر لتمامه وصحة معناه، وإن قدر «مقرونان» فلبيان المعنى. قلت: يلزم ابنَ خروف أن يكون الأمر كذلك فى كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك. فالقول ما قاله غيره: أن الخبر محذوف.

فلو كان الكلام مع الواو محتملا لقصد المصاحبة، ولمطلق العطف لم يجب الحذف، نحو قولك: زيد وعمرو، وأنت تريد: مع عمرو، فإنه غير صالح، فلك أن تأتى بالخبر فتقول: زيد وعمرو مقترنان، ولك أن تستغنى عن الخبر اتكالا على أن السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب.

ومن الحذف الواجب حذف الخبر قبل الحال، إذا كان المبتدأ أو معموله عاملا فى مفسر صاحبها، أو مؤولا بذلك، نحو: ضربى زيدا قائما، وأصله عند أكثر البصريين: ضربى زيد إذا كان قائِما، فالمبتدأ «ضربى» وخبره «إذا» وكان تامة؛ لأنها لو كانت ناقصة لكان خبرها قائما، ولو كان خبرها لجاز أن يعرف، ولامتنع أن تقع موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، ولكن العرب التزمت تنكيره، وأوقعت موقعه الجملة الاسمية المقرونة بواو الحال، فعلم أنه حال لا خبر. ومثال وقوع الجملة المذكورة موقعه قول النبى عليه السلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[1] ومثله قول

---

(١) أخرجه أبو داود (٨٧٥)، والنسائى (٢/٢٢٦)، وأحمد (٢/٢٤١)، والبيهقى فى الكبرى (٢/١١٠).

الشاعر[1] [من البسيط]:

خير اقترابى من المولى حليفَ رِضًى وشـرٌّ بُعْـدى منه وهو غَضْبَانُ

ومثال كون المصدر العامل فى مفسّر صاحب الحال معمولَ المبتدأ قولك: كلُّ شربى السَّويق مَلْتوتا، وبعضُ ضربك زيدًا بريئًا.

وإلى نحو: أقربُ ما يكون العبد، وخير اقترابى من المولى، أشرت بقولى: «أو مؤولا بذلك» أى بالمصدر المقيد؛ لأن «ما يكون» مؤول بالكون، وأقرب الكون كون، وخير الاقتراب اقتراب.

واحترزت بأن يكون المصدر المشار إليه عاملا فى مفسر صاحب الحال من مصدر لا يكون كذلك، كقولك: ضربى زيدا قائما شديد، فالمبتدأ فيه مصدر عامل فى صاحب الحال وفيها، فلم يصح أن تغنى عن خبره؛ لأنه من صلته. وكذا لو جعلت عاملها كان مقدرة مضافا إليها «إذا» أو «إذ» أو «ما» متعلقة بالمصدر فإن الحال حينئذ لا يغنى عن الخبر؛ لأنها معمولة لما أضيف إليه معمول المصدر، فالجميع من الصلة، فلا يغنى شىء منه عن الخبر.

وتناول احترازى أيضا قولهم: «حكمك مُسَمّطا» فإن المبتدأ فيه مصدر مستغن عن خبره بحال استغناء شاذا؛ لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذى هو حكمك، بخلاف: ضربى زيدا قائما، فإن صاحب الحال فيه فاعل كان المقدرة، وهو ضمير عائد على زيد، وزيد معمول المصدر المجعول مبتدأ. وإنما قلت: إن مسمطا حال من ضَمير عائد على المصدر، لأن التقدير: حكمك لك مسمطا، أى مثبتا، فصاحب الحال الضمير المستكن فى «لك» وهو عائد على المصدر المجعول مبتدأ، فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم، ونحو: ضربى زيدا قائما، وأقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد، الحذف فيه ملتزم.

وليس وجود المفعول فى نحو: ضربى زيدا قائما، شرطا، بل يجوز سد الحال مسد خبر المصدر مع كونه من فعل لازم، كقولك: قيامك محسنا، وإحسانك قائما. وهذا

(١) البيت بلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٦٥٠)، الدرر (٢/٣٠)، شرح الأشمونى (١/١٠٤)، المقاصد النحوية (١/٥٧٩)، همع الهوامع (١/١٠٧).

النوع أيضًا داخل تحت قولى: «إذا كان المبتدأ عاملا فى مفسر صاحبها» فإن المضاف عامل فى المضاف إليه.

ص: والخبر الذى سدت مسده مصدر مضاف إلى صاحبها، لا زمان مضاف إلى فعله، وفاقا للأخفش، ورفعها خبرا بعد أفعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون جائز، وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع.

ش: فاعل سدّت من قولى: والخبرُ الذى سدّت مَسَدّه ضمير عائد على الحال التى أغنت عن الخبر فى: ضربى زيدا قائما، ونحوه، والغرض من هذا الكلام بيان ما هو أولى الوجوه فى هذه المسألة، وينبغى أن يعلم أولا أن فيها ستة أوجه:

أحدها: أن يكون التقدير: ضربى زيدا إذا كان قائما، وهذا هو المشهور عند البصريين.

الثانى: أن يكون التقدير: ضربى زيدا ضَرْبُه قائما، وهذا مذهب الأخفش.

الثالث: أن يكون فاعل المصدر مغنيا عن الخبر كما أغنى عنه فاعل الوصف فى نحو: قائم الزيدان.

الرابع: أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف، كما أغنى الظرف عنه.

الخامس: أن تكون الحال منصوبة بالمصدر، وقد حذف الخبر حذفا لأجل الاستطالة، كما حذف عند أبى على الخبر فى قولهم: أول ما أقول إنى أحمد الله، بالكسر، والتقدير عنده: أول ما أقول إنى أحمد الله ثابت. وكذلك يكون التقدير فى هذه المسألة المشار إليها: ضربى زيدًا قائما ثابت.

السادس: أن يكون «ضربى» فاعل بثبت مضمرا، ويكون المسوغ لتقديره أولا كالمسوغ لتقديره «ثابت» آخرا.

وأجود هذه الأقوال الأول والثانى، إلا أن الثانى أقل حذفا مع صحة المعنى، فكان أولى. وإنما قلت: إن الثانى أقل حذفا؛ لأنه لم يحذف فيه إلا خبر مضاف إلى مفرد، والأول حذف فيه خبر ثم نائب عن الخبر مع فعل وفاعل؛ لأن الأصل فيه عند من يراه: ضربى زيدا مستقر إذا كان قائما.

وأيضا: فإن الثانى حذف فيه خبر عامل بقى معموله، ودلالة المعمول على عامله قوية، والوجه الأول بقى فيه بعد الحذف معمول عامل أضيف إليه نائب عن الخبر الأصلى الذى هو مستقر، فضعفت الدلالة لبعد الأصل، وكثرة الوسائط.

وأيضا: فإن الحاذف على الوجه الثانى أبين عذرا فى الحذف؛ لأن المحذوف لفظه مماثل للفظ المبتدأ، فيستثقل لذلك ويقوى الباعث على الحذف، وليس فى قول القائل: ضربى زيدا ضربه قائما، تعرض لكون زيد وقع به غير الضرب المقارن لقيامه أو لم يقع به، بل تعرض به كما تعرض بقولك ضربته قائما.

وأما الوجه الثالث من الخمسة، وهو أن يغنى فاعل المصدر عن الخبر إغناء الفاعل عنه فى نحو: أقائم الزيدان، فضعفه بيِّن؛ لأنه لو صح لصح الاقتصار على المصدر والفاعل، كما يصح الاقتصار على الوصف وفاعله، فكان يقال: ضربى، فيحسن السكوت عليه، لأن فيه معنى ضربت، كما يحسن السكوت على: أقائم الزيدان؟ لأن فيه معنى: أيقوم الزيدان؟ وفى امتناع ذلك، وجواز هذا، دليل على فساد القول بتساويهما.

وأما الوجه الرابع، وهو أن تكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف فغير صحيح أيضا؛ لأن الحال إذا أقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف، فإما أن لا يقدر لها عامل أو يقدر، فإن لم يقدر لها عامل لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغنى عنه الظرف، مع أنه أصل بالنسبة إليها، ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره، فكان يقال: زيد قائما؛ لأنه بمعنى فى حال قيام. وإن قدر لها عامل لم يكن ذلك العامل إلا مثل المقدر للظرف، فكما يقال فى قولك: زيد فى حال قيام، تقديره: زيد مستقر فى حال قيام، كان يقال فى: ضربى زيدا قائما، ضربى زيدا مستقر قائما، فيلزم من ذلك الإخبار عن الضرب بما للضارب، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال. وصاحب هذا الوجه الرابع هو ابن كيسان، قال فى كتابه: وقد يجعلون الحال خبرا للمصدر كالوقت، فيقولون: ضربك زيدا قائما، وخروجك معنا راكبا، قال: وقد يجعلون الواو خبرا للمصدر، لأنها تكون بمعنى الحال والوقت، كقولك: قيامك والناس قعود، وخروجك والركب يسير. وقال: المصدر يكون خبره الحال كقولك: قيامك محسنا، وإحسانك قائما، يريد: قيامك فى

إحسانك، وإحسانك فى قيامك.

وأما الخامس فإنه وجه يلزم أبا على القول به؛ لأنه أجاز فى قولهم: أول ما أقول إنى أحمد الله، بالكسر، أن يكون «إنى» محكيا بالقول، فيكون من صلته، ويكون خبر المبتدأ الذى هو: أول ما أقول، محذوفا، كأنه قال: أول قولى هذا الكلام ثابت. فكما جاز أن يحذف الخبر هناك بلا دليل زائد على الحاجة إليه، كذلك يلزمه تجويز حذف الخبر هنا، وتقديره بمثل ما قدَّره هناك؛ لأن الحاجة إليهما سواء، والمخبر عنه فى الصورتين مصدر؛ لأن أول القول قولى. والصحيح فى قولهم: أول ما أقول إنى أحمد الله، بالكسر، أن يكون كلاما تاما، فيجعل «أول ما أقول» مبتدأ، و«إنى أحمد الله» خبره. كأنه قال: مبتدأ كلامى هذا الكلام. ولا يصح أن يقدر «ثابت» خبرا؛ لأن ذلك يقتضى ثبوت أول هذا القول، وأول الشىء غير جميعه، فيكون الثابت أول حرف من الجملة، إن نويت حروفها، وأول كلمة منها إن نويت كلماتها، وكلاهما ليس مقصودا، فتعين كونه مردودا. وأيضًا فإن تقدير «ثابت» خبرا بعد: إنى أحمد الله، وبعد: ضربى زيدا قائمًا، وأمثالهما، تقدير ما لا دليل عليه، إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان فى حذفه ذلك ممنوع.

وفى رد هذا الوجه الخامس إشعار برد الوجه السادس؛ لأن مبناه على تقدير ما لا يتعين تقديره، وتقدير ما عدم نظيره. فثبت بمجموع ما ذكرته أن أولى الأوجه الستة بالصواب ما ذهب إليه الأخفش، ويليه الأول، وما سواهما ضعفه بيّن، واطراحه متعين.

وأجاز الأخفش فى نحو: أخطب ما يكون الأمير قائما، رفع قائم خبر أخطب، فيلزم من ذلك ارتكاب مجازين:

أحدهما: إضافة «أخطب» مع أنه من صفات الأعيان إلى «ما يكون» وهو فى تأويل الكون.

والثانى: الإخبار بقائم مع أنه فى الأصل من صفات الأعيان عن «أخطب ما يكون» مع أنه فى المعنى كون؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة، فعضدت بآخرها مرفوعا.

وإلى هذا أشرت بقولى: «ورفعها خبرا بعد أفعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو

يكون جائز». وقولى: «وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع» أشرت بـه إلى نحو قول القائل: ضربى زيدا قائم، على تقدير: وهو قـائم، فحقـه أن يمنـع مطلقـا؛ لأنـه شبيه بقولك: جاء زيد راكب، على تقدير: وهو راكب، لكن الضرورة أبـاحت حـذف المبتدأ المقرون بالفاء فى جواب الشرط وهو أضعف، فإجازة حذف مبتـدأ مقـرون بـواو الحال أولى. ومثال حذف المبتدأ مقرونا بالفاء قول الشاعر[1] [من الطويل]:

بنـى ثُعَـل لا تَنْكِحُـوا العَنْـز شِرْبَها ... بنـى ثُعَـل مَنْ يَنْكَـحِ العَنْـزَ ظـالم

أراد فهو ظالم.

ص: وليس التالى لولا مرفوعا بها، ولا بفعل مضمر، خلافـا للكوفيـين، ولا يغنـى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخـبر إغنـاء المرفـوع بـالوصف المذكـور، ولا الـواو والحالُ المشار إليهما، خلافا لزاعمـى ذلـك. ولا يمتنـع وقـوع الحـال المذكـورة فعـلا خلافا للفراء، ولا جملة اسمية بلا واو، وفاقا للكسائى، ويجوز إتباع المصدر المذكـور، وفاقا له أيضًا.

ش: قد تقدم أن المرفوع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ملتزم حذف خبره، وهو الصحيح؛ لأنه إذا كان مبتدأ محذوف الخبر كان نظير المقسم به فى كونه مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، وسد الجواب مسـده، بـل يكـون أولى بصحـة حـذف خبر؛ لأن فـى لـولا إشـعارا بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب، والوجود الذى يشعر به هو المفاد بالخبر لو نطـق به، ففى حذف الخبر بعد لولا من العذر ما فى حذف خبر المقسم به وزيادة.

وروى عن الفـراء أن لـولا الامتناعيـة هـى الرافعـة للاسـم بعدهـا. وروى غـيره مـن الكوفيين أنه مرفوع بفعل مضمر. والقولان مردودان؛ لأنهما مستلزمان ما لا نظير له، إذ ليس فى الكلام حرف يرفع ولا ينصب، ولا حرف التزم بعـده إضمـار فعـل رافـع، ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير، مع وجدان ما له نظير.

وأيضًا: فإن المبتدأ أصل المرفوعات على ما بين فى فصل إعراب الاسم، فأى موضـع وجد فيه اسم مرفوع محتمل للابتداء وغيره فالابتداء به أولى.

---

(١) البيت للأسدى فى الكتاب (٣/٦٥)، المقاصد النحوية (٤/٤٤٨)، وبلا نسبة فـى شـرح الأشمونى (٣/٥٨٨)، لسان العرب (٨/٣٦٤)، المحتسب (١/١٢٢، ١٩٣).

وأيضًا: فإذا حكم بالابتداء على الاسم الواقع بعد لولا كان المحذوف من الجملة مؤخرا، وإذا حكم بفاعليته كان المحذوف منها مقدما، والأواخر بالحذف أولى من الأوائل.

وإذا ثبت أن الابتداء به أولى، وأن موضعه لا يصلح للفعل، وجب التحيّل فى تخريج ما وقع بخلاف ذلك، كقول الشاعر [من الوافر]:

ولولا يحسَبون الحلمَ جهلا لما عَدِم المسيئون احتمالى

أراد: ولولا أن يحسبوا، فحذف أن، ورفع الفعل، والموضع موضع المبتدأ على تقدير أن، كما قالوا: «تسمع بالمعَيْدِىِّ خيرٌ من أن تراه».

وقد تدخل «لو» على «لا» التى بمعنى «لم» فيليها الفعل لزوما، فيتخيل أنها لولا الامتناعية، وليست إياها، ومنه قول الشاعر[1] [من البسيط]:

لا دَرَّ دَرُّكِ إنى قد رَمَيْتُهم لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لِمَحْدُود

أراد: لو لم أحد، ومجىء «لا» بمعنى «لم» كثير، ومنه قول الراجز[2] [من الرجز]:

لاهُمَّ إن الحارثَ بن جَبَلَه زنا على أبيه ثم قتله

وأىُّ شىءٍ سَيِّىءٍ لا فَعَلَه

وقد تقدم الكلام على مضمون قولى: «ولا يغنى فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور». وكذا تقدم الإعلام بقول ابن خروف فى نحو:

---

(١) البيت للجموح الظفرى فى خزانة الأدب (٤٦٢/١)، شرح المفصل (٩٥/١)، لسان العرب (٥٤٥/٤ - عذر)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص١٧٠)، الإنصاف (٧٤/١)، تذكرة النحاة (ص٧٩، ٣٨٧)، جمهرة اللغة (ص٦٩٢، ١٢٣٠)، خزانة الأدب (٢٤٧/١١).

(٢) الرجز لشهاب بن العفيف فى خزانة الأدب (٨٩/١٠، ٩٠)، تاج العروس (٢٦٠/١ - زنأ)، ولابن عفيف العبدى أو عبد المسيح بن عسلة فى شرح شواهد المغنى (٦٢٤/٢)، وللعفيف العبدى فى لسان العرب (٩١/١ - زنأ)، التنبيه والإيضاح (١٩/١، ٢٨٦)، ولجرير فى لسان العرب (٢٨/٣ - شدخ)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى الإنصاف (ص٧٧)، الجنى الدانى (ص٢٩٧، ٢٩٨)، شرح المفصل (١٠٩/١، ١٠٨/٨)، مغنى اللبيب (٢٤٣/١)، تهذيب اللغة (٢٦٠/١٣)، المخصص (٣/١٤، ٢٣/١٦).

كلُّ رجلٍ وضيعتُـه، لا يحتـاج فيـه إلى حـذف خبر، لتمامـه وصحـة معنـاه، وإن قـدر: مقرونان، فلبيان المعنى، وهذا الذى ذهب إليه ابن خروف هـو مذهـب مهجـور. وكـذا القول بأن الحال المذكورة فى نحو: ضربى زيدا قائما، تغنى عن الخبر لشـبهها بـالظرف، هو قول ضعيف، وقد بينت ضعفه من قبل.

ومنع الفراء وقوع الحال المذكورة فعلا فرارا من كثرة مخالفة الأصل، وذلك أن الحال إذا سدّت مسدّ الخبر فهو على خلاف الأصل، وإذا وقع الفعـل موقـع الحـال فهـو علـى خلاف الأصل، فلا ينبغى أن يحكم بجوازه، فإنه مخالفة بعد مخالفة. وهذا الذى اعتبره قـد دلت العرب على أنه غير معتبر، بوقوع الجملة الاسمية موقع الحـال المذكـورة، فلـو لـم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلا، لجـاز وقوعهـا قياسـا علـى وقـوع الجملـة الاسمية، ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة، من ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه[1] [من الرجز]:

ورأىُ عَيْنَـىّ الفتـــى أبـاكـــا يُعطِـــى الجزيـلَ فعليـك ذاكـا

والمشهور من قول النحويين غير الكسائى أن الحال التى تسد مسـد الخبر إذا كـانت جملة اسمية لا تستغنى عن الواو، والذى حملهم على ذلك أن الاستعمال لم يرد بخلافـه، فأفتوا بالتزامه، ولم ير الكسائى ذلك ملتزما بعد سدها مسد الخبر، كما لم يكن ملتزمـا قبله، وبقوله أقول. وقد كـان مقتضـى الدليـل أن حـذف الـواو هنـا أولى؛ لأنـه موضـع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلـك، وبـاب القيـاس مفتـوح، ومـما حكـى ابـن كيسـان: مسرتك أخاك قائما أبوه، ثم قال: فإن قلـت: مسـرتك أخـاك قائمـا أبـوه، أو مسـرتك أخاك هو قائم، جازت المسألتان عنـد الكسـائى وحـده، فـإن جئـت بـالواو قبـل «هـو» جازت المسألة فى كل الأقوال.

ومما أجاز الكسائى وحده اتبـاع المصـدر المذكـور علـى وجـه لا يقـدح فـى البيـان، كقولك: ضربى زيدا الشديدُ قائما، وشربى السَّويق كله ملتوتا. ومن منع احتـج بكـون

---

(١) الرجز لرؤبـة فـى ملحقـات ديوانـه (ص١٨١)، خزانـة الأدب (٣٦٢/٥، ٣٦٧، ٣٦٨)، شـرح أبيات سيبويه (١٦٤/٢)، شـرح شـواهد المغنـى (٤٣٣/١)، شـرح المفصـل (١٢٣/٧، ٩٠/٢)، الكتاب (١٩١/١)، المقاصد النحوية (٢٥٢/٤).

الموضع موضع اختصار، وأنَّ السماع لم يرد فيه اتباع، ومن أجازه تبع القياس، ولم ير عدم السماع مانعا؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه فى بعض المواضع، فإجازته توسعة، ومنعه تضييق.

ص: ويحذف المبتدأ أيضا جوازا لقرينة، ووجوبا كالمُخْبَر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، أو بمصدر بدل من اللفظ بفعله، أو بمخصوص فى باب نعم، أو بصريح فى القسم، وإن ولى معطوفا على مبتدأ يليه فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صحت المسألة، خلافا لمن منع. وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ش: ومن حذف المبتدأ جوازا لقرينة حذفه بعد استفهام عن الخبر، كقولك: صحيح، وفى المسجد، وغدا، وعشرون، لمن قال: كيف أنت؟ وأين اعتكافك؟ ومتى سفرك؟ وكم دراهمك؟.

ومن ذلك حذفه عند شم طيب، أو سماع صوت، أو رؤية شبح، فيقال: مسك، وقراءة، وإنسان، بإضمار: هذا، ونحوه. ولو كان المذكور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبرا لمبتدأ محذوف، ومبتدأ لخبر محذوف.

ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿**من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها**﴾ [فصلت: ٤٦]، أى: فصلاحه لنفسه، وإساءته عليها. فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها جائز.

وأما الحذف الواجب فكحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه لكونه لمجرد مدح، كقولهم: الحمدُ للهِ الحميدُ، وصلى الله على محمدٍ سيدُ المرسلين. أو لمجرد ذم، كقولك: أعوذُ بالله من إبليس عَدُوُّ المؤمنين. أو لمجرد الترحم كقولك: مررت بغلامِك المسكينُ، فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها، لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره، وذلك أنهم قصدوا إنشاء المدح، فجعلوا إضمار الناصب أمارة على ذلك، كما فعلوا فى النداء، إذ لو أظهر الناصب لخفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرا مستأنف المعنى، فلما التزم الإضمار فى النصب التزم أيضا فى الرفع ليجرى الوجهان

على سنن واحد.

ومن التزام حذف المبتدأ أن يحذف لكون خبره مصدرا جيء به بدلا من اللفظ بفعله، كقول الشاعر[١] [من الطويل]:

فقالتْ حَنَانٌ ما أَتَى بك هَاهُنَا ... أذُو نَسَبٍ أم أَنْتَ بالحَيِّ عَارِفُ

ومنه قولهم: سمع وطاعة، أى: أمرى حنان، وأمرى سمع وطاعة. والأصل فى هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيء بدلا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه فى غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب فى التزام إضمار الرافع الذى هو المبتدأ، قال سيبويه: وسمعت من يوثق بعربيته يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمدُ الله وثناء عليه، أى: أمرى حمد الله. وأنشد قول الآخر[٢] [من الرجز]:

صبرٌ جميل فكلانا مُبْتَلى

ثم قال سيبويه: «والذى يرفع عليه «حنان» و«صبر» وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره كترك إظهار ما نصب به. قال: ومثله قول بعض العرب: من أنت؟ زيدٌ، أى: من أنت؟ كلامك زيد، فتركوا إظهار الرافع، كترك إظهار الناصب» هذا نصه.

ومن الملتزم حذفه المخبر عنه بممدوح نعم، ومذموم بئس، إذا جعلا خبرى مبتدأين، فإن للقائل: نعم الرجل زيد، أن يجعل «زيدا» خبر مبتدأ محذوف، وأن يجعله مبتدأ مخبرا عنه بنعم وفاعلها، فعلى القول بأنه خبر، يكون ما هو له خبر واجب الحذف.

---

(١) البيت لمنذر بن درهم الكلبى فى خزانة الأدب (١١٢/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٣٥/١)، وبلا نسبة فى أمالى الزجاجى (ص١٣١)، أوضح المسالك (٢١٧/١)، الدرر اللوامع (٦٦/٣)، شرح الأشمونى (١٠٦/١)، شرح التصريح (١٧٧/١)، شرح عمدة الحافظ (ص١٩٠)، شرح المفصل (١١٨/١)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢٥٥)، الكتاب (٣٢٠/١، ٣٤٩)، لسان العرب (١٢٩/١٣ - حنن)، المقاصد النحوية (٥٣٩/١)، المقتضب (٢٢٥/٣)، همع الهوامع (١٨٩/١).

(٢) الرجز للملبد بن حرملة فى شرح أبيات سيبويه (٣١٧/١)، وبلا نسبة فى أمالى المرتضى (١٠٧/١)، شرح الأشمونى (١٠٦/١)، الكتاب (٣٢١/١)، لسان العرب (٤٤٠/١٤ - شكا)، تهذيب اللغة (٢٩٩/١٠)، تاج العروس (شكا).

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: فى ذمتى لأفعلن، يريدون: فى ذمتى ميثاق، أو عهد، فاقتصروا فى هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ، كما فعلوا عكس ذلك فى قولهم: لعمرك لأفعلنّ. ذكر هذه المسألة أبو على رحمه الله، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر(١) [من الطويل]:

تُسَاوِرُ سَوَّارا إلى المجد والعُلا وفى ذِمّتى لئن فعلت ليفعلا

ومثال معطوف على مبتدأ يليه فعل لأحدهما قولهم: زيد والريح يباريها، وفى هذه المسألة خلاف: فمن البصريين والكوفيين من لم يجزها، ومنهم من أجازها. فمن أجازها من البصريين جعل التقدير: زيد والريح يجريان يباريها، فيجريان خبر محذوف، ويباريها فى موضع نصب على الحال، فاستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه. ومن أجازها من الكوفيين أجازها حملا على معنى يتباريان، ولم يحتج إلى تقدير محذوف. واستدل أبو بكر بن الأنبارى على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر(٢) [من مجزوء الكامل]:

واعْلَمْ بأنّكَ والمَنِيّـ ـيَةَ شَارِبٌ بعُقَارِهَا

وقد يقصد اشتراك المضاف والمضاف إليه فى خبر، فيجىء الخبر مثنى، كقول بعض العرب: راكب البعير طليحان، والأصل: راكب البعير والبعير طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى. وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى: وقد يغنى مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر.

ص: والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يعرفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصولها فى الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون: وصفا، أو موصوفا بظاهر أو مقدر، أو عاملا، أو معطوفا، أو معطوفا عليه، أو مقصودا به العموم، أو الإبهام. أو تالى استفهام، أو نفى، أو لولا، أو واو الحال، أو فاء الجزاء. أو ظرف مختص أو لاحق به، أو بأن يكون دعاء، أو جوابا، أو واجب التصدير، أو مقدّرًا إيجابه بعد

---

(١) البيت لليلى الأخيلية فى ديوانها (ص١٠١)، تخليص الشواهد (ص٢٠٧)، خزانة الأدب (٢٤٣/٦)، شرح أبيات سيبويه (٣١٥/٢)، الشعر والشعراء (ص٤٥٦)، الكتاب (٥١٢/٣)، المقاصد النحوية (٥٦٩/١)، وبلا نسبة فى المقتضب (١١/٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢١/٢)، حاشية يس (١٨١/١)، همع الهوامع (١٠٨/١).

نفى. والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه فى نحو: كم مالك!؟ واقصد رجلا خيرٌ منه أبوه.

ش: لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، ولذا إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية. ويلزم من كون المبتدأ معرفة فى الأصل كون الخبر نكرة فى الأصل؛ لأنه إذا كان معرفة مسبوقا بمعرفة، توهم كونهما موصوفا وصفة، فمجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهم، فكان أصلا.

وأيضًا: فإن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفعل من فاعله، والفعل يلزمه التنكير، فاستحق الخبر لشبهه به أن يكون راجحا تنكيره على تعريفه.

وقد يتعرفان، كقوله تعالى: ﴿**الله ربنا وربكم**﴾ [الشورى: ١٥]، و﴿**محمد رسول الله**﴾ [الفتح: ٢٩]، وقد ينكران، كقوله تعالى: ﴿**ولعبد مؤمن خير من مشرك**﴾ [البقرة: ٢٢١].

ونبهت قائلا: «بشرط الفائدة» على أن عدم حصولها مانع من كون المبتدأ والخبر كلاما، سواء كانا معرفتين أو نكرتين، أو معرفة ونكرة. وقولى: «وحصولها فى الغالب بكذا وكذا» تنبيه على أن الفائدة قد يندر حصولها فى الإخبار عن نكرة خالية من جميع ما ذكر، كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة، أو بسماع حصاة مسبحة: شجرة سجدت، وحصاة سبحت.

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بظاهر قوله تعالى: ﴿**ولعبد مؤمن خير من مشرك**﴾ [البقرة: ٢٢١]، وفى الحديث: «شوهاء ولود خير من حسناء عقيم».

ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر قولهم: السمن منوان بدرهم، أى: منوان منه بدرهم، فمنوان نكرة ابتدىء بها لأنها موصوفة بوصف مقدر، ومنه قوله تعالى: ﴿**يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم**﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فالواو واو الحال، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها؛ لأنها موصوفة بمقدّر، كأنه قال:

وطائفة من غيركم، وهم المنافقون. ومن هذا القبيل قول الشاعر[١] [من البسيط]:

إنِّـــى لأكْـثر مِمَّا سُمْتَنى عَجَبًا يـدٌ تَشُـجُّ وأُخْـرى مِنْـكَ تَأْسُونى

أى: يد منك تشج، فيد مبتدأ خبره تشج، ومنك صفة مخصصة حذفت للعلم بها، كما حذفت صفة طائفة فى الآية، ومنه قول الآخر[٢] [من الطويل]:

وما برح الواشُون حتى ارتَمْوا بنـا وحتى قلوبٌ عن قلوب صوادفُ

أى قلوب منا، عن قلوب منهم.

ومثال الابتداء بنكرة عاملة قوله ﷺ: «أمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة».

ويدخل فى هذا أيضا المضاف إلى نكرة كقولـه: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد»[٣].

ومثال الابتداء بنكرة لأجل عطفها قول الشاعر[٤] [من الطويل]:

عندى اصطِبارٌ وشَكْوى عند قاتلتى فهل بأعجبَ مـن هـذا امرؤٌ سمعا

ومثله قول رؤبة[٥] [من الرجز]:

حتى ترامَـى بـالظُّنُـون الظُّنَّـنِ تَخْلِيـطُ قـولِ الكـاذبـين المُيَّن

إذ مِـنْ هـنٍ قـولٌ وقـولٌ مـن هنِ

ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطـف عليهـا قولـه تعـالى: ﴿**طاعـة وقـول معـروف**﴾ [محمد: ٢١]، على أن يكون التقدير: طاعة وقول معـروف أمثـل، أو نحـو ذلـك، وهـو

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٩٧).

(٢) انظر ديوان الحماسة (١٤٩/٢).

(٣) أخرجه أبو داود (١٤٢٠)، والنسائى (٢٣٠/١)، وأحمد (٣١٥/٥)، والحميدى (٣٨٩)، وعبد الرزاق (٤٥٧٥)، وابن أبى شيبة (٢٩٦/٢).

(٤) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١١٢/٣)، شرح شـواهد المغنى (٨٦٣/٢)، مغنى اللبيب (٤٦٨/٢).

(٥) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٦١)، لسان العرب (٣٦٨/١٥ - هنا)، تهذيـب اللغة (٣٧٣/٥)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٢٠٤)، كتاب العين (٣٥٥/٣).

أحد تقديرى سيبويه.

ومن الابتداء بالنكرة لأجل العطف عليها قول الشاعر[١] [من الطويل]:

غـرابٌ وظبـيٌ أعْضَبُ القَرْنِ نادَيا بِصَرْمٍ وصِـرْدَانُ العَشِـيِّ تصيـح

وقول العرب: «شهرٌ ثَرَى، وشهرٌ تَرَى، وشـهر مَرْعـى» ومنـه قـول الشـاعر[٢] [مـن المتقارب]:

فيـــومٌ عَلَيْنَـــا وَيَـــومٌ لَنَـــا ويـــومٌ نُسَـــاءُ ويـــومٌ نُسَرّ

ومثال النكرة المبدوء بها لأجـل العمـوم، مـا روى مـن قـول ابـن عبـاس رضـى اللـه عنهما: «تمرة خير من جرادة»، ومن كلام العرب: خُبَأَةُ صِدْق خيرٌ من يَفَعة سَوْء.

ومثال المبتدأ بها لقصد الإبهام: ما أحسن زيدا.

ومثال التالية استفهاما: أرجل فى الدار؟.

ومثال التالية نفيا: ما رجل فى الدار.

ومثال التالية لولا، قول الشاعر[٣] [من البسيط]:

لَوْلاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِى مِقَةٍ حـين اسْتَقَلَّـتْ مَطَايَـاهُنَّ للظَّعَـنِ

ومثال التالية واو الحال قول الشاعر[٤] [من الطويل]:

---

(١) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة فى الأغانى (١٧٤/٩)، أمالى القالى (١٥٩/٢)، وبلا نسبة فى جمهرة اللغة (ص٣٥٤).

(٢) البيت للنمر بـن تولـب فـى ديوانـه (ص٣٤٧)، تخليـص الشـواهد (ص١٩٣)، حماسـة البحـترى (ص١٢٣)، الدرر (٢٢/٢، ١٥٣/٤)، الكتاب (٨٦/١)، المقاصد النحوية (٥٦٥/١)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٧٤٩/٢)، همع الهوامع (١٠١/١، ٢٨/٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظـائر (١١٢/٣)، أوضـح المسـالك (٢٠٤/١)، الـدرر (٢٣/٢)، شرح الأشـمونى (٩٨/١)، شـرح التصريـح (١٧٠/١)، شـرح ابـن عقيـل (ص١١٥)، المقـاصد النحوية (٥٣٢/١)، همع الهوامع (١٠١/١).

(٤) البيت لابن الدمينة فى ديوانه (ص٥٣)، أمالى القالى (١٥٦/١)، شرح شواهد المغنى (٨٦٥/٢)، الشعر والشعراء (٧٣٥/٢)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (٤٧١/٢).

عَرَضْنـا فَسَلَّمْنا فَسَلَّـم كارهًـا علينـا وتَبْريـحٌ مـن الوجْـد خانِقُهْ

وقال آخر[1] [من الطويل]:

سَرَينـا ونَجْـمٌ قـد أَضـاءَ فَمُـذْ بَدَا مُحَيَّاكِ أخْفـى ضَوْؤُه كُلَّ شَـارِقِ

ومثال التالية فاء الجزاء قول العرب فى مثل: إن ذهب عَيْرٌ فعيرٌ فى الرباط.

ومثال التالية ظرفا مختصا: عندك مال. وقُيِّد بالاختصاص تنبيها على أنه لـو جـىء بـه غير مختَص لم يفد الإخبار به، نحو: عند رجل مال.

وأشرت بقولى: «أو لاحـقٌ به» إلى الجـار والمجرور المختـص، نحـو: لـك مـال. وإلى الجملة المشتملة على فائدة، نحو: قصدك غلامه رجل، فإنـه جـائز جـواز: عنـدك رجـل؛ لأن فى تقديم هذه الجملة وشبهها خبرا ما فى تقديم الظرف من رفـع توهـم الوصفيـة، مع عدم قبول الابتداء.

ومثال الابتداء بنكرة لكونها دعاء قول الشاعر[2] [من الطويل]:

لقـد أَلَّـبَ الواشـون ألبـا بجمعهمْ فتُرِّب لأَفْـواهِ الوُشَـاةِ وجَنْـدَلُ

ومثال الابتداء بنكرة لكونها جوابا قولك، لمن قال: ما عندك؟ درهم، فدرهم مبتـدأ، خبره محذوف، والتقدير: درهم عندى، ولا يجوز أن يكـون التقديـر: عنـدى درهـم، إلا على ضعف؛ لأن الجواب ينبغى أن يسلك به سبيل السؤال، والمقـدم فـى السـؤال هـو المبتدأ، فكان هو المقدم فى الجواب، ولأن الأصل تأخير الخـبر، فـترك فـى مثـل: عنـدى درهم؛ لأن التأخير يوهم الوصفية، وذلك مأمون فيما هو جواب، فلم يعدل عن الأصل بلا سبب.

ومثال الابتداء بنكرة؛ لأنها واجبة التصدير قولك: مَنْ عندك؟ وكـم درهمـا مـالُك؟

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشـباه والنظـائر (٩٨/٣)، تخليـص الشـواهد (ص١٩٣)، الـدرر (٢٣/٢)، شرح الأشمونى (٩٧/١)، شرح شواهد المغنى (٨٦٣/٢)، شـرح ابـن عقيـل (ص١١٤)، مغنـى اللبيب (٤٧١/٢)، المقاصد النحوية (٥٤٦/١)، همع الهوامع (١٠١/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٧٧/٣)، شرح أبيات سيبويه (٣٨٣/١)، شـرح المفصـل (١٢٢/١)، الكتاب (١٣٥/١)، المقتضب (٢٢/٣)، همع الهوامع (١٩٤/١).

فمن وكم نكرتان، وجاز الابتداء بهما لأنهما بمنزلة نكرة مسبوقة باستفهام؛ لأنهما متضمنان معنى حرفه.

ومثال النكرة المقدر إيجابها بعد نفى قولهم: شَرٌّ أهر ذا ناب، فإنه بمعنى: ما أهر ذا ناب إلا شر. ومثله قول الشاعر[1] [من الكامل]:

قَدَرٌ أحلَّكَ ذا المجازِ وَقَدْ أرَى وَأَبىً ما لَكَ ذو المجازِ بِدارِ

أى ما أحلك ذا المجاز إلا قدر. ومثله [من الطويل]:

قضاءٌ رمى الأشقى بسَهْم شقائه وأغْرى بسبل الخير كلَّ سعيد

والمبتدأ عند سيبويه فى نحو: كم مالك؟ «كم» مع أنه نكرة، والخبر «مالك» مع أنه معرفة، وكذا نحو: مررت برجل أفضلُ منه أبوه، أفضل عنده مبتدأ، وأبوه خبر، فجعل النكرة مبتدأ، والمعرفة خبرا؛ لأن وقوع ما بعد أسماء الاستفهام نكرة وجملة وظرفا أكثر من وقوعه معرفة، وعند وقوعه غير معرفة لا يكون إلا خبرا نحو: من قائم؟ ومن قام؟ ومن عندك؟ فحكم على المعرفة بالخبرية ليجرى الباب على سنن واحد، وليكون الأقل محمولا على الأكثر، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام.

ص: والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو يقرن بالفاء، أو بإلا لفظا أو معنى فى الاختيار، أو يكنْ لمقرون بلام الابتداء، أو لضمير الشأن أو شبهه، أو لأداة استفهام، أو شرط، أو مضاف إلى إحداهما.

ش: قد تقدم الإعلام بأن المبتدأ عامل فى الخبر، وإذا كان عاملا فحقه أن يتقدم كما تتقدم سائر العوامل على معمولاتها، لا سيما عامل لا يتصرف، ومقتضى ذلك التزام تأخير الخبر، لكن أجيز تقديمه لشبهه بالفعل فى كونه مسندا، ولشبه المبتدأ بالفاعل فى كونه مسندا إليه. إلا أن جواز تقديمه مشروط بالسلامة من اللبس. فلو كان المبتدأ

---

(١) البيت للمؤرج السلمى فى خزانة الأدب (٤/٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٢)، معجم ما استعجم (ص٦٣٥)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (٢/٦٠٢)، إنباه الرواة (٢/٢٦٩، ٢٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٦٢)، شرح المفصل (٣/٣٦)، لسان العرب (٥/٧٤، ١١/٦٥٣) (قدر، نخل)، تاج العروس (١٣/٣٧١ - قدر)، مجالس ثعلب (ص٥٤٤)، مغنى اللبيب (٢/٤٦٨).

والخبر معرفتين أو نكرتين وجب تقديم المبتدأ؛ لأنه لا يتميز من الخبر إلا بذلك، فإن كان له قرينة معنوية يحصل بها التمييز لم يجب تقديم المبتدأ، وذلك نحو قول حسان رضى الله عنه[١] [من البسيط]:

قبيلةٌ ألأمُ الأحْيَاءِ أكْرَمُها ... وأغْدَرُ النَّاسِ بالجِيرانِ وَافِيهَا

ونحو قول الآخر[٢] [من الطويل]:

وأغناهما أرضاهما بنصيبه ... وكلٌّ له رزقٌ من الله واجب

فألأم الأحياء، وأغناهما خبران مقدمان، وأكرمها وأرضاهما مبتدآن مؤخران، مع التساوى فى التعريف؛ لأن المعنى إنما يصح بذلك. ومثل ذلك قول الآخر[٣] [من الطويل]:

بَنونَا بَنُو أبنائِنا وبناتُنَا ... بَنوهنَّ أبْناءُ الرِّجال الأباعِدِ

فبنونا خبر مقدم، وبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر؛ لأن مراد القائل الإعلام بأن بنى أبنائهم كبنيهم، فالمؤخر مشبه، والمقدم مشبه به، لا يستقيم المعنى إلا بهذا التأويل، والأصل تقديم المشبه وتأخير المشبه به، كقولك: زيد زهير شعرا، وعمرو عنترة شجاعة، وأبو يوسف أبو حنيفة فقها، وسهل فى البيت العكس وضوح المعنى، والعلم بأن الأعلى لا يشبه بالأدنى عند قصد الحقيقة، فلو تقدم زهير على زيد، وعنترة على عمرو، وأبو حنيفة على أبى يوسف لم يمتنع؛ لأن المعنى لا يُجْهَل. ومن تقديم الخبر وهو معرفة للعلم

---

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص٢٥٦)، تخليص الشواهد (ص١٩٨)، الدرر (٢/٢٤)، وبلا نسبة فى الدرر (٢/٢٥)، همع الهوامع (١/١٠٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى مجالس ثعلب (ص٨٥).

(٣) البيت للفرزدق فى خزانة الأدب (١/٤٤٤)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/٦٦)، أوضح المسالك (١/١٠٦)، تخليص الشواهد (ص١٩٨)، الحيوان (١/٣٤٦)، الدرر (٢/٢٤)، شرح الأشمونى (١/٩٩)، شرح التصريح (١/١٧٣)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٨)، شرح ابن عقيل (ص١١٩)، شرح المفصل (١/٩٩، ٩/١٣٢)، مغنى اللبيب (٢/٤٥٢)، همع الهوامع (١/١٠٢).

بكونه خبرا قول الشاعر[١] [من الكامل]:

جانِيـك مَـنْ يجنـى عليـك وقد تُعْـدى الصِّحـاحَ مَبـارِكُ الجُـرْبِ

أى جانيك الذى تعود جنايته عليك، يعنى العاقلة، فمن يجنى مبتدأ؛ لأن المعنى عليه.

ومن تقديم الخبر لوضوح المعنى مساواته المبتدأ في التنكير في قوله ﷺ: «مسكين مسكين رجل لا زوج له»[٢].

ولو كان المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعلُه ضمير مستتر نحو: زيد قام، لم يجز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل. فلو برز فاعل الفعل جاز التقديم، كقولك فى: الزيدون قاموا: قاموا الزيدون، على أن يكون «قاموا» خبرا مقدما، ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة: أكلونى البراغيث؛ لأن تقديم الخبر أكثر فى الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو: الـذى يـأتينى فلـه درهـم؛ لأن سبب اقترانه بالفاء شبهه بجواب الشرط، فلم يجز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط.

ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بإلا لفظا أو معنى، كما فى قوله تعالى: ﴿**وما محمد إلا رسول**﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وكقوله تعالى: ﴿**إنما أنت نذير**﴾ [هود: ١٢]، وأشرت بقولى: فى «الاختيار» إلى أن تقديم الخبر المقترن بإلا قد يرد فى الشعر، كقول الكميت[٣] [من الطويل]:

---

(١) البيت لذؤيب بن كعب فى تخليص الشواهد (ص١٩٩)، الاشتقاق (ص٢٠٢)، جمهرة الأمثال (٣٠٧/١)، المقاصد النحوية (٥٣٤/١)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص١٧٠)، لسان العرب (١٥٤/١٤ - جنى)، تهذيب اللغة (١٩٦/١١)، جمهرة اللغة (ص٢٦٦).

(٢) أخرجه الطبرانى فى الأوسط كما فى مجمع الزوائد (٥٢/٤)، وقال الهيثمى: ورجاله ثقات إلا أن أبا نجيح لا صحبة له.

(٣) البيت للكميت فى تخليص الشواهد (ص١٩٢)، الدرر (٢٦/٢)، سر صناعة الإعراب (١٣٩/١)، شرح التصريح (١٧٣/١)، المقاصد النحوية (٥٣٤/١)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٠٩/١)، شرح الأشمونى (٩٩/١)، شرح ابن عقيل (ص١٢١)، همع الهوامع (١٠٢/١).

فيا ربِّ هل إلا بك النصرُ يُبْتَغى عليهم وهل إلا عليك المُعَوَّل

ومما يمنع تقديم الخبر اقتران المبتدأ بلام الابتداء؛ لأن اقترانها به يؤكد الاهتمام بأوليته، وتقدم خبرها عليها مناف لذلك فمنع، ولأجل استحقاقها للتصدير امتنع تأثر مصحوبها بأفعال القلوب فى نحو: علمت لزيدٌ كريم، فإن وقع ما يوهم تقديم خبر مصحوبها حكم بزيادتها، أو بتقدير مبتدأ بينها وبين مصحوبها الظاهر، كقول الشاعر[1] [من الكامل]:

خالى لأَنْتَ ومَنْ جَريرٌ خَالُهُ يَنَل العَلاءَ ويُكْرِمِ الأَخْوالاَ

فلك أن تجعل اللام من قوله: لأنت، زائدة: كزيادتها فى قول الراجز[2] [من الرجز]:

أمُّ الحُلَيْس لعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ ترضَى من اللحم بعظم الرَّقبه

ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره أنت، كأنه قال: خالى لهو أنت. وزيادتها أولى؛ لأن مصحوب لام الابتداء مؤكَّد بها، وحذف المؤكَّد مناف لتوكيده.

ومن زيادتها مع الخبر قول كثير[3] [من الطويل]:

أصاب الرّدى مَنْ كان يهوى لكِ الرَّدى وجُنَّ اللواتى قُلْنَ عَزّةُ جُنَّتِ
فهنّ لأولى بالجنون وبالجفا وبالسَّيِّئات ما حَيِين وحيت

ومن زيادتها قول الشاعر [من مجزوء الرمل]:

وبنفسى لَهُمومٌ فهى حَرّى آسفه

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ ضمير الشأن، كقولك: هو زيد منطلق؛ لأنه لو قدم خبره عليه فقيل: زيد منطلق هو لم يعلم كونه ضمير الشأن، ولتوهم كونه مؤكدا

---

(١) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٠/٣٢٣)، سر صناعة الإعراب (ص٣٧٨)، شرح الأشمونى (١/١٠٠)، شرح التصريح (١/١٧٤)، شرح ابن عقيل (ص١٢١)، لسان العرب (١/٥١٠ - شهرب)، المقاصد النحوية (١/٥٥٦).

(٢) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٠).

(٣) انظر: ديوان كثير (ص١٠٧)، الأغانى (٩/٢٩).

للضمير المستكن فى الخبر.

وفى حكم ضمير الشأن قول القائل: كلامى زيد منطلق، فإن تأخير «كلامى» وتقديم: زيد منطلق، ممتنع؛ لأن سامع قولك: زيد منطلق، قد علم أنه كلامك، فيتنزل قولك «كلامى» بعد ذلك منزلة قولك: كلامى هو كلامى، ولا فائدة فى ذلك.

ومما يمنع تقديم الخبر كون المبتدأ بعض أسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيُّهم أفضل؟ ومَنْ يقمْ أقمْ معه. وكذا فى الابتداء بما أضيف إلى بعض أسماء الاستفهام والشرط.

ص: ويجوز نحو: فى داره زيدٌ، إجماعا، وكذا: فى داره قيام زيد، وفى دارها عبدُ هند، عند الأخفش.

ش: نحو فى داره زيد، جائز بلا خلاف، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر، ولا بأس بذلك؛ لأنه مقدم الرتبة، فأجمع على جوازه، كما أجمع فى باب الفاعل على جواز نحو: ضرب علامَة زيدٌ.

وأجاز الأخفش تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على ما أضيف إليه المبتدأ، وسوَّى فى ذلك بين الصالح للحذف، وإقامة المضاف إليه مقامه، نحو: فى داره قيام زيد، وبين ما لا يصلح لذلك نحو: فى دارها عبد هند، وبقوله أقول لأن المضاف والمضاف إليه كشىء واحد. فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه ما كان المضاف إليه مقدرا معه، إلا أن تقديم ضمير ما يصلح أن يقام مقام المضاف أسهل، ومنه قول العرب: فى أكفانه درج الميت، وقول الشاعر [من الطويل]:

بمَسْعاتِه هلكُ الفتى أو نجاتُه فنفسَك صُنْ عن غيِّها تك ناجيا

ص: ويجب تقديم الخبر إن كان أداةِ استفهام، أو مضافا إليها، أو مصحِّحا تقديمه الابتداء بنكرة، أو دالاً بالتقديم على ما لا يُفهم بالتأخير، أو مسندا دون أمّا إلى أنّ وصلتها، أو إلى مقرون بإلا لفظا أو معنى، أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، وتقديم المفسِّر إن أمكن مُصَحِّح، خلافا للكوفيين إلا هشاما، ووافق الكسائى فى جواز نحو: زيدا أجَلُه مُحْرِزٌ، لا فى نحو: زيدا أجلُه أحرز.

ش: قد تقدم التنبيه على أن الاستفهام له صدر الكلام، وأن المبتدأ يجب تقديمه إن

كان بعض أدواته، نحو: مَنْ عندك؟ أو مضافا إلى بعض أدواته نحو، غلامُ مَنْ عندك؟.

وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان مضافا إلى بعض أدواته، نحو: صبيحة أى يوم سفرُك؟.

وقد تقدم أن من مُصَحِّحات الابتداء بنكرة أن تخبر عنها بظرف مقدم مختص، نحو: عندك رجل، وإنما كان تقديمه مصححا، لأن تأخيره يوهم كونه نعتا، وتقديمه يؤمن معه ذلك. وكذلك النكرة المخبر عنها بجار ومجرور مختص نحو: لك مال، أو بجملة متضمنة لما تحصل به الفائدة، نحو: قصَدك غلامُه رجلٌ، فلولا الكاف من «قصدك» لم يفد الإخبار بالجملة، كما أنه لولا اختصاص الظرف والمجرور لم يفد الإخبار بهما.

وإلى الظرف المختص واللاحق به من الجار والمجرور والجملة أشرت بقولى: «أو مصححًا تقديمه الابتداء بنكرة» وأما قولى: «أو دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتأخير» فأشرت به إلى نحو: لله درك، من الجمل التعجبية، فإن تعجبها لا يفهم إلا بتقديم الخبر وتأخير المبتدأ، وكذلك نحو: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم**﴾ [يس: ١٠]، من الجمل الاستفهامية المقصود بها التسوية، فإن الخبر فيها لازم التقديم، وذلك أن المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلو قدم ﴿**أأنذرتهم**﴾، لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر، فكان ملتزما.

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى أنّ المفتوحة وصلتها، كقولك: معلوم أنك فاضل، وكقوله تعالى: ﴿**وآية لهم أنا حملنا ذريتهم**﴾ [يس: ٤١]، وسبب التزام ذلك خوف التباس المكسورة بالمفتوحة، أو خوف التباس أنْ المصدرية بالكائنة بمعنى لعل، أو خوف التعرض لدخول إنّ على أنّ مباشرة، وفى ذلك من الاستثقال ما لا يخفى، فلو ابتدىء بأنّ وصلتها بعد أمّا لم يلزم تقديم الخبر، لأن المحذورات الثلاثة مأمونة بعد أمّا إذ لا يليها إنّ المكسورة، ولا أنّ التى بمعنى لعل، فجائز أن يقال: أمّا معلوم فأنك فاضل، وأمّا أنّك فاضل فمعلوم، ومنه قول الشاعر[1] [من البسيط]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢١٣/١)، الدرر (٦٢/٢)، شرح الأشمونى (١٠١/١، ٦٠٢/٣)، شرح التصريح (١٧٥/١)، شرح شواهد المغنى (٦٦١/٢)، مغنى اللبيب (٢٧٠/١)، المقاصد النحوية (٥٣٦/١)، همع الهوامع (١٠٣/١).

دَأْبـى اصطِبارٌ وأمّا أنّنـى جَـزِع يـوم النَّـوَى فلِوَجْـدٍ كادَ يَبْرِينى

ومن الأخبار اللازم تقديمها الخبر المسند إلى مقرون بإلا لفظا أو معنى، نحو قولك: ما فى الدار زيدٌ، وإنما عندك عمرٌو. وكذلـك الخبر المسند إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر، كقول الشاعر(١) [من الطويل]:

أهابُـك إجـلالا وما بك قُـدْرةٌ علىَّ ولكنْ ملءُ عينٍ حبيبُهـا

فحبيبها مبتدأ ملتبس بضمير العين، وملء عين خبر واجب التقديم؛ لأنه لو أخر وقدم حبيبها لعاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة، فالتزم تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، ليؤمن بذلك المحذور.

وذكر الالتباس أولى من ذكر الإضافة؛ لأن الالتباس يعم الإضافة وغيرها، فمثال الالتباس بالإضافة ما فى البيت من قول الشاعر:

ولكـن مـلء عـين حبيبهـا

ومثال الالتباس بغير الإضافة قولك: معرض عن هند المرسل إليها.

وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفى، فى نحو: زيدا أجَلُه مُحْرزٌ؛ لأنه لم يَفصِل بين المنصوب وناصبه أجنبى، بخلاف: زيدا أجلُه أحرز، فإن الأجل وإن كان الفعل خبره، فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعد المبتدأ قبلهما أجنبيا، بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل؛ لأنه مفرد.

قلت: وقد يفرق بين الصورتين بأن اسم الفاعل لا يجب تأخيره فلا يمتنع تقديم معموله، بخلاف الفعل فإن تأخيره إذا وقع خبر مبتدأ واجب، فلا يجوز تقديم معموله؛

---

(١) البيت للمجنون فى ديوانه (٥٨)، ولنصيب بن رباح فى ديوانه (ص٦٨)، تخليص الشواهد (ص٢٠١)، سمط اللآلى (ص٤٠١)، شرح التصريح (١/١٧٦)، المقاصد النحوية (١/٥٣٧)، أوضح المسالك (١/٢١٥)، شرح الأشمونى (١/١٠١)، شرح ابن عقيل (ص١٢٣)، شرح عمدة الحافظ (ص١٧٣).

لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل، وهذه شبهة شهرت عند النحويين، وفيها إذا لم تقيد، ضعف؛ لأن تقديم معمول العامل العارض منع تقدمه منبه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه، ما لم يكن فى ذلك إخلال ملازم؛ لأن منعه مفوّت للتنبيه على الأصل، ولأجل ذلك جاز أن يقدّم على: لن، ولا واللام الطلبيتين معمولات معمولاتهن نحو: زيدا لن أضرب، وعمْرا لم أكرم، العلمَ لتطلبْ، والجاهل لا تصحبْ.

وقول أبى على: إن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما كلام، فعدّ المبتدأ قبلهما أجنبيا، تخيّل جدلى لا ثبوت له عند التحقيق؛ لأن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لتؤدى معناه، وتقوم مقامه، فلا يعدّ ما هى له خبر أجنبيا، كما لا يعد أجنبيا ما المفرد له خبر.

فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية فى الجواز بين: زيدا أجلُه محرزٌ، وزيدا أجلُه أحرز، بل الأخير أولى بالجواز؛ لأن العامل فيه فعل، وعامل المثال الأول اسم فاعل، فمن منع الآخر دون الأول فقد رجح فرعا على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيبا، وبعد قريبا. ومن حجج البصريين قول الشاعر [من الخفيف]:

خيرا لمبتغيه حاز وإن لم ... يقض فالسعى بالرشاد رشاد

فهذا مثل: زيدا أجله أحرز.

* * *

فصل

ص: الخبر مفرد وجملة، والمفرد مشتق وغيره، وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظا، متحد به معنى، ومتحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغير، ومغاير له مطلقا دال على التساوى حقيقة أو مجازا، أو قائم مقام مضاف، أو مشعر بلزوم حال تُلْحق العين بالمعنى، والمعنى بالعين مجازا.

ش: المراد هنا بالمفرد ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه، عاريا كان من إضافة وشبهها، أو ملتبسا بأحدهما، نحو: زيد منطلق، وعمرو صاحبك، وبشر قائم أبوه.

والجملة ما تضمن جزأين ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما،

نحو: زيد أبوه عمرو، وبشر حضر أخوه.فنحو: قائم أبوه من المثال الثالث ليس بجملة عند المحققين، لتسلط العوامل على أول جزأيه.

والمراد هنا بالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل أو مقدر، فذو المصدر المستعمل نحو: ضارب، ومضروب، وحسن، وأحسن منه، وذو المصدر المقدر نحو: ربْعة وحَزَوّر وخضاجِر، من الصفات التى لا مصادر لها ولا أفعال، فتقدر لها مصادر كما تقدر للأفعال التى لم تستعمل لها مصادر.

وغير المشتق ما عُرِّى مما رسم به المشتق.

وكل واحد من النوعين إذا أخبر به عن مبتدأ فالأكثر أن يغايره لفظا ويتحد به معنى، نحو: هذا زيد، وزيد فاضل. فالشخص المشار إليه بهذا هو المعبر عنه بزيد، فقد اتحدا معنى وتغايرا لفظا، وكذا زيد فاضل. وقد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغيير، فيتحد بالمبتدأ به لفظا، ويكون أيضا على نوعين، مشتقا كقول رجل من طيىء [من الطويل]:

خليلى خليلى دون ريْبٍ وربّما أَلاَن امْرُؤٌ قولا فظُن خليلا

وغير مشتق كقول أبى النجم[1] [من الرجز]:

أَنَا أَبُو النَّجمِ وشِعْرِى شِعْرِى

أى خليلى من لا أشك فى صحة خُلته، ولا يتغير فى حضوره ولا غيبته، وشعرى ما ثبت فى النفوس من جزالته، والتوصل به من المراد إلى غايته. وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولك: من قصدنى فقد قصدنى، أى فقد قصد من عرف نجاح قاصده. ومنه قول النبى ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»[2]. وقد

---

(١) الرجز لأبى النجم فى أمالى المرتضى (١/٣٥٠)، خزانة الأدب (١/٤٣٩)، الخصائص (٣/٣٣٧)، الدرر (١/١٨٥)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٦١٠)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٤٧)، شرح المفصل (١/٩٨، ٩/٨٣)، المنصف (١/١٠)، همع الهوامع (١/٦٠)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٨/٣٠٧، ٩/٤١٢)، الدرر (٥/٧٩)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٠٣، ٢٩٠)، مغنى اللبيب (١/٣٢٩، ٢/٤٣٥، ٤٣٧)، همع الهوامع (٢/٥٩).

(٢) أخرجه البخارى (١/٢، ٨، ١٧٥، ٩/٢٩)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذى (١٦٤٧)،=

يكون الخبر المفرد مغايرا للمبتدأ فى لفظه ومعناه، والحامل على ذلك الإعلام بالتساوى فى الحكم حقيقة، كقوله تعالى: ﴿**وأزواجه أمهاتهم**﴾ [الأحزاب: ٦]، أو مجازا كقول الشاعر[١] [من البسيط]:

ومُجاشِعٌ قَصَبٌ هَوَتْ أجوافُها لو يُنفَخُون من الخُنُورة طاروا

وقد يكون المغاير لفظًا قائما مقام مضاف كقوله تعالى: ﴿**هم درجات عند الله**﴾ [آل عمران: ١٦٣]، وكقوله تعالى: ﴿**ولكن البر من آمن بالله**﴾ [البقرة: ١٧٧]، أى: هم ذوو درجات، ولكن البرُّ من آمن.

ويدخل فى هذا الدال على التساوى مجازا، فيقدر «مثل» مضافا إلى الخبر فى قولهم: زيد زهير، ومجاشع قصب، ونحو ذلك.

وقد يكون المغاير لفظا مشعرا بحال تلحق بالمعنى، والمعنى بالعين، فالأول كقولك: زيد صوم، تريد بذلك المبالغة، كأنك جعلته نفس الصوم، ولا يراد بذلك: ذو صوم؛ لأن ذلك الصوم يصدق على القليل والكثير. وهو صوم لا يصدق إلا على المدمن للصوم، وكذلك ما أشبهه. والثانى قولهم: نهار فلان صائم، وليله قائم، ومنه: ﴿**والنهار مبصرا**﴾ [يونس: ٦٧]، وقول الشاعر أنشده سيبويه[٢] [من البسيط]:

أمّا النهارُ ففى قَيْد وسِلْسِلة والليلُ فى جوف مَنْحُوتٍ من السَّاج

ومن هذا القبيل قولهم: شِعرٌ شاعر، ومَوت مائت.

ص: ولا يتحمل غير المشتق ضميرا ما لم يؤول بمشتق، خلافا للكسائى، ويتحمله المشتق خبرا أو نعتا أو حالا ما لم يرفع ظاهرا، لفظا أو محلا، ويستكنّ الضمير إن جرى، متحملُه على صاحب معناه، وإلا برز، وقد يستكن إن أمن اللبْس وفاقا للكوفيين.

=والنسائى (١/٥٨)، وابن ماجه (٤٢٢٧)، وأحمد (١/٢٥، ٥٨).

(١) البيت لجرير فى ديوانه (ص٨٧٣)، لسان العرب (١٥/٣٧٠ - هوا)، تهذيب اللغة (٦/٤٩١)، تاج العروس (هوى).

(٢) البيت للجرنفش بن يزيد الطائى فى شرح أبيات سيبويه (١/٢٣٧)، وبلا نسبة فى الكتاب (١/١٦١)، المحتسب (٢/١٨٤)، المقتضب (٤/٣٣١).

ش: مثال الخبر الذى لا يتحمل ضميرًا لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق قولك مشيرًا إلى الأسد المعروف: هذا أسد، فأسد لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل. فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه فى تحمل الضمير، كقولك مشيرا إلى رجل شجاع: هذا أسد، ففى أسد حينئذ ضمير مرفوع به؛ لأنه مؤول بما فيه من معنى الفعل، فلو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: رأيت رجلا أسدا أبوه، ومنه قول الشاعر[1] [من الطويل]:

وليل يقول الناسُ من ظُلُماته ... سواءٌ صحيحاتُ العُيُون وعُورها
كأن لنا منه بيوتًا حصينة ... مُسُوحًا أعاليها وساجًا كُسُورهَا

فرفع الأعالى والكسور بمسوح وساج، لإقامتها مقام سود، وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق، كان ارتفاع المضمر به أولى؛ لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر، كأفعل التفضيل فى أكثر الكلام. وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرا أو ظاهرا، جاز أن ينصب بعد ذلك تمييزا وحالا، كقول الشاعر[2] [من الوافر]:

تُخبِّرنا بأنك أَحْوَذِيٌّ ... وأنت البَلْسَكاءُ بنا لُصوقا

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرا، ورفعه ظاهرًا التأوله بمشتق، لم يرتب فى أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائى وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائى دون تقييد، فعندى استبعاد فى إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائى قد حكم بذلك فى جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذوف، وأمكن أن يقال معذور. وإلا فضعف رأيه فى ذلك بين، واجتنابه متعين.

وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظا نحو: زيد قائم غلامُه، ولا محلا نحو:

---

(١) البيتان للأعشى فى ديوانه (ص٤٢٣)، ولمضرس بن ربعى فى الحماسة الشجرية (٧١٠/٢)، خزانة الأدب (١٨/٥)، ديوان المعانى (٣٤٣/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٣٠٢/٢ - سوج).

(٢) البيت لأبى العميثل فى لسان العرب (٤٠٣/١٠ - بلسك)، تهذيب اللغة (٤٢٦/١٠)، تاج العروس (بلسك).

عمرو مرغوب فيه، فلا بد من رفعه ضميرا، فإن جرى رافعه على صاحب معناه استكن الضمير دون خلاف، فإن برز فالبارز مؤكد للمستكن. وإن جرى رافعه على غير صاحب معناه لزم إبرازه عند البصريين، والكوفيين عند خوف اللبس، كقولك: زيد عمرو ضاربه هو، والزيدان العمران ضاربهما هما، «فهو» فاعل مسند إليه ضاربه وهو عائد على زيد، والهاء عائدة على عمرو، و«هما» فاعل مسند إلى ضاربهما، وهو عائد على الزيدان، والمضاف إليه عائد على العمران، وأفرد «ضارب» المسند إليه المثنى؛ لأنه واقع موقع فعل مجرد مسند إلى فاعل بارز، فالإبراز فى مثل هذا مجمع عليه، لكون المعنى ملتبسا بدونه، فلو كان المراد صدور الضرب من المبتدأ الثانى ووقوعه على الأول لاستكن الضمير بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه. ومثال الإبراز المجمع عليه قول الشاعر [من البسيط]:

لكلِّ إلفَيْن بَيْنٌ بعد وصلهما والفرقدان حِجَاه مقتفيه هما

والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجرى الباب على سنن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول لورود ذلك فى كلام العرب، كقول الشاعر[1] [من البسيط]:

قومى ذُرا المجدِ بانُوها وقد علمت بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطان

فقومى مبتدأ، وذوا المجد مبتدأ ثان، وبانوها خبر جار على ذرا المجد فى اللفظ، وهو فى المعنى لقومى، وقد استغنى باستكنان ضميره عن إبرازه لعدم اللبس، ومثله قول الشاعر أيضا[2] [من الكامل]:

إن الذى لهواكِ آسَفَ رهْطَه لجديرةٌ أن تصطفيه خليلا

ومثله أيضا قول الآخر[3] [من الوافر]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/١٩٦)، تخليص الشواهد (ص١٨٦)، الدرر (٢/٩)، شرح الأشمونى (١/٩٣)، شرح التصريح (١/١٦٢)، شرح ابن عقيل (ص١٠٩)، همع الهوامع (١/٩٦).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٨٨).

(٣) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (ص٥٩)، تخليص الشواهد (ص١٨٩)، خزانة الأدب=

تـــرَى أرْبَاقَهُـــــم مُتَقَلِّـدِيهـــا إذا حَمِـيَ الحديـدُ على الكُمـاة

وتكلف بعض المتعصبين فقال: تقديـر البيـت الأول: قومـى بـانو ذرا المجـد بانوهـا، وتقدير البيت الثانى: لأنت جديرة أن تصطفيه، وتقديـر البيـت الثـالث: تـرى أصحَـاب أرباقهم متقلديها. والصحيح حمـل الأبيـات علـى ظاهرهـا، دون تكلـف مـا يتـم المعنـى بعدمه.

والكلام على المشتق الواقع نعتا وحالا كالكلام عليه إذا وقع خبرا، فمَـن الْتزم إبـراز الضمير عموما مع الخبر الجـارى علـى غـير صـاحب معنـاه، التزمـه مـع النعـت والحـال الجاريين على غير ما هما له، أمن اللبس أو لم يؤمن، ومن لم يلتزم الإبراز فـى الخـبر إلا عند خوف اللبس، لم يلتزمه فى النعت والحال إلا عند خوف اللبس ومن النعت الجارى على غير ما هو له دون إبراز ضمير قراءة ابن أبـى عبلـة: ﴿**يؤذن لكـم إلى طعـام غـير ناظرين إناه**﴾ [الأحزاب: ٥٣]، بخفض «غير».

وإن كان الجارى على غير ما هو لَه من خبر ونعت وحال فعلا، وأمن اللبس، اغتفـر ستر الضمير، كقولك: زيد الخبز يأكله. فلو خيف اللبس وجب الإبراز كقولـك: غـلام زيد يضربه هو، إذا كان المراد أن زيدا يضرب الغلام.

ص: والجملة اسمية وفعلية، ولا يمتنع كونها طلبية خلافـا لابـن الأنبـارى وبعـض الكوفيين، ولا قسمية خلافا لثعلب.

ش: الجملة الواقعة خبرا إن كانت اسمية فمثالها: الله فضله عظيم، وإن كانت فعلية فمثالها: ﴿**الله يجتبى إليه من يشاء**﴾ [الشـورى: ١٣]، ويدخـل فـى الاسـمية المصـدرة بحرف عامل فى المبتدأ، والشرطية المصدرة باسم غير معمول للشرط، ويدخل فى الفعلية الشرطية المصدرة بحرف، أو باسم معمول للشرط، فمثال الإخبار بجملة مصـدرة بحـرف عامل فى المبتدأ: ﴿**الله لا إله إلا هو**﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و﴿**والذين يمسـكون بالكتـاب وأقـاموا الصـلاة إنـا لا نضيـع أجـر المصلحـين**﴾ [الأعـراف: ١٧٠]، ومثـال الإخبـار بشرطية مصدرة باسم غير معمول للشرط: الله مَنْ يطعه ينـج. ومثـال الإخبـار بشـرطية مصدرة بحرف: الله إن تسأله يعطك. ومثال الإخبار بجملة شرطية مصدرة باسم معمول

=(٢٩١/٥)، لسان العرب (٧٣/٨ - خضع).

للشرط: الله مَنْ يَهد فلا مضل له.

ومنع أبو بكر بن الأنبارى ومن وافقه الإخبار بجملة طلبية، نظرا إلى أن الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك، وهذا نظر واه؛ لأن خبر المبتدأ لا خلاف فى أن أصله أن يكون مفردًا، والمفرد من حيث هو مفرد لا يحتمل الصدق، والكذب، فالجملة الواقعة موقعه حقيقة بأن لا يشترط احتمالها للصدق والكذب؛ لأنها نائبة عما لا يحتملهما. وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردا طلبيًا نحو: كيف أنت؟ ثابت باتفاق، فلا يمتنع ثبوته جملة طلبية بالقياس لو كان غير مسموع، ومع ذلك فهو مسموع شائع فى كلام العرب، كقول رجل من طيىء[1] [من الخفيف]:

قلتُ مَنْ عِيلَ صَبْرُهُ كيف يَسْلو صاليا نارَ لَوْعة وغرام

وروى عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضا منع ضعيف إذ لا دليل عليه، مع ورود الاستعمال بخلافه، كقول الله تعالى: ﴿**والذين هاجروا فى الله من بعد ما ظلموا لنبوئنهم فى الدنيا حسنة**﴾ [النحل: ٤١]، وكقول الشاعر[2] [من الكامل]:

جَشَأَتْ فقلت اللّذْ خشيت ليأتِيَنْ وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مَناص

ص: وإن اتحدت بالمبتدأ هى أو بعضُها عن عائد، وإلا فلا، وقد يحذف إن علم ونصب بفعل أو صفة، لفظا أو محلا، ويجوز حذفه بإجماع إن كان مفعولا: والمبتدأ كل أو شبهه فى العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يخص جوازه بالشعر خلافا للكوفيين.

ش: فالجملة المتحدة بالمبتدأ معنى كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن والقصة كقوله تعالى: ﴿**قل هو الله أحد**﴾ [الإخلاص: ١]، وكقوله: ﴿**فإذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا**﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ومن الإخبار عن مفرد بجملة اتحدت به معنى قول النبى ﷺ: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا إله إلا الله»[3].

---

(١) البيت لرجل من طيىء فى الدرر (٢/١١)، وبلا نسبة فى حاشية يس (١/١٦٠)، همع الهوامع (١/٩٦).

(٢) البيت بلا نسبة فى شرح شواهد المغنى (٢/٨٣٠)، مغنى اللبيب (٢/٤٠٧).

(٣) أخرجه الترمذى (٣٥٨٥)، وابن عبد البر فى التمهيد (٦/٣٨)، والبيهقى فى الكبرى (٤/٨٩، ٢٨٩).

والجملة المتحد بعضها بالمبتدأ معنى كل جملة تتضمن ما يدل على ما يدل عليه المبتدأ بإشارة أو غيرها، كقوله تعالى: ﴿**ولباس التقوى ذلك خير**﴾ [الأعراف: ٢٦]، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، وكقوله تعالى: ﴿**والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين**﴾ [الأعراف: ١٧٠]؛ لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة، فيتحصل به ما كان يتحصل بضميره، مع تأكد الاعتناء، ومزيد الثناء.

ويكثر الاتحاد لفظا ومعنى تعظيما لأمر المحدَّث به، كقوله تعالى: ﴿**وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين**﴾ [الواقعة: ٢٧].

فإن لم يتحد بالمبتدأ معنى الجملة ولا بعضها لم تستغن عن ضمير، وإلى هذا أشرت بقولي: وإلا فلا، ونبهت بكون الجائز الحذف منصوب اللفظ والمحل بفعل أو صفة، على أن غير ذلك لا يحذف كالمرفوع مطلقا، وكالمنصوب بحرف، وكالمجرور بإضافة غير صفة. ثم بينت جواز حذف الضمير إذا علم، ونصب بفعل أو صفة لفظا أو محلا. فمثال المنصوب بفعل لفظا قول الشاعر[1] [من الوافر]:

ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فأخْزَى اللَّهُ رابِعَةً تَعُودُ

ومثال المنصوب بفعل محلا قول الآخر[2] [من المتقارب]:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ويومٌ نساءُ ويوم نُسَرّ

أراد الأول: ثلاث كلهن قتلتهن عمدا، وأراد الآخر: ويوم نساء فيه، ويوم نسر فيه.

ومثال المنصوب بصفة لفظا قول الراجز [من الرجز]:

غَناءُ نفس العفافَ المغنى والخائفُ الإملاقِ لا يستغنى

ومثال المنصوب بصفة محلا قول الشاعر [من البسيط]:

---

(١) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص٢٨١)، تذكرة النحاة (ص٦٤١)، خزانة الأدب (١/٣٦٦، ٥/١٧٠، ٦/٢٧٣)، الكتاب (١/٨٦).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

سُبْـلُ المعالى بنـو الأعلين سالكة والإرثُ أجدرُ مَنْ يَحْظَى به الولدُ

ومثال الجائز حذفه بإجماع لكونه مفعولا به والمبتدأ كل، قـراءة ابـن عـامر: ﴿**وكـل وعد الله الحسنى**﴾ [النساء: ٩٥]، ومثال ذلك قول الراجز[١] [من الرجز]:

قـد أصبحـتْ أمُّ الخيـار تدّعـى علـيّ ذنبـا كلُّـه لـم أصنـع

فلو كان المبتدأ غير كل، والضمير مفعول به، لم يجز عند الكوفيـين حذفـه مـع بقـاء الرفع إلا فى الاضطرار، والبصريون يجيزون ذلـك فـى الاختيـار، ويرونـه ضعيفـا، ومنـه قراءة السلمى: ﴿**أفحكم الجاهلية يبغون**﴾ [المائدة: ٥] بالرفع. ومثل هذه القراءة، قـول الشاعر[٢] [من السريع]:

وخالـدٌ يَحْمَـدُ أصحابُـه بالحـقِّ لا يُحْمَـد بالباطـل

هكذا رواه أبو بكر بن الأنباري برفع خالد وأصحابه.

ص: ويغنى عن الخبر باطراد ظرف، أو حرف جر تامٌّ معمـول فـى الأجـود لاسـم فاعلٍ كَوْنٍ مطلق، وفاقا للأخفش تصريحا ولسيبويه إيماء، لا لفعلـه، ولا للمبتـدأ، ولا للمخالفة، خلافا لزاعمى ذلك. وما يعزى للظرف من خبرية وعمـل فـالأصح كونـه لعامله، وربما اجتمعا لفظا.

ش: ذهب الكوفيون إلى أن الظرف من نحو: زيد خلفك، منصوب بمخالفتـه المبتـدأ، حكاه ابن كيسان والسيرافى. وهذا القول فاسد من أربعة أوجه:

أحدها: أن يخالف المتباينين فى معنًى نسبته إلى كل واحد منهما كنسـبته إلى الآخـر، فإعماله فى أحدهما ترجيح من غير مرجح.

---

(١) الرجز لأبى النجم فى تخليص الشواهد (ص٢٨١)، خزانـة الأدب (١/٣٥٩)، الـدرر (٢/١٣)، شرح أبيات سيبويه (١/١٤، ٤٤١)، شرح شواهد المغنـى (٢/٥٤٤)، شـرح المفصـل (٦/٩٠)، الكتاب (١/٨٥)، المحتسب (١/٢١١)، معاهد التنصيص (١/١٤٧)، مغنى اللبيب (١/٢٠١)، المقاصد النحوية (٤/٢٢٤)، تـاج العـروس (١١/٢٤٤ - خـير)، وبـلا نسـبة فـى الأغـانى (١٠/١٧٦)، خزانـة الأدب (٣/٢٠، ٦/٢٧٢، ٢٧٣)، الخصـائص (٢/٦١)، شـرح المفصـل (٢/٣٠)، الكتاب (١/١٢٧، ١٣٧، ١٤٦)، المقتضب (٤/٢٥٢)، همع الهوامع (١/٩٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى مغنى اللبيب (٢/٦١١)، المقرب (١/٨٤).

الثانى: أن المخالفة بين الجزأين محققة فى مواضع كثيرة، ولم تعمل فيها بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وزيد زهير، ونهارك صائم، وأنت فطر، وهم درجات، فلو صلحت المخالفة للعمل فى الظرف المذكور لعملت فى هذه الأخبار ونحوها لتحقق المخالفة فيها.

الثالث: أن المخالفة معنى لا تخص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة، لأن العامل عملا مجمعا عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظا، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه.

الرابع: أن المخالفة لو كانت صالحة للعمل لزم على مذهب الكوفيين ألا تعمل فى الظرف عند تأخره، لأن فيه عندهم عائدا هو رافع المبتدأ مع بعده بالتقدم، فإعمال ذلك العائد فى الظرف لقربه منه أحق. فبان بهذه الأوجه فساد ما ذهب إليه الكوفيون.

وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب فى الظرف المذكور المبتدأ نفسه، وقال: هو مذهب سيبويه، وحمله على ذلك أن سيبويه قال فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت: قد تنتصب لأنها موقوع فيها، ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العِلْم إذا قلت: أنت الرجل علما، عمل فيه ما قبله، وكما عمل فى الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهما ثم قال سيبويه: «فالمكان هو خلفك» ثم أردفه بنظائر وقال: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو: خير منك عملا، فصار: زيد خلفك، بمنزلة ذلك، والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه، والذى هو فى موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك، فالآخر رفعه الأول، وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه» هذا نصه، وهو يحتمل أربعة أوجه:

أحدها: كون الظرف منصوبا بعامل معنوى، وهو حصول المبتدأ فيه، بقوله: فانتصبت؛ لأنها موقوع فيها، ومكون فيها. ويحتمل قوله: عمل فيها ما قبلها على عمل المبتدأ فى المحل. فيكون للظرف على هذا التقدير عامل نصب فى لفظه وهو المعنى المذكور، وعامل رفع فى محله وهو المبتدأ، وهذا الوجه باطل إذ لا قائل به، ولأن الحصول لو عمل فى الظرف العرفى وهو الخلف وشبهه لعمل فى الظرف اللغوى

كالكِيس والكُوز، فكان يقال: المالُ الكيسَ، والماءُ الكوزَ، بالنصب، بل الحصول المنسوب إلى الكيس والكوز ونحوهما أولى بالعمل؛ لأنه حصول إحاطة وإحراز، وإذا لم يصلح للعمل وهو أقوى، فغيره بعدم العمل أولى.

والوجه الثاني: كون الظرف منصوبا بالمخالفة كقول الكوفيين، فإنه يوهمه سيبويه بقوله في الباب المذكور: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» فظاهر هذا القول شبيه بما حكاه ابن كيسان من قول الكوفيين: إن الظرف منصوب بالمخالفة؛ لأنك إذا قلت: زيد أخوك، فالأخ هو زيد. وإذا قلت: زيد خلفك، فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت فيه النصب، وقد تقدم إبطال هذا القول. فسيبويه برىء ممن عوّل عليه، وجنح إليه؛ لأنه قال حين مثل بظروف بعد مبتدآت: «وعمل فيها ما قبلها» وهذه عبارة لا تصلح أن يراد بها إلا شيء متقدم على الظرف، والمخالفة بخلاف ذلك. فتيقن أن مراده غير مراد الكوفيين.

الوجه الثالث: ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين، وهو أيضا مخالف لمراد سيبويه. وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى، ولو قصد ذلك سيبويه نصا لم يُعَوَّل عليه؛ لأنه يبطل من سبعة أوجه:

أحدها: أنه قول مخالف لما اشتهر عن البصريين والكوفيين، مع عدم دليل، فوجب اطراحه.

الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بادعاء كونه عامل نصب، وما اتفق عليه إذا أمكن أولى مما اختلف فيه، ولا ريب في إمكان تقدير خبر مرفوع ناصب للظرف. فلا عدول عنه.

الثالث: من مبطلات قول ابن خروف: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، لا ثالث لهما، ولا نظير له، فوجب إطراحه.

الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك، ومن ثمّ لم يكن كلاما نحو: زيد قام عمرو، حتى يقال: إليه، أو نحوه.

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الفاعل، فكذا الواقع موقع الخبر من المنصوبات لا يغنى عن تقدير الخبر.

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيرا، فى أنه منصوب مغن عن مرفوع، والمصدر منصوب بغير المبتدأ، فوجب أن يكون الظرف كذلك، إلحاقا للنظير بالنظير.

السابع: أن عامل النصب فى غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف ومنا لا يكون إلا فعلا أو شبيهه، أو شبيه شبيهه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك، فلا يصح انتصاب الظرف المذكور به.

الوجه الرابع من محتملات كلام سيبويه: أن ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر أو شبههما، وكلام سيبويه قابل لاستنباط ذلك منه؛ لأنه قال قاصدا للظروف الواقعة بعد المبتدأ: وعمل فيها ما قبلها، كما أن العِلْمَ إذا قلت: أنت الرجل علما، عمل فيه ما قبله. فما قبلها يحتمل أن يريد به الذى قبلها فى اللفظ وهو المبتدأ، ويحتمل أن يريد به الذى قبلها فى التقدير وهو مستقر أو استقر أو شبههما، إلا أن الاحتمال الأول يفضى إلى المحذورات المتقدم ذكرها، والاحتمال الثانى لا يفضى إليها، فكان أولى بمراده، ويؤيد أولويته فى إرادته أنه شبه ناصب الظرف بما نصب التمييز فى قوله: خير عملا، وناصب التمييز خبر لا مبتدأ، فينبغى أن يكون ناصب الظرف خبرا لا مبتدأ، فإن ذلك أليق بالنظير، وأوفق فى التقدير.

وكذا قوله: «فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره» يحتمل أن يريد بما هو فيه المبتدأ، ويحتمل أن يريد به ما حذف من مستقر ونحوه وهو الأولى، لما ذكرت من أن تقديره لا يفضى إلى المحذورات السالفة، ويؤيد ذلك أيضا قوله: «وهو غيره» أى ما هو فى الظرف غير المبتدأ، واحتاج إلى هذه العبارة لينبه على أن بين الظرف والمبتدأ مقدرا، وهو خبر للمبتدأ، وعامل فى الظرف، وأنه غير المبتدأ، ولا يصح أن يعاد هو إلى المبتدأ، والهاء من غيره إلى الظرف؛ لأن الإعلام بذلك إعلام بما لا يجهل، بخلاف الإعلام بأن ثم مقدرا هو غير المبتدأ وعامل فى الظرف، فإن الحاجة داعية إليه.

ويتأيد ذلك أيضا بقوله: «وصار بمنزلة المنون الذى عمل فيما بعده، نحو العشرين، ونحو خير منك عملا» فإن فى «صار» ضميرا عائدا على ما هو فيه وهو غيره، وقد ثبت أنه ما يقدر من مستقر ونحوه، وجعل نسبة هذا المقدر من الظرف كنسبة خير من عملا، وفيه أيضا إشعار بأنه لا يريد بما المبتدأ بل الخبر المقدر؛ لأن خيرا من قوله: «خير عملا» خبر مبتدأ محذوف تقديره: أنت أو هو خير عملا، وجعل ما هو خبر نظيرا لخبر، أولى من جعله نظيرا لمبتدأ. ثم قال: «فصار زيد خلفك بمنزلة ذلك» أى صار زيد قبل خلفك بمنزلة مستقر؛ لأنه يدل عليه، ويجعله فى الذهن مشارا إليه، ثم قال: «والعامل فى خلف الذى هو فى موضعه»، أى الذى خلف فى موضعه، والذى خلف فى موضعه هو مستقر أو نحوه من أسماء الفاعلين، فإنه الخبر فى الحقيقة، فالظرف فى موضعه؛ لأنه عمدة، والظرف فضلة، ثم قال: «والذى هو فى موضع خبره» يعنى استقر ونحوه من الأفعال الدالة على كون مطلق، فإن الظرف إذا علق بفعل فذلك الفعل فى موضع الخبر الأصلى، وهو اسم الفاعل، فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل وبفعل، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى، بأن أضاف الموضع إلى ضميره، ولو قال: أو الذى هو فى موضع خبره، لكان أبين، لكن من كلام العرب وقوع الواو موقع أو حيث لا تصلح الجمعية، كقوله تعالى: ﴿**مثنى وثلاث ورباع**﴾ [النساء: ٣]، ووقوع أو موقع الواو حيث تتعين الجميعة، كقول الشاعر[١] [من الكامل]:

مِن بين مُلْجِم مُهْرِه أو سافِع

ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه:

---

(١) عجز بيت وصدره:

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رأَيْتَهُمْ

والبيت لعمرو بن معديكرب فى ديوانه (ص١٤٥)، ولحميد بن ثور فى ديوانه (ص١١١)، شرح التصريح (١٤٦/٢)، شرح شواهد المغنى (٢٠٠/١)، المقاصد النحوية (١٤٦/٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢١٨/٨)، أوضح المسالك (٣٧٩/٣)، شرح الأشمونى (٤٢٤/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٢٩)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٢٨)، لسان العرب (١٥٨/٨ - سفع)، مغنى اللبيب (٦٣/١).

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد وُرد، كقول الشاعر[1] [من الطويل]:

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاك عَزَّ وإن يَهُـن فأنت لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائن

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف فى كلام يستشهد به، وإلى هذا البيت ونحوه أشرت بقولى: «وربما اجتمعا لفظًا».

الثانى: أن الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه فى موضع رفع، واسم الفاعل مغن عن تقديره، وتقدير ما يغنى أولى من تقدير ما لا يغنى.

الثالث: أن كل موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح للفعل، نحو: أمّا عندك فزيد، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأن «أمّا» وإذا المفاجأة لا يليهما فعل.

الرابع: أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه. فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولى فى الأصل: «معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق، وفاقا للأخفش تصريحا، ولسيبويه إيماء» وخالفت ما ذهب إليه أبو على والزمخشرى من جعل الظرف جملة. ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعين فى صلة الموصول، وهذا ليس بشىء؛ لأن الظرف الموصول به واقع موقعا لا يغنى فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر.

ونبهت بقولى: «لاسم فاعل كون مطلق» على أن اسم فاعل كون مقيد، كمعتكف، وقارىء لا يغنى عنه مجرد ذكر الظرف إذا قصد البيان.

والذى اخترته من تعرية الظرف من الخبرية والعمل هو مذهب أبى الحسن بن كيسان، وهو الظاهر من قول السيرافى، وتسميته خبرا على الحقيقة غير صحيح، وكذا إضافة العمل إليه لا تصح إلا على سبيل المجاز. وللكلام فى هذا مواضع يأتى ذكرها إن

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٨/٢، ٣١٣/٥)، شرح شواهد المغنى (٨٤٧/٢)، شرح ابن عقيل (ص١١١)، مغنى اللبيب (٤٤٦/٢)، المقاصد النحوية (٥٤٤/١)، همع الهوامع (٩٨/١، ١٠٨/٢).

شاء الله تعالى معتضدا بعضها ببعض.

والكلام على حرف الجر المستغنى به كالكلام على الظرف، وقيدته بالتمام تنبيها على أن الناقص لا يغنى، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به، نحو: زيد عنك، وعمرو بك، فلا بد لنحو هذين من ذكر المتعلق به نحو: زيد عنك معرض، وعمرو بك واثق. فإن فهم المراد بدليل جاز الحذف نحو قولك: «أما زيد فبعمرو مأخوذ، وأما بشر فبخالد»، أى فبخالد مأخوذ، فحذف مأخوذ لدلالة الأولى عليه. وحرف الجر التام ما يفهم ما يتعلق به بمجرد ذكره نحو: ﴿**الحمد لله**﴾[الكهف: ١]، و﴿**والأمر إليك**﴾ [النمل: ٣٣]، و﴿**مثل نوره كمشكاة**﴾ [النور: ٣٥].

ص: ولا يغنى ظرف زمان غالبا عن خبر اسم عين، ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت، أو تُعْنَ إضافة معنى إليه، أو يَعُمّ واسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص. ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا، فإن وقع فى جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالبا، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفى خلافا للكوفيين. وربما رفع خبرا الزمانُ الموقوعُ فى بعضه.

ش: لا يفيد الاستغناء بظرف زمان عن خبر اسم عين غالبا إلا إذا كان العين مثال المعنى فى حدوثه وقتا دون وقت، كالرطب والكمأة، فإن الاستغناء عن خبر هذا النوع بظرف الزمان يفيد، كقولك: الرطب فى شهر كذا، والكمأة فى فصل الربيع.

وكذلك إذا كان دليل على إضافة معنى إلى العين كقولك: «أكل يوم كذا ثوب تلبَسُه، وأكل ليلة ضيف يؤمك»، ومنه قول الراجز[1] [من الرجز]:

أكلَّ عام نَعَم تَحْوونه ... يُلقحه قوم وتُنْتَجُونه

أى: أكل يوم تَجَدُّدُ ثوب تلبسه، وأكلَّ ليلة إتيانُ ضيف يؤمك، وأكل عام إحراز نعم.

وكذا إن عم المبتدأ وكان اسم الزمان خاصا، أو مسئولا به عن خاص، كقولك: نحن فى شهر كذا، وفى أى الفصول نحن؟.

---

(١) الرجز لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى فى الكتاب (١/١٢٩)، خزانة الأدب (١/١٩٦).

وأشرت بقولى: «غالبا» إلى أنه قد يُخبَر عن اسم عين بظرف زمان فى غير ذلك إذا ثبت دليل، كقول امرىء القيس: اليوم خمر، وغدا أمر، وكذا قول الشاعر[1] [من الخفيف]:

جارتى للخَبِيص والهِرُّ للفأ ر وشاتى إذا أردت مجيعا

وأما اسم المعنى فيغنى عن خبره ظرف الزمان الموقوع فى بعضه، والموقوع فى جميعه، لكن الموقوع فى جميعه إن كان نكرة فرفعه أكثر من نصبه، كقوله تعالى: ﴿**وحمله وفصاله ثلاثون شهرا**﴾ [الأحقاف: ١٥]، وكقوله تعالى: ﴿**غدوها شهر ورواحها شهر**﴾ [سبأ: ١٢]، وكذا الموقوع فى أكثره كقوله تعالى: ﴿**الحج أشهر معلومات**﴾ [البقرة: ١٩٧]، ولو جُرّ هذا النوع بفى، أو نصب على مقتضى الظرفية لم يمتنع عند البصريين، وامتنع عند الكوفيين، وحجتهم فى المنع من ذلك صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وهذا مبنى على قول بعضهم إن «فى» للتبعيض، حكاه السيرافى. وليس ذلك بصحيح، وإنما «فى» حرف مفهومه الظرفية بحسب الواقع فى مصحوبها، فإن كان الواقع يستلزم استغراقا كالصّوم بالنسبة إلى النهار، فلا يمنع منه معنى «فى» ولا لفظها، وإن كان صالحا للاستغراق وغيره فصلاحيته لذلك موجودة قارنته «فى» أو لم تقارنه، ولذلك صح فى الاستعمال أن يقال: فى الكيس درهم، وأن يقال: فى الكيس ملؤه من الدراهم. فعلم بهذا أن القول ما قاله البصريون، والله أعلم.

ومثال رفع الزمان الموقوع فى بعضه قولك: الزيارة يوم الجمعة. ولا فرق فى هذا بين المعرفة والنكرة، وروى قول النابغة[2] [من الكامل]:

زعم البَوَارحُ أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغُرَابُ الأسود

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٣٣٣/٨ - مجع)، تهذيب اللغة (٣٩٥/١)، ديوان الأدب (٤١٤/١)، المخصص (٢٨/٤)، أساس البلاغة (مجع).

(٢) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٨٩)، الأغانى (١٨/١١)، جواهر الأدب (ص٢٨٨)، الخصائص (٢٤٠/١)، الدرر (٢٠/٢)، الشعر والشعراء (١٦٤/١)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٥٦٠/١٣ - وجه)، همع الهوامع (٩٩/١).

بنصب «غد» ورفعه، ذكر ذلك السيرافى، والوجهان فى هذا النوع جائزان بإجماع، إلا أن النصب أجود؛ لأن الحذف معه أقيس واستعماله أكثر، وإلى هذا أشرت بقولى: «وربما رُفع الزمان الموقوع فى بعضه».

ص: ويُفْعَل ذلك بالمكان المتصرف بعد اسم عين، راجحا إن كان المكانىّ نكرة، ومرجوحا إن كان معرفة، ولا يخص رفع المعرفة بالشعر، أو بكونه بعد اسم مكان خلافا للكوفيين.

ويكثر رفع الوقت المتصرف من الظرفين بعد اسم عين مقدّرا إضافة بُعْدٍ إليه، ويتعين النصب فى نحو: أنت منى فرسخين، بمعنى: أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين.

ش: «ذلك» من قولى: ويفعل ذلك «إشارة إلى الرفع المفهوم من قولى: وربما رفع خبرا الزمان الموقوع فى بعضه» وراجحا ومرجوحا حالان من «ذلك» المشار به إلى الرفع. ومثال ما قصد مما يكون الرفع فيه راجحا لتنكير الظرف المكانى مع كونه مؤقتا متصرفا مخبرا به عن اسم عين قولهم: المسلمون جانب، والمشركون جانب، ونحن قدام، وأنتم خلف، والنصب جائز عند البصريين، وعند الكوفيين، ومن زعم أن مذهب الكوفيين فى مثل هذا التزام الرفع فقد وهم.

فإن كان اسم المكان معرفة متصرفا اختير النصب، وجاز الرفع عند البصريين، ولم يجز عند الكوفيين إلا فى الشعر إذا كان المخبر عنه اسم مكان كقولك: دارى خلفك، ومنزلى أمامك. ويكثر رفع الظرف متصرفا مؤقتا إذا وقع بعد اسم عين مقدرٍ إضافة بُعْدٍ إليه، كقولك: زيد منى يومان أو فرسخان، أى: بعد زيد منى يومان أو فرسخان. وقريب منه: دارك من خلف دارى فرسخان ونصب فرسخين وشبههما فى مثل هذا الوجه أجود منه فى نحو: زيد منى فرسخان. ونصب فرسخين فى نحو: دارك خلف دارى فرسخين، على التمييز، أجود من نصبه ظرفا. فإن قلت: أنت منى فرسخين، على تأويل: أنت من أشياعى ما سرنا فرسخين، تعين النصب، وكان «أنت» مبتدأ، ومنى خبره، وفرسخين ظرفا، ومعنى «منى» من أشياعى وأصحابى وأهلى، كقول الله تعالى: حاكيا عن إبراهيم عليه السلام: ﴿**فمن تبعنى فإنه منى**﴾ [إبراهيم: ٣٦].

ص: ونصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا جائز، إلا إن ذكر مع الأحد ونحوه مما لا يتضمن عملا، خلافا للفراء وهشام وفى الخلْف مخبرا به عن الظّهر رفعٌ ونصب، وما أشبههما كذلك، فإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه.

ش: إذا قلت: اليومُ الجمعةُ، واليوم السبت، جاز نصب اليوم؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى الراحة. وكذا اليوم العيد، واليوم الفطر، واليوم النّيروز، كل هذه يجوز معها نصب اليوم بلا خلاف؛ لأن ذكرها منبه على عمل يوقَع فى اليوم، بخلاف قولك: اليومُ الأحدُ، واليوم الاثنان، واليوم الثلاثاء، واليوم الأربعاء، واليوم الخميس، فإنها بمنزلة اليوم الأول، واليوم الثانى، واليوم الثالث، واليوم الرابع، واليوم الخامس، فلذلك لا يجوز فى اليوم معها إلا الرفع، هذا مذهب النحويين إلا الفراء وهشاما، فإنهما أجازا النصب على معنى: الآن الأحد، والآن الاثنان، ومعنى هذا أن الآن أعم من الأحد والاثنين، فيجعل الأحد والاثنين واقعا فى الآن، كما تقول: هذا الوقت، هذا اليوم، وقد قال سيبويه ما يقوى هذا؛ لأنه أجاز: اليومَ يومك، بنصب اليوم بمعنى الآن، وقال: «لأن الرجل قد يقول: أنا اليوم أفعل ذلك، ولا يريد يوما بعينه» فهذا مما يقوى قول الفراء. وللمحتج لسيبويه أن يقول: إن قول القائل: اليوم يومك، بمعنى: اليوم أمرك الذى تذكرته، فأجاريا مجرى واقع وموقوع فيه، بخلاف: اليوم الأحد.

وتقول: ظهرك خلفَك، بنصب الخلف على الظرفية، ويجوز رفعه لأنه الظهر فى المعنى، مع أنه متصرف. ومثله فى جواز الوجهين: رجلاك أو نعلاك، أسفلَك وأسفلُكَ، وقرىء: ﴿**والركب أسفلَ منكم**﴾ [الأنفال: ٤٢] وأسفلُ.

فلو كان الظرف غير متصرف تعين نصبه، وإن كان هو الأول فى المعنى، ولذلك قال أبو الحسن الأخفش: اعلم أن العرب تقول: فوقَك رأسك، فينصبون الفوق؛ لأنهم لم يستعملوه إلا ظرفا، والقياس أن يرفع؛ لأنه هو الرأس، وهو جائز، غير أن العرب لم تقله، قال: وتقول: تحتَك رجلاك، لا يختلفون فى نصب التحت.

ص: ويغنى عن خبر اسم عين باطراد مصدرٌ يؤكده مكرّرا أو محصورا، وقد يرفع خبرا وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال.

ش: الاستغناء عن خبر اسم عين بمصدر مكرر نحو قولهم: زيدٌ سيرا سيرا، وبمصدر محصور كقولهم: إنما أنت سيرا. والأصل:زيد يسير سيرا، فحذف الفعل واستغنى عنه بمصدره، وجعل تكرره بدلا من اللفظ بالفعل، فامتنع إظهاره، لئلا يجتمع عوض ومعوض منه. وكذلك الأصل: إنما أنت تسير سيرا، فحذف الفعل، واستغنى عنه بمصدره، وقام الحصر مقام التكرار فى سببية التزام الإضمار. وقد يجعل هذا النوع من المصادر خبرا قصدا للمبالغة، فيرفع، نحو[1] [من البسيط]:

فإنّما هى إقبالٌ وإدْبار

وأشرت بقولى: «وقد يغنى عن الخبر غيرُ ما ذكر من مفعول به وحال» إلى قول بعض العرب: إنما العامرىُّ عمامتَه، ويروى: إنما العامرىِ عمّتَه، فمن روى: عمامته، جعله مفعولا به، كأنه قال: إنما العامرى يتعهد عمامته، ومن روى: عمته، نصبه على المصدرية، كأنه قال: إنما العامرى يتعمم عمَّته، فيكون نظير: إنما أنت سيرا، ولا يكون من القليل، بل من الكثير المطرد.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به ما رواه الكوفيون من قول العرب: حسبت العقرب أشدَّ لسعة من الزُّنبور فإذا هو إياها. أى: فإذا هو يساويها.

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بالمفعول به أن يكون الخبر فعل قول، فيحذف ويستغنى بالمقول، كقوله تعالى: ﴿**والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى إن الله يحكم بينهم**﴾ [الزمر: ٣]، أى يقولون: ما نعبدهم، فيقولون خبر، وما نعبدهم فى موضع نصب به، فأغنى عنه، وحذف. ومثله: ﴿**فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم**﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أى: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

---

(١) عجز بيت وصدره:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ

والبيت للخنساء فى ديوانها (ص٣٨٣)، الأشباه والنظائر (١/١٩٨)، خزانة الأدب (١/٤٣١، ٢/٣٤)، شرح أبيات سيبويه (١/٢٨٢)، الشعر والشعراء (١/٣٥٤)، الكتاب (١/٣٣٧)، لسان العرب (٧/٣٠٥ - رهط، ١١/٥٣٨ - قبل، ١٤/٤١٠ - سوا)، المقتضب (٤/٣٠٥)، المنصف (١/١٩٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٣٤٧، ٤/٦٨)، شرح الأشمونى (١/٢١٣)، شرح المفصل (١/١١٥)، المحتسب (٢/٤٣).

ومن الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة لما تقدم ذكره ما روى الأخفش من قول بعض العرب: زيد قائما، والأصل: ثبت قائما، أو عرف قائما. وأسهل منه ما حكاه الأزهرى من قول بعض العرب: «حكمك مُسَمَّطا» أى حكمك لك مُثَبَّتا، فحكمك مبتدأ، خبره لك، ومسمطا حال استغنى بها، وهى عارية من الشروط المعتبرة فى نحو: ضربى زيدا قائما. وعلى مثل هذا يحمل فى الأجود قول النابغة الجعدى رحمه الله تعالى[1] [من الطويل]:

بَدَتْ فِعْلَ ذى وُدٍّ فَلَمَّا تَبِعْتُها ... تَوَلَّتْ وَأَبقَتْ حَاجَتى فى فُؤَادِيَا
وحَلَّت سَوَادَ القَلْبِ لا أَنا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلاَ فى حُبِّهَا مُتَراخِيَا

أى: لا أُرَى باغيا، فحذف الفعل، وجعل «باغيا» دليلا عليه، وهو أولى من جعل «لا» رافعة «لأنا» اسما، ناصبة باغيا خبرا، فإن إعمال «لا» فى معرفة غير جائز بإجماع.

ص: وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا، بعطف وغير عطف، وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى، ولا ما تعدد صاحبه حقيقة أو حكما.

ش: تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى: ﴿**وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد**﴾ [البروج: ١٤-١٦]، وكقول الراجز[2] [من الرجز]:

مَنْ كان ذا بَتٍّ فهذا بَتِّى ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّى

ومثله قول الشاعر[3] [من الطويل]:

---

(١) البيتان من الطويل، وهما للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص١٧١)، الأشباه والنظائر (٨/١١٠)، تخليص الشواهد (ص٢٩٤)، الجنى الدانى (ص٢٩٣)، خزانة الأدب (٣/٣٣٧)، الدرر (٢/١١٤)، شرح الأشمونى (١/١٢٥)، شرح التصريح (١/١٩٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٦١٣)، مغنى اللبيب (١/٣٤٠)، المقاصد النحوية (٢/١٤١)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٤٧)، شرح ابن عقيل (ص١٥٩)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(٢) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٨٩).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى ديوانه (ص١٠٥)، أمالى المرتضى (٢/٢١٣)، خزانة الأدب=

ينـــامُ بإحـــدى مُقْلَتَيْـــهِ ويَتَّقِـــى بِأُخْـــرَى المنايـــا فَهْـــوَ يَقْظانُ نَائِـــمُ

وعلامة هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار.

والثانى: أن يتعدد لفظا ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحوى وكاتب. ومنه قول الشاعر(١) [من المتقارب]:

يـــــداك يـــدٌ خيرُهـــا يرتجـــى وأخْـــرى لأعْدائِهَـــــا غَائِظَـــهْ

أو لتعدد المخبر عنه حكما، كقوله تعالى: ﴿**اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الأموال والأولاد**﴾ [الحديد: ٢٠]، وكقول الشاعر(٢) [من البسيط]:

والمرءُ ساعٍ لأَمْرٍ لَيْسَ يُدْرِكُـهُ والعَيْشُ شحٌّ وإِشْفَـاقٌ وَتَأْمِيـلُ

والثالث: أن يتعدد لفظا دون معنى، لقيامه مقام خبر واحد فى اللفظ، كقولك: هذا حامض حلو، بمعنى مُرٌّ، وكقولك: هو أعسـر يسـر، بمعنى: أضبط، أى: عـامل بكلتا يديه.

فما كان من النوع الأول صح أن يقال: فيه خبران وثلاثة بحسب عـدده. ومـا كـان من النوع الثانى والثالث فلا يعبر عنه بغير الوحدة إلا مجـازا؛ لأن الإفـادة لا تحصـل فيـه عند الاقتصار على بعض المجموع.ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطـف، بخـلاف الثانى فلا يستعمل دون عطف، وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلـة مفرد، فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض. وقد أجاز العطـف

=(٢٩٢/٤)، الشعر والشعراء (٣٩٨/١)، المقاصد النحوية (٥٦٢/١)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢١٤)، شرح الأشمونى (١٠٦/١)، شرح ابن عقيل (ص١٣٢).

(١) البيت لطرفة بن العبد فى ملحق ديوانه (ص١٥٥)، شرح التصريح (١٨٢/١)، المقاصد النحوية (٥٧٢/١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٧/٧)، أوضح المسـالك (٢٢٨/١)، تخليـص الشـواهد (ص٢١٢)، خزانة الأدب (١٣٣/١)، شـرح الأشـمونى (١٠٦/١)، لسـان العـرب (٤٥٤/٧ - غيظ).

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب فى ديوانه (ص٧٥)، شرح اختيارات المفضل (ص٦٧٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢١٣).

أبو علي، فعنده، أن قول القائل: هذا حلو وحامض جائز، وليس كذلك، لما ذكرته.

ص: وإن توالت مبتدآتٌ أُخْبِر عن آخرها مجعولا هو وخبره خبرَ متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده. ويضاف غيره إلى ضمير متلوه، أو يجاء بعد خبر الآخر بروابط المبتدآت أول لآخر، وتال لمتلو.

ش: توالى المبتدآت على ضربين: أحدهما بتجرد، والآخر بإضافة.

فمع التجرد يخبر عن آخرها، ويجعل هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، ويؤتى بعد خبر الآخر بروابط مجعولا أولها للأقرب، وتاليه لمتلو الأقرب، إلى أن يكون آخرها لأول المبتدآت، نحو: بنو الزيدان هند عمرو الدراهم أحطته بها عندهما في دراهم. ومع الإضافة يخبر عن الآخر، ويجعل هو وخبره خبر متلوه، والمتلو مع ما بعده خبر متلوه، إلى أن يخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده، نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم، فقائم خبر الأب، والأب وخبره خبر الأخ، والأخ وخبره خبر الخال، والخال وخبره خبر العم، والعم وخبره خبر زيد، والمعنى: أبو أخي خال عم زيد قائم.

* * *

فصل

ص: تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوبا بعد أمّا، إلا في ضرورة أو مقارنةِ قولٍ أغنى عنه المقول، وجوازا بعد مبتدأ واقع موقع «مَنْ» الشرطية، أو «ما» أختها. وهو «ال» الموصولة بمستقبل عام، أو غيرها موصولا بظرف أو شبهه، أو بفعل صالح للشرطية. أو نكرةٌ عامة موصوفة بأحد الثلاثة، أو مضاف إليها مشعر بمجازاة، أو موصوف بالموصول المذكور، أو مضاف إليه. وقد تدخل على خبر كُلٍّ مضاف إلى غير موصوف، أو على موصوف بغير ما ذكر. ولا تدخل على خبر غير ذلك خلافا للأخفش، وتزيلها نواسخ الابتداء إلا إنّ وأنّ ولكن على الأصح.

ش: نسبة المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل؛ لأنه معمول أول الجزأين وثانيهما، فحق الخبر ألاّ تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل، فإذا دخلت فلابد لدخولها من سبب، والسبب على ضربين. موجب، ومجوز:

فالموجب تقدم أمّا، كقوله تعالى: ﴿**فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم**﴾ [البقرة: ٢٦]، ولا تحذف بعد «أمّا» إلا فى ضرورة كقول الشاعر[١] [من الطويل]:

فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سَيْرًا فى عِراضِ المواكِبِ

أو مع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله، كقوله تعالى: ﴿**فأما الذين اسودت وجوهُهم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون**﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أى: فيقال لهم: أكفرتم.

والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعا موقع مَنْ الشرطية أو «ما» أختها، فيتناول ذلك «أل» الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، كقوله تعالى: ﴿**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**﴾ [المائدة: ٣٨]، فلو قصد به مضى أو عهد فارق «أل» شبه من وما، فلم يؤت بالفاء.

ومثال غير «أل» موصولا بظرف قول الشاعر[٢] [من الخفيف]:

ما لَدَى الحَازِمِ اللَّبيبِ مُعَارًا فَمصُونٌ وَمَا لَهُ قَدْ يَضيعُ

ومثال الموصول بشبه الظرف قول الله تعالى: ﴿**وما بكم من نعمة فمن الله**﴾ [النحل: ٥٣].

ومثال الموصول بفعل صالح للشرطية قوله تعالى: ﴿**وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم**﴾ [الشورى: ٣٠]، وقرأ نافع وابن عامر: «بما كسبت» بحذف الفاء، فدل ذلك على أمرين:

أحدهما: أن ما هذه موصولة لا شرطية، إذ لو كانت شرطية لزمت الفاء؛ لأن بما كسبت لا يصلح أن يكون شرطا، فإن الفاء لا تفارقه إلا فى ضرورة.

والثانى: أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذى نحن بصدده جائز لا لازم؛ لأنها لم تلحقه

---

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص٤٥)، خزانة الأدب (٤٥٢/١)، الدرر (١١٠/٥)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٠٦)، الأشباه والنظائر (١٥٣/٢)، أوضح المسالك (٢٣٤/٤)، الجنى الدانى (ص٥٢٤)، سر صناعة الإعراب (ص٢٦٥)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٠٧)، شرح شواهد المغنى (ص١٧٧)، شرح ابن عقيل (ص٥٩٧)، شرح المفصل (١٣٤/٧، ٤١٢/٩)، المنصف (١١٨/٣)، مغنى اللبيب (ص٥٦)، المقاصد النحوية (٥٧٧/١، ٤٧٤/٤)، المقتضب (٧١/٢)، همع الهوامع (٦٧/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٣٤/٢)، همع الهوامع (١٠٩/١).

إلا لشبهه بالجواب، فلم تساوه فى لزوم لحاقها، ليكون للأصل على الفرع مزية. وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء فى قوله تعالى: ﴿**والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون**﴾ [الزمر: ٣٣].وقيدت الصلة التى تقع بعدها الفاء بكونها فعلا صالحا للشرطية، ليعلم أنها لو كانت فعلا خالص المضى لم تدخل الفاء، وكذلك لو قرن بما لا تدخل عليه «مَنْ» الشرطية، ولا «ما» أختها، نحو: الذى إنْ حدّث صَدقَ مكرمٌ، والذى ما يكذب أو لن يكذب مفلحٌ.ومثال النكرة العامة الموصوفة بأحد الثلاثة: رجل عنده حزمٌ فسعيد، وعبدٌ لكريم فما يضيع، ونفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب.

ومثال المضاف إلى النكرة المقيدة مشعرا بالمجازاة: كل رجل عنده حزم فسعيد، وكل عبد لكريم فما يضيع، وكل نفس تسعى لنجاتها فلن تخيب.

ومثال دخول الفاء على خبرِ موصوفٍ بالموصول المذكور قول الشاعر [من الطويل]:

صِلُوا الحزم فالخطبُ الذى تحسبونه يسيرا فقد تَلْقَوْنَه متعسرا

وقد دخلت على خبر الموصوف بعد دخول إنّ فى قوله تعالى: ﴿**قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم**﴾ [الجمعة: ٨]، فدخولها عليه مع عدم «إنّ» أحق.

ومثال دخولها على خبر كلٍّ مضاف إلى غير موصوف ما جاء فى بعض الأذكار المأثورة عن بعض السلف، وهو: بسم الله، ما شاء الله، كل نعمة فمن الله، ما شاء الله، الخير كله بيد الله، ما شاء الله، لا يصرف السوء إلا الله، ما شاء الله، لا قوة إلا بالله.

ومثال دُخولها على خبر كلٍّ مضاف إلى الموصوف بغير ما ذكر، قول الشاعر[1] [من الخفيف]:

كلُّ أمرٍ مباعدٍ أو مُدَانٍ فَمَنُوطٌ بحكمة المتعالى

وأجاز الأخفش دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى لا يشبه أداة الشرط نحو: زيد

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢/٣٦)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٧)، مغنى اللبيب (٢/٤٤٧)، همع الهوامع (١/١١٠).

فمنطلق. ورأيه فى ذلك ضعيف؛ لأنه لم يرد به سماع، ولا حجة له فى قول الشاعر[١] [من الطويل]:

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فانْكِحْ فَتَاتَهُمْ وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْن خِلْوٌ كَمَا هِيَا

ولا فى قول الآخر[٢] [من الخفيف]:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فانْظُرْ لأَىّ ذاكَ تَصِيرُ

لأن معنى الأول: هذه خولان، فخولان خبر مبتدأ محذوف. ومعنى الثانى: انظر أنت، فأنت فاعل فعل محذوف. على أن زيادة الفاء فى مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمرا، كما سهلها كون العامل مفرّغا فى نحو: زيدا فاضرب، و: ﴿**إلى ربك فارغب**﴾ [الشرح: ٨]؛ لأن الأمر يطرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيدا فاضرب، كأنه قال: ما يكون من شىء فزيدا اضرب، وما يكن من شىء فزيد اضربه، فلا يلزم من جواز هذا، جواز: زيد فمنطلق، إذ ليس الخبر أمرا، فيطرق إلى ما تعلق به معنى المجازاة.

وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ، فإنها

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأزهية (ص٢٤٣)، أوضح المسالك (١٦٣/٢)، الجنى الدانى (ص٧١)، خزانة الأدب (٣١٥/١، ٤٥٥، ٣٦٩/٤، ١٩/٨، ٣٦٧/١١)، الدرر (٣٦/٢)، الرد على النحاة (ص١٠٤)، رصف المبانى (ص٣٨٦)، شرح أبيات سيبويه (٤١٣/١)، شرح الأشمونى (١٨٩/١)، شرح التصريح (٢٩٩/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص٨٦)، شرح شواهد المغنى (٤٦٨/١، ٨٧٣/٢)، شرح المفصل (١٠٠/١، ٩٥/٨)، الكتاب (١٣٩/١، ١٤٣)، لسان العرب (٢٣٩/١٤ - خلا)، مغنى اللبيب (١٦٥/١)، المقاصد النحوية (٥٢٩/٢)، همع الهوامع (١١٠/١).

(٢) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص٨٤)، الأغانى (١٢٦/٢)، الجنى الدانى (ص٧١)، الدرر (٣٨/٢)، الرد على النحاة (ص١٠٦)، شرح أبيات سيبويه (٤١٤/١، ٤١٥)، شرح شواهد المغنى (٤٦٩/١)، الشعر والشعراء (٢٣١/١)، الكتاب (١٤٠/١)، لسان العرب (٤٢١/١٣ - منن)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٣٦٢)، خزانة الأدب (٣١٥/١)، الخصائص (١٣٢/١)، الدرر (٣٢٤/٥)، مغنى اللبيب (١٦٦/١)، همع الهوامع (١١٠/١، ١١١/٢).

ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم يعمل فى الحال. بخلاف كأنّ وليت ولعل، فإنها قوية العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء، مانعة بدخولها من العطف على معنى الابتداء، صالحة للعمل فى الحال، فقوى شبهها بالأفعال، فساوتها فى المعنى من الفاء المذكورة.

ومن بقاء الفاء مع دخول إن قوله تعالى: ﴿**إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبا**﴾ [آل عمران: ٩١]، و: ﴿**إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم**﴾ [محمد: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿**إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**﴾ [الأحقاف: ١٣].

ومن شواهد بقائها مع أن المفتوحة قوله تعالى: ﴿**واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خمسه**﴾ [الأنفال: ٤١]، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

علمت يقينا أن ما حُمَّ كونُه ... فسعْىُ امرىء فى صَرْفه غير نافع

ومن شواهد بقائها بعد دخول لكن قول الشاعر[1] [من البسيط]:

بكل داهية ألقى العُدَاة وقد ... يُظَن أنّى فى مكْرِى بهم فزِعُ
كلاّ ولكنّ ما أُبْديه من فَرق ... فكَىْ يُغَرُّوا فيُغْريهم بى الطمعُ

ومثله قول الآخر[2] [من الطويل]:

وَلَكِنَّ ما يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

* * *

(١) البيتان بلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٠٨).

(٢) البيت لذى القرنين أبى المطاع بن حمدان فى تاج العروس (٧/٤٢٠ - برد)، معجم البلدان (١/٣٧٩ - بردى)، وللأفوه الأودى فى الدرر (٢/٤٠)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فى أمالى القالى (١/٩٩)، أوضح المسالك (١/٣٤٨)، شرح الأشمونى (١/١٠٨)، شرح التصريح (١/٢٢٥)، شرح قطر الندى (ص١٤٩)، معجم البلدان (٢/٢٢٠ - الحجاز)، المقاصد النحوية (٢/٣١٥)، همع الهوامع (١/١١٠)، وصدره:

فواللّهِ مَا فارَقتكُمْ قَالِيًا لَكُمْ

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

ص: فبلا شَرْطٍ: كان، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وظل، وبات، وليس وصار.

وصلة لما الظرفية دام.

ومنفية بثابت، متصل النفى، مذكور غالبا، متصل لفظا أو تقديرا، أو مطلوبة النفى: زال ماضى يزال، وانفك، وبرح، وفتىء وفتَأ وأفْتأ، ووَنَى، ورام مُرَادِفَاتها.

ش: شرط الفعل المنسوب إلى هذا الباب أن يدخل على جزأى إسناد، مباين ثانيهما للحالية بتمحض تعريف، أو بتمحض جمود، أو بعدم الاستغناء عنه دون عارض، نحو قولك: صار الذى آمَنَ أخانا بعد أن كان عدونا، وكان مالك فضة فصار ذهبا، ففى منصوبى كان وصار من مباينة الحال ما ذكرته، فمن ألحق بهما فعلا لا يساويهما فى هذا الاعتبار فهو محجوج، وسيأتى القول فى ذلك مبسوطًا إن شاء الله تعالى.

ولأفعال هذا الباب انقسامات بنسب مختلفة: فأول انقساماتها إلى ما يعمل بلا شرط، أى موجبًا وغير موجب، وصلة وغير صلة، وهو الثمانية الأول.

وإلى ما يعمل بشرط كونه صلة لما الظرفية المصدرية التى يقصد بها وبصلتها التوقيت كقولك: نجاتُك مادام الله ملجأك.

وإلى ما يعمل بشرط كونه منفيا أو منهيا عنه، وهو أربعة أفعال مشهورة ملحق بها اثنان. فالأربعة: زال، وانفك، وبرح، وفتىء، وقد يقال: فَتَأ وأفتأ. والملحقات بهن: ونى ورام، التى مضارعها يَرِيم. ومعنى الستة إذا نفيت داخلة على الجملة، الإعلام بلزوم مضمون الجملة فى المضى أو فى الاستقبال نحو: ما زال العلم حسنا، ولن يزال الجهل قبيحا.

وقد تناول قولى: منفية، المنهى عنه؛ لأنه منفى فى المعنى، والمنفى بليس، فالمنهى عنه كقول الشاعر[1] [من الخفيف]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٣٤)، تخليص الشواهد (ص٢٣٠)، الدرر (٢/٤٤)، شرح الأشمونى (١/١١٠)، شرح التصريح (١/١٨٥)، شرح ابن عقيل (ص١٣٦)، شرح عمدة =

صاحِ شَمِّر ولا تَزَلْ ذَاكِرَ المو تِ فَنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبِينُ

والمنفى بليس كقول الشاعر(١) [من الخفيف]:

ليس ينفكُّ ذا غِنًى واعتزازٍ كلُّ ذى عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوع

وقيدت «زال» بكون مضارعها يزال، احترازا من زال بمعنى تحول: فمضارعه يزول، وهو فعل لازم. واحترازا من زال الشيء بمعنى عزله، فمضارعه يزيل. وقيد: وَنَى ورام، الملحقتان بهن بمرادفتهما لهن، احترازا من ونى بمعنى فتر، ومن رام بمعنى حاول، وبمعنى تحوّل، ومضارع التى بمعنى حاول يروم، ومضارع التى بمعنى تحول يريم، وهكذا مضارع المرادفة زال، وهى وونى بمعنى زال غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُنِيَ باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالها قول الشاعر(٢) [من الخفيف]:

لا يَنى الحِبُّ شِيمةَ الحَبِّ ما دا م فلا تحسبنَّه ذا ارعواءِ

وقال آخر فى إعمال يريم العمل المشار إليه(٣) [من الطويل]:

إذا رُمتَ ممن لا يَريم متيما سُلُوًّا فقد أَبْعدتَ فى رَوْمِك المرمى

وأشرت بقولى فيهما وفى أخواتهما: «منفية بثابت متصل غالبًا» إلى أن نافيهما قد يحذف، كقوله تعالى: ﴿**تفتأ تذكر يوسف**﴾ [يوسف: ٨٥]، أى لا تزال تذكر يوسف. ومن حذف لا فيهما قول الشاعر(٤) [من مجزوء الكامل]:

تَنْفكُّ تسمعُ ما حَيِيـ ت بهالكٍ حتى تكونَه

= الحافظ (ص١٩٩)، شرح قطر الندى (ص١٢٧)، المقاصد النحوية (١٤/٢)، همع الهوامع (١١١/١).

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢٣٠)، الدرر (٤٣/٢)، شرح الأشمونى (١٠٩/١)، شرح التصريح (١٨٥/١)، المقاصد النحوية (٧٣/٢)، همع الهوامع (١١١/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٤٨/٢)، همع الهوامع (١١٢/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٤٩/٢)، همع الهوامع (١١٢/١).

(٤) البيت لخليفة بن براز فى خزانة الأدب (٢٤٢/٩، ٢٤٣)، الدرر (٤٥/٢)، المقاصد النحوية (٧٥/٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٨٢٤/٢)، تخليص الشواهد (ص٢٣٣)، خزانة الأدب (٩٩/١٠)، شرح عمدة الحافظ (ص١٩٨)، شرح المفصل (١٠٩/٧)، همع الهوامع (١١١/١).

ومنه قول امرأة من العرب[١] [من الطويل]:

تَـزالُ حِبَـالٌ مُبْرَمَـاتٌ أعَدّهَـا لها ما مَشَى منها على خُفِّـه الجَمَـلْ

أى لا تزال. وأشرت بقولى: «متصل غالبا» إلى أن النافى قـد يوجـد منفصـلا كقـول الشاعر[٢] [من المنسرح]:

مـا خِلْتنـى زِلـتُ بعدكـم ضَمِنًا أشكـو إليكـم حُمُوَّة الألـم

أراد: خلتنى ما زلت بعدكم، وخلت جاءت هنا بمعنى أيقنت، وهو أيضا غريب.

ومن الفصل بين النافى والمنفى فى هذا الباب قول الآخر[٣] [من المنسرح]:

ولا أُراهـا تـزال ظالمـةً تُحْـدِث لى قُرْحـةً وتَنْكَؤُهـا

أراد: وأراها لا تزال.

ص: وكلها تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية، ولم يلزم التصدير، أو الحذف، أو عدم التصرف، أو الابتدائية لنفسه أو مصحوب لفظى أو معنوى، وندر[٤] [من الوافر]:

وكُـونِـى بالمكـارم ذَكّرِينـى

ش: جرت عادة النحويين بإطلاق القول فى كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، وقد تعرض لذلك بعضهم دون حصر، وقد بينت ما أغفلوه من ذلك، فإن الحاجة داعية إلى معرفته.

---

(١) البيت لامرأة سالم بن قحفان فى خزانة الأدب (٩/٢٤٥)، سمط اللآلى (ص٦٣١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٧٢٧)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/٢٤٢)، شرح المفصل (٧/١٠٩).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٤٧)، شرح التصريح (١/٢٤٩)، لسان العرب (١٣/٢٦٠ - ضمن، ١٤/٢٠١ - حما)، المقاصد النحوية (٢/٣٨٦).

(٣) البيت لابن هرمة فى ديوانه (ص٥٦)، خزانة الأدب (٩/٢٣٧)، الدرر (٢/٤٧)، شرح شواهد المغنى (ص٨٢٠، ٨٢٦)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (ص٣٩٣)، همع الهوامع (١/١١١، ٢٤٨).

(٤) الشطر لبعض بنى نهشل فى الدرر (٢/٥٠).

فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربه، وعمرٌو لا تصحبه، وبشْرٌ هل أتاك؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظية، وقول من قال [من الوافر]:

وكُونـــى بالمكـــارم ذَكِّرِينـــى

نادر لأن الخبر فيه جملة طلبية.

ومن المبتدآت التى لا تدخل عليها هذه الأفعال كل مبتدأ تضمن معنى الاستفهام أو الشرط فاستحق لذلك أن يكون مُصَدَّرا نحو: أىُّ القوم أفضل؟ وأيُّهم يأت فله حق. وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك.

ومما يجب تصديره فيمتنع دخول هذه الأفعال عليه المقرون بلام الابتداء؛ لأن لها صدر الكلام، فلا يعمل فيما اقترنت به غير الابتداء.

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لزم حذفه، كالمبتدأ المنوى قبل النعت المقطوع، كقولك: الحمدُ للهِ الحميدُ، بالرفع، وقد تقدم الإعلام بما يحذف من المبتدآت على سَبيل اللزوم.

ومما لا تدخل عليه هذه الأفعال ما لا يتصرف. نحو: طُوبَى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر. وما لزم الابتدائية بنفسه نحو قولك: أن تفعل، أقاموه مقام ينبغى لك أن تفعل، فلم تدخل الأفعال عليه، كما لا تدخل على ما أقيم مقامه. وكذا قولهم: أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيدا، أقاموه مقام: ما يقول ذلك رجل إلا زيد، فعاملوه معاملته فى امتناع دخول الفعل عليه، ومجىء إلا بعده.

ومما لزم الابتدائية لمصحوب لفظى المبتدأ الواقع بعد لولا الامتناعية، والواقع بعد إذا المفاجأة.

ومما لزم الابتداء لمصحوب معنوى «ما» التعجبية، وما بعد «لله» فى التعجب، نحو: لله درك. ومن اللازم الابتدائية لمصحوب معنوى ما جرى مَثَلا، نحو قولهم: الكلابُ على البقر، والعاشيةُ تهيج الآبية، والإيناسُ قبل الإبْساس. فهذه وأمثالها من المبتدآت التى وردت أمثالا لا تفارقها الابتدائية؛ لأن الأمثال لا تغير.

ص: فترفعه ويسمى اسمًا وفاعلاً، وتنصب خبره ويسمى خبرًا ومفعولاً، ويجوز تعدده خلافًا لابن درستويه.

ش: الشائع فى عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر، وعبر سيبويه عنهما باسم الفاعل واسم المفعول، فقال قاصدا هذا الباب: «هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشىء واحد» وكذا فعل المبرد، فإنه ذكر هذه الأفعال فى بابها ثم قال: «وهذه أفعال صحيحة كضرب، ولكنا أفردنا لها باباً، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد». فأىّ التعبيرين استعمل النحوى أصاب، ولكن الاستعمال الأشهر أولى.

وإذا دخل شىء من هذه الأفعال على خبر متعدد نصب الجميع، كما ينصب الخبر الذى لم يتعدد، فيقال فى: هذا حلوٌ حامضٌ: كان هذا حلوا حامضا، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعدا ثبت بعامل، أى بالابتداء، وكان وأخواتها أقوى منه، ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل فى خبرين فصاعدا، كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أولى.

وذهب ابن درستويه إلى منع تعدد الخبر فى هذا الباب؛ لأنه شبيه بمفعول ما يتعدى إلى مفعول واحد، فكما لا يتعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى أكثر من واحد، لا يُنْصَب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد. وهذا منع لا يلتفت إليه، ولا يُعَرَّج عليه.

ص: وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بمرفوع، لا لأنها تدل على زمن دون حدث، فالأصح دلالتها عليهما إلا ليس.

ش: زعم جماعة منهم ابن جنى وابن برهان والجرجانى أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحَدَث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه:

أحدها: أن مدعى ذلك معترف بفعلية هذه العوامل، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا، إذ الدال على الحدث وحده مصدر، والدال على الزمان وحده اسم زمان، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر.

الثانى: أن مدعى ذلك معترف بأن الأصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل.

الثالث: أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان، لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان، وفى عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه.

الرابع: أن الأفعال كلها إذا كانت على صيغة مختصة بزمان معين فلا يمتاز بعضها من بعض إلا بالحدث كقولنا: أهان وأكرم، فإنهما متساويان بالنسبة إلى الزمان، مفترقان بالنسبة إلى الحدث. فإذا فرض زوال ما به الافتراق، وبقاء ما به التساوى، لزم ألا يكون بين الأفعال المذكورة فرق ما دامت على صيغة واحدة، ولو كان الأمر كذلك، لم يكن فرق بين: كان زيد غنيا، وصار غنيا، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه. ولو كان الأمر كذلك لزم تناقض قول من قال: أصبح زيد ظاعنا وأمسى مقيمًا؛ لأنه على ذلك التقدير بمنزلة قوله: زيد قبل وقتنا ظاعن مقيم، وإنما يزول التناقض بمراعاة دلالة الفعلية على الإصباح والإمساء، وذلك هو المطلوب.

الخامس: أن من جملة العوامل المذكورة انفك، ولابد معها من ناف، فلو كانت لا تدل على الحدث الذى هو الانفكاك، بل على زمن الخبر، لزم أن يكون معنى: ما انفك زيد غنيا: ما زيد غنيا فى وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد، فوجب بطلان ما أفضى إليه.

السادس: أن من جملة العوامل المذكورة دام، ومن شرط إعمالها عمل كان كونها صلة لما المصدرية، ومن لوازم ذلك صحة تقدير المصدر فى موضعها، كقولك: جُدْ ما دمت واجدا، أى: جد مدة دوامك واجدا، فلو كانت دام مجردة عن الحدث لم يقم مقامها اسم الحدث.

السابع: أن هه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ، كقوله تعالى: ﴿**إلا أن تكونا ملكين**﴾ [الأعراف: ٢٠]؛ لأن أنْ هذه وما وصلت به فى تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحًا فى قول الشاعر[1] [من الطويل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٣٩/١)، تخليص الشواهد (ص٢٣٣)، الدرر (٥٦/١)،=

بِبَذلٍ وحِلْمٍ سَادَ فى قومِهِ الفَتى وَكَونُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وقد حكى أبو زيد فى كتاب الهمز مصدر فتىء مستعملا، وحكى غيره: ظللت أفعل كذا ظَلولا. وجاءوا بمصدر كاد فى قولهم: لا أفعل ذلك ولا كيدا، أى ولا أكاد كيدا، وكاد فعل ناقص من باب كان، إلا أنها أضعف من كان، إذ لا يستعمل لها اسم فاعل، واسم فاعل كان مستعمل، ولا يستعمل منها أمر، والأمر من كان مستعمل، وإذا لم يمتنع استعمال مصدر كاد، وهى أضعف من كان، فأن لا يمتنع استعمال مصدر كان أحق وأولى.

الثامن: أن هذه الأفعال لو كانت لمجرد الزمان لم يغن عنها اسم الفاعل، كما جاء فى الحديث: «إن هذا القرآن كائن لكم أجرا، وكائن عليكم وزرا»[(١)]، وقال سيبويه: «قال الخليل: هو كائنٌ أخيك على الاستخفاف، والمعْنى: كائنٌ أخاك» هذا نصه. وقال الشاعر[(٢)] [من الطويل]:

وما كلُّ مَنْ يُبْدِى البشاشة كائنا أخاك إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا

لأن اسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دَال على الحدَث وما هو به قائم، أو ما هو عنه صادر. ومثل ذلك قول الآخر[(٣)] [من الطويل]:

قضى اللهُ يا أسماءُ أنْ لستُ زائلا أحِبُّك حتى يُغْمِضَ العينَ مُغْمِضُ

أراد: لست أزال أحبك، فأعمل اسم الفاعل عمل الفعل.

=شرح الأشمونى (١/١١٢)، شرح التصريح (١/١٨٧)، شرح ابن عقيل (ص١٣٨)، المقاصد النحوية (٢/١٥)، همع الهوامع (١/١١٤).

(١) أخرجه الدارمى فى سننه (٢/٤٣٤).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٣٩)، تخليص الشواهد (ص٢٣٤)، الدرر (٢/٥٨)، شرح الأشمونى (١/١١٢)، شرح التصريح (١/١٨٧)، شرح ابن عقيل (ص١٣٨)، المقاصد النحوية (٢/١٧)، همع الهوامع (١/١١٤).

(٣) البيت للحسين بن مطير فى ديوانه (ص١٧٠)، الدرر (٢/٦٠)، شرح التصريح (١/١٨٧)، لسان العرب (٧/١٩٩ - غمض)، مجالس ثعلب (١/٢٦٥)، المقاصد النحوية (٢/١٨)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٤٠)، تخليص الشواهد (ص٢٣٤)، شرح عمدة الحافظ (ص١٩٧)، همع الهوامع (١/١١٤).

التاسع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بالقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان.

العاشر: أن هذه الأفعال لو كانت مجردة عن الحدث، مخلصة للزمان لم يُبْن منها أمر، كقوله تعالى: ﴿**كونوا قوامين بالقسط**﴾ [النساء: ١٣٥]؛ لأن الأمر لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث.

وما ذهبت إليه فى هذه المسألة من كون هذه الأفعال دالة على مصادرها، هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيرافى. وأجاز السيرافى الجمع بين كان ومصدرها توكيدا، ذكر ذلك فى شرح الكتاب.

فإذا ثبت بالدلائل المذكورة أن هذه الأفعال غير ليس دالة على الحدث والزمان كغيرها من الأفعال، فليعلم أن سبب تسميتها نواقص إنما هو عدم اكتفائها بمرفوع، وإنما لم تكتف بمرفوع؛ لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التى بين معموليها، فمعنى قولك: كان زيد عالما، وجد اتصاف زيد بالعلم، والاقتصار على المرفوع غير واف بذلك، فلهذا لم يستغن به عن الخبر التالى، وكان الفعل جديرا بأن ينسب إلى النقصان.

وقد أشار إلى هذا المعنى سيبويه بقوله: «تقول: كان عبد الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوّة» فبين أن كان مسندة إلى النسبة، فمن ثمّ بينا عدم الاكتفاء بالمرفوع.

ص: وإنْ أريد بكان ثَبَت، أو كَفَل، أو غزل، وبتواليها الثلاثِ دخل فى الضُّحَى والصباح والمساء، وبظل دام أو طال، وببات نزل ليلا، وبصار رجع أو ضَمّ أو قطع، وبدام بقِى أو سكن، وببرح ذهب أو ظهر، وبونى فتر، وبرام ذهب أو فارق، وبانفك خلص أو انفصل، وبفتأ سكّن أو أطْفأ، سميت تامة، وعملت عمل ما رادفت. وكلها تتصرف إلا ليس ودام، ولتصاريفها ما لها، وكذا سائر الأفعال.

ش: جميع هذه الأفعال تكون ناقصة وتامة، إلا ليس، وزال التى مضارعها يزال، وفَتِيءَ بكسر مهموزا، وكذا فَتَأ وأفتأ مرادفتاها، وحكم ما ينسب إلى التمام حكم ما هو بمعناه.

وأجاز أبو على فى الحلبيات وقوع زال تامة، وقد يعضد رأيه فى ذلك بقول الراجز[١] [من الرجز]:

وفى حُمَيّا بَغْيِهِ تَفجُّسُ ولا يزال وهو أَلْوَى أَلْيَسُ

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر. ولنا أن نقول: الخبر محذوف، والتقدير: ولا يزال متفجسا، وهو ألوى ألْيَس، والتفجس التكبر، والألْيس الشجاع.

وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت، وثبوت كل شىء بحسبه، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شىء معه. وتارة يعبر عنه بحَدَث، كقوله[٢] [من الوافر]:

إذا كان الشتاءُ فأَدْفِئونى فإنّ الشيخَ يُهرِمه الشتاءُ

وتارة يعبر عنه بحضر، كقوله تعالى: ﴿**وإن كان ذو عسرة**﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتارة يعبر عنه بقدر أو وَقَع نحو: ما شاء الله كان.

وتتم كان أيضا بأن يراد بها معنى كفل، فتتعدى بعلى، ومصدرها كِيانة. وتتم كان أيضا مرادا بها معنى غزل، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسى.

وتتم توالى كان الثلاث وهن: أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهن الدخول فى الضحى والصباح والمُسْى، كقوله تعالى: ﴿**فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون**﴾ [الروم: ١٧]، وكقول الشاعر[٣] [من الطويل]:

ومِنْ فَعَلاتى أننى أُحْسِنُ القِرَى إذا الليلةُ الشهباءُ أضْحَى جليدها

وتتم ظل بأن يراد بها معنى دام أو طال.

---

(١) الرجز لجندل بن المثنى فى الإنصاف (٨٣/٣).

(٢) البيت للربيع بن ضبع فى الأزهية (ص١٨٤)، أمالى المرتضى (٢٥٥/١)، تخليص الشواهد (ص٢٤٢)، حماسة البحترى (ص٢٠٢)، خزانة الأدب (٣٨١/٧)، الدرر (٦٠/٢)، سمط اللآلى (ص٨٠٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٣٥)، شرح شذور الذهب (ص٤٥٨)، لسان العرب (٣٦٥/١٣ - كون)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٣) البيت لعبد الواسع بن أسامة فى شرح المفصل (١٠٣/٧)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٢٩٥)، الدرر (٦١/٢)، شرح الأشمونى (١١٥/١).

وتتم بات فى قولهم: بات بالقوم، أو بات القومَ إذا نزل بهم ليلا، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها.

وتتم صار بأن يراد بها معنى رجع فتتعدى بإلى، أو معنى ضم أو قطع فتتعدى بنفسها إلى مفعول واحد.

وتتم دام بأن يراد بها معنى بقى، كقوله تعالى: ﴿**خالدين فيها ما دامت السموات والأرض**﴾ [هود: ١٠٨]، أو سكن، ومنه الحديث: «نهى أن يبال فى الماء الدائم»[(١)]، أى الساكن.

وتتم برح بأن يراد بها معنى ذهب، أو معنى ظهر، وقد فسر قولهم: برح الخفاء، بالوجهين.

وتتم ونى بأن يراد بها معنى فتر، وهو أشهر من استعمالها بمعنى دام الناقصة.

وتتم انفك بأن تكون مطاوع فك الخاتم وغيره إذا فصله، والأسير إذا خلصه.

وتتم فتىء إذا أراد بها كسر وأطفأ، قال الفراء: فتأته عن الأمر كسرته، وفتأت النار أطفأتها.

وما سوى ليس ودام من أفعال هذا الباب يتصرف، أى يستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر، إلا أن الأمر لا يتأتى صوغه من ملازمات النفى، ولمضارعها والأمر ما لماضيها، وكذا جميع الأفعال المتصرفة.

ص: ولا تدخل ليس وتوابعها على ما خبره مفرد استفهامى أو مضاف إليه، يوافقهن فى عدم الدخول على ما خبره فعل ماض صار باتفاق، والبواقى على رأى، وقد تخالفهن ليس.

ش: المراد بتوابع ليس دام وزال وانفك وبرح وفتىء وونى ورام؛ لأنهن تبعن ليس حين ذكرت فى أول الباب.

والحاصل أن ليس والمذكورات بعدها متساويات فى عدم الدخول على مبتدأ خبره

---

(١) أخرجه أحمد (٢/٢٦٤)، والترمذى (٢١)، وابن أبى شيبة (١/١٤١).

مفرد استفهامى نحو: كيف زيد؟ وأين عمرو؟ أو مضاف إلى مفرد استفهامى، نحو: غلام من زيد؟.

وصار مساوية لليس وتوابعها السبعة فى عدم الدخول على مبتدأ خبره فعل ماض، وربما خالفتهن ليس فوليها فعل ماض، كما جاء فى الحديث من قول النبى ﷺ: «أليس قد صليت معنا؟»[(١)]. وحكى سيبويه عن بعض العرب: «ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد» وإلى هذا وأمثاله أشرت بقولى: «وقد تخالفهن ليس» أى قد تخالف ليس صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض.

وأشرت بقولى: «والبواقى على رأى» إلى ما ذهب إليه بعض النحويين من أن كان وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات لا تدخل على ما خبره فعل ماض، فلا يقال على هذا الرأى: كان زيد فعل، ولا أصبح عمرو قرأ. وهذا الرأى باطل، إذ ليس لصاحبه حجة مع الاستعمال لخلافه كقول الشاعر[(٢)] [من الطويل]:

وكنّا حَسِبنا كلَّ بيضاءَ شحمةً ليالىَ لاقَيْنا جُذام وحِمْيرا

وكقول الآخر[(٣)] [من البسيط]:

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهْلُها احتملُوا أَخْنى عَليهَا الذى أَخْنَى على لُبَدِ

ص: وتَرِد الخمسة الأوائل بمعنى صار، ويلحقها ما رادفها من: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوّل، وارتد، وندر الإلحاق بصار فى: ما جاءت حاجتك؟ وقعدت كأنها حربة، والأصح ألا تلحق بها آل ولا قعد مطلقا، وألا يجعل من هذا الباب غدا وراح، ولا أسحر وأفجر وأظهر.

---

(١) أخرجه البخارى(٨/ ٢٠٧)، والطبرانى فى الصغير (٢/ ٥١)، والبيهقى فى الكبرى (٨/ ٣٣٣).

(٢) البيت لزفر بن حارث الكلابى فى تخليص الشواهد (ص٤٣٥)، شرح التصريح (١/ ٢٤٩)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٥٥)، شرح شواهد المغنى (٢/ ٩٣٠)، المقاصد النحوية (٢/ ٣٨٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/ ٤٣)، مغنى اللبيب (٢/ ٦٣٦).

(٣) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص١٦)، جمهرة اللغة (ص١٠٥٧)، خزانة الأدب (٤/ ٥)، الدرر (٢/ ٥٧)، لسان العرب (٣/ ٣٨٦ - لبد)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/ ١١١)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١٠)، شرح قطر الندى (ص١٣٤)، همع الهوامع (١/ ١١٤).

ش: الخمسة الأوائل هى: كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل.

والأصل فى كان الدلالة على دَوَام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع، ولذا قيل فى قوله الله تعالى: ﴿**وكان الله على كل شىء قديرا**﴾ [النساء: ١٣٣] أى: لم يزل على كل شىء قديرا، ومنه قول الشاعر(١) [من الوافر]:

ولكنى مضيت ولم أجَدِّف ... وكان الصبر عادةَ أولينا

ومثله قول الآخر(٢) [من الطويل]:

وكنت إذا جارى دعا لَمَضُوفةٍ ... أُشَمِّرُ حتى يُنْصِفَ السَّاقَ مِئْزَرِى

فإن قصد الانقطاع جىء بقرينة، كقوله تعالى: ﴿**إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم**﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وكقول الشاعر(٣) [من الطويل]:

وكانوا أُناسًا يَنْفَحُونَ فأَصْبَحُوا ... وَأَكْثَرُ ما يُعطُونَكَ النَّظرُ الشَّزْرُ

وتستعمل بمعنى صار دالة على التحول من وصف إلى آخر، كقوله تعالى: ﴿**وبست الجبال بسا فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة**﴾ [الواقعة: ٥ - ٧].

وكقول الشاعر(٤) [من الطويل]:

بتَيهاءَ قَفْرٍ والمطىُّ كأنها ... قَطا الحَزْن قد كانت فِراخا بُيُوضُها

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (٢٤/٩ - جدف، ٩٨/١٢ - جزم)، تهذيب اللغة (٦٢٨/١٠، ٦٧١)، مجمل اللغة (٤٣٤/١)، تاج العروس (جزم).

(٢) البيت لأبى جندب فى شرح أشعار الهذليين (٣٥٨/١)، شرح شواهد الشافية (ص٣٨٣)، لسان العرب (١٥٤/٤ - جور، ٢١٢/٩ - ضيق، ٣٣١/٩ - نصف، ٣٨٣/١٣ كون)، المعانى الكبير (ص٧٠٠، ١١١٩)، وبلا نسبة فى شرح المفصل (٨١/١٠)، المحتسب (٢١٤/١)، الممتع فى التصريف (٤٧٠/٢)، المنصف (٣٠١/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٦٦/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٤) البيت لعمرو بن أحمر فى ديوانه (ص١١٩)، الحيوان (٥٧٥/٥)، خزانة الأدب (٢٠١/٩)، لسان العرب (١٨٦/٧ - عرض، ٣٦٧/١٣ - كون)، وله أو لابن كنزة فى شرح شواهد الإيضاح (ص٥٢٥)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٣٧)، شرح الأشمونى (١١١/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٦٨)، شرح المفصل (١٠٢/٧)، المعانى الكبير (٣١٣/١).

والأصل فى: أضحى وأصبح وأمسى وظَل النواقص الدالة على ثبوت مضمُون الجملة فى الضحى والصباح والمساء والنهار، وقد يَردْن بمعنى صار، كقول الشاعر(١) [من الخفيف]:

ثم أضْحَوْا كأنهم ورقٌ جَفْـ ـف فألْوَتْ به الصَّبا والدبورُ

وكقوله تعالى: ﴿**فأصبحتم بنعمته إخوانا**﴾ [آل عمران: ١٠٣] وكقول الشاعر(٢) [من البسيط]:

أمست خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أخنى عليها الذى أخنى على لُبَد

وكقوله تعالى: ﴿**فظلت أعناقهم لها خاضعين**﴾ [الشعراء: ٤]، وزعم الزمخشرى أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبى ﷺ: «فإن أحدكم لا يدرى أين باتت يده»(٣)، ولا حاجة إلى ذلك، لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا، كما أن ظل غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهارا، كما قال الشاعر [من الرجز]:

أظَلُّ أرعَى وأبيتُ أطحَنُ الموت من بعضِ الحياةِ أهْوَنُ

ومن أصلح ما يتمسّكُ به جاعلُ بات بمعنى صار قول الشاعر(٤) [من الوافر]:

أجِنِّى كُلَّما ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ أبِيتُ كأننى أُطْوَى بِجَمْرِ

لأن كلما تدل على عموم الأوقات، وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل.

---

(١) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص٩٠)، الدرر (٢/٥٧)، شرح شواهد المغنى (١/٤٧٠)، شرح المفصل (٧/١٠٤)، الشعر والشعراء (١/٢٣٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١١١)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) أخرجه البخارى (١/٥٢)، وأحمد (٢/٤٦٥)، والدارمى (١/١٩٦)، وابن خزيمة (١٤٥، ١٤٦)، وأبو داود (١٠٥)، وابن ماجه (٣٩٤).

(٤) البيت لعمرو بن قيس المخزومى فى الدرر (٢/٥٨)، شرح أشعار الهذليين (٢/٨٠١)، وللهذلى فى لسان العرب (١٣/٩٨ - جنن)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/١١٤).

ومثال استحال قول النبى ﷺ: «فاستحالت غَرْبا» ومثله قول الشاعر[١] [من الكامل]:

إنّ العداوةَ تَسْتَحيلُ مودَّةً بتدارُكِ الهَفَواتِ بِالْحَسَنَاتِ

ومثال تحول قول امرىء القيس[٢] [من الطويل]:

فيا لَكِ من نُعْمى تحوّلن أبْؤُسا

ومثله قول الآخر [من البسيط]:

لا يُويِسَنّكَ سُؤْل عِيقَ عنك فكم بُؤْسٍ تحوّل نُعْمَى أنست النِّقَما

ومثال ارتد قول الله تعالى: ﴿**ألقاه على وجهه فارتد بصيرا**﴾ [يوسف: ٩٦]، وإنما استحق ارتد أن يكون بمعنى صار لأنه مطاوع رَدّ بمعنى صيّر، كقوله تعالى: ﴿**ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا**﴾ [البقرة: ١٠٩]، وكقول الشاعر[٣] [من الوافر]:

فَرَدَّ شُعورَهنَّ السُّودَ بِيضًا وردَّ وجوهَهُنَّ البيضَ سُودا

وندر إلحاق جاء وقعد بصار فى قولهم: ما جاءت حاجتك؟ وفى قولهم: أرهف شفرته، حتى قعدت كأنها حربة.

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢/٥٣)، همع الهوامع (١/١١٢).

(٢) عجز بيت وصدره:

وبُدِّلْتُ قَرْحًا داميًا بعد صِحَّةٍ

وهو لامرئ القيس فى ديوانه (ص١٠٧)، خزانة الأدب (١/٣٣١)، الدرر (٢/٥٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٦٩٥)، لسان العرب (١١/٤٧٤ - علل)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (١/٢٨٨)، همع الهوامع (١/١١٢).

(٣) البيت لعبد الله بن الزَّبير الأسدي فى ملحق ديوانه (ص١٤٤)، تخليص الشواهد (ص٤٤٣)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٩٤١)، المقاصد النحوية (٢/٤١٧)، ولأيمن بن خريم فى ديوانه (ص١٢٦)، ولفضالة بن شريك فى عيون الأخبار (٣/٧٦)، معجم الشعراء (ص٣٠٩)، وللكميت فى ديوانه (ص١٩١)، ذيل الأمالى (ص١١٥)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١/١٥٩)، شرح ابن عقيل (ص٢١٧)، لسان العرب (٣/٢١٩ - سمد).

والفراء يرى استعمال قعد بمعنى صار مطردا، واجعل من ذلك قول الراجز[١] [من الرجز]:

لا يُقْنِعُ الجاريةَ الخِضابُ ... ولا الوشاحان ولا الجلباب
من دون أن تلتقى الأركاب ... ويقعدَ ... له لُعاب

وحكى الكسائى: قعد لا يُسْأَلُ حاجة إلا قضاها، بمعنى: صار. ويمكن أن يكون من ذلك قول الشاعر[٢] [من البسيط]:

ما يَقْسِم اللهُ أقبلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ ... منه واقْعُدْ كريما ناعمَ البال

وألحق قوم بأفعال هذا الباب: غدا وراح، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضى الله عنه: «اغد عالما أو متعلما ولا تكن إمّعة». وبقول النبى ﷺ: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير، تغدو خِماصا، وتروح بِطانا»[٣]، والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لا يوجد إلا نكرة.

ص: وتوسيط أخبارها كلها جائز، ما لم يعرض مانع أو موجِب، وكذا تقديم خبر صار وما قبلها، جوازا ومنعا ووجوبا.

وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير «ما» لا بها، خلافًا لابن كيسان وللكوفيين إلا الفراء.

ولا يتقدم خبر دام اتفاقا، ولا خبر ليس على الأصح.

ش: وتوسيط الخبر كقوله تعالى: ﴿**فما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا**﴾ [النمل: ٥٦]، والاستشهاد بهذا أولى من الاستشهاد بقوله تعالى: ﴿**وكان حقا علينا نصرُ**

---

(١) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٤٣٤/١ - ركب، ٣٦٣/٣ - قعد)، تهذيب اللغة (٢٠١/١، ٢٢٠/١٠)، مقاييس اللغة (٤٣٢/٢)، مجمل اللغة (٣١٥/٢، ٣١٦)، تاج العروس (٢٨/٩، ٦١ - قعد).

(٢) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص١٤٧)، لسان العرب (٢١/٦)، التنبيه والإيضاح (٢٦١/٢)، تاج العروس (٤٣٤/١٥ - بأس)، أساس البلاغة (بأس)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٣٢٨/١)، المخصص (٣١٧/١٢).

(٣) أخرجه أبو نعيم فى تاريخ أصفهان (١٩٧/٢)، وأورده القرطبى فى تفسيره (١٠٧/٨).

المؤمنين﴾ [الروم: ٤٧]؛ لأن بعض القراء أجاز الوقف على «حقا» ناويا فى كان ضميرا. وأمثلة التوسيط مع غير كان من أخواتها سهلة، فاستغنى عن ذكرها، والتوسيط أيضا جائز مع ليس ودام، وإن كانا لا يتصرفان؛ لأن الأقل محمول على الأكثر، ومثال ذلك مع ليس قول الشاعر(١) [من الطويل]:

سَلِى إن جَهِلْتِ الناسَ عَنّا وَعَنهُمُ فَليسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهُولُ

ومثال ذلك مع دام قول الآخر(٢) [من البسيط]:

لا طيبَ للعَيْشِ ما دامت مُنَغّصَةً لذّاتُه بادّكار الموتِ والهَرَم

وإنما اختصت ليس ودام بالاستشهاد على توسيط خبرهما لأنهما ضعيفتان لعدم تصرفهما فى أنفسهما، فربما اعتقد عدم تصرفهما فى العمل مطلقا. وقد وقع فى ذلك ابن معط رحمه الله فضمن ألفيته منع توسيط خبر ليس وما دام، وليس له فى ذلك متبوع، بل هو مخالف للمقيس والمسموع، أما مخالفته للمقيس فبيِّنة؛ لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع، مع أن فيها ما فى دام من عدم التصرف، وتفوقها ضعفا بأن منع تصرفها لازم، ومنع تصرف دام عارض، ولأن ليس تشبه «ما» النافية معنى، وتشبه ليت لفظا، لأن وسطها ياء ساكنة سالمة، ومثل ذلك مفقود فى الأفعال، فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع، فأن لا يمتنع توسيط خبر دام لنقصان ضعفها أحق وأولى.

ونبهت بقولى: «ما لم يمنع مانع» على أن توسيط الخبر قد يمتنع، وذلك إما لسبب يقتضى وجوب تقدمه نحو: كم كان مالك؟ وأين كنت؟ وإما لسبب يقتضى وجوب

---

(١) البيت للسموأل فى ديوانه (ص٩٢)، خزانة الأدب (٣٣١/١٠)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٢٣)، وله أو للجلاح الحارثى فى تخليص الشواهد (ص٢٣٧)، المقاصد النحوية (٧٦/٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١١٢/١)، شرح ابن عقيل (ص١٤٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٠٤)، شرح قطر الندى (ص١٣٠).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٤٢/١)، تخليص الشواهد (ص٢٤١)، الدرر (٦٩/٢)، شرح الأشمونى (١١٢/١)، شرح التصريح (١٨٧/١)، شرح ابن عقيل (ص١٤٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٠٤)، شرح قطر الندى (ص١٣١)، المقاصد النحوية (٢٠/٢)، همع الهوامع (١٧٧/١).

تأخيره نحو: كان فتاك مولاك، وما كان زيد إلا فى الدار.

ونبهت بقولى: «أو موجب» على أن توسيط الخبر قد يجب، وذلك إذا كان الاسم مقصودا بحصر، نحو قوله تعالى: ﴿**وما كان حجتهم إلا أن قالوا**﴾ [الجاثية: ٢٥]، وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو: كان شريكَ هند أخوها، ووليَّها كان أبوها، فواجب فى هذه المسألة وشبهها تقديم الخبر أو توسيطه، وممتنع تأخيره لئلا يتقدم الضمير على مُفَسِّرٍ مؤخرٍ رتبة ولفظا. فلو كان فى مثل هذه المسألة قبل الفعل ما له صدر الكلام تعيّن التوسيط، نحو قولك: هل كان شريكَ هند أخوها؟.

وأشرت بقولى: «وكذا تقديم خبر صار وما قبلها» إلى أنه يجوز تقديم الأخبار المذكورة إن لم يعرض مانع ولا موجب، فمن أسباب عروض المانع خوف اللبس نحو: كان فتاك مولاك، فمثل هذا لا يتميز فيه الاسم إلا بالتقديم، ولا الخبر إلا بالتأخير، فالتزم، وكان غيره ممنوعا، وكذا نحو: صار عدوى صديقى.

ومن أسباب عروض المانع حصر الخبر نحو: إنما كان زيد فى المسجد، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم، وغيره ممنوع؛ لأن حصر الخبر مقصود، ولا يفهم إلا بالتأخير.

ومن أسباب عروض المانع اشتمال الخبر على ضمير ما اشتعمل عليه الاسم نحو: كان بَعْلُ هند حبيبَها، فتأخير الخبر فى مثل هذا ملتزم، وغيره ممنوع؛ لأنه لو توسط أو قدم لزم عود الضمير إلى متأخر لا يتعلق به العامل. وبعض النحويين لا يلتزم تأخير الخبر فى مثل هذا؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد، فلو وسط الخبر فقيل: كان حبيبها بعلُ هند، لم يضر؛ لأن الضمير عائد على ما هو كجزء مرفوع الفعل، ومرفوع الفعل مقدر التقديم، وما هو كجزئه معه، إذ لا يتم معناه إلا به. ويلزم من جواز هذا جواز كان حبيبَها الذى خطب هندا؛ لأن ما يتم به المضاف بمنزلة ما يتم به الموصول، وهذا لا يجوز، فكذلك ما أشبهه.

وأما عروض موجب تقديم الخبر، فإذا كان فيه معنى استفهام نحو: كم كان مالك؟ وكيف كان زيد؟ وكذا إذا كان مضافا إلى ما فيه معنى استفهام نحو: غلام من كان زيد؟.

ولا حظّ لزال وما بعدها فى وجوب تقديم الخبر؛ لأنهن لا يدخلن على مبتدأ مخبر عنه بأداة استفهام ولا مضاف إليها، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

وتشارك زال وأخواتها إذا نفيت بغير «ما» صار وأخواتها فى جواز تقديم الخبر، نحو: قائما لم يزل زيد. وفى التخيير بين تقديمه وتوسيطه عند امتناع تأخيره، نحو: فى الدار لم يبرح صاحبها، ولا ينفك مع هند أخوها.

فلو كان النفى بما لم يجز التقديم؛ لأن لها صدر الكلام، ولذلك جرت مجرى حرف الاستفهام فى تعليق أفعال القلوب. وقياس «إنْ» النافية أن تجرى مجراها فى غير التعليق كما جرت فيه مجراها، كقوله: ﴿**وتظنون إن لبثتم إلا قليلا**﴾ [الإسراء: ٥٢].

وأجاز ابن كيسان التقديم مع النفى بما، مع أنه موافق للبصريين فى أن «ما» لها صدر الكلام؛ لأنه نظر إلى أن: ما زال زيد فاضلا، بمنزلة: كان زيد فاضلا، فى المعنى، فاستويا فى جواز تقديم الخبر. وهذا الذى اعتبره ضعيف؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ولذلك استصحب للاستفهام فى نحو: علمت أزيد ثَمّ أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير. وأجاز الكوفيون إلا الفراء ما أجازه ابن كيسان، لأن «ما» عندهم ليس لها تصدير مستحق، حكى ذلك ابن كيسان.

واختلف فى تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافى، والفارسى،، وابن برهان، والزمخشرى. ومنعه الكوفيون وأبو العباس، وابن السراج، والجرجانى، وبه أقول؛ لأن ليس فعل لا يتصرف فى نفسه، فلا يتصرف فى عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التى لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب، مع أن ليس شبيهة فى المعنى بحرف لا يشبه الأفعال وهو «ما» بخلاف عسى، فإنها تشبه حرفا يشبه الأفعال وهو «لعل»، والوهن الحاصل بشبه حرف لا يشبه الأفعال أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال. وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى بلعل امتناع توسيط خبريهما، كما امتنع توسيط خبرى شبيهيهما، ولكن قصد ترجيح ما له فعلية على ما لا فعلية له، والتوسيط كاف فى ذلك، لم تجز الزيادة عليه تجنبا لكثرة مخالفة الأصل.

قال السيرافى: بين ليس وفعل التعجب ونعم وبئس فرق؛ لأن ليس تدخل على الأسماء كلها مظهرها ومضمرها ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم خبرها على اسمها، ونعم

وبئس لا يتصل بهما ضمير المتكلم ولا العلم، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضمير ما، فكانت «ليس» أقوى منها.

قلت: فعلية نعم وبئس أظهر من فعلية ليس من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن معنى نعم وبئس يستقل باسم واحد؛ لأن معنى نعم الرجل، مدح الرجل، أو كمل الرجل، إلاَّ أن الرجل مبهم، والمراد تعيين ممدوح، فاحتيج إلى مخصوص بعد الفاعل، أو إلى ما يدل عليه قبل نعم، فالحاصل أن مطلوب نعم إنما هو الفاعل، والمخصوص بالمدح إنما يطلبه الفاعل لا نعم؛ لأنها غير عاملة فيه بإجماع، بخلاف الجزء الثانى من مصحوبى ليس، فإنها معمول لها، فمعنى ليس لا يستقل إلا بجزأين: مسند ومسند إليه، فكانت أشبه بالحروف، وكانت نعم وبئس أشبه بالأفعال.

الثانى: أن نعم وبئس يقوم كل واحد منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل الصريح مقامه، فمن كلام العرب الفصيح، عَلُم الرجل فلان، بمعنى نعم العالم فلان، وليس لا تقوم إلاَّ مقام حرف، ولا يقوم مقامها إلا حرف.

الثالث: أن ليس ونعم وبئس مشتركة فى مفارقة الأصل؛ لأن أصل كل منها فعل، لكن ليس فارقت أصلها فراقا لازم على وجه عدم به النظير فى الأفعال، وثبت به شبه الحرف، ونعم وبئس بخلاف ذلك؛ لأنهما لا يفارقان أصلهما فراقا لازما، بل أصلهما مستعمل، ولم يعدم بما فعل بهما النظير فى الأفعال، ولا ثبت به شبه الحرف؛ لأن الذى فعل بهما من كسر الفاء وسكون العين مطرد فى كل فعل على فعل ثانيه حرف حلق، وفعلية ما روعى أصله، وسلك به سبيل مطردة فى الأفعال أقوى من فعلية ما لم يعامل بهذه المعاملة.

وأما تفضيل ليس على نعم، وبئس بإعمالها فى الظاهر والمضمر، والمعرفة والنكرة، فشىء ثبت على خلاف الأصل؛ لأن شبهها فى اللفظ والمعنى بالحرف أقوى من شبهها بالفعل، فأن يسلك بها سبيل الأشبه بها أولى، ولكن لو فعل بها ذلك، لم يبق ما يدل على فعليتها، فرفعت الضمائر المتصلة لذلك، وإذا كان هذا التفضيل محوجًا إلى اعتذار، فلا يجعل سببًا لتفضيل آخر، فيستباح من أجله تقديم الخبر؛ لأن ذلك تكثير لمخالفة الأصل، ومحوج إلى اعتذار ثان. ومع هذا فقد شاركتها نعم وبئس فى رفع الضمير

مستترًا وبارزًا. قال الكسائى: روى عن بعض العرب: الزيدان نعما رجلين، الزيدون نِعْموا رجالاً. وقال الأخفش: ناس من العرب يرفعون النكرة بنعم مفردة ومضافة.

وأما فعل التعجب، فهو - وإن لزم طريقة واحدة - راجح على ليس من أربعة أوجه:

أحدها: تمكنه فى الفعلية لفظًا ومعنى؛ لأنه على وزن أفعلَ، وهمزته معدية كأكرم وغيره من الأفعال المعداة بالهمزة، وهو مع ذلك متضمن لحروف مصدر، ودال على معناه، وليس بخلاف ذلك.

الثانى: أن فعل التعجب تلزمه نون الوقاية مع ياء المتكلم، كما تلزم سائر الأفعال المتعدية، وليس بخلاف ذلك.

الثالث: أن لفعل التعجب صيغتين: إحداهما: كصيغة الماضى، والأخرى كصيغة الأمر، وذلك ضرب من التصرف، وليس بخلاف ذلك.

الرابع: أن فعل التعجب يعمل فى الظرف والحال والتمييز بخلاف ليس، فإنها لا تعمل إلا فى جزأى إسناد.

وأما عسى، فشاركت ليس فى إعمالها فى الأسماء كلها، مظهراتها ومضمراتها، ومعارفها ونكراتها، وتفوقها بأشياء، منها:

أن فعليتها مجمع عليها، وفعلية ليس مختلف فيها.

الثانى: أن ليس من الأفعال المعتلة العين، وعسى من الأفعال المعتلة اللام، وهى جارية على ما يجب لنظائرها من اعتلال بالقلب كرمى، وليس جارية على خلاف ما يجب لنظائرها من اعتلال كاعتلال هاب، وسلامة كسلامة صَيدِ البعير.

الثالث: أن عسى وإن لم تتصرف بأن يجعل لها مضارع وأمر واسم فاعل، فقد جعل لها حظ من التصرف، بأن أجيز فى عينها الفتح والكسر، فقيل: عسَيت وعسِيت، وبنوا منها فعل تعجب، فقالوا: ما أعساه بكذا، وأعس به أن يكون، وقالوا: هو عَسٍ بكذا، أى خليق، وبالعسى أن تفعل، وهو مصدر عسيت، وهذا كله موجب للمزية على ليس، فلو قدم خبر ليس مع كون هذه الأفعال لا يُقدَّم عليها شىء مما يتعلق بها لكان ذلك

تفضيلاً للأضعف على الأقوى، فوجب ألا يصار إليه.

وعضد قوم جواز تقديم خبر ليس بـ: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفًا عنهم**﴾ [هود: ٨]، قالوا: لأن يوم معمول مصروفًا، ولا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل. ولنا ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أمّا زيدًا فاضرب، وعمرًا لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد أمّا تقديم الفعل، ولا من تقديم معمولى المجزوم والمنصوب على «لا» و«لن» تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثانى: أن يجعل «يومًا» منصوبًا بفعل مضمر؛ لأن قبله «ما يَحْبِسُه»، «فيوم يأتيهم» جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و«ليس مصروفًا»، جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون «يوم» مبتدأ، فبنى لإضافته إلى الجملة، وذلك سائغ مع المضارع كسوغه مع الماضى، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.

ص: ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة خلافًا لقوم، ويمنع تقديم الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعه، ويُقَبِّحه تأخر منصوبه، ما لم يكن ظرفًا أو شبهه. ولا يمتنع هنا تقديم خبرِ مشارك فى التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب. وقد يخبر هنا وفى باب «إنّ» بمعرفة عن نكرة اختيارًا.

ش: ذكر ابن السراج أن قومًا من النحويين لا يجيزون تقديم الخبر ولا توسيطه إذا كان جملة، والقياس جوازه وإن لم يسمع، فأجاز أن يقال: أبوه قائمٌ كان زيد، فهذا مثال التقديم، وأجاز أيضًا أن يقال: كان أبوه قائمٌ زيد، وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق[1] [من الطويل]:

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/٢٥٠)، الخصائص (٢/٣٩٤)، الدرر (٢/٧٠)، شرح شواهد المغنى (١/٣٥٧)، معاهد التنصيص (١/٤٤)، المقاصد النحوية (١/٥٥٥)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص١٨)، شرح ابن عقيل (ص١١٨)، مغنى اللبيب (١/١١٦)، همع الهوامع (١/١١٨).

إلى ملكٍ مـــا أمُّـه مِـنْ مُحَـارب أَبُـوهُ ولا كانَـتْ كُلَيـبٌ أقاربـه

أراد: أبوه ما أمه من محارب، فأبوه مبتدأ، وأمه مبتدأ ثان، ومن محارب خبره، وهمـا خبر المبتدأ الأول، فقدم الخبر وهو جملة، فلو دخلت كان لساغ التقديم أيضًا، كقولك: ما أمه من محارب كان أبوه. والتوسيط أولى بالجواز كقولك: ما كـان أمـه مـن محـارب أبوه.

وإذا كان للخبر المقدم معمـولٌ مؤخـر امتنعـت المسـألة إن كـان مرفوعًـا، مفـردًا أو مصحوبًا بغيره، نحو: قائمًا كان زيد أبوه، وآكلاً كان زيد أبوه طعامك.

فإن كان المعمول منصوبًا لا مرفوع معه، جازت المسألة على قبح، نحو: آكـلا كـان زيد طعامك.

فإن كان المعمول ظرفًا أو شبهه حسنت المسألة، نحو: مقيمًا كان زيد عندك، وراغبًـا كان عمرو فيك.

وسبب ذلك أن حق العامل ألا يفصل بينه وبين معموله، فإن كان مرفوعًا كان فصله أصعب لكونه كجزء رافعه، فلم يجز بوجه، وإن كان مفعولاً به قبح ولم يمتنع؛ لأنه ليس كجزء ناصبه. فإن كان ظرفًا أو شبهه حسن فصله، لاتساعهم فـى الظـروف وشـبهها. وإلى هذا أشرت بقولى: ويَمْنعُ تقديمَ الخبر الجائز التقديم تأخرُ مرفوعه.

وإذا اشترك فى هذا الباب الخبر والمخبر عنه فى تعريف أو تنكير، لم يلزم ما لزم فـى باب الابتداء من تأخير الخبر، إلا إذا لم يظهر الإعراب، نحـو: كـان فتـاك مـولاك، ولـم يكن فتى أزكى منك. فإن ظهر الإعراب جاز التوسيط والتقديم، نحو: كان أخاك زيـد، وأخاك كان زيد، ولم يكن خيرًا منك أحد، وخيرًا منك لم يكن أحد.

ولما كان المرفوع هنا مشبهًا بالفاعل، والمنصوب مشبهًا بالمفعول، جاز أن يغنـى هنـا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جـاز ذلـك فـى بـاب الفـاعل، لكـن بشـرط الفائدة، وكون النكرة غير صفـة محضـة، فمـن ذلـك قـول حسـان، رضـى اللـه عنـه[1]

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص٧١)، الأشـباه والنظـائر (٢٩٦/٢)، خزانـة الأدب (٢٢٤/٩، ٢٣١، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣)، الدرر (٧٣/٢)، شرح أبيات سيبويه (٥٠/١)، شـرح شـواهد المغنـى (ص٨٤٩)، شـرح المفصـل (٩٣/٧)، الكتـاب (٤٩/١)، لسـان العـرب=

[من الوافر]:

كـأنّ سُلافـةً فـي بيـت رأس يكـون مِزَاجَهـا عَسَـلٌ ومـاءُ

فجعل مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهى نكرة، وليس القائل مضطرًا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر فى موضع نصب بكان. ومثله قول القطامى[1] [من الوافر]:

قِفى قبل التَّفَرُّق يا ضُباعا ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعا

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارًا لا مضطرًا، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفى منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا. والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول، وقد حصل هذا الشبه فى باب إنّ، على أنْ جعل فيه الاسم نكرة، والخبر معرفة، كقول الشاعر[2] [من الطويل]:

وإنّ حَرَامـا أن أسُبَّ مُجاشِعـا بآبائىَ الشُّمِّ الكـرام الخَضـارِمِ

* * *

فصل

ص: يُقترن بإلا الخبرُ المنفىُّ إنْ قُصِد إيجابُه وكان قابلاً، ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها؛ لأن نفيها إيجاب، وما ورد منه بإلا مؤول.

ش: يتناول الخبر المنفى خبر ليس وما قبلها من أفعال هذا الباب إذا تلت نفيًا،

=(١/٩٣ - سبأ، ٦/٩٤ - رأس، ١٤/١٥٥ - جنى)، المحتسب (١/٢٧٩)، المقتضب (٤/٩٢)، وبلا نسبة فى مغنى اللبيب (ص٤٥٣، ٦٩٥)، همع الهوامع (١/١١٩).

(١) البيت للقطامى فى ديوانه (ص٣١)، خزانة الأدب (٢/٣٦٧)، الدرر (٣/٥٧)، شرح أبيات سيبويه (١/٤٤٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٤٩)، الكتاب (٢/٢٤٣)، لسان العرب (٨/٢١٨ - ضبع، ٨/٣٨٥ - ودع)، اللمع (ص١٢٠)، المقاصد النحوية (٤/٢٩٥)، المقتضب (٤/٩٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣)، الدرر (٢/٧٣)، شرح الأشمونى (٢/٤٦٨)، شرح المفصل (٧/٩١)، مغنى اللبيب (٢/٤٥٢).

(٢) البيت للفرزدق فى الدرر (٢/٧٣).

ويتناول أيضًا ثانى مفعولى ظنَّ وأخواتها إذا تلت نفيًا أيضًا، فإن قصد إمضاء النفى جىء بالخبر مجردًا، نحو: ليس زيد قائمًا، وما زال منطلقًا، وما علمته عاجزًا.

وإن قصد إيجاب جىء بإلا، نحو: ليس زيد إلا قائمًا، وما كان إلا منطلقًا، وما علمته إلا عاجزًا.

فإن كان الخبر مما لا يستعمل إلا فى نفى لم يقترن بإلا، نحو: ما كان مثلك أحدًا، وما كنت تعيج، أى تنتفع. فلو قرنت أحدًا أو تَعِيج بإلا لم يجز؛ لأن إلا تنقض النفى، وأحد وتعيج من الكلم التى لا تستعمل إلا فى النفى، فإليهما وإلى مثلهما أشرت بقولى: إن قُصِد إيجابه وكان قابلاً، ثم قلت: ولا يفعل ذلك بخبر برح وأخواتها، أى لا يقترن خبر برح وأخواتها بإلا؛ لأنه موجب، وإنما يجاء بإلا لإيجاب ما ليس موجبًا، فكما لا يقال: كان زيد إلا قائمًا، لا يقال: ما زال زيد إلا قائمًا؛ لأن مقتضى كان وما زال واحد، فأما قول ذى الرمة[1] [من الطويل]:

حَرَاجِيجُ ما تنفكّ إلا مُناخَةً ... على الخَسْف أو نَرْمِى بها بلدًا قفرا

ففيه أربعة أقوال:

أصحها: أن تنفك فعل تام، وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال: ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا فى حال إناختها على الخسف.

الثانى: أن تكون «تنفك» ناقصة، والخبر على الخسف، ومناخة حال، فكأنه قال: ما تنفك كائنة على الخسف، أى الذل والتعب، أو مرميا بها بلد فقر إلا فى حال إناختها.

الثالث: أن إلا زائدة، قاله ابن جنى فى المحتسب، وحمل عليه قراءة ابن مسعود، رضى الله عنه: ﴿**وإن كل إلا ليوفينهم**﴾ [هود: ١١١].

الرابع: أن ذا الرمة أخطأ بإيقاع إلا موقعًا لا يصلح إيقاعها فيه، وهذا أضعف الأقوال.

---

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٤١٩)، تخليص الشواهد (ص٢٧٠)، خزانة الأدب (٢٤٧/٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥)، شرح شواهد المغنى (٢١٩/١)، الكتاب (٤٨/٣)، لسان العرب (٤٧٧/١٠ - فكك)، المحتسب (٣٢٩/١)، همع الهوامع (١٢٠/١)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٤٢)، الأشباه والنظائر (١٧٣/٥)، الإنصاف (١٥٦/١)، الجنى الدانى (ص٥٢١)، شرح الأشمونى (١٢١/١)، مغنى اللبيب (٧٣/١)، همع الهوامع (٢٣٠/١).

ص: وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة، واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلا، وتشاركها فى الأول كان بعد نفى أو شبهه، وفى الثالث بعد نفى، وربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحال فوليت الواو مطلقًا.

ش: قد تقدم فى باب الابتداء أن من أسباب تجويز كون المبتدأ نكرة وقوعه بعد نفى، واسم ليس لإفادتها النفى كالمبتدأ الواقع بعد نفى، فلذلك اختصت ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة، كقول الشاعر(١) [من الكامل]:

كم قد رأيتُ وليس شيءٌ باقيًا ... من زائرٍ طُرُق الهوى ومَزُور

ولإفادتها النفى أيضًا اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم لا، فيجوز أن يساويه فى الاستغناء به عن الخبر، كقول الشاعر(٢) [من الوافر]:

ألا يا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئينا ... فأما الجودُ منكِ فليس جُودُ

أراد فليس منك جود، أو ليس عندك جود. ومثله قول الآخر(٣) [من الطويل]:

يَئِسْتم وخِلْتم أنه ليس ناصر ... فَبُؤْتُمُ من نصرِنا خيرَ مَعْقِل

وحكى سيبويه: ليس أحدٌ، أى ليس هنا أحد.

ومثال اقتران خبرها بواو لكونه جملة موجبة بإلا. قول الشاعر(٤) [من الخفيف]:

ليس شيءٌ إلا وفيه إذا ما ... قابَلَتْهُ عينُ البصير اعتبارُ

ومثال ذلك فى مجيء كان بعد نفى قول الشاعر(٥) [من البسيط]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٧٦/٢)، همع الهوامع (١٢٠/١).

(٢) البيت لعبد الرحمن بن حسان فى ديوانه (ص٢١)، الكتاب (٣٨٦/١)، وبلا نسبة فى الدرر (٦٤/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٧٨/٢).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٦٧/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

(٥) البيت بلا نسبة فى الدرر (٦٨/٢)، همع الهوامع (١١٦/١).

مـا كـان مـن بَشَـرٍ إلا ومِيتَتُـه مَحْتُومـةٌ لكـن الآجـالُ تختلفُ

وأما مشاركة كان بعد نفى ليس فى مجىء اسمها نكرة محضة فكثير، ومنه قول الشاعر[١] [من المتقارب]:

إذا لـم يكـنْ أحـدٌ باقيـا فـإنّ التأسِّـى دَوَاءُ الأَسَـى

ومثال ذلك بعد شبه النفى قول الشاعر[٢] [من الطويل]:

ولو كان حَىٌّ فى الحياة مُخَلّدا خَلَدْتَ ولكنْ ليس حىٌّ بخالدِ

ومثله قول الآخر[٣] [من الطويل]:

فإن يكُ شىءٌ خالدا أو مُعَمَّرا تأمَّلْ تَجِدْ من فوقه اللّهَ غالبا

ومثال تشبيه الجملة الخبرية بالحالية فى اقترانها بالواو قول الشاعر [من الطويل]:

فظلُّوا ومنهم سابِقٌ دَمْعة له وآخر يثْنى دَمْعةَ العَيْنِ بالمَهْل

ومثله قول الآخر[٤] [من الطويل]:

وكانوا أُناسًا يَنْفَحُون فأصبحوا وأكثر ما يُعْطونك النَّظَرُ الشَّزْرُ

ص: وتختص كان بمرادفةِ «لم يزل» كثيرًا، وبجواز زيادتها وسطا باتفاق، وآخرًا على رأى. وربما زيد أصبح وأمسى ومضارع كان، وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر، وبين جار ومجرور.

ش: الأصل فى كان أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض لأولية ولا انقطاع، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿**واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم**﴾ [آل عمران: ١٠٣].

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢/٧٧)، همع الهوامع (١/١١٦).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢/٨٣).

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١٤١)، وبلا نسبة فى الدرر (٢/٦٦).

(٤) تقدم الاستشهاد به.

وكقول الشاعر [من الطويل]:

وتركى بلادى والحوادثُ جمةٌ طريدًا وقِدْما كنتُ غير مُطَرّد

وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بلم يزل، كقوله تعالى: ﴿**وكان الله على كل شيء قديرًا**﴾ [الأحزاب: ٢٧، الفتح: ٢١]، وكقول الشاعر[١] [من الطويل]:

وكنتُ امرأً لا أسمعُ الدهرَ سُبَّةً أُسَبُّ بها إلا كشفتُ غِطاءها

وتختص كان بجواز زيادتها بلفظ الماضى، متوسطة بين مسند ومسند إليه، نحو: ما كان أحسنَ زيدًا، أو: لم يُرَ كان مثلُهم. أو بين صفة وموصوف، كقول الشاعر[٢] [من الوافر]:

فَكَيفَ إِذَا مررتُ بدار قومٍ وَجيرانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير، كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها فى نحو: زيد ظننت قائم، هذا مذهب سيبويه.

وشذت زيادتها بين على ومجرورها فى قول الشاعر[٣] [من الوافر]:

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم فى ديوانه (ص٤٩)، لسان العرب (٣٦٧/١٣ - كون)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١٨٦)، شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزى (٩٦/١)، خزانة الأدب (٣٥/٧)، المقاصد النحوية (٢٢٣/٣).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢٩٠/٢)، الأزهية (ص١٨٨)، تخليص الشواهد (ص٢٥٢)، خزانة الأدب (٢١٧/٩، ٢٢١، ٢٢٢)، شرح الأشمونى (١١٧/١)، شرح التصريح (١٩٢/١)، شرح شواهد المغنى (٦٩٣/٢)، الكتاب (١٥٣/٢)، لسان العرب (٣٧٠/١٣ - كنن)، المقاصد النحوية (٤٢/٢)، المقتضب (١١٦/٤)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٣٦)، الأشباه والنظائر (١٦٥/١)، أوضح المسالك (٢٥٨/١)، شرح ابن عقيل (ص١٤٦)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٦١)، لسان العرب (٣٦٧/١٣ - كون)، مغنى اللبيب (٢٨٧/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الأزهية (ص١٨٧)، أسرار العربية (ص١٣٦)، الأشباه والنظائر (٣٠٣/٤)، أوضح المسالك (٢٥٧/١)، تخليص الشواهد (ص٢٥٢)، خزانة الأدب (٢٠٧/٩، ١٠، ١٨٧)، الدرر (٧٩/٢)، رصف المبانى (ص١٤٠، ٢١٧، ٢٥٥)، شرح الأشمونى (١١٨/١)، شرح التصريح (١٩٢/١)، شرح ابن عقيل (ص١٤٧)، شرح المفصل (٩٨/٧)، لسان العرب (٣٧٠/١٣ - كون)، اللمع فى العربية (ص١٢٢)، المقاصد النحوية (٤١/٢)، همع الهوامع (١٢٠/١).

سراةُ بنى أبى بكرٍ تسامَوْا على كان المُطَهَّمةِ الصِّلاب

وزعم السيرافى أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوى، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبَالى بأن يقال: خلوُّها من الإسناد إلى منوى يلزم منه كونُ الفعل حديثًا عن غير محدّث عنه؛ لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلاً لمّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى فى غيرها استُجيز ألا يكون له مواضع من الإعراب.

وأيضًا: فإن كان قد زيدت بين على ومجرورها، فإذا نوى معها فاعل لزم الفصل بين جار ومجرور بجملة، ولا نظير لذلك، وإذا لم ينو معها ضمير فاعل كان الفصل بكلمة واحدة، فلا يمتنع، كما لم يمتنع فى «ما» بين عن، ومن، والباء، ورب، والكاف ومجروراتها.

وأجاز بعض النحويين زيادة كان آخرًا قياسًا على إلغاء ظن آخرًا، والصحيح منع ذلك لعدم استعماله، ولأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة.

وشذت زيادة يكون فى قول أم عقيل بن أبى طالب[1] [من الرجز]:

أنت تكونُ ماجدٌ نبيل إذا تَهُبُّ شمأل بَلِيل

وأجاز الفراء زيادة تكون بين «ما» وفعل التعجب، نحو: ما يكون أصولَ هذا الغلام، ويشهد لقوله قول رجل من طيئ[2] [من الكامل]:

صَدّقتَ قَائِلَ ما يَكُونُ أحقَّ ذا طفلا يُبَذُّ ذوى السِّيَادَةِ يافِعَا

قال الفراء: وأخوات كان تجرى مجراها.

---

(١) الرجز لأم عقيل فى أوضح المسالك (١/٢٥٥)، تخليص الشواهد (ص٢٥٢)، خزانة الأدب (٩/٢٢٥، ٢٢٦)، الدرر (٢/٧٨)، شرح الأشمونى (١/١١٨)، شرح التصريح (١/١٩١)، شرح ابن عقيل (ص١٤٧)، المقاصد النحوية (٢/٣٩)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١/١٢٠).

(٢) البيت لرجل من طيىء فى تخليص الشواهد (ص٢٥٧)، وبلا نسبة فى شرح عمدة الحافظ (ص٧٥٢).

قلت: ولا خلاف فى زيادة كان بعد «ما» التعجبية، كقول الشاعر[١] [من الكامل]:

ما كان أسعدَ مَنْ أجابك آخِذا بِهُداك مُجْتنبا هوى وعنادا

وشذت أيضًا زيادة أصبح وأمسى فى قول بعض العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها. وأجاز أبو على زيادة أصبح فى قول الشاعر[٢] [من السريع]:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وشانيهما أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بمَشْغُولِ

وكذا أجاز زيادة أمسى فى قول الآخر[٣] [من الطويل]:

أَعَاذِلُ قولى ما هويتِ فأُوبِى كثيرًا أرى أمسى لَدَيْكِ ذُنُوبِى

ص: ويختص كان أيضًا بعد «إنْ» أو «لو» بجواز حذفها مع اسمها، إن كان ضمير ما عُلِم من حاضر أو غائب، فإن حَسُن مع المحذوفة بعد «إنْ» تقدير: فيه أو معه أو نحو ذلك، جاز رفع ما وَليها، وإلا تعيّن نصبه، وربما جُرّ مقرونًا بإن لا، أو بإن وحدها، إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف. وجَعْلُ ما بعد الفاء الواقعة جواب «إنْ» المذكورة خبر مبتدأ، أولى من جعله خبر كان مضمرة، أو مفعولاً بفعل لائق، أو حالا. وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة. وربما أضمرت الناقصة بعد «لَدُن» وشبهها.

والتزم حذفها معوضًا منها «ما» بعد «أنْ» كثيرًا، وبعد «إنْ» قليلاً.

ويجوز حذف لامِها الساكنِ جزمًا، ولا يمنع ذلك ملاقاةُ ساكن وفاقا ليونس.

ش: مثال حذف كان بعد «إنْ» مع اسمها، وهو ضمير غائب معلوم قول الشاعر[٤] [من البسيط]:

---

(١) البيت لعبد الله بن رواحة فى المقاصد النحوية (٦٦٣/٣)، ولم أقع عليه فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣٦٩/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١١، ٧٥٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢٥٢)، الدرر (٨٠/٢)، شرح الأشمونى (١١٨/١)، همع الهوامع (١٢٠/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢٥٢)، الدرر (٨١/٢)، شرح الأشمونى (١١٨/١)، همع الهوامع (١٢٠/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٨٧/٢)، همع الهوامع (١٢١/١).

انطِقْ بحقٍّ وإنْ مستخرِجا إِحَنا فإنّ ذا الحق غلاّبٌ وإنْ غُلِبا

ومثال الحذف مع كون الاسم ضمير حاضر قول الآخر[١] [من الكامل]:

حَدبت عليَّ بُطونُ ضبّةَ كلُّها إن ظالما فيهم وإن مظلوما

ومثال الحذف بعد لو والاسم ضمير غائب قول الشاعر[٢] [من البسيط]:

لا يأمنُ الدَّهْرَ ذو بَغْي وَلَوْ مَلِكًا جُنودُه ضَاقَ عَنْها السَّهْلُ والجَبَلُ

ومثاله والاسم ضمير حاضر[٣] [من الطويل]:

عَلمتُكَ مَنَّانًا فَلَسْتُ بآملٍ نَدَاكَ وَلَوْ غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيا

فالنصب فى مثل هذا متعين؛ لعدم صلاحية تقدير ما يجعل خبرًا من «فيه» أو «معه» أو نحوهما. فلو صلح تقدير شىء من ذلك لجاز الرفع نحو: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر. ومثله: المرء مقتول بما قَتَل به، إن سيفًا فسيف، وإن خنجرًا فخنجر. ومما مثل به سيبويه: مررت برجل صالح، إن لا صالحًا فطالحٌ، وإلا صالحًا فطالحًا، أى إن لم يكن صالحًا فقد لقيته طالحًا، هذا تقدير سيبويه، فنصب طالحًا على الحال. وحكى يونس: إن لا صالحٍ فطالحٍ، والتقدير: إن لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وأجاز: امرر بأيِّهم أفضُل، إن زيدٍ وإن عمرٍو، على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو. وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إنْ هذه أسهل من إضمار رب بعد الواو.

وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: «وربما جُرَّ مقرونًا بإن لا، أو بإن وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف».

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص١٠٣)، تخليص الشواهد (ص٢٥٩)، الدرر (٨٣/٢)، شرح أبيات سيبويه (٣٦/١)، الكتاب (٢٦٢/١)، المقاصد النحوية (٨٧/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٦٠/١)، شرح الأشمونى (١١٩/١)، همع الهوامع (١٢١/١).

(٢) البيت للعين المنقرى فى خزانة الأدب (٢٥٧/١)، الدرر (٨٥/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٦٢/١)، تخليص الشواهد (ص٢٦٠)، شرح الأشمونى (١١٩/١)، شرح التصريح (١٩٣/١)، شرح شواهد المغنى (٦٥٨/٢)، شرح قطر الندى (ص١٤٢)، مغنى اللبيب (٢٦٨/١)، المقاصد النحوية (٥٠/٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (٨٦/٢)، همع الهوامع (١٢١/١).

ثم بينت أن الاسم الواقع بعد الفاء فى الحديثين المذكورين ونحوهما، يرفع على أنه خبر مبتدأ، وينصب على أنه خبر كان مضمرة، وقد يجعل مفعولاً به، أو منصوبًا على الحال، إلا أن رفعه أجود؛ لأن المحذوف معه شىء واحد، ومع النصب شيئان: فعل واسم مرفوع به. وأن وقوع الجملة الاسمية بعد الفاء المجاب بها الشرط أكثر من وقوع الجملة الفعلية. ويجوز جعل ما بعد الفاء مفعولاً به، فيكون التقدير إن كان عمله خيرًا فيجزى خيرًا، أو فيعطى خيرًا. ويجوز جعله حالاً، فيكون التقدير: إن كان عمله خيرًا فيلقاه خيرًا، ونحو ذلك. وقد أشار سيبويه إلى ذلك كله.

ثم بينت أن ارتفاع الاسم قبل الفاء فى مثل: إن خير فخير، بكان الناقصة أولى من ارتفاعه بكان التامة، وسبب ذلك أن إضمار الناقصة مع النصب متعين، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه؛ ليجرى الاستعمالان على سنن واحد، ولا يختلف العامل. ولأن الفعل التام إذا أضمر بعد إن الشرطية لا يستغنى عن مفسر، نحو: ﴿**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره**﴾ [التوبة: ٦]، فخولف هذا فى كان الناقصة؛ لوقوع ثانى جزأيها موقع المفسر، ولأنها تُوسع فيها بما لا يستعمل فى غيرها. فمقتضى الدليل ألا تشاركها التامة فى الإضمار المشار إليه، لكن أجيز فيها لشبهها بالناقصة، فلا يستويان فى التقدير.

ومثال إضمار كان الناقصة بعد لدن قول الشاعر[1] [من الرجز]:

مـن لَـدُ شَـوْلا فإلـى إتلائهـا

يصف إبلا، والتقدير: من لد أن كانت شولا، كذا يقدره الجمهور، وعندى أن تقدير «أنْ» مستغنى عنه، كما يستغنى عنها بعد مُذْ.

ومثال إضمار كان بعد شبه لدن قول الشاعر[2] [من الكامل]:

---

(١) الرجز بلا نسبة فى شرح المفصل (١٠١/٤، ٣٥/٨)، الكتاب (٢٦٤/١)، لسان العرب (٣٨٤/١٣ - لدن)، مغنى اللبيب (٤٢٢/٢)، المقاصد النحوية (٥١/٢)، همع الهوامع (١٢٢/١).

(٢) البيت للراعى النميرى فى ديوانه (ص٢٣٤)، الأزهية (ص٧١)، خزانة الأدب (١٤٥/٣، ١٤٨)، الدرر (٨٩/٢)، شرح التصريح (١٩٥/١)، الكتاب (٣٠٥/١)، المقاصد النحوية=

أَزْمَانَ قَوْمِى وَالجَمَاعَةَ كالَّذِى لَزِم الرِّحَالَةَ أن تَمِيل مَمِيلاَ

أراد: أزمان كان قومى مع الجماعة كالذى لزم الرحالة، كذا قال سيبويه.

ومثال التزام إضمار كان بعد «أنْ» معوضًا منها قول الشاعر[1] [من البسيط]:

أبا خُرَاشَةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومى لم تأكلهم الضّبع

أراد لأن كنت، فحذف اللام، فبقى «أنْ كنت» ثم حذف «كان» وجاء بالمنفصل خلفًا عن المتصل، وبـ«ما» قبله عوضًا من كان، فالتزم حذفها؛ لئلا يجتمع العوض والمعوض منه. ومثال: أما أنت ذا نفر، أمّا أنت مرتحلا، من قول الشاعر[2] [من البسيط]:

إمّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلاً فاللّهُ يَكْلأُ ما تَأْتِى وَمَا تَذَرُ

ومثال إضمار كان معوضًا منها «ما» بعد «إنْ» قول العرب: افعل هذا إما لا، أى: إن كنتَ لا تفعل غيره. ومثله قول الراجز[3] [من الرجز]:

=(٢/٩٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٦٦)، شرح الأشمونى (١/٢٢٥)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٠٥)، المقرب (١/١٦٠)، همع الهوامع (١/١٢٢، ٢/١٥٦).

(١) البيت لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص١٢٨)، الأشباه والنظائر (٢/١١٣)، الاشتقاق (ص٣١٣)، خزانة الأدب (٤/١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/٤٤٥، ٦/٥٣٢، ١١/٦٢)، الدرر (٢/٩١)، شرح شذور الذهب (ص٢٤٢)، شرح شواهد الإيضاح (ص٤٧٩)، شرح شواهد المغنى (١/١١٦، ١٧٩)، شرح قطر الندى (ص١٤٠)، ولجرير فى ديوانه (١/٣٤٩)، الخصائص (٢/٣٨١)، شرح المفصل (٢/٩٩، ٨/١٣٢)، الشعر والشعراء (١/٣٤١)، الكتاب (١/٢٩٣)، لسان العرب (٦/٢٩٤ - خرش، ٨/٢١٧ - ضبع)، المقاصد النحوية (٢/٥٥)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص١٤٧)، أمالى ابن الحاجب (١/٤١١)، الإنصاف (١/٧١)، أوضح المسالك (١/٣٦٥)، شرح الأشمونى (١/١١٩)، شرح ابن عقيل (ص١٤٩)، مغنى اللبيب (١/٣٥)، المنصف (٣/١١٦)، همع الهوامع (١/٢٣).

(٢) البيت بلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (١/٤١٠، ٤١١)، خزانة الأدب (٤/١٩، ٢٠/٢١)، شرح شواهد المغنى (١/١١٨)، شرح المفصل (١/٩٨)، لسان العرب (١٤/٤٧ - أما)، مغنى اللبيب (١/٣٧).

(٣) الرجز بلا نسبة فى لسان العرب (٨/٣٣٥ - مرع)، تخليص الشواهد (ص٣٨١)، الدرر=

أمرعت الأرضُ لو أنّ ما لا لو أنّ نُوقا لك أو جِمالا

أو ثُلّةً من غَنَم إمّا لا

أراد إن كان لا يكون لك غيرها.

وأمثال: أمّا أنت ذا نفر، كثيرة، بخلاف «إما لا»، فإن استعماله قليل؛ لأن الحذف فيه أكثر.

ومما تختص به كان جواز حذف لام مضارعها الساكن جزمًا، كقوله تعالى: ﴿**ولم يك من المشركين**﴾ [النحل: ١٢٠]، وكقوله تعالى: ﴿**ولا تك فى ضيق مما يمكرون**﴾ [النمل: ١٢٧]، فإن ولى ساكن امتنع الحذف عند سيبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول؛ لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن فى قوله تعالى: ﴿**ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم**﴾ [النساء: ١٣٧]، وفى قوله: ﴿**لم يكن الذين كفروا**﴾ [البينة: ١]، وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرًا، ومنه قول الشاعر[١] [من الرمل]:

لم يكُ الحقُّ سِوى أنْ هاجَه رسْمُ دار قد تَعَفَّى بالسَّرَر

ومنه قول الآخر[٢] [من الطويل]:

=(٩٤/٢)، شرح الأشمونى (١٢٠/١)، همع الهوامع (١٢٢/١).

(١) البيت لحسين بن عرفطة فى خزانة الأدب (٣٠٤/٩، ٣٠٥)، الدرر (٩٤/٢)، لسان العرب (٣٦٤/١٣ - كون)، نوادر أبى زيد (ص٧٧)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢٦٨)، الخصائص (٩٠/١)، الدرر (٢١٧/٦)، سر صناعة الإعراب (٤٤٠/٢، ٥٤٠)، المنصف (٢٢٨/٢)، همع الهوامع (١٢٢/١، ١٥٦).

(٢) البيت للخنجر بن صخر الأسدى فى خزانة الأدب (٣٠٤/٩)، الدرر (٩٦/٢)، سر صناعة الإعراب (٥٤٢/٢)، شرح التصريح (١٩٦/١)، لسان العرب (٣٦٤/١٣)، المقاصد النحوية (٦٣/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٦٩/١)، تخليص الشواهد (ص٢٦٨)، شرح الأشمونى (١٢٠/١).

فـإنْ لـم تكُ المرآةُ أبـدَتْ وَسَامـةً فَقَـدْ أَبْدَتِ المـرآةُ جَبْهَـةَ ضَيْغَـمِ

ومنه قول الآخر[١] [من الطويل]:

إذا لم تك الحاجاتُ من همة الفتى فليس بمُغْـنٍ عنـه عقـد الرتائـم

ولا ضرورة فى هذه الأبيات، لإمكان أن يقال **فـى الأول**: لـم يكـن حـق سـوى أن هاجه، **وفى الثانى**: فإن تكن المرآة أخفت وسامة، **وفى الثالث**: إذا لـم يكـن مـن همـة المرء ما نوى.

ص: ولا يلى عند البصريين كان وأخواتها غيرُ ظرف وشبهه من معمـول خبرهـا، واغْتَفَر ذلك بعضُهم مع اتصال العامل، وما أوهم خلاف ذلك قُدّر فيه ضمير الشأن اسمًا، خلافًا للكوفيين.

ش: لا يجوز عند البصريين أن يفصل بمعمـول خبـر كـان بينهـا وبـين اسـمها والخبر متأخر، نحو: كان طَعَامَك زيدٌ يأكل، وكذا لو لم يتأخر الخبر، نحو: كان طعامك يأكل زيدٌ، وهو أيضًا غير جائز عند سيبويه كالأول.

ومن الناس من أجاز الأخير دون الأول.

وكلاهما عند الكوفيين جائز، ومن حجتهم قول الشاعر[٢] [من الطويل]:

قَنافِيـذُ هدَّاجُـون حـولَ بُيوتهـم بمـا كـان إياهـم عطيَّـةُ عـوَّدا

ومثله قول الآخر[٣] [من البسيط]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشـواهد (ص٢٦٨)، الـدرر (٢/٩٦)، لسـان العـرب (١٢/٢٢٥ - رتم، ١٣/٣٦٤ - كون، ١٥/١٠٥ - غنا)، همع الهوامع (١/١٢٢).

(٢) البيت للفرزدق فـى ديوانـه (١/١٨١)، تخليـص الشـواهد (ص٢٤٥)، خزانـة الأدب (٩/٢٦٨، ٢٦٩)، الـدرر (٢/٧١)، شـرح التصريـح (١/١٩٠)، المقـاصد النحويـة (٢/٢٤)، المقتضـب (٤/١٠١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٤٨)، شرح ابن عقيل (ص١٤٤)، مغنى اللبيـب (٢/٦١٠)، همع الهوامع (١/١١٨).

(٣) البيت لحميد بن ثور فى الأزمنة والأمكنة (٣/٣١٧)، الأشباه والنظائر (٦/٧٨، ٧/١٧٩)، أمالى ابن الحاجب (ص٦٥٦)، تخليص الشواهد (ص١٨٧)، الكتاب (١/٧٠، ١٤٧)، المقاصد النحوية (٢/٨٢)، وليس فى ديوانه، وبلا نسبة فـى الأشـباه والنظـائر (٧/١٧٩)، خزانـة الأدب=

فأصبحوا والنَّوَى عالى مُعَرّسِهم وليس كلَّ النوى يلقى المساكِينُ

وهذا وما أشبهه عند البصريين محمول على أن يُضْمر قبل المنصوب ضمير الشأن اسمًا، فيندفع الإشكال. ويجوز جعل كان فى البيت الأول زائدة، ويجوز جعل ما بمعنى الذى، وفى كان ضمير ما، وهو اسم كان، وعطية مبتدأ خبره عَوّد، وهو ذو مفعولين: أحدهما إياهم، والثانى ها عائدة على ما، فحذفت وهى مقدرة.

فلو كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، جاز بإجماع تقديمه على الاسم متصلاً بالخبر، نحو: كان عندك مقيمًا زيدٌ، ومنفصلاً، نحو: كان عندك زيدٌ مقيما؛ لأن الظرف والمجرور يتوسع فيهما توسعا لا يكون لغيرهما، ولذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، كقول الشاعر[1] [من الوافر]:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوما يَهُودىٍّ يُقَاربُ أو يُزيلُ

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن، نحو: أغدا تقول زيدًا منطلقا، ولو قلت: أأنت تقول، لبطل النصب، ولزمت الحكاية فى اللغة المشهورة.

وقد أجيز: ما غدًا زيد ذاهبا، بإيلاء الظرف «ما»، وهو معمول خبرها، فإجازة ذلك فى كان أولى.

* * *

=(٢٧٠/٩)، شرح أبيات سيبويه (١٧٥/١)، شرح الأشمونى (١١٧/١)، شرح ابن عقيل (ص١٤٥)، شرح المفصل (١٠٤/٧)، المقتضب (١٠٠/٤).

(١) البيت لأبى حية النميرى فى ديوانه (ص١٦٣)، الإنصاف (٤٣٢/٢)، خزانة الأدب (٢١٩/٤)، الدرر (٤٥/٥)، شرح التصريح (٥٩/٢)، الكتاب (١٧٩/١)، لسان العرب (٣٩٠/١٢ - عجم)، المقاصد النحوية (٤٧٠/٣)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١٨٩/٣)، الخصائص (٤٠٥/٢)، رصف المبانى (ص٦٥)، شرح الأشمونى (٣٢٨/٢)، شرح ابن عقيل (ص٤٠٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٩٥)، شرح المفصل (١٠٣/١)، لسان العرب (١٥٨/٤ - حبر)، المقتضب (٣٧٧/٤)، همع الهوامع (٥٢/٢).

فصل

ص: ألحق الحجازيون بليس «ما» النافية، بشرط تأخير الخبر، وبقاء نفيه، وفَقْدِ إنْ، وعدم تقدم غير ظرف أو شبهه من معمول الخبر. وإنْ المشار إليها زائدة كافة لا نافية، خلافًا للكوفيين. وقد تزاد قبل صلة ما الإسمية والحرفية، وبعد «ألا» الاستفتاحية، وقبل مَدَّة الإنكار. وليس النصب بعد «ما» لسقوط باء الجر، خلافًا للكوفيين. ولا يغنى عن اسمها بَدَلٌ مُوجَب، خلافًا للأخفش. وقد تعمل متوسطا خبرُها، وموجبا بإلا، وفاقا لسيبويه فى الأول، وليونس فى الثانى. والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب فيتعين رفعه.

ش: للعرب فى «ما» النافية الداخلة على المبتدأ والخبر مذهبان:

أحدهما: مذهب أهل الحجاز، وهو إلحاقها فى العمل بليس، وعلى مذهبهم نزل القرآن، قوله تعالى: ﴿**ما هذا بشرا**﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿**ما هن أمهاتهم**﴾ [المجادلة: ٢].

والثانى: مذهب غير أهل الحجاز، وهو إهمالها، وهو مقتضى القياس؛ لأنها غير مختصة، فلا تستحق عملاً، كما لا تستحقه هل وغيرها من الحروف التى ليست بمختصة.

وذكر الفراء أن أهل نجد يَجُرُّون الخبر بعدها بالباء كثيرًا، ويدعون الباء فيرفعونه، فجعل بعض النحويين هذا مذهبًا ثالثًا فى «ما». وضعف هذا الرأى بيّن؛ لأن دخول الباء على الخبر بعد «ما» فى لغة بنى تميم معروف، لكنه أقل منه فى لغة أهل نجد فمذهبهما واحد.

ولما كان عمل «ما» استحسانيًا لا قياسيًا، اشترط فيه تأخير الخبر، وتأخر معموله، وبقاء النفى، وخلوها من مقارنة إنْ؛ لأن كل واحد من هذه الأربعة حال أصلى، فالبقاء عليها تقوية، والتخلى عنها أو عن بعضها توهين، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة إنْ؛ لأن مقارنته «لما» يزيل شبهها بليس؛ لأن ليس لا تليها إنْ، فإذا وليت «ما» تباينا فى الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف. ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفى، ولا بتوسط الخبر، كما سيأتى ذلك مبينًا إن شاء الله تعالى.

ومثال إبطال العمل لنقض النفى قوله تعالى: ﴿**وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل**﴾ [آل عمران: ١٤٤].

ومثال إبطاله لتوسط الخبر قول الشاعر(١) [من الطويل]:

وما خُذِّل قومى فأخضع للعدا ولكنْ إذا أدعوهُمُ فهمُ همُ

ومثال إبطاله لتوسط معمول الخبر قول الشاعر(٢) [من الطويل]:

وقالوا تَعَرَّفْها المَنَازِلَ مِنْ مِنىً وَمَا كُلَّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ

على رواية من روى: كلَّ، بالنصب، وأما على رواية الرفع، فكل اسم «ما»، وأنا عارف خبرها، وكان ينبغى أن يقول: أنا عارفه، لكنه حذف الضمير ونواه، كما فعل من قال: كُلُّهْ لم أصنع.

فلو كان معمول الخبر ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا لم يبطل عمل «ما» كقولك: ما عندك زيد مقيمًا، وكقول الشاعر(٣) [من الطويل]:

بأُهْبة حرب كُن وإن كنت آمنا فما كلَّ حين مَنْ تُوالى مواليا

ومثال إبطاله العمل لاقتران «ما» بإنْ قول الشاعر(٤) [من البسيط]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٧٩/١)، شرح الأشمونى (١٢٢/١)، شرح التصريح (١٩٨/١)، المقاصد النحوية (٩٤/٢).

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلى فى ديوانه (ص٢٨)، خزانة الأدب (٢٦٨/٦)، شرح أبيات سيبويه (٤٣/١)، شرح التصريح (١٩٨/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص١٥٤)، شرح شواهد المغنى (٩٧٠/٢)، الكتاب (٧٢/١، ١٤٦)، المقاصد النحوية (٩٨/٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٣٣/٢)، أوضح المسالك (٢٨٢/١)، الخصائص (٣٥٤/٢، ٣٧٦)، شرح الأشمونى (١٢٢/١)، لسان العرب (٢٣٧/٩ - عرف)، مغنى اللبيب (٦٩٤/٢).

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٨٣/١)، شرح الأشمونى (١٢٢/١)، شرح التصريح (١٩٩/١)، المقاصد النحوية (١٠١/٢).

(٤) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٤٠/٣)، أوضح المسالك (٢٧٤/١)، تخليص الشواهد (ص٢٧٧)، الجنى الدانى (ص٣٢٨)، جواهر الأدب (ص٢٠٧، ٢٠٨)، خزانة الأدب (١١٩/٤)، الدرر (١٠١/٢)، شرح الأشمونى (١٢١/١)، شرح التصريح (١٩٧/١)، شرح=

بنى غُدَانـةَ مـا إنْ أنتـم ذَهَـبٌ ولا صَرِيـفٌ وَلكِنْ أنتمُ الخَزَفُ

ومثله قول الآخر[١] [من الوافر]:

فَمَـا إنْ طِبُّنـا جُبْـنٌ وَلَكِـنْ منَايَانَـا وَدَوْلَـةُ آخَرِينَـا

وإن هذه زائدة كافة لما، كما هى «ما» كافة لإنّ وأخواتها، فى نحو: ﴿**إنما الله إله واحد**﴾ [النساء: ١٧١].

وزعم الكوفيون أنَّ إنْ المقترنة بما هى النافية جيء بها بعد ما توكيدًا. والذى زعموه مردود بوجهين:

أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل، كما لا يتغير لتكرير ما، إذا قيل: ما ما زيد قائمًا، كما قال الراجز[٢] [من الرجز]:

لا يُنْسِـكَ الأسَى تأسِّيًا فمـا ما مِنْ حِمـامٍ أحَـدٌ معتصمـا

فكرر ما النافية توكيدًا وأبقى عملها.

الثانى: أن العرب قد استعملت إنْ زائدة بعد ما التى بمعنى الذى، وبعد ما المصدرية

=شذور الذهب (ص٢٥٢)، شرح شواهد المغنى (٨٤/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١٤)، شرح قطر الندى (ص١٤٣)، لسان العرب (١٩٠/٩ - صرف)، مغنى اللبيب (٢٥/١)، المقاصد النحوية (٩١/٢)، همع الهوامع (١٢٣/١)، تاج العروس (١٥/٢٤ - صرف).

(١) البيت لفروة بن مسيك فى الأزهية (ص٥١)، الجنى الدانى (ص٣٢٧)، خزانة الأدب (١١٢/٤، ١١٥)، الدرر (١٠٠/٢)، شرح أبيات سيبويه (١٠٦/٢)، شرح شواهد المغنى (٨١/١)، لسان العرب (٥٥٤/١ - طبب)، معجم ما استعجم (ص٦٥٠)، وللكميت فى شرح المفصل (١٢٩/٨)، وللكميت أو لفروة فى تخليص الشواهد (ص٢٧٨)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٠٧)، خزانة الأدب (١٤١/١١، ٢١٨)، الخصائص (١٠٨/٣)، رصف المبانى (ص١١٠، ٣١١)، شرح المفصل (١٢٠/٥، ١١٣/٨)، الكتاب (١٥٣/٣، ٢٢١/٤)، المحتسب (٩٢/١)، مغنى اللبيب (٢٥/١)، المقتضب (٥١/١، ٣٦٤/٢)، المنصف (١٢٨/٣)، همع الهوامع (١٢٣/١).

(٢) الرجز بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢٧٨)، حاشية يس (١٣٠/٢)، خزانة الأدب (١٢٠/٤)، الجنى الدانى (ص٣٢٨)، الدرر (١٠٢/٢، ١٠٣، ٥٢/٦)، شرح الأشمونى (٤١٠/٢)، المقاصد النحوية (١١٠/٤)، همع الهوامع (١٢٤/١، ١٢٥/٢).

التوقيتية، لشبههما فى اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ. ومثال زيادتها بعد الموصولتين قول الشاعر[١] [من الوافر]:

يُرَجِّى المرءُ ما إنْ لا يَراهُ ... وَتَعْرِضُ دون أدْنَاهُ الخُطوبُ

أراد يرجى المرء الذى لا يراه. ومثله قول الآخر[٢] [من الطويل]:

ورَجِّ الفَتَى لِلْخَيرِ ما إنْ رأَيْتَهُ ... على السِّنِّ خيرا لا يزالُ يزيدُ

فما فى هذا البيت مصدرية توقيتية، فزادوا إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية، فتعين الحكم بالزيادة على التى بعد النافية، وزيدت أيضًا إن بعد ألا الاستفتاحية، كقول الشاعر[٣] [من الطويل]:

ألا إنْ سَرَى لَيْلِى فبِتُّ كئِيبا ... أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأى النَّوَى بِغَضُوبَا

وزيدت أيضًا قبل مدة الإنكار، كقول رجل من العرب لِمن قال له: أتخرج إن أخْصَبت البادية؟ أأنا إنيه.

وزعم الكوفيون أن «ما» لا عمل لها، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء. وما

---

(١) البيت لجابر بن رألان الطائى، أو لإياس بن الأرت فى الخزانة (٨/٤٤٠، ٤٤٣)، شرح شواهد المغنى (ص٥٨)، ولجابر فى شرح التصريح (٢/٢٣٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/١٨٨)، الجنى الدانى (ص٢١٠)، الدرر (٢/١١٠)، مغنى اللبيب (ص٢٥، ٦٧٩)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(٢) البيت للمعلوط القريعى فى شرح التصريح (١/١٨٩)، شرح شواهد المغنى (ص٨٥، ٧١٦)، لسان العرب (١٣/٣٥ - أنن)، المقاصد النحوية (٢/٢٢)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص٥٢، ٩٦)، الأشباه والنظائر (٢/١٨٧)، أوضح المسالك (١/٢٤٦)، الجنى الدانى (ص٢١١)، جواهر الأدب (ص٢٠٨)، خزانة الأدب (٨/٤٤٣)، الخصائص (١/١١٠)، الدرر (٢/١١٠)، سر صناعة الإعراب (١/٣٧٨)، شرح المفصل (٨/١٣٠)، الكتاب (٤/٢٢٢)، مغنى اللبيب (١/٢٥)، المقرب (١/٩٧)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(٣) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٢١١)، جواهر الأدب (ص٢٠٩)، خزانة الأدب (٨/٤٣٣)، الدرر (٢/١١١)، شرح شواهد المغنى (١/٨٦)، مغنى اللبيب (ص٢٥)، همع الهوامع (١/١٢٥).

قالوه لا يصح؛ لأن الباء قد تدخل بعد هل، وبعد ما المكفوفة بإنْ، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع، فلو كان سقوط الباء ناصبًا لنصبه فى هذين الموضعين.

ومثل تعين الرفع فى هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها فى نحو: كفى بزيد رجلا، وبحسب عمرو درهم. وتعينه عند سقوط مِنْ فى نحو: ما فيه من رجل.

وأجاز الأخفش فى نحو: ما أحد قائمًا إلا زيد، أن يقال: ما قائمًا إلا زيد، بحذف اسم ما، والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلا، ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرًا بالرد؛ لأن المراد فيه مجهول، لاحتمال أن يكون أصله: ما أحد قائمًا إلا زيد، وأن يكون أصله: ما كان قائمًا إلا زيد، وما كان هكذا فالحكم بمنعه أولى من الحكم بجوازه؛ لأن شرط جواز الحذف أن يكون المحذوف متعينًا لا محتملاً، ولذلك لا يجوز لمن قال: تمرون الديار، أن يقول: رغبت زيدًا؛ لأن المراد مجهول، لاحتمال أن يكون أراد: رغبت فى زيد، وأن يكون أراد: رغبت عن زيد.

ومن العرب من ينصب خبر ما متوسطًا بينها وبين اسمها، أشار إلى ذلك سيبويه، وسوى بينه وبين قول من قال: ملحفة جديدة، بالتاء، وبين من قال: ولات حينُ مناص، بالرفع. فإن المشهور: ملحفة جديد، بلا تاء، ولات حينَ مناص، بالنصب. وأنشد سيبويه على نصب الخبر متوسطًا قول الفرزدق[1] [من البسيط]:

فأصْبَحوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثْلَهُم بَشَرُ

واستشهد أبو على فى التذكرة على نصب خبر ما مقدمًا على اسمها بقول

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (١/١٨٥)، الأشباه والنظائر (٢/٢٠٩)، تخليص الشواهد (ص٢٨١)، الجنى الدانى (ص١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، خزانة الأدب (٤/١٣٣، ١٣٨)، الدرر (٢/١٠٣، ٣/١٠٥)، شرح أبيات سيبويه (١/١٦٢)، شرح التصريح (١/١٩٨)، شرح شواهد المغنى (١/٢٣٧، ٢/٧٨٢)، الكتاب (١/٦٠)، مغنى اللبيب (ص٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، المقاصد النحوية (٢/٩٦)، المقتضب (٤/١٩١)، همع الهوامع (١/١٢٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٨٠)، رصف المبانى (ص٣١٢)، شرح الأشمونى (١/١٢٢)، مغنى اللبيب (ص٨٢)، المقرب (١/١٠٢).

الشاعر[١] [من الوافر]:

أمـا واللّـهِ عـالِم كـلِّ غَيْـب ورب الحجـر والبيـت العتيـقِ
لـو أنّك يا حُسَيْـن خُلِقْتَ حـرا ومـا بالحُـرِّ أنـت ولا الخليـقِ

بناء على أن الباء لا تدخل على الخبر إلا وهو مستحق للنصب، وسيأتى الكلام على هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

ورد على سيبويه الاستدلال ببيت الفرزدق؛ لأنه سمع من لغتهم منع نصب الخبر مطلقًا، لكنه رفع بشرا بالابتداء، وحذف الخبر، ونصب مثلهم على الحال. أو يكون تكلم الفرزدق بهذا معتقدًا جوازه عند الحجازيين فلم يصب.

والجواب عن الأول: أن الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم، فلا يكون حالا، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية.

والجواب عن الثانى: أن الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بزلة منه يشنعون بها عليه، مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شىء من ذلك لنقل، لتوفر الدواعى على التحدّث بمثل ذلك لو اتفق، ففى عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، والله أعلم.

وروى عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال «ما» فى الخبر الموجب بإلا، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول الشاعر[٢] [من الطويل]:

---

(١) البيت الأول بلا نسبة فى الإنصاف (١/١٢١)، خزانة الأدب (٤/١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠، ٨٢)، الجنى الدانى (ص٢٢٢)، جواهر الأدب (ص١٩٧)، الدرر (٤/٩٦، ٢١٩)، رصف المبانى (ص١١٦)، شرح التصريح (٢/٢٣٣)، شرح شواهد المغنى (١/١١١)، مغنى اللبيب (١/٣٣)، المقاصد النحوية (٤/٤٠٩)، المقرب (١/٢٠٥)، همع الهوامع (٢/١٨، ٤١).

(٢) البيت لأحد بنى سعد فى شرح شواهد المغنى (ص٢١٩)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٧٦)، تخليص الشواهد (ص٢٧١)، الجنى الدانى (ص٣٢٥)، خزانة الأدب (٤/١٣٠، ٩/٢٤٩، ٢٥٠)، الدرر (٢/٩٨، ٣/١٧١)، رصف المبانى (ص٣١١)، شرح الأشمونى (١/١٢١)، شرح التصريح (١/١٩٧)، شرح المفصل (٨/٧٥)، مغنى اللبيب (ص٧٣)،=

وما الدَّهرُ إلا مَنْجَنُونا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا

وتكلف فى توجيه هذا البيت بأن قال: منجنونا منصوب نصب المصدر الذى يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون، أى دولاب، ثم حذف الفعل على حد تسير إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف وهو دوران، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو منجنون. وأما إلا معذّبا، فمثل: إلا تعذيبًا؛ لأن مُفَعّلا من فَعّل بمنزلة تفعيل، ومنه قوله تعالى: ﴿**ومزقناهم كل ممزق**﴾ [سبأ: ١٩].

وهذا عندى تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل منجنونا ومعذبًا خبرين لما منصوبين بها، إلحاقًا لها بليس فى نقض النفى، كما ألحقت بها فى عدم النقض. وأقوى من الاستشهاد بهذا البيت الاستشهاد بقول مغلس[1] [من الوافر]:

وما حقُّ الذى يعثُو نهارا ويسرقُ ليله إلا نَكالا

وإذا عطف على خبر ما المنصوب ببل ولكنْ، لم يجز فى المعطوف إلا الرفع، كقولك: ما زيدٌ قائمًا بل قاعدٌ، وما خالد مقيمًا بل ظاعن، وإنما لم يجز هاهنا فى المعطوف إلا الرفع؛ لأنه بمنزلة الموجب بإلا. وقياس مذهب يونس ألا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن.

ص: وتُلْحق بها «إنْ» النافية قليلاً، و«لا» كثيرًا، ورفعها معرفة نادر، وتكْسَعُ بالتاء فتختص بالحين أو مرادفه، مُقْتَصرا على منصوبها بكثرة، وعلى مرفوعها بقلة، وقد يضاف إليها «حين» لفظًا أو تقديرًا، وربما استغنى مع التقدير عن «لا» بالتاء. وتهمل «لات» على الأصح إن وليها هَنّا.

ش: مقتضى النظر أن يكون إلحاق «إنْ» النافية بليس راجحًا على إلحاق «لا» لمشابهتها لها فى الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر بمحصور، فيقال: إنْ زيد إلا فيها، و﴿**إنْ عندكم من سلطان**﴾ [يونس: ٦٨]، كما

=المقاصد النحوية (٢/٩٢)، همع الهوامع (١/١٢٣، ٢٣٠).

(١) البيت لمغلّس بن لقيط فى تخليص الشواهد (ص٢٨٢)، الجنى الدانى (ص٣٢٥)، المقاصد النحوية (٢/١٤٨)، وبلا نسبة فى الدرر (٢/١٠٠)، همع الهوامع (١/١٢٣).

يقال بما. ولو استعلمت «لا» هذا الاستعمال لم يجز.

ومقتضى النظر أيضًا أن يكون إلحاق لات بليس راجحًا على إلحاق «ما» و«إن» و«لا»؛ لأن اتصال التاء بها جعلها مختصة بالاسم. وشبيهة بليس في اللفظ، إذ صارت بها على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كليس، إلا أن الاستعمال اقتضى تقليل الإلحاق في «إنْ» وكثرته في «لا» مجردة، وقصره في «لا» مكسوعة بالتاء على الحين أو مرادفه.

وذكر السيرافي أن المرفوع بعد لات في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء، وأن المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل. وكلام الأخفش في كتابه المترجم «بمعاني القرآن» موافق كلام سيبويه في أنّ لات تعمل عمل ليس على الوجه المذكور.

وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في إنْ النافية الإهمال، وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال، وذلك أنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم: «وأما إنْ مع ما في لغة أهل الحجاز، فهي بمنزلة ما مع إنّ الثقيلة تجعلها من حروف الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف ليس»، فعلم بهذه العبارة أن في الكلام حروفًا مناسبة لليس من جملتها ما، ولا شيء من الحروف يصلح لمشاركة ما في هذه المناسبة إلا إنْ ولا فتعين كونهما مقصودين.

وصرح أبو العباس المبرد بإعمال إنْ عمل ليس، وتابعه أبو علي وأبو الفتح بن جني، ومن شواهد ذلك ما أنشد الكسائي من قول الشاعر[1] [من المنسرح]:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أحَدٍ ... إلاَّ عَلَى أضْعَفِ المَجَانِينِ

وقال آخر[2] [من الطويل]:

---

(١) البيت بلا نسبة في الأزهية (ص٤٦)، أوضح المسالك (٢٩١/١)، تخليص الشواهد (ص٣٠٦)، الجنى الداني (ص٢٠٩)، جواهر الأدب (ص٢٠٦)، خزانة الأدب (١٦٦/٤)، الدرر (١٠٨/٢)، رصف المباني (ص١٠٨)، شرح الأشموني (١٢٦/١)، شرح التصريح (٢٠١/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٦٠)، شرح ابن عقيل (ص١٦٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١٦)، المقاصد النحوية (١١٣/٢)، المقرب (١٠٥/١)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٢) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص٣٠٧)، الجنى الداني (ص٢١٠)، الدرر اللوامع (١٠٩/٢)، شرح الأشموني (١٢٦/١)، شرح ابن عقيل (ص١٦٠)، شرح عمدة الحافظ=

إن المـرءُ مَيْتًـا بانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ وَلكنْ بـأَنْ يُبْغَى عَلَيْـهِ فَيُخْـذَلا

وذكر أبو الفتح فى المحتسب أن سعيد بن جبير، رضى الله عنه، قرأ: ﴿**إن الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم**﴾ [الأعراف: ١٩٤]، على أنَّ إنْ نافية، والذين اسمها، وعبادًا خبرها، وأمثالكم صفة. وقال: معناه: ما الذين تدعون من دون الله أمثالكم فى الإنسانية، وإنما هى حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل، فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم.

ومن عمل «لا» مجردة من التاء عمل ليس قول الشاعر(١) [من الطويل]:

تَعَزَّ فَلاَ شَىءٌ عَلَـى الأَرْضِ بَاقِيـا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَـى اللّـهُ وَاقِيَـا

ومثله قوله(٢) [من الطويل]:

نَصَرْتُكَ إِذْ لاَ صَاحِبٌ غَيرَ خَـاذِلٍ فَبُؤِّئْـتَ حِصْنًـا بالكُمَـاةِ حَصِينَـا

ومثله قول سواد بن قارب، رضى الله عنه(٣) [من الطويل]:

وكُنْ لى شفيعًا يومَ لا ذو شَفاعَـةٍ بمُغْنٍ فتيـلاً عَـنْ سَـوادِ بـنِ قَـارِبِ

ومثله قول الآخر [من مجزوء الكامل]:

=(ص٢١٧)، المقاصد النحوية (٢/١٤٥)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(١) البيت بـلا نسبة فـى أوضـح المسـالك (١/٢٨٩)، تخليـص الشـواهد (ص٢٩٤)، الجنـى الدانـى (ص٢٩٢)، جواهـر الأدب (ص٢٣٨)، الـدرر (٢/١١١)، شـرح الأشـمونى (١/٢٤٧)، شـرح التصريح (١/١٩٩)، شرح شذور الذهب (ص٢٥٦)، شرح شواهد المغنى (٢/٦١٢)، شرح ابن عقيل (ص١٥٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١٦)، شرح قطـر النـدى (ص١١٤)، مغنـى اللبيـب (١/٢٣٩)، المقاصد النحوية (٢/١٠٢)، همع الهوامع (١/١٢٥).

(٢) البيت بلا نسبة فى الجنـى الدانـى (ص٢٩٣)، جواهـر الأدب (ص٢٣٨)، شـرح شـواهد المغنـى (٢/٦١٢)، شرح ابن عقيل (ص١٥٨)، مغنى اللبيب (١/٢٤٠)، المقاصد النحوية (٢/١٤٠).

(٣) البيت لسواد بن قارب فى الجنى الدانى (ص٥٤)، الدرر (٢/١٢٦، ٣/١٤٨)، شـرح التصريـح (١/٢٠١، ٢/٤١)، شرح عمدة الحافظ (ص٢١٥)، المقاصد النحوية (٢/١١٤، ٣/٤١٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/١٢٥)، أوضح المسـالك (١/٢٩٤)، شـرح الأشـمونى (١/١٢٣)، شرح شواهد المغنـى (ص٨٣٥)، شـرح ابـن عقيـل (ص١٥٦)، مغنـى اللبيـب (ص٤١٩)، همـع الهوامع (١/١٢٧، ٢١٨).

مـــن صـــدَّ عـــن نيرانـــهـــــا فأنـــا ابـــن قيـــسٍ لا بَـــرَاح[١]

فحذف الخبر، ومثله قول الراجز[٢] [من الرجز]:

واللّـــه لـولا أن يَحُـــشَّ الطُّبَّـخُ بـــيَ الجحيمَ حـين لا مُسْتصـــرَخُ

فهذا وأمثاله مشهور؛ أعنى إعمال لا فى نكرة عمل ليس.

وشذ إعمالها فى معرفة فى قول النابغة الجعدى، رضى الله عنه[٣] [من الطويل]:

بَـدَتْ فِعْـلَ ذى وُدٍّ فَلَمَّـا تَبعتُهـــا تَوَلَّتْ وَخَلَّتْ حَاجَتِى فـى فُؤَادِيَـا
وَحَلَّتْ سَوَادَ القَلْـبِ لاَ أَنـا بَاغِيًـا سِوَاهَـا وَلاَ فـى حُبِّهَـا مُتَرَاخِيَـا

وقد حذا المتنبى حذو النابغة، فقال[٤] [من الطويل]:

إذا الجودُ لم يُرْزَق خَلاصًا مِنَ الأَذَى فَـلا المجـدُ مكْسُوبًـا ولا المالُ باقيَـا

والقياس على هذا شائع عندى.

---

(١) البيت لسعد بن ناشب أو لسعد بن مالك فى تاج العروس (لا)، الكتاب (٢٧/١)، الدرر (١٢٠/٢).

(٢) الرجز للعجاج فى ديوانه (١٧٣/٢)، تهذيب اللغة (٢٩٢/٣، ٢٥٣/٧، ٤٤٠)، لسان العرب (٣٧/٣ - طبخ، ٤٦/٣ - فخخ)، كتاب العين (٣٢٤/٤، ١٤٠/٧)، تاج العروس (٣٢٣/٧ - فنخ، ٣٦٢ - نفخ)، جمهرة اللغة (ص٥٦١، ٦٠٥)، مقاييس اللغة (٤٣٧/٣)، ولرؤبة فى الأشباه والنظائر (١٩٠/٨)، لسان العرب (٤٥٥/١٤ - صدى)، تهذيب اللغة (٢٢٧/١٢)، تاج العروس (صدى)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٣٦٨/١)، الدرر (١١٣/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٥٠٦)، الكتاب (٣٠٣/٢)، ديوان الأدب (٢٩٦/١)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٣) البيتان للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص١٧١)، الأشباه والنظائر (١١٠/٨)، تخليص الشواهد (ص٢٩٤)، الجنى الدانى (ص٢٩٣)، خزانة الأدب (٣٣٧/٣)، الدرر (١١٤/٢)، شرح الأشمونى (١٢٥/١)، شرح التصريح (١٩٩/١)، شرح شواهد المغنى (٦١٣/٢)، مغنى اللبيب (٣٤٠/١)، المقاصد النحوية (١٤١/٢)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٤٧)، شرح ابن عقيل (ص١٥٩)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٤) البيت للمتنبى فى ديوانه (٤١٩/٤)، تخليص الشواهد (ص٢٩٩)، الجنى الدانى (ص٢٩٤)، شرح التصريح (١٩٩/١)، شرح شذور الذهب (ص٢٥٧)، شرح قطر الندى (ص١٤٥)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٠٨/٨)، مغنى اللبيب (٢٤٠/١).

ولم تستعمل لات إلا فى الحين أو مرادفه مقتصرًا بها على الحين كله، كقوله تعالى: ﴿**ولات حين مناص**﴾ [ص: ٣]، وكقول الشاعر(١) [من الخفيف]:

غافِلاً تَعْرِضُ المنِيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فيُدْعَى وَلاتَ حِينَ إِبَاءِ

ومثال إعمالها فى مرادف الحين قول رجل من طيئ(٢) [من الكامل]:

نَدِمَ البُغَاةُ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدمٍ وَالبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ

وأنشد أبو الحسن الأخفش، وأبو زكريا الفراء(٣) [من الخفيف]:

طلبوا صُلْحَنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاء

أراد: ولات أوان صلح، فقطع أوانا عن الإضافة ونواها، وبنى أوانا على الكسر تشبيهًا بفعالِ.

وإضافة حين إلى لات لفظًا، كقول الشاعر(٤) [من الوافر]:

لعل حلومَكم تأوى إليكم إذا شمَّرْتُ واضطرت شذاتى

---

(١) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢٤٩/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٤٢٨)، شرح قطر الندى (ص٢٥)، المقاصد النحوية (١٦١/٣).

(٢) البيت لمحمد بن عيسى بن طلحة أو لمهلهل بن مالك الكنانى فى المقاصد النحوية (١٤٦/٢)، ولأحدهما أو لرجل من طيىء فى خزانة الأدب (١٧٥/٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢٩٤)، جواهر الأدب (ص٢٥٠)، خزانة الأدب (١٨٧/٤)، الدرر (١١٧/٢)، شرح الأشمونى (١٢٦/١)، شرح شذور الذهب (ص٢٦٠)، شرح ابن عقيل (ص١٦٢)، همع الهوامع (١٢٦/١).

(٣) البيت لأبى زبيد الطائى فى ديوانه (ص٣٠)، الإنصاف (ص١٠٩)، تخليص الشواهد (ص٢٩٥)، تذكرة النحاة (ص٧٣٤)، خزانة الأدب (١٨٣/٤، ١٨٥، ١٩٠)، الدرر (١١٩/٢)، شرح شواهد المغنى (ص٦٤٠، ٩٦٠)، المقاصد النحوية (١٥٦/٢)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٤٩)، خزانة الأدب (١٦٩/٤، ٥٣٩/٦، ٥٤٥)، الخصائص (٣٧٠/٢)، رصف المبانى (ص١٦٩، ٢٦٢)، شرح الأشمونى (١٢٦/١)، شرح المفصل (٣٢/٩)، مغنى اللبيب (ص٢٥٥)، همع الهوامع (١٢٦/١).

(٤) البيت الأول للطرماح فى ديوانه (ص٢١)، أساس البلاغة (ص٢٣٢ - شذو)، والبيت الثانى بلا نسبة فى خزانة الأدب (١٧٨/٤)، الدرر (١٢١/٢)، همع الهوامع (١٢٦/١).

وذلك حين لات أوانِ حلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتى

وإضافة حين إليها تقديرًا، كقول الآخر[١] [من الوافر]:

تَذَكَّرَ حُبَّ لَيْلَى لاَتَ حِينًا وَأَمْسَى الشَّيْبُ قَدْ قَطَعَ القَرِينَا

وأشرت بقولى: وربما استغنى مع التقدير عن لا بالتاء، إلى قول الشاعر[٢] [من الكامل]:

العاطفونَ تحين لا من عاطف والمنعمون يدا إذا ما أنْعمُوا

أراد: هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف، فحذف حين مع لا، وهذا أولى من قول من قال: إنه أراد العاطفونَهْ، بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء.

وقد تجىء لات وبعدها هَنّا، كقول الشاعر[٣] [من الكامل]:

حنّتْ نوارِ ولات هَنّا حنت وبدا الذى كانت نوار أجَنّت

ولا عمل للات فى هذا وأشباهه، ولكنها مهملة، وهنّا فى موضع نصب على

---

(١) البيت لعمرو بن شأس فى ديوانه (ص٧٣)، تذكرة النحاة (ص٧٣٤)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٦٩/٤، ١٧٨)، الدرر (١٢١/٢)، همع الهوامع (١٢٦/١).

(٢) البيت لأبى وجزة السعدى فى الأزهية (ص٢٦٤)، الإنصاف (١٠٨/١)، خزانة الأدب (١٧٥/٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠)، الدرر (١١٥/٢، ١١٦)، لسان العرب (٨٧/٢ - ليت، ٢٥١/٩ - عطف، ٤٣/١٣ - أين، ٤٧٢/١٥ - ما)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٤٨٧)، خزانة الأدب (٣٨٣/٩)، الدرر (١٢٢/٢)، رصف المبانى (ص١٦٣، ١٧٣)، سر صناعة الإعراب (١٦٣/١)، شرح الأشمونى (٨٨٢/٣)، مجالس ثعلب (٢٧٠/١)، الممتع فى التصريف (٢٧٣/١)، همع الهوامع (١٢٦/١)، ولعجز البيت روايات مختلفة منها: «والمطعمون زمان أين المطعم»، «والمسبغون يدًا إذا ما أنعموا»، و«نعم الذرا فى النائبات لنا هم».

(٣) البيت لشبيب بن جعيل فى الدرر (٢٤٤/١، ١١٩/٢)، شرح شواهد المغنى (ص٩١٩)، المؤتلف والمختلف (ص٨٤)، المقاصد النحوية (٤١٨/١)، ولحجل بن نضلة فى الشعر والشعراء (ص١٠٢)، ولهما معًا فى خزانة الأدب (١٩٥/٤)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٣٠)، تذكرة النحاة (ص٧٣٤)، الجنى الدانى (ص٤٨٩)، جواهر الأدب (ص٢٤٩)، خزانة الأدب (٤٦٣/٥)، شرح الأشمونى (٦٦/١، ١٢٦)، مغنى اللبيب (ص٥٢٩)، همع الهوامع (٧٨/١، ١٢٦).

الظرفية، والفعل بعده صلة؛ لأنْ محذوفة، وأن وصلتها فى موضع رفع بالابتداء، والخبر هنّا، كأنه قال: ولا هنالك حنين، هكذا قال أبو على.

وزعم ابن عصفور أن هنّا اسم لات، وما قاله غير صحيح؛ لأن هنا ظرف غير متصرف، فلا يخلو من معنى «فى».

ص: ورفع ما بعد «إلا» فى نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ، لغة تميم، ولا ضمير فى ليس خلافًا لأبى على.

ش: روى أبو عمرو بن العلاء فى نحو: ليس الطيب إلا المسك، وليس البِرّ إلا العمل الصالح، النصب عن الحجازيين، والرفع عن بنى تميم. فأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع، فعلى إهمال ليس وجعلها حرفًا.

وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك فى بعض الكلام، وأجاز فى قول من قال: ليس خلق اللّه أشعر منه، كون ليس فعلا متحملاً ضمير الشأن اسمًا، وكونها حرفًا مهملاً.

واضطرب قول أبى على فى ليس، فرجح فى بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم فى موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها فى نحو: ليس الطيب إلا المسك، وذهب إلى أنها متحملة ضمير الشأن اسمًا، وما بعد ذلك خبرها. وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن فى حكم مفرد هو المخبر عنه فى المعنى، ولذلك استغنى عن عود ضمير منها إلى صاحب الخبر.

فإذا قصد إيجابها بالالزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها، كما امتنع توسطها بين جزأى خبر مفرد قصد إيجابه، فلو كان اسم ليس فى: ليس الطيب إلا المسك، ضمير الشأن، لزم أن يقال: ليس إلا الطيب المسك، كما يلزم أن يقال فى: كلامى زيد قائم، عند حصر الخبر: ليس كلامى إلا زيد قائم، ولو وسط إلا فقيل: ليس كلامى زيد إلا قائم، لم يجز، فكذا لا يجوز: ليس الطيب إلا المسك، على تقدير: ليس الشأن الطيب إلا المسك، بل الواجب إذا قصد الحصر فى خبر ضمير الشأن أن يجاء بإلا مقدمة على جزأى الجملة، كما قال الشاعر[1] [من الطويل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٤٩٦)، شرح شواهد المغنى (ص٧٠٤)، مغنى اللبيب (ص٢٩٤).

ألا لَيْسَ إلاَّ مَا قَضَى اللّهُ كَائِن وَمَا يَسْتَطِيعُ المرءُ نَفْعًا ولا ضُرّا

ويمكن فى: ليس الطيب إلا المسك، إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه، وهو أن يجعل «الطيب» اسم ليس، والمسك بدل منه، والخبر محذوف، والتقدير: ليس الطيب فى الوجود إلا المسك، ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر، كالاستغناء به فى نحو: لا فتى إلا على، ولا سيف إلا ذو الفقار.

ص: ولا تلزم حاليةُ المنفى «بليس» و«ما» على الأصح.

ش: زعم قوم من النحويين أن «ليس وما» مخصوصان بنفى ما فى الحال، والصحيح أنهما ينفيان ما فى الحال، وما فى الماضى، وما فى الاستقبال. وقد تنبه أبو موسى الجزولى إلى ذلك، فقال، فى كتابه المسمى بالقانون: وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف مطلقًا. قال أبو على الشلوبين: قال أبو موسى ذلك، وإن كان الأشهر عند النحويين أن ليس إنما هى لانتفاء الصفة عن الموصوف فى الحال؛ لأن سيبويه حكى: ليس خلق اللّه مثله، وأجاز: ما زيد ضربته، على أن تكون «ما» حجازية. ثم بين الشلوبين أن مراد القائلين: إن ليس لانتفاء الصفة فى الحال، أن الخبر إذا لم يكن مخصوصًا بزمان دون زمان، ونفى بليس، فإنه يحمل نفيها على الحال، كما يحمل الإيجاب عليه أيضًا. فإن اقترن الخبر بالزمان، أو ما يدل عليه، فهو بحسب المقترن به، موجبًا كان أو منفيًا بليس.

قلت: قد ورد استقبال المنفى بليس فى القرآن العزيز وأشعار العرب كثيرًا، وكذا ورد استقبال المنفى بما. فمن استقبال المنفى بليس قوله تعالى: ﴿**ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم**﴾ [هود: ٨]، وقوله تعالى: ﴿**ولستم بآخذيه إلا أن تغمضوا فيه**﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقوله تعالى: ﴿**ليس لهم طعام إلا من ضريع**﴾ [الغاشية: ٦]، ومثله قول حسان[١] [من الطويل]:

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِم ولا كان قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكونُ الدَّهرَ ما دَامَ يَذْبُلُ

ومثله قول زهير[٢] [من الطويل]:

---

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص٢٦)، الجنى الدانى (ص٤٩٩)، الدرر (٧٦/١)، المقاصد النحوية (٢/٢).

(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى فى ديوانه (ص٢٨٧)، تخليص الشواهد (ص٥١٢)، خزانة الأدب=

بَدَا لِي أَنى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلاَ سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا

ومثله[١] [من المنسرح]:

إنى على العهد لست أنقُضُه ما اخضر فى رأس نخلة سَعَف

ومثله[٢] [من الطويل]:

ولست بمُسْتَبقٍ أخا لا تَلُمُّه على شَعَث أىُّ الرجالِ المهذبُ

ومثله[٣] [من المتقارب]:

هَوِّنْ عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها
فليس بآتيك منْهِيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمورها

ومثله [من الطويل]:

=(٤٩٢/٨، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٤)، الدرر (١٦٣/٦)، شرح شواهد المغنى (٢٨٢/١)، شرح المفصل (٥٢/٢، ٥٦/٧)، الكتاب (١٦٥/١، ٢٩/٣، ٥١، ١٠٠، ١٦٠/٤)، مغنى اللبيب (٩٦/١)، المقاصد النحوية (٢٦٧/٢، ٣٥١/٣)، همع الهوامع (١٤١/٢)، ولصرمة الأنصارى فى شرح أبيات سيبويه (٧٢/١)، الكتاب (٣٠٦/١)، ولصرمة أو لزهير فى الإنصاف (١٩١/١)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٥٤)، الأشباه والنظائر (٣٤٧/٢)، جواهر الأدب (ص٥٢)، الخصائص (٣٥٣/٢، ٤٢٤)، شرح الأشمونى (٤٣٢/٢)، شرح المفصل (٦٩/٨)، الكتاب (١٥٥/٢).

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٢٢٦)، لسان العرب (١٥١/٩ - سعف).

(٢) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٢٨)، لسان العرب (١٦١/٢ - شعث، ٨١/١٤ - بقى)، تهذيب اللغة (٤٠٦/١، ٢٦٦/٦، ٣٤٨/٩)، كتاب العين (٢٣٠/٥)، جمهرة اللغة (ص٣٠٧)، جمهرة الأمثال (١٨٨/١)، فصل المقال (ص٤٤)، المستقصى (٤٥٠/١)، مجمع الأمثال (٢٣/١)، مقاييس اللغة (٢٧٧/١)، أساس البلاغة (ص٢٧ - بقى).

(٣) البيتان للأعور الشنى فى خزانة الأدب (١٣٦/٤)، الدرر (١٢٩/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٣٨/١)، شرح شواهد المغنى (٤٢٧/١، ٨٧٤/٢)، الكتاب (٦٤/١)؛ ولبشر بن أبى خازم فى العقد الفريد (٢٠٧/٣)، ولم أجده فى ديوانه، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٦٢/٧)، أمالى ابن الحاجب (٦٧٩/٢)، الجنى الدانى (ص٤٧١)، خزانة الأدب (١٤٨/١٠)، مغنى اللبيب (١٤٦/١)، المقتضب (١٩٦/٤، ٢٠٠)، همع الهوامع (١٢٨/١، ٢٩/٢).

ولستَ لما لـم يقضِـه اللّه واجـدا ولا عادمـا مـا اللّـه حَـمّ وقـدّرا

ومن استقبال المنفى بما قول اللّه تعالى: ﴿**وما هو بمزحزحه من العذاب أن يعمر**﴾ [البقرة: ٩٦]، و﴿**وما هم بخارجين من النار**﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿**وما هم بخارجين منها**﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿**لا يمسهم فيها نصب وما هم منها بمخرجين**﴾ [الحجر: ٤٨]، ﴿**يصلونها يوم الدين وما هم عنها بغائبين**﴾ [الانفطار: ١٦]، ومن ورود ذلك فى غير القرآن، قول الشاعر[١] [من الوافر]:

ومـــا الدُّنْيَـــا بِبَاقِيَـــةٍ لحـــيٍّ ولا أحـدٌ علـــى الدنيـــا بـــاق

ومثله قول امرىء القيس[٢] [من الطويل]:

وما المرءُ ما دامَتْ حُشاشَةُ نفسـه بمدرِكِ أطـرافِ الخطُـوبِ ولا آل

وشواهد ذلك شائعة ذائعة.

ص: وتزاد الباء كثيرًا فى الخبر المنفى بليس وما أختها، وقد تـزاد بعـد نفـى فعـل ناسخ للابتداء، وبعد: أو لم يروا أنّ، وشبهه، وبعد «لا» التبرئة، وهل، ومـا المكفوفـة بإنّ، والتميمية، خلافًا لأبى على والزمخشرى، وربما زيدت فى الحال المنفية، وخبر إنّ ولكنّ.

ش: زيادة الباء فى الخبر المنفى بليس قوله تعالى: ﴿**أليس الله بكاف عبده**﴾ [الزمـر: ٣٦]، وفى الخبر المنفى بما قوله تعالى: ﴿**وما ربك بغافل عـما تعملـون**﴾ [هـود:١٢٣، النمل: ٩٣]، وقلت: فى الخبر المنفى، ولم أقل فى خبر ليس، ليعلم أن الموجب بعد ليس وغيرها لا تدخله الباء.

ومثال دخولها بعد نفى فعل ناسخ للابتداء قول الشاعر[٣] [من الطويل]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤٤/٨)، الإنصاف (٧٥/١).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٣٩)، لسان العرب (٤١/١٤ - ألا)، وبلا نسبة فى لسان العرب (٢٨٤/٦ - حشش)، تهذيب اللغة (٤٣١/١٥)، تاج العروس (١٤٩/١٧ - حشش).

(٣) البيت للشنفرى فـى ديوانـه (ص٥٩)، تخليـص الشـواهد (ص٢٨٥)، خزانـة الأدب (٣٤٠/٣)، الدرر (١٢٤/٢)، شرح التصريح (٢٠٢/١)، شرح شواهد المغنى (٨٩٩/٢)، المقاصد النحويـة=

وإنْ مُدَّت الأَيْدى إلى الزَّادِ لم أَكُنْ بأَعْجَلِهِمْ إذْ أَجْشَعُ القومِ أعْجَلُ

ومثله[1] [من الطويل]:

دَعانى أخى والخَيْلُ بينى وبينَهُ فَلَما دَعَانِى لم يَجِدْني بقُعْدُدِ

ومثال دخولها بعد أنَّ المسبوقة بأَوَلَمْ يَرَوْا، قوله تعالى: ﴿**أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر**﴾ [الأحقاف: ٣٣]، وهذا من إجراء الشىء على ما هو فى معناه؛ لأن معنى: أولم يروا أن اللّه، أوليس اللّه.

ومثال دخول الباء بعد «لا» التبرئة قول العرب: لا خير بخير بعده النار، إذا لم تجعل الباء بمعنى فى.

ومثال دخولها بعد هل قول الشاعر[2] [من الطويل]:

يَقُولُ إِذَا اقْلَوْلَى عَلَيْها وأقْرَدَتْ أَلاَ هَلْ أَخُو عَيْش لَذيذٍ بِدَائِمِ

ومثال دخولها بعد ما المكفوفة بإنْ قول الشاعر[3] [من المتقارب]:

=(٢/١١٧، ٤/٥١)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/١٢٤)، أوضح المسالك (١/٢٩٥)، الجنى الدانى (ص٥٤)، جواهر الأدب (ص٥٤)، شرح الأشمونى (١/١٢٣)، شرح ابن عقيل (ص١٥٧)، شرح قطر الندى (ص١٨٨)، مغنى اللبيب (٢/٥٦٠)، همع الهوامع (١/١٢٧).

(١) البيت لدريد بن الصمة فى ديوانه (ص٤٨)، تخليص الشواهد (ص٢٨٦)، جمهرة أشعار العرب (١/٥٩٠)، الدرر (٢/١٢٥)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، لسان العرب (٣/٣٦٢ - قعد)، المقاصد النحوية (٢/١٢١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٢٩٩)، جواهر الأدب (ص٥٥)، همع الهوامع (١/١٢٧).

(٢) البيت للفرزدق فى ديوانه (ص٨٦٣)، الأزهية (ص٢١٠)، تخليص الشواهد (ص٢٨٦)، جمهرة اللغة (٦٣٦)، خزانة الأدب (٤/١٢٤)، الدرر (٢/١٢٦)، شرح التصريح (١/٢٠٢)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٧٢)، لسان العرب (١٥/٢٠٠ - قلا)، المقاصد النحوية (٢/١٣٥، ١٤٩)، وبلا نسبة فى أساس البلاغة (ص٣٦١)، الأشباه والنظائر (٣/١٢٦)، أوضح المسالك (١/٢٩٩)، الجنى الدانى (ص٥٥)، جواهر الأدب (ص٥٢)، خزانة الأدب (٥/١٤)، الدرر (٥/١٣٩)، شرح الأشمونى (١/١٢٤)، المنصف (٣/٦٧)، همع الهوامع (١/١٢٧، ٢/٧٧)، تاج العروس (هلل).

(٣) البيت للمتنخل الهذلى فى الأغانى (٢٣/٢٦٥)، أمالى المرتضى (١/٣٠٦)، خزانة الأدب=

لَعَمْــرُكَ مَــا إِنْ أَبــو مَالِـكٍ بِــوَاهٍ ولا بِضَعِيــفٍ قُــوَاهُ

ومثال دخولها بعد ما التميمية قول الفرزدق[1] [من الطويل]:

لعمــرك مــا مَعْــنٌ بتــارك حقــه ولا مُنْسِــئٌ معْــنٌ ولا مُتَيَسِّــرُ

وزعم أبو على أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه فى ذلك الزمخشرى، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه:

أحدها: أن أشعار بنى تميم تتضمن الباء كثيرًا بعد ما، كقول الفرزدق المتقدم.

الثانى: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلت على خبر لم أكن، وامتنع دخولها على خبر كنت. وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفى، فلا فرق بين منفى منصوب المحل ومنفى مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل، وبعد هل، كقوله[2] [من المتقارب]:

بــواه ولا بضعيــف قــواه

وقوله[3] [من الطويل]:

ألا هل أخو عيش لذيـد بدائـم

وإنما دخلت على الخبر بعد هل لشبه هل بحرف نفى، فلأن تدخل على ما التميمية أحق وأولى؛ لأن شبه ما بما، أكمل من شبه هل بما، وقد تقدم أن الفراء حكى أن أهل

=(١٤٦/٤)، الدرر (١٢٣/٢)، شرح أشعار الهذليين (١٢٧٦/٣)، الشعر والشعراء (٦٦٤/٢)، ولذى الإصبع العدوانى فى خزانة الأدب (١٥٠/٤)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٥٣)، خزانة الأدب (١٤٢/٤)، شرح الأشمونى (١٢٤/١)، همع الهوامع (٢٢٧/١).

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٣١٠/١)، خزانة الأدب (٣٧٥/١، ٣٧٩، ١٤٢/٤)، الدرر (١٢٩/٢)، شرح أبيات سيبويه٢ (١٩٠/١)، الكتاب (٦٣/١)، وبلا نسبة فى همع الهوامع (١٢٨/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) تقدم الاستشهاد به.

نجد كثيرًا ما يجرون الخبر بعد ما بالباء، وإذا أسقطوا الباء رفعوا، وهذا دليل واضح على أن وجود الباء جارة للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازيًا، فإن قال الحجازى قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم حجازيًا، ورفع إن كان المتكلم تميميًا أو نجديًا.

فمن دخول اللغة التميمية فى الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة، وإدغام نحو: ﴿**ولا يضار كاتب ولا شهيد**﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ورفع اللّه من قوله تعالى: ﴿**قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا اللهُ**﴾ [النمل: ٦٥]؛ لأن اللغة الحجازية بهُ وفيهُ بالضم، ولا يضارر بالفك، وإلا اللّهَ بالنصب؛ لأن الاستثناء منقطع، وإذا جاز للحجازى أن يتكلم باللغة التميمية، جاز لتميمى أن يتكلم باللغة الحجازية، بل التميمى بذلك أولى لوجهين:

أحدهما: أن الحجازية أفصح، وانقياد الفصيح لموافقة الأفصح أكثر وقوعًا من العكس.

الثانى: أن معظم القرآن حجازى، والتميميون يتعبدون بتلاوته كما أنزل، ولذلك لا يقرأ أحد منهم: ﴿**ما هذا بشرًا**﴾ [يوسف: ٣١]، بالرفع إلا من جهل كونه منزلاً بالنصب.

ومثال دخول الباء على حال منفية قول الشاعر[١] [من الوافر]:

فَمَا رَجَعَتْ بخائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهاهَا

ومثله[٢] [من البسيط]:

---

(١) البيت للقحيف العقيلى فى خزانة الأدب (١٠/١٣٧)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٧٧)، الجنى الدانى (ص٥٥)، جواهر الأدب (ص٥٤)، خزانة الأدب (١٠/٢٧٨)، الدرر (٢/١٢٨)، شرح شواهد المغنى (١/٣٣٩)، لسان العرب (١٥/٢٩٣ - منى)، مغنى اللبيب (١/١١٠)، همع الهوامع (١/١٢٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٥٦)، شرح شواهد المغنى (١/٣٤٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٤١٩)، مغنى اللبيب (١/١١٠).

كائِـنْ دُعيتُ إلى بأساءَ دَاهِمَـةٍ فمـا انبعَثْتُ بِمَـزْءُودٍ ولا وَكَلِ

ومثال دخولها على خبر إنّ قول امرىء القيس[1] [من الطويل]:

فـإنْ تَنـأَ عنهـا حِقْبَـةً لا تُلاقهـا فإنـك ممـا أحدثـت بالمجـرِّب

ومثال دخولها على خبر لكن قول الشاعر[2] [من الطويل]:

وَلَكِـنَّ أَجْـرًا لَـوْ فَعَلْتِ بِهَـينٍ وَهَلْ يُنْكرُ المعْرُوفُ فى النَّاسِ وَالأَجْرُ

ص: وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندر ذلك مع غير ليس وما، وقد يفعل ذلك فى المعطوف على منصوب اسم الفاعل المتصل.

ش: لما كثر دخول الباء على خبر ليس وخبر ما، جاز للمتكلم أن يجر المعطوف بعدهما على الخبر المنصوب، كقول الشاعر[3] [من الطويل]:

مشائِيمُ ليسُوا مُصْلِحِينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببَيْـنٍ غُرابُهـا

---

(١) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٤٢)، تخليص الشواهد (ص٢٨٦)، الدرر (٢٩٣/١، ١٢٨/٢)، شرح التصريح (٢٠٢/١)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٠٧)، المقاصد النحوية (١٢٦/٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٢٥/٣)، أوضح المسالك (٢٩٧/١)، جواهر الأدب (ص٥٤)، رصف المبانى (ص٢٥٧)، شرح الأشمونى (١٢٣/١)، همع الهوامع (٨٨/١، ١٢٧).

(٢) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٢٦/٣)، أوضح المسالك (٢٩٨/١)، خزانة الأدب (٥٢٣/٩)، الدرر (١٢٧/٢)، سر صناعة الإعراب (١٤٢/١)، شرح الأشمونى (١٢٤/١)، شرح التصريح (٢٠٢/١)، شرح المفصل (٢٣/٨، ١٣٩)، لسان العرب (٢٢٦/١٥ - كفى)، المقاصد النحوية (١٣٤/٢)، همع الهوامع (١٢٧/١).

(٣) البيت للأحوص الرياحى فى الإنصاف (ص١٩٣)، الحيوان (٤٣١/٣)، خزانة الأدب (١٥٨/٤، ١٦٠، ١٦٤)، شرح شواهد الإيضاح (ص٥٨٩)، شرح شواهد المغنى (ص٨٧١)، شرح المفصل (٥٢/٢)، شرح أبيات سيبويه (٧٤/١، ١٠٥/٢)، الكتاب (١٦٥/١، ٣٠٦)، لسان العرب (٣١٤/١٢ - شأم)، المؤتلف والمختلف (ص٤٩)، وهو للفرزدق فى الكتاب (٢٩/٣)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٥٥)، الأشباه والنظائر (٣٤٧/٢، ٣١٣/٤)، خزانة الأدب (٢٩٥/٨، ٥٥٤)، الخصائص (٣٥٤/٢)، شرح الأشمونى (٣٠٢/٢)، شرح المفصل (٦٨/٥، ٥٧/٧)، مغنى اللبيب (٤٧٨).

وقال آخر فى جر المعطوف على المنصوب بما[١] [من البسيط]:

ما الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقدامًا ولا بَطَلٍ إنْ لم يكنْ للهوى بالعقل غلاّبا

فكأنه قال: ما الحازم بمقدام ولا بطل.

وقد عومل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب كان المنفية، كقول الشاعر[٢] [من المتقارب]:

وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمَلِ

وإلى هذا أشرت بقولى: ويندر ذلك بعد خبر غير ليس وما.

فجر منمشا لعطفه على منصوب كان المنفية لشبهه بمنصوب ليس فى صلاحيته للباء، حتى كأنه قال: وما كنت بذى نيرب ولا منمش، والنيرب النميمة، والمنمش المفسد ذات البين، والمنمل كذلك.

ونبهت بقولى: «الصالح للباء» على أن المعطوف على خبر لا يصلح للباء لا يجوز جره، نحو: لست تفعل ولا مقاربا.

وقد يجر المعطوف على المنصوب باسم الفاعل كقول امرىء القيس[٣] [من الطويل]:

فظَلّ طُهاةُ اللحم من بين مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِواء أو قديرٍ مُعَجَّلِ

لأن المنصوب باسم الفاعل يجر كثيرًا بإضافته إليه، فكأنه إذا انتصب مجرور، وجواز جر المعطوف على منصوب اسم الفاعل مشروط بالاتصال، كاتصال منضج بالمنصوب،

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٦٥/٦)، شرح شواهد المغنى (ص٨٦٩)، مغنى اللبيب (ص٤٧٦)، همع الهوامع (١٤١/٢).

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٦/ ٢٤٤- نهس، ٦/ ٣٦٠ - نمش)، تهذيب اللغة (١٣/ ٢١)، تاج العروس (١٧/ ٤٣١ - نمش).

(٣) البيت لامرئ القيس فى ديوانه (ص٢٢)، جمهرة اللغة (ص٩٢٩)، جواهر الأدب (ص٢١١)، خزانة الأدب (٢٤٠،٤٧/١١)، الدرر (١٦١/٦)، شرح شواهد المغنى (٢٥٧/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٦٢٧)، لسان العرب (١٩٥/٩ - صفف)، المقاصد النحوية (١٤٦/٤)، وبلا نسبة فى الاشتقاق (ص٢٣٣)، شرح الأشمونى (٤٢٤/٢)، مغنى اللبيب (٤٦٠/٢)، همع الهوامع (١٤١/٢).

فلو كان منفصلاً لم يجز الجر، نحو أن يقال: من بين منضج بالنار صفيف شواء؛ لأن الانفصال يزيل تصور الإضافة المقتضية للجر، فلذلك لا يجوز جر المعطوف مع انفصال اسم الفاعل من معموله.

ص: وإن وَلِيَ بعد خبر ليس أو ما وصفٌ يتلوه سببى، أعْطِيَ الوصفُ ما له مفردًا، ورفع السببى، أو جعلا مبتدأ وخبرًا. وإن تلاه أجنبى عُطف بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها. وإن جُرَّ بالباء جاز على الأصح جرُّ الوصف المذكور ويتعين رفعه بعد ما.

ش: إذا وقع بعد معمولى ليس أو ما عاطفٌ يليه وصف بعده سببى، نحو: ليس زيد قائمًا ولا ذاهبًا أبوه، وما عمرو مقيمًا ولا ظاعنًا أخوه، فلك أن تعطى الوصف من النصب والجر ما كنت تعطيه دون مذكور بعده، وترفع به السببى، أو ترفعهما مبتدأ وخبرًا، فتقول: ليس زيد قائمًا، ولا ذاهب أبوه، وما عمرو مقيمًا، ولا ظاعنٌ أخوه.

وإن تلا الوصفَ أجنبىٌّ والعامل ليس، جاز رفعه عطفًا على اسمها ونصب الوصف عطفًا على الخبر، وجاز جعلهما مبتدأ وخبرًا، نحو: ليس زيد قائمًا ولا ذاهبًا عمرو، وليس زيد قائمًا ولا ذاهبٌ عمرٌو.

وإن كان خبر ليس مجرورًا بالباء جاز جر الوصف المذكور بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة، وهو كثير فى الكلام، ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

وليس بمُدْنٍ حَتْفُه ذو تقدم ... لحرب ولا مُسْتَنْسِئِ العُمر مُحْجِم

ومنه قول الآخر[1] [من المتقارب]:

فليس بآتيك مَنْهِيُّها ... ولا قاصرٍ عنك مأمورُها

ومنه قول الآخر[2] [من الطويل]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت للنابغة الجعدى فى ديوانه (ص٥٠)، أمالى المرتضى (٢٦٨/١)، جمهرة أشعار العرب (٧٨٥/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٤١/١)، الكتاب (٦٤/١)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (١٨١/٧)، المقتضب (١٩٤/٤، ٢٠٠).

وليس بمعروف لنا أنْ تَرُدَّها صِحاحا ولا مُسْتنكرٍ أن تُعَقّرا

وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿**وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون**﴾ [الجاثية: ٤، ٥]، فحذف فى الجارة لاختلاف الليل والنهار لدلالة الجارة لخلقكم عليها. ومثله قول الشاعر(١) [من البسيط]:

أخْلِقْ بذى الصَّبْر أن يَحْظى بحاجَتِهِ ومُدْمِن القَرْع للأَبْوابِ أنْ يَلِجَا

وإذا استسهل بقاء الجر بمضاف حذف لدلالة مثله عليه، كان بقاء الجر بحرف الجر المحذوف لدلالة مثله عليه أحق وأولى؛ لأن حرف الجر فى عمل الجر أمكن من الاسم المضاف. ومن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه قول الشاعر(٢) [من المتقارب]:

أَكُلَّ امرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نَارا

ومثله قراءة بعض القراء: ﴿**تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة**﴾ [الأنفال: ٦٧]، على تقدير: عرض الآخرة. ويستقصى الكلام على نظائر هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت لمحمد بن يسير فى الأغانى (١٤/٤٠)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص١١٧٥)، الشعر والشعراء (ص٨٨٣)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٢/٣٠١)، العقد الفريد (١/٧٠).

(٢) البيت لأبى داؤد فى ديوانه (ص٣٥٣)، الأصمعيات (ص١٩١)، أمالى ابن الحاجب (١/١٣٤، ٢٩٧)، خزانة الأدب (٩/٥٩٢، ١٠/٤٨١)، الدرر (٥/٣٩)، شرح التصريح (٢/٥٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٩٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٠٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٥٠٠)، شرح المفصل (٣/٢٦)، الكتاب (١/٦٦)، المقاصد النحوية (٣/٤٤٥)، ولعدى بن زيد فى ملحق ديوانه (ص١٩٩)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/٤٩)، الإنصاف (٢/٤٧٣)، أوضح المسالك (٣/١٦٩)، خزانة الأدب (٤/٤١٧، ٧/١٨٠)، رصف المبانى (ص٣٤٨)، شرح الأشمونى (٢/٣٢٥)، شرح ابن عقيل (ص٣٩٩)، شرح المفصل (٣/٧٩، ١٤٢، ٨/٥٢، ٩/١٠٥)، المحتسب (١/٢٨١)، مغنى اللبيب (١/٢٩٠)، المقرب (١/٢٣٧)، همع الهوامع (٢/٥٢).

وليس بعد «ما» فى الوصف التاليه أجنبىٌّ بعد عاطف إلا الرفع، كقولك: ما زيد قائمًا، ولا ذاهب عمرو؛ لأن المعطوف عليه مع قربه من العامل لو قدم فيه الخبر لبطل العمل، فبطلانه بالتقديم فى المعطوف لبعده من العامل أحق وأولى، ومثال ذلك قول الشاعر[1] [من الطويل]:

لعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حقه ولا مُنْسِيءٌ معنٌ ولا مُتَيَسِّر

* * *

(١) تقدم الاستشهاد به.

باب أفعال المقاربة

ص: منها للشروع فى الفعل: طَفِق، وطبق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ.

ولمقاربته: هلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وأولى.

ولرجائه: عسى، وحرى، واخلولق. وقد ترد عسى إشفاقا.

ويلازمهن لفظ المضى إلا كاد وأوشك.

وعملها فى الأصل عمل كان، لكن التزم كون خبرها مضارعا مجردا مع هلهل وما قبلها. ومقرونا بأن مع أوْلى وما بعدها. وبالوجهين مع البواقى، والتجريد مع كاد وكرب أعرف، وعسى بالعكس.

ش: حق أفعال هذا الباب أن تذكر فى باب كان، لمساواتها لها فى الدخول على مبتدأ وخبر، ورفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن هذه الأفعال رفض فيها غالبًا ترك الإخبار بجملة فعلية، فلذلك أفردت بباب. وجملتها ستة عشر فعلاً: ثمانية منها للشروع، وهى: طفق وهبّ وما بينهما، نحو: طفق زيد يقرأ، وهبّ عمرو يصلى. والأصل: طفق زيد قارئا، وهب عمرو مصليا، إلا أنه من الأصول المرفوضة. وأغرب الثمانية عَلِق وهبَّ.

وخمسة منها للدنو من الفعل حقيقة، وأشهرها كاد، وأغربها أولى، كقول الشاعر[1] [من الوافر]:

فعادَى بين هادِيَتَيْن منها ... وأولى أن يزيدَ على الثلاث

والثلاثة البواقى للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء، وأغربها حرى، يقال: حرى زيد أن يجىء، بمعنى: عسى زيد أن يجىء.

والتزم فى غير ندور كون خبر جميعها مضارعًا مجردًا من أن مع القسم الأول؛ لأن أنْ تقتضى الاستقبال، والشروع ينافيه.

---

(١) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/٣٤٥)، الدرر (٢/١٣١)، لسان العرب (٢/١٨٣ - لبث، ١٥/٤١٢ - ولى)، همع الهوامع (١/١٢٨).

ولابد من مقارنة أن للمضارع المخبر به بعد أولى وحرى واخلولق. وترك ذلك بعد كاد وكرب أولى من فعله، وفعله بعد عسى أولى من تركه، والأمر بعد أوشك سواء.

وورود عسى فى الرجاء كثير، ووروردها فى الإشفاق قليل، وقد اجتمعا فى قول الله تعالى: ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئًا وهو شر لكم**﴾ [البقرة: ٢١٦]، ومن ورودها إشفاقًا قول الشاعر [من الطويل]:

عسيتم لدى الهيجاء تلقَوْن دوننا ... تضافر أعداء وضعف نصير

وقال الشاعر فى طفق [من الكامل]:

طفق الخَلِيّ بقسوة يلحى الشجى ... ونصيحة اللاحى الخلى عناء

وقال آخر فى جعل(١) [من البسيط]:

وقد جعلت إذا ما قمتُ يُثْقلنى ... ثوبى فأنهضُ نهض الشّارب الثَّمِل

وقال آخر فى علق(٢) [من الوافر]:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرنا ... وظُلْمُ الجَارِ إِذْلالُ المجيرِ

وقال آخر فى أنشأ(٣) [من البسيط]:

لَمّا تبيّن مَيْل الكاشِحِينَ لَكُمْ ... أَنْشَأْتُ أُعْرِبُ عَمَّا كَانَ مَكْتُومَا

وقال آخر فى هب [من الطويل]:

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر فى ملحق ديوانه (ص١٨٢)، خزانة الأدب (٣٥٩/٩، ٣٦٢)، ولأبى حية النميرى فى ملحق ديوانه (ص١٨٦)، الحيوان (٤٨٣/٦)، شرح التصريح (٢٠٤/١)، شرح شواهد الإيضاح (ص٧٤)، المقاصد النحوية (١٧٣/٢)، ولابن أحمر، أو لأبى حية النميرى فى الدرر (١٣٣/٢)، ولأبى حية أو للحكم بن عبدل فى شرح شواهد المغنى (٩١١/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٠٥/١)، شرح الأشمونى (١٣٠/١)، شرح التصريح (٢٠٦/١)، مغنى اللبيب (٥٧٩/٢)، المقرب (١٠١/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٣٤/٢)، شرح الأشمونى (١٣٠/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٥٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٨١٠)، همع الهوامع (١٢٨/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٣٤/٢)، شرح شذور الذهب (ص٣٥٨)، همع الهوامع (١٢٨/١).

هَبَبْتُ أَلومُ القَلْبَ فى طَاعَةِ الهَـوَى فَلَجَّ كَأَنِّـى كُنْـتُ باللَّـومِ مُغْرِيا[١]

وقال آخر فى هلهل[٢] [من الطويل]:

وطئنا بـلاد المعْتدين فهلهلتْ نفوسُهـم قبـل الإماتـة تزهـقُ

أى كادت.

والشائع فى خبر كاد وروده مضارعًا غير مقرون بأن، كقوله تعالى: ﴿**كادوا يكونون عليه لبدا**﴾ [الجن: ١٩]، ووروده مقرونًا بأن قليل، ومنه ما جاء فى حديث عمر، رضى الله عنه: «ما كدت أن أصلى العصر حتى كادت الشمس أن تغرب». ومثله قول الآخر[٣] [من الطويل]:

أَبَيْتُـمْ قُبُـولَ السِّلْـمِ منَّـا فِكدْتُـم لَدَى الحَرْبِ أَنْ تُغْنوا السُّيوفَ عَنِ السَّل

وقال الشاعر فى خبر كرب غير مقرون بأن[٤] [من المتقارب]:

ومـا أنت أمْ ما رُسُـوم الدِّيَـارِ وَسِتُّـوكَ قَـد كَرَبَـتْ تكْمُـلُ

وقال آخر[٥] [من الخفيف]:

كَـرِبَ القَلْبُ مِـنْ جَوَاهُ يَـذوبُ حِينَ قَـالَ الوُشَـاةُ هِنْـدٌ غَضُـوبُ

---

(١) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٣٥/٢)، شرح شذور الذهب (ص٢٤٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٨١٢)، همع الهوامع (١٢٨/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (١٣٢/٢)، شرح شذور الذهب (ص٢٤٩، ٣٥٩)، همع الهوامع (١٢٨/١).

(٣) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٣٠)، شرح الأشمونى (١٢٩/١)، المقاصد النحوية (٢٠٨/٢).

(٤) البيت للكميت فى ديوانه (٢٩/٢)، خزانة الأدب (٢٦٧/٣)، الدرر (٤٤/٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٨١٥)، همع الهوامع (٢٥٤/١).

(٥) البيت لكلحبة اليربوعى أو لرجل من طيىء فى الدرر (١٤١/٢)، شرح التصريح (٢٠٧/١)، المقاصد النحوية (١٨٩/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١٤/١)، تخليص الشواهد (ص٣٣٠)، شرح الأشمونى (١٣٠/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٥٣)، شرح ابن عقيل (ص١٦٩)، شرح عمدة الحافظ (ص٧١٤)، همع الهوامع (١٣٠/١).

وقال فى اقترانه بأن[١] [من الطويل]:

وَقَـدْ كرَبَتْ أَعْنَاقُهَـا أن تَقَطَّعَـا

وقال آخر[٢] [من الرجز]:

قـد بُـرْتَ أو كَرَبْـتَ أن تبـورا لّمـا رأيـت بَيْهَسـًا مَتَبْـورا

وقال فى خبر أوشك غير مقرون بأن[٣] [من المنسرح]:

يُوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مـن مَنِيَّتِـهِ فـى بَعْـضِ غِرّاتِـهِ يُوَافِقُهـا

وقال آخر فى الاقتران بأن[٤] [من الطويل]:

ولو سُئِل الناسُ التُّرابَ لأَوْشَكـوا إذا قيلَ هاتُوا أَنْ يَمِلُّوا ويَمْنَعُوا

---

(١) عجز بيت وصدره:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا

وهو لأبى زيد الأسلمى فى تخليص الشواهد (ص٣٣٠)، الدرر (١٤٣/٢)، شرح التصريح (٢٠٧/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٨١٥)، المقاصد النحوية (١٩٣/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١٦/١)، شرح الأشمونى (١٢٣/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٥٥)، شرح ابن عقيل (ص١٩٦)، المقرب (٩٩/١)، همع الهوامع (١٣٠/١).

(٢) الرجز للعجاج فى ملحق ديوانه (٢٨٦/٢)، المقاصد النحوية (٢١٠/٢)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٣٠)، شرح الأشمونى (١٢٩/١).

(٣) البيت لأمية بن أبى الصلت فى ديوانه (ص٤٢)، شرح أبيات سيبويه (١٦٧/٢)، شرح التصريح (٢٠٧/١)، شرح المفصل (١٢٦/٧)، العقد الفريد (١٨٧/٣)، الكتاب (١٦١/٣)، لسان العرب (٣٢/٦ - بيس، ١٨٨ - كأس)، المقاصد النحوية (١٨٧/٢)، ولعمران بن حطان فى ديوانه (ص١٢٣)، ولأمية أو لرجل من الخوارج فى تخليص الشواهد (ص٣٢٣)، الدرر (١٣٦/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١٣/١)، شرح الأشمونى (١٢٩/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٥٢)، شرح ابن عقيل (ص١٦٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٨١٨)، المقرب (٩٨/١)، همع الهوامع (١٢٩/١، ١٣٠).

(٤) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣١١/١)، تخليص الشواهد (ص٣٢٢)، الدرر (١٤٤/٢)، شرح الأشمونى (١٢٩/١)، شرح التصريح (٢٠٦/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٥٠)، شرح ابن عقيل (ص١٦٧، ١٧١)، شرح عمدة الحافظ (ص٨١٧)، لسان العرب (٥١٣/١٠ - وشك)، المقاصد النحوية (١٨٢/٢)، همع الهوامع (١٣٠/١).

ص: وربما جاء خبراهما مفردين منصوبين، وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بإذا وليس المقرون بأن خبرًا عند سيبويه. ولا يتقدم هنا الخبر، وقد يتوسط، وقد يحذف إن علم، ولا يخلو الاسم من اختصاص غالبا.

ويسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل فيغنى عن الخبر، ولا يختلف لفظ المسند لاختلاف ما قبله، فإن أسند إلى ضميره اسمًا أو فاعلاً طابق صاحبَه معها، كما يطابق مع غيرها. وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسر سين عسى.

ش: من عادة العرب فى بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل؛ لئلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفردًا منصوبًا، كقول الشاعر فى أصح الروايتين[1] [من الطويل]:

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا وكَمْ مِثْلَها فارَقْتُها وَهْىَ تَصْفِرُ

فبقوله: ما كدت أيبًا، علم أن أصل: كادوا يكونون، كادوا كائنين، كما علم بالقَوَد واستحوذ، أن أصل: قال، واستعاد، قوَلَ واستَعْوَد.

ومثال جعل خبر عسى مفردًا منصوبًا قول العرب: عسى الغُوَيْر أَبْؤُسا. وقال الراجز[2] [من الرجز]:

---

(١) البيت لتأبط شرًّا فى ديوانه (ص٩١)، الأغانى (١٥٩/٢١)، تخليص الشواهد (ص٣٠٩)، خزانة الأدب (٣٧٤/٨، ٣٧٥، ٣٧٦)، الخصائص (٣٩١/١)، الدرر (١٥٠/٢)، شرح التصريح (٢٠٣/١)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٨٣)، شرح شواهد الإيضاح (ص٦٢٩)، لسان العرب (٣٨٣/٣ - كيد)، المقاصد النحوية (١٦٥/٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٥٤٤/٢)، أوضح المسالك (٣٠٢/١)، خزانة الأدب (٣٤٧/٩)، رصف المبانى (ص١٩٠)، شرح ابن عقيل (ص١٦٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٧٢٢)، شرح المفصل (١٣/٧)، همع الهوامع (١٣٠/١).

(٢) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٨٥)، خزانة الأدب (٣١٦/٩، ٣١٧، ٣٢٢)، الخصائص (٨٣/١)، الدرر (١٤٩/٢)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٨٣)، المقاصد النحوية (١٦١/٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٧٥/٢)، تخليص الشواهد (ص٣٠٩)، الجنى الدانى (ص٤٦٣)، شرح الأشمونى (١٢٨/١)، شرح شواهد المغنى (ص٤٤٤)، شرح ابن عقيل (ص١٦٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٢٢)، شرح المفصل (١٤/٧)، مغنى اللبيب (١٥٢/١)، المقرب (١٠٠/١)، همع الهوامع (١٣٠/١).

أَكْثَـرتَ فـى العَـذْلِ مُلِحًا دائِمـا لا تَلْحَنى إنـى عَسَيْـتُ صَائِمَـا

وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية، كقول الشاعر[1] [من الوافر]:

وقـد جَعَلَـتْ قُلُـوصُ بنـى سُهَيل مـن الأكْـوَارِ مَرْتَعُهَـا قريـبُ

وقد يجيء جملة فعلية ماضوية، كقول ابن عباس، رضى الله عنه: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً.

وليس المقرون بأن فى هذا الباب خبرًا عند سيبويه، بل هو منصوب بإسقاط حرف الجر، أو بتضمين الفعل معنى قارَبَ. قال سيبويه: تقول: عسيت أن تفعل، فأن هنا بمنزلتها فى قولك: قاربت أن تفعل، أى قاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر، أى لأن تمطر. وعست بمنزلة اخلولقت السماء، ولا يستعمل المصدر هنا كما لم يستعمل الاسم الذى الفعل فى موضعه فى قولك: بذى تسلم. هذا نصه.

قلت: والوجه عندى أن تجعل عسى ناقصة أبدًا، فإذا أسندت إلى أن والفعل وجه بما يوجه وقوع حسب عليها فى نحو: ﴿**أحسب الناس أن يتركوا**﴾ [العنكبوت: ٢]، فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئًا**﴾ [البقرة: ٢١٦]، بل يقال فى الموضعين: سدَّت أن والفعل مسد الجزأين. ويوجه نحو: ﴿**عسى الله أن يأتى بالفتح**﴾ [المائدة: ٥٢]، بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سدّ مسد جزأى الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل فى حكم الاستقلال فى أكثر الكلام، ومنه قراءة حمزة: ﴿**ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم**﴾ [آل عمران: ١٧٨]، بالخطاب على جعل أنّ بدلاً من الذين، وسدّت مسد المفعولين فى البدلية، كما سدت مسدهما فى قراءة الباقين ﴿**ولا يحسبن**﴾ بالياء، على جعل ﴿**الذين كفروا**﴾ فاعلاً، ومثله: حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا فى

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٢٠)، خزانة الأدب (٥/١٢٠، ٩/٣٥٢)، الدرر (٢/١٥٢)، شرح الأشمونى (١/١٢٨)، شرح التصريح (١/٢٠٤)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٣١٠)، شرح شواهد المغنى (ص٦٠٦)، مغنى اللبيب (ص٢٣٥)، المقاصد النحوية (٢/١٧٠)، همع الهوامع (١/١٣٠).

فضل، على رواية من رواه بالفتح فى صحيح مسلم.

ولا تتقدم أخبار هذه الأفعال، فلا يقال فى: طفقت أفعل: أفعل طفقت. والسبب فى ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدمت لازدادت مخالفتها للأصل. وأيضًا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها، وإذ لا تَرِد إلا بلفظ الماضى إلا كاد وأوشك، فإن المضارع منهما مستعمل، فلهن حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، وحال قوة بالنسبة إلى الحروف، فلم تتقدم أخبارها لتَفْضُلَها كان وأخواتها المتصرفة، وأجيز توسيطها تفضيلاً لها على إن وأخواتها، فيقال: طفق يصليان الزيدان، وكاد يطيرون المنهزمون. وحكى الجوهرى مضارع طفق.

ويجوز فى هذا الباب حذف الخبر إن علم، كقوله: «من تأنّى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»[1]. ومنه قول المرقش [من الخفيف]:

وإذا ما سمعتِ من نحو أرض ... بمحِبٍّ قد مات أو قيل كادا
فاعلمى غيرَ علم شك بأنى ... ذاكِ وابكى لمُقْصَدٍ لن يُقَادا

أى لن يؤخَذ له بقَوَد. وقال آخر [من البسيط]:

قد هاج سارٍ لسارٍ ليلةً طربا ... وقد تَصَرَّم أو قد كاد أو ذهبا

السارى الأول البرق.

ومن حذف الخبر لدليل قوله تعالى: ﴿**فطفق مسحا بالسوق والأعناق**﴾ [ص: ٣٣]، فحذف الخبر وهو يمسح، وترك مصدره دليلاً عليه.

وحق الاسم فى هذا الباب أن يكون معرفة أو مقاربًا لها، كما يحق ذلك لاسم كان، وقد يرد نكرة محضة، كقول الشاعر[2] [من الطويل]:

عسى فرجٌ يأتى به اللّه إنه ... له كلَّ يوم فى خليقته أمرُ

---

(١) أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير (١٧/٣١٠).

(٢) البيت لمحمد بن إسماعيل فى حاشية شرح شذور الذهب (ص٣٥١)، وبلا نسبة فى الدرر (٢/١٥٧)، شرح شذور الذهب (ص٣٥١)، شرح ابن عقيل (ص١٦٦)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص١٥٧)، المقاصد النحوية (٢/٢١٤)، همع الهوامع (١/١٣١).

وقد يسند أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل، فيغنى عن الخبر، كقوله تعالى: ﴿**وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم**﴾ [البقرة: ٢١٦]، فلو وقعت عسى وأن يفعل خبر اسم قبلها، فللمتكلم بذلك أن يضمر فى عسى ضميرًا هو اسمها أو فاعلها، ويحكم على موضع أن يفعل بالنصب، وله أن يجرد عسى من الضمير، ويحكم على موضع أن يفعل بالرفع مستغنى به عن زائد، كما استغنى به بعد حسب عن مفعول ثان.

وأوشك واخلولق مثل عسى فى هذين الاستعمالين، فيقال: الزيدان أوشكا أن يفعلا، وأوشك أن يفعلا، والعمران اخلولقا أن يفوزا، واخلولق أن يفوزا، أشار إلى ذلك فى الثلاثة سيبويه، رحمه الله تعالى.

وإن أسندت عسى إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو إناث غائبات جاز كسر سينها وفتحها، والفتح أشهر، ولذلك قرأ به ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكوفيون، ولم يقرأ بالكسر إلا نافع.

ص: وقد يتصل بها الضمير الموضوع للنصب اسمًا عند سيبويه حملاً على لعل، وخبرًا مقدمًا عند المبرد، ونائبًا عن المرفوع عند الأخفش، وربما اقتصر عليه.

ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم، وكون الفاعل غيره قليل.

وتُنْفى كاد إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا، أو بعدمه وعدم مقاربته.

ولا تُزَاد كاد خلافًا للأخفش.

واستعمل مضارع كاد وأوشك خصوصًا، وندر اسم فاعل أوشك.

ش: إذا كان معمول عسى ضميرًا، فحقه أن يكون بلفظ الموضوع للرفع، نحو: عسيتُ وعسينا وعسيتَ وعسيتُم، كما يقال: كنتُ وكنا وكنتَ وكنتم. وهذا الاستعمال هو المشهور، وبه نزل القرآن، قال اللّه تعالى: ﴿**قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا**﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ومن العرب من يقول: عسانى وعساك وعساه، فيكتفى بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع، كقول الشاعر[1] [من الوافر]:

---

(١) البيت لعمران بن حطان فى تذكرة النحاة (ص٤٤٠)، خزانة الأدب (٣٣٧/٥، ٣٤٩)، شرح أبيات سيبويه (٥٢٤/١)، شرح التصريح (٣١٣/١)، شرح المفصل (١٢٠/٣، ١٢٣/٧)،=

ولـى نفـسٌ أقـول لهـا إذا مـا تُنازعنـى لعلـى أو عسانـى

وكقول الآخر [من الوافر]:

أصِخْ فعساك أن تُهْـدَى ارعـواء لقلبِـك بالإصاخـة مستـفـادا

فالتكلم بهذا وأمثاله جائز بإجماع، ولكن اختلف فى الضمير، أهو منصوب المحل أم مرفوعه؟ فاتفق سيبويه والمبرد على أنه منصوب المحل، وأن الفعل فـى موضـع رفـع، إلا أن سيبويه يجعل المنصوب اسمًا والمرفوع خبرًا حملاً علـى لعـل. والمبرد يجعـل المنصـوب خبرًا مقدمًا، وأن والفعل اسمًا مؤخرًا.

وذهب الأخفش إلى أن الضمير، وإن كان بلفظ الموضوع للنصب، محله رفـع بعسى نيابة عن الضمير الموضوع للرفع، كما ناب الموضوع للرفع عـن الموضـوع للنصـب فـى نحو: مررت بك أنت، وأكرمته هو. وقول الأخفش هو الصحيح عنـدى؛ لسـلامته عـن عدم النظير، إذ ليس فيه إلا نيابـة ضمـير غـير موضـوع لـلرفع عـن موضـع لـه، وذلـك موجود، كقول الراجز[1] [من الرجز]:

يا بـنَ الزُّبيـر طالمـا عَصَيْكَـا وطالمـا عَنَّيْتَنـا إلَيْكَـا

أراد عصيت، فجعل الكاف نائبة عن التاء؛ ولأن نيابة الموضوع لـلرفع موجـودة فـى نحو: ما أنا كأنت، ومررت بك أنت، فلا استبعاد فى نيابة غيره عنـه. ولأن العـرب قـد تقتصر على عساك ونحوه، فلو كان الضمير فى موضع نصب لـزم منـه الاسـتغناء بفعـل ومنصوبه عن مرفوعه، ولا نظير لذلك، بخلاف كونه فى موضع رفع، فإن الاسـتغناء بـه

=الكتاب (٣٧٥/٢)، المقـاصد النحوية (٢٢٩/٢)، وبـلا نسـبة فـى تذكـرة النحـاة (ص٤٩٥)، الجنـى الدانـى (ص٤٦٦)، خزانـة الأدب (٣٦٣/٥)، الخصـائص (٢٥/٣)، رصـف المبـانى (ص٢٤٩)، شرح المفصل (١٠/٣، ١١٨م)، المقتضب (٧٢/٣)، المقرب (١٠١/١).

(١) الرجز لرجل من حمير فى خزانـة الأدب (٤٢٨/٤، ٤٣٠)، شـرح شـواهد الشـافية (ص٤٢٥)، شرح شواهد المغنى (ص٤٤٦)، لسان العـرب (٤٤٥/١٥ - تـا)، المقـاصد النحويـة (٥٩١/٤)، نـوادر أبـى زيـد (ص١٠٥)، وبـلا نسـبة فـى الجنـى الدانـى (ص٤٦٨)، سـر صناعـة الإعـراب (٢٨٠/١)، شرح الأشمونى (١٣٣/١)، شـرح شـافية ابـن الحـاجب (٢٠٢/٣)، مغنـى اللبيـب (١٥٣/١)، المقـرب (١٨٣/٢)، كتـاب العـين (٢٢٢/٥)، المخصـص (١٤٤/١٧)، الممتـع فـى التصريف (٤١٤/١).

نظير الاستغناء بمرفوع كاد فى نحو: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد». ولأن قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف فى العمل، ولا نظير لذلك.

وقال السيرافى: وأما عساك وعسانى، ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: قول سيبويه وهو أن عسى حرف بمنزلة لعل، وذكر القولين الأخيرين. وفى هذا القول أيضًا ضعف؛ لتضمنه اشتراك فعل وحرف فى لفظ واحد بلا دليل، إلا أن فيه تخلصًا من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه فى نحو: علك أو عساك، وفى نحو: عساك تفعل بغير أن، ولا مخلص للمبرد من ذلك.

ويلزم المبرد أيضًا مخالفة النظائر من وجهين آخرين:

أحدهما: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى.

والثانى: وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك إذا قلت فى: عساك أن تفعل، عسى أن تفعل إياك لم يجز، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق بألا يجوز فى الحالة الفرعية.

فتبين أن قول أبى الحسن فى هذه المسألة هو الصحيح، والله أعلم.

ولابد من عود ضمير من الخبر فى هذا الباب إلى الاسم، كما لابد منه فى غير هذا الباب، ولكن الضمير فى غير هذا الباب لا يشترط كونه فاعلاً، بخلاف الضمير فى هذا الباب، فإن الفاعل لا يكون غيره إلا على قلة، ولا يكون ما ورد على قلة إلا مؤولاً بأنه هو، فمن ذلك قول الشاعر[1] [من البسيط]:

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلنى ثوبى فأنهضُ نَهْضَ الشارب الثَّمِل

فجاء فاعل الفعل المخبر به غير ضمير الاسم؛ لأن المعنى: وقد جعلت إذا ما قمت أثقل وأضعف، فصح لذلك. وكذا قول الآخر[2] [من الطويل]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيتان لذى الرمة فى ديوانه (ص٨٢١)، أدب الكاتب (ص٤٦٢)، الدرر (١٥٥/٢)، شرح أبيات سيبويه (٣٦٤/٢)، شرح التصريح (٢٠٤/١)، شرح شافية ابن الحاجب (٩١/١، ٩٢)، شرح شواهد الشافية (ص٤١)، الكتاب (٥٩/٤)، لسان العرب (٣٩١/١٤ - سقى)، المقاصد=

وقَفْتُ على رَبْعِ لميةَ ناقتى فما زلت أبكى عنده وأخاطبه
وأسقيه حتى كاد مما أبُثُّه يكلمنى أحجاره وملاعبُه

فجاز هذا لأن معناه: كاد يكلمنى. وإلى هذا ونحوه أشرت بقولى: وكون الفاعل غيره قليل.

وزعم قوم أن كاد ويكاد إذا دخل عليهما نفى فالخبر مثبت، وإذا لم يدخل عليهما نفى فالخبر منفى، والصحيح أن إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفى للمقاربة، فإذا قيل: كاد فلان يموت، فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع. وإذا قيل: لم يكد يموت، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفى مقاربة الموت نفى وقوعه بزيادة مبالغة، كأن قائلاً قال: كاد فلان يموت، فرد عليه بأن قيل: لم يكد يموت. وقولك: لم يكد يموت أبلغ فى إثبات الحياة من قولك: لم يمت، ولهذا قيل فى قوله تعالى: ﴿**إذا أخرج يده لم يكد يراها**﴾ [النور: ٤٠]، أن معناه: لم يرها ولم يقارب أن يراها. وفى قوله تعالى: ﴿**يتجرعه ولا يكاد يسيغه**﴾ [إبراهيم: ١٧] أن معناه: لا يسيغه ولا يقارب إساغته.

وقد يقول القائل: لم يكد زيد يفعل، ويكون مراده فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذى وضع له اللفظ أولاً. ولإمكان هذا، رجع ذو الرمة فى قوله[1] [من الطويل]:

إذا غيرَ النَّأْىُ المحبينَ لم يَكَدْ رَسِيسُ الهوى من حُبِّ ميةَ يَبْرحُ

إلى أن جعل بدل: يكد، يجد، وإن كان فى يكد من المبالغة والجزالة ما ليس فى يجد.

وأما قوله تعالى: ﴿**وما كادوا يفعلون**﴾ [البقرة: ٧١]، فمحمول على وقتين، وقت عدم الذبح وعدم مقاربته، ووقت وقوع الذبح، كما يقول القائل: خلص فلان وما كاد يخلص.

وأجاز الأخفش استعمال كاد زائدة، ومما استشهد به قوله تعالى: ﴿**إن الساعة آتية**

=النحوية (١٧٦/٢)، الممتع فى التصريف (ص١٨٧)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٠٧/١)، شرح الأشمونى (١٣٠/١)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢٢٦)، همع الهوامع (١٣١/١).

(١) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص١١٩٢)، خزانة الأدب (٣٠٩/٩)، شرح الأشمونى (١٣٤/١)، شرح المفصل (١٢٤/٧)، لسان العرب (٩٧/٦ - رسس).

أكاد أخفيها﴾ [طه: ١٥] وقول حسان[١] [من الكامل]:

وتكـادُ تكسَلُ أن تَجيءَ فِراشَهـا فـى جِسْـمِ خَرْعَبَـة وحُسْـنِ قَـوامِ

والصحيح أنها لا تزاد، وأما قوله تعالى: ﴿**أكاد أخفيها**﴾ فقيل معناه: إن الساعة آتية أكاد أخفيها، فلا أقول: هى آتية. وقيل: معنـاه أكـاد أخفيهـا عـن نفسـى. وقـراءة أبـى الدرداء وسعيد بن جبير: «أَكاد أَخفيهـا» بفتـح الهمـزة، مـن خَفَيْـتُ الشـىء أخفيـه إذا أظهرته، وبه فُسّر قول امرئ القيس[٢] [من المتقارب]:

فـإن تدفنـوا الـداء لا نُخفِـهِ وإنْ تَبْعثـوا الحـربَ لا نَقْعُـدِ

وأما قول حسان فالمعنى فيه وصف المذكورة بمقاربـة الكسـل دون حصولـه، وذلـك بين.

ولازمت أفعال هذا الباب لفظ المضى إلا كـاد وأوشـك، فإنهمـا اختصـا باسـتعمال مضارعيهما، وشذ استعمال اسم فاعل أوشك فى قول الشاعر[٣] [من المتقارب]:

فموشِكـةٌ أرْضُنـا أن تَعُـودا خـلافَ الخَليـط وُحُوشًـا يَبابـا

وذكر الجوهرى: يَطْفَق، ولم أره لغيره، واللّه أعلم.

* * *

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص١٠٧)، شرح المفصل (١٠٢/٧)، لسان العـرب (٣٨٤/٣ - كيد)، المحتسب (٤٨/٢)، وبلا نسبة فى المفصل (١٢٦/٧).

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانـه (ص١٨٦)، لسـان العـرب (٢٣٤/١٤ - خفـا)، تـاج العـروس (خفى)، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة (٥٩٥/٧).

(٣) البيت لأبى سهم الهذلى فى تخليـص الشـواهد (ص٣٣٦)، الـدرر (١٣٧/٢)، المقـاصد النحويـة (٢٢١/٢)، ولأسامة بن الحارث فى شرح أشـعار الهذليـين (ص١٢٩٣)، وبـلا نسـبة فـى شـرح الأشمونى (١٣١/١)، شرح ابن عقيل (ص١٧١)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٢٣)، همع الهوامع (١٢٩/١).

باب الأحرف

الناصبة الاسم الرافعة الخبر

ص: وهى: إنّ للتوكيد، ولكنّ للاستدراك، وكأنّ للتشبيه، وللتحقيق أيضًا على رأى، وليت للتمنى، ولعل للترجى والإشفاق والتعليل والاستفهام، ولهن شَبَه بكان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوسًا، ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل أخر، تنبيهًا على الفرعية، ولأن معانيها فى الأخبار، فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابهما.

ويجوز نصبهما بليت عند الفراء، وبالخمسة عند بعض أصحابه، وما استشهد به محمول على الحال، أو على إضمار فعل، وهو رأى الكسائى.

ش: اعتبار الأصل يقتضى كون أحرف هذا الباب خمسة لا ستة كما يقول أكثر المصنفين، ويكملون الستة بأنّ المفتوحة، ولا حاجة إلى ذلك، فإنها فرع المكسورة، وسأبين ذلك إن شاء الله تعالى، ومتبوعى فيما اعتبرته سيبويه، فإنه قال: هذا باب الحروف الخمسة التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده. وكذا قال المبرد فى المقتضب، وابن السراج فى الأصول، ولو قال: باب الأحرف، لكان أولى من قوله: باب الحروف؛ لأن أحرفًا جمع قلة، وحروفًا جمع كثرة، والموضع موضع قلة، إلا أن كل واحد من جمع القلة والكثرة قد يقع موقع الآخر، ومنه قوله تعالى: ﴿**والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء**﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقد قيل: إن المسوغ لوقوع قروء موقع أقراء اختلاف عوائد النساء، وباعتبار هذا يلزم حصول الكثرة، وكذا ما قال سيبويه يحمل على أنه ملحوظ به ما يعرض لإنّ من فتح همزتها، ومن تخفيف نونها فى الحالين، ومن تخفيف نون كأن، وما يستعمل فى لعل من لغات.

فإن قيل: إذا كان تفريع أنّ سببًا لعدم الاعتداد بها، فينبغى ألا يعتبر بكأن، فإن أصل: كأنّ زيدًا أسد، إنّ زيدًا كالأسد.

فالجواب: أن أصل كأن منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أن، فليس

أصلها منسوخًا، بدلالة جواز العطف بعدها على معنى الابتداء، كما يعطف عليه بعد المكسورة، فاعتبرت فرعية أن لذلك دون كأن.

وقد قرنْتُ كل واحد من هذه الأحرف بمعناه، فمعنى إنّ التوكيد، ولذلك أجيب بها القسم نحو: والله إنك لفطن.

ومعنى لكن الاستدراك، ولذلك لا يكون إلا بعد كلام، نحو: ﴿**فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم**﴾ [الأنفال: ١٧].

وكأن للتشبيه المؤكد، نحو: كأن زيدًا أسد، فإن أصله: إن زيدًا كالأسد، فقدمت الكاف، وفتحت الهمزة، وصار الحرفان حرفًا واحدًا مدلولاً به على التشبيه والتوكيد. وزعم بعضهم أن كأن قد تكون لتحقيق دون تشبيه، واستشهد على ذلك بقول الشاعر: [من الوافر][(١)]:

وأصبحَ بطنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

واستشهد أيضًا بقول الآخر: [من البسيط][(٢)]:

كأَنّى حِينَ أُمْسى لا تُكَلِّمنى ذو بُغية يبتغى ما ليسَ موجودَا

والصحيح أن كأن لا يفارقها التشبيه، ويخرج البيت الأول على أن هشامًا وإن مات فهو باق ببقاء من يخلفه بسيره، وأجود من هذا أن تجعل الكاف من كأن فى هذا الموضع كاف التعليل المرادفة اللام، كأنه قال: [من الوافر][(٣)]:

---

(١) البيت للحارث بن خالد فى ديوانه (ص٩٣)، الاشتقاق (ص١٠١، ١٤٧)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٥٧١)، جواهر الأدب (ص٩٣)، الدرر (١٦٣/٢)، شرح التصريح (٢١٢/١)، شرح شواهد المغنى (٥١٥/٢)، لسان العرب (٤٦١/١٢ - قتم)، مغنى اللبيب (١٩٢/١)، همع الهوامع (١٣٣/١).

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه (ص٣٢٠)، الجنى الدانى (ص٥٧١)، الخصائص (١٧٠/٣)، شرح شواهد المغنى (٧٨٨/٢)، وليزيد بن الحكم الثقفى فى لسان العرب (٣١٨/٣ - عود)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص٣٩٩)، خزانة الأدب (٤٠٧/٦)، شرح المفصل (٧٧/٤)، المحتسب (١٥٥/٢)، مغنى اللبيب (٣٦٩/٢).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

وأصبحَ بطنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا لأن الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿**ويكأنه لا يفلح الكافرون**﴾ [القصص: ٨٢]، وأكثر ما تزاد الكاف بهذا المعنى مقرونة بما، كقوله تعالى: ﴿**واذكروه كما هداكم**﴾ [البقرة: ١٩٨]، ومنه ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: كما أنه لا يعلم فغفر الله له، وأما البيت الثانى، فلا حجة فيه؛ لأن التشبيه فيه يتبين بأدنى تأمل.

وكون ليت للتمنى، ولعل للترجى ظاهر، والفرق بينهما أن التمنى يكون فى الممكن وغير الممكن، والرجاء لا يكون إلا فى الممكن.

وتكون لعل للإشفاق، كقوله تعالى: ﴿**فلعلك باخِعٌ نفسَك**﴾ [الكهف: ٦]، وكقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

أَتَوْنى فقالوا يا جميل تَبَدّلت بُثَينةُ أَبدالا فقلت لعلها
وعلّ حِبالا كنتُ أحكمتُ فتْلَها أُتيحَ لها واشٍ رفيقٌ فحلها

وتكون لعل أيضًا للتعليل، كقوله تعالى: ﴿**فقولا له قولاً لَيِّنا لعله يتذكر أو يخشى**﴾ [طه: ٤٤]، وكقول الشاعر: [من الطويل][(٢)]:

وقلتم لنا كُفُّوا الحروب لعلنا نكف ووثقتم لنا كل موثق
فلما كففنا الحرب كانت عهودُكم كلَمْعِ سَرَابٍ فى الملا متألق

قال الأخفش فى المعانى: ﴿**لعله يتذكر**﴾، نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدى، والمعنى: لنتغدى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أى لتأخذه، وهذا نصه.

وتكون لعل أيضًا للاستفهام، كقوله تعالى: ﴿**وما يدريك لعله يَزّكّى**﴾ [عبس: ٣]، وكقول النبى ﷺ لبعض الأنصار، رضى الله عنهم، وقد خرج إليه مستعجلاً: «لعلنا أعجلناك».

---

(١) البيتان لجميل بثينة فى ديوانه (ص١٥٠)، خزانة الأدب (٤٠٢/٦)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٢٠).

(٢) البيتان بلا نسبة فى الحماسة البصرية (٢٥/١، ٢٦).

وسبب إعمال هذه الأحرف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة فى لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فاللزوم مخرج لما يدخل عليهما وعلى غيرهما كألا وأما الاستفتاحيتين، والاستغناء بهما مخرج للولا ولوما الامتناعيتين، ولإذا المفاجأة، فإنهن يشبهن كان فى لزوم المبتدأ والخبر، ويفارقنها بافتقار لولا ولوما إلى الجواب، وافتقار إذا إلى كلام سابق.

وضم أكثر النحويين إلى المشابهة من الوجه المذكور المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر، والصحيح عدم اعتبار ذلك، إذ لو كان سكون الوسط معتبرًا لم يعتد بلكن؛ لأن وسطها متحرك، ولو كان فتح الآخر معتبرًا لزم إبطال عمل إن وأن وكأن عند التخفيف.

وزاد الزجاجى فى المشابهة المعتبرة الاتصال بالضمائر المنصوبة، وهذا عجيب، فإن الضمائر المنصوبة لم تتصل بهذه الأحرف إلا بعد استحقاق العمل، فصح أن المعتبر من المشابهة ما اقتصرت على ذكره من لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، إلا أن هذه الأحرف لما كانت فروع كان فى عمل الرفع والنصب، قدم معهن عمل النصب على الرفع تنبيهًا على الفرعية؛ لأن الأصل تقديم الرفع، ولم يحتج إلى ذلك فى ما المحمولة على ليس؛ لأن فرعيتها ثابتة بيّنة الثبوت لعدم اتفاق العرب على إعمالها، وببطلان عملها عند نقض النفى بإلا، أو تقدم الخبر، أو وجود إنْ، فاستغنت عن جعل عملها عكس عمل كان.

وقيل: لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا فى الأخبار، تنزلت منهن منزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب.

وأجاز الفراء نصب الاسم والخبر معًا بليت، ومن حجته على ذلك قول الشاعر: [من الكامل][1]:

لَيتَ الشَّبابَ هو الرَّجيعَ على الفَتَى والشَّيبَ كانَ هُوَ البدئُ الأَوَّلُ

وأجاز بعض الكوفيين ذلك فى كل واحد من الخمسة، ومن حجج صاحب هذا المذهب قول النبى ﷺ: «إن قعر جهنم لسبعين خريفًا»، ومن حججه قول الشاعر: [من

(١) البيت بلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٤٩٣).

الطويل][(١)]:

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلْتأتِ ولتكُن خطاك خِفافًا إنّ حُرَّاسَنا أسْدَا

ومنه قول الراجز: [من الرجز][(٢)]:

إن العجوزَ خَبَّةً جَرُوزا تأكلُ كلَّ ليلة قفيزا

ومثله: [من الرجز][(٣)]:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا قادِمَةً أو قَلَمًا مُحَرَّفَا

ولا حجة فى شىء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه، أما البيت الأول، فيحمل على تقدير كان، والأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحذفت كان، وأبرز الضمير، وبقى النصب بعده دليلاً، ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، وقد روى عن الكسائى أنه كان يوجه هذا التوجيه فى كل موضع نصب فيه بعد شىء من هذه الأحرف، ويقوى ما ذهب إليه إظهار كان بعد ليت وإن كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿**يا ليتنى كنت معهم**﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿**يا ليتنى كنت ترابا**﴾ [النبأ: ٤٠]، و﴿**إن الله كان بكم رحيما**﴾ [النساء: ٢٩]، و﴿**إن الله كان على كل شىء حسيبا**﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿**وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليما**﴾ [النساء: ١٢٧]، و﴿**إنك كنت بنا بصيرا**﴾ [طه: ٣٥]، و﴿**إنه كان بى حفيا**﴾ [مريم: ٤٧]، فجاز إضمار كان هنا لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك فى: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد.

---

(١) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى الجنى الدانى (ص٣٩٤)، الدرر (١٦٧/٢)، شرح شواهد المغنى (ص١٢٢) ولم أجده فى ديوانه، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (١٣٥/١)، مغنى اللبيب (ص٣٧).

(٢) الرجز بلا نسبة فى الدرر (١٦٧/٢)، نوادر أبى زيد (ص١٧٢)، همع الهوامع (١٣٤/١)، مقاييس اللغة (٤٤١/١).

(٣) الرجز لمحمد بن ذؤيب فى خزانة الأدب (٢٣٧/١٠، ٢٤٠)، الدرر (١٦٨/٢)، وللعمانى فى سمط اللآلى (ص٨٧٦)، شرح شواهد المغنى (ص٥١٥)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٧٣)، الخصائص (٤٣٠/٢)، ديوان المعانى (٣٦/١)، شرح الأشمونى (١٣٥/١)، مغنى اللبيب (١٩٣/١)، همع الهوامع (١٣٤/١)، المخصص (٨٢/١).

ويحمل الحديث على أن القعر فيه مصدر قَعَرت الشيء، إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، و«لسبعين خريفًا» ظرف مخبر به؛ لأن الاسم مصدر، وظرف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيرًا، ويقدر: إن حراسنا أسدا، كأنه قال: إن حراسنا يشبهون أسدا، أو كانوا. وأما قول الراجز، فمحمول على أن تأكل خبر إنّ، وخبة جروزا حالان من فاعل تأكل، ولا تكلف فى هذا التوجيه. وأما قول الآخر فمحمول على أن قادمة وقلما منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة.

وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها.

ص: وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف، وربما دخلت إن على ما خبره نهى، وللجزأين من بعد دخولهن ما لهما مجردين، لكن يجب هنا تأخير الخبر، ما لم يكن ظرفًا أو شبهه، فيجوز توسيطه، ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل: «إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»، لا على زيادة من، خلافًا للكسائى.

وإذا علم الخبر جاز حذفه مطلقًا، خلافًا لمن اشترط تنكير الاسم، وقد يسد مسده واو المصاحبة، والحال، والتزم الحذف فى: «ليت شعرى»، مُرْدَفا باستفهام.

وقد يخبر هنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة أو بمعرفة، ولا يجوز نحو: إن قائما الزيدان خلافًا للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننت قائما الزيدان، خلافًا للكوفيين.

ش: قد تقدم فى باب كان الإعلام بالمبتدآت التى تدخل عليها كان وأخواتها، وبيان أن دام تشارك فى ذلك وتزيد بأنها لا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبى، فلذلك خصصتها بالإحالة عليها هنا، فقلت: «وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الأحرف»، فعلم بهذا أن هذه الأحرف لا تدخل على ما خبره جملة طلبية نحو: زيد هل قام؟ وعمرو أكْرِمْه، وخالد لا تهنه، ثم نبهت على ما شذ من دخول إن على ما خبره نهى كقول الشاعر: [من البسيط][1]:

---

(١) البيت لأبى مكعت أخى بنى سعد بن مالك فى خزانة الأدب (١٠/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠)، الدرر (٢/١٧٠)، وبلا نسبة فى شرح التصريح (١/٢٩٨)، شرح شواهد المغنى (٢/٩١٤)، مغنى اللبيب (٢/٥٨٥)، همع الهوامع (١/١٣٥).

إنَّ الذِينَ قَتَلتُمْ أَمسِ سَيِّدَهُمْ لا تَحْسَبوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا

ثم أشرت إلى أن للجزأين من الأحوال والأقسام بعد دخول هذه الأحرف ما كان لهما قبل دخولهن، فكما انقسم المبتدأ إلى اسم عين وإلى اسم معنى، كذلك ينقسم مع إن وأخواتها نحو: إن العالم فاضل، وإن العلم فضل، وكما انقسم الخبر فى باب الابتداء إلى الأقسام المتقدم ذكرها ثم، كذلك ينقسم إليها فى هذا الباب، وكما استصحبت الأقسام تستصحب الأحوال والشروط، ومن الشروط عود ضمير من الجملة المخبر بها، ومن الأحوال جواز حذف الضمير لدليل، كقول الشاعر: [من الطويل]:

وإن الذى بينى وبينك لا يفى بأرض أبا عمرو لك الدهر شاكر

أراد: لا يفى به، أو من أجله.

وقد تقدم بيان موجب تقديم منصوب هذا الباب وتأخير مرفوعه، فلا يجوز الإخلال بمقتضاه، فإن كان الخبر ظرفًا أو مجرورًا جاز تقديمه؛ لأنه فى الحقيقة معمول الخبر، وكان حقه ألا يتقدم على الاسم كما لا يتقدم الخبر، إلا أن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما، فلذلك فصل بهما بين المضاف والمضاف إليه، وبين كان واسمها وخبرها، وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن، نحو: أغدًا تقول زيدًا قائمًا. ولم يبطل عمل «ما» تقديمهما على اسمها، نحو: ما غدا زيد راحلا. واغتفر تقديمهما على العامل المعنوى، نحو: أكل يوم لك درهم، وعلى المنفى بما، نحو قول الصحابة، رضى الله عنهم: [من الرجز][(١)]:

ونَحْنُ عَنْ فَضلِكَ ما استغنينَا

ولو عومل غيرهما معاملتهما فى ذلك لم يجز.

والأصل فى الظرف الذى يلى إنّ أو إحدى أخواتها أن يكون ملغى، أى غير قائم

---

(١) الرجز لعبد الله بن رواحة فى ديوانه (ص١٠٧)، شرح أبيات سيبويه (٣٢٢/٢)، الكتاب (٥١١/٣)، وله أو لعامر بن الأكوع فى الدرر (١٤٨/٥)، شرح شواهد المغنى (٢٨٦/١، ٢٨٧)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢٣٤/٢)، تخليص الشواهد (ص١٣٠)، خزانة الأدب (١٣٩/٧)، المقتضب (١٣/٣)، همع الهوامع (٧٨/٢)، مغنى اللبيب (٩٨/١، ٢٦٩، ٣١٧، ٣٣٩/٢، ٥٣٩، ٦٩٤).

مقام الخبر، نحو: إنّ عندك زيدًا مقيم، وكقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

فلا تَلْحَنِي فيها فإن بِحُبِّها أَخَاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

فأما القائم مقام الخبر فجدير بألا يليها لقيامه مقام ما لا يليها، ولكن اغتفر إيلاؤه إياها التفاتا إلى الأصل.

وقد عاملوا الحال معاملة الظرف، فأوْلَوْها كأنّ، ومنه قول الشاعر: [من الوافر][(٢)]:

كَأَنَّ وَقَدْ أتى حَوْل كَمِيلٌ أنافيَها حَمامَاتٌ مُثُولُ

ويجوز حذف الاسم إذا فهم معناه، ولا يخص ذلك بالشعر، بل وقوعه فيه أكثر، وحذفه وهو ضمير الشأن أكثر من حذفه وهو غيره، ومن وقوع ذلك فى غير الشعر قول بعضهم: إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، حكاه سيبويه عن الخليل مريدًا به: إنه بك زيدٌ مأخوذ، وعليه يحمل قوله ﷺ: «إنّ من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون»، هكذا رواه الثقات بالرفع، وحمله الكسائى على زيادة من، وجعل أشد الناس اسمًا، والمصورون خبرًا، والصحيح أن الاسم ضمير الشأن، وقد حذف كما حذف فى: إن بك زيد مأخوذ؛ لأن زيادة من مع اسم إن غير معروفة. وحكى الأخفش: إن بك مأخوذ أخواك، وتقديره: إنك بك مأخوذ أخواك، فحذف الاسم، وهو ضمير المخاطب، وجعل «مأخوذ» خبرًا مرتفعًا به أخواك، كما كان يرتفع بيؤخذ، ولا يجوز أن يكون التقدير: إنه بك مأخوذ أخواك؛ لأن الصفة المرتفع بها ظاهر بمنزلة الصفة المرتفع بها مضمر فى أنها لا تسد مسد جملة، ولا يكون مفسر ضمير الشأن إلا جملة محضة مصرحًا بجزأيها، ومن حذف الاسم فى الشعر قول الشاعر: [من الطويل][(٣)]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٢/٢٣١)، خزانة الأدب (٨/٤٥٣، ٤٥٥)، الدرر (٢/١٧٢)، شرح الأشمونى (١/١٣٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٦٩)، شرح ابن عقيل (ص١٧٨)، الكتاب (٢/١٣٣)، مغنى اللبيب (٢/٦٩٣)، المقاصد النحوية (٢/٣٠٩)، المقرب (١/١٠٨)، همع الهوامع (١/١٣٥).

(٢) البيت لأبى الغول الطهوى فى الدرر (٤/٢٧)، شرح شواهد المغنى (٢/٨١٨)، نوادر أبى زيد (ص١٥١)، وبلا نسبة فى الخصائص (١/٣٣٧)، لسان العرب (١٤/١١٣ - ثفا)، مغنى اللبيب (٢/٣٩٢)، المنصف (٢/١٨٥، ٣/٨٢)، همع الهوامع (١/٢٤٨)، تاج العروس (ثفا).

(٣) البيت للفرزدق فى ديوانه (ص٤٨١)، جمهرة اللغة (ص١٣١٢)، خزانة الأدب (١٠/٤٤٤)،=

فَلَوْ كُنْتَ ضبِّيًا عَرَفْتَ قرابَتِى ولكنَّ زَنْجِىٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ

رواه سيبويه برفع زنجى ونصبه، وجعل تقديره فى الرفع: ولكنك زنجى، وتقديره فى النصب: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتى. ومن حذف الاسم قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّى ساعةً فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَىْ بالِ

فيحتمل هذا أن يكون تقديره: فليتك، ويحتمل أن يكون تقديره: فليته، وكذا قول الآخر: [من الطويل][(٢)]:

فلا تَخْذُلِ المولى وإن كان ظالمًا فإنّ به تُنْأَى الأمورُ وتُرْأَب

تقديره: فإنه به تنأى الأمور، وإلهاء إما للمولى، وإما ضمير الشأن، ومما لا يكون المحذوف فيه إلا ضمير الشأن، قول الشاعر: [من الطويل][(٣)]:

ولكنّ مَنْ لا يَلْقَ أمرًا يَنُوبُهُ بعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أعْزَلُ

ومثله قول الشاعر: [من الطويل][(٤)]:

=الدرر (١٧٦/٢)، شرح شواهد المغنى (٧٠١/٢)، شرح المفصل (٨١/٨، ٨٢)، الكتاب (١٣٦/٢)، لسان العرب (٤١٩/٤ - شفر)، المحتسب (١٨٢/٢)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٨٢/١)، الجنى الدانى (ص٥٩٠)، خزانة الأدب (٢٣٠/١١)، الدرر (١٦٠/٣)، رصف المبانى (ص٢٧٩، ٢٨٩)، مجالس ثعلب (١٢٧/١)، مغنى اللبيب (ص٢٩١)، المنصف (١٢٩/٣)، همع الهوامع (٣٦/١، ٢٢٣).

(١) البيت لعدى بن زيد فى ديوانه (ص١٦٢)، شرح شواهد المغنى (٦٩٧/٢)، نوادر أبى زيد (ص٢٥)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١٨٣/١)، خزانة الأدب (٤٤٥/١٠، ٤٥١، ٤٧٤)، الدرر (١٧٧/٢)، مغنى اللبيب (٢٩٨/١)، همع الهوامع (١٣٦/١، ١٤٣).

(٢) البيت فى ديوان الحماسة (٢٧٢/١ - ٢٧٤).

(٣) البيت لأمية بن أبى الصلت فى الإنصاف (١٨١/١)، خزانة الأدب (٤٥٠/١٠)، شرح شواهد المغنى (٧٠٢/٢)، الكتاب (٧٣/٣)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٤٦/٨)، مغنى اللبيب (٢٩٢/١).

(٤) البيت للراعى النميرى فى ديوانه (ص١٦٧)، الإنصاف (١٨٠/١)، خزانة الأدب (٤٥١/١٠)، شرح أبيات سيبويه (٣٤/٢)، لسان العرب (٤٨١/٢ - سرح، ١٥٢/٨ - سرع).

فَلَـوْ أَنَّ حُـقَّ اليَـوْمَ مِنْكُـمْ إِقامَـةٌ وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فتَسَرَّعَـا

ومثله: [من الخفيف][(١)]:

إِنَّ مَنْ لامَ فى بنـى بنْـتِ حَسّـا نَ أَلُمْـه وأَعْصِـه فـى الخُطُـوبِ

وذكر سيبويه: إنّ إياك رأيت، وإن أفضلهم لقيت، ثم قال: فأفضلهم منتصب بلقيت، وهو قول الخليل، وهو فى هذا ضعيف؛ لأنه يريد: إنه إياك رأيت، فترك الهاء، وهذا تصريح بالجواز دون ضرورة.

وحذف الخبر للعلم به أكثر من حذف الاسم.

ونبهت بقولى: «جاز حذفه مطلقًا»، على أن ذاك لا يتقيد بكون الاسم نكرة أو معرفة، ولا بكون الخبر ظرفًا أو غير ظرف، ومثال حذفه وهو ظرف قول الشاعر: [من المتقارب][(٢)]:

ولـــو أنّ مِـــنْ حَتْفِـه ناجيـــا لكـان هـــو الصَّـدَعَ الأَعْصَمـا

أراد: لو أن على الأرض، أو فى الدنيا، فحذف ذلك للعلم به، وأنشد سيبويه: [من الطويل][(٣)]:

وما كنت ضَفَّاطا ولكـنّ طالبـا أنـاخ قليـلاً فـوق ظهـر سبيـل

أى: ولكن طالبًا مُنيخًا أنا، هذا تقدير سيبويه، وزعم قوم أن شرط حذفه كون الاسم نكرة، كقول الشاعر: [من المنسرح][(٤)]:

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٣٨٥)، الإنصاف (ص١٨٠)، خزانة الأدب (٥/٤٢٠، ١٠/٤٥٠)، شرح أبيات سيبويه (٢/٨٦)، شرح شواهد الإيضاح (ص١١٤)، شرح شواهد المغنى (ص٩٢٤)، الكتاب (٣/٧٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/٤٥)، خزانة الأدب (٩/٧٥، ١٣٩، ١٠/٤٣٠، ٤٤٨، ١١/٢٣٠)، شرح المفصل (٣/١١٥)، مغنى اللبيب (ص٦٠٥).

(٢) البيت للنمر بن تولب فى شرح أبيات مغنى اللبيب (١/٢٧٩).

(٣) البيت للأخضر بن هبيرة الضبى فى شرح أبيات سيبويه (١/٥٩٩)، لسان العرب (٢/٤٢٨ - جنح، ٧/٣٤٤ - ضفط)، وبلا نسبة فى الكتاب (٢/١٣٦).

(٤) البيت للأعشى فى ديوانه (ص٢٣٣)، الكتاب (٢/١٤١)، الدرر (٢/١٧٧).

إنّ مَحَـــلاً وإنّ مُرْتَحَـــــلا وإن فـى السَّفْـر إذ مضـوا مَهَـلا

واشتراط ذلك غير صحيح؛ لأن الحذف مع تعريف الاسم كثير، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد**﴾ [الحج: ٢٥]، ومثله قوله تعالى: ﴿**إن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وإنه لكتاب عزيز**﴾ [فصلت: ٤١]، ومنه قول عمر بن عبد العزيز لرجل ذكره بقرابته منه: إن ذلك. ثم ذكر له حاجة، فقال: لعل ذلك، أراد: إن ذلك حق، ولعل حاجتك مقضية، ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

سوى أن حيًّا من قريشٍ تفضّلوا على الناس أو إن الأكارم نهْشَلا

وقد يحذف الخبر وجوبًا لسد واو المصاحبة مسده، كما كان ذلك فى الابتداء، ومن ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: إنك ما وخيرا، يريد: مع خير، وما زائدة، ومثله قول الشاعر: [من الطويل]:

فدَعْ عنك ليلى إن ليلى وشأنَها وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

وحكى الكسائى: إن كل ثوب لو ثمنه، بإدخال اللام على الواو لسدها مسد مع.

وقد يحذف أيضًا وجوبًا لسد الحال مسده كما كان ذلك فى الابتداء، فيقال فى: ضربى زيدًا قائمًا، وأكثر شربى السويق ملتوتا: إن ضربى زيدًا قائمًا، وإن أكثر شربى السويق ملتوتا.

والكلام هنا على تقدير المحذوف كالكلام عليه فى باب المبتدأ، ومن سد الحال مسد خبر إن قول الشاعر: [من البسيط][(٢)]:

إن احتيازَك ما تبغيه ذا ثقة بالله مُسْتَظهِرا بالحزم والجلد

والتزمت العرب حذف خبر ليت فى قولهم: ليت شِعْرى؛ لأنه بمعنى: ليتنى أشعر،

---

(١) البيت للأخطل فى خزانة الأدب (١٠/٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢)، شرح المفصل (١/١٠٤)، لسان العرب (١١/٦٨٢ - نهشل)، المقتضب (٤/١٣١)، تاج العروس (نهشل)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/٣٧٤)، المقرب (١/١٠٩).

(٢) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢/١٧٧).

ولابد معه من استفهام يسد مسد المحذوف، متصلاً بشعرى، أو منفصلاً باعتراض، فالمتصل كقول الشاعر: [من الطويل](١):

ألا ليتَ شِعْرى هل أبيتنَّ ليلةً بوادٍ وحولى إذْخرٌ وجليل

والانفصال بالاعتراض كقول أبى طالب يرثى مسافر بن أبى عمرو: [من الخفيف](٢):

ليتَ شِعْرى مسافرَ بن أبى عَمْـ ـرٍو وليْتٌ يقولُها المحزونُ
أىُّ شىء دَهاك أم غَال مَرْ ـ ك وهل أقدمتْ عليك المَنُون

ويجوز هنا الإخبار بالنكرة عن النكرة، وبالمعرفة، بشرط الإفادة، فالإخبار عن النكرة بالنكرة كقول امرىء القيس فى رواية سيبويه: [من الطويل](٣):

وإنّ شِفَاءً عَبْرةٌ مُهَرَاقة وهل عند رَسْم دارسٍ من مُعَوَّل

والإخبار بالمعرفة مثل قول القائل: إن قريبًا منك زيد، وهو من أمثلة كتاب سيبويه، ومن ذلك قول الشاعر: [من الطويل](٤):

وإن حراما أن أَسُبَّ مجاشِعا بآبائى الشمِّ الكرام الخضارمِ

---

(١) البيت لبلال مؤذن الرسول ﷺ فى لسان العرب (٣/٤٢ - فخخ، ١١/١٢٠ - جلل، ١٣/٢١٩ - حنن)، جمهرة اللغة (ص١٠٢)، تاج العروس (٧/٣١٠ - فخخ، جلل)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١٣/١٠٠ - حنن)، كتاب العين (٦/١٨)، مقاييس اللغة (١/٤١٩)، مجمل اللغة (١/٣٩٥)، ديوان الأدب (١/٢٧٤)، تاج العروس (حنن).

(٢) البيتان لأبى طالب فى الاشتقاق (ص١٦٦)، خزانة الأدب (١٠/٤٦٣)، لسان العرب (١٣/٤١٧ - منن)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣/٢٦١)، لسان العرب (٤/٤٠٩ - شعر).

(٣) البيت لامرىء القيس فى ديوانه (ص٩)، خزانة الأدب (٣/٤٤٨، ٥/٢٧٧، ٢٨٠، ١١/٢٩٢)، الدرر (٥/١٣٩)، سر صناعة الإعراب (١/٢٥٧، ٢٦٠)، شرح أبيات سيبويه (١/٤٤٩)، شرح شواهد المغنى (٢/٧٧٢)، الكتاب (٢/١٤٢)، لسان العرب (١١/٤٨٥- عول)، المنصف (٣/٤٠)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٩/٢٧٤، ١١/٢٩)، الدرر (٦/١٥٤)، شرح الأشمونى (٢/٤٣٤)، شرح شواهد المغنى (٢/٨٧٢)، مغنى اللبيب (٢/٣٥٠)، همع الهوامع (٢/٧٧، ١٤٠).

(٤) البيت للفرزدق فى المقتضب (٤/٧٤)، الدرر (٢/٧٩).

وأنشد سيبويه: [من الطويل][١]:

وما كنت ضفّاطا ولكنّ طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل

أراد: ولكن طالبا أنا، هكذا قال سيبويه، وحسن هذا فى الباب لشبه المنصوب بالمفعول، وشبه المرفوع بالفاعل. وقال سيبويه: لو قلت: إن من خيارهم رجلاً، ثم سكت، كان قبيحًا حتى تعرفه بشيء، أو تقول: إن رجلاً من أمره كذا وكذا.

وأجاز الأخفش والفراء جعل اسم إن صفة رافعة لظاهر مغن عن الخبر، فيقولان: إنّ قائما الزيدان، وجواز هذا مبنى على جواز: قائم الزيدان، ونحوه دون استفهام ولا نفى، وقد تقدم تنبيهى فى باب المبتدأ على أن نحو هذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش. واستشهد على جوازه بقول الشاعر: [من الطويل][٢]:

خبيرٌ بنو لهْب فلا تكُ مُلْغيا مقالة لِهْبِىٍّ إذا الطير مرت

فمن قاس على هذا فى باب الابتداء أجاز دخول إنّ عليه، فيقول: إن خبيرًا بنو لهب. ويلزم من أجاز هذا من البصريين أن يجيز دخول ظننت، كما فعل الكوفيون، فيقول: ظننت خبيرا بنو لهب. والصحيح أن يقال: إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل، فلا يستباح إلا فى موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان، جواز: إن قائما الزيدان، ولا: ظننت قائما الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المجرد من إنّ وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما.

واستدل الكوفيون على: ظننت قائمًا الزيدان، ونحوه بقول الشاعر: [من الطويل][٣]:

أظن ابن طرثوت عتيبةُ ذاهبا بعاديتى تكذابه وجعائله

ولا حجة فيه، لاحتمال أن يريد: أظن ابن طرثوت عتيبة شخصًا ذاهبًا، فحذف المفعول الأول للعلم به، وترك الثانى، كقوله تعالى: ﴿**ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم**﴾ [آل عمران: ١٨٠]، والأصل: ولا يحسبن الذين

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت لذى الرمة فى ديوانه (ص٦٩).

يبخلون بما آتاهم الله من فضله بُخْلَهُمْ هو خيرًا لهم، فحذف المفعول الأول وترك الثانى.

* * *

فصل

ص: يستدام كسر إنّ ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر، فإن لزم التأويل لزم الفتح، وإلا فوجهان.

فلامتناع التأويل كسرت مبتدأة، وموصولاً بها، وجواب قسم، ومحكية بقول، وواقعة موقع الحال أو موقع خبر اسم عين، أو قبل لام معلقة.

وللزوم التأويل فتحت بعد لو، ولولا، وما التوقيتية، وفى موضع مجرور، أو مرفوع فعل أو منصوبه غير خبر.

ولإمكان الحالين أجيز الوجهان بعد: أول قولى، وإذا المفاجأة، وفاء الجواب.

وتفتح بعد أما بمعنى حقا، وبعد حتى غير الابتدائية، وبعد لا جَرَم غالبا، وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم، ما لم توجد اللام.

ش: إنّ بالكسر أصل لأنّ الكلام معها غير مؤول بمفرد، وأن بالفتح فرع؛ لأن الكلام معها مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفردًا من كل وجه، أصل لكونه جملة من وجه.

ولأن المكسورة مستغنية بمعموليها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل للمزيد فيه.

ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به، كقولك فى: عرفت أنك بَرّ: إنك بر. ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، كقولك فى: إنك بر: عرفت أنك بر. والمرجوع إليه بحذف أصل للمتوصل إليه بزيادة. ولكون المكسورة أصلاً قلت: يستدام كسر إن ما لم تؤول هى ومعمولها بمصدر، فعلم بذلك أن الكسر لازم للمبدوء بها لفظًا ومعنى، نحو: ﴿**إنا أعطيناك الكوثر**﴾ [الكوثر: ١]، والمبدوء بها معنى لا لفظًا، نحو: ﴿**ألا إنهم هم السفهاء**﴾ [البقرة: ١٣]، وللموصول بها نحو: ﴿**ما إن مفاتحه لَتَنُوءُ بالعصبة**﴾ [القصص: ٧٦]، والمجاب بها قسم نحو: ﴿**إنا أنزلناه فى ليلة**

مباركة﴾ [الدخان: ٣]، وللمحكية بالقول نحو: ﴿**قال إنى عبد الله**﴾ [مريم: ٣٠]، وللواقعة موقع الحال نحو: ﴿**وإن فريقًا من المؤمنين لكارهون**﴾ [الأنفال: ٥]، وكقول الشاعر: [من المنسرح][(١)]:

مـــا أَعْطَيَانـــى وَلاَ سألْتُهُمَـــا إلاَّ وَإِنِّـــى لَحَاجِـــزى كَرَمِـــى

وكقول الآخر: [من الطويل]:

سئلتُ وإنى مُوسر غيرُ باخـل فجدت بما أغنى الذى جاء سائلا

والواقعة موقع خبر اسم عين نحو: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة**﴾ [الحج: ١٧]، وكقول الشاعر: [من البسيط][(٢)]:

منا الأناةُ وبعضُ القوم يحسبنا إنا بِطاءٌ وفى إبطائنا سَرَعُ

ومثله قول الآخر: [من البسيط][(٣)]:

إن الخليفة إنّ اللـــه سَرْبَلَـــهُ سربال مُلك.....

والواقعة قبل لام مُعَلِّقة نحو: ﴿**قد نعلم إنه ليحزنك**﴾ [الأنعام: ٣٣]. فعدم وقوع المصدرية فى هذه المواضع بيّن، فلذلك استديم فيها كسر إن.

---

(١) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص٢٧٣)، تخليص الشواهد (ص٣٤٤)، الكتاب (١٤٥/٣)، المقاصد النحوية (٣٠٨/٢)، وبلا نسبة فى الدرر (١٣/٤)، شرح الأشمونى (١٣٨/١)، شرح ابن عقيل (ص١٨٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٢٧)، المقتضب (٣٤٦/٢)، همع الهوامع (٢٤٦/١).

(٢) البيت لوضاح بن إسماعيل فى تخليص الشواهد (ص٣٤٤)، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص٦٤٧)، المقاصد النحوية (٢١٦/٢)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٤٠٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٢٦).

(٣) وتمام عجزه:

سِرْبَـالَ مُلْكٍ بِـهِ تُرْجَـى الخَواتِيـمُ

والبيت لجرير فى ديوانه (ص٦٧٢)، خزانة الأدب (٣٦٤/١٠)، وبلا نسبة فى أمالى الزجاجى (ص٦٢)، تذكرة النحاة (ص١٣٠)، لسان العرب (١٦٤/١٢ - ختم).

واللام المعلقة هى المسبوقة بفعل قلبى أو جار مجراه نحو: ﴿**والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون**﴾ [المنافقون: ١]. وأنشد سيبويه: [من الطويل][(١)]:

أَلَمْ تَرَ إِنِّى وابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً لَنَسْرِى إلى نارَيْن يعْلُو سَنَاهُمَا

فلولا اللام لفتحت إن، كما فتحت فى قوله تعالى: ﴿**علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم**﴾ [البقرة: ١٨٧]، وفى: ﴿**شهد الله أنه لا إله إلا هو**﴾ [آل عمران: ١٨]، وفى: ﴿**ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات والأرض**﴾ [النور: ٤١]، ولو لم يسبق اللام فعل قلبى ولا جار مجراه لم يكن فرق بين وجود اللام وعدمها، فلذلك استحق الكسر بعد القسم مع عدمها فى: ﴿**إنا أنزلناه فى ليلة مباركة**﴾ [الدخان: ٣]، كما استحق مع وجودها فى: ﴿**قل إى وربِّى إنه لحق**﴾ [يونس: ٥٣]، وكذا سائر المواضع الخمسة.

وأشرت بقولى: «فإن لزم التأويل لزم الفتح»، إلى لزومه فى موضع القائم مقامه نحو: ﴿**قل أوحىَ إلىّ أنه استمع**﴾ [الجن: ١]، وفى موضع ما ليس خبر اسم عين من منصوب فعل نحو: ﴿**ولا تخافون أنكم أشركتم**﴾ [الأنعام: ٨١]، أو معطوف على منصوب بفعل نحو: ﴿**اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم**﴾ [البقرة: ٤٧، ١٢٢]، وفى موضع مجرور بحرف أو بإضافة نحو: ﴿**ذلك بأن الله هو الحق**﴾ [الحج: ٦]، و﴿**إنه لحقٌّ مثلَ ما أنكم تنطقون**﴾ [الذاريات: ٢٣]، وأنشد سيبويه: [من الوافر][(٢)]:

تَظَلُّ الشَّمْسُ كَاسِفَةً عَلَيْهِ كآبَةَ أَنهَا فَقَدَتْ عَقِيلاَ

فتأويل المصدر فى هذه المواضع وأشباهها لازم، فلذلك لزم الفتح، وذكر المصدر أولى من ذكر الاسم المفرد ليسلم من نحو: يحسبنا إنا بطاء؛ لأنّ إنّ فيه واقعة موقع

---

(١) البيت للشمردل بن شريك اليربوعى فى شرح أبيات سيبويه (١٤١/٢)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٤٣)، شرح الأشمونى (١٣٨/١)، الكتاب (١٤٩/٣)، لسان العرب (٤٠٣/١٤ - سنا)، المقاصد النحوية (٢٢٢/٢).

(٢) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٥٣)، الكتاب (١٥٧/٣)، المقاصد النحوية (٢٤١/٢).

مفرد، وفتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها.

وللزوم تأويل المصدر بعد لو ولولا لزم الفتح نحو: ﴿**ولو أنهم صبروا**﴾ [الحجرات: ٥]، ونحو: ﴿**فلولا أنه كان من المسبحين**﴾ [الصافات: ١٤٨]، ومنه قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

ولو أنَّ قومى أنطَقَتنى رماحُهم ... نطقْتُ ولكنّ الرماحَ أجَرَّتِ

وقال آخر فى لولا: [من البسيط]:

لكم أمانٌ ولولا أنّنا حُرُم ... لم تُلْفِ أنفُسكم من حتفها وزرا

وللزوم تأويل المصدر لزم الفتح بعد ما التوقيتية فى قول العرب: لا أكلمه ما أن فى السماء نجمًا، ولا أفعل ما أن حراء مكانه. الأول عن يعقوب، والثانى عن اللحيانى، والتقدير: ما ثبت أن فى السماء نجما، وما ثبت أن حراء مكانه.

وأشرت بقولى: «وإلا فوجهان» إلى المواضع الصالحة لتقدير المصدر باعتبار، ولتقدير جملة باعتبار، فباعتبار تقدير المصدر تفتح، وباعتبار تقدير الجملة تكسر، فمن ذلك: أول قولى إنى أحمد الله، يجوز أن يراد به: أول قولى حمد الله، فيلزم الفتح لتقدير المصدر، ويجوز أن يراد به: أول كلام أتكلم به هذا الكلام المفتتح بإنى، فيلزم الكسر لثبوت تقدير الجملة، وعدم تقدير المصدر. ولا تصدق هذه العبارة بهذا القصد على حمد بغير هذا اللفظ الذى أوله إنى، بخلاف عبارة الفتح فإنها تصدق على كل لفظ تضمن حمدًا.

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنّ الواقعة بعد إذا المفاجأة كقول الشاعر: [من الطويل][(٢)]:

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب فى ديوانه (ص٧٣)، لسان العرب (١٢٦/٤ - جرر)، مقاييس اللغة (٤١١/١)، مجمل اللغة (٣٨٩/١)، تهذيب اللغة (٤٧٦/١٠)، تاج العروس (٤٠٩/١٠ - جرر)، وبلا نسبة فى كتاب العين (١١٤/٦).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٣٨/١)، تخليص الشواهد (ص٣٤٨)، الجنى الدانى (ص٣٧٨، ٤١١)، جواهر الأدب (ص٣٥٢)، خزانة الأدب (٢٦٥/١٠)، الخصائص (٣٩٩/٢)، الدرر (١٨٠/٢)، شرح الأشمونى (١٣٨/١)، شرح التصريح (٢١٨/١)، شرح شذور الذهب (ص٢٦٩)، شرح ابن عقيل (ص١٨١)، شرح عمدة الحافظ (ص٨٢٨)، شرح=

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كما قِيلَ سَيِّدًا إذا إنه عَبْدُ القَفَا واللَّهازِمِ

روى بالكسر على عدم التأويل بمصدر، وبالفتح على تأويل أن ومعمولها بمصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى؛ لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف.

ومن المستعمل بوجهين لإمكان تقديرين إنّ الواقعة بعد فاء الجواب نحو: من يأتنى فإنه مكرم، من كسر جعل ما بعد الفاء جملة غير مؤولة بمصدر، كما لو قال: من يأتنى فهو مكرم، ومن فتح جعل ما بعد الفاء فى تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، والأول أولى؛لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف كالواقعة بعد إذا، ولذلك لم يجىء فى القرآن فتحٌ إلا مسبوق بأن المفتوحة نحو: ﴿**ألم يعلموا أنه مَنْ يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم**﴾ [التوبة: ٦٣]، فإذا لم تسبق أن المفتوحة، فكسر إن بعد الفاء مجمع عليه من القراء السبعة، نحو: ﴿**إنه مَنْ يأت ربه مجرمًا فإن له نار جهنم**﴾ [طه: ٧٤]، و﴿**إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين**﴾ [يوسف: ٩٠]، و﴿**ومَنْ يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم**﴾ [الجن: ٢٣].

ومن المقروء بوجهين باعتبار التقديرين مع تقدم أنّ المفتوحة قوله تعالى: ﴿**كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءًا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم**﴾ [الأنعام: ٥٤]، قرأ بفتح الأولى والثانية ابن عامر وعاصم، وقرأ بفتح الأولى وكسر الثانية نافع، وقرأ بكسرهما ابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائى. وروى سيبويه فى نحو: أما إنك ذاهب، الكسر على جعل أما استفتاحية بمنزلة ألا، والفتح على جعل أما بمعنى حقا. وإذا وليت أن حقا فتحت لأنها مؤولة هى وصلتها بمصدر مبتدأ، وحقا مصدر واقع ظرفا مخبرا به، ومنه قول الشاعر: [من الوافر][(١)]:

=المفصل (٤/٩٧، ٨/٦١)، الكتاب (٣/١٤٤)، المقاصد النحوية (٢/٢٢٤)، المقتضب (٢/٣٥١)، همع الهوامع (١/١٣٨).

(١) البيت للمفضل النكرى فى الأصمعيات (ص٢٠٠)، شرح أبيات سيبويه (٢/٢٠٨)، وله أو لعامر بن أسحم بن عدى فى الدرر (٥/١٢٠)، شرح شواهد المغنى (١/١٧٠)، ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر البكرى فى تخليص الشواهد (ص٣٥١)، المقاصد النحوية (٢/٢٣٥)، وللعبدى فى خزانة الأدب (١٠/٢٧٧)، الكتاب (٣/١٣٦)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٣٩١)، شرح الأشمونى (١/٩٢)، لسان العرب (١٠/٣٠١ - فرق)، مغنى اللبيب=

أَحَقًّا أَنَّ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ

تقديره عند سيبويه: أفى حقٍّ أن جيرتنا استقلوا، فأما المفتوح بعدها أن كذلك.

قلت: ويحتمل عندى أن يكونوا نصبوا حقا نصب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله، وأن فى موضع رفع بالفاعلية، كأنه قال: أحق حقا أن جيرتنا استقلوا، وتكون أما مع الفتح للاستفتاح أيضًا، وأن تكون هى وما بعدها مبتدأ وخبر محذوف، كأنه قال: أما معلوم أنك ذاهب.

وقد يقع بين أما وإنّ يمين، فيجوز أيضًا الفتح على مرادفة أما حقا، والكسر على مرادفتها ألا ذكر ذلك سيبويه.

وإذا وقعت بعد حتى كسرت إذا كانت حرف ابتداء، لامتناع تقدير مصدر فى موضعها نحو قولك: مرض زيد حتى إنه لا يرجى. وإن كانت عاطفة أو جارة لزم الفتح لصحة تقدير مصدر مكانها نحو قولك: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، فلك أن تقدر موضع أن مصدرًا منصوبًا على أن تكون حتى عاطفة، ومجرورًا على أن تكون جارة.

وإذا وقعت بعد لا جَرَم فالمشهور الفتح، وبه قرأ القراء. قال الفراء: لا جرم، كلمة كثر استعمالهم إياها حتى صارت بمنزلة حقا، وبذلك فسرها المفسرون، وأصلها من جرمت، أى كسبت. وتقول العرب: لا جرم لآتينّك، ولا جرم لقد أحسنت، فتراها بمنزلة اليمين.

قلت: ولإجرائهم إياها مجرى اليمين، حكى عن بعض العرب كسر إن بعدها. وذكر ابن كيسان فى نحو: والله إن زيدًا كريم، بلا لام، أن الكوفيين يفتحون ويكسرون، والفتح عندهم أكثر. وقال الزجاجى فى جمله: وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب، والفتح جائز قياسًا، كذا قال أبو القاسم.

قلت: قد تقدم قوله: والكسر أجود وأكثر فى كلام العرب، وهذه العبارة تقتضى أن يكون الفتح مستعملاً فى كلامهم استعمالاً أقل من استعمال الكسر، ثم أشار إلى أن

=(١/٥٤، ٦٨)، همع الهوامع (٢/٧١).

الفتح جائز قياسًا، وليس كما قال، فإن الفتح يتوقف على كون المحل مغنيًا فيه المصدر عن العامل والمعمول. وجواب القسم ليس كذلك.

والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغنى عنها مفرد، وجواب القسم كذلك، فوجب لأن الواقعة فيه الكسر قياسًا، ولذلك اجتمعت القراء على كسر: ﴿**إنا أنزلناه**﴾ [الدخان: ٣] فى أول الدخان، و﴿**إنا جعلناه**﴾ [الزخرف: ٣] فى أول الزخرف، مع عدم اللام، فإن ورد أن بالفتح فى جواب قسم حكم بشذوذه، وحمل على إرادة على، وعلى ذلك يحمل قول الراجز: [من الرجز][(١)]:

لتقْعُدِنّ مقعد القصىِّ مِنِّىَ ذى القاذورة المَقْلِىِّ
أو تحلفى بربك العَلِىِّ أنى أبو ذيّالك الصبى

فى رواية من رواه بالفتح، كأنه قال: على أنى أبو ذيالك الصبى.

* * *

فصل

ص: يجوز دخولُ لام الابتداء بعد إنّ المكسورة على اسمها المفصول، وعلى خبرها المؤخر عن الاسم، وعلى معموله مقدمًا عليه بعد الاسم، وعلى الفصل المسمى عمادا، وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.

ولا تدخل على حرف نفى إلا فى ندور، ولا تدخل على أداة شرط، ولا فعل ماض متصرف خال من قد، ولا على معموله المتقدم خلافًا للأخفش، وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرًا لإن، ولا على جواب الشرط خلافًا لابن الأنبارى، ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافًا للكسائى، وقد يليها حرف التنفيس خلافًا للكوفيين، وأجازوا دخولها بعد لكنّ، ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه، وإمكان الزيادة كما زيدت مع الخبر مجردًا، أو معمولاً لأمسى أو زال أو رأى أو أنّ أو ما،

---

(١) الرجز لرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٨٨)، شرح التصريح (٢١٩/١)، المقاصد النحوية (٢٣٢/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٤٠/١)، تخليص الشواهد (ص٣٤٨)، شرح الأشمونى (١٣٨/١)، الجنى الدانى (ص٤١٣)، شرح ابن عقيل (ص١٨٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٣١)، لسان العرب (٤٥٠/١٥ - ذا)، اللمع فى العربية (ص٣٠٤).

وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد بها، وقبل همزتها مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده.

فإن صحبت بعد إنَّ نونَ توكيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم وامتنع الكسر.

ش: لام الابتداء هى المصاحبة للمبتدأ توكيدًا، نحو: لزيد منطلق، وهى غير المصاحبة جواب القسم لدخولها على المقسم به فى نحو: لعمرك، وليمن الله، والمقسم به لا يكون جواب قسم. ولاستغنائها عن نون التوكيد فى نحو: ﴿**وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة**﴾ [النحل: ١٢٤]، والمصاحبة جواب القسم لا تستغنى فى مثل: ليحكم، عن نون التوكيد إلا قليلاً.

ولما كان مصحوب اللام فى الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقيا مع دخول إن، اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما فى التوكيد، وحَسُن اجتماع توكيدين بحرفين كما حسن اجتماعهما باسمين فى نحو: ﴿**فسجد الملائكةُ كلُّهم أجمعون**﴾ [الحجر: ٣٠]، وموضعها فى الأصل قبل إن؛ لأنها تعلق أفعال القلوب، وهى أقوى عملاً من إن، فلو أخرت ولم ينو تقديمها لعلقت إن، وإلا لزم ترجيحها على أفعال القلوب. وأزيلت لفظًا عن موضعها الأصلى، فأوْلَوْها إنّ مجعولا همزتها هاء.

ولكون اللام فى الأصل للمبتدأ قدم اتصالها به عن اتصالها بغيره، وبينت أن ذلك مشروط بفصل الاسم من إن، ولا فرق بين الفصل بالخبر نحو: إن عندك لزيدا، وبين الفصل بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيدا راغب.

ولم أقيد تأخير الخبر بقرب ليعلم أن بعده لا يضر، كقول الشاعر: [من الطويل]:

وإنى على أن قد تجشمت هجرها ... لِمَا ضَمِنَتْنى أمُّ سَحْر لَضامن

وكقول الآخر: [من الطويل][1]:

وإن امرأ أمسى ودون حبيبه ... سواسٌ فوادى الرسِّ فالهَمَيَان

---

(١) البيتان بلا نسبة فى لسان العرب (٦/١٠٩ - سوس، ١٥/٣٦٤ - همى)، تاج العروس (١٦/١٥٧ - سوس).

لُمْعْتَـرِفٌ بالنـأْى بعـد اقترابـه ومعـذورة عينـاه بالهَمَـلان

فلو كان الخبر منفيا لم يجز اتصالها به؛ لأن أكثر النفى بما أوله لام، فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفى على سنن واحد، فلم يؤكد بلام خبر منفى إلا فى نادر من الكلام، كقول الشاعر: [من الوافر](١):

وأعلـم أَنَّ تَسْليمًـا وَتَرْكًـا لَـلاَ مُتَشَابِهَـانِ ولا سَـوَاءُ

أنشده أبو الفتح بن جنى فى المحتسب. وقيدت دخولها على الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم تنبيها على امتناع: إن لعندك زيدا، وإن غدا لعندنا زيدا. وقيدت دخولها على معمول الخبر بكونه مؤخرًا عن الاسم مقدما عن الخبر؛ لأن المعمول كجزء من العامل، فإذا قدم كان كالجزء الأول، وإذا أخر كان كالجزء الآخر، فلذلك جاز: إن زيدًا لطعامك آكل، وامتنع: إن زيدًا آكل لطعامك. ومثال: إن زيدًا لطعامك آكل، قول الشاعر: [من البسيط](٢):

إن امرأ خصنى عمْدًا مودّتـه على التنائى لعندى غير مكفور

ومن مواضع هذه اللام الفصل المسمى عمادًا، كقوله تعالى: ﴿**إن هذا لهو القصص الحق**﴾ [آل عمران: ٦٢]، وجاز أن تدخل عليه؛ لأنه مقو للخبر، برفعه توهم السامع كون الخبر تابعًا، فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر، فحسن دخولها عليه لذلك.

وإذا كان الخبر المؤكد بها جملة اسمية، فمحل اللام منها صدرها، كقول الشاعر:

---

(١) البيت لأبى حزام العكلى فى خزانة الأدب (١٠/٣٣٠، ٣٣١)، الدرر (٢/١٨٤)، سر صناعة الإعراب (ص٣٧٧)، شرح التصريح (١/٢٢٢)، المقاصد النحوية (٢/٢٤٤)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٤٥)، جواهر الأدب (ص٨٥)، تخليص الشواهد (ص٣٥٦)، شرح الأشمونى (١/١٤١)، شرح ابن عقيل (ص١٨٦)، المحتسب (١/٤٣)، همع الهوامع (١/١٤٠).

(٢) البيت لأبى زبيد الطائى فى الدرر (٢/١٨٣، ٥/١٨)، سر صناعة الإعراب (١/٣٧٥)، شرح أبيات سيبويه (١/٤٣٢)، شرح شواهد المغنى (٢/٩٥٣)، الكتاب (٢/١٣٤)، لسان العرب (٧/٢٤ - خصص)، وبلا نسبة فى الإنصاف (١/٤٠٤)، رصف المبانى (ص١٢١، ٢٣٤)، شرح الأشمونى (٢/٣٣٠)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٢٣)، شرح المفصل (٨/٦٠)، مغنى اللبيب (٢/٦٧٦).

[من البسيط][(١)]:

إنّ الكريم لَمَنْ يرجوه ذو جِدَة وإن تَعَذَّرَ إيسار وتَنْويلُ

وهذا هو القياس؛ لأن صدر الجملة الإسمية كصدر الجملة الفعلية، ومحل اللام فى الجملة الفعلية صدرها، فكذا من الجملة الإسمية، وقد شذ دخولها على ثانى جزأى الجملة الإسمية فى قوله: [من الطويل][(٢)]:

فَإنكَ مَنْ حَارَبَتَهُ لُمحَارَبٌ شَقِيٌّ ومَنْ سَالَمْتَهُ لَسعيدُ

ومثله: [من البسيط][(٣)]:

إن الأُلى وُصِفوا قومى لهم فبهم هذا اعتصم تَلْقَ مَنْ عاداك مخذولا

وإلى مثل هذا أشرت بقولى: وأول جزأى الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما.

وأشرت بقولى: وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرًا لإنّ إلى ما فى بعض نسخ البخارى من قول أم حبيبة، رضى الله عنها: إنى كنت عن هذا لغنية.

ثم بينت أن الخبر إذا كان جملة شرطية لم تدخل عليه اللام لا فى صدره ولا فى عجزه، ونبهت على أن أبا بكر الأنبارى أجاز دخولها على جواب الشرط، والمانع من دخولها على أداة الشرط خوف التباسها بالموطئة للقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيرًا، نحو: ﴿**لئن لم يرحمنا ربُّنا ويغفرْ لنا لنكونن من الخاسرين**﴾ [الأعراف: ١٤٩]، فلو لحقت لام الابتداء أداة الشرط لذهب الوهم إلى أنها الموطئة، وحق المؤكد ألا يلبس بغير مؤكد. ولما كان الجواب غير صالح للموطئة أجاز ابن الأنبارى أن تلحقه لام الابتداء، إلا أن ذلك غير مستعمل، فالأجود ألا يحكم بجوازه.

ولا تدخل هذه اللام على فعل ماض إلا إن كان مقرونًا بقد، أو كان غير متصرف، وذلك لأنها فى الأصل للاسم، فدخلت على الفعل المضارع لشبهه به، ولم تدخل على

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٥٥)، المقاصد النحوية (٢/٢٤٢).

(٢) البيت لأبى وعزة عمرو بن عبد الله فى المقاصد النحوية (٢/٢٤٥)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٥٨)، الدرر (٢/١٨١)، همع الهوامع (١/١٣٩).

(٣) البيت بلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/١٠٤).

الماضى لعدم الشبه، فإن قرن بقد قربته من الحال فأشبه المضارع، فجاز أن تلحقه نحو: إنك لقد قمت.

وإن كان الماضى غير متصرف كنعم جاز أن تلحقه؛ لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع، فجاز أن يقال: إن زيدا لنعم الرجل.

وأجاز الأخفش دخول هذه اللام على معمول الفعل الماضى مقدمًا عليه نحو: إن زيدا لطعامك أكل، ومنعُ ذلك أولى؛ لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر، فلو دخلت على معموله مع أنها لا تدخل عليه بنفسه لزم ترجيح الفرع على الأصل.

وحكى ابن كيسان عن الكسائى: إن كل ثوب لوثمنه.

وأجاز البصريون: إن زيدا لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى.

وأجاز الكوفيون دخول هذه اللام بعد لكن اعتبارًا ببقاء معنى الابتداء معها، كما بقى مع إنّ، واحتجوا بقول بعض العرب: [من الطويل][1]:

ولكنّنى من حُبِّها لَعَمِيدُ

ولا حجة لهم فى ذلك، أما الأولى فلأن اللام لم تدخل بعد إن لبقاء معنى الابتداء فحسب، بل لأنها مثلها فى التوكيد، ولكن بخلاف ذلك. ولأن معنى الابتداء مع لكن لم يبق كبقائه مع إن؛ لأن الكلام الذى فيه إن غير مفتقر إلى شىء قبله، بخلاف الذى

---

(١) عجز بيت، وصدره:

يَلومُوننى فِى حبِّ ليلى عَواذِلى

وهو بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣٨/٤)، الإنصاف (٢٠٩/١)، تخليص الشواهد (ص٣٥٧)، الجنى الدانى (ص١٣٢، ٦١٨)، جواهر الأدب (ص٨٧)، خزانة الأدب (١٦/١، ٣٦١/١٠، ٣٦٣)، الدرر (١٨٥/٢)، رصف المبانى (ص٢٣٥)، سر صناعة الإعراب (٣٨٠/١)، شرح الأشمونى (١٤١/١)، شرح شواهد المغنى (٦٠٥/٢)، شرح ابن عقيل (ص١٨٤)، شرح المفصل (٦٢/٨، ٦٤)، كتاب اللامات (ص١٥٨)، لسان العرب (٣٩١/١٣ - لكن)، مغنى اللبيب (٢٣٣/١، ٢٩٢)، المقاصد النحوية (٢٤٧/٢)، همع الهوامع (١٤٠/١).

فيه لكن فإنه مفتقر إلى الكلام قبله. فأشبهت أن المفتوحة المجمع على امتناع دخول اللام بعدها، وأما:

ولكنَّنـــى مـــن حُبِّهـــا لَعَمِيـدُ

فلا حجة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راو عدل يقول: سمعت ممن يوثق بعربيته، والاستدلال بما هو هكذا فى غاية من الضعف. ولو صح إسناده إلى من يوثق بعربيته لوجه، فجعل أصله: ولكن إننى، ثم حذفت همزة إن ونون لكن، وجىء باللام فى الخبر لأنه خبر إن، أو حمل على أن لامه زائدة كما زيدت فى الخبر قبل انتساخ الابتداء كقول الراجز: [من الرجز](١):

أمُّ الحُلَيْـــس لعجـــوزٌ شَهْرَبَـه ترضى مـن اللحـم بعظـم الرقبـه

وكما زادها الشاعر بعد أمسى فى قوله: [من البسيط](٢):

مَرُّوا عجَالى فقالوا كيفَ سيدُكـم فقالَ مـنْ سألوا أَمْسَـى لَمَجهـودا

وكما زادها الآخر بعد ما زلت فى قوله: [من الطويل](٣):

وما زلت من ليلى لَدُنْ أن عَرَفْتُها لكالهائـم المُقْصَـى بكـل مَـــرَادِ

وكما زادها الآخر بعد رأى فى قوله: [من الطويل]:

رأَوْك لفـى ضَـرّاء أَعْيـت فثبتـوا بكفَّيْك أسبـابَ المُنـى والمـآرب

وربما زيدت بعد أنّ المفتوحة كقراءة بعضهم: ﴿**وما أرسلنا قبلـك مـن المرسـلين إلا**

(١) الرجز لرؤبة فى ديوانه (ص١٧٠)، خزانة الأدب (٣٢٩/٤).

(٢) البيت بـلا نسـبة فـى تذكـرة النحـاة (ص٤٢٩)، جواهـر الأدب (ص٨٧)، خزانـة الأدب (٣٢٧/١٠، ٣٣٢/١١)، الخصـائص (٣١٦/١، ٢٨٣/٢)، الـدرر (١٨٨/٢)، رصـف المبـانى (ص٢٣٨)، سـر صناعـة الإعـراب (٣٧٩/١)، شـرح ابـن عقيـل (ص١٨٥)، شـرح المفصـل (٦٤/٨، ٨٧)، مجالس ثعلب (ص١٥٥)، المقاصد النحوية (٣١٠/٢)، همع الهوامع (١٤١/١).

(٣) البيت لكثير عـزة فـى ديوانـه (ص٤٤٣)، تذكـرة النحـاة (ص٣٢٩)، جواهـر الأدب (ص٨٧)، خزانة الأدب (٣٢٨/١٠)، الدرر (١٨٨/٢)، شرح شواهد المغنى (٦٠٥/٢)، المقـاصد النحويـة (٢٤٩/٢)، وبـلا نسبة فـى تخليـص الشـواهد (ص٣٥٧)، شـرح الأشـمونى (١٤١/١)، مغنـى اللبيب (٢٣٣/١)، همع الهوامع (١٤١/١).

أنهم ليأكلون الطعام﴾ [الفرقان: ٢٠].

وربما زيدت في الخبر بعد ما النافية، كقول الشاعر: [من البسيط][(١)]:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانَ لَمِنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

وأحسن ما زيدت في خبر المبتدأ المعطوف بعد إنّ المؤكّد خبرها بها، كقول الشاعر: [من الكامل]:

إن الخلافة بعدهم لذَميمةٌ وخلائفٌ ظُرُفٌ لما أَحْقِرُ

وفيما قدم من معمول خبر إن المؤكد بها في قول الشاعر: [من البسيط][(٢)]:

إني لَعِنْد أذى المولَى لَذُو حَنَقٍ يُخْشَى وحِلمىَ إنْ أوذيتُ مُعتادُ

وحكى الفراء أن أبا الجراح سُمع يقول: إني لبحمد الله لصالح، فعلم أن هذا جائز في الاختيار، غير مختص بالاضطرار.

وذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار، للشواهد المذكورة.

ومثال التنبيه بها على موضعها الأصلي مع توكيد الخبر قول الشاعر: [من الطويل][(٣)]:

لهِنّك من عَبْسية لَوَسِيمَة على هَنَواتٍ كاذبٍ من يَقُولهَا

ومثال ذلك مع تجرد الخبر قول الشاعر: [من الطويل][(٤)]:

---

(١) البيت بلا نسبة في جواهر الأدب (ص٨٨)، الدرر (١٨٩/٢)، شرح الأشموني (١٤١/١)، شرح شواهد المغني (٦٠٤/٢)، مغني اللبيب (٢٣٢/١، ٢٣٣)، همع الهوامع (١٤١/١).

(٢) البيت بلا نسبة في الدرر (١٨٢/٢)، همع الهوامع (١٣٩/١).

(٣) البيت بلا نسبة في الإنصاف (٢٠٩/١)، خزانة الأدب (٣٤٠/١٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢)، الدرر (١٩٠/٢)، لسان العرب (٦٣٦/١٢ - وسم، ٩٨/١٣ - جنن، ٣٦٧/١٥ - ها)، همع الهوامع (١٤١/١)، تاج العروس (لهن).

(٤) البيت بلا نسبة في لسان العرب (٣١/١٣ - أنن).

ألا يا سَنا بَرْقٍ على قُلَل الحِمَى ... لَهِنَّكَ من برقٍ علىّ كَرِيمِ

وإن وقع موقع خبر إن نحو: لَنَفْعَلَنّ، أو نحو: لَفَعل، على أن هناك قسما منويا فتحت الهمزة. قال ابن السراج: تقول: قد علمت أن زيدا ليقومَنّ، وأن زيدا لقام. فلا تكسر إن كما تكسرها فى: أشهد إن محمدًا لرسول الله، وأعلم إن بكرًا ليعلم.

وقد تقدم فى أول كتابى هذا أن لام الابتداء لا تختص بالحال، وإنما الأكثر كون مصحوبها حالاً، وليس ذلك من أجل اللام، بل من أجل أن الجملة المجردة من دليل مضى واستقبال أكثر ما يكون مضمونها مرادًا به الحال. ومن ورودها مع ما يراد به الاستقبال قول الشاعر: [من الطويل][1]:

وإنّى لأَحْمى الأنفَ من دون ذِمَّتى ... إذا الدَّنِسُ الواهى الأمانة أهمَدا

فأعمل أحمى فى إذا، وهو مستقبل المعنى.

* * *

فصل

ص: ترادف إنّ نعم فلا إعمال، وتخفف فيبطل الاختصاص، ويغلب الإهمال، وتلزم اللام بعدها فارقةً إنْ خيف لبس بإنْ النافية، ولم يكن بعدها نفى، وليست غير الابتدائية خلافًا لأبى على، ولا يليها غالبًا من الأفعال إلا ماضٍ ناسخٌ للابتداء، ويقاس على نحو: إنْ قتلت لمسلما وفاقا للكوفيين والأخفش، ولا تعمل عندهم ولا تؤكّد بل تفيد النفى، واللام للإيجاب.

وموقع لكنّ بين متنافيين بوجه ما، ويمنع إعمالها مخففة خلافًا ليونس والأخفش.

وتلى «ما» ليت فتعمل وتهمل، وقل الإعمال فى إنما، وعُدِم سماعُه فى كأنما ولعلما ولكنما، والقياس سائغ.

ش: أنكر بعض العلماء كون إنّ بمعنى نعم، وزعم أنّ إنّ فى قوله: [من مجزوء

---

(١) البيت للراعى النميرى فى ديوانه (ص٨٩)، لسان العرب (٤٣٦/٣ - همد)، تاج العروس (٣٤٧/٩ - همد).

الكامل][1]:

بكَــرَ العــواذِلُ فــى الصَّبُّــو ح يَلُمْنَنِــــى وألومُهُنَّــــه
ويَقُلْــن شَيــب قــد عــلا ك وقــد كبــرت فقلــت إنــه

مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر، وجعل الهاء اسمها، والخبر محذوفًا، كأنه قال: إن الذى ذكرتن واقع كما وصفتن، فحذف الخبر للعلم به، واقتصر على الاسم. والذى زعم هذا القائل ممكن فى البيت المذكور، فلو لم يوجد شاهد غيره لرجح قوله، ولكن الشواهد على كون إن بمعنى نعم مؤيدها ظاهر، ودافعها مكابر، فلزم الانقياد إليها، والاعتماد عليها، فمنها قول عبد الله بن الزُّبَيْر، رضى الله عنه، لابن الزَّبير الأسدى لما قال له: لعَنَ الله ناقة حملتنى إليك: إنّ وراكبها. أراد: نعم، ولعن راكبها. ومنها قول حسان بن ثابت الأنصارى، رضى الله عنه: [من الطويل]:

يقولــون أعمــى قلــتُ إنّ وربمــا أكــون وإنــى مــن فتــى لبصيــر

ومنها ما أنشده أحمد بن يحيى من قول الشاعر: [من الخفيف]:

ليت شِعْرى هــل للمحــب شفــاءُ مــن جَــوَى حبهــن إن اللقــاءُ

ومنها قول بعض الطائيين: [من الكامل][2]:

قالــوا أَخِفْــتَ فَقُلْــتُ إنَّ وَخِيفَتــى مــا إنْ تَــزَالُ مَنُوطَــةً بِرَجَــاءِ

ونبهت فى هذا الباب على ورود إنّ بمعنى نعم ليُعمل بها فتعامل بما تعامل نعم من

---

(١) البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه (ص٦٦)، الأزهية (ص٢٥٨)، الأغانى (٢٩٦/٤، ٢٩٧)، خزانة الأدب (٢١٣/١١، ٢١٦، ٢١٧)، شرح أبيات سيبويه (٣٧٥/٢)، شرح شواهد المغنى (١٢٦/١)، لسان العرب (٣١/١٣ - أنف)، وبلا نسبة فى أمالى ابن الحاجب (ص٣٥٤)، جمهرة اللغة (ص٦١)، سمط اللآلى (ص٩٣٩)، الجنى الدانى (ص٣٩٩)، جواهر الأدب (ص٣٤٨)، رصف المبانى (ص١١٩)، سر صناعة الإعراب (٤٩٢/٢، ٥١٦)، اللمع (ص١٢٦)، شرح المفصل (٦/٨، ١٢٢، ١٢٥)، الكتاب (١٥١/٣، ١٦٢/٤)، مغنى اللبيب (٣٨/١، ٦٤٩/٢)، لسان العرب (٩٨/٣ - بيد).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٢١٥/١١)، شرح شواهد المغنى (ص٩٣٦)، مغنى اللبيب (ص٦٤٨).

عدم الاختصاص، وعدم الإعمال، وجواز الوقف عليها.

ومذهب البصريين أنّ «إنّ» تخفف فيقال فيها إنْ، فيبطل اختصاصها بالاسم، ويجوز عندهم إعمالها إذا وليها اسم، وعلى ذلك يحملون قوله تعالى: ﴿**وإنْ كُلاً لما ليُوَفِّيَنَّهم ربُّك أعمالهم**﴾ [هود: ١١١]، فى رواية نافع وابن كثير، وإهمالها أكثر، كقوله تعالى: ﴿**وإنْ كلٌّ لما جميعٌ لدينا مُحْضَرُون**﴾ [يس: ٣٢]، و﴿**إنْ كلُّ ذلك لما متاعُ الحياة الدنيا**﴾ [الزخرف: ٣٥]، و﴿**إنْ كلُّ نفس لما عليها حافظ**﴾ [الطارق: ٤]، ومذهبهم أن اللام التى بعد إنْ هذه هى التى كانت مع التشديد، إلا أنها مع التخفيف والإهمال تلزم فارقة بين المخففة والنافية، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم مع الإهمال فى موضع لا يصلح للنفى، كقول النبى ﷺ: «وأيم الله لقد كان خليقا للإمارة، وإنْ كان من أحب الناس إلىّ»، وكقول معاوية فى كعب الأحبار: «إنْ كان من أصدق هؤلاء»، أخرجه البخارى، ومثله ما حكى ابن جنى فى المحتسب من قراءة أبى رجاء: «وإنْ كلُّ ذلك لِمَا متاع الحياة الدنيا»، بكسر اللام وتخفيف الميم، على معنى: وإنْ كل ذلك للذى هو متاع الحياة الدنيا. ومثل ذلك قول الطرماح: [من الطويل][(١)]:

أنا ابنُ أُباة الضَّيْم من آلِ مالك ... وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادِن

وقول الآخر: [من الخفيف]:

إنْ وَجدتُ الكريمَ يمنعُ أحيا ... نا ومـا إنْ بذا يُعَد بخيلا

ويلزم ترك اللام إن أمن اللبس، وكان فى الموضع اللائق بها نفى، كقول الشاعر: [من الطويل]:

أما إنْ علمتُ اللـه ليس بغافل ... فهان اصطبارى إنْ بليت بظالم

ومذهب الكوفيين أنّ إنْ المشار إليها لا عمل لها، ولا هى مخففة من إنّ، بل هى النافية، واللام بعدها بمعنى إلا، ويجعلون النصب فى: ﴿**وإنْ كلاً**﴾ [هود: ١١١]، بفعل

---

(١) البيت للطرماح فى ديوانه (ص٥١٢)، الدرر (١٩٣/٢)، المقاصد النحوية (٢٧٦/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٦٧/١)، تخليص الشواهد (ص٣٧٨)، تذكرة النحاة (ص٤٣)، الجنى الدانى (ص١٣٤)، شرح الأشمونى (١٤٥/١)، شرح ابن عقيل (ص١٩١)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٣٧)، شرح قطر الندى (ص١٦٥)، همع الهوامع (١٤١/١).

يفسره ليوفينهم، أو بليوفينهم نفسه، وبه قال الفراء، وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه فى هذا المحل، أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون فى أن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها، ولذلك قال الفراء فى كتاب المعانى: وأما الذين خففوا إنّ فإنهم نصبوا «كلاً» بليوفينّهم، وهو وجه لا أشتهيه؛ لأن اللام لا يقع الفعل الذى بعدها على شىء قبله، فلو رفعت «كلاً» لصلح ذلك كما يصلح: إن زيد لقائم.

ولا يصلح أن تقول: إن زيدا لأضرب؛ لأن تأويله بقولك: ما زيدا إلا أضرب، وهذا خطأ فى اللام وإلا فهذا نصه. فقد أقر بأن حمل القراءة على جعل إنْ نافية واللام بمعنى إلا خطأ، ولا شك فى صحة القراءة، فإنها قراءة المدنيين والمكيين، ولا توجيه لها إلا توجيه البصريين، وتوجيه الكوفيين خطأ بشهادة الفراء، فلم يبق إلا توجيه البصريين، فتعين الحكم بصحته. ويؤيد ما ذهب إليه البصريون قول سيبويه: وحدثنا من نثق به أنه سمع من يقول: «إنْ عمرا لمنطلق»، وهذا نص لا احتمال فيه.

وقال الأخفش: زعموا أن بعضهم يقول: إنْ زيدا لمنطلق، وهى مثل: ﴿**إنْ كل نفس لما عليها حافظ**﴾ [الطارق: ٤]، يقرأ بالنصب والرفع، وأما قولهم: إنّ اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها، ولو كانت بمعنى إلا لكان استعمالها بعد غير إنْ من حروف النفى أولى؛ لأنها أنص على النفى من إنْ، فكان يقال: لم يقم لزيد، ولن يقعد لعمرو، بمعنى لم يقم إلا زيد، ولن يقعد إلا عمرو، وفى عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب، وإنما قصد بها التوكيد، كما قصد مع التشديد.

وزعم أبو على الفارسى أن اللام التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة، واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو: ﴿**وإن كنا عن دراستهم لغافلين**﴾ [الأنعام: ١٥٦]، و﴿**وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وكقول امرأة الزبير، رضى الله عنهما: [من الكامل][(١)]:

---

(١) صدر بيت وعجزه:

حلّتْ عَلَيْكَ عقوبَةُ المُتَعَمِّدِ

وهو لعاتكة بنت زيد فى الأغانى (١١/١٨)، خزانة الأدب (٣٧٣/١٠، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨)، الدرر (١٩٤/٢)، شرح التصريح (٢٣١/١)، شرح شواهد المغنى (٧١/١)، المقاصد النحوية (٢٧٨/٢)، ولأسماء بنت أبى بكر فى العقد الفريد (٢٧٧/٣)، وبلا نسبة فى الأزهية=

شَلَّـت يمينُـك إنْ قتلتَ لُمسْلمـا

وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها، لو قلت: إنك قتلت لمسلما، لم يجز، فعلم بهذا أن التى بعد المخففة غير التى بعد المشددة. هذا حاصل قول أبى على فى البغداديات، وهو مخالف لقول أبى الحسن الأخفش فى كتاب المسائل الكبير، فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هى الواقعة بعد المشددة، وهو الصحيح عندى، والجواب عن شبهة أبى على أن يقال: إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال؛ لأن الفعل بعد المخففة فى موضع الخبر الذى كان يلى المشددة، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها؛ لأن من قال: إنْ قتلت لمسلما، بمنزلة من قال: إن قتيلك لمسلم. وإن شئت أن تقول: لّما بطل عمل إنْ بالتخفيف، وقصد بقاؤها توكيدا على وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية، فكان الأولى بذلك اللام التى كانت تصحب حال التشديد، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد، من التأخر فى اللفظ، والتقدم فى النية، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها، كما لم يمنع مع التشديد؛ لأن النية بها التقديم، وبما تقدم عليها التأخير.

وإذا أوْلت العرب إنْ المخففة فعلا لم يكن فى الغالب إلا فعلا ماضيًا من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿**وإنْ كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله**﴾ [البقرة: ١٤٨]، و﴿**إنْ كدت لتردين**﴾ [الصافات: ٥٦]، و﴿**وإنْ وجدنا أكثرهم لفاسقين**﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وذلك أنها كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر، فلما خففت، وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها فى الدخول على المبتدأ والخبر، كى لا تفارق محلها بالكلية، ولا يكون ذلك الفعل غالبًا إلا بلفظ الماضى، فإن كان مضارعًا حفظ، كقوله تعالى: ﴿**وإن يكاد الذين كفروا ليُزْلقونك بأبصارهم**﴾ [القلم: ٥١]، وكقراءة أبىّ بن كعب:

=(ص٤٩)، الإنصاف (٦٤١/٢)، أوضح المسالك (٣٦٨/١)، تخليص الشواهد (ص٣٧٩)، الجنى الدانى (ص٢٠٨)، رصف المبانى (ص١٠٩)، سر صناعة الإعراب (٥٤٨/٢، ٥٥٠)، شرح الأشمونى (١٤٥/١)، شرح ابن عقيل (ص١٩٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٣٦)، شرح المفصل (٧١/٨، ٢٧/٩)، اللامات (ص١١٦)، مجالس ثعلب (ص٣٦٨)، المحتسب (٢٥٥/٢)، مغنى اللبيب (٢٤/١)، المقرب (١١٢/١)، المنصف (١٢٧/٣)، همع الهوامع (١٤٢/١).

﴿**وإنْ لأظنك يا فرعون لمثبورا**﴾ [الإسراء: ١٠٢].

وكذا إن وليها فعل من غير الأفعال المختصة بالمبتدأ والخبر، كقراءة ابن مسعود، رضى الله عنه: «قال إن لبثتم لقليلا»، ذكرها الأخفش فى المعانى، وكقول امرأة: والذى يُحْلَف به إنْ جاء لخاطبا، تعنى النبى ﷺ. وكقول بعض العرب: إنْ يَزينُك لنفسك، وإن يَشِينُك لهيه. وكقول امرأة الزبير، رضى الله عنهما: [من الكامل][1]:

ثَكلتْكَ أمُّك إنْ قتلت لمسلما حلّت عليك عقوبةُ المتعمد

ويروى: هبلتك أمك. وأجاز الأخفش أن يقال: إنْ قعد لأنا، وإن كان صالحًا لزيد، وإن ضرب زيد لعمرا، وإنْ ظننت عمرا لصالحا، صرح بذلك كله فى كتاب المسائل، وبقوله أقول، لصحة الشواهد على ذلك نظمًا ونثرًا.

وموقع لكنّ بين كلامين متنافيين بوجه ما، كقوله تعالى: ﴿**وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا**﴾ [البقرة: ١٠٢]، وكقوله تعالى: ﴿**ولو أراكهم كثيرا لفَشِلتم ولتنازَعْتم فى الأمر ولكنّ الله سلم**﴾ [الأنفال: ٤٣].

ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل، لم يسمع من العرب إعمالها مع التخفيف، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على ما خفف من إنّ وأنّ وكأنّ، ورأيهما فى ذلك ضعيف.

وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة: [من البسيط][2]:

أَلا لَيتما هذا الحَمامُ لنا إلى حمامَتِنَا أو نِصْفُه فَقَدِ

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه (ص٢٤)، الأزهية (ص٨٩، ١١٤)، الأغانى (٣١/١١)، الإنصاف (٤٧٩/٢)، تخليص الشواهد (ص٣٦٢)، تذكرة النحاة (ص٣٥٣)، خزانة الأدب (٢٥١/١٠، ٢٥٣)، الخصائص (٤٦٠/٢)، الدرر (٢١٦/١، ٢٠٤/٢)، رصف المبانى (ص٢٩٩، ٣١٨)، شرح التصريح (٢٢٥/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٦٢)، شرح شواهد المغنى (٧٥/١، ٢٠٠، ٦٩٠/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٣٣)، شرح المفصل (٥٨/٨)، الكتاب (١٣٧/٢)، اللمع (ص٣٢٠)، المقاصد النحوية (٢٥٤/٢).

قال ابن برهان مشيرًا إلى هذا البيت: الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال.

قلت: من رفع جعل ما كافة ليت كما كفت إنْ ما الحجازية، ومن نصب جعلها زائدة غير معتد بها، كما لم يعتد بها بين حرف الجر والمجرور به فى نحو: ﴿**عما قليل**﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿**فبما رحمة من الله**﴾ [آل عمران: ١٥٨].

وأجاز سيبويه كون ليت فى بيت النابغة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فما اسم ليت، وهو مبتدأ محذوف، وخبره هذا، والجملة صلة ما أو صفتها، فليت بهذا التوجيه عاملة فى الروايتين، وهى حقيقة بذلك؛ لأن اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها، فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت ليتما بقاء العمل دون إنما وكأنما ولكنما ولعلما، وهذا هو مذب سيبويه.

وأجرى ابن السراج غير ليتما مجراها قياسا. وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب، وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان، رحمه الله، يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها. وبقوله أقول فى هذه المسألة، ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ.

* * *

فصل

ص: لتأوُّل أنّ ومعموليها بمصدر، قد تقع اسمًا لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر، وقد تتصل بليت سادة مسد معموليها، ويمنع ذلك فى لعلّ خلافًا للأخفش.

ويخفف أن فينوى فيها اسمًا لا يَبْرُز إلا اضطرارا، والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا، أو بأداة شرط، أو برب، أو بفعل يقترن غالبًا إنْ تصرف ولم يكن دعاء بقد، أو بلو، أو بحرف تنفيس، أو نفى. وتخفف كأن فتعمل فى اسم كاسم أن المقدر، والخبر جملة اسمية، أو فعلية مبدوءة بلم، أو قد، أو مفرد. وقد يبرز اسمها فى الشعر.

ويقال: أما إن جزاك الله خيرًا، وربما قيل: أن جزاك الله عنه، والأصل: أنه.

وقد يقال في لعلّ: علّ، ولعنّ، وعنّ، ولأنّ، وأنّ، ورعَنّ، ورغَنّ، ولغنّ، ولعلّتْ، وقد يقع خبرها «أن يَفعل»، بعد اسم عين حملاً على عسى. والجر بلعل ثابتة الأوّل أو محذوفته، مفتوحة الآخِر أو مكسورته لغة عُقَيْلية.

ش: قد أشير في باب الابتداء إلى أن من المبتدآت الواجب تقدم أخبارها أن وصلتها، نحو: عندى أنك فاضل، وقد تدخل عليها إنّ أو إحدى أخواتها، فيلزم الفصل بالخبر، نحو: إنّ عندى أنك فاضل، وكأن في نفسي أني سائل، وقد تدخل ليت بلا فصل، كقول الشاعر: [من الطويل][1]:

فيا لَيتَ أن الظّاعنينَ تَلَفتُوا فيُعْلَمَ ما بى مِنْ جَوًى وَغَرامِ

فسدت أنّ وصلتها مسد جزأى الإسناد بعد ليت، كما سدت مسدهما في باب ظن، كقوله تعالى: ﴿**الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم وأنهم إليه راجعون**﴾ [البقرة: ٤٦]، وكما سدت مسدهما على نحو: ﴿**ولو أنهم آمنوا واتقوا**﴾ [البقرة: ١٠٣]، فإن مذهب سيبويه في الواقعة بعد لو أنها مرفوعة بالابتداء، سادة بصلتها مسد الجزأين، واختصت أنّ بهذا بعد لو، كم اختصت غدوة بالنصب بعد لدن. ورأى سيبويه هذا أسهل من إضمار ثبت بعد لو رافعًا لأن، وما ذهب إليه هو الصحيح، فإن إضمار فعل دون مفسر ولا عوض لا نظير له، بخلاف جعل أن بصلتها سادة مسد جزأى الإسناد بعد ليت وظن، فلم يكن بدعًا.

فإن قيل: لم لا يكون المفسر لثبت المضمر ما تقتضيه أنّ من معنى الثبوت؟ **فالجواب أن يقال:** لا نسلم اقتضاء أن لثبوت، ولو سلمنا اقتضاءها لثبوت، لم يساو اقتضاء لفظ الثبوت لمعناه، ولو وقع لفظ الثبوت بعد «لو» لم يغن عن مفسر فعل يرفعه، فألا يستغنى عنه بأنّ أحق وأولى.

ونظير جعل أنّ بعد لو مبتدأ مستغنيًا عن خبر، ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: لحقٌّ أنه ذاهب، بالإضافة إلى أنّ. قال سيبويه: كأنه قال: ليقين ذاك أمرك، فأمرك خبر هذا الكلام؛ لأنه إذا أضاف لم يكن بد لقولك: «لحق ذاك»، من خبر، هذا نص سيبويه.

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى الداني (ص٤٠٨).

وأجاز الأخفش أن تعامل لعل معاملة ليت فى الدخول على أنّ بلا فاصل، فيقال: لعل أنَّ الله يرحمنا، ورأيه فى هذا ضعيف؛ لأن مقتضى الدليل ألا يكتفى بأن وصلتها إلا حيث يكتفى بمصدر صريح والمصدر الصريح لا يكتفى به بعد ليت، فحق أن وصلتها ألا يكتفى بها بعدها، لكن سمع، فقبل فى هذه المسألة مع مخالفته الأصل، فلا يزاد عليه دون سماع.

وتخفف أنّ فلا تلغى كما تلغى إن المخففة، إلا أن اسمها لا يلفظ به إلا فى الضرورة كقول الشاعر: [من المتقارب][1]:

لقد عَلِمَ الضَّيفُ والمرْمِلونَ ... إذا اغْبَرَّ أُفْقٌ وهَبَّتْ شِمَالا
بِأَنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وأنْكَ هُنَاكَ تكونُ الثِّمَالا

ولا يكون غير الملفوظ به إلا ضميرًا، ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى، ولذلك قال سيبويه حين مثل بقوله تعالى: ﴿**أنْ يا إبراهيم قد صَدّقت الرُّؤيا**﴾ [الصافات: ١٠٥]، كأنه قال عز وجل: أنك قد صدقت الرؤيا. ذكر ذلك فى باب ما تكون أن بمنزلة أى. وقال فى الباب الذى بعده: وتقول: كتبت إليه أن لا تقلْ ذلك، وأن لا تقولَ ذلك، وأن لا تقولُ ذلك، فأما الجزم فعلى الأمر، عبر بالأمر عن النهى. وأما النصب فعلى قولك: لئلا، وأما الرفع فعلى: لأنك لا تقول ذلك، أو بأنك لا تقول ذلك، تخبره بأن ذلك قد وقع من أمره، هذا نصه.

ولا يكون الخبر بعد الاسم المنوى إلا جملة مصدرة بمبتدأ نحو: ﴿**وآخرُ دَعْواهم أن**

---

(١) البيتان لكعب بن زهير فى الأزهية (ص٦٢)، تخليص الشواهد (ص٣٨٠) وليسا فى ديوانه، ولجنوب بنت عجلان فى الحماسة الشجرية (٣٠٩/١)، خزانة الأدب (٣٨٤/١٠)، شرح أشعار الهذليين (٥٨٥/٢)، شرح التصريح (٢٣٢/١)، المقاصد النحوية (٢٨٢/٢)، ولجنوب أو لعمرة بنت عجلان فى شرح شواهد المغنى (١٠٦/١)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢٠٦/١)، أوضح المسالك (٣٧٠/١)، خزانة الأدب (٤٢٧/٥)، شرح الأشمونى (١٤٦/١)، شرح شذور الذهب (ص٣٠٣)، شرح قطر الندى (ص١٥٦)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٤٢، ٢٤٣)، شرح المفصل (٧٥/٨)، الصاحبى فى فقه اللغة (ص٢٦١)، مغنى اللبيب (٣١/١).

الحمد لله ربِّ العالمين﴾ [يونس: ١٠]، أو بخبر كقول الأعشى: [من البسيط][(١)]:

فى فِتْيةٍ كَسُيوفِ الهندِ قد عَلِموا أنْ هالكٌ كلُّ من يَحْفى وَيَنتعِلُ

أو بحرف نفى كقوله تعالى: ﴿**وأنْ لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون**﴾ [هود: ١٤]، أو بأداة شرط نحو: [من الكامل]:

فعلمت أنْ من تَثْقَفُوه فإنه جزرٌ لخامعة وفرخ عُقَاب

أو برب نحو قول الآخر: [من الطويل][(٢)]:

تَيَقَّنْت أن رُبَّ امرىء خِيلَ خائنا أمينٌ وخَوّانٍ يُخَال أمينا

أو بفعل مباشر إن كان دعاء نحو: ﴿**والخامسةَ أنْ غَضِبَ الله عليها**﴾ [النور: ٩]، أو غير متصرف كقوله تعالى: ﴿**وأنْ عسى أن يكون قد اقترب أجلُهم**﴾ [الأعراف: ١٨٥].

فإن كان الفعل متصرفا ولم يكن دعاء وُقِيَ مباشرة أنْ فى الغالب بقد، كقوله تعالى: ﴿**ونَعْلَمَ أنْ قد صدقتنا**﴾ [المائدة: ١١٣]، وكقول الشاعر: [من الطويل]:

ألم تعلمى أن قد تجشمتُ فى الهوى من أجلك أمرا لم يكن يُتَجَشَّمُ

أو بلو كقوله تعالى: ﴿**تَبيَّنت الجنُّ أنْ لوْ كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المُهِين**﴾ [سبأ: ١٤]، أو بحرف تنفيس نحو: ﴿**علم أنْ سيكونُ منكم مرضى**﴾ [المزمل: ٢٠]، أو بحرف نفى نحو: ﴿**أفلا يَرَوْن أنْ لا يرجعُ إليهم قولا**﴾ [طه: ٨٩]، و﴿**أيحسب الإنسان أنْ لن نَجمعَ عظامه**﴾ [القيامة: ٣].

---

(١) البيت للأعشى فى ديوانه (ص١٠٩)، الأزهية (ص٦٤)، الإنصاف (ص١٩٩)، تخليص الشواهد (ص٣٨٢)، خزانة الأدب (٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١٠)، الدرر (١٩٤/٢)، شرح أبيات سيبويه (٧٦/٢)، الكتاب (١٣٧/٢، ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤)، المحتسب (٣٠٨/١)، مغنى اللبيب (٣١٤/١)، المقاصد النحوية (٢٨٧/٢)، المنصف (١٢٩/٣)، وبلا نسبة فى خزانة الأدب (٣٩١/١٠)، رصف المبانى (ص١١٥)، شرح المفصل (٧١/٨)، المقتضب (٩/٣)، همع الهوامع (١٤٢/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٥٦٧/٩)، الدرر (١٩٥/٢، ١٢٣/٤)، همع الهوامع (١٤٣/١، ٢٦/٢).

وقال سيبويه مشيرًا إلى قول الأعشى: [من البسيط][١]:

أن هالك كـلُّ مـن يحفـى وينتعـل

ومثل ذلك: «أول ما أقول أنْ بسم الله»، كأنه قال: بسم الله. وقال سيبويه: واعلم أنه ضعيف فى الكلام أن تقول: قد علمت أنْ تفعلُ، وقد علمت أنْ فَعلَ، حتى تأتى بالسين أو قد أو بنفى؛ لأنهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من أنّه، فكرهوا ترك العوض».

قال شيخنا: ومن شواهد علمت أن فعل قول امرىء القيس: [من الطويل][٢]:

وَحَدِّثْ بِأَنْ زالتْ بِلَيْلٍ حُمُولُهـمْ كَنَخْلٍ مِنَ الأَعْراضِ غَيْرِ مُنَبَّقِ

وقال سيبويه: وأما قولهم: «أمَا أنْ جزاك الله خيرا، فإنهم إنما أجازوه؛ لأنه دعاء، ولا يصلون هاهنا إلى قد والسين، ولو قلت: أما أنْ يغفرُ الله لك، جاز لأنه دعاء، قال: وسمعناهم يقولون: أما أنْ جزاك الله خيرًا، شبهوه بأنه». وأما قبل أنْ المخففة المفتوحة بمعنى حقا، كما هى قبل المشددة، وهى بمعنى «ألا» قبل إنْ المخففة المكسورة، هذا هو مذهب سيبويه رحمه الله.

ويجوز عندى أن يكون أما فى الوجهين بمعنى ألا، وتكون إنْ المكسورة زائدة، كما زادها الشاعر فى قوله: [من الطويل][٣]:

ألا إنْ سَرَى لَيْلي فبتُّ كئيبا أُحاذر أن تنأى النَّوَى بغضُوبا

وفى المفتوحة على هذا وجهان:

أحدهما: أن تكون المخففة، وتكون هى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف، كما تقدر فى أنْ الواقعة بعد لو، على مذهب سيبويه، ويكون التقدير: أما من دعائى أنْ جزاك الله خيرا، ثم حذف الخبر للعلم به.

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت لامرىء القيس فى ديوانه (ص١٦٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٣٩)، لسان العرب (١٠/٣٥٠ - نبق، ١١/١٧٩ - حمل)، تاج العروس (نبق).

(٣) تقدم الاستشهاد به.

والوجه الثاني: من وجهى الفتح مع كون أما بمعنى ألا: أن تكون أنْ زائدة، كما زيدت بعد لمّا، وقبل لو، وبعد كاف الجر فى قوله: [من الطويل][(١)]:

كـــأن ظبيـــــةٍ تَعْطـــو

على رواية الجر، ويجوز أن تكون فى قول الشاعر: [من الطويل][(٢)]:

ألا أن سَـــرَى ليلـــي فبـــت

مخففة من أن، ويكون الأصل: ألا أنه سرى ليلي، ثم فعل به ما فعل بأما أن جزاك الله خيرًا فى قول سيبويه.

وقد تباشر أن المخففة فعلا متصرفا غير مقصود به الدعاء، وعليه نبهت بقولى: «غالبا»، فإن كان ذلك بعد فعل قلبى أو ما معناه فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك، فالأول كقول الشاعر: [من الخفيف][(٣)]:

---

(١) تمام البيت:

وَيَوْمـــًا تُوَافِينَـــا بِوَجْـــهٍ مُقَسَّـمٍ كَـأَنْ ظَبْيَـةٌ تَعْطـو إِلـى وَارِقِ السَّلَـمْ

وهو لعلباء بن أرقم فى الأصمعيات (ص١٧٥)، الدرر (٢/٢٠٠)، شرح التصريح (١/٢٣٤)، المقاصد النحوية (٤/٣٨٤)، ولأرقم بن علباء فى شرح أبيات سيبويه (١/٥٢٥)، ولزيد بن أرقم فى الإنصاف (١/٢٠٢)، ولكعب بن أرقم فى لسان العرب (١٢/٤٨٢ - قسم)، ولباعث بن صريم اليشكرى فى تخليص الشواهد (ص٣٩٠)، شرح المفصل (٨/٨٣)، الكتاب (٢/١٣٤)، وله أو لعلباء بن أرقم فى المقاصد النحوية (٢/٣٠١)، ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكرى أو لابن أصرم اليشكرى فى خزانة الأدب (١٠/٤١١)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٧٧)، جواهر الأدب (ص١٩٧)، الجنى الدانى (ص٢٢٢، ٥٢٢)، رصف المبانى (ص١١٧، ٢١١)، سر صناعة الإعراب (٢/٦٨٣)، سمط اللآلى (ص٨٢٩)، شرح الأشمونى (١/١٤٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٤١)، شرح قطر الندى (ص١٥٧)، الكتاب (٣/١٦٥)، المحتسب (١/٣٠٨)، مغنى اللبيب (١/٣٣)، المقرب (١/١١١، ٢/٢٠٤)، المنصف (٣/١٢٨)، همع الهوامع (١/٤١٣).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٧٣)، تخليص الشواهد (ص٣٨٣)، الجنى الدانى (ص٢١٩)، الدرر (٢/١٩٧)، شرح الأشمونى (١/١٤٧)، شرح التصريح (١/٢٣٣)، شرح ابن عقيل (ص١٩٦)، شرح قطر الندى (ص١٥٥)، المقاصد النحوية (٢/٢٩٤)، همع الهوامع (١/١٤٣).

عَلِمـوا أنْ يُؤَمَّلُـون فجـادوا قبـل أن يُسْأَلـوا بأعظـم سُـؤْل

وأنشد الفراء: [من مجزوء الكامل][1]:

إنـى زَعيـم يـا نُوَيْقَـةُ إن أمنـت مـن الـرَّزَاح
ونجـوتِ مـن عَـرض المَنُـون مـن الغُـدُوِّ إلى الـرَّوَاح
أن تَهْبِطِـين بـلاد قـومٍ يرتعـون مـن الطِّـلاح

والثانى كقراءة بعض القراء: ﴿**لمن أراد أن يتـمُّ الرَّضاعـة**﴾ [البقـرة: ٢٣٣]، ومثلـه قول الشاعر: [من البسيط][2]:

يا صاحِبَىَّ فدتْ نفسى نفوسكما وحيثمـا كنتمـا لاقيتمـا رَشَـدا
أن تحملا حاجةً لى خف مَحْمَلُهـا تستوجبا منَّةً عندى بهـا ويـدا
أن تَقْـرَآن علـى أسماء ويحكمـا منى السـلام وألا تُشْعِـرا أحـدا

وأن فى هذين الموضعين وأشباههما هى الناصبة للمضارع عند البصريين، وترك إعمالها حملا على «ما» أختها، وهى عند الكوفيين المخففة، وشذ وقوعها موقع الناصبة، كما شذ وقوع الناصبة موقع المخففة فى قول جرير: [من البسيط][3]:

نَرضى عَنَ اللهِ أَنَّ النّاسَ قد عَلِموا أنْ لا يُدانِينَا فـى خَلْقِـهِ بشـرُ

وقول الكوفيين عندى أولى بالصواب، فإنه لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمـال،

---

(١) الأبيات بلا نسبة فى لسان العرب (٢/٤٧٠ - زوح، ٥٣٢ - طلح، ٩/١٩٨ - صلف، ١٣/٣٦ - أنن)، تهذيب اللغة (٤/٣٨٣، ٣٨٤)، تاج العروس (٦/٤٤٣ - زوح، ٥٧٩ - طلح).

(٢) الأبيات بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/٣٣٣)، الإنصاف (٢/٥٦٣)، أوضح المسالك (٤/١٥٦)، الجنى الدانى (ص٢٢٠)، جواهر الأدب (ص١٩٢)، خزانة الأدب (٨/٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٣)، الخصائص (١/٣٩٠)، رصف المبانى (ص١١٣)، سر صناعة الإعراب (٢/٥٤٩)، شرح الأشمونى (٣/٥٥٣)، شرح التصريح (٢/٢٣٢)، شرح شواهد المغنى (١/١٠٠)، شرح المفصل (٧/١٥، ٨/١٤٣، ٩/١٩)، لسان العرب (١٣/٣٣ - أنن)، مجالس ثعلب (ص٢٩٠)، مغنى اللبيب (١/٣٠)، المنصف (١/٢٧٨)، المقاصد النحوية (٤/٣٨٠).

(٣) البيت لجرير فى ديوانه (١/١٥٧)، الدرر (٤/٥٦)، همع الهوامع (٢/٢)، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى (٣/٥٥١).

ومما يؤيده قول الشاعر: [من الطويل]:

رأيتك أحييت النَّدى بعد موته فعاش الندى من بعد أن هو خامل

فوصل أنْ بجملة اسمية، وليس قبلها فعل قلبى ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لأن الناصبة الفعل، وأن الناصبة الفعل لا توصل بجملة اسمية، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة.

وقريب من قوله: أنْ هو خامل، قول الآخر: [من الطويل](١):

فلا تُلْهِكَ الدُّنيا عَنِ الدِّين واعْتَمِلْ لآخرةٍ لا بُدَّ عنْ سَتَصِيرُها

أبدل هَمزة أن عينا، وحسن وقوع المخففة هنا؛ لأن لا بد تجرى مجرى تيقن.

وتخفف كأنّ فلا تلغى، بل تعمل عمل أنَّ المخففة، إلا أن خبرها إذا قدر اسمها لا يلزم كونه جملة، بل قد يكون مفردًا، بخلاف خبر أنّ إذا قدر اسمها، وإن كان جملة جاز كونها فعلية مبدوءة بلم كقوله تعالى: ﴿**كأنْ لم تَغْن بالأمس**﴾ [يونس: ٢٤]، وبقد كقول الشاعر: [من الخفيف](٢):

لا يَهولَنّكَ اصْطِلاءُ لَظَى الحر بِ فَمَحذُورُهَا كأنْ قَدْ أَلَمّا

وابتدائية كقول الشاعر: [من الهزج](٣):

وَوَجْهٍ مُشرقُ النَّحْر كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

---

(١) البيت بلا نسبة فى لسان العرب (١٣/٢٩٥ - عنن)، تاج العروس (عنن).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٧٩)، سر صناعة الإعراب (ص٤١٩، ٤٣٠)، شرح الأشمونى (١/١٤٨)، شرح التصريح (١/٢٣٥)، شرح شذور الذهب (ص٣٦٩)، المقاصد النحوية (٢/٣٠٦).

(٣) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (١/١٩٧)، أوضح المسالك (١/٣٧٨)، تخليص الشواهد (ص٣٨٩)، الجنى الدانى (ص٥٧٥)، خزانة الأدب (١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٤٠)، الدرر (٢/١٩٩)، شرح الأشمونى (١/١٤٧)، شرح التصريح (١/١٣٤)، شرح شذور الذهب (ص٣٦٩)، شرح ابن عقيل (ص١٩٧)، شرح قطر الندى (ص١٥٨)، شرح المفصل (٨/٨٢)، الكتاب (٢/١٣٥، ١٤٠)، لسان العرب (١٣/٣٠ - أنن)، المقاصد النحوية (٢/٣٠٥)، المنصف (٣/١٢٨)، همع الهوامع (١/١٤٣).

وشرطية كقول الآخر: [من الخفيف][(١)]:

وَىْ كأنْ مَنْ يكنْ لـه نَشَـبٌ يُحْـ ـببْ ومن يَفْتقِر يعش عيش ضُـرّ

ومثال إفراد الخبر مع تقدير الاسم قول الشاعر: [من الطويل][(٢)]:

ويومـا تُوافينـا بوجـه مُقَسَّـم كـأنْ ظبيـةٌ تعطُو إلـى وارِق السَّلـم

أى كأنها ظبية، ويروى بالنصب على حذف الخبر، والتقدير: كأن ظبيةً عاطيةً المذكورة، وهذا من عكس التشبيه، ويروى بالجر على زيادة أن شذوذًا.

وفى لعل عَشر لغات: لعلّ، علّ، لعنّ، عن، لأنّ، أنّ، رعَنّ، رغَنّ، لغَنّ، لعلّت. فالستة المتقدمة مشهورة، والأربعة الباقية قليلة. وأقلها استعمالا لعلت. ذكرها أبو على فى التذكرة.

ومن ورود أنّ بمعنى لعل ما حكاه الخليل من قول بعض العرب: ائت السوق أنك تشترى لنا شيئًا، واستشهد الأخفش على ذلك بقول الراجز: [من الرجز][(٣)]:

قُلْتُ لشَيْبَـان ادنُ مِـن لِقائِـهِ أنـا نُغَـدّى القـوم مِـنْ شِوَائِـهِ

ومن قراءة غير ابن كثير وأبى عمرو: ﴿**أنها إذا جاءت لا يؤمنون**﴾ [الأنعام: ١٠٩]، بالفتح. وقال امرؤ القيس فى لأن: [من الكامل][(٤)]:

عُوجَا على الطَّلَلِ المُحِيـل لأنَّنَـا نَبْكـى الديـارَ كما بَكَى ابن خِـذَامِ

---

(١) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل فى الكتاب (١٣٥/٢)، خزانة الأدب (٩٥/٣).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) الرجز لأبى النجم فى الإنصاف (٥٩١/٣)، خزانة الأدب (٥٠١/٨، ٢٢٥/١٠)، الكتاب (١١٦/٣)، المعانى الكبير (ص٣٦٣)، وبلا نسبة فى اللامات (ص١٣٧)، مجالس ثعلب (١٥٤/١).

(٤) البيت لامرىء القيس فى ديوانه (ص١١٤)، جمهرة اللغة (ص٥٨٠)، الحيوان (١٤٠/٢)، خزانة الأدب (٣٧٦/٤، ٣٧٧، ٣٧٨)، الدرر (١٦٦/٢)، شرح المفصل (٧٩/٨)، لسان العرب (١٦٩/١٢ - خذم)، المؤتلف والمختلف (ص١١)، وبلا نسبة فى تذكرة النحاة (ص١٩)، رصف المبانى (ص١٢٧)، همع الهوامع (١٣٤/١).

وقال الفرزدق فى لَعَنّ: [من الوافر][١]:

أَلستـــم عائجـــينَ بِنَـــا لَعَنّـــا نَـــرَى العَرَصَـــاتِ أَوْ أَثَـــرَ الخِيـــامِ

وإذا كان الاسم فى هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كـون الخبر فعـلا مقرونـا بـأن كقولك: إنّ الصلاح أن يعصى الهوى، فلو كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كمـا يمتنـع فى الابتداء، وقد يُسْتباح فى لعل حملاً على عسى، ومنه قول النبى ﷺ: «لعلك أن تخلف فينتفع بك أقوام ويضرّ بك آخرون».

وروى أبو زيد أن بنى عقيل يجرون بلعل مفتوحة الآخـر ومكسـورته، ومـن شـواهد ذلك: [من الوافر][٢]:

لعـــلَّ اللـــهِ يُمكننـــى عَلَيهـــا جهـــارًا مِـــنْ زُهيـــرٍ أو أُسَيْـــدِ

وروى الفراء أيضًا الجر بلعل، وأنشد: [من الرجز][٣]:

عَـلَّ صُـروفِ الدهـرِ أو دُولاتِهـا تُدلننـــا اللّمّـــةَ مـــن لَمّاتِهـــا

وزعم أبو على أن لعل خففت وأعملت فى ضمير الشأن محذوفًا، ووليها فـى اللفـظ لام الجر مفتوحا تارة ومكسورًا تارة، والجر به، ولعل على أصلها، ولا يخفى ما فى هـذا من التكلف.

* * *

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢/٢٩٠)، خزانة الأدب (٩/٢٢٢)، سمط اللآلى (ص٧٥٨)، شرح شواهد الشافية (ص٤٦)، اللامات (ص١٣٦)، لسان العـرب (١٣/٣٩٠ - لغن)، ولجريـر فـى ملحق ديوانه (ص١٠٣٩)، لسان العرب (١٣/٣٤ - أنن)، وبلا نسبة فى الإنصاف (٢/٢٥١)، جواهر الأدب (ص٤٠٢)، خزانة الأدب (١٠/٤٢٢)، شرح التصريح (١/١٩٢).

(٢) البيـت لخـالد بـن جعفـر فـى الأغـانى (١١/٧٩)، أمـــالى المرتضـــى (١/٢١٢)، خزانـــة الأدب (١٠/٤٢٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤١)، وبلا نسبة فى الجنى الدانى (ص٥٨٣)، سر صناعة الإعراب (ص٤٠٧)، شرح التصريح (٢/٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٦٩)، لسان العرب (١١/٤٧٣ - طلل).

(٣) الرجز بـلا نسبة فـى لسـان العـرب (٤/٣٢٥ - زفـر، ١١/٤٧٣ - علـل، ١٢/٥٥٠ - لـم)، الخصائص (١/٣١٦)، شرح الأشـمونى (٣/٥٧٠، ٦٦٨)، شـرح شـواهد الشـافية (ص١٢٨)، شرح شواهد المغنى (١/٤٥٤)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٩٩)، الإنصاف (١/٢٢٠)، اللامـات (ص١٣٥)، المقاصد النحوية (٤/٣٩٦)، تاج العروس (لم).

فصل

ص: يجوز رفع المعطوف على اسم إن، ولكن بعد الخبر بإجماع، لا قبله مطلقًا، خلافًا للكسائي، ولا يشترط خفاء إعراب الاسم خلافًا للفراء، وإن تُوُهِّم ما رأياه قُدِّر تأخير المعطوف أو حذفُ خبرٍ قبله، وأنّ في ذلك كإنّ على الأصح، وكذا البواقي عند الفراء. والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء. وندر: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان.

وأجاز الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إنْ خَفِي إعراب الثاني.

ش: نصب المعطوف على اسم إن مستغن عن التنبيه عليه؛ لأنه كالعطف على سائر المعمولات. ولا فرق في ذلك بين إن وأخواتها، ولا بين وقوعه قبل الخبر، ووقوعه بعده، ومثال وقوعه قبل الخبر قوله تعالى: ﴿**إنّ المسلمين والمسلمات**﴾ [الأحزاب: ٣٥] الآية، ومثال وقوعه بعد الخبر قول الراجز: [من الرجز][(١)]:

إنّ الرَّبيعَ الجودَ والخَريفا ... يَدَا أبي العَبَّاسِ والصُّيُوفَا

أراد: إن الربيع الجود والخريف والصيوف يدا أبي العباس. والذي لا يستغني عن التنبيه رفع المعطوف، وهو على ضربين: أحدهما مشترك فيه، وهو العطف على الضمير المرفوع بالخبر، والثاني العطف على معنى الابتداء، وهو عند البصريين مخصوص بإنّ ولكن، ومشروط بتمام الجملة قبله، ومثاله مع إنّ قول الشاعر: [من الكامل][(٢)]:

إنَّ الخلافَةَ والنبوَّةَ فيهمُ ... والمكْرماتُ وسَادةٌ أَطْهَارُ

ومثله قول الآخر: [من الطويل][(٣)]:

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص١٧٩)، تخليص الشواهد (ص٣٦٨)، شرح التصريح (٢٢٦/١)، الكتاب (١٤٥/٢)، المقاصد النحوية (٢٦١/٢)، وللعجاج في الدرر (١٨١/٦)، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥١/١)، المقتضب (١١١/٤)، همع الهوامع (١٤٤/٢).

(٢) البيت لجرير في تخليص الشواهد (ص٣٦٩)، شرح المفصل (٦٦/٨)، الكتاب (١٤٥/٢)، المقاصد النحوية (٢٦٣/٢)، ولم أقع عليه في ديوانه.

(٣) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك (٣٥٣/١)، تخليص الشواهد (ص٣٧٠)، الدرر (١٧٩/٦)،=

فمن يكُ لم ينجب أبوه وأمُّه فإنّ لنا الأمَّ النجيبةَ والأبُ

ومثاله مع لكن قول الآخر: [من الطويل][1]:

وما زلتُ سباقا إلى كل غاية بها يُقْتَضَى فى الناس مجدٌ وإجلالُ
وما قَصَّرتْ بى فى التَّسَامى خُئُولةٌ ولكنَّ عَمِّى الطَّيبُ الأَصْلِ والخالُ

وهذا العطف المشار إليه ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم، بل هو من عطف الجمل، ولذلك لم يستعمل إلا بعد تمام الجملة، أو تقدير تمامها، ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى؛ لأن وصل المعطوف بالمعطوف عليه أجود من فصله، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع، ولم يحتج سيبويه فى قوله تعالى: ﴿**قل إن ربى يقذف بالحق علامُ الغيوب**﴾ [سبأ: ٤٨]، إلى أن يجعله خبر مبتدأ، أو بدلاً من فاعل يقذف.

وأيضًا فإن وأخواتها مشبهة بالأفعال لفظًا ومعنى واختصاصًا فلا عمل للابتداء بعد دخولها، كما لا عمل له بعد دخول الأفعال الناسخة، ولقوة شبهها بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل فى نحو: إن فيك زيدا راغب، ولا بتقديم المسند فى نحو: إن عندك زيدًا، ولا بالحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائى: ﴿**وفى خلقكم وما يَبُثّ من دابة آياتٍ**﴾ [الجاثية: ٤]، بخلاف «ما» المشبهة بليس، و«لا» المشبهة بإنّ، فإنها ضعيفة الشبه وضعيفة العمل، ولذا لا تعمل فى الخبر عند سيبويه، ويُبْطِل عملَها الفصلُ بإجماع، فلضعفها لم تنسخ عمل الابتداء لفظًا ومحلاً، بل هو باق تقديرًا بعد دخولها، ولهذا ينعت اسمها باعتبار المحل رفعًا، ولم يفعل ذلك باسم إنّ.

والحاصل: أن عمل الابتداء بعد إنّ منسوخ لفظًا ومحلاً كانتساخه بكان وظن، إلا أنّ إنّ ولكنّ لم يتغير بدخولهما معنى الجملة، ويتغير بدخول كأن وليت ولعل، فجاز أن

=شرح الأشمونى (١/١٤٣)، شرح التصريح (١/٢٢٧)، المقاصد النحوية (٢/٢٦٥)، همع الهوامع (٢/١٤٤).

(١) البيتان بلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٥٥)، تخليص الشواهد (ص٣٧٠)، الدرر (٦/١٨٦)، شرح الأشمونى (١/١٤٤)، شرح التصريح (١/٢٢٧)، المقاصد النحوية (٢/٣١٦)، همع الهوامع (٢/١٤٤).

يعطف بعد مصحوبى إن ولكن مبتدأ مصرح بخبره، ومحذوف خبره، كما يجوز ذلك بعد المبتدأ والخبر لبقاء المعنى على ما كان عليه، ولكون الخبر الموجود صالحًا للدلالة على المحذوف، إذ لا تخالف بينهما، بخلاف خبر كأن وليت ولعل فإنه مخالف لخبر المبتدأ المجرد، فلا يغنى أحدهما عن الآخر.

فلو كان خبر المعطوف مخالفًا لزم ثبوته نحو: ﴿**وإن الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولى المتقين**﴾ [الجاثية: ١٩]، ومثله: ﴿**إن وعْدَ الله حق والساعة لا ريب فيها**﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقرأ حمزة بنصب ﴿**الساعة**﴾ ولم يختلف فى رفع ﴿**والله ولى المتقين**﴾.

وحمل سيبويه ما أوهم العطف قبل التمام على التقديم والتأخير، فالتقدير عنده فى: ﴿**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى**﴾ [المائدة: ٦٩]، إن الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك. وأسهل من التقديم والتأخير تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، كأنه قيل: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحًا، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، فإنّ حذْف ما قبل العطف لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته فى كلام العرب قبل دخول إن، كقول الشاعر: [من المنسرح][(١)]:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأىُ مختلف

وبعد دخولها، كقول الآخر: [من الطويل][(٢)]:

خَلِيلَىَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّى وَأَنتمَا وإنْ لم تَبُوحَا بالهوى دَنِفَانِ

وأنشد سيبويه قول الفرزدق: [من الكامل][(٣)]:

---

(١) تقدم الاستشهاد به.

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٣٦٢/١)، تخليص الشواهد (ص٣٧٤)، شرح الأشمونى (١٤٤/١)، شرح التصريح (٢٢٩/١)، شرح شواهد المغنى (٨٦٦/٢)، مغنى اللبيب (٤٧٥/٢)، المقاصد النحوية (٢٧٤/٢).

(٣) البيت للفرزدق فى الإنصاف (٩٥/١)، الرد على النحاة (ص١٠٠)، شرح أبيات سيبويه (٢٢٦/١)، الكتاب (٧٦/١)، لسان العرب (٢٦٠/٣ - قعد).

إنى ضَمنْتُ لمن أتانـى مـا جَنى وأبَى فكـان وكنـت غيـرَ غَـدُورِ

ثم قال: ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر.

ومثل إنّ ولكنّ فى رفع المعطوف على معنى الابتداء أنّ إذا تقدمها عِلْم أو معناه، فمعناه قوله تعالى: ﴿**وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برىءٌ من المشركين ورسولُه**﴾ [التوبة: ٣]، وصريح العلم كقول الشاعر: [من الوافر][(١)]:

وَإلاّ فاعْلَمُـوا أنّـا وأنتـم بُغَاةٌ مـا بَقينَـا فـى شِقَـاقِ

تقديره عند سيبويه: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، حمله على التقديم والتأخير، كما حمل آية المائدة، فسوَّى بين إنّ وأنّ، فصح أن من فرّق بينهما على الإطلاق مخالف لسيبويه، وجعل من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿**أن الله برىءٌ من المشركين ورسولُه**﴾، وزعم قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة، وهى قراءة الحسن، وهو بعيد من عادة سيبويه، فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور لا يستغنى عما يشعر بذلك، كما فعل إذ أورد: ﴿**وإذًا لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً**﴾ [الإسراء: ٧٦].

وأجاز الكسائى رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مطلقًا، فيقول: إن زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنك وزيدٌ ذاهبان. ووافقه الفراء إن خفى إعراب الاسم نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وكلا المذهبين ضعيف؛ لأن إنّ وأخواتها قد ثبت قوة شبهها بكان وأخواتها، فكما امتنع بكأن أن يكون للجزأين إعراب فى المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإنّ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما فى أصالة الرفع وعروض النصب، ولا حجة لهما فيما حكى سيبويه من قول بعض العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان؛ لأن الأول يخرج على أن أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إن. وأصل الثانى: إنك أنت وزيد

---

(١) البيت لبشر بن أبى خازم فى ديوانه (ص١٦٥)، الإنصاف (١/١٩٠)، تخليص الشواهد (ص٣٧٣)، خزانة الأدب (١٠/٢٩٣، ٢٩٧)، شرح أبيات سيبويه (٢/١٤)، شرح التصريح (١/٢٢٨)، الكتاب (٢/١٥٦)، المقاصد النحوية (٢/٢٧١)، وبلا نسبة فى أسرار العربية (ص١٥٤)، شرح المفصل (٨/٦٩).

ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إن، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح.

وغَلَّط سيبويه من قال: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، فقال: واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: [من الطويل][(١)]:

... لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا ...

وهذا غير مرضى منه رحمه الله، فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جاز غلطه فى هذا لم يوثق بشىء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب فى كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرا كلدُن غدوةً، وهذا حجرُ ضبٍّ خربٍ.

وأجاز الفراء فى المعطوف على اسم غير إن ما أجاز فى المعطوف على اسم إن، واستشهد بقول الراجز: [من الرجز][(٢)]:

يا ليتنى وأنت يا لميسُ فى بلدة ليس بها أنيسُ

ولا حجة له فيه؛ لأن تقديره: يا ليتنى وأنت معى يا لميس، فحذف «مع» وهو خبر أنت، والجملة حالية واقعة بين اسم ليت وخبرها.

وأجاز الجرمى والزجاج والفراء رفع نعت الاسم بعد الخبر، وبمثل ذلك حكموا للتوكيد وعطف البيان، وأجازوا أن يكون من ذلك: ﴿**قل إن ربى يقذف بالحق علامُ الغيوب**﴾ [سبأ: ٤٨].

وأجاز الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفى إعراب ثانيهما، نحو: ظننت زيدًا صديقى وعمرٌو.

* * *

(١) البيت لزهير فى شرح ديوانه (ص٨٧)، ولصرمة الأنصارى فى الكتاب (١/٣٠٦). وتمامه:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

(٢) الرجز للعجاج فى الدرر (٦/١٨٧)، شرح التصريح (١/٢٣٠)، وليس فى ديوانه، ولرؤبة فى ملحق ديوانه (ص١٧٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (١/٣٦٤)، مجالس ثعلب (١/٣١٦)، همع الهوامع (٢/١٤٤).

باب «لا» العاملة عمل «إن»

ص: إذا لم تكرر «لا» وقُصِد خلوصُ العموم باسم نكرة يليها، غير معمول لغيرها، عملت عمل إنّ، إلا أن الاسم إنْ لم يكن مضافًا، ولا شبيهًا به، رُكِّبَ معها، وبنى على ما ينصب به، والفتح فى نحو: [من البسيط][(١)]:

ولا لـــــذّاتِ للشـــــيب

أولى من الكسر. ورفع الخبر – إن لم يركب الاسم مع لا – بها عند الجميع، وكذا مع التركيب على الأصح، وإذا علم كثر حذفه عند الحجازيين، ولم يُلْفَظ به عند التميميين، وربما أُبقى وحُذف الاسم.

ولا عمل للا فى لفظ المثنى من نحو: لا رجلين فيها، خلافًا للمبرد، وليست الفتحة فى نحو: لا أحدَ فيها، إعرابية خلافًا للزجاج والسيرافى، ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالبًا، وربما ركبت النكرة مع «لا» الزائدة.

وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونَزْع التنوين والنون إنْ وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر، فإن فصلها جارٌّ آخر أو ظرف امتنعت المسألة فى الاختيار خلافًا ليونس. وقد يقال فى الشعر: لا أباك، وقد يُحْمَل على المضاف مُشابهه بالعمل فينزع تنوينه.

ش: إذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص اختصت بالأسماء؛ لأن قصد ذلك يستلزم وجود من الجنسية لفظًا أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النكرات، فوجب للا عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرة، وذلك العمل إما جر وإما نصب وإما رفع، فلم يكن جرًا لئلا يتوهم أنه بمن المنوية، فإنها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الأحيان، كقول الشاعر: [من الطويل][(٢)]:

---

(١) يأتى تخريجه كاملاً.

(٢) البيت بلا نسبة فى كتاب العين (٣٥٢/٨)، تهذيب اللغة (٤٢٣/١٥)، أوضح المسالك (١٣/٢)، تخليص الشواهد (ص٣٩٦)، الجنى الدانى (ص٢٩٢)، الدرر (٢٢١/٢)، شرح=

فقام يَذُودُ الناسَ عنها بسَيْفِهِ وقال ألا لا مِنْ سَبيلٍ إلى هندِ

ولأن عامل الجر لا يستقل كلام به وبمعموله ولا يستحق التصدير، ولا المذكورة بخلاف ذلك.

ولم يكن عملها فيما يليها رفعًا لئلا يتوهم أن عامله الابتداء، فإن موضعها موضع المبتدأة، ولأنها لو رفعت ما يليها عند قصد التنصيص على العموم لم يحصل الغرض؛ لأنها على ذلك التقدير بمنزلة المحمولة على ليس، وهى لا تنصيص فيها على العموم، فلما امتنع أن تعمل فيما وليها جرًا أو رفعًا، مع استحقاقها عملاً، تعين أن يكون نصبًا، ولما لم تستغن بما يليها عن جزء ثان عملت فيه رفعًا؛ لأنه عمل لا يستغنى بغيره عنه فى شىء من الجمل.

وأيضًا: فإن إعمال لا هذا العمل إلحاق لها بإنّ، لمشابهتها لها فى التصدير، والدخول على المبتدأ والخبر، وإفادة التوكيد، فإن لا لتوكيد النفى وإنّ لتوكيد الإثبات، ولفظ لا مساو للفظ إن إذا خففت.

وأيضًا: فإن لا تقترن بهمزة الاستفهام ويراد بها التمنى، فيجب إلحاقها بليت فى العمل، ثم حملت فى سائر أحوالها على حالها فى التمنى، ولا يجب أن تعمل لا هذا العمل من القصد المذكور إذا كررت، بل إذا كررت جاز إعمالها وإلغاؤها، فجواز إعمالها لعدم تغير حالها وحال مصحوبها، وجواز إلغائها لشبهها بالمكررة مع المعرفة، فلجواز الوجهين مع التكرر، شرطت انتفاءه فى وجوب العمل، فقلت: إذا لم تكرر «لا» وقصد خلوص العموم فى اسم نكرة يليها فعلم بهذا أنها لا تعمل فى معرفة ولا فى منفصل.

واحترزت بقولى: غير معمول لغيرها من نحو قوله تعالى: ﴿**لا مرحبًا بهم**﴾ [ص: ٥٩].

ثم أشرت إلى أن اسمها ينقسم إلى مفرد وإلى مضاف وإلى شبيه به، وخصصت المفرد بالتركيب والبناء، فعلم بذلك أن الآخرَيْن منصوبان نصبًا صريحًا، نحو: لا صاحب برٍّ مذموم، ولا راغبًا فى الشر محمود.

=الأشمونى (١٤٨/١)، شرح التصريح (٢٣٩/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٥٥)، مجالس ثعلب (ص١٧٦)، المقاصد النحوية (٣٣٢/٢)، همع الهوامع (١٤٦/١).

ويتناول قولى فى المركب: ويبنى على ما كان ينصب به، المبنى على فتحة نحو: «لا إلهَ إلا الله»، و﴿**فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمانَ لهم**﴾ [التوبة: ١٢]، والمبنى على ياء مفتوح ما قبلها، كقول الشاعر: [من الطويل](١):

تَعَزّ فلا إلفَيْن بالعيش مُتْعا ولكن لوُرّاد المَنُون تتابُعُ

والمبنى على ياء مكسور ما قبلها، كقول الشاعر: [من الخفيف](٢):

يُحْشَرُ الناسُ لا بنينَ ولا آبا ءَ إلا وقد عَنَتْهم شُئُونُ

والمبنى على كسرة، كقول سلامة بن جندل: [من البسيط](٣):

إن الشباب الذى مجدٌ عواقبُه فيه نَلَذٌّ ولا لذاتِ للشيب

يروى بكسر التاء وفتحها، والفتح أشهر، وبالوجهين أيضًا أنشد قول الشاعر: [من البسيط](٤):

لا سابغات ولا جأْواءَ باسلةً تقى المنون لدى استيفاء آجال

وزعم أبو الحسن بن عصفور أن الفتح فى مثل هذا لازم، والصحيح جواز الفتح والكسر.

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١٠)، تخليص الشواهد (ص٣٩٥)، الدرر (٢/٢٢٢)، شرح الأشمونى (١/١٤٥)، شرح التصريح (١/٢٣٩)، شرح شذور الذهب (ص١٠٩)، المقاصد النحوية (٢/٣٣٣)، همع الهوامع (١/١٤٦).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/١١)، تخليص الشواهد (ص٣٩٦)، الدرر (٢/٢٢٣)، شرح الأشمونى (١/١٥٠)، شرح التصريح (١/٢٣٩)، شرح شذور الذهب (ص١١٠)، المقاصد النحوية (٢/٣٣٤)، همع الهوامع (١/١٤٦).

(٣) البيت لسلامة بن جندل فى ديوانه (ص٩١)، تخليص الشواهد (ص٤٠٠)، خزانة الأدب (٤/٢٧)، الدرر (٢/٢٢٤)، شرح التصريح (١/٢٣٨)، الشعر والشعراء (ص٢٧٨)، المقاصد النحوية (٢/٣٢٦)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢/٩)، شرح شذور الذهب (ص١١١)، شرح ابن عقيل (ص٢٠١)، همع الهوامع (١/١٤٦).

(٤) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٩٦)، الدرر (١/٢٢٦)، شرح الأشمونى (١/١٥١)، شرح قطر الندى (ص١٦٧)، همع الهوامع (١/١٤٦).

ثم أشرت إلى أنه لا خلاف فى كون الخبر مرفوعًا بلا إذا لم يركب الاسم معها، ثم قلت: «وكذا مع التركيب على الأصح»، فنبهت بذلك على ما ذهب إليه سيبويه من أن الخبر مع التركيب مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخول لا؛ لأن شبهها بإن ضعف حين تركبت وصارت كجزء كلمة، وجزء كلمة لا يعمل، فمقتضى هذا أن يبطل عملها فى الاسم والخبر، لكن عملها أبقى فى أقرب المعمولين، وجعلت هى ومعمولها بمنزلة مبتدأ، والخبر بعدها على ما كان عليه مع التجرد.

وغير ما ذهب إليه سيبويه أولى؛ لأن كل ما استحقت «لا» به العمل من المناسبات السابق ذكرها باق، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر التركيب، كما لم يضر أنّ صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشىء واحد، ولو كان جعل لا مع اسمها كشىء واحد مانعها من العمل فى الخبر لمنعها من العمل فى الاسم؛ لأن أحد جزأى الكلمة لا يعمل فى الآخر، ولا خلاف فى أن التركيب لم يمنع عملها فى الاسم، فلا يمنع عملها فى الخبر.

وأيضًا: فإن عمل لا فى الخبر أولى من عملها فى الاسم؛ لأن تأثيرها فى معناه أشد من تأثيرها فى معنى الاسم، والإعراب إنما جىء به فى الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل، وإنما لم يكن خلاف فى ارتفاع الخبر بلا غير المركبة؛ لأن مانع التركيب هو كون الاسم مضافًا أو شبيهًا به، وكلاهما صالح للابتداء به مجردًا عن «لا»، كما أن اسم إنّ صالح للابتداء به مجردًا عن إنّ، وليسَ كذلك مصحوب لا المركب، فإن تجرده من لا مبطل للابتداء به؛ لأنه نكرة لا مسوغ معها، فإذا قرنت بلا كانت بمنزلة نكرة ابتدىء بها لاعتمادها على نفى.

ثم أشرت إلى حذف الخبر، وهو على ثلاثة أقسام: ممتنع وجائز وواجب.

فالممتنع: حذفه فى موضع لا دليل فيه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئًا مقتصرًا: لا رجلَ، فمثل هذا لا يعد كلامًا عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئًا.

وأما الجائز والواجب: فحذف ما دل عليه دليل، كقولك: لا رجلَ، لمن قال: هل فى الدار من رجل؟ وكقولك للشاكى: لا بأسَ، تحذف فيها من الأول، و: عليك، من الآخر، فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عند الحجازيين، ولا يلفظ به التميميون ولا

الطائيون، بل الحذف عندهم واجب بشرط ظهور المعنى، ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقًا أو بشرط كونه ظرفًا فليس بمصيب، إنْ رُزق من الشهرة أوفر نصيب.

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: لا إله إلا الله، ومن حذفه دون إلا قوله تعالى: ﴿**قالوا لا ضيرَ**﴾ [الشعراء: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿**ولو ترى إذْ فزِعوا فلا فَوْتَ**﴾ [سبأ: ٥١]، ومنه قول النبى ﷺ: «لا ضررَ ولا ضِرارَ، ولا عَدْوى، ولا طِيرَةَ».

ومن استعمال الخبر منطوقًا به فى لغة غير الحجازيين قول حاتم: [من البسيط][(١)]:

ورَدَّ جازِرُهُم حَرْفًا مُصَرَّمةً ولا كَريمَ من الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

فمصبوح خبر لا صفة لعدم الحاجة إلى مقدر.

وربما حذف الاسم للعلم به وبقى الخبر، كقولهم: لا عليك، أى لا بأس عليك.

وخالف المبرد سيبويه فى اسم لا المثنى نحو: لا رجلين فيها، فزعم أنه معرب، واحتج له بأمرين:

أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب، نحو: لا خيرًا من زيد هنا.

والثانى: أن العرب تقول: أعجبنى يومَ زرتنى، فتفتح، وأعجبنى يومُ زرتنى فتعرب.

وكلتا الحجتين ضعيفة، **أما الأولى**: فمعارضة بأن شبه «لا رجلين» بيا رجلان، أقوى من شبهه بلا خيرًا من زيد، وقد سوى بين يا رجلان ويا رجلُ، فلْيُسَوِّ بين لا رجلين ولا رجلَ.

وأما الثانية: فضعفها بيّن أيضًا، وذلك أن بناء يوم وشبهه حين أضيف إلى الجملة إنما كان لشبهه بإذ لفظًا ومعنى، فلما بنى خالفه بلحاق علامة التثنية، وبكون اليوم إذا بنى

---

(١) البيت لحاتم بن عبد الله الطائى فى ملحق ديوانه (ص٢٩٤)، شرح أبيات سيبويه (٥٧٣/١)، ولأبى ذؤيب الهذلى فى ملحق أشعار الهذليين (ص١٣٠٧)، شرح شواهد الإيضاح (ص٢٠٥)، شرح المفصل (١٠٧/١)، ولرجل جاهلى من بنى النبيت فى المقاصد النحوية (٣٦٨/٢)، وبلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٤٢٢)، رصف المبانى (ص٢٦٦)، شرح الأشمونى (١٥٤/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٠٩)، الكتاب (٢٩٩/٢)، المقتضب (٣٧٠/٤).

يصير مؤقتًا، والمحمول على إذ لا يكون مؤقتًا، وإنما يكون مبهمًا، أى صالحًا لنهار وليلة وللقليل والكثير، واليوم المفرد بهذه المنزلة، كقوله تعالى: ﴿**ويوم يقول كن فيكون قوله الحق**﴾ [الأنعام: ٧٣]، وقوله تعالى: ﴿**كل يوم هو فى شأن**﴾ [الرحمن: ٢٩].

والحاصل: أن يومًا لإبهامه أشبه إذ فحمل عليه فى البناء إذا استعمل استعماله، فإذا ثنى زال إبهامه، فلم يصلح أن يحمل على إذ للزوم إبهامها وصلاحيتها لكل زمان ماض ليلاً كان أو نهارًا، قليلاً كان أو كثيرًا.

وزعم أبو إسحاق الزجاج والسيرافى أن فتحة: لا رجلَ، وشبهه فتحة إعراب، وأن التنوين حذف منه تخفيفًا، ولشبهه بالمركب، وهذا الرأى لو لم يكن فى كلام العرب ما يبطله لبطل بكونه مستلزمًا مخالفة النظائر، فإن الاستقراء قد أطلعنا على أن حذف التنوين من الأسماء المتمكنة لا يكون إلا لمنع صرف، أو للإضافة، أو لدخول الألف واللام، أو لكونه فى علم موصوف بابن مضاف إلى علم، أو لملاقاة ساكن، أو لوقف، أو لبناء، والاسم المشار إليه ليس ممنوعًا من الصرف، ولا مضافًا، ولا ذا ألف ولام، ولا علمًا موصوفًا بابن، ولا ذا التقاء ساكنين، ولا موقوفًا عليه، فتعين كونه مبنيًا، كيف وقد روى عن العرب: جئت بلا شىءَ، بالفتح وسقوط التنوين، كما قالوا: جئت بخمسةَ عشرَ، والجار لا يلغى ولا يعلق، فثبت البناء بذلك يقينًا. والعجب من الزجاج والسيرافى فى زعمهما أن ما ذهبا إليه من أن فتحة: لا رجلَ، وشبهه، فتحة إعراب هو مذهب سيبويه، استنادًا إلى قوله فى الباب الأول من أبواب لا: «ولا تعمل فيما بعدها منتصبة بغير تنوين»، وغفلا عن قوله فى الباب الثانى: واعلم أن المنفى الواحد إذا لم يل «لك» فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهِب من خمسةَ عشرَ، لا كما أذهب من المضاف. فهذا نص لا احتمال فيه.

قلت: ومما يدل على أن الفتحة المشار إليها فتحة بناء لا فتحة إعراب ثبوتها فى: ولا لذاتَ للشيب، فى الرواية المشهورة، وتوجيه رواية الكسر على أن يكون لذات منصوبًا لكونه مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، على نحو ما يوجه به: لا أبا لك، ولا يدى لك، وسيأتى بيان ذلك مستوفى بعون الله تعالى. وقد قال سيبويه فى الثانى من أبواب لا فى النفى: اعلم أن التنوين يقع من المنفى فى هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع

من المضاف إلى اسم، ذلك إذا قلت: «لا مثل زيد»، فعلم بهذا أن فتحة ميم: لا غلام لك، كفتحة: لا مثلَ زيد؛ لأنهما عنده سيان فى الإضافة، فعلى هذا تكون كسرة تاء: لا لذات، كسرة إعراب، لكونه مضافًا واللام مقحمة، وهذا واضح بلا تكلف.

وندر تركيب النكرة مع لا الزائدة كقول الشاعر: [من البسيط][(١)]:

لو لم تكنْ غَطَفان لا ذنوبَ لها إذن لـلام ذوو أحسابهـا عُمَـرَا

وهذه من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللفظ، وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية فى قول الشاعر: [من الوافر][(٢)]:

يُرَجِّـى المـرءُ مـا إنْ لا يَـراهُ وَتَعْـرضُ دون أدْنَـاهِ الخطـوبُ

فزاد إنْ بعد الموصولة، وإنما تزاد بعد النافية، لكن سوغ ذلك كون اللفظ واحدًا. والمشهور الوارد على القياس أن يقال فى اسم «لا» إذا كان أبا أو أخا: لا أب له، ولا أخ لك، كما قال نهار اليشكرى: [من الوافر][(٣)]:

أبـى الإسـلامُ لاَ أَبَ لى سـوَاهُ إذا افْتَخَـروا بِقَيـس أو تَمِيـمِ

وأن يقال فيه إذا كان مثنى أو شبهه كما قال الشاعر: [من الطويل][(٤)]:

تأملْ فـلا عَيْنَيْـن للمـرء صارفـا عنايتـه عـن مضمـر العبَـرات

وكما قال: [من الطويل]:

---

(١) البيت للفرزدق فى ديوانه (٢٣٠/١)، خزانة الأدب (٣٠/٤، ٣١، ٥٠)، الدرر (٢٢٦/٢)، شرح التصريح (٢٣٧/١)، المقاصد النحوية (٣٢٢/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/٢)، الخصائص (٣٦/٢)، لسان العرب (٢٦٩/٩ - غطف)، همع الهوامع (١٤٧/١).

(٢) البيت لجابر بن رألان الطائى أو لإياس بن الأرت فى خزانة الأدب (٤٤٠/٨، ٤٤٣)، شرح شواهد المغنى (ص٨٥)، ولجابر فى شرح التصريح (٢٣٠/٢)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١٨٨/٢)، الجنى الدانى (ص٢١٠)، الدرر (١١٠/٢)، مغنى اللبيب (ص٢٥، ٦٧٩)، همع الهوامع (١٢٥/١).

(٣) البيت لنهار بن توسعة فى الدرر (٢١٨/٢)، شرح المفصل (١٠٤/٢)، الكتاب (٢٨٢/٢)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٤٠٢)، همع الهوامع (١٤٥/١).

(٤) البيت بلا نسبة فى الدرر (٢١٩/٢)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٥٦)، همع الهوامع (١٤٥/١).

أرى الرَّبع لا أَهْلِينَ فى عَرَصَاتِـهِ ومِنْ قَبلُ عَـنْ أَهْلِيـهِ كـان يَضيقُ[١]

وقد كثر فى الكلام مخالفة القياس نحو: لا أبا لـك، ولا أخـا لـك، ولا غلامـى لـك، فمن ذلك قول الراجز: [من الرجز][٢]:

أَهَدَمُـوا بَيْتَـكَ لا أَبَـا لكَـا وَزَعمُـوا أنـكَ لا أَخَـا لَكَـا

وأَنَـا أمشـى الدَّألـى حَوالكـا

ومثال: لا غلامى لك، قول الشاعر: [من البسيط][٣]:

لا تُغْنَيَـنَّ بمـا أسبابـه عَسُـرتْ فلا يَـدَىْ لامـرِىءٍ إلا بمـا قُـدِرَا

ولم يرد هذا الاستعمال فى غير ضرورة إلا مع اللام، وقد يحذف فى الضرورة، كقول الشاعر: [من الطويل][٤]:

وَقَـدْ ماتَ شَمَّـاخٌ ومـاتَ مُـزَرِّد وَأَىُّ كَرِيـمٍ لا أبـاك بِخَالـد

وقال آخر: [من الوافر][٥]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص٣٩٦)، الدرر (٢/٢٢٣)، شرح عمدة الحافظ (ص٢٥٦)، همع الهوامع (١/١٤٦).

(٢) الرجز لضب فى الحيوان (٦/١٢٨)، الدرر (١/١١٩)، وبلا نسبة فى لسان العرب (١٤/٢ - بيت، ١١/١٨٧ - حول)، جمهرة اللغة (ص١٣٠٩)، الدرر (٢/٢١٦)، شرح شواهد الشافية (ص١٢)، الكتاب (١/٣٥١)، المعانى الكبير (ص٦٥٠)، همع الهوامع (١/٤١، ١٤٥)، المخصص (٣/٢٢٦، ٢٣٣)، تاج العروس (دأل).

(٣) البيت بلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٤٣)، الدرر (٢/٢١٨)، همع الهوامع (١/١٤٥).

(٤) البيت لمسكين الدارمى فى ديوانه (ص٣١)، الكتاب (٢/٢٧٩)، وبلا نسبة فى جواهر الأدب (ص٢٤٢)، شرح المفصل (٢/١٥٠)، كتاب اللامات (ص١٠٣)، لسان العرب (١٤/١٢ - أبى)، المقتضب (٤/٣٧٥).

(٥) البيت لأبى حية النميرى فى ديوانه (ص١٧٧)، خزانة الأدب (٤/١٠٠، ١٠٥، ١٠٧)، الدرر (٢/٢١٩)، شرح شواهد الإيضاح (ص٢١١)، لسان العرب (١١/٢١٠ - خعل، ١٤/١٢ - أبى، ١٥/١٦٣ - فلا)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٣/١٣٢)، الخصائص (١/٣٤٥)، شرح التصريح (٢/٢٦)، شرح ديوان الحماسة (ص٥٠١)، شرح شذور الذهب (ص٤٢٤)، شرح المفصل (٢/١٠٥)، كتاب اللامات (ص١٠٣)، المقتضب (٤/٣٧٥)، المقرب (١/١٩٧)،=

أبالمـــوتِ الـــذى لا بُـدَّ أنـــى مـــلاقٍ لا أبـــاك تُخَوِّفينـــى

ومذهب أكثر النحويين فى هـذا النـوع أنـه مضـاف إلى المجـرور بـاللام، وأن الـلام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام فى قول الشاعر: [من مجزوء الكامل][(١)]:

يـــا بُـــؤْس للحـــرب التـــى وَضَعَـــتْ أراهِـــط فاستراحـــوا

وهذا القول وإن كان قول أكثر النحاة فـلا أرتضيـه؛ لأن الإضافـة التـى ادعيـت فـى الأمثلة المشار إليها إما محضة وإما غير محضة، فإن كانت محضة لزم كون اسم لا معرفـة، وهو غير جائز، ولا عـذر فـى الانفصـال بـاللام؛ لأن نيـة الإضافـة المحضـة كافيـة فـى التعريف، مع كونه غير مهيأ للإضافـة، نحـو: ﴿**وكُـلاًّ ضربنـا لـه الأمثـال**﴾ [الفرقـان: ٣٩]، و﴿**لله الأمر من قبل ومن بعد**﴾ [الروم: ٤]، وما نحن بسبيله مهيأ للإضافة، فهو أحق بتأثير نية الإضافة، وإن كـانت الإضافـة المدعـاة غـير محضـة لـزم مـن ذلـك مخالفـة النظائر؛ لأن المضاف إضافة غير محضة لابد من كونه عاملاً عمل الفعل، لشبهه به لفظًـا ومعنى، نحو: هذا ضارب زيدٍ الآن، وحسـن الوجـه. أو معطوفًـا علـى مـا لا يكـون إلا نكرة نحو: رب رجل وأخيه، وكم ناقة وفصيلها ملكت، والأسماء المشار إليهـا بخـلاف ذلك، فلا تكون إضافتها غير محضة، فلو كانت مضافـة وإضافتهـا غـير محضـة، لـم يَلِـقْ بهما أن يؤكد معناها بإقحام اللام؛ لأن المؤكَّد معتنى به، ومـا لَـيس محضًـا لا يُعتنـى بـه فيؤكد، فلذلك قبح توكيد الفعل الملغى؛ لأنه مذكور فى حكـم المسكوت عنـه، وقـول من قال: [من مجزوء الكامل]:

يـــا بـــــؤسَ للحـــــرب

وهو يريد: يا بؤس الحرب، سهله كون إضافته محضة، على أن للقائل أن يجعل أصله:

=المنصف (٣٣٧/٢)، همع الهوامع (٣٣٧/١).

(١) البيت لسعد بـن مـالك فـى خزانـة الأدب (٤٦٨/١، ٤٧٣)، شـرح شـواهد المغنـى (ص٥٨٢، ٦٥٧)، الكتاب (٢٠٧/٢)، المؤتلـف والمختلـف (ص١٣٤)، وبـلا نسـبة فـى الأشـباه والنظـائر (٣٠٧/٤)، أمالى ابن الحاجب (ص٣٢٦)، الجنى الدانى (ص١٠٧)، جواهر الأدب (ص٢٤٣)، الخصائص (١٠٢/٣)، رصف المبانى (ص٢٤٤)، شرح شذور الذهب (ص٣٨٩)، شرح المفصل (١٠/٢، ١٠٥، ٣٦/٤، ٧٢/٥)، كتـاب اللامـات (ص١٠٨)، لسـان العـرب (٣٠٥/٧ - رهط)، المحتسب (٩٣/٢)، مغنى اللبيب (٢١٦/١).

يا بؤسا للحرب، ثم حذفت الألف للضرورة وهى مرادة، فلا إضافة ولا إقحام.

وأيضًا لو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة لكانت كذلك مع غيرها، إذ لا شيء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل، ومعلوم أن إضافتها فى غير هذا الباب محضة، فيجب أن تكون كذلك فى هذا الباب، وإلا لزم عدم النظير. ومما يدل على ضعف القول بكون الأسماء المشار إليها مضافة قولهم: لا أبا لى، ولا أخا لى، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: لا أبِ لى، ولا أخِ لى، فيكسرون الباء والخاء إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديرًا، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير، وإذا لم يفعلوا ذلك فلا ارتياب فى كونهم لم يقصدوا الإضافة، ولكنهم قصدوا إعطاء الأسماء المذكورة حكم المضاف إذا كانت موصوفة بلام الجر ومجرورها، ولم يفصل بينهما، وذلك أن الصفة يتكمل بها الموصوف كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه، فإذا انضم إلى ذلك كون الموصوف معلوم الافتقار إلى المضاف إليه، وكون الصفة متصلة بالموصوف، وكونها باللام التى يلازم معناها الإضافة غالبًا، وكون المجرور صالحًا أن يضاف إليه الأول، تأكد شبه الموصوف بالمضاف، فجاز أن يجرى مجراه فيما ذكر من الحذف والإثبات، فمن ثم لم يبالوا بفيك أن يجرى هذا المجرى، كقول الشاعر: [من المتقارب][(١)]:

وداهِيةٍ مِنْ دَواهِى المَنُو ن يَرْهبُها الناسُ لا فا لهَا

فنصبه بالألف كما ينصبه فى الإضافة. ومن ذهب فى هذه المسألة إلى ما ذهب إليه ابن كيسان وهشام الكوفى شرط كون اللام ومجرورها غير خبر، فإن كان هو الخبر تعين إثبات النون وحذف الألف بإجماع. وكذا إن لم تل اللام ومجرورها، أو كان فى موضع اللام حرف جر غيرها. وأجاز يونس المعاملة المذكورة مطلقًا مع فصل اللام بظرف أو جار غيرها نحو: لا يَدَىْ بها لك، ولا غلامين عندك لزيد. وأشار سيبويه إلى جواز ذلك فى الضرورة.

ولا تختص هذه المعاملة بالمثنى وأخ وأب وأخواتها، بل هى جائزة فى كل ما وليه لام

---

(١) البيت لعامر بن جوين الطائى فى خزانة الأدب (١١٧/٢)، شرح أبيات سيبويه (٢٠٣/١)، وبلا نسبة فى الكتاب (٣١٦/١)، لسان العرب (٥٢٨/١٣ - فوه)، تاج العروس (فوه).

جر معلقة بمحذوف غير خبر، حتى فى: لا غلام لك، ولا بنى لك، ولا بنات لك، ولا عشرى لك، وقد فهم ذلك من قولى: وقد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب ونزع التنوين، فدل ذكر الإعراب على أن فتحة: لا غلام لك، قد تكون إعرابًا، وأنه يقال: لا أبًا لك، ولا أخًا لك، ولا غلامين لك، ولا بنين لك، ولا بناتٍ لك، ودل ذكر التنوين والنون على أن تنوين: لا غلام لك، أزيل لما أزيل له نون: لا غلامى لك، وذلك كله مفهوم من قول سيبويه: فلو جعل اللام ومجرورها خبرًا تعين البناء وتوابعه. ولو تعلقت اللام بالاسم تعين الإعراب وتوابعه غالبًا نحو: لا واهبًا لك درهمًا.

واحترزت بغالبًا من قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

أرانى ولا كُفران لله أيَّةً لنفسىَ قد طالَبْتُ غير مُنيل

أنشده أبو على فى التذكرة، وقال: أيّة منصوب بكفران، أى لا أكفر لله رحمة لنفسى، ولا يجوز نصب أية بأويت مضمرًا، لئلا يلزم من ذلك اعتراض بين مفعولى أرى بجملتين، **إحداهما**: لا واسمها وخبرها، **والثانية**: أويت، ومعناه رققت. وإلى: ولا كفران لله أية، أشرت بقولى: وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل. ويمكن أن يكون من هذا قول النبى ﷺ: «لا صَمْت يومٌ إلى الليل»، على رفع يوم بالمصدر على تقديره: بأنْ وفعل ما لم يسم فاعله. ولا يستغنى عن اللام بعد ما أعطى حكم المضاف من الأسماء المذكورة إلا بعد أب فى الضرورة، كقول الشاعر: [من الطويل][(٢)]:

وقد مات شَمَّاخ ومات مُزَرِّدٌ وأىُّ كريم لا أباكَ بخالد

وقول الآخر: [من الوافر][(٣)]:

أبالموتِ الذى لا بُدَّ أنى مُلاقٍ لا أباك تُخَوِّفِينى

---

(١) البيت لكثير عزة فى ديوانه (ص٥٨)، شرح المفصل (٥٥/٨)، الكتاب (١٣١/٣)، ولابن الدمينة فى ديوانه (ص٨٦)، وبلا نسبة فى الخصائص (٣٣٨/١)، الدرر (٢٤/٤)، شرح شواهد المغنى (٨٢٠/٢)، مغنى اللبيب (٣٩٤/٢)، تهذيب اللغة (٦٥١/١٥)، همع الهوامع (١٤٧/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) تقدم الاستشهاد به.

أراد: لا أبا لكَ، ولا أبا لكِ، كذا زعموا، وهو عندى بعيد؛ لأنه إن كان الأمر كذلك لم يخل من أن يكون أب مضافًا إلى الكاف عاملاً فيها، أو يكون مقدر الانفصال باللام وهى العاملة فى الكاف مع حذفها.

فالأول: ممنوع لاستلزامه تعريف اسم لا، أو تقدير عدم تمحض الإضافة فيما إضافته محضة.

والثانى: ممنوع لاستلزامه وجود ضمير متصل معمول لعامل غير منطوق به، وهو شىء لا يعلم له نظير، فوجب الإعراض عنه، والتبرؤ منه.

والوجه عندى فى: لا أبا لك، ولا أباك، أن يكون دعاء على المخاطب بأن لا يأباه الموت، وهذا توجيه ليس فيه من التكلف شىء والحمد لله.

* * *

فصل

ص: إذا انفصل مصحوب لا، أو كان معرفة، بطل العمل إجماع، ويلزم حينئذ التكرار فى غير ضرورة، خلافًا للمبرد وابن كيسان، وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ وشبهُه. وأُفْرِدَتْ فى: لا نَوْلُك أن تفعل، لتأوله بلا ينبغى. وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة، فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام، ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير ولا اسم إشارة خلافًا للفراء.

ويُفتح أو يرفع الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، فإن فتح فتح الثانى أو نصب أو رفع، وإن رفع رفع الثانى أو فتح، وإن سقطت لا الثانية فتح الأول ورفع الثانى أو نصب، وربما فتح منويا معه لا.

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقًا، وقد تجعل مع الموصوف كخمسةَ عشرَ إن أفردا واتصلا، وليس رفعهما مقصورًا على تركيب الموصوف، ولا دليلاً على إلغاء لا، خلافًا لابن برهان فى المسألتين.

وللبدل الصالح لعمل لا النصبُ والرفع، فإن لم يصلح لعملها تعين رفعه، وكذا المعطوف نسقا.

وإن كرر اسم لا المفرد دون فصل فُتح الثانى أو نُصب.

وللا مقرونة بهمزة الاستفهام فى غير تمن وعَرْض ما لها مجردة، ولها فى التمنى من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لليت، خلافًا للمازنى والمبرد فى جعلها كالمجردة.

ويجوز إلحاق لا العاملة بليس فيما لا تمنى فيه من جميع مواضعها، إن لم تقصد الدلالة بعملها على نصوصية العموم.

ش: لما كان شبه لا بإنّ أضعف من شبه ما بليس، جعل لما مزية بأن لم يبطل عملها بالفصل مطلقًا، بل إذا كان الفصل نحو: ما قائم زيد، أو لمعمول خبر غير ظرف ولا جار ومجرور نحو: ما طعامك زيد آكل. فلو فصل بمعمول وهو ظرف أو جار ومجرور لم يبطل العمل، نحو: ما غدا زيد مسافرا، وما فيها أحد مقيمًا، وأبطل عمل لا بالفصل مطلقًا نحو: لا فى الدار رجل مقيم، ولا غدا أحد راحل، فانحطت بذلك «لا» عن رتبة «ما» ليكون لقوة الشبه أثر.

وإذا كان مصحوب لا معرفة لم تعمل فيه؛ لأنها إنما عملت العمل المذكور ليدل به على العموم على سبيل التنصيص، والمعرفة ليست كذلك، ولو كان تعريفها بالألف واللام الاستغراقية لأنها بلفظ العهدية، فليس التنصيص بها على العموم كالتنصيص عليه بمن الجنسية مذكورة أو منوية، لكن إذا وليتها المعرفة لزمها التكرار، ليكون عوضًا مما فاتها من مصاحبة ذى العموم، فإن فى التكرار زيادة كما فى العموم زيادة، ثم حمل فى لزوم التكرار المفصولة على التى تليها معرفة، لتساويهما فى وجوب الإهمال، وأيضًا فإن العرب فى الغالب تنفى الجملة المبدوءة بمعرفة أو ظرف أو شبهه بما أو ليس، نحو: ما زيد عندك، وما عندك زيد، وليس عمرو فى الدار، فإذا وقعت لا فى نحو هذا من الكلام وقعت فى موضع غيرها، فقويت بالتكرار، ولم تخل منه إلا فى اضطرار، وكذا إذا ولى «لا» خبر مفرد يلزم التكرار أيضًا نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، وكذا إذا ولى «لا» نعت أو حال، نحو: مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ، ونظرت إليه لا قائمًا ولا قاعدًا. وإلى هذين المثالين وأشباههما أشرت بقولى: «وكذا التاليها خبر مفرد أو شبهه»، فتكرار لا فى هذه المواضع لازم إلا فى الضرورة، كقول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

---

(١) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٣٤/٤)، الدرر (٢٣٣/٢)، رصف المبانى (ص٢٦١)، شرح=

بكَتْ جَزَعًا واسْتَرجَعَتْ ثم آذَنَتْ رَكَائِبهـا أنْ لا إلَيْنَـا رُجُوعُهـا

وقال آخر: [من البسيط][1]:

أَشَاءُ مـا شِئْتِ حَتَّـى لا أزَالُ لمـا لاَ أنْتِ شَائِيـةٌ مِـنْ شَأْنِنَـا شَائـى

وكقول الآخر: [من الطويل][2]:

وأَنْـتَ امـرُؤٌ مِنَّـا خُلِقْـتَ لِغَيرنَـا حَيَاتُـكَ لا نَفْـعٌ ومَوتُـكَ فَاجِـعُ

وكقول الآخر: [من البسيط]:

إنـى تركتـك لا ذا عسـرة تربـا فاستعففن واكف من وافاك ذا أمل

ومثله: [من الطويل][3]:

قهَـرتُ العِـدا لا مُسْتَعينًـا بِعُصْبَـةٍ ولكـنْ بأَنْـواعِ الخدَائِـعِ والمكْـرِ

ولم يقصر المبرد تـرك التكـرار علـى الضـرورة، بـل أجـازه فـى السـعة، ووافقـه ابـن كيسان، ولا حجة لهما فى قول العـرب: لا نولـك أن تفعـل، فـإنهم أوقعـوه موقـع: لا ينبغى لك أن تفعل، فاستغنوا فيه عن تكرار لا، كما يستغنون فيما هو واقع موقعه.

وقد يؤول العلم بنكرة، فـيركب مـع لا إن كـان مفـردًا، وينصـب بهـا إن لـم يكـن مفردًا.

=الأشمونى (١/١٥٥)، شـرح المفصـل (٢/١١٢)، الكتـاب (٢/٢٩٨)، المقتضـب (٤/٣٦١)، المقرب (١/١٨٩)، همع الهوامع (١/١٤٨).

(١) البيت بلا نسبة فـى أوضـح المسـالك (٢/٧)، الـدرر (٢/٢٣٤)، شـرح الأشـمونى (١/١٤٩)، شرح التصريح (١/٢٢٧)، المقاصد النحوية (٢/٣٢٥)، همع الهوامع (١/١٤٨).

(٢) البيت للضحاك بن هنام فى الاشتقاق (ص٣٥٠)، خزانة الأدب (٤/٣٨)، شرح أبيـات سـيبويه (١/٥٢١)، ولأبى زبيد الطائى فى حماسة البحترى (ص١١٦)، ولرجل من سـلول فـى الكتـاب (٢/٣٠٥)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص١٦٢)، الدرر (٢/٢٣٥)، شـرح الأشـمونى (١/١٥٤)، شرح المفصل (٢/١١٢)، المقتضب (٤/٣٦٠)، همع الهوامع (١/١٤٨).

(٣) البيـت بـلا نسـبة فـى الجنـى الدانـى (ص٢٩٩)، الـدرر (٢/٢٣٥، ٤/١١)، شـرح الأشـمونى (١/١٥٥)، همع الهوامع (١/٤٨، ٢٤٥).

فالأول: كقول النبى ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده»، وكقول الشاعر: [من الوافر][(١)]:

أرى الحَاجاتِ عِنْد أبى خُبَيْبٍ نَكِدْنَ ولا أميَّةَ بالبِلادِ

وكقول الراجز: [من الرجز][(٢)]:

إنّ لنا عُزّى ولا عزى لكم

والثانى: كقول العرب: قضية ولا أبا حسن لها، لما أوقعوا العلم موقع نكرة جردوه من الألف واللام اللتين كانتا فيه كقوله: ولا عزى لكم، أو فيما أضيف إليه كقولهم: ولا أبا حسن، فلو كان العلم عبد الله لم يعامل بهذه المعاملة للزوم الألف واللام، وكذا عبد الرحمن على الأصح؛ لأن الألف واللام لا تنزعان منه إلا فى النداء.

وقدر قوم المعامل بهذه المعاملة مضافًا إليه «مثل» ثم حذف وأقيم العلم مقامه فى الإعراب والتنكير، كما فعل بأيدى سبا فى قولهم: تفرقوا أيدى سبا، يريدون مثل أيدى سبا، فحذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه فى النصب على الحال.

وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم، وبلا واحد من مسميات هذا الاسم.

ولا يصح واحد من التقديرات الثلاثة على الإطلاق.

أما الأول فمنعوه من ثلاثة أوجه:

أحدها: ذكر مثل بعده كقول الشاعر: [من الطويل][(٣)]:

---

(١) البيت لعبد الله بن الزبير فى ملحق ديوانه (ص١٤٧)، خزانة الأدب (٦١/٤، ٦٢)، الدرر (٢١١/٢)، شرح المفصل (١٠٢/٢، ١٠٤)، الكتاب (٢٩٧/٢)، ولفضالة بن شريك فى الأغانى (٦٦/١٢)، شرح أبيات سيبويه (٥٦٩/١)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص٢٦١)، شرح الأشمونى (١٤٩/١)، شرح شذور الذهب (ص٢٧٣)، المقتضب (٣٦٢/٤)، المقرب (١٨٩/١).

(٢) تقدم الاستشهاد به.

(٣) صدر بيت وعجزه:

بَرِئٌ مِنَ الحمى سَليمُ الجَوانِحِ

وهو بلا نسبة فى تخليص الشواهد (ص١٦٦، ٤٠٢)، تذكرة النحاة (ص٥٢٩، ٥٣٨)، خزانة=

تُبكِّي على زَيْـدٍ ولا زَيْـدَ مِثلَـهُ

فتقدير «مثل» قبل زيد مع ذكر مثلـه بعـده وصفـا أو خبرًا، يستلزم وصـف الشـيء بنفسه، أو الإخبار عنه بنفسه، وكلاهما ممتنع.

الثاني: أن المتكلم بذلك إنما يقصد نفى مسمى العَلم المقرون بلا، فإذا قـدر مثـل لـزم خلاف المقصود؛ لأن نفى مثل الشيء لا تعرض فيه لنفى ذى المثل.

الثالث: أن العلم المعامل بها قد يكون انتفاء مثله معلومًا لكل أحـد، فـلا يكـون فـى نفيه فائدة نحو: لا بصرة لكم، ولا أبا حسن لها، ولا قريش بعد اليوم.

وأما التقدير الثاني والثالث: فلا يصح اعتبارهمـا مطلقًـا، فـإن مـن الأعـلام مـا لـه مسميات كثيرة كأبى حسن وقيصر، فتقدير ما كان هكذا بلا مسـمى بهـذا الاسـم، أو بلا واحد من مسمياته لا يصح؛ لأنه كذب، فـالصحيح أن لا يقـدر هـذا النـوع بتقديـر واحد، بل يقدر ما ورد فيه بما يليق به، وبما يصلح له، فيقدر: لا زيد مثله، بلا واحد من مسميات هذا الاسم مثله، ويقدر: لا أبا حسن لها، ولا كسرى بعده، ولا قيصر بعـده، بلا مثل أبى حسن، ولا مثل كسرى، ولا مثل قيصـر، وكـذا: لا بصـرة، ولا أميـة، ولا عزى، ولا يضر فى ذلك عدم التعرض لنفى المنكر، فإن سياق الكلام يدل على القصد.

وأجاز الفراء أن يقـال: لا هـو، ولا هـى، علـى أن يكـون الضمـير اسـم لا محكومًـا بتنكيره ونصبه، وأجاز: لا هذين لك، ولا هاتين لك، على أن يكون اسم الإشـارة اسـم لا محكومًا بتنكيره.

وفى الأول من نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، الفتح بمقتضى التركيب، والرفع علـى إلغاء لا، أو على إعمالها عمل ليس. وفى الثانية عند فتح الأول الفتح بمقتضى التركيب، وجعل الكلام فى تقدير جملتين، والنصب عطفًا علـى موضـع اسـم لا، باعتبـار عملهـا، وتقدير زيادة لا الثانية، والرفع عطفًا على موضع اسمها، فإنها فى موضع رفع بالابتداء، ولا الثانية على هذا زائدة للتوكيد، ويجوز إعمالها عمل ليس.

وفى الثاني عند رفع الأول الرفع عطفًا على اللفظ وزيادة لا الثانية، أو على إعمالهـا

=الأدب (٤/٥٧)، الدرر (٢/٢١٥)، المقرب (١/١٨٩)، همع الهوامع (١/١٤٥).

عمل ليس، والفتح بمقتضى التركيب وجعل الكلام فى تقدير جملتين.

وإن سقطت الثانية فتح الأول ورفع الثانى عطفًا على معنى الابتداء، أو نصب عطفًا على عمل لا. وحكى الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ فيها، بفتح المعطوف دون تنوين، على تقدير: ولا امرأة، فحذفت لا وأبقى البناء مع نيتها، كما كان مع وجودها.

وتنصب صفة اسم لا أو ترفع مطلقًا، أى فى التركيب وعدمه، وفى اتصال الصفة وانفصالها، نحو: لا رجل ظريفًا وظريف، ولا غلام رجل عندنا ذكيًا أو ذكى، وكذا مع الانفصال، فالنصب باعتبار عمل لا، والرفع بتقدير عمل الابتداء، وجاز اعتباره بعد دخول لا فى التابع، صفة كان أو غيرها، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول إنّ؛ لأن إنّ شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء فى الاختصاص بالمبتدأ والخبر دون عروض، وفى كون ما دخلت عليه مفيدا بدون دخولها، ولقوتها لا يبطل عملها بالانفصال فى نحو: إن فيها زيدًا، بخلاف لا فإنها ضعيفة العمل بكونها فرعًا، وكونها عارضة الاختصاص بالمبتدأ والخبر، وكون ما تدخل عليه فى الأكثر لا يفيد بدون دخولها، نحو: لا رجل فى الدار، فلو قيل: رجل فى الدار، لم يفد، فلتوقف الإفادة على دخول لا، كانت هى واسمها بمنزلة مبتدأ، فجاز لذلك أن يعتبر عمل الابتداء بعد دخولها فى الصفة وغيرها من التوابع المستعملة، وشُبّه اعتبار الابتداء فى ذلك باعتباره فى نحو: هل من رجل كريم فى الدار، وما لكم من إله غيره. وقد تجعل الصفة والموصوف كخمسة عشر، فيبنيان على الفتح، إن كانا مفردين متصلين نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها.

وزعم ابن برهان أن صفة اسم «لا» لا ترفع إلا إذا كان الموصوف مركبًا مع لا، وأن رفعها دليل على إلغاء لا، وحمله على ذلك أن العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف، والاسم المنصوب لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له فى صفته، والاسم المبنى على الفتح إن نصبت صفته دل ذلك عنده على الإعمال، وإذا رفعت دل ذلك عنده على الإلغاء. وما ذهب إليه غير صحيح؛ لأن إعمال لا المشار إليها عند استكمال شروطها جائز بإجماع العرب، والحكم عليها بالإلغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له. وقوله: لا عمل للابتداء فى الاسم المنصوب غير مسلم، بل له عمل فى موضعه، كما له بإجماع عمل فى موضع المجرور بمن فى نحو: هل من رجل فى الدار؟ فصح ما قلنا، وبطل ما ادعاه، ولا قوة إلا بالله.

وللبدل فى هذا الباب النصب باعتبار عمل لا إن كان صالحًا لعملها، نحو: لا أحد فيها رجلاً ولا امرأة، ولا مال له دينارًا ولا درهما. والرفع باعتبار عمل الابتداء نحو: لا أحد فيها رجلٌ ولا امرأة، ولا مال له دينارٌ ولا درهم، فلو لم يصلح البدل لعمل لا تعين الرفع نحو: لا أحد فيها زيد ولا عمرو.

وإذا كرر اسم لا المركب معها دون فصل جاز تركيب الأول والثانى كما ركب الموصوف والصفة، وجاز فيه النصب، وذلك كقولك: لا ماءَ ماءَ باردًا لنا، ولا ماءَ ماءً باردًا.

وإذا اقترنت همزة الاستفهام بلا فى غير تمن وعرض، فللا مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران، فيقال: ألا رجلَ فى الدار، بالفتح وحده، وألا صاحبَ معروفٍ فيها بالنصب وحده، وألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قذاله، بالأوجه الخمسة كما كان يقال مع عدم الهمزة، فمن ذلك قول حسان، رضى الله عنه: [من البسيط][1]:

ألا طِعانَ ألا فُرسانَ عاديةٌ إلا تَجَشُّؤُكم حولَ التَّنانير

وقال آخر: [من البسيط][2]:

ألا ارعواءَ لِمَنْ ولّتْ شَبِيبَتُهُ وآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

وأكثر وقوع هذا النوع إذا لم يقصد تَمن ولا عرض فى توبيخ وإنكار، كما سبق فى

---

(١) البيت لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص١٧٩ - الحاشية)، تخليص الشواهد (ص٤١٤)، الجنى الدانى (ص٣٨٤)، خزانة الأدب (٦٩/٤، ٧٧، ٧٩)، شرح شواهد المغنى (٢١٠/١)، الكتاب (٣٠٦/٢)، المقاصد النحوية (٦٣٢/٢)، ولخداش بن زهير فى شرح أبيات سيبويه (٥٨٨/١)، ولحسان أو خداش فى الدرر (٢٣٠/٢)، وبلا نسبة فى رصف المبانى (ص٨٠)، شرح الأشمونى (١٥٣/١)، شرح عمدة الحافظ (ص٣١٨)، مغنى اللبيب (٦٨/١، ٣٥٠/٢)، همع الهوامع (١٤٧/١).

(٢) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٥/٢)، تخليص الشواهد (ص٤١٤)، الدرر (٢٣٢/٢)، شرح الأشمونى (١٥٣/١)، شرح التصريح (٢٤٥/١)، شرح شواهد المغنى (٢١٢/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٠٦)، شرح عمدة الحافظ (ص٣١٩)، مغنى اللبيب (٦٨/١)، المقاصد النحوية (٣٦٠/٢)، همع الهوامع (١٤٧/١).

بيت حسان والبيت الذى بعده، وزعم أبو على الشلوبين أنه لا يقع لمجرد الاستفهام عن النفى دون إنكار وتوبيخ، ورد على الجزولى إجازة ذلك، والصحيح أن ذلك جائز، ولكنه قليل، ومنه قول الشاعر: [من البسيط][(١)]:

ألا اصطبار لسلمى أمْ لها جَلَد إذا أُلاقى الذى لاقاه أمثالى

وإذا قصد بألا العرض فلا يليها إلا فعل ظاهر أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر، فمن إيلائها فعلا ظاهرًا قوله تعالى: ﴿**ألا تقاتلون قومًا نكثوا أيمانهم**﴾ [التوبة: ١٣]، و﴿**ألا تحبون أن يغفر الله لكم**﴾ [النور: ٢٢]، ومن إيلائها معمول فعل مقدر قول الشاعر: [من الوافر][(٢)]:

ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خَيْرًا يدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبِيتُ

أراد: ألا ترونى، وهذا تقدير الخليل، وجعله يونس مبنيًا، وفتحته فتحة بناء، وتنوينه اضطرار.

وإذا قصد بألا معنى التمنى فهى عند المازنى والمبرد كألا المقصود بها الإنكار والتوبيخ، أعنى أن لها مع مصحوبها فى التمنى من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها مجردة من الهمزة. ومذهب سيبويه أن لها فى التمنى مع مصحوبها ما كان لها مجردة إلا

---

(١) البيت لقيس بن الملوح فى ديوانه (ص١٧٨)، جواهر الأدب (ص٢٤٥)، الدرر (٢٢٩/٢)، شرح التصريح (٢٤٤/١)، شرح شواهد المغنى (٤٢/١، ٢١٣)، المقاصد النحوية (٣٥٨/٢)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٤/٢)، تخليص الشواهد (ص٤١٥)، الجنى الدانى (ص٣٨٤)، خزانة الأدب (٧٠/٤)، شرح الأشمونى (١٥٣/١)، شرح ابن عقيل (ص٢٠٧)، شرح عمدة الحافظ (ص٣٢٠، ٣٨٤)، مغنى اللبيب (١٥/١)، همع الهوامع (١٤٧/١).

(٢) البيت لعمرو بن قعاس المرادى فى خزانة الأدب (٥١/٣، ٥٣)، الطرائف الأدبية (ص٧٣)، شرح شواهد المغنى (ص٢١٤، ٢١٥)، وبلا نسبة فى الأزهية (ص١٦٤)، إصلاح المنطق (ص٤٣١)، أمالى ابن الحاجب (ص١٦٧، ٤١٢)، تخليص الشواهد (ص٤١٥)، تذكرة النحاة (ص٤٣)، الجنى الدانى (ص٣٨٢)، جواهر الأدب (ص٣٣٧)، رصف المبانى (ص٧٩)، شرح الأشمونى (١٥٤/١)، شرح شواهد المغنى (ص٦٤١)، شرح عمدة الحافظ (ص٣١٧)، شرح المفصل (١٠١/٢)، الكتاب (٣٠٨/٢)، مغنى اللبيب (ص٦٩، ٢٥٥، ٦٠٠)، المقاصد النحوية (٣٦٦/٢، ٣٥٢/٣)، نوادر أبى زيد (ص٥٦).

أنها لا تلغى، ولا يعتبر فى تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع ليت، ومثال ورودها فى تمن قول الشاعر: [من الطويل][(١)]:

ألا عُمْرَ ولّى مُسْتَطاعٌ رُجُوعُهُ فيُرأَبَ ما أَثْأَثْ يَدُ الغَفَلاتِ

فنصب يرأب لأنه جواب تَمَن مقرون بالفاء.

ويجوز إجراء «لا» مجرى ليس فيما لا يقصد به تَمَن من مواضع إعمالها إن لم يقصد التنصيص على العموم بلفظ ما وليها، فعند ذلك لا يجوز إجراؤها مجرى ليس؛ لأنها إذا جرت مجرى ليس جاز أن يكون العموم مقصودًا وغير مقصود.

* * *

تم بحمد الله الجزء الأول، ويليه بإذن الله الجزء الثانى وأوله: «باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر».

---

(١) البيت بلا نسبة فى أوضح المسالك (٢٦/٢)، تخليص الشواهد (ص٤١٥)، الجنى الدانى (ص٣٨٤)، خزانة الأدب (٧٠/٤)، شرح الأشمونى (١٥٣/١)، شرح التصريح (٢٤٥/١)، شرح شواهد المغنى (ص٨٠٠)، شرح ابن عقيل (ص٢٠٨)، شرح عمدة الحافظ (ص٣١٨)، مغنى اللبيب (ص٦٩، ٣٨١)، المقاصد النحوية (٣٦١/٢).

فهرس

مقدمة التحقيق ٣

مقدمة المصنف ١١

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ١٢

باب إعراب الصحيح الآخر ٣٨

باب إعراب المعتل الآخر ٥٨

باب إعراب المثنى والمجموع على حده ٦٢

باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح ٩٠

باب المعرفة والنكرة ١١٤

باب المضمَر ١١٨

باب الاسم العلم ١٦٦

باب الموصول ١٨٢

باب اسم الإشارة ٢٣٣

باب المُعَرَّف بالأداة ٢٤٦

باب المبتدأ ٢٥٩

باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ٣١٦

باب أفعال المقاربة ٣٧٥

باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ٣٨٧

باب «لا» العاملة عمل «إن» ٤٣٤